الحجة في علل القراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

نائب رئيس لجنة المصحف وشيخ مقرأة المسجد الحسيني

وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الجزء الثاني

DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **AL-HUJJAH FĪ ᶜILAL AL-QIRĀ᾽ĀT AL-SABᶜ**

(A book about the Seven recitations of the Holy Qur'an)

Author: Abū ᶜAli al-Fārisi

Editor: Al-šayẖ ᶜĀdil Aḥmad ᶜAbdul-Mawjūd
and: Al-šayẖ ᶜAli Muḥammad Muᶜawwaḍ
and: Dr. Aḥmad ᶜĪsa Ḥasan al-Maᶜsarāwi

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجّة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوّض
والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-3306-3

9 782745 133069 90000

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية
بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٧ م ـ ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ – ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤ – ١١ بيروت – لبنان
رياض الصلح – بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اختلفوا فى تشديد الزاى من: ﴿يُنَزِّلَ﴾ [٩٠] وتخفيفها:

فقرأ نافع ﴿يُنَزِّل﴾ مشددة الزاى إذا كان فعلا فى أوله ياء أو تاء أو نون.

فإذا كان فى أول الفعل ميمٌ لم يستمر فيه على وجه واحدٍ، فكان يشدد حرفًا واحدًا فى «المائدة»: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ١١٥].

ويخفف ما سواه، فإذا كان ماضيًا ليس فى أوله ألفٌ، وكان فعل ذكر خفف الزاى؛ مثل قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

ومثلُ قوله: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ويشدِّدُ سائر القرآن.

وكان ابن كثير يخفف الفعل الذى فى أوله ياءٌ أو تاءٌ أو نونٌ فى كل القرآن، إلا فى ثلاثة مواضع: فى الحجر: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١]. وفى بنى إسرائيل: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ [الآية: ٨٢]، وفيها أيضا: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الآية: ٩٣].

ولا يخفف: ﴿وما نزَّلَ من الحقِّ﴾ [الحديد: ١٦].

ويخفف ﴿مُنْزِلُها﴾ [المائدة: ١١٥] [و] ﴿ويُنْزِلُ﴾ [البقرة: ٩٠] و: ﴿مُنْزِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] و: ﴿مُنْزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ويخفف: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وقرأ أبو عمرو: ﴿يُنْزِل﴾[1] [البقرة: ٩٠] وما أشبهه بالتخفيف فى جميع القرآن إلا حرفين: أحدهما فى سورة الأنعام: ﴿قُلْ إنَّ الله قادرٌ على أنْ يُنَزِّلَ آيةً﴾ [الآية: ٣٧]. وفى الحجر: ﴿وما نُنَزِّله إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُوم﴾ [الآية: ٢١].

ويخفف: ﴿مُنْزَلٌ﴾، و ﴿مُنْزِلُهَا﴾، و ﴿مُنْزِلُون﴾، ويشدِّدُ: ﴿نَزَّلَ﴾، فى كل القرآن إلا فى قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، فإنه يخففه.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٣)، البحر المحيط (١/ ٣٠٦)، التيسير للدانى (٧٥)، تفسير القرطبى (٢/ ٢٨)، الحجة لابن خالويه(٨٥)، الحجة لأبى زرعة (١٠٦)، السبعة لابن مجاهد (١٦٤)، الغيث للصفاقسى (١٢٣)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٣ ، ٢٥٤) المجمع للطبرسى (١/ ١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٨).

وفى أ: ينزل وتنزل.

وكان عاصمٌ فى رواية أبى بكر يشدد: ﴿ينزِّل﴾ و: ﴿ننزِّلُ﴾ و﴿مُنَزِّلُها﴾ فى المائدة. و: ﴿وما نَزَّل من الحق﴾ [الحديد:١٦]، و: ﴿نَزَّل بِهِ الرُّوحَ الأَمِينَ﴾ [الشعراء:١٩٣] فى كل القرآن.

وقال حفصٌ عن عاصم: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ خفيفةً[1]، وكذلك: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ خفيفة أيضا. وقال أبو بكر بنُ عياش: هما مشددان. وروى حفصٌ عن عاصم أنه يشدِّدُ ﴿أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ فى سورة الأنعام [الآية:١١٤]، ولا يشدِّد ﴿مُنْزِلُها﴾.

وقرأ ابن عامرٍ بتشديد ذلك كلِّه فى جميع القرآن من: ﴿منزِّلٍ﴾ و: ﴿ينزِّل﴾ و: ﴿منزلون﴾ و: ﴿منزَّلين﴾. وفى [سورة][2] الأنعام: ﴿أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آية:١١٤]. وفى سورة الشعراء: ﴿﴿نَزَّل بِهِ الرُّوحَ الأَمِينَ﴾﴾ [الآية:١٩٣].

و: ﴿وما نَزَّلَ من الحق﴾ فى سورة الحديد [الآية:١٦] يشدد ذلك كله.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿ونُنَزِّلُ﴾ و ﴿يُنَزِّلُ﴾، [و] ﴿ونَزَّلَ به الروحَ الأمينَ﴾ ﴿وما نزَّل من الحقِّ﴾ مشدَّدًا فى كل القرآن، إلا حرفين: فى سورة لقمان: ﴿وينْزِلُ الغَيْثَ﴾ [الآية:٣٤]. وفى سورة: الشورى: ﴿وهُوَ الذى يُنْزِلُ الغَيْثَ﴾ [الآية:٢٨].

ويخففان: ﴿منزل﴾ و: ﴿منزلون﴾ و: ﴿منزلين﴾ حيث وقع.

[قال أبو على:][3] [قولهم: «نزل»][4] نزل فعلٌ غير متعدٍّ إلى مفعولٍ به، فإذا أردت تعديته إليه عديته بالأضرُب الثلاثة التى يتعدى بها الفعل وهى النقل بالهمزة، وبحرف الجر، وبتضعيف العين.

يدلك على أنه غير متعد قولهم فى مصدره: النزول، فالنزول كالصعود والخروج [والقفول][5]، [والقعود][6] ونحو ذلك من المصادر التى لا تتعدى أفعالها فى أكثر الأمر.

---

(١) فى أ: مخفف.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى ب.
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى ب.

فمما نقل بالهمزة قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾. [الأحزاب: ٢٦].

ومما عدى بالجار قولهم: نزلت به، ويكون منه: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فيمن رفع الروحَ.

وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١].

وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا . . . وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ . . . وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣-٤] ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] فقد رأيت مرة يجيء التنزيل على أنزل، ومرة على نزَّلَ.

ومما يبين ذلك أنه قد جاء فى بعض القراءة: ﴿وأُنْزِل الملائكة تنزيلا﴾ [الفرقان: ٢٥] كأنه لما كان «نَزَّلَ» و «أنْزَلَ» بمعنى، حُمِلَ مصدرُ أحدهما على الآخر، وقد كثر مجيء التنزيل فى القرآن، فهذا يقوى ﴿نزّلَ﴾ ولم نعلم فى الإنزال، وقد جاء فيه ﴿أنزل﴾ كثيرًا.

فأما قوله: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣] فالكتاب مفعول به.

وقوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ فى موضع نصب بالحال وهو متعلق بمحذوفٍ، و: ﴿مُصَدِّقًا﴾ حالٌ من الضمير الذى فى قولك: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ والعامل فيه المعنى.

ولا يجوز أن تجعله بدلا؛ لأن الاسم إنما يبدل[1] من الاسم.

وقال: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] فقوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ﴾ حالٌ من الضمير فأما قوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾، فيحتمل الجار فيه ضربين:

أحدهما: أن يكون التقدير نزل بالحق، كما تقول: نزلت بزيدٍ.

ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذى فى «نزل».

يدلك على جواز ذلك قوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾، وقوله: ﴿أَنْزَل عليك الكتاب بالحق﴾ [آل عمران: ٣] وهذا اتفاقٌ في[2] مذهب الفريقين.

---

(١) زاد فى أ: به.

(٢) فى أ: من.

ومثل ذلك فى احتماله الوجهين قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فى من رفع الروح، يكون الجار مثل الذى فى مررت بزيدٍ، ويكون حالا، كما تقول: نزل زيدٌ بعدته، وخرج بسلاحه، وفى التنزيل: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١].

ومما لا يكون إلا حالا قوله: ﴿والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه مُنَزَّلٌ﴾ [الأنعام: ١١٤].

ألا ترى: أن «أنزلت» يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ؟ فإذا بنيته للمفعول لم يبق له متعدى إلى مفعول به، وقوله: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ على حد ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩] و: ﴿بالحقِّ﴾ حالٌ من الذِّكرِ الذى فى ﴿مُنَزَلٍ﴾، والعامل فيه منزل[١].

ومما جاء الجار فيه حالا، كما جاء فى الآى الأخر: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] المعنى: أنزله وفيه علمه، كما أن: خرج بِعُدَّتِهِ، تقديره: [خرج][٢] وعليه عُدَّتُهُ. والعِلْمُ: المعلوم، أى: أنزلَهُ وفيه معلومه.

ومثل ذلك الصيد يراد به: المصطاد.

يدلُّك على إرادتهم به المصطاد قوله: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] فالأيدى[٣] والرماح إنما تلحق الأعيان ولا تلحق الأحداث.

وأما قوله: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]:

فمن خفف ﴿نزل﴾ كان «ما» بمنزلة «الذى»، وفيه ذكر مرفوع يعود إلى ما، ولا يجوز فيمن خفف أن يجعل «ما» بمنزلة المصدر مع الفعل كـ«أن»؛ لأن الفعل يبقى بلا فاعل ولا يجوز فيمن جوز زيادة «من» فى الإيجاب أن يكون: الحق مع الجار فى موضع الفاعل. وقد جعلت «ما» بمنزلة الذى؛ لأنه لا يعود إلى الموصول شىء.

ومن شدد كان الضمير الذى فى ﴿نَزَّلَ﴾ لاسم الله -عز وجل- والعائدُ محذوفٌ

---

(١) فى أ: نزل.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: والأيدى.

من الصلة.

فأما دخول الجارِّ فلأن «ما» لما كان على لفظ الجزاء حسن دخول «مِنْ» معه، كما دخلت في نحو: [من الطويل]

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ[١] ....

فإذا كان كل واحد من «نَزَّلَ» و «أَنْزَلَ» يستعمل كما يستعمل الآخر، ويعنى به ما يعنى بالآخر، لم ينكر أن يوقع كل واحدٍ منهما موقع[٢] الآخر.

وكذلك ما تصرف من ذلك كأسماء الفاعلين، فتقرأ: مُنْزَلون، ومُنَزَّلون؛ لأن كل واحدٍ منهما بمنزلة الآخر، كما أن الفعل الذى جريا عليه كذلك.

وهذا مما يعلم منه أن «فَعَّلَ» بمنزلة «أفْعَلَ»، وأن تضعيف العين للتعدى وليس يراد به الكثرة كما أريد فى نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣] ولكن «فَعَّلَ» بمنزلة «أَفْعَلَ».

وقد قال سيبويه: قد يجىء أفعلْتُ، وفَعَّلْتُ بمعنى واحدٍ مشتركين وذلك نحو: وعزتُ إليه، وأوعزتُ، وخبَّرتُ وأخبرت، وسميتُ وأسميت.

فأما تخفيف حمزة والكسائى فى لقمان: ﴿ويُنْزِلُ الغَيْثَ﴾ [الآية: ٣٤] وفى «الشورى» ﴿وهو الذى يُنْزِلُ الغيث﴾ [٢٨] فلو شدد ذلك كما شددا غيره كان حسنًا، ولو خففا بعض ما شددا كان كذلك.

ويشبه أن يكونا[٣] اعتبرا فى تخفيف ذلك كثرة ما جاء فى التنزيل فى ذكر الغيث فحملا اسم الفاعل على ذلك.

فمن ذلك قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨] [و: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٢] و: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾][٤] [الرعد: ١٧] ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ

---

(١) جزء من صدر بيت لزهير بن أبى سلمى، وبعده:

.... فإنما توارثه آباء آبائهم قبل

ينظر: ديوانه ص(١١٥)، ويروى: «كان» بدل «يك».

(٢) فى ب: موضع.

(٣) فى ب: يكون.

(٤) سقط فى ب.

مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١] يشبه أن يكونا لما رأياه بهذه الكثرة، حملا اسم الفاعل عليه.

فأما قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦] وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] فكأن المعنى فيه: خلق.

ألا ترى أنه قد جاء فى الأخرى ثمانية أزواج، وذلك محمولٌ على أنشأ، كأنه وأنشأ ثمانية أزواج.

اختلفوا فى قوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [٩٨] فى كسر الجيم وفتحها، والهمز وتركه. والهمز فى: ﴿ميكائيلَ﴾، والياء بعد الهمز من: ﴿جَبْرَئيلَ وميكائيلَ﴾:

فقرأ ابن كثيرٍ: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزٍ[(١)]، و: ﴿مِيكَائيلَ﴾ مهموزٌ فى وزن: ميكاعيلَ، بعد الألفِ همزةٌ، وياءٌ بعد الهمزة[(٢)].

وروى محمدُ بنُ صالح البزى[(٣)] عن شبل بن عباد عن عبد الله بن كثير: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بلا همز، و: ﴿ميكائل﴾ مهموزٌ مقصور.

وكذلك روى محمد بن سعدان عن عبيد بن عقيل عن شبل بن عباد عن عبد الله

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٠٠)، البحر المحيط (١/ ٣١٨)، التيسير للدانى (٧٥)، تفسير الطبرى (٢/ ٣٨٩)، تفسير القرطبى (٢/ ٣٧)، الحجة لابن خالويه(٨٥ – ٨٦)، الحجة لأبى زرعة (١٠٧)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦)، الغيث للصفاقسى (١٢٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٨٤)، المجمع للطبرسى (١/ ١٦٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٠٢)، البحر المحيط (١/ ٣١٨)، التبيان للطوسى (١/ ٣٦٢)، التيسير للدانى (٧٥)، تفسير القرطبى (٢/ ٣٨)، الحجة لابن خالويه(٨٦)، الحجة لأبى زرعة (١٠٨)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦ ، ١٦٧)،الغيث للصفاقسى (١٢٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٨٤) الكشف للقيسى (١/ ٢٥٥)، المجمع للطبرسى (١/ ١٦٦)، تفسير الرازى (١/ ٤٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٩).

(٣) محمد بن صالح: أبو إسحاق المرى البصرى الخياط، روى ابن صالح الحروف سماعًا عن شبل بن عباد، روى القراءة عنه عرضًا محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبى بزة وروى الحروف عنه روح بن عبد المؤمن وإسحاق بن أبى إسرائيل، وروى عنه الدانى أنه قال: سألت شبل بن عباد عن قراءة أهل مكة فيما اختلفوا فيه وفيما اتفقوا عليه فقال: إذا لم أذكر ابن محيصن فهو المجتمع عليه، وإذا ذكرت ابن محيصن فقد اختلف هو وعبد الله بن كثير. وذكر القراءة.

ينظر: الغاية (٢/ ١٥٥، ١٥٦).

ابن كثير: ﴿مِيْكَائِل﴾ مهموزٌ مقصور بزنة ميكاعل مثل نافع.

و حدثنى الحسين بن بشر الصوفى[١] عن رَوْح بن عبد المؤمن[٢] عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير قال: رأيت النبى ﷺ فى المنام وهو يقرأ: جِبْرِيلَ ومِيكال فلا أقرأهما أبدًا إلا هكذا.

وقرأ نافع: ﴿جِبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم والراء من غير همز، و: ﴿وميكائلَ﴾ بهمزةٍ بعد الألف[٣]، وقبل اللام، ليس بعدها ياءٌ، فى وزن: ميكاعِل[٤].

وقرأ أبو عمرو: ﴿جِبْرِيلَ ومِيكَالَ﴾ بغير همزٍ. وكذلك روى حفصٌ عن عاصم.

وقرأ ابن عامر: ﴿جِبْرِيل﴾ مثل أبى عمرو و: ﴿ميكائيلَ﴾ بهمزٍ بين الألف والياء ممدودة.

وقرأ عاصم فى رواية يحيى عن أبى بكر وحماد بن سلمة عن عاصم: ﴿جَبْرَئِلَ﴾ بفتح الجيم والراء، وهمزةٍ بين اللام والراء غير ممدودة فى وزن: جَبْرَعِل، خفيفة اللام[٥] و: ﴿ميكائيل﴾ فى رواية يحيى بهمزةٍ بعدها ياءٌ.

---

(١) الحسين بن بشر بن معروف، أبو الحسين الطبرى الريشى، يعرف بالصوفى، روى القراءة عن روح بن عبد المؤمن، روى عنه أبو بكر بن مجاهد.
ينظر: الغاية (١/ ٢٣٩).

(٢) روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلى مولاهم البصرى النحوى، كذا نسبه جماعة الحفاظ والمحدثين، وقال الأهوازى: هو ابن عبد المؤمن بن قرة بن خالد البصرى، وقال الدانى: هو ابن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم مقرئ جليل ثقة ضابط مشهور، عرض على يعقوب الحضرمى وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن أحمد بن موسى ومعاذ بن معاذ وابنه عبيد الله بن معاذ ومحبوب كلهم عن أبى عمرو وحماد بن شعيب صاحب خالد بن جبلة وعن محمد بن صالح المرى صاحب شبل، عرض عليه الطيب بن الحسن بن حمدان القاضى وأبو بكر محمد بن وهب الثقفى ومحمد بن الحسن بن زياد، وروى عنه البخارى فى صحيحه، مات سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/ ٢٨٥).

(٣) فى ب: ألف.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، البحر المحيط (١/ ٣١٨)، التيسير للدانى (٧٥)، الحجة لابن خالويه(٨٦)، المجمع للطبرسى (١/ ١٦٦)، تفسير الرازى (١/ ٤٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٩).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٠١)، البحر المحيط (١/ ٣١٨)، التيسير للدانى (٧٥)، تفسير القرطبى (٢/ ٣٧)، الحجة لابن خالويه(٨٥ ، ٨٦)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦)، الغيث للصفاقسى (١٢٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٨٤)، تفسير الرازى (١/ ٤٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٩).

وقال الكسائى وحسين الجعفى عن أبى بكر عنه، وأبان عن عاصم: ﴿جَبْرَئِيلَ ومِيكائيلَ﴾ مثل حمزة، وكذلك روى أبانُ بن يزيد العطار عن عاصم، وحسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم.

وروى ﴿ميكائِلَ﴾ مهموزةً مقصورةً فى وزن ميكاعِلِ مثل نافع.

وروى محمد بن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم عن أبى بكر عنه مثل حمزة.

وقرأ حمزة والكسائى ﴿جَبْرئيل و ميكائيل﴾ ممدودتين، مهموزَتَين.

قال أبو على: روينا عن أبى الحسن من طريق أبى عبد الله اليزيدى عن عمِّهِ عنه أنه قال: فى: ﴿جبريلَ﴾ ست لغاتٍ: جَبْرائِيلُ، وجَبرئيلُ، وجَبْرالُ، وجِبريلُ، وجِبرالُ، وجَبْرِيْلُ، وهذه أسماء مُعَرَّبَةٌ، فإذا أتى بها على ما فى أبنية العرب مثله؛ كان أذهب فى باب التعريب.

يقوى ذلك تغييرهم للحروف المفردة التى ليست من حروفهم؛ كتغييرهم الحرف الذى بين الفاء والباء فى قلبهم إياه إلى الباء المحضة، أو الفاءِ المحضة؛ كقولهم: البرند والفرند، وكذلك: تغييرهم الحركة التى ليست من[1] كلامهم؛ كالحركة التى فى قول العجم: «زُوْرْوَأ اشُوب» يُخلصُونَها ضَمَّة، فكما غيروا الحروف والحركات إلى ما فى كلامهم، فكذلك القياس فى أبنية هذه الكلم، إلا أنهم قد تركوا أشياء من العجمية على أبنية العجم التى ليست من أبنية العرب كـ: الآجر[2]، والإبريسم[3]،

(١) فى ب: فى.

(٢) الآجر: اللبِن المُخرَق المُعَدُّ للبناء.
ينظر: المعجم الوسيط (أجر).

(٣) جاء فى اللسان: و«الإبريسَمُ» مُعَرَّب، وفيه ثلاث لغات، والعرب تخلط فيما ليس من كلامها، قال ابن السكيت: هو الإِبريسَم، بكسر الهمزة والراء وفتح السين، وقال: ليس فى كلام العرب «إفعيلَل» مثل: «إهْلِيلَج» و«إِبْرِيسَم»، وهو ينصرف، وكذلك إن سميت به على جهة التلقيب انصرف فى المعرفة والنكرة؛ لأن العرب أعربته فى نكرته وأدخلت عليه الألف واللام وأجرته مجرى ما أصل بنائه لهم، وكذلك «الفرند» و«الديباج» و«الراقود» و«الشهريز» و«الآجر» و«النيروز» و«الزنجبيل»، وليس كذلك «إسحاق» و«يعقوب» و«إبراهيم»؛ لأن العرب ما أعربتها إلا فى حال تعريفها، ولم تنطق بها إلا معارف، ولم تنقلها من تنكير إلى تعريف، قال ابن برى: ومنهم من يقول: أَبْرَيْسَم، بفتح الهمزة والراء، ومنهم من يكسر الهمزة ويفتح الراء، قال ذو الرمة:

=

والفرند[١]، وليس فى كلام العرب على هذه الأبنية، فكذلك قول من قال: ﴿جِبريل﴾ إذا كسر الجيم كان على لفظ: «قِنْدِيل، وبِرْطِيلٍ»[٢] وإذا فتحها فليس لهذا البناء مِثلٌ فى كلام العرب، فيكون هذا من باب الآجُرِّ، والفرند، ونحو ذلك من المعَرَّب الذى لم يجئ له مثل فى كلامهم.

فكلا المذهبين حسنٌ لاستعمال العرب لهما جميعًا، وإن كان الموافق لأبنيتهم أذهب فى باب التعريب.

وكذلك القول فى: «ميكالَ وميكائيلَ»، وميكالُ: بزنَةِ قِنْطارٍ وسرداح[٣]،

=

كَـأَنَّـمـا اعْـتَـمَّـتْ ذُرَى الأَجْـبـالِ
بِـالـقَـزِّ والإِبْـرَيْـسَـمِ الـهَـلْـهـالِ

ينظر: اللسان (برسم).

(١) جاء فى اللسان: الفِرِنْدُ: وَشْىُ السَّيْفِ، وهو دخيلٌ. وَفِرِنْدُ السيف: وشْيُهُ. قال أبو منصور: فِرِنْدُ السيف: جوهره وماؤه الذى يجرى فيه، وطرائقه يقال لها الفِرِنْدُ، وهى سَفاسِقُهُ. الجوهرى: فِرِنْدُ السيف، وإِفْرِنْدُهُ رُبَدُهُ ووَشْيُهُ. والفِرِنْدُ: السيف نفسه؛ قال جرير:

وَقَـدْ قَـطَـعَ الحَـدِيـدَ فَـلا تُمَـارُوا ... فِـرِنْـدٌ لا يُـفَـلُّ وَلا يَـذُوبُ

قال: ويجوز أن يكون أراد: ذو فرند، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والفِرِنْدُ: الورد الأحمر. وَفِرِنْدُ، دخيل معرب: اسم ثوبٍ.

ينظر: اللسان (فرند).

(٢) جاء فى اللسان: البِرْطِيلُ: حَجَرٌ أو حديد طويل صلب خِلْقَةً ليس مما يطوله الناس ولا يحددونه، تُنقر به الرحى، وقد يشبه به خطم النجيبة، والجمع براطيل؛ قال رجل من بنى فقعس:

تَـرَى شُـئُـونَ رَأْسِـهَـا الـعَـوارِدَا
مَـضْـبُـورَةً إِلَى شَـبـا حَـدَائِـدَا
ضَـبْـرَ بَـراطِـيـلَ إِلَى جَـلامِـدَا

قال السيرافى: هو حجر قدر ذراع. أبو عمرو: البراطيل المعاول، واحدها: برطيل، والبرطيل: الحجر الرقيق وهو النصيل، وقيل: هما طُرَرَانِ ممطولان تنقر بهما الرحى، وهما من أصلب الحجارة مسلكةً محددة، قال كعب بن زهير:

كَـأَنَّ مـا فـاتَ عَـيْـنَيْـهَـا وَمَـذْبَـحَـهـا ... مِنْ خَطْمِها وَمِن اللَّحْيَيْنِ بِرْطِيلُ

قال: البرطيل حجر مستطيل عظيم شُبِّهَ بِهِ رأس الناقة.

ينظر: اللسان (برطل).

(٣) جاء فى اللسان: السِّرْداحُ والسِّرْداحَةُ: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم؛ قال:

إِنْ تـركـب الـنَّـاجِـيَـةَ الـسِّـرْداحَـا

=

و: ﴿مِيكَائِيلَ﴾ خارجٌ عن أبنية كلام العرب.

فأما القول فى زنة ﴿ميكال﴾ فلا يخلو من أن يكون: فيعالا أو مفعالا أو فعلالا. فلا يجوز أن [يكون][1] فيعالا؛ لأن هذا بناءٌ يختص به المصدر كالقيتال[2]، والحيقال[3]، وليس هذا الاسم بمصدر. ولا يجوز أن يكون مفعالا، فيكون من: أكل أو وكل؛ لأن الهمزة المحذوفة من «ميكائيل» محتسبٌ بها فى البناء، فإذا ثبت ذلك صارت الكلمة من الأربعة، وبناتُ الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوائلها، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، وليس هذا على ذلك الحدِّ، فإذا لم يكن كذلك، ثبت أن الميم أصلٌ كما كانت الهمزة فى إبراهيم ونحوه أصلا ليست بزيادة.

ولا يجوز أيضًا أن يكون: فعلالا؛ لأن الهمزة المحذوفة من البناء مقدرةٌ فيه.

ونظير ذلك فى حذف الهمزة منه والاعتداد بها، مع الحذف [فى البناء][4] قولهم: سَوايةٌ، إنما هى سَوَائِيةٌ: كالكراهية، وكذلك الهمزةُ المحذوفة من أشياء – على قول أبى الحسن – مقدرة فى البناء فكذلك الهمزة فى: «ميكائيل».

= وجمعها: السرادح. والسرداح أيضًا: جماعة الطلح، واحدته: سِرْداحَةٌ. والسِّرْداحُ: مكانٌ لين ينبت النجمة والنصِيّ والعجلة، وهى السرداح، وأنشد الأزهرى:

عـليك سِـرْداحًـا مـن الـسَّـرادِحِ
ذا عِـجْـلَـةٍ وذا نَـصِـىٍّ واضِـحِ

أبو خيرة: هى أماكن مستوية تنبت العضاه، وهى لينة. وفى حديث جُهَيْشٍ: وديمومة سَرْدَحٍ؛ قال: السردح: الأرض اللينة المستوية؛ قال الخطابى: الصردح، بالصاد، هو المكان المستوى، فأما بالسين فهو السِّرْداحُ، وهى الأرض اللينة. وأرض سرداحٌ: بعيدة. والسِّرْداحُ: الضخم (عن السيرافى وفى التهذيب)؛ وأنشد الأصمعى:

وكـأنـى فى فَـخْـمَـة ابْـنِ جَمِـيـر فى نِـقـابِ الأُسـامـةِ الـسِّـرْداحِ

الأُسامَةُ: الأسد. ونقابه: جلده. والسِّرْداحُ، من نعته: وهو القوى الشديد التام.

ينظر: اللسان (سردح).

(١) سقط فى ب.

(٢) القيتال: مصدر «قاتل»، كقتال ومقاتلة.
ينظر: ترتيب القاموس (قتل).

(٣) الحيقال: مصدر «حوقل»، كحوقلة. وحوقل، أى: اعتمد بيديه على خصريه وأسرع فى مشيه، وقارب الخطو، وحوقل، أى: أعيا. وحوقل الشيءَ أوفلانًا: دفعه.
ينظر: المعجم الوسيط (حوقل)، وترتيب القاموس (حقل).

(٤) سقط فى أ.

فإن قلت: فلم لا تجعلها بمنزلة التى فى حُطائط[١] وجرائض[٢]؟

فإن ذلك لا يجوز؛ لأن الدلالة لم تقم على زيادتها كما قامت فى قولهم:

---

(١) جاء في اللسان: والْحَطاطَةُ والْحُطائِطُ والْحَطِيطُ: الصغير وهو من هذا لأن الصغير محطوطٌ؛ أنشد قُطرب:

إنَّ حِرى حُطائِطٌ بُطائِط
كأثر الظبى بجنب الغائط

بُطائِطٌ: إتْباعٌ؛ وقال مليح:

بِكُلِّ حطِيطِ الْكَعْبِ دُرْمٍ حُجُولُهُ تَرَى الْحَجْلَ مِنْهُ غامِضًا غير مُقْلَقِ

وقيل: هو القصير. أبو عمرو: الحُطائِطُ: الصغير من الناس وغيرهم؛ وأنشد:

والشيخ مثل النسر والْحطائِطِ
والنسوة الأرامل المَثالِطِ

قال الأزهرى: وتقول صبيان الأعراب فى أحاجيهم: ما حُطائِطٌ بُطائِطٌ تَمِيسٌ تحت الحائِط؟ يعنون الذَّرَةَ.

ينظر: اللسان (حطط).

(٢) الجرائض: قال فى اللسان: وجَمَلٌ جُرائِضٌ: أكول، وقيل: عظيم، همزته زائدة لقولهم فى معناه: جرواضٌ. التهذيب: جملٌ جُرائِضٌ وهو الأكول الشديد القَصْلِ بأنيابه الشجر.

أبو عمرو: الذِّفِرُّ العظيم من الإبل، والجُرائِضُ مِثله. قال ابن برى: حكى أبو حنيفة فى كتاب النبات أن الجرائض: الجمل الذى يحطم كل شىء بأنيابه، وأنشد لأبى محمد الفقعسى:

يَتْبَعُها ذُو كِدْنَةٍ جُرائِضُ
لِخَشَبِ الطَّلْحِ هَصُورٌ هائِضُ
بِحَيْثُ يَعْتَشُّ الغُرابُ البائِضُ

ورجُلٌ جِرْياضٌ: عظيم البطن.

ابن الأنبارى: الجُراضِيَةُ الرجل العظيم؛ وأنشد:

يا رَبَّنا لا تُبْقِ فِيهِمْ عاصِيَهْ
فى كُلِّ يَوْمٍ هِىَ لِى مُناصِيَهْ
تُسَامِرُ الحَىَّ وتُضْحِى شاصِيَهْ
مِثْلَ الهَجِينِ الأَحْمَرِ الجُراضِيَهْ

ويقال: رجل جُرائِضٌ وجُرَئِضٌ مثل، «عُلابِطٍ» و«عُلَبِطٍ»؛ حكاه الجوهرى عن أبى بكر ابن السراج.

ونعجة جُرائِضَةٌ وجُرَئِضَةٌ، مثال: عُلَبِطَة: عريضة ضخمة. وناقة جُراضٌ: لطيفة بوَلَدِها، نعتٌ للأنثى خاصة دون الذكر؛ وأنشد:

وَالْمَراضِيعُ دائِباتٌ تُرَبِّى لِلْمَنايا سَلِيلَ كُلِّ جُراضِ

والْجُرَئِضُ: العظيم الخلق.

ينظر: اللسان (جرض).

جرواضٌ[١]، فهو إذن بمنزلة التى فى: بُرَّائل، وكذلك: ﴿جبريل﴾ الهمزة التى تحذف منها ينبغى أن يقدر حذفها للتخفيف وحذفها للتخفيف لا يوجب إسقاطها من أصل البناء، كما لم يجز إسقاطها فى «سوايةٍ» من أصل البناء، وإذا كان كذلك كانت الكلمة من بنات الخمسة.

وهذا التقدير يقوِّى قول من قرأ: ﴿جَبْرَئِيلَ وميكائيلَ﴾ بالهمز؛ لأنه يقول: إن الذى قرأ: ﴿جبريلَ﴾ وإن كان فى اللفظ مثل: بِرطيل، فتلك الهمزة عنده مقدرة، وإذا كانت مقدرة فى المعنى، فهى مثل ما ثبت فى اللفظ.

وأما[٢] «إسرَافِيل» فالهمزة فيه أصلٌ؛ لأن الكلمة من بنات الأربعة، كما كانت الميم من ميكائيل كذلك.

فـ«إسرافيل» من الخمسة كما كان «جبرئيل» كذلك. والقول فى همزة «إسرائيل» و «إسماعيل» وإبراهيم مثل القول فى همزة إسرافيل فى أنها من نفس الكلمة، والكلمة بها من بنات الخمسة.

وقد جاء فى أشعارهم الأمران: ما هو على لفظ التعريب، وما هو خارجٌ عن ذلك قال: [من الكامل]

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ ... وَبِجَبْرَئِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالَا[٣]

وقال: [من الوافر]

وَجِبْرِيلٌ رَسُولُ اللهِ مِنَّا ... وَرُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ[٤]

وقال: [من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ ... يَدَ الدَّهْرِ إلَّا جَبْرَئِيلُ أَمَامُهَا[٥]

---

(١) الجرواض: العظيم، يقال: جمل جرواض: إذا كان ضخمًا ذا قَصَرَةٍ غليظة، قال رؤبة:
به نَدُقُّ القَصَرَ الجِرَاضَا
ينظر: اللسان (جرض).

(٢) فى ب: فأما.

(٣) البيت لجرير فى ديوانه ص(٣٣٩)، البحر المحيط (١/ ٣١٨)، القرطبى (٢/ ٢٨)، الدر المصون (١/ ٣١٣).

(٤) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص(٧٥)، ولسان العرب (كفأ، جبر)، وكتاب العين (٥/ ٤١٤)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٣٨٩)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٩٦)، وتاج العروس (كفأ، جبر)، وأساس البلاغة (كفأ)، وتروى كلمة «منَّا» هكذا: «فينا».

(٥) ظرف المكان إذا كان خبرًا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف =

وقال كعبُ بنُ مالِكٍ: [من البسيط]

وَيَـوْمَ بَـدْرٍ لَقِـينَـاهُـمْ لَنَـا مَـدَدٌ فِيهِ لَدَى النَّصْرِ مِيكَالٌ وَجِبْرِيلُ[١]

وأما ما روى عن أبى عمرو من أنه كان يخفف: ﴿جبريلَ﴾ أو: ﴿ميكالَ﴾ ويهمز: ﴿إسرائيل﴾، فما أراه إلا لقلة مجيء: «إسرال» بلا همز، وكثرة مجيء «جبريل وميكال» فى كلامهم، والقياس فيهما واحدٌ.

وقد جاء فى شعر أمية: «إسرال»،

قال: [من الخفيف]

لَا أَرَى مَنْ يُعيشُنِى فِى حَيَاتِى غَيْرَ نَفْسِى إلا بَنِى إسْرَالِ[٢]

وليس قولُ من قال: إنّ «إيلَ، وإلْ» اسم الله عز وجل، وأضيف ما قبلهما إليهما، كما يقال: عبد الله - بمستقيم من وجهين:

أحدهما: أنّ (إيل، وإل) لا يعرفانّ فى أسماء الله -سبحانه- فى اللغة العربية.

والآخر: أنه لو كان كذلك لم يتصرف آخر الاسم فى وجوه العربية، ولكان الآخر مجرورًا، كما أن آخر عبد الله كذلك، ولو كان مضافًا لوقع التعريب عليه على حد ما وقع على[٣] غيره من الأسماء المضاف إليها.

= نحو: زيد عندك، فلا كلام فى امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت منى مكان قريب، وإدراك منى يمين أو شمال، وهو باق على الظرفية عند البصريين، والمضاف محذوف: إما من المبتدأ، أى: مكانك منى مكان قريب، أو من الخبر، أى أنت منى ذو مكان قريب، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل؛ فيجب ر فعه، وليس بظرف. وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: زيد خلفك، ودارى أمامك؛ وذلك لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر كما فى قوله: إلا جبرئيل أمامها. على أن «جبرئيل» مبتدأ و«أمامها» بالرفع خبره والجملة صفة ل: «كتيبة». خلافًا للجرمى والكوفيين. وإن لم يتصرف ک «الفوق» و«التحت» لزم نصبه إجماعًا، وإن كان خبرًا عن المكان نحو: دارى خلفك ومنزلى أمامك جوزوا رفعه فى السعة.

البيت لكعب بن مالك فى ديوانه (٢٧١)، الأزمنة والأمكنة للمرزوقى (١/ ٣٠٩)، المقتضب (٤/ ٣٤١)، خزانة الأدب (١/ ٤١٥)، واللسان (جبر).

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص(٣٩٤)، ولسان العرب (مكا)، وتاج العروس (مكا).
وروىت «لقيناكم» بدلًا من «لقيناهم»، و: «فيرفع» بدلًا من «فيه لدى».

(٢) البيت فى ديوانه ص(٥١)، وتاج العروس (سرو).
وروىت: «يعيننى» بدلًا من «يعيشنى».

(٣) فى ب: فى.

اختلفوا فى كسر النون مع التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [١٠٢]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[يونس: ٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم: ﴿ولَكِنَّ الشَّياطينَ كَفَرُوا﴾، [و] ﴿ولكنَّ الله قَتَلَهُمْ﴾، [و] ﴿ولكنّ الله رَمَى﴾، [و] و﴿ولكنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يظلِمون﴾ مشدَّداتٍ [فى ذلك كله][١].

وقرأ نافعٌ وابن عامر[٢] ﴿ولكنِ البرُّ مَنْ آمَنَ بالله﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿ولكنِ البرُّ مَن اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩] خفيفتى النون، ويرفعان[٣] ﴿البرُّ﴾.

وشدد النون فى هذين الموضعين ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿ولكنِ الشياطينُ كفروا﴾، ﴿ولكنِ اللهُ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنِ الله رَمَى﴾، ﴿ولكِنِ الناسُ أَنْفُسَهُمْ يظلِمونَ﴾ خفيفاتٌ كلهنَّ.

وقرأ ابن عامر وحده[٤]: ﴿ولكِنِ الشياطينُ﴾ بالتخفيف، وشدَّدَ النون من: ﴿ولكنَّ الله قَتَلَهُمْ﴾، ﴿ولكنَّ الله رَمَى﴾، ﴿ولكنَّ الناسَ أَنْفُسَهُمْ يظلِمون﴾.

ولم يختلفوا إلا فى هذه الستة الأحرف.

قال أبو على: اعلم أن «لكنّ» حرفٌ لا نعلمُ شيئًا على مثاله فى الأسماء والأفعال، فلو كانت اسمًا لم يخلُ من أن يكون «فاعلا» أو «فعلا»، ولا نعلم أحدًا ممن يؤخذ بقوله يذهب إلى أن الألف فى الحروف زائدة، فكذلك ينبغى أن تكون الألف فى هذا الحرف، وهو مثل: إن: فى أنها مُثَقَّلَةٌ، ثم يخفف إلا أن «إنَّ» و«أنَّ» إذا خففتا فقد ينصب بهما كما كان ينصب بهما مثقلتين وإن كان غير الإعمال أكثر.

ولم نعلم أحدًا حكى النصب فى: «لكنْ» إذا خففت فيشبه أن النصب لم يجئ فى

---

(١) فى أ: كلهن.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٣٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٦)، البحر المحيط (٢/ ٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٩٤)، التيسير للدانى (٧٩)، الحجة لأبى زرعة (١٢٣)، الغيث للصفاقسى (١٤٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٠٩)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٦)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٦١)، تفسير الرازى (٢/ ٩٦).

(٣) فى أ: ورفع.

(٤) ينظر: الكشف (١/ ٢٥٦)، والسبعة (١٦٧)، وحجة القراءات (١٠٨)، العنوان (٧١)، وشرح الطيبة (٤/ ٥٣)، وشرح شعلة (٢٧١)، وينظر إتحاف الفضلاء (١/ ٤١٠).

هذا الحرف مخففًا؛ ليكون ذلك دلالة على أن الأصل فى هذه الحروف ألا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذى به شابه الفعل فى التخفيف، وأن من خفف ذلك؛ فالوجه ألا يعمله.

ومثل ذلك - فى أنه لم يجئ فيه الجزاء؛ وإن كان القياس لا يمنع منه-: «كيف».

ألا ترى أن الخليل وأصحابه لم يحكوا فيه الجزاء، وإن كان المعنى لا يمنع ذاك، ليعلم أن الجزاء ليس حكمه أن يكون بالأسماء؛ فكذلك لم يجئ النصب مع التخفيف فى هذا الحرف كما جاء فى «إنَّ، وأنَّ، ولعلَّ، وليت»، وقد لحقتها: «ما» كافةً كما لحقت: «إنَّ وأنَّ ولعلَّ [وليت]»[(١)] وذلك فى نحو قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

وقولِ الشاعر: [من الطويل]

... لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[(٢)]

فمما جاءت فيه «ما» كافةً قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَكِنَّمَا أَهْلِى بِوَادٍ أنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[(٣)]

ومما جاءت فيه لكن مخفَّفةً غيرَ مُعْمَلَةٍ: ما أنشده أبو زيد: [من الوافر]

وَمَا دَهْرِى بِشَتْمِكَ فَاعْلَمَنْهُ وَلَكِنْ أَنْتَ مَخْذُولٌ كَبِيرُ[(٤)]

ومثله قول زهير: [من الوافر]

---

(١) سقط فى ب.

(٢) البيت للفرزدق، وتمامه:

أعد نظرًا يا عبد قيس ... .

والبيت فى ديوانه (١/ ١٨٠)، والأزهية ص(٨٨)، والدرر (٢/ ٢٠٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١١٦)، وشرح شواهد المغنى ص(٦٩٣)، وشرح المفصل (٨/ ٥٧)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(٣١٩)، وشرح شذور الذهب ص(٣٦١)، وشرح قطر الندى ص(١٥١)، وشرح المفصل (٨/ ٥٤)، ومغنى اللبيب ص(٢٨٧ ، ٢٨٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣).

(٣) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٣/ ١١٦٥ - ١١٦٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٤٢)، والكتاب (٣/ ٢٢٥ ، ٢٢٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٣٥)، (البيت الأول فقط)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٠)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص(٥٦٧)، والجنى الدانى ص(٦١٩)، وشرح المفصل (١/ ٦٢ ، ٨/ ٥٧)، واللمع ص(٢٣٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٤٤)، والمقتضب (٣/ ٣٨١).

(٤) البيت لزيد الخيل فى النوادر ص(٨٠).

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ[١] أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِى[٢]

وقول الآخر: [من الطويل]

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا[٣] وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدِّمَا[٤]

ولا يدل نحو ما أنشده أبو زيد من قول عمران: [من الوافر]

وَلَكِنَّا الغَدَاةَ بَنُو سَبِيلٍ عَلَى شَرَفٍ نُيَسِّرُ لانْحِدَارِ[٥]

وكذلك الحذف فى: «إنَّ» فى نحو قوله: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] وقوله: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] لولا أن الحرف المحذوف مرادٌ لم يوصل بضمير المنصوب.

ألا ترى أن: «إنَّ» إذا خففت، دخلت على[٦] الأفعال، وفى دخولها على الأفعال، دلالةٌ على إخراجها من الإعمال، وعلى ذلك جاء التنزيل فى نحو: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، و: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩]، ونحو هذا مما كثر مجيئه فى التنزيل.

فأما إنشاد من أنشد: [من الطويل]

فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[٧]

---

(١) مظعن: مصدر ميمى من «ظعن»، أى: سافر ورحل.
(٢) البيت فى ديوانه ص(٣٤٢)، ولسان العرب (بول)، وأساس البلاغة (بلو).
(٣) كلومنا: جمع كَلْم، وهو الجرح.
(٤) البيت للحصين بن الحمام المرى فى جمهرة اللغة ص(١٣٠٦)، وديوان المعانى (١/ ١١٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٩٨)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٣)، ولسان العرب (دمى)، وله أو لخالد بن الأعلم فى خزانة الأدب (٧/ ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص(٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٩)، وشرح شواهد الشافية ص(١١٤)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٣ ، ٥/ ٨٤ ، ٨٥)، ولسان العرب (برغز)، والمنصف (٢/ ١٤٨).
ويروى: «يقط» بدل «تقطر».
(٥) ينظر: النوادر ص(١٧٢).
(٦) سقط فى ب.
(٧) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص(٦٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٣٨ ، ٢٦٢)، والإنصاف (١/ ٢٠٥)، والجنى الدانى ص(٢١٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٤٦ ، ٤٢٧ ، ١٠/ ٣٨١ ، =

فهو قليل، وقياسه قياس من أعملها وهى[١] مخففة فى المظهر، وإن كان ذلك فى المضمر أقبح؛ لأن المضمر كثيرًا ما يرد معه الشىء إلى أصله نحو قوله: أنشده أبو زيد: [من الوافر]

.... فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلا أَغَامَا[٢]

والأصل فى هذه الحروف إذا خففت ألا تعمل لزوال المعنى الذى به كان يعمل، ولذلك لم تعمل: «لكن» مخففة.

فإن قلت: إن: «لكن» لا تشبه الأفعال.

ألا ترى أنه ليس شىء على مثاله فى الأسماء ولا فى غيره؟

فإن فيه ما يشبه الفعل إذا نزلته منفصلا؛ كقولهم: «أراك مُنْتَفْخًا».

وقد جاء حذفُ ضمير القصة والحديث معها فى نحو قول أمية: [من الطويل]

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ[٣]

كما جاء فى قوله: [من الطويل]

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ[٤] ...

فلولا أن الضمير معه مرادٌ لما دخل على الجزاء، كما أنه لو لم يكن مرادًا مع «ليت»، لم تدخل على الفعل، فى نحو ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّى سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَىْ بَالِ[٥]

= ٣٨٢)، والدرر (٢/ ١٩٨)، ورصف المبانى ص(١١٥)، وشرح الأشمونى (١/ ١٤٦)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٠٥)، وشرح ابن عقيل ص(١٩٣)، وشرح المفصل (٨/ ٧١)، ولسان العرب (حرر، صدق، أنن)، ومغنى اللبيب (١/ ٣١)، والمقاصد النحوية (١/ ٣١١)، والمنصف (٣/ ١٢٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣)، وتاج العروس (حرر، أنن).

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) البيت فى الإنصاف (١/ ١٨١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٥٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠٢)، والكتاب (٣/ ٧٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ٤٦)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٢).

(٤) صدر بيت للراعى النميرى، وعجزه:

...... وإن كان سرح قد مضى فتسرَّعا

والبيت فى ديوانه ص(١٦٧)، والإنصاف (١/ ١٨٠)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٥١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤)، ولسان العرب (سرح ، سرع).

(٥) البيت لعدىّ بن زيد فى ديوانه ص(١٦٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٩٧)، ونوادر أبى =

فأما ما أنشده أبو زيدٍ من قول الشاعر: [من الوافر]

نَـدِمْـتُ عَـلَى لِسَـانٍ كَـانَ مِـنِّـى ... فَـلَيْـتَ بِـأَنَّـهُ فِـى جَـوْفِ عِـكْـمِ[1]

فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون الباء زائدة، ويكون: «أنَّ» مع الجار فى موضع نصب، ويكون ما جرى من صلة: «أنَّ» قد سد مسد خبر «ليت»، كما أنها فى «ظننت أن زيدًا منطلقٌ»، كذلك.

ويحتمل أن تكون الهاء مرادة ودخلت الباء على المبتدأ، كما دخلت فى قولهم: «بحسبك أن تفعل ذلك»، ولا يمتنع هذا من حيث امتنع الابتداء بـ «أن» لمكان الباء.

ألا ترى أن «أنَّ» قد وقعت بعد «لولا» فى نحو [قولك][2]: «لولا أنك منطلقٌ»، ولم يجر ذلك [فى الامتناع][3] مجرى: «أنك منطلقٌ بلغنى» ؛ لأن المعنى الذى له لم يُبتدأ [بالمفتوحة مع «لولا»][4] معدومٌ.

فأمّا ما أنشده من قول الشاعر: [من الطويل]

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً ... لَعَلَّ أَبِى المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[5]

و:

.... لَعَلَّ أَبِى المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

= زيد ص(٢٥)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٧٤)، والدرر (٢/ ١٧٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٦، ١٤٣).

(١) البيت للحطيئة فى ديوانه ص(١٢٢)، وتخليص الشواهد ص(٢٩٢)، وخزانة الأدب (٤/ ١٥٢ - ١٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٠٣)، ولسان العرب (عكم، لسن)، ونوادر أبى زيد ص(٣٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠/ ٢٤٤).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: مع لا.

(٥) البيت لكعب بن سعد الغنوى فى الأصمعيات ص(٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٢٦ ، ٤٢٨، ٤٣٠ ، ٤٣٦)، والدرر (٤/ ١٧٤)، وسر صناعة الإعراب ص(٤٠٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٩)، وشرح شواهد المغنى ص(٦٩١)، ولسان العرب (جوب، علل)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٧)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(٣٧٥)، وشرح الأشمونى (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل ص(٣٥٠)، وشرح التصريح (١/ ٢١٣)، وكتاب اللامات ص(١٣٦)، ولسان العرب (لمم)، ومغنى اللبيب ص(٢٨٦ ، ٤٤١)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٣). ويروى: «داعيا» بدل «دعوة».

فينبغى أن يكون على إضمار القصة والحديث؛ كأنه خفف: «لعل» وأعملها كما يخفف: «أنَّ» ويعمل، فمن فتح اللام وجر الاسم فقال: «لعل أبى المغوار»، فاللام لام الجر؛ إلا أنه فتحها مع المظهر كما تفتح مع المضمر.

وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبى عبيدة وخلفٍ الأحمر.

وزعم أنه سمع [ذلك أيضًا][(١)] من العرب؛ فيكون الجرُّ فى «أبى المغوار» على هذه اللغة.

ومن قال: [من الطويل]

.... لَعَلٌ أَبِى المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

حذف لام «لعلَّ» وأضمر القصة أو الحديث وكسر اللام مع المظهر على اللغة التى هى أشيع، والتقدير: لعل لأبى المغوار منك جوابٌ قريبٌ، أى لعلَّ نصره لا يبعد عليك، ولا يتأخر عنك.

فإن قلت: إنه حذف اللام لاجتماع اللامين، كما حذف من ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ونحو ذلك - كان قولا.

وحكى أبو عمر أن يونس لم يكن يرى[(٢)]: «لكِنْ» الخفيفة من حروف العطف، ويقوِّى هذا القول أن أخوات «لكن» مما حذف منهن لم تخرج بالتخفيف عما كانت عليه قبل التخفيف.

ألا ترى أن: «إنَّ» و: «أنَّ» و: «كأن» كذلك؛ ومثلها: «لعل».

فالقياس فى: «لكنْ» أن تكون فى التخفيف على ما عليه أخواتها، ولا تخرج بالتخفيف عما كانت[(٣)] عليه، كما لم تخرج أخواتها عنه.

ويقوى ذلك أن معناها مخففة كمعناها مشددة، فإذا وافق حالُ التخفيف حال التشديد فى اللفظ والمعنى، وجب أن تكون فى التخفيف مثلها فى التشديد.

فإن قلت: لم لا تكون مثل «حتى» التى تكون لمعانٍ مختلفةٍ مع أن [اللفظ واحدً][(٤)]:

---

(١) فى أ: هو أيضًا ذلك.
(٢) زاد فى أ: أن.
(٣) فى أ: كن.
(٤) فى أ: اللفظة واحدة.

قيل: إن «حتَّى» وإن كانت على لفظة واحدةٍ، فإن المعانى التى تدل عليها مختلفة.

ألا ترى أن العطف فيها غير الجر، ووقوع الابتداء[١] كما يقع الابتداء بعد «إذا»؛ نحو: خرجت فإذا زيدٌ، غير الجر والعطف.

وكذلك الواو إذا كانت عاطفة معناها غير الجارة. وكذلك إذا كانت فى نحو: جاء البرد والطيالسة.

وكذلك «ما» إذا كانت زائدة أو نافية أو كافةً، أو عوضًا من الفعل فى نحو: إمَّالا.

وكذلك اللام فى: «لتفعَلَنَّ»، وفى «لَعَمْرو مُنْطَلِقٌ» وليس كذلك «لكنْ»؛ لأنها إذا كانت مشددة كان معناها كمعناها إذا كانت مخففةً؛ فإذا كان كذلك وجب ألا تخرج بعد التخفيف عما كانت[٢] عليه قبل كما أنَّ سائر أخواتها[٣] كذلك.

فإن قلت: أليس قومٌ قد ذهبوا إلى أن: «ليس» من حروف العطف، ويحملون قوله: [من الرمل]

.... إِنَّمَا يَجْزِى الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[٤]

فيمن أنشده بـ«ليس»، فمعناها عاطفة كمعناها غير عاطفة فى النفى.

قيل: إنها فى هذا البيت يستقيم أن تكون نافية ويكون خبرها مضمرًا؛ فكأن التقدير: إنما يجزى الفتى ليس الجمل الذى يجزى، فحذف الخبر.

ف «ليس» لا تثبت حرف عطف من هذا البيت الذى استدلوا به على ذلك.

وكذلك يجوز أن يقول يونس فى نحو: «ما مررت برجل صالح لكن طالح» إنه يجره بباء يضمرها دلت المتقدمة لها عليها - كما حكى سيبويه عنه نحو

---

(١) زاد فى أ: كما أن وقوعه فى الابتداء.
(٢) فى ب: كان.
(٣) فى ب: أخواته.
(٤) عجز بيت للبيد بن ربيعة، وصدره:
وإذا أُقْـرِضْـتَ قَـرْضًـا فـاجْـزِهِ .....
والبيت فى ديوانه ص(١٧٩)، والأزهية ص(١٨٢، ١٩٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/ ١٩٠، ١٩١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٠)، وشرح التصريح (٢/ ١٣٥)، والكتاب (٢/ ٣٢٣)، ومجالس ثعلب ص(١٦٩، ٥١٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ٣٥٤)، والمقتضب (٤/ ٤١٠).

هذا[١]. ويضمر القصة فى: «لكن» وإن كانت مخففة، كما أضمروها[٢] فى: «أن» و: «إن» فى نحو: أما إنْ يغفر الله لك، وإذا قال: ما مررت برجل صالح لكن طالح، كان على قوله: ولكن هو طالحٌ، فإنَّهُ يقول: لما خففته صار[٣] من حروف الابتداء[٤]، كما صارت: «إنّ» كذلك، ولذلك وقع بعدها الفعل، فكذلك صار «لكِنْ» من حروف الابتداء.

كما كان قوله: [من الطويل]

.... وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدّمَا[٥]

وقوله: [من الوافر]

.... وَلَكِـــنْ أُمُّ أَوْفَـــى لَا تُـــبَـــالِي[٦]

على ذلك.

فأما تشديد «لكن» إذا دخلت عليها الواو، وتخفيفها معها، فالقياس لا يوجب دخول التثقيل فيها؛ كما أن انتفاء دخولها لا يوجب التخفيف.

ومن شدد مع دخول الواو كان كمن خفف مع دخولها.

ألا ترى أن الواو لا توجب تغييرًا فيما بعدها فى المعنى، وإذا كان كلُّ واحِدٍ

(١) نص عبارة سيبويه: «ولو قلت: مررت برجل مسلم وثلاثة رجال مسلمين، لم يحسن فيه إلا الجر؛ لأنك جعلت الكلام اسمًا واحدًا حتى صار كأنك قلت: مررت بقائم، ومررت برجال مسلمين. وهذا قول يونس».
ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٣).

(٢) فى ب: أضمروا.

(٣) فى ب: صارت.

(٤) قال سيبويه فى باب «مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك»: «وقد يكون خبرًا ما لا يكون صفة... ومنه أيضًا: مررت برجل صالح بل طالح... ومثله: ما مررتُ برجل صالح لكن طالح، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه فى بل. فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح فهو مُحال، لأن «لكن» لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثبت بها بعد النفى. وإن شئت رفعت فابتدأت على «هو»، فقلت: ما مررت برجل صالح ولكن طالح، وما مررت برجل صالح بل طالح، ومررت برجل صالح بل طالح؛ لأنها من الحروف التى يُبتدأ بها».
ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٤، ٤٣٥).

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

منهما لا ينافى الآخر فى المساغ والجواز كانوا كلهم قد أحسن فيما أخذ به لتساوى الأمرين فى ذلك كله فى القياس، ولم يكن فى دخول الواو عليها معنى يوجب التشديد، كما لم يكن فى انتفاء دخولها عليها معنى يوجب التخفيف.

اختلفوا فى فتح النون [الأولى][(١)] وضمها وفتح السين وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [١٠٦]:

فقرأ ابن عامر وحدَه: ﴿ما نُنْسِخْ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين[(٢)].

وقرأ الباقون: ﴿مَا نَنسَخْ﴾ بفتح النون الأولى والسينُ مفتوحة.

قال أبو على: النسخ فى التنزيل[(٣)]: رفع الآية وتبديلها، ورفعها على ضروب: منها أن ترفع[(٤)] تلاوتها، وحكمها؛ كنحو ما روى عن أبى بكر الصديق أنه قال: كنا نقرأ: «لا ترغَبُوا عن آبائِكُمْ إنَّهُ كُفرٌ».

ومنها: أن تثبت الآية فى الخط ويرتفع حكمها كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَـَٔاتُوا۟ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَٰجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُوا۟﴾ [الممتحنة: ١١]، فهذه ثابتة اللفظ فى الخط مرتفعة الحكم. ونَسْخُ حكمها يكون على ضربين: بسنة أو بقرآن، مثل الآية المنسوخة.

فمما نسخ بالسنة الآية التى تلوناها، ومنه قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما المنسوخ بقرآن مثله؛ فقوله فى الأنفال: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا﴾ [الأنفال: ٦٥] فنسخ بقوله: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ وَإِن

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٣)، البحر المحيط (١/ ٢٤٢)، التبيان للطوسى (١/ ٣٩٢)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى (٢/ ٤٧٨)، تفسير القرطبى (٢/ ٦٧)، الحجة لابن خالويه(٨٦)، الحجة لأبى زرعة (١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاقسى (١٢٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٨٧)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٧)، المجمع للطبرسى (١/ ١٧٩)، المعانى للأخفش (١/ ١٤٣)، المعانى للفراء (١/ ٦٤)، تفسير الرازى (١/ ٤٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٩).

(٣) زاد فى ب: على.

(٤) فى ب: يروم.

يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] [فهذا نسخ](١) بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

ومنها ما يرتفع اللفظ من التنزيل ويثبت الحكم، كالحكم برجم الثَّيِّبَيْن، وما روى عن عمر من أنه قال: لا تَهلكوا عن آية الرجم، فإنا كنا نقرأ: «الشيخ والشيخة فارجمُوهما»(٢).

ومما جاء فى التنزيل من ذكر النسخ قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢].

[و](٣) روى أن النبى ﷺ قرأ سورة النجم فأتى على قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ. وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الآية: ١٩] وصل به: «تلك الغرانقة العلا(٤) وإن شفاعتهن لترتجى» فَسُرَّ المشركون بذلك، وقالوا: قد أثنى على آلهتنا(٥). فهذا حديث مروى من أخبار الآحاد التى لا توجب العلم.

---

(١) فى أ: فهذه نسخت.

(٢) أخرجه مالك (٢/ ٨٢٤) رقم (١٠)، وأحمد (١/ ٣٦) عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: «إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم، وأن يقول قائل: لا نجد حدين فى كتاب الله؛ فقد رأيت رسول الله رجم ورجمنا بعده».

وأصله فى صحيح البخارى (٦٨٣٠)، ومسلم (١٥ - ١٦٩١).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ، ب: الأولى، والمثبت من كتب التفسير والحديث.

(٥) ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٧/ ١١٨)، وقال: رواه البزار والطبرانى، ورجالهما رجال الصحيح إلا أن الطبرانى قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس عن النبى ﷺ. وقد تقدم حديث مرسل فى سورة الحج أطول من هذا ولكنه ضعيف الإسناد.

قلنا: فقد طعن فيها كثير من المحققين والمحدثين، قال البيهقى -وهو من كبار رجال السنة-: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل. وقال القاضى عياض فى« الشفاء» (٢/ ١١٦): إن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل؛ وإنما أُولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون، والمولعون بكل غريب المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم، ومن حكيت عنه هذه المقالة من المفسرين والتابعين، لم يسندها أحد منهم ولا =

. . . .

= رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية، والمرفوع منها حديث شعبة، عن أبى البشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسب (الشك فى وصل الحديث): «أن النبى كان بمكة وذكر القصة»: ،قال أبو بكر البزار: هذا الحديث لا نعرفه يروى عن النبى بإسناد متصل، إلا هذا، ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنما يعرف عن الكلبى عن أبى خالد عن ابن عباس، فقد بين أبو بكر أنه لا يعرف عن طريق يجوز ذكره سوى هذا وفيه من الضعف ما نبه عليه مع وقوع الشك فيه الذى لا يوثق به ولا حقيقة معه، وأما حديث الكلبى: فمما لا يجوز الرواية منه، ولا ذكره؛ لقوة ضعفه وكذبه أ.هـ.

وكذا أنكر القصة القاضى أبو بكر بن العربى وطعن فيها من جهة النقل، وسئل محمد بن إسحاق بن خزيمة عن هذه القصة، فقال: هذا من وضع الزنادقة، وصنف فى ذلك كتابًا، وذهب إلى وضعها الإمام أبو منصور الماتريدى، فى كتاب (حصص الأتقياء) حيث قال: الصواب أن قوله: تلك الغرانيق العلى من جملة إيحاء الشياطين إلى أوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين الضعفاء وأرقاء الدين، ليرتابوا فى صحة الدين والرسالة بريئة من مثل هذه الرواية.

فها نحن نرى: أن من أنكرها وقضى بوضعها أكثر ممن صححها اعتمادًا على روايات مرسلة.

ومما يقلل الثقة بالحديث: اضطراب الروايات اضطرابًا فاحشًا. فقائل يقول: إنه كان فى الصلاة، وقائل يقول: قالها فى نادى قومه وثالث يقول: قالها وقد أصابته سِنَة، ورابع يقول: بل حدث نفسه فيها. ومن قائل: إن الشيطان قالها على لسانه، وإن النبى لما عرضها على جبريل قال: ما هكذا أقرأتك؟ وآخر يقول: بل أعلمهم الشيطان أن النبى قرأها كما رويت: «تلك الغرانيق العلى» على أنحاء مختلفة، وكل هذا الاضطراب ممّا يوهن الرواية، ويقلل الثقة بها، والحق أبلج والباطل لجلج.

ومع ما ذكرنا من قول المحققين فى القصة،فقد حكمت الصنعة والقواعد الاصطلاحية على الحافظ ابن حجر، فصحح القصة، وجعل لها أصلاً، قال فى «الفتح» (٨/ ٣٥٤ ، ٣٥٥) فى تفسير سورة الحج بعدما ساق الطرق الكثيرة: وكلها -سوى طريق سعيد بن جبير- إما ضعيف وإما منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أن لها أصلاً، مع أن لها طريقين مرسلين آخرين رجالهما على شرط الصحيح:

أحدهما: ما أخرجه الطبرى من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثنى أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فذكر نحوه.

والثانى: ما أخرجه أيضًا من طريق المعتمد بن سليمان وحماد بن سلمة، فرقهما عن داود بن أبى هند عن أبى العالية.

وبعد أن ذكر كلام القاضى أبى بكر بن العربى، وعياض، قال: وجميع ذلك لا يتمشى مع القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتبينت مخارجها: دل ذلك على أن لها أصلاً، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهى مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج؛ لاعتضاد بعضها ببعض. وإذا تقرر ذلك: تعين تأويل ما فيها مما يستنكر، وهو قوله: «ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلا»، فإنه لا =

. . . .

= يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد فى القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا إن كان مغايرًا لما جاء به من التوحيد. لمكان عصمته.

وقد سلك العلماء فى ذلك مسالك وبعد أن ذكر الكثير منها ولم يرتضه ارتضى لتصحيح القصة هذا التأويل، وهو أن النبى ﷺ كان يرتل القرآن ترتيلًا، فارتصده الشيطان فى سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمة محاكيًا نغمته بحيث سمعها من دنا فظنه من قوله وأشاعها بين الناس، قال: وهو الذى ارتضاه القاضى عياض وأبو بكر بن العربى أهـ. والقاضيان عياض وأبو بكر رأيهما البطلان نقلًا وعقلًا ولكنهما ارتضيا ذلك تنزلًا على تسليم الصحة.

الذى أجيب به على ما ذكره الحافظ:

- أن جمهور المحدثين لم يحتجوا بالمرسل وجعلوه من قسم الضعيف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابى، وحينئذ: يحتمل أن يكون ثقة أو غير ثقة. وعلى الثانى: فلا يؤمن أن يكون كذابًا. والإمام مسلم قال فى مقدمة كتابه: والمرسل -فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار- ليس بحجة. وقال ابن الصلاح فى مقدمته: «وذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه: هو الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث، وتداولوه فى تصانيفهم» والاحتجاج به مذهب مالك وأبى حنيفة والشافعى بشروط ذكرها فى رسالته ونقلها العراقى فى شرح ألفيته وقد قالوا فى مراسيل أبى العالية: إنها كالريح- كما فى: «التدريب» -وإنى لأذكر الحافظ بما ذكره من البلاء فى الاحتجاج بالمراسيل فى مقدمة كتابه «لسان الميزان».

قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة «لسان الميزان» :روى عن شيخ من الخوارج أنه قال بعدما تاب: «إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيرناه حديثًا»، قال الحافظ: «وهذه - والله - قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل إذ بدعة الخوارج كانت فى الصدر الأول والصحابة متوافرون ثم فى عصر التابعين ومن بعدهم وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرًا جعلوه حديثًا، وأشاعوه فربما سمعه الرجل السنى فحدث به، ولم يظهر من حدث به فيحمله عنه غيره ويجىء الذى يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت» وهو كلام من الدقة والنفاسة بمكان وأنا لا أؤاخذ الحافظ إلا بما قال.

- الاحتجاج بالمرسل إنما هو فى الفرعيات التى يكفى فيها الظن، أما الاحتجاج به على إثبات شىء يصادم العقيدة وينافى دليل العصمة فغير مسلم، وقد قال علماء التوحيد: إن خبر الواحد لو كان صحيحًا لا يؤخذ به فى العقائد؛ لأنه لا يكتفى فيها إلا باليقين، فما بالك بالضعيف.

- هذا التأويل الذى ارتضاه ما أضعفه عند النظر والتأمل فهو يوقع متأوله فيما فر منه وهو تسلط الشيطان على النبىﷺ، فالتسلط عليه بالمحاكاة، كالتسلط عليه بالإجراء على لسانه، كلاهما لا يجوز، وفتح هذا الباب خطر على الرسالات، وإذا سلمنا أن الشيطان هو الذى نطق فى أثناء سكوت الرسول فكيف، لا يسمع ما حكاه الشيطان؟ وإذا سمعنا، فكيف لا يبادر إلى إنكارها؟! والبيان فى مثل هذا وجب على الفور، وإذا لم يسمع النبى، ألم يسمع أصحابه؟ وإذا سمعوا فكيف يسكتون؟ وإذا لم يسمعوا فهل بلغ من تسلط الشيطان أن يحول =

وذهب عامة أهل النظر -فيما علمت- إلى إبطاله ورده، وأن ذلك لا يجوز على رسول الله ﷺ على وجه ما رووا، ولو صح الحديث وثبت لم يكن فى هذا الكلام ثناء على آلهة المشركين، ولا مدحٌ لها، ولكن يكون التقدير فيه: تلك الغرانقة العلا. وإن شفاعتهن لترتجى عندكم، لا أنها فى الحقيقة كذلك كما قال -عز وجل-: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أى: العزيز الكريم عند نفسك.

وكما حكى عمن آمن من السحرة - سحرة فرعون -: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ومن آمن من السحرة وصدق موسى لا يعتقدون فيه أنه ساحر، وإنما التقدير: [و][1] قالوا يأيها الساحر؛ فيما يذهب إليه فرعون وقومه أو فيما يظهرون من ذلك، [وكما][2] قال: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥] فسمى ما كان يناله المشركون من المسلمين -لو نالوا-: «خيرًا» على ما كان عندهم، وكما قال: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] فهذا على: يأيها الذى نزل عليه الذكر عنده وعند من تبعه، ولو اعترفوا بتنزيل الذكر عليه لم يقولوا ما قالوا[3]، وقال زهرة اليمن: [من البسيط]

أَبْلِغْ كُلَيْبًا وَأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَهَا   أَنِّى الأَغَرُّ وَأَنِّى زُهْرَةُ اليَمَنِ[4]

فأجابه جرير: [من البسيط]

أَلَمْ تَكُنْ فِى وُسُوم قَدْ وسمت بِهَا   مَنْ حَانَ مَوْعِظَةً يَا زُهْرَةَ اليَمَنِ[5]

وهذا النحو [من][6] الكلام الذى يطلق، والمراد به التقييد على صفة واسعٌ غير

= بينهم وبين السماع؟

ومثل هذا: ما ذكره موسى بن عقبة فى مغازيه: من أن المسلمين ما سمعوها وإنما ألقى الشيطان ذلك فى أسماع المشركين فهل كان الشيطان يسر فى آذان المشركين دون المؤمنين؟ ثم كيف يتفق هذا وما روى: من أن النبى حزن حزنًا شديدًا، وأن جبريل قال له: ما جئتك بهذا الحق!!.

الحق: أن نسج القصة مهما تأول فيه المتأولون فهو مهلهل متداع لا يثبت أمام البحث.

ينظر: الإسرائيليات (٣٤٣ - ٣٤٩).

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: قالوه.
(٤) ينظر: الخصائص (٢/ ٤٦٠).
(٥) ينظر: ديوانه (٧٤٦).
(٦) فى ب: فى.

ضيق.

فعلى هذا كان يكون تأويل هذا الكلام لو صح[1] لراويه، وإن لم يصح فالمعنى فى قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الحج: ٥٢] أى: يرفعه ويبين إبطاله بالحجج الظاهرة.

وقد يجوز أن يكون: ﴿أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] أى: فى حال تلاوته، ولا دلالة على أن إلقاء ذلك فى حال التلاوة، إنما هو من التالى، لكن ممن يريد التلبيس من شياطين الإنس، فيبين الله ذلك، ويظهره عند من نظر واعتبر، ثم يحكم الله آياته عن أن يجوز فيها ما لا يجوز فى دينه من تمويه المموهين، وتلبيس الملبسين، ومن ذلك قوله: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] فقوله: ﴿نَسْتَنسِخُ﴾ يجوز أن يكون ننسخ؛ كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤] أى: يسخرون، ويجوز أن يكون: يستدعى ذلك، واستدعاء ذلك إنما هو بأمر الملائكة بكتابته وحفظه؛ ليحتج عليهم بأعمالهم؛ كقوله: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ . كِرَامًا كَٰتِبِينَ . يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠]، وقوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ﴾ [يونس: ٣٠]، وكقوله: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، وكقوله -تعالى-: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، ونحو ذلك من الآى التى تدلُّ على أنّ أعمال العباد مكتوبةٌ محصاةٌ.

فأما قراءة ابن عامر ﴿ما نُنْسِخ من آيةٍ﴾ بضم النون، فالقول فيها: إنها لا تخلو من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «أفعل» لغةً فى هذا الحرف؛ كقولهم: حل من إحرامه، وأحل. وقولهم: بدأ الخلق وأبدأهم.

أو تكون الهمزة للنقل؛ كقولك: قام وأقمته، وضرب وأضربته، ونسخ الكتاب وأنسخته الكتاب.

أو يكون المعنى فى أنسخت الآية: وجدتها منسوخة؛ كقولهم: أحمدت زيدًا وأجبنته وأبخلته، أى: أصبته على بعض هذه الأحوال؛ فلا يجوز أن يكون لغة على

(١) زاد فى ب: وأسلم.

حد: حل وأحل، وبدأ وأبدأ؛ لأنا لم[١] نعلم أحدًا حكى ذلك، ولا رواه عن أحد. ولا تكون الهمزة لمعنى النقل؛ لأنك لو جعلته كذلك، وقدرت المفعول محذوفًا من اللفظ مرادًا في المعنى؛ كقولك: «ما أَعْطَيْتُ من درهم فلن يضيع عندَكَ» لكان المعنى: ما ننزل عليك من آية أو ننسها نأت بخير منها؛ وذلك أن إنساخه إياها إنما هو إنزال في المعنى، ويكون[٢] معنى الإنساخ: أنه منسوخ من اللوح المحفوظ أو من الذكر، وهو الكتاب الذي نُسِخَتِ الكُتُب المنزلة منه.

وإذا كان كذلك فالمعنى: ما ننزل من آية، أو: ما ننسخك من آية، أو ننسها؛ لأن ابن عامر يقرأ: ﴿أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] وليس هذا المراد ولا المعنى.

ألا ترى أنه ليس كل آية أنزلت أتى بآية أذهب منها في المصلحة. وإنما قوله: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ تقديره: نأت بخير من المنسوخ، أي أصلح لكم أيها المتعبدون. وأقل الآي هي المنسوخة وأكثرها غير منسوخ، فإذا كان تأويلها هذا التأويل يؤدي إلى الفساد في المعنى، والخروج عن الغرض الذي قصد به الخطاب؛ علمت أن توجيه التأويل إليه لا يصح، وإذا لم يصح ذلك، ولا الوجه الذي ذكرناه قبله، ثبت أن وجه قراءته إنما هو على القسم الثالث، وهو: أن قوله -عز وجل- ﴿ننسخ﴾: نجده منسوخًا، وإنما نجده كذلك؛ لنسخه إياه، فإذا كان كذلك كان قوله: ﴿نُنسِخْ﴾ بضم النون، كقراءة من قرأ ﴿ن نْسَخْ﴾ بفتح النون، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ.

وقول من فتح النون فقرأ: ﴿ما نَنْسَخْ من آية﴾ أبين وأوضح.

اختلفوا في ضم النون الأولى وترك الهمزة[٣] وفتح النون مع الهمز من[٤] قوله: ﴿نُنسِهَا﴾ [١٠٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿نَنْسَأْها﴾ بفتح النون الأولى مع الهمز[٥].

(١) في أ: لا.
(٢) في أ: فيكون.
(٣) في أ: الهمز.
(٤) في ب: في.
(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٠٦)، البحر المحيط (١/ ٣٤٣)، التبيان للطوسي (١/ ٣٩٢)، التيسير للداني (٧٦)، تفسير الطبري (٢/ ٤٧٨)، =

وقرأ الباقون: ﴿نُنسِهَا﴾ بضم النون [الأولى][1] وترك الهمز.

قال أبو على: أما قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿نَنسَأْها﴾ بفتح النون وهمز لام الفعل، ففسر على التأخير، أى: نؤخرها.

وقال: بعض من لا[2] يُعْبَأ بقوله: إن التأخير هنا لا معنى له.

وقد قرأ بذلك من السلف فيما ذكر[3]: عمر، وابن عباس، ومن التابعين: إبراهيم وعطاء، و[قد][4] قرأ به عبيد بن عمير.

وروى ابن جريج[5] عن مجاهد: ﴿ما نَنسخْ من آية﴾ قال: «نمحاها أو نَنْسَأْها»[6] قال: نثبت خطها ونبدل حكمها.

وقال أبو زيد: نسأت الإبل عن الحوض، فأنا أنسؤها نسئًا؛ إذا أخرتها عنه. ونسأت الإبل، فأنا أنسؤها نسئًا؛ إذا زدتها فى ظمئها يومًا أو يومين أو أكثر من ذلك.

وتقول: انتسأت عنك انتساءً؛ إذا تباعدت عنه، وأنسأته الدَّيْنَ إنساءً؛ إذا أخرته عنه، واسمُ ذلك: النسيئة.

فأما معنى التأخير فى قوله: ﴿ننسَأْهَا﴾ فقال ناسٌ [من أهل النظر فيه][7] [من أهل الكوفة][8]: إن التأخير فى الآية يتوجه على ثلاثة أنحاءٍ منها: أن يؤخر التنزيل فلا

= تفسير القرطبى (٢/ ٦٧)، الحجة لابن خالويه(٩٦)، الحجة لأبى زرعة (١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاقسى (١٢٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩)، المجمع للطبرسى (١/ ١٧٩)، المعانى للأخفش (١/ ١٤٣)، المعانى للفراء (١/ ٦٤)، تفسير الرازى (١/ ٤٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٩).

(١) سقط فى أ.

(٢) زاد فى أ: ينبغى .

(٣) فى أ: ذكروا.

(٤) سقط فى ب.

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموى مولاهم أبو الوليد وأبو خالد المكى الفقيه أحد الأعلام، روى عن ابن أبى مليكة وعكرمة مرسلًا. وعن طاوس مسألة ومجاهد ونافع وخلق. وعنه يحيى بن سعيد الأنصارى أكبر منه والأوزاعى والسفيانان وخلق. قال أبو نعيم: مات سنة خمسين ومائة.
ينظر: الخلاصة (٢/ ١٧٨).

(٦) ذكره بمثله السيوطى فى الدر (١/ ١٩٧) وعزاه لابن الأنبارى عن مجاهد.

(٧) سقط فى أ.

(٨) سقط فى ب.

ينزل ألبتة، ولا يُعلَم ولا يُعمَل به، ولا يتلى. فالمعنى على هذا: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسأها﴾ أى: نؤخر إنزالها، فلا ننزلها.

والوجه الثانى: أن ينزل القرآن فيعمل به ويتلى ثم يؤخر بعد ذلك بأن ينسخ فترفع[١] تلاوته ألبتة، ويمحى[٢] فلا يتلى[٣]، ولا يعمل بتأويله، وذلك مثل ما روى يونس عن الحسن أن أبا بكر الصديق قال: «كنَّا نقرأ: لا ترغبوا عن آبائكم إنه كفرٌ».

ومثل ما روى عن زرِّ بن حبيش أن أبيًّا قال له: كم تقرءون الأحزاب؟ قلت: بضعًا وسبعين آية. قال: قد قرأتُها ونحن مع رسول الله ﷺ أطول من سورة البقرة[٤].

والوجه الثالث: أن يؤخر العمل بالتأويل؛ لأنه ينسخ[٥] ويترك خطه مثبتًا وتلاوته قرآن يتلى، وهو ما حكى عن مجاهد أنه قال: يثبت خطها، ويبدل حكمها. وهذا نحو قوله: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُواْ﴾ [الممتحنة:١١] فهذا مثبت اللفظ؛ مرفوع الحكم.

وأما من قرأ: ﴿نُنسِهَا﴾ من النسيان فإنّ لفظ: «نَسِى» المنقول منه: «أنسى» على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى الترك.

والآخر: النسيان الذى هو مقابل الذكر.

فمن الترك قوله: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧] أى: تركوا طاعة الله فترك رحمتهم، أو ترك تخليصهم.

وإضافة الترك إلى القديم -سبحانه- فى نحو هذا اتساعٌ؛ كقوله - عز وجل-: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة:١٧]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف:٩٩]، أى: خليناهم وذاك.

(١) فى أ: وترفع.
(٢) فى أ: وتمحى.
(٣) فى أ: تتلى.
(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد فى الزوائد (٥/ ١٣٢)، وذكره السيوطى فى الدر (٣/ ٣٤٥) وعزاه لعبد الرزاق فى مصنفه، والطيالسى، وسعيد بن منصور، وابن منيع والنسائى، وابن المنذر، وابن الأنبارى فى المصاحف، والدارقطنى فى الأفراد، والحاكم وصححه وابن مردويه والضياء فى المختاره عن زر عن أبى بن كعب.
(٥) فى ب: نسخ.

وقال جويبر[١] عن الضحاك[٢] فى قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] قال: اليوم نترككم فى النار كما تركتم أمرى.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقوله: ﴿نَّسِينَآ﴾ يحتمل الوجهين:

يجوز أن يكون من النسيان الذى هو خلاف الذكر، والخطأ: من الإخطاء الذى ليس التعمد، ومجاز ذلك على أنهم تُعبدوا بأن يدعو على ألا يؤاخذوا بذلك، وإن كانوا قد علموا أن القديم -سبحانه- لا يؤاخذ بهما.

وقد جاء [فى][٣] الحديث المأثور: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِى الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ»[٤] كما جاء فى الدعاء ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] وهو -سبحانه- لا يحكم إلا بالحق، وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وعدهم الله به على ألسنة الرسل يؤتيهم الله إياه، وكذلك تعبد الله الملائكة بالدعاء بما يفعله الله لا محالة فقال: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩]. وعلى هذا يمكن أن يكون قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] الاستطاعة، ويكون على قوله: لا تحملنا ما يثقل علينا، ويشق، وإن كنا مستطيعين له.

ويجوز أن يكون ﴿إِن نَّسِينَآ﴾ على: إن تركنا شيئًا من اللازم لنا.

---

(١) جويبر بن سعيد الأزدى، أبو القاسم البلخى، قيل: اسمه جابر، روى عن أنس وأبى صبيح. وعنه الثورى وحماد بن زيد. قال ابن معين: ضعيف. مات بعد الأربعين ومائة.
ينظر: الخلاصة (١/ ١٧٧) (١٠٩٩).

(٢) الضحاك بن مزاحم الهلالى مولاهم الخراسانى يكنى: أبا القاسم، روى عن أبى هريرة وابن عباس وآخرين، وعنه عبد الرحمن بن عوسجة، وقرة بن خالد، وخلق. قال سعيد بن جبير: لم يلق ابن عباس. ووثقه أحمد، وابن معين. قال أبو نعيم: مات سنة خمس ومائة.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٥)(٣١٤٦).

(٣) سقط فى أ.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٥٩)كتاب الطلاق: باب طلاق المكره والناسى (٢٠٤٥) والبيهقى (٧/ ٣٥٦ - ٣٥٧) من حديث ابن عباس مرفوعًا، وللحديث طرق أخرى.
ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٥١٠ - ٥١٢)، وقد صححه الألبانى فى إرواء الغليل (٨٢).

ومن الترك قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ﴾ [طه: ١١٥] أى ترك ما عهدنا إليه. ومنه قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] أى: كالذين تركوا طاعة الله وأمره، فأنساهم أنفسهم، أى: لم يلطف لهم كما يلطف للمؤمنين فى تخليصهم أنفسهم من عقاب الله، والتقدير: ولا تكونوا كالذين نسوا أمر الله أو طاعته، فأنساهم تخليص(١) أنفسهم من عذاب الله [-عز وجل-] وجاز أن ينسب الإنساء إليه، وإن كانوا هم الفاعلين له والمذمومين عليه؛ كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف(٢) الرمى إلى الله -سبحانه- لما كان بقوته وإقداره؛ فكذلك نسب الإنساء إليه، لما لم يلطف لهذا المنسى كما لطف للمؤمن الذى قد هدى.

وكذلك قوله: ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] أى: نسيناكم كما نسيتم الاستعداد للقاء يومكم هذا، والعمل فى التخلص من عقابه.

وأما قوله -عز وجل-: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤] فعلى معنى الترك؛ لأنه إذا كان المقابل للذكر لم يكن مؤاخذًا.

ومما هو خلافُ الذكر، قوله: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] فقوله: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى﴾ هو فى تقدير حذف الضمير العائد إلى الموصوف. وقال -عز وجل-: ﴿فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ [طه: ٨٨]؛ ففى قوله: «نسى»، ضمير السامرى، أى: ترك التوحيد باتخاذه العجل.

وقال بعض المفسرين [المعنى](٣): نسى موسى ربه عندنا، وذهب يطلبه فى مكان آخر.

وأما قوله: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٤٢] فإن إنساء الشيطان هو أن يسول له، ويزين الأسباب التى ينسى معها.

وكذلك قوله: ﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] يجوز أن يكون الضمير فى: ﴿فَأَنسَىٰهُ﴾ ليوسف، أى: أنسى يوسف ذكر ربه؛ كما قال: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٨].

---

(١) فى أ: تخليصهم.
(٢) فى ب: فأضاف.
(٣) سقط فى ب.

ويجوز أن يكون الضمير فى: ﴿فَأَنسَىٰهُ﴾ للذى ظنَّ أنه ناجٍ [منهما][1]، ويكون ربه ملكه.

وفى الوجه الأول يكون ربه الله سبحانه؛ كأنه أنساه الشيطان أن يلجأ إلى الله -عز وجل- فى شدته.

وأما قوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١] فالتقدير: تنسون دعاء ما تشركون فحذف المضاف، أى: تتركون دعاءه، والفزع إليه، إنما تفزعون إلى الله عز وجل، ويكون من النسيان الذى هو خلاف الذكر؛ كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] أى: تذهلون عنه فلا تذكرونه.

وقال: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى﴾ [المؤمنون: ١١٠] فهذا يجوز أن يكون منقولا من الذى بمعنى الترك، ويمكن أن يكون من الذى هو خلاف الذكر. واللفظ على أنهم فعلوا بكم النسيان، والمعنى: أنكم أنتم أيها المتخذون عبادى سخريا نسيتم ذكرى باشتغالكم باتخاذكم إياهم سخريا وبالضحك منهم، أى: تركتموه من أجل ذلك، وإن كانوا ذاكرين وغير ناسين، فنسب الإنساء إلى عباده الصالحين، وإن [كانوا][2] لم يفعلوه لما كانوا كالسبب لإنسائهم، فهذا كقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهم: ٣٦]، وعلى هذا قوله: ﴿فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] فأسند النسيان إليه، والمعنى على أنهم نسوا ذلك.

فأما قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] فمنقولٌ من: نسيت الشىء: إذا لم تذكره.

قال الفراء: والنسيان هنا على وجهين:

أحدهما: على الترك، نتركها ولا ننسخها.

والوجه الآخر: من النسيان كما قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

قال أبو على: قول الفراء: نتركها ولا ننسخها، لا يستقيم هنا، وإنما هو من النيسان الذى ينافى الذكر.

ألا ترى أنه قد قال: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] [وليس كل ما

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.

أخرت من الآى فلم تُنسخ ولم يُبدل حكمها][١] يؤتى بخير من المنسوخة بآية أو المنسأةِ، وليس المعنى: ما ننسخ من آية أو نقرها فلا ننسخها نأت بخير منها، إنما المعنى: أنَّا إذا رفعناها من جهة النسخ بآية، أو[٢] الإنساء، أتينا بخير من التى ترفع وتبدل على أحد هذين الوجهين، ومعنى ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]: أنه أصلحُ لمن تُعُبِّدَ بها، وليس المعنى فى قوله: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ أن الناسخة خير من المنسوخة أو المنساة، أى: أفضل منها، ولكن أصلح لمن تُعبّد بها وأدعى لهم.

وقال أبو إسحاق: قال أهل اللغة فى معنى: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ قولين:

قال بعضهم: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ من النسيان، قال: وقالوا: ودليلنا على ذلك قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ. إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعلى:٦]، فقد أعلم أنه شاء أن ينسى، قال: وهذا القول عندى ليس بجائز؛ لأن الله قد أنبأ النبى ﷺ فى قوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء:٨٦] أنه لا يشاء أن يذهب بما أوحى إلى النبى ﷺ.

قال أبو على: هذا الذى احتج به على من ذهب إلى أن: «ننسها» من النسيان، لا يدل على فساد ما ذهبوا إليه من أن ذلك من النسيان، وذلك أن قوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء:٨٦] إنما هو على ما لا يجوز عليه النسخ والتبديل من الأخبار وأقاصيص الأمم، ونحو ذلك مما لا يجوز عليه التبديل. والذى ينساه النبى ﷺ هو ما يجوز أن ينسخ من الأوامر والنواهى الموقوفة على المصلحة فى الأوقات التى يكون ذلك فيها أصلح.

ويدلك على أن: ﴿نُنسِهَا﴾ من النسيان الذى هو خلاف الذكر من قولك: نسيت الشيء وأنسانيه غيرى - قراءة من قرأ: ﴿ما نَنْسَخْ من آيَةٍ أو نُنْسِها﴾، وقراءة من قرأ: ﴿أو نُنسِكَها﴾

فأما قوله: ﴿تَنْسَها﴾ فقراءة سعد بن أبى وقاص[٣].

---

(١) فى أ: وليس كل ما أخر من الآى فلم ينسخ، ولم يبدل حكمه.

(٢) فى أ: و.

(٣) سعد بن أبى وقاص واسمه مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة، الزهرى، المدنى. شهد بدرًا والمشاهد، وهو أحد العشرة، وآخرهم موتًا، وأول من رمى فى سبيل الله وفارس الإسلام وأحد ستة الشورى، ومقدم جيوش الإسلام فى فتح العراق، وجمع له النبى ﷺأبويه، وحرس النبى ، وكوّف الكوفة وطرد الأعاجم وافتتح مدائن فارس، وهاجر قبل =

روى هشيم[(١)] قال: أخبرنى يعلى بن عطاء[(٢)] عن القاسم بن ربيعة بن قانف الثقفى[(٣)] قال: سمعت سعد بن أبى وقاص يقرؤها: ﴿ما نَنسَخْ من آيةٍ أو تَنْسَهَا﴾. قال: فقلت له: إن سعيد بن المسيب[(٤)] يقرأ: ﴿أو تُنْسَهَا﴾: ﴿أو نَنْسَاهَا﴾، فقال[(٥)]: إن القرآن لم ينزل على[(٦)] المسيب، قال الله لنبيه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾[(٧)]

= النبى ﷺ. له مائتا حديث وخمسة عشر حديثًا، اتفقا عليها، وانفرد البخارى بخمسة، ومسلم بثمانية عشر. وعنه بنوه إبراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب، وخلق. وكان سابع السبعة لابن مجاهد فى الإسلام. مات فى قصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة، وحمل إلى البقيع فى سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣٧١ - ٣٧٢).

(١) هشيم بن بشير السلمى أبو معاوية الواسطى، نزيل بغداد الحافظ. روى عن الزهرى وفيه لين عنه، وعمرو بن دينار ومغيرة بن مقسم وخلق. وعنه شعبة والثورى وأحمد وعلى بن المثنى الموصلى وابن معين وخلق. قال يعقوب الدورقى: كان عند هُشيم عشرون ألف حديث. وقال العجلى: ثقة يدلس. وقال ابن سعد: ثقة حجة إذا قال: أنا. ولد سنة أربع ومات سنة ثلاث وثمانين ومائة.
ينظر: الخلاصة (٣/ ١٢٤).

(٢) يعلى بن عطاء العامرى الطائفى نزيل واسط. عن أوس بن أبى أوس وعمرو بن الشريد. وعنه شعبة وحماد بن سلمة وهشيم. وثقه النسائى.
ينظر: الخلاصة (٣/ ١٨٥).

(٣) القاسم بن عبد الله بن ربيعة بن قانف الثقفى، وربما نسب إلى جده وهو ابن أخى ليلى بنت قانف الصحابية. روى عن: سعد بن أبى وقاص فى قوله-تعالى-: ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها﴾. روى عنه: يعلى بن عطاء العامرى. ذكره ابن حبان فى كتاب «الثقات». روى له أبو داود فى «الناسخ والمنسوخ» والنسائى.
ينظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٧٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٠).

(٤) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب بن عمرو بن عابد بن مخزوم المخزومى: أبو محمد المدنى الأعور، رأس علماء التابعين وفردهم وفاضلهم وفقيههم. ولد سنة خمس عشرة. قال ابن عمر: هو-والله- أحد المقتدَيْن به. قال قتادة: ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه. وقال أحمد: مرسلات سعيد صحاح. قال أبو نعيم: مات سنة ثلاث وتسعين. وقال الواقدى سنة أربع.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣٩٠، ٣٩١).

(٥) فى ب: قال.

(٦) زاد فى ب: آل.

(٧) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١/ ٥٢٢) (١٧٥٨) و (١٧٥٩) و (١٧٦٠).
وذكره السيوطى فى الدر (١/ ١٩٧) وزاد نسبته لعبد الرزاق وسعيد بن منصور وأبى داود فى ناسخه وابنه فى المصاحف والنسائى وابن المنذر وابن أبى حاتم، والحاكم وصححه عن سعد بن أبى وقاص.

[الأعلى: ٦] ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾[١] [الكهف: ٢٤].

وقرأ أيضًا ﴿تَنْسَهَا﴾ أولها تاء مفتوحة من النسيان: سعد بن مالك، حكاها أبو حاتم.

وأما ﴿نُنْسِكَهَا﴾ فإن الكسائى قال: رأيت فى مصاحف على قراءة سالم مولى أبى حذيفة: ﴿ما ننسخ من آيةٍ أو نُنْسِكَهَا﴾: النون الأولى مضمومةٌ والثانية ساكنة[٢].

قال أبو على: فالمفعول المراد المحذوف فى قراءة من قرأ: ﴿أو نُنْسِهَا﴾ مظهر فى قراءة من قرأ: ﴿نُنْسِكَها﴾، ويؤكد ذلك ويبينه: قراءة من قرأ: ﴿أو تُنْسَهَا﴾.

قال أبو عبيد: حدثنا محمد بن الحسن عن قرة بن خالد[٣]، عن الضحاك بن مزاحم أنه قرأها: ﴿تُنْسَهَا﴾.

ألا ترى أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، فلما بنى الفعل للمفعول قام أحدهما مقام الفاعل، فبقى الفعل متعديًا إلى مفعول واحد.

ويؤكد ذلك أيضًا: ما روى من قراءة ابن مسعود: ﴿ما نُنْسِكَ من آيةٍ أو نَنْسَخْهَا﴾؛ وبقراءة ابن مسعود قرأ الأعمش، وروى عبد الله بن كثير عن مجاهد، قال: قرأ[٤] أبى[٥]: ﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِكَ﴾.

---

(١) ذكر هذه القراءة السمين الحلبى فى «الدر المصون»، فقال: «تنسها» بفتح التاء التى للخطاب، بعدها نون ساكنة، وسين مفتوحة من غير همز، وهى قراءة الحسن، وتروى عن ابن أبى وقاص، فقيل لسعد بن أبى وقاص: إن سعيد بن المسيب يقرؤها بنون أولى مضمومة وسين مكسورة، فقال: «إن القرآن لم ينزل على المسيب، ولا على ابن المسيب» وتلا: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾، ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾ يعنى سعد بذلك أن نسبة النسيان إليه - عليه السلام - موجودة فى كتاب الله، فهذا مثله.
ينظر: الدر المصون (١/ ٣٣٦).

(٢) ذكر هذه القراءة السمين الحلبى فى «الدر المصون» فقال وهى قراءة حذيفة، وكذلك هى فى مصحف سالم مولاه ينظر: الدر المصون (١/ ٣٣٦).

(٣) قرة بن خالد السدوسى، أبو خالد البصرى. روى عن الحسن وابن سيرين وعمرو بن دينار. وروى عنه شعبة والقطان وأبو عاصم. له نحو مائة حديث. وثقه أحمد، وابن معين. قيل: مات سنة أربع وخمسين ومائة.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٣٥٢).

(٤) فى ب: قراءة.

(٥) أبى بن كعب بن قيس بن عبيدة بن يزيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصارى الخزرجى: أبو المنذر المدنى سيد القراء، كتب الوحى وشهد بدرًا وما بعدها، له مائة =

فهذا كله يثبت قول من جعل: ﴿نُنسِها﴾ على أنه من النسيان، وليس ذلك مما أريد بقوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء:٨٦]؛ لأن ذلك إنما هو فيما لا يجوز عليه النسخ فأما ما يجوز عليه النسخ والرفع فقد يجوز أن يرفع بالنسيان كما يرفع بالنسخ، وذلك أنه يرفع من التلاوة والخط فينسى، وليس ذلك على وجه سلب النبى ﷺ شيئًا أوتيه من الحكمة، كما أن نسخ ما نسخ[1] بآية أو بسنة لا يكون سلبًا للنبى ﷺ شيئًا أوتيه من الحكمة.

ومما يؤكد ذلك: أن سعيدًا روى[2] عن قتادة أنه قال: كانت الآية تنسخ بالآية، وينسى الله نبيه من ذلك ما يشاء[3]. وقد قدمنا أن: ﴿نُنسِهَا﴾ لا يجوز أن يكون منقولا من «نسى» الذى معناه ترك.

وقول أبى إسحاق: وفى قوله: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ . إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى:٦، ٧] قولان يبطلان هذا القول الذى حكيناه عن بعض أهل اللغة:

أحدهما: فلا تنسى، أى: فلست تترك إلا ما شاء الله أن تترك.

ويجوز أن يكون ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى:٧] أن يلحق بالبشرية ثم يذكر بعد.

قال أبو على: فالقول فيه: إن قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ إن حمل فيه: «لا تنسى» على النسيان الذى يقابل الذكر أشبه من أن يحمل على ما يراد به الترك، وذلك أن النبى ﷺ كان إذا نزل عليه القرآن أسرع القراءة وأكثرها؛ مخافة النسيان[4] فقال - تعالى-: سنقرئك فلا تنسى، إلا ما شاء الله أن تنساه؛ لرفعه ذلك بالنسيان، كرفعه

= وأربعة وستون حديثا اتفق البخارى ومسلم على ثلاثة وانفرد البخارى بأربعة، ومسلم بسبعة. وروى عنه ابن عباس وأنس وسهل بن سعد وسويد بن علقمة ومسروق وخلق كثير. وكان ربعة نحيفًا أبيض الرأس واللحية، وقد أمر الله - عز وجل - نبيه - عليه الصلاة والسلام - أن يقرأ عليه رضى الله عنه. وكان ممن جمع القرآن وله مناقب جمة رحمه الله تعالى. وتوفى سنة عشرين أو اثنتين وعشرين أو ثلاثين أو اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين. وقال بعضهم: صلى عليه عثمان، رضى الله عنه.

ينظر: الخلاصة (١/ ٦٢ ، ٦٣).

(١) فى أ: ما ينسخ الله.

(٢) فى ب: رواه.

(٣) أخرجه ابن جرير (١/ ٥٢٢) (١٧٥٤)، وذكره السيوطى فى الدر (١/ ١٩٨) وزاد نسبته لعبد ابن حميد وأبى داود فى ناسخه عن قتادة.

(٤) ذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٥٦٧) وعزاه لابن مردويه عن ابن عباس.

إياه بالنسخ بآية أو سنة.

ويؤكد ذلك: قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ. فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤] فحمل قوله: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦] على الترك، إذا كان يسلك به هذا المسلك ليس بالوجه.

فإن قال: أحمله على الترك دون النسيان.

قيل: فإن للذى أنكرت قوله فى أنه من النسيان.

وقلت: إن قوله لا يجوز؛ لقوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، وأنه لا يجوز أن يذهب بما أوحى إلى النبى ﷺ أن يقول: ولا يجوز له أن يترك شيئًا مما أوحى إليه، كما قلت أنت: لا يجوز أن ينسى شيئًا مما يوحى إليه،

فإن جاز أن يترك منه شيئًا؛ جاز أن ينسى منه شيئًا، ولا يكون نسيانه له على وجه الرفع منكرًا، كما لم يكن تركه إذا شاء الله تركه منكرًا. فإذا كان الأمر على هذا، فقد صار هو أيضًا إلى مثل ما أنكره من قول من أنكر قوله.

فأما قوله: ويجوز أن يكون ما شاء الله مما يلحق بالبشرية ثم يذكر بعد، فإن هذا الضرب من النسيان، وإن كان جائزًا على النبى ﷺ لما روى من أنه قام فى الثانية، فسبح به فلم يرجع، وسجد للسهو(١).

ونحو ما روى من حديث ذى اليدين(٢)، ونحو ما روى من أنه صلى فنسى آية، فلما فرغ من صلاته، قال: «أَفِي الْقَوْمِ أُبَي؟ فَقِيلَ(٣): نعم يا رسول الله، أَنُسِخَتْ آيَةُ كَذَا أَمْ نَسِيتَهَا؟ فضحك رسول الله ﷺ وَقَالَ: نَسِيتُهَا»(٤). من حديث عبد الرحمن بن

---

(١) أخرجه البخارى (٣/ ١١١) كتاب السهو، باب ما جاء فى السهو (١٢٢٥)، ومسلم (١/ ٣٩٩) كتاب المساجد، باب السهو فى الصلاة (٨٧/ ٥٧٠)، ومالك (١/ ٩٦) كتاب الصلاة باب من قام بعد الإتمام، والبغوى فى شرح السنة (٢/ ٣٣٦) كتاب الصلاة باب من ترك التشهد الأول (٧٥٨)، من حديث عبد الله ابن بحينة.

(٢) أخرجه البخارى (٢/ ٢٠٥) كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس حديث (٧١٤) ومسلم (١/ ٤٠٤) كتاب المساجد، باب السهو فى الصلاة والسجود له، حديث (٩/ ٥٧٣).

(٣) فى ب: قيل.

(٤) هو من حديث عبد الرحمن بن أبزى: أخرجه أحمد فى المسند (٣/ ٤٠٧)، والبخارى فى جزء القراءة خلف الإمام (١٩٣)، والنسائى فى فضائل الصحابة (١٣٦).

أبزى[١].

فليس[٢] المراد فى هذا الموضع؛ لأنه فى حكم الذكر من حيث كان المأثم فيه موضوعًا، وإنما المراد به النسيانُ الذى هو رفعٌ من التلاوة والخط، وعلى هذا استدل به سعد بن أبى وقاص، وعليه حمل ناسٌ من أهل النظر فهذا أولى، وإن كان ما ذهب إليه أبو إسحاق غير ممتنع فى غير هذا الموضع.

قال أبو إسحاق: وقالوا فى: ﴿نُنسِهَا﴾ قولا آخر - وهو خطأٌ - قالوا: أو نتركها، وهذا إنما يقال فيه: نسيت إذا تركت، ولا يقال[٣]: أنسيت: تركت، وإنما معنى: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾، [أى][٤]: أو نتركها، أى: نأمركم بتركها.

[قال أبو على:][٥] والقول فى ذلك: إن من فسر «أنسيت» بتركت، لا يكون مخطئًا، وذلك أنك إذا قلت: أنسانى الشيطان ذكر كذا، فإنه إذا أنساك نسيت، وإذا قال: أضربت زيدًا عمرًا، فكأن المعنى: جعلتُ زيدًا يضرب عمرًا، فزيدٌ يضرب إذا أضربته، كما ينسى إذا أنسيته، فإذا عُبِّرَ عن ذلك بما يوجبه فعله لم يكن خطأ، وإن كان إذا عبر عن: «تُنسى» بِـ: «يُترِك»، كان أشد موافقة له فى اللفظ، ومطابقة فيما تريدُ من المعنى.

ويدلك على أن ذلك ليس بخطأ: أن المفعول الأولَ من الفعل المتعدى إلى مفعول واحدٍ، إذا نُقِلَ بالهمزة [هو] فاعل المفعول الثانى، فإذا عبرت عنه بـ: «نسيت» فقد جئت بشىء دل كلامك عليه، كما أنك إذا عبرت عنه على التحقيق فقد أتيت بما دل كلامك عليه.

فإذا اتفقا فى دلالة الكلام على كل واحد منهما لم يكن خطأ. وهذا النحو يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرهم كثيرًا على أن: «أتركت» - وإن كان يوجبه القياس- فإنا لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأت به الاستعمال لم

---

(١) عبد الرحمن بن أبزى الخزاعى، مولى نافع بن عبد الحارث، روى اثنى عشر حديثًا. قال البخارى: له صحبة. وقال ابن أبى دؤاد: تابعى.
ينظر: الخلاصة (٢/ ١٢٣).

(٢) سياق الكلام: «فإن هذا الضرب من النسيان وإن كان. . . . فليس».

(٣) زاد فى أ: فيه.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

يمتنع أن يكون مثل «أشياء» من هذا الباب: يوجبه القياس ولم يأت به الاستعمال؛ فرفض لذلك.

ألا ترى أنهم قالوا: دفعت زيدًا بعمرو، ولم يقولوا: أدفعت.

وذهب سيبويه إلى أن ذلك مرفوض، وكذلك صككته بكذا، ورفضوا[١] استعمال الهمزة، وكذلك لقيتُ زيدًا، لم يستعملوا نقله بالهمزة، وليس «ألقيت» منقولا من «لقيت»، ألا ترى أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وكذلك: «ميزت» ليس بمنقول من «مزت»، فإذا رفض النقل بالهمزة فى هذه الأشياء ونحوها، أمكن أن يكون «تركت» أيضًا مثلها فلم تنقل بالهمزة، ويقوى ذلك أنا لم نعلمه ثبت فى سمع كما لم تثبت هذه الأشياء، فإذا لم يرد به سمعٌ دل ذلك على الرفض له. ففسر الذى فسر ذلك على ما جاء السمع به دون ما أوجبه القياس الذى لعله رآه المفسرُ مرفوضًا غير مأخوذ به.

وقوله: وإنما معنى: ﴿أَوۡ نُنسِهَا﴾، أو: نتركها، أى: نأمركم بتركها؛ فالقول فى ذلك[لا يخلو من][٢] أن يكون المراد بـ: «نتركها» الذى يراد به تقرير الشيء، كما تقول: اترك هذا فى موضعه، أى: قرره فيه ولا ترفعه منه، أو يكون المراد بـ: «نتركها» أى: نرفعها ونبدلها.

فإن كان المراد الوجه الأول الذى هو التقرير فى موضعه، وألا يرفع؛ فهذا لا يقع الأمر به؛ لأنه ليس إلى النبى ﷺ ولا إلى المسلمين تقرير الآى فى مواضعها، إنما ذلك إلى الله -عز وجل- إذا أنزل آية كانت مقررة حتى يرفعها بنسخٍ أو إنساءٍ، فالأمر لنا بتقرير ذلك لا يصح إلا أن يراد الاعتقاد؛ لأن ذلك ثابتٌ غير منسوخ، وهذا الأمر ليس بالكثير الفائدة؛ لأن النبى ﷺ والمسلمين إذا أنزل الله -تعالى- آية قرروها فى موضعها، واعتقدوا أنه قرآن منزلٌ، وكلامٌ لرب العالمين قد ثبت، حتى يرفع بنسخ أو نسيان إن كان ذلك يجوز فيها.

وإن كان المراد بقوله: نأمركم بتركها: نأمركم بأن ترفعوا ذلك وتتركوه؛ فذلك ليس إلى النبى ﷺ ولا إلى المسلمين، وإنما تبديلها ونسخها إلى الله تعالى، يدل على ذلك قوله: ﴿قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ﴾ [يونس: ١٥].

---

(١) فى أ: فرفضوا.

(٢) سقط فى أ.

فإن قال قائل: ما معنى تركها غير النسخ، وما الفصل بين الترك والنسخ؟

فالجواب في ذلك: أن النسخ أن يأتي في الكتاب نسخ آية بآية فتُبطل الثانيةُ العملَ بالأولى.

ومعنى الترك: أن تأتي الآية بضربٍ من العمل فيؤمر المسلمون بترك ذلك بغير آية تنزل ناسخة التي قبلها، نحو قوله: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] ثم أمر المسلمون بعد بترك المحنة، فهذا يدل على معنى الترك ومعنى النسخ، وقد بيناه فهذا هو الحق.

[قال أبو علي][١]: القول في ذلك أن ما ذكره من أن النسخ: أن يأتي في الكتاب نسخ الآية بالآية فتبطل الثانية العمل بالأولى - ليس بحقيقة النسخ، لكن هذا ضرب من النسخ، وقد يكون النسخ للآية والتبديل لها على ضروب أخر، وما أعلم فيه رواية ولا قياسًا يدل على ما ذكره، وقد ينسخ القرآن عند عامة الفقهاء بسنة غير آية، ولا يمتنعون من أن يسموا ذلك نسخًا، ولا يمتنع أن يسمى الضرب الذي سماه أبو إسحاق تركًا نسخًا.

ومما يدل على ذلك: أن الزهري روى عن عروة[٢] عن عائشة[٣] قالت: نزل في أصحاب بئر معونة قرآن منه: «بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا» ثم نسخ[٤]، فسمت عائشة ذلك نسخًا، ولم تسمه تركًا، وسمته نسخًا وإن لم ينسخ

---

(١) سقط في ب.

(٢) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي: أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وأحد علماء التابعين. قال الزهري: عروة بحر لا تكدره الدلاء. مات سنة اثنتين وتسعين وقيل غير ذلك.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٣) عائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- التَّيمِيَّة، أم عبد الله الفقيهة أم المؤمنين الربانية، حبيبة النبي ﷺ، لها ألفان ومائتان وعشرة أحاديث، وروى عنها مسروق والأسود وابن المسيب وعروة، والقاسم وخلق. قال -عليه السلام-: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وقال عروة: ما رأيت أعلم بالشعر من عائشة. وقال القاسم: كانت تصوم الدهر. وقال هشام بن عروة: توفيت سنة سبع وخمسين. ودفنت بالبقيع.

ينظر: الخلاصة (٣/ ٣٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (٧/ ٤٤٥) كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع (٤٠٩٠)، ومسلم (١/ ٤٦٨) كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات (٢٩٧ - ٦٧٧) والبغوي في شرح السنة (٧/ ١٢٨) كتاب الفضائل، باب قتل أهل بئر معونة (٣٦٨٤) من حديث أنس بن مالك.

بآية، فهذا يفسد القسمين اللذين قسمهما.

ألا ترى أنها سمت ذلك نسخًا، وإن لم ينسخ[(١)] بآية، ولم تسمه تركًا، كما زعم أنه يسمى نحو قوله: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] تركًا من حيث أمر المسلمون بترك الامتحان لهن من غير آية نزلت.

ويفسد ذلك أيضًا ما روى عن رسول الله ﷺ من حديث حماد بن زيد[(٢)] عن أيوب[(٣)] عن أبى قلابة[(٤)] قال: بينا رسول الله ﷺ يومًا قاعدٌ فى أصحابه إذ ذكر حديثًا، فقال: ذَاكَ أَو[(٥)] أَنْ يُنْسَخَ القُرْآنُ؟ فقال رجل كالأعرابى: يَا رَسُولَ اللهِ مَا يُنْسَخُ القُرآنُ؟ وكيف يُنْسَخُ؟ قال: «يَذْهَبُ أَهْلُهُ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهُ، وَيَبْقَى رِجَالٌ كَأَنَّهُمُ النَّعَامُ. يَعْنِى فِى خِفَّةِ الطَّيْرِ.[(٦)] فقد سمى رسول الله ﷺ هذا نسخًا، وإن لم ينسخ

---

(١) زاد فى ب: ذلك.

(٢) حماد بن زيد بن درهم الأزدى، أبو إسماعيل الأزرق البصرى الحافظ مولى جرير بن حازم وأحد الأعلام. روى عن أنس بن سيرين وثابت وعاصم بن بهدلة وابن واسع وأيوب وخلق كثير. وعنه إبراهيم بن أبى عبلة والثورى وابن مهدى وأبو الربيع الزهرانى وابن المدينى وخلائق. قال ابن مهدى: ما رأيت أحفظ منه ولا أعلم بالسنة ولا أفقه بالبصرة منه. وقال أحمد: من أئمة المسلمين. قال خالد بن خداش: توفى سنة سبع وتسعين ومائة عن إحدى وثمانين سنة.
ينظر: الخلاصة (١/ ٢٥١).

(٣) أيوب بن أبى تميمة كيسان السختيانى-بفتح المهملة أو كسرها بعدها معجمة ساكنة ثم مثناة فوقية مكسورة ثم تحتانية وآخره نون- العنَزِى بزاى، أبو بكر البصرى الفقيه، أحد الأئمة الأعلام. روى عن عمرو بن سلمة وأبى رجاء العطاردى وأبى عثمان النهدى والحسن وعطاء وأبى قلابة وخلق. وعنه ابن سيرين من شيوخه وشعبة والسفيانان والحمادان عند البخارى وعبد الوارث وابن عُلية وخلق. قال ابن المدينى: له نحو مائة حديث. وقال شعبة: حدثنا أيوب -والله- سيد الفقهاء. وقال حماد بن زيد: أيوب أفضل مَن جالسته وأشد اتباعًا للسنة. قال ابن عيينة: ما لقيت مثله فى التابعين. قال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا حجة جامعًا كثير العلم ولد سنة ست وستين. قال ابن المدينى: توفى سنة إحدى وثلاثين ومائة.
ينظر: الخلاصة (١/ ١١٠).

(٤) عبد الله بن زيد بن عمرو بن عامر الجرمى- بجيم- أبو قلابة: بكسر القاف، البصرى، أحد الأئمة، نزل الشام.
قال أيوب: أبو قلابة من الفقهاء ذوى الألباب. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. قال خليفة: مات بالشام سنة أربع ومائة، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٥٨).

(٥) فى ب: و.

(٦) أخرجه الربيع بن حبيب فى مسنده (١/ ٨٠)، وفى إسناده مقال.

بآية، فإذا لم يثبت بتسميته النسخ سماعٌ ولا قياسٌ، وجاءت اللغة بخلاف ما ذكره، علمت أنه قول لا وجه له.

[ومما يبين أنه لا رواية نعلمها فى ذلك عن العرب، وأن المفسرين له إنما قالوه على طريق التقريب: أن الفراء قال: إن النسخ: أن يعمل بالآية ثم تنزل أخرى فيعمل بها وتترك الأولى.

وقال محمد بن يزيد فيما حكى عنه محمد بن السرى: إن النسخ التبديل][1].

قرأ ابن عامر وحده ﴿قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه﴾ [١١٦] بغيرِ واوٍ[2].

وكذلك هى فى مصاحف أهل الشام.

وقرأ الباقون بواوٍ.

قال أبو على: حذف الواو فى ذلك يجوز من وجهين:

أحدهما: أن الجملة التى هى ﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾ ملابسة بما قبلها من قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ [البقرة: ١١٤] ومن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه: جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار؛ لأنهم -بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم والظهور عليهم- مانعون لهم من مواضع متعبداتهم. والمساجد هى جميع المواضع التى يتعبد فيها.

وقد روى عن النبى ﷺ: «جُعِلَتْ لِى الأرْضُ مَسْجِدًا وطهُورًا»[3].

وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فيستغنى عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها كما استغنى عنها فى نحو قوله:

---

(١) سقط من أ، وهو موجود فى حاشية ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٥)، البحر المحيط (١/ ٣٦٢)، التبيان للطوسى (١/ ٤٢٦)، التيسير للدانى (٧٦)، الحجة لابن خالويه(٨٨)، الحجة لأبى زرعة (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاقسى (١٣٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٩٠)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٠)، المجمع للطبرسى (١/ ١٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٠).

(٣) أخرجه البخارى (١/ ٤٣٥ - ٤٣٦) كتاب التيمم: باب (١) حديث (٣٣٥)، ومسلم (١/ ٣٧٠ - ٣٧١) كتاب المساجد، حديث (٣/ ٥٢١)، والنسائى (١/ ٢١٠ - ٢١١)، كتاب الطهارة: باب التيمم بالصعيد (٤٣٢)، والدارمى (١/ ٣٢٢)/ والبيهقى (١/ ٢١٢)، وأحمد (٣/ ٣٠٤) عنه مرفوعًا بلفظ: أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلى.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو كان: «وهم فيها خالدون»، كان حسنًا إلا أن التباس إحداهما بالأخرى، وارتباطها بها أغنى عن الواو.

ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يقل: «ورابعهم»، كما جاء: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولو حذفت الواو منها كما حذفت من التى قبلها واستغنى عن الواو بالملابسة التى بينهما كان حسنًا.

والوجه الآخر: أن تستأنف الجملة فلا تعطفها على ما تقدم.

واختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [١١٧] فى فتح النون وضمها:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونَ﴾ بنصب النون(١).

وقرأ الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعًا.

قال أبو على: لا يخلو قوله: [﴿يَقُولُ﴾](٢) [البقرة: ١١٧] من أن يكون المراد به: القول الذى هو كلام ونطقٌ، أو يكون [القول](٣) الذى يتسع فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام، ولا الظن ولا الرأى ولا الاعتقاد، ولكن نحو قول الشاعر: [من الرجز]

قَدْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ لِلبَطْنِ الحَقِ(٤)

ونحو قول العجاج فى صفة ثور: [من الرجز]

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فِى التَّفْكِيرِ
إِنَّ الحَيَاةَ اليَوْمَ فِى الكُرُورِ(٥)

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٥)، البحر المحيط (١/ ٣٦٦)، التبيان للطوسى (١/ ٤٢٨)، التيسير للدانى (٧٦)، الحجة لابن خالويه(٨٨)، الحجة لأبى زرعة (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاقسى (١٣٤)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٠ ، ٢٦١)، المجمع للطبرسى (١/ ١٩٣)، تفسير الرازى (١/ ٤٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٠).
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.

وقول(١) الآخر: [من الرجز]

امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِى(٢)

فلا يكون على «القول» الذى هو خطابٌ ونطقٌ؛ لأن المنتفى الذى ليس بكائن لا يخاطبُ كما لا يؤمرُ، فإذا لم يجز ذلك حملته على نحو ما جاء فى الأبيات التى قدمت ونحوها.

وأما قوله: ﴿كُن﴾ فإنه -وإن كان على لفظ الأمر- فليس بأمرٍ، ولكن المراد به الخبرُ، كأن التقدير: «يكون فيكون» وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر.

ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرم زيدًا، فالجار والمجرور فى موضع رفع بالفعل.

وفى التنزيل: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [مريم: ٧٥] فالتقدير: مده الرحمن. وإذا لم يكن قوله: ﴿كُن﴾ أمرًا فى المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصب فى الفعل الذى تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو: آتيك فأحدثك، إلا أن يكون فى شعر نحو قوله: [من الطويل]

... ... وَيَأْوِى إِلَيْهِ المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا(٣)

ومما يدل على امتناع النصب فى قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾: أن الجواب بالفاء مضارعٌ للجزاء.

---

(١) فى أ: وقال.

(٢) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٥٧ ، ٣٤٢)، والإنصاف ص(١٣٠)، وأمالى المرتضى (٢/ ٣٠٩)، وتخليص الشواهد ص(١١١)، وجواهر الأدب ص(١٥١) والخصائص (١/ ٢٣)، ورصف المبانى ص(٣٦٢)، وسمط الآلى ص(٤٧٥)، وشرح الأشمونى (١/ ٥٧)، وشرح المفصل (١/ ٨٢ ، ٢/ ١٣١ ، ٣/ ١٢٥)، وكتاب اللامات ص(١٤٠)، ولسان العرب (قطط، قطن)، ومجالس ثعلب ص(١٨٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٦١).

(٣) عجز بيت لطرفة، وصدره:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا ....

والبيت فى ملحق ديوانه ص(١٥٩)، والرد على النحاة ص(١٢٦)، والكتاب (٣/ ٤٠) وللأعشى فى خزانة الأدب (٨/ ٣٣٩)، والخصائص (١/ ٣٨٩)، ولسان العرب (دلك)، والمحتسب (١/ ١٩٧)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(١٢٣) ورصف المبانى ص(٢٢٦ ، ٣٧٩)، والمقتضب (٢/ ٢٤).

يدل على ذلك: أنه يئول فى المعنى إليه.

ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيتك[(١)] فلا يجوز: اذهب فتذهب؛ لأن المعنى يصير: إن ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد، كما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعلان، نحو: قم فأعطيك؛ لأن المعنى: إن قمت أعطيتك، ولو جعلت الفاعل فى الفعل الثانى فاعل الفعل الأول، فقلت: قم فتقوم، أو: أعطنى فتعطينى، على قياس قراءة ابن عامر، لكان المعنى: إن قمت تقم، وإن تعطنى تعطنى، وهذا كلام فى قلة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روى عنه من نصبه: ﴿فيكونَ﴾ متجهًا.

وقد يمكن أن تقول فى قول ابن عامر: إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] ونحو ذلك من الآى - على أنه أجرى مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جوابًا له فى الحقيقة؛ فكذلك على قول ابن عامر: يكون قوله: ﴿فيكونَ﴾ بمنزلة جواب الأمر نحو: ائتنى فأُحَدِّثَك، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شىء والمعنى على غيره.

ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيدًا؟ والمعنى: لِمَ تؤذيه؟ وليس ذلك فى اللفظ.

ومثل قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ فى أن المعطوف ليس محمولا على لفظ الأمر، وإن كان قد وليه: قوله: ﴿فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ليس قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ بجواب لقوله: ﴿فَلَا تَكۡفُرۡۖ﴾ ولكنه محمول على قوله: يعلمون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون منهما، إلا أن قوله: ﴿فَلَا تَكۡفُرۡۖ﴾ فى هذه الآية نهىٌ عن الكفر، وليس قوله: ﴿كُن﴾ من قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ أمرًا؛ ومن ثم أجمع الناس على رفع: ﴿فيكون﴾[(٢)]، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روى عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت؛ فالوجه فى «يكون» الرفع.

فإن قلت: فهلا قلت: إن العطف فى قوله: ﴿فيكونَ﴾ على ﴿يقولَ﴾ دون ما

(١) زاد فى أ: والأجود: إن ذهبت أعطيتك.

(٢) فى ب: يكون.

قلت من أنه معطوف على: ﴿كُن﴾.

ألا ترى أنه عطف على الفعل الذى قبل كن فى قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] حمل النصب فى ﴿فيكون﴾ على الفعل المنتصب بـ «أن». فكما جاز عطفه على الفعل المنتصب بـ«أن» الذى قبل قوله: ﴿كُن﴾ فكذلك[1] يجوز أن يحمل المرتفع عليه، كأنه قال: فإنما يقول: فيكون.

قيل: ما ذكرناه أسوغُ مما قلتَ، وأشدُّ اطرادًا.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] لا يستقيم هذا المذهب فيه؛ لأن ﴿قال﴾ ماضٍ، و﴿يكون﴾ مضارعٌ فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما.

فإن قلت: فلم لا يجوز عطف المضارع على الماضى، كما جاز عطف الماضى على المضارع فى قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِى فَمَضَيْتُ ...[2]

ألا ترى أنه[3] مضارع، و«مضيت»: ماض، فكما جاز عطف الماضى على المضارع، كذلك يجوز عطف: ﴿فيكون﴾ على ﴿خَلَقَه﴾.

قيل: لا يكون هذا بمنزلة البيت؛ لأن المضارع فيه فى معنى المضى، والمراد به: ولقد مررت فمضيت؛ فجاز عطف الماضى على المضارع، من حيث أريد

---

(١) فى أ: كذلك.

(٢) البيت لرجل من سلول، وبقية العجز:

.... ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِى

البيت ينظر فى الكتاب (١/ ٤١٦) الخصائص، (٣/ ٣٣٠، ٣٣٢)، المغنى (١٠٢، ٤٢٩)، شرح شوهد المغنى (١٠٧)، شرح أبيات المغنى (٢/ ٢٨٧) المقاصد النحوية للعينى (٤/ ٥٨)، التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١١١)، الهمع (١/ ٩، ٢/ ١٤٠)، الدرر اللوامع (١/ ٤، ٢/ ١٩٢)، منهج السالك (١/ ١٨٠، ٣/ ٦٠، ٦٣) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٦٥)، أمالى ابن الشجرى (٢/ ٢٠٣) الأصمعيات (١٢٦)، شرح شواهد التحفة (٦٠) شرح التحفة الوردية (١٩٦)، حماسة البحترى (١٧١)، الكامل (٣/ ٨٠)، الأزهية (٢٧٣) الصاحبى (٢١٩)، الأشمونى (١/ ١٨٠، ٣/ ٦٠، ٦٣) الصبان (٣/ ٢٦٣)، ابن عقيل (٢٨٦)، شرح اللمع (١/ ١٢٧)، شرح الرضى على الكافية (١/ ٣١٠)، الكافية (١/ ٩١).

(٣) الضمير فى «أنه» يعود على «أَمُرُّ».

بالمضارع المضى، وليس المراد بقوله: ﴿فيكون﴾ فى الآية المضى، فيعطف فيها[١] على الماضى.

فإذا كان كذلك تبينت بامتناع العطف فى قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]. على أن العطف فى قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ إنما هو على ﴿كُن﴾، الذى يراد به يكون، فيكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فهو يكون.

فإن قلت: فهلا قلت: إن العطف على ﴿كُن﴾ إذا كان المراد به: يُكَوِّنه غير سهل؛ لأن قوله ﴿فيكون﴾ حينئذ قليل الفائدة.

ألا ترى أن: يُكَوِّنه يدل على أنه يكون:

قيل له: ليس بقليل الفائدة، لأن المعنى: فيكون بتكوينه، أى بإحداثه، لا يكون حدوثه ووجوده على خلاف هذا الوجه، فإذا كان كذلك كان مفيدًا، كما أن قولهم: لأضربنه كائن ما كان، بالرفع فى: كائن كلامٌ قد استعملوه وحسن عندهم، وإن كان قد علم أن ما يكون فهو كائن، ولكن لما دخله من المعنى، أى: لا أبالى بذلك، حسن، فاستعمل، ولم يكن عندهم بمنزلة ما لا يفيد فيطرح، فكذلك لما كان المعنى فى الآية يكون بإحداثه جاز وحسن، ولم يكن بمنزلة ما لا يفيد[٢].

اختلفوا فى ضم التاء ورفع اللام، وفتحها وجزم اللام من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [١١٩]:

فقرأ نافعٌ وحده: ﴿ولا تَسْأَلْ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام[٣].

وقرأ الباقون: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ مضمومة التاء، مرفوعةَ اللام.

قال أبو على: القولُ فى «سألتُ»: إنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين مثل أعطيت،

---

(١) فى أ: فيه.

(٢) زاد فى ب: بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا رب.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٠٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٦)، البحر المحيط (١/ ٣٦٨)، التبيان للطوسى (١/ ٤٣٦)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى (٢/ ٥٥٨)، تفسير القرطبى (٢/ ٩٢)، الحجة لابن خالويه(٨٧)، الحجة لأبى زرعة (١١١)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاقسى (١٣٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٩١)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٢)، المجمع للطبرسى (١/ ٤٧١)، المعانى للأخفش (١/ ١٤٦)، المعانى للفراء (١/ ٧٥)، تفسير الرازى (١/ ٤٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢١).

قال: [من الخفيف]

سَـالَتَـانِـى الـطَّـلاقَ أَنْ رَأَتَـانِـى قَلَّ مَالِى قَدْ جِئْتُمَانِى بِنُكْرِ[(١)]

وقال: [من الوافر]

سَـأَلْنَـاهَـا الـشِّـفَـاءَ فَـمَـا شَـفَـتْـنَـا وَمَـنَّـتْـنَـا الـمَـوَاعِـدَ وَالـخِـلَابَـا[(٢)]

وأنشد أحمدُ بن يحيى: [من الرجز]

سَأَلْتُ عَمْرًا بَعْدَ بَكْرٍ خُفًّا
وَالدَّلْوُ قَدْ تُسْمَعُ كَى تَخِفَّا[(٣)]

ويجوز أن يقتصر فيه على مفعول واحد، فإذا [اقتصر به][(٤)] فى التعدى على مفعول واحد كان على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى بغير حرف.

والآخرُ: أن يتعدى بحرفٍ.

فأما تعديه بغير حرف، فقوله: ﴿وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ﴾ [الممتحنة: ١٠].
وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما تعديه بحرف؛ فالحرف الذى يتعدى به حرفان:

أحدهما الباء؛ كقوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١].

وقال: [من الطويل]

وَسَـائِلَةٍ بِـثَـعْـلَبَـةَ بْـنِ سَـيْـرٍ[(٥)] وَقَـدْ أَوْدَتْ بِـثَـعْـلَبَـةَ الـعَـلُوقُ[(٦)]

---

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل فى الكتاب (٢/ ١٥٥ ، ٣/ ٥٥٥) وله أو لسعيد ابنه أو لنبيه بن الحجاج فى خزانة الأدب (٦/ ٤١٠ ، ٤١٢)، ولنبيه بن الحجاج فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ١١)وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٤٨)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٧٦).

ويروى: «إذ» بدلًا من «أن» ،و: «جئتما» بدلًا من «جئتمانى».

(٢) البيت لجرير فى ديوانه (٦٥).

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (سمع ، خفف)، وتهذيب اللغة (٢/ ١٢٥)، والتاج (خفف)، والمخصص (٩/ ١٦٦ ، ١٠/ ٤٥).

(٤) فى ب: اقتصرته.

(٥) بثعلبة بن سير: أراد به: ثعلبة بن سيَّار. فَجَعَلَهُ «سَيْر»للضرورة؛ لأنه لم يمكنه «سَيَّارٌ» لأجل الوزن فقال: سَيْرٍ. قال ابن برى: البيت للمفضل النكرى يذكر أن ثعلبة بن سيار كان فى أسره؛ وبعده:

يَـظَـلُّ يُـسَـاوِرُ الْمَذْقَـاتِ فِـينا يُـقَـادُ كَـأَنَّـهُ جَـمَـلٌ زَنِـيقْ =

والآخر: «عن» كقولك: سل عن زيد.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون بمنزلة: أعطيتُ.

وذلك كقوله: [من الرجز]

سَأَلْتُ زَيْدًا بَعْدَ بَكْرٍ خُفًّا(١)

فمعنى هذا: استعطيته، أي: سألته أن يفعل ذلك.

والآخر: أن يكون بمنزلة: اخترت الرجال زيدًا، وذلك قوله: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠] فالمعنى هنا: ولا يسأل حميمٌ عن حميمه؛ لذهوله عنه، واشتغاله بنفسه، كما قال: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]، فهذا على هذه القراءة؛ كقوله: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

والثالث: أن يتعدى إلى مفعولين، فيقع موقع المفعول الثانى منهما استفهامٌ؛ وذلك كقوله: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقوله: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

فأما قول الأخطل(٢): [من البسيط]

= المَذْقاتُ: جمع مَذْقَةٍ، اللبن المَخلوط بالماء. والزَّنِيقُ: المزنوق بالحبل، أى: هو أسير عندنا فى شدة من الجهد.
ينظر: اللسان (سير).

(٦) البيت للمفضل النكرى فى لسان العرب (سير، علق) والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٣٦)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٤٧، ١٣/ ٤٧)، ومجمل اللغة (٣/ ٤٠٥)، وتاج العروس (سير، علق)، والأصمعيات ص(٢٠٣)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (١/ ٣٩٤)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٣٠)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٧)، وأساس البلاغة (علق)، المخصص (١٦/ ١٥٠).
ويروى: «علقت» بدلًا من «أودت».

(١) تقدم قريبًا.

(٢) غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بنى تغلب، أبو مالك: شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، فى شعره إبداع. اشتهر فى عهد بنى أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل. نشأ على المسيحية، فى أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره. وكان معجبًا بأدبه، تيّاهًا، كثير =

. . . . وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلا[١]

ف: «ما» استفهام، وموضعه نصبٌ بفعل، ولا يكون جرًّا على البدل من «مصقلة» على تقدير: سل بفعل مصقلة، ولكن تجعله مثل الآيتين اللتين تلوناهما، وإن شئت جعلته بدلا، فكان بمنزلة قوله: ﴿فَسْئَلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾[٢] [النحل: ٤٣].

ولو جعلت المفعول مرادًا محذوفًا من قوله: [من البسيط]

. . . . وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ. . . . .

فأردت: واسأل الناس بمصقلة ما فعل؟ لم يسهل أن يكون: «ما» استفهامًا؛ لأنه لا يتصل بالفعل.

ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه؛ فلا تقع الجملة التى هى استفهام موقع أحدهما كما تقع موقعه فى قوله: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾ [البقرة: ٢١١]. فإن جعلت «ما» موصولة، وقدرت فيها البدل من مصقلة لم يمتنع.

وإن قلت: أجعل قوله: «ما فعل»، استفهامًا وأضمر القول[٣]؛ لأنى إذا قلت: اسأل الناس بمصقلة؛ فإنه يدل على: «قل»؛ لأن السؤال قولٌ، فأحمله على [هذا][٤] الفعل، لا على أنه فى موضع المفعول؛ لاستغناء الفعل بمفعولين - فهو قولٌ؛ يدل على ذلك قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه أحدهما: الكاف، والآخر: قد تعدى إليه الفعل بـ: عن؛ فلا يتعلق به: ﴿أيان﴾ إلا على الحد الذى ذكرنا.

= العناية بشعره، ينظم القصيدة ويسقط ثلثيها ثم يظهر مختارها. وكانت إقامته طورًا فى دمشق مقر الخلفاء من بنى أمية، وحينًا فى الجزيرة حيث يقيم بنو تغلب قومه. وأخباره مع الشعراء والخلفاء كثيرة. له ديوان شعر. توفى سنة ٩٠هـ.

ينظر: الأعلام (٥/ ١٢٣).

(١) عجز بيت، وصدره:

دع المغمر لا تسأل بمصرعه . . . . .

والبيت فى ديوانه ص(٣٤٩)، وأدب الكاتب ص(٥٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٥٧)، ولسان العرب (صقل)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/ ١٣٠)، والمعانى الكبير ص(١٢٠٨).

(٢) فى أ: فاسألوا أهل الذكر.

(٣) فى ب: يقول.

(٤) سقط فى أ.

ومن ذلك قول سيبويه: «اذهب فاسأل: زيدٌ أبو من هو؟»(١).

ف: «زيدٌ» داخل في حيز الاستفهام، وليس المعنى: سل زيدًا، ولكن التقدير: سل الناس: أأبو بشرٍ زيدٌ أم أبو عمرو؟

ولو قلتَ: «سل زيدًا» على هذا الحد، لم يجز؛ لأن «زيدًا» ليس بمسئول، إنما هو مسئول عنه، وإنما يأمر المخاطب أن يسأل غيره عنه؛ فلهذا قال: لو(٢) قلت: سل زيدًا على هذا الحد لم يجز، وذلك لما ذكرناه من انقلاب المعنى، وهذا مما يقوى قول يونس: قد علمتُ زيدًا أبو من هو.

ألا ترى أن هذا من المواضع التي ليس يجوز فيها أن يعمل الفعل في الاسم الداخل في حيز الاستفهام، فإذا أتت مواضع ليس يجوز فيها ذلك، جاز ألا يعمل الفعل في المفعول الذي يجوز أن يعمل فيه نحو: علمت زيدًا أبو من هو.

فالمفعول في هذا الموضع محذوف؛ لأن المعنى: اسأل إنسانًا زيدٌ أبو من هو؟

وكذلك قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ...﴾ [المعارج: ١]؛ كأن المعنى: سأل سائلٌ النبي ﷺ أو المسلمين بعذاب واقع، فلم يذكر المفعول الأول. وسؤالهم عن العذاب، إنما هو استعجالهم له لاستبعادهم لوقوعه، ولردهم ما يوعدون به منه، وعلى هذا قال: ﴿وَيَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلۡعَذَابِ وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥۚ﴾ [الحج: ٤٧] ﴿يَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلۡعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤].

﴿وَيَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِ وَقَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِمُ ٱلۡمَثُلَٰتُۗ﴾[الرعد: ٦].

ويدلك على ذلك قوله: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا﴾ [المعارج: ٥-٦].

وقال: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوۡ نَهَارٗا مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠].

وقال: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١].

فأما قوله: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ﴾ [النساء: ٣٢] فيجوز أن يكون ﴿مِن﴾ فيه

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب: «وإن شئت قلت: قد علمت زيد أبو من هو؟ كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول، وذلك قولك: اذهب فانظر زيد أبو من هو؟ ولا تقول: نظرت زيدًا. واذهب فسل زيدٌ أبو من هو-وإنما المعنى: اذهب فسل عن زيد- ولو قلت: اسأل زيدًا - على هذا الحد - لم يجز».

(٢) في أ: ولو.

فى موضع المفعول الثانى على قياس قول أبى الحسن، ويكون المفعول محذوفًا فى قياس قول سيبويه، والصفة قائمة مقامه.

وأما قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] فإنه يحتمل أمرين:

أحدهما: أن تجعل ﴿عَنْهَا﴾ متعلقًا بالسؤال، كأنه: يسألونك عنها، كأنك حفى بها، فحذف الجار والمجرور، وحسن ذلك لطول الكلام بـ: ﴿عَنْهَا﴾ التى من صلة السؤال.

ويجوز أن يكون: ﴿عَنْهَا﴾ بمنزلة «بها»، وتصل الحفاوة مرة بالباء ومرة بـ: «عن». كما أن السؤال يعمل مرة بالباء ومرة بعن فيما ذكرنا.

ويدلك على أنه يصل بالباء قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]. وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، فقوله: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ﴾ مثل: اسأل عنه خبيرًا.

فأما ﴿خَبِيرًا﴾ فلا يخلو انتصابه من أن يكون على أنه حالٌ، أو مفعول به:

فإن كان حالا لم يخل أن يكون حالا من الفاعل أو من المفعول، فلو جعلته حالا من الفاعل السائل لم يسهل؛ لأن الخبير لا يكاد يَسْأل إنما يُسْأل، ولا يسهل الحال من المفعول -أيضًا- لأن المسئول عنه خبيرٌ أبدًا فليس للحال كبير فائدة.

فإن قلت: يكون حالا مؤكدة فغير هذا الوجه إذا احتمل أولى، فيكون ﴿خبيرًا﴾ -إذا- مفعولا به؛ كأنه: [قال][(١)] فاسأل عنه خبيرًا، أى: مسئولا خبيرًا. وكأن معنى سل: تبين بسؤالك وبحثك من تستخبره ليتقرر عندك ما اقتص عليك من خلقه ما خلق وقدرته على ذلك، وتعلمه بالفحص عنه والتبين له.

ومما يقوى أن السؤال إنما أريد به ما وصفنا قول أمية: [من البسيط]

وَاسْأَلْ وَلا بَأْسَ إِنْ كُنْتَ امْرَأً عَمِهًا إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانَا

فيشبه أن يكون أراد بـ «اسأل»: اسأل حتى تتبين بسؤالك.

ألا ترى أنه قال: [من البسيط]

... ... إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانَا

---

(١) سقط فى ب.

والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاءً لمن كان حيران، إنما يكون شفاء إذا اقترن به العلم والتبين؛ فكذلك[١] المراد فى قوله: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]: اسأل سؤالا تبحث به لتتبين.

والحجة[٢] لمن قرأ: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ بالرفع: أن الرفع يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حالا فيكون مثل ما عُطِفَ عليه من قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] وغير مسئول[٣]. ويكون ذكر: ﴿تُسْـَٔلُ﴾ -وهو فعلٌ بعد المفرد الذى هو قوله: ﴿بَشِيرًا﴾- كذكر الفعل فى قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد ما تقدم من المفرد.

وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥] وهو قد يجرى مجرى الجُمَل.

والآخر: أن يكون منقطعًا من الأول مستأنفًا به[٤]، ويقوى هذا الوجه ما روى من أن عبد الله وأُبيًّا قرأ أحدهما: ﴿وما تُسْألُ﴾، والآخر: ﴿ولن تُسْأَلَ﴾، فكل واحدة من هاتين القراءتين تؤكد حمله على الاستئناف.

ويؤكد وجهى الرفع: قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقوله: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩].

ومما يجعل للفظ الخبر مزية على النهى: أن الكلام الذى قبله وبعده خبرٌ فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى.

ووجه قراءة نافع بالجزم للنهى: ما روى أن النبى ﷺ سأل: أى أبويه كان أحدث موتًا، وأراد أن يستغفر له، فأنزل الله: ﴿ولاتَسْأَلْ عن أصحاب الجحيم﴾[٥] وهذا -

---

(١) فى أ: وكذلك.

(٢) فى ب: فالحجة.

(٣) يقصد: أن معنى الآية على هذا التقدير: إنا أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا، وغير مسئول عن أصحاب الجحيم.

(٤) وقد ذكر هذين الوجهين - أيضًا - السمين الحلبى فى «الدر المصون» فقال: «وفى هذه الجملة - أى: جملة: «ولا تسأل» - وجهان: أحدهما: أنه حال فيكون معطوفًا على الحال قبلها، كأنه قيل: بشيرًا أو نذيرًا وغير مسئول. والثانى: أن تكون مستأنفة».
ينظر: الدر المصون (١/ ٣٥٦).

(٥) أخرجه الطبرى فى تفسيره (١/ ٥٦٣) (١٨٧٧ و ١٨٧) عن محمد بن كعب القرظى، وداود ابن أبى عاصم (١٨٧٩) أن النبى ﷺ قال: «ليت شعرى ما فعل أبواى» قالها ثلاثًا، فنزلت: ﴿ولا تسأل عن أصحاب الجحيم﴾ وذكره السيوطى فى الدر (١/ ٢٠٩)، وزاد نسبته لوكيع =

إذا ثبت- معنًى صحيحٌ. ويذكر أن فى إسناد الحديث شيئًا.

فأما قول من قال: إنه لو كان نهيًا لكانت الفاء فى قوله: فلا تسأل أسهل من الواو. فالقول فيه: إن هذا النحو إنما يكون بالفاء، إذا كانت الرسالة بالبشارة والنذارة علة لئلا يسأل عن أصحاب الجحيم، كما يقول الرجل: قد حملتك على فرس فلا تسألنى غيره؛ فيكون حمله على الفرس علة لئلا يسأل غيره، وليس البشارة والنذارة علة لئلا يسأل.

وقد جوز أبو الحسن فى قراءة من جزم أن يكون على تعظيم الأمر كما تقول: لا تسأل[١] عن كذا؛ إذا أردت تعظيم الأمر فيه، فالمعنى أنهم فى أمر عظيم، وإن كان اللفظ لفظ الأمر.

قال أحمد بن موسى: ﴿كَمَا سُئِلَ﴾ [البقرة:١٠٨] مضمومة السين، مكسورة الهمزة فى قراءتهم جميعًا.

قال: وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿سُئِلَ﴾ مهموزة [من غير][٢] إشباع.

قال أبو على: القول فى «سُئِلَ»: أنَّ فى: «سألتُ» لغتين:

سألت أسأل، العين همزة، وهى الفاشية الكثيرة.

وَسِلْتُ، أَسَالُ لغةٌ، وعليها جاء قول الشاعر: [من البسيط]

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ[٣]

فحمل سيبويه: «سالت» على قلب الهمزة ألفًا للضرورة.

كما قال الآخر: [من الكامل]

= وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر عن محمد بن كعب ثم قال: هذا مرسل ضعيف الإسناد.

وعزاه لابن جرير عن داود بن أبى عاصم وقال: معضل الإسناد ضعيف لا يقوم به ولا بالذى قبله حجة.

(١) فى ب: تسلنى.

(٢) فى ب: بغير.

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ملحق ديوانه ص(٣٧٣)، وشرح المفصل (٩/ ١١٤)، والكتاب (٣/ ٤٦٨، ٥٥٤)، والمقتضب (١/ ١٦٧)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٤٨)، والمحتسب (١/ ٩٠)، والممتع فى التصريف ص(٤٠٥).

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَىْ فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ[(١)]

قال سيبويه: لأن الذى قال: «سالت هذيلٌ»، ليست لغته: سلت أَسَال.

وحكى أبو عثمان عن أبى زيد: هما يتساولان، فى هذه اللغة، فدل أن العين منها واوٌ، وليست المهموزة. ومن قرأ: ﴿قال قد أوتيت سُولَكَ ياموسى﴾ [طه: ٣٦] لا ينبغى أن يحمله على هذه اللغة لقلتها، ولكن على تخفيف الهمز، والتحقيق ﴿سُؤْلَكَ﴾.

والقول فى قراءتهم: ﴿كَمَا سُئِلَ﴾ مثل سُعِلَ: إنه على تحقيق الهمزة، وقياس من خفف الهمزة أن يجعل هذه بين بين، فيقول: سيل، ومعنى بين بين، أن يجعلها بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها.

فإن قلت: فهلا كان تخفيف الهمزة فى «سئل» أن يقلبها واوًا إذا انضم ما قبلها وانكسرت، كما أنها إذا كانت على عكس هذا قلبتها واوًا فى قولك: جون والتودة، وفى المنفصل: هذا غلام وبيك.

فالقول: إن الهمزة فى: «سئل» لم يلزم قلبها واوًا، كما لزم فى «جون» ونحوه؛ لأن جون إنما لزم قلبها واوًا؛ لأنك فى التخفيف لا تخلو من أن تقلبها واوًا، أو تجعلها بين بين؛ فلم يصح أن تجعلها فى «جونٍ» بين بين؛ لأنك لو جعلتها كذلك نحوت بها نحو الألف، ولا[(٢)] يكون ما قبل الألف ضمة، كما لم يكن قبلها كسرة؛ فلما[(٣)] لم تكن قبلها ضمةٌ، كذلك لم يكن قبل ما قربته منها. فلما لم يكن ذلك، أخلصتها واوًا إذا انضم ما قبلها، كما أخلصتها ياءً إذا انكسر ما قبلها فى نحو: مير وذيبة وذيب.

وفى المنفصل: من غلام يبيك، ولم يلزم ذلك فى «سئل»، ولم يمتنع أن يجعلها بين بين؛ لأن فى الكلام ياء مكسورة قبلها ضمة نحو: صيد فى هذا المكان، وعيى بالأمر، وحيى فى هذا المكان. كما لم يلزم أن تبدل [منها][(٤)] الياء فى عكس ذئب، ومئر، وهو نحو: سئم، وجئز.

ومن المنفصل [نحو][(٥)]: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]؛ لأنه فى الكلام مثل:

(١) تقدم.
(٢) فى ب: فلا.
(٣) فى أ: فكما.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.

صيد، وعيي. فلذلك[١] جعلت التي في «سئل» بين بين، ولم تقلبها.

اختلفوا في فتح الخاء وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿واتَّخَذُوا﴾ مفتوحة الخاء على الخبر[٢].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بكسر[٣] الخاء.

[قال أبو علي:][٤] وجه قراءة من قرأ: ﴿واتَّخَذُوا﴾ أنه معطوف على ما أضيفَ إليه «إذ» كأنه: «وإذِ اتَّخَذُوا»، ومما يؤكد الفتح في الخاء أن الذي بعده خبرٌ، وهو قوله: و﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

ومن قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بالكسر؛ فلأنهم ذهبوا إلى أثرٍ جاء فيه: رُوي أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عمر - رحمه الله - فلما أتى على المقام قال عمر: أَهَذَا مَقَامُ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيْمَ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قال عمر: أَفَلا نَتَّخِذهُ مُصَلًّى؟

فأنزل الله -عز وجل-: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[البقرة: ١٢٥]. فهذا تقديره: افعلوا.

والأمر -إذا ثبت هذا الخبر- آكد؛ لأنه يتحقق به اللزوم، وإذا أخبر ولم يقع الأمر [به][٥] فقد يجوز ألا يلزم المخاطبين بذلك الفرض؛ لأنه قد يجوز أن يكون ناسٌ

---

(١) في أ: فكذلك.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٢١٠)، الإملاء للعكبري (١/ ٣٦)، البحر المحيط (١/ ٣٨٤)، التبيان للطوسي (١/ ٤٥٠ ، ٤٥٢)، تفسير الطبري (٣/ ٣٢)، تفسير القرطبي (٢/ ١١١)، الحجة لأبي زرعة (١١٣)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاقسي(١٣٥)، الكشاف للزمخشري (١/ ٩٣)، الكشف للقيسي (١/ ٢٦٤)، المجمع للطبرسي (١/ ٢٠٢)، المعاني للأخفش (١/ ١٤٧)، المعاني للفراء (١/ ٧٧)، تفسير الرازي (١/ ٤٨٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٢٢).

(٣) في ب: مكسورة.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

اتخذوه فلا يلزم غيرهم.

اختلفوا فى تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء فى قوله -تعالى-: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا﴾ [١٢٦].

فقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿فَأُمْتِعُهُ قليلا﴾ خفيفةً من «أَمْتَعْتُ»[١].

وقرأ الباقون: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ مشددة التاء من «مَتَّعْتُ».

قال أبو على: التشديد أولى؛ لأن التنزيل عليه، قال -تعالى-: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمۡ﴾ [هود: ٦٥] فـ «تمتع» مطاوع «متع»، وعامة ما فى التنزيل على التثقيل.

قال -جل اسمه-: ﴿يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣]، ﴿كَمَن مَّتَّعۡنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [القصص: ٦١]، ﴿وَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ﴾ [يونس: ٩٨].

فكما أن هذه الألفاظ على: «مَتَّعَ» دون «أمتع»؛ فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن يكون على: «متع» دون «أمتع».

ووجه قراءة ابن عامر: أن: «أَمْتَعَ» لغةٌ، وأن فَعَّلَ قد يجرى فى هذا النحو مجرى أفعلَ، نحو: فرَّحْتُه وأَفْرَحْتُهُ، ونَزَّلْتُهُ وأنزلتُهُ.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿وَأُنْزِلَ الملائكة تنزيلا﴾ [الفرقان: ٢٥] وأنشدوا للراعى: [من الطويل]

خَلِيلَيْنِ مِنْ شَعْبَيْنِ شَتَّى تَجَاوَرَا قَدِيمًا وَكَانَا بِالتَّفَرُّقِ أَمْتَعَا[٢]

قال الأصمعى: ليس من أحد يفارق صاحبه إلا أَمْتَعَهُ بشىء يذكره به[٣]. فكان ما

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، البحر المحيط (١/ ٣٨٤)، التبيان للطوسى (١/ ٤٥٨)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير القرطبى (٢/ ١١٩)، الحجة لابن خالويه (٢/ ٨٧ ، ٨٨)، الحجة لأبى زرعة (١١٣)، السبعة لابن مجاهد (١٧٠)، الغيث للصفاقسى (١٣٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٥) المجمع للطبرسى (١/ ٢٠٥)، المحتسب لابن جنى (١/ ١٠٤)، المعانى للفراء (١/ ٧٨)، تفسير الرازى (١/ ٤٨٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص(١٦٦)، ولسان العرب (متع)، وتهذيب اللغة (٢/ ٢٩٥)، والمخصص (١٢/ ٧٣ ، ١٣/ ١٦٠)، وأساس البلاغة (متع)، وتاج العروس (متع)، وإصلاح المنطق ص(٢٧٩)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/ ٢٩٣)، وديوان الأدب (٢/ ٣١٢).
وتروى: «قليلًا» بدلًا من «قديمًا».

(٣) زاد فى ب: قال.

أمتع كل واحد من هذين صاحبه أن فارقه.

وقال أبو زيد: «أمتعا»، أراد: تمتعا.

ويقال: متع النهار إذا ارتفع.

فأما ﴿قَلِيلًا﴾ من قوله سبحانه: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة:١٢٦] فيحتمل ضربين:

يجوز أن يكون ﴿قَلِيلًا﴾ صفة للمصدر.

ويجوز أن يكون صفة للزمان.

فالدلالة على جواز كونه صفة للمصدر قوله -تعالى-: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [هود:٣] فوصف المصدر به.

قال سيبويه: ترى الرجل يعالج شيئًا فتقول: رويدًا، أي: علاجًا رويدًا[(١)].

فإن قلت: فكيف يحسن أن يكون صفة للمصدر، و «فعّل» يدل على التكثير، فكيف يستقيم وصف الكثير بالقليل في قوله: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾، وهلا كان قول ابن عامر أرجح؛ لأن هذا السؤال لا يعترض[(٢)] فيه.

فالقول: إن ما ذكرت لا يدل على ترجيح قراءته، وإنما وصفه الله -تعالى- بالقليل من حيث كان إلى نفادٍ ونقصٍ وتناهٍ.

ألا ترى قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء:٧٧] فعلى هذا النحو وصف المتاع في قوله: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾.

وأما جواز كون «قليل» صفة للزمان فيدل عليه قوله -تعالى-: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠] فتقدير هذا: ليصبحن نادمين بعد زمان قليل؛ كما يقال[(٣)]: عرق عن الحمى، وأطعمه عن الجوع، أي: بعد جوع، وبعد الحمى.

اختلفوا في كسر الراء وإسكانها وإشمامها الكسر في قوله -تعالى-: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [١٢٨]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾، و: ﴿رَبِّ أَرْنِي﴾ [الأعراف:١٤٢]، و:

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٢٤٤).
(٢) زاد في أ: عليه.
(٣) في ب: قال.

﴿أَرْنا اللَّذَيْنِ﴾ [حم السجدة: ٢٩] ساكنة الراء[١].

وقال خلفٌ عن عبيد عن شبلٍ عن ابن كثير: ﴿وأرنا﴾ بين الكسر والإسكان.

وقرأ نافعٌ وحمزة والكسائى: ﴿وَأَرِنَا﴾ بكسر الراء فى كل ذلك.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابنُ عامرٍ بكسر الراء: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾، و: ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾[البقرة: ٢٦٠]، و: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣][٢][النساء: ١٥٢]، وأسكنا الراء فى قوله: ﴿أَرْنَا اللَّذَيْنِ﴾ [فى][٣] هذه وحدها. وروى حفصٌ عنه: ﴿وَأَرِنَا﴾ مكسورةَ الراء.

واختلف عن أبى عمرو فى ذلك، فقال عباس بن الفضل: سألت أبا عمرو، فقرأ ﴿وأرنا﴾ مدغمةً، كذا قال. وسألته عن: ﴿وَأَرِنَا﴾ مثقلة، فقال: لا. فقلت ﴿أَرْنى﴾ فقال: لا. كل شىء فى القرآن بينهما ليست: ﴿أرِنا﴾ ولا: ﴿أَرْنا﴾.

وقال عبد الوارث اليزيدى وهارون الأعور، وعبيد بن عقيل وعلى بن نصر: ﴿أَرِنِى﴾ و﴿أَرنَا﴾ بين الكسر والإسكان[٤].

وقال أبو زيد والخفاف عن أبى عمرو ﴿وأَرْنا﴾ بإسكان الراء.

[قال أبو على][٥]: قوله -عز وجل-: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون منقولا من: «رأيت» الذى يراد به إدراك البصر، نقلت بالهمزة فتعدت إلى مفعولين، والتقدير حذف المضاف، كأنه: أرنا مواضع مناسكنا.

والمناسك: جمع منسك، وهو مصدرٌ جمع لاختلاف ضروبه، والمعنى: عرفنا

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، الإعراب للنحاس (١/ ٢١٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٧)، التبيان للطوسى (١/ ٤٦٦)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى (٣/ ٧٨)، تفسير القرطبى (٢/ ١٢٧)، الحجة لابن خالويه(٧٨)، الحجة لأبى زرعة (١١٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٠)، الغيث للصفاقسى (١٣٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٩٤)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٠٩)، تفسير الرازى (١/ ٤٨٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٢).

(٢) زاد فى ب: بكسر الراء.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، البحر المحيط (١/ ٣٩٠)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير القرطبى (٢/ ١٢٨)، الحجة لابن خالويه(٧٨)، الحجة لأبى زرعة (١١٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٠)، الغيث للصفاقسى (١٣٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٩٤)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٠٩)، تفسير الرازى (١/ ٤٨٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٢).

(٥) سقط فى أ.

هذه المواضع التى يتعلق النسك بها لنفعله، ونقضى نسكنا فيها على حد ما يقتضيه توقيفنا عليها[١]؛ وذلك نحو: المواقيت التى يحرم منها، ونحو الموضع الذى يوقف به[٢] من عرفات، وموضع الطواف، وموضع رمى الجمار، فهذا من: رأيت الموضع، ورأيته زيدًا.

والآخر: أن يكون ﴿وَأَرِنَا﴾ منقولا من: «رأيت» التى لا يراد بها رؤية العين، ولكن التوقيف على الأمر، وضربٌ من العلم وأنت تقول فلانٌ يرى رأى الخوارج، فتقتصر على مفعول واحدٍ، وليس هناك شىء يبصر. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة فى تأويل الآية، فقال: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ أى: علِّمْنا. وأنشد لحُطَائط بن يعفر[٣]: [من الطويل]

أَرِينِى جَوَادًا مَاتَ هَزْلا لأَنَّنِى[٤] ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا[٥]

قال: أراد: دلينى، ولم يرد رؤية العين.

وأما[٦] قوله -تعالى-: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[الأعراف:١٤٣] فهو من: «رأيت» الذى يتعدى إلى مفعول واحد، يراد به إدراك البصر، والمفعول الثانى حذف من اللفظ؛ لأن ما يتعلق بالفعل الثانى يدل عليه، ومعنى الكلام يقتضيه.

وقوله -تعالى-: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [فصلت:٢٩] فهو من

(١) فى أ: عليه.

(٢) فى أ: فيه.

(٣) حطائط: شاعر فصيح، ومن شعر حُطائط، يقول لأمه وقد عاتبته على جوده:

أرينى جوادًا مات هُزلاً لعلَّنى ... أرى ما تَرينَ أو بخيلاً مخلَّدا

ذرينى أكنْ للمال ربًّا ولا يكنْ ... لِي المالُ ربًّا تحمَدى غِبَّه غدا

ذرينى يكن مالى لعرضى وِقايةً ... يقى المالُ عرضى قبل أن يتبدّدا

ينظر: الخزانة (١/٤٠٦).

(٤) لأننى: أى: لعلنى؛ ذكره فى حاشية أ. وهى رواية أخرى للبيت، كما ذكر فى المصادر التى أوردته.

(٥) البيت لحطائط بن يعفر فى خزانة الأدب (١/٤٠٦)، وسمط اللآلى ص(٧١٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٧٣٣)، وشرح المفصل (٨/٧٨)، والشعر والشعراء (١/٢٥٤)ولحاتم الطائى فى ديوانه ص(٢١٨)، وهو لحاتم أو لحطائط فى شرح التصريح (١/١١١)، والمقاصد النحوية (١/٣٦٩)، ولحاتم أو لحطائط أو لدريد فى لسان العرب (علل)، ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو لمعن بن أوس فى لسان العرب (أنن)، ولمعن بن أوس فى ديوانه ص(٣٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١١٢)، وتخليص الشواهد ص(١٠٥)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٣٦).

(٦) فى أ: فأما.

«رأيت» المتعدية إلى مفعول واحد، فلما نقل بالهمزة تعدى إلى اثنين.

وجاء فى الحديث: « ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩] قال: [هما][١] ابن آدم الذى قتل أخاه وإبليس»[٢].

وقد ذكرنا وجه الإسكان فيما تقدم.

فأما من اعتل بأن الوجه: الإشباع أو الإخفاء دون الإسكان؛ لأن الحرف قد حذف منه؛ فليس اعتلاله بذاك؛ لأن الحذف إذا وجب بقياس، وعلى باب مطرد، كان هو والإثبات سواء فى المساغ.

ألا ترى أنهم قالوا: رِ رَأيك، و: شِ ثوبك، و: فِ بِوَعْدِكَ. فبقى فى ذلك كله الكلمة على حرف واحد؛ فكذلك إذا أوجب ضربٌ من القياس فيه الإسكان فهو بمنزلة ما يوجب حذف الهمزة من التخفيف، وأوجب حذف اللام للأمر.

ويقوى ذلك اتفاقهم -أو اتفاق أكثرهم- فى قوله[٣]: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف:٣٨] فلزم فيه حذفٌ بعد حذف.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [١٢٤] فى الألف والياء:

فقرأ ابن عامر فى جميع سورة البقرة بغير ياءٍ وَطَلَبَ الألف ﴿إبْراهام﴾[٤].

وقرأ[٥] القراء فى كل مصر غير ابن عامر ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [بالياء][٦].

وقراءة ابن عامر: ﴿إِبْرَاهَام﴾ بألف بعد الهاء.

وقال الأخفش الدمشقى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿إِبْرَاهَام﴾ بألف بعد الهاء.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) أخرجه ابن جرير (١١/ ١٠٥ - ١٠٦) (٣٠٥١١) و (٣٠٥١٢) و (٣٠٥١٣) و(٣٠٥١٤) عن على بن أبى طالب موقوفًا عليه. وذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٦٨١) وزاد نسبته لعبد الرزاق والفريابى وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبى حاتم والحاكم وصححه، وابن مردويه وابن عساكر عن على بن أبى طالب.

(٣) فى ب: قولهم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٦)، البحر المحيط (١/ ٣٧٢، ٣٧٤)، التبيان للطوسى (١/ ٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاقسى (١٣٥)، المجمع للطبرسى (١/ ١٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢١، ٢٢٢).

(٥) فى ب: وقراءة.

(٦) سقط فى ب.

قال أبو على: مما يثبتُ قراءة ابن عامرٍ: قول أمية: [من الخفيف]

مَـعَ إِبْـرَاهَـمَ الـتَّـقِـيِّ وَمُـوسَـى وَابنِ يَعْقُوبَ عصْمَةٌ فِي الهُزَالِ

فهذا كأنه «إبراهامُ»، إلا أنه حذف الألف، كما يقصر الممدود فى الشعر.

وأنشدوا: [من الرجز]

عُـذْتُ بِـمَـا عَـاذَ بِـهِ إِبْـرَاهَـمُ[1]

و[قد][2] قيل: إنهم كتبوا ما فى البقرة بغير ياء، فهذا يدل [على][3] أنه «إبراهامُ»، وحذفتِ الألف من الخط، كما حذفت من: دراهم، ونحو ذلك؛ فيشبه أنه قرأ: «إبراهامُ» وما ثبت فيه مما يدلك[4] على ذلك.

وقد روى أنه سمع ابن الزبير يقرأ: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهَامَ﴾ [الأعلى: ١٩] بألف[5].

---

(١) الرجز لعبد المطلب فى اللسان (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل أو لعبد المطلب فى التاج (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل فى اللسان (جشم)، والتاج (جشم).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: يدل.

(٥) قال السمين الحلبى فى «الدر المصون»: و«إبراهيم» علم أعجمى، قيل: معناه قبل النقل: أب رحيم، وفيه لغات سبع، أشهرها:

إبراهيم بألف وياء.

وإبراهام: بألفين، وبها قرأ هشام وابن ذكوان فى أحد وجهيه فى «البقرة»، وانفرد هشام بها فى ثلاثة مواضع من آخر«النساء» وموضعين فى آخر«براءة» وموضع فى آخر «الأنعام» وآخر «العنكبوت»، وفى «النجم» و«الشورى» و«الذاريات» و«الحديد» والأول من «الممتحنة»، وفى«إبراهيم» وفى«النحل» موضعين، وفى مريم ثلاثة فهذه ثلاثة وثلاثون موضعًا منها خمسة عشر فى البقرة وثمانية عشر فى السور المذكورة. وروى عن ابن عامر قراءة جميع ما فى القرآن كذلك ويروى أنه قيل لمالك بن أنس: إن أهل الشام يقرأون ستة وثلاثين موضعًا: إبراهام بالألف، فقال: أهل دمشق بأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة، فقيل: إنهم يدعون أنها قراءة عثمان، فقال: هذا مصحف عثمان فأخرجه فوجده كما نقل له.

الثالثة: إبراهِم، بألف بعد الراء وكسر الهاء دون ياء، وبها قرأ أبو بكر، وقال زيد بن عمرو بن نفيل:

عُـذْتُ بِـمَـا عَـاذَ بِـهِ إِبْـرَاهِـم إِذْ قَـالَ وَجْـهِـى لَـكَ عَـانٍ رَاغِـمُ

الرابعة: كذلك إلا أنه بفتح الهاء.

الخامسة: كذلك إلا أنه بضمها.

السادسة: إبْرَهَم بفتح الهاء من غير ألف وياء، قال عبد المطلب:

=

واختلفوا فى زيادة الألف ونقصانها من قوله -تعالى-: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ﴾ [١٣٢].

فقرأ نافعٌ وابن عامر ﴿وأَوْصَى بها﴾ على «أفعل»[(١)].

وقرأ الباقون: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بغير ألف على «فعَّل».

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بغير ألفِ: قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] فتوصية مصدر: وصَّى، مثل قطَّع تقطعة، ولا يكون فيه «تفعيلٌ» نحوُ: التقطيع؛ لأنك لو جئت[(٢)] به على «تفعيل» للزم فى «حَيَّيْتُ»، ونحوه، إذا أتيت به على فعل، أن يكون المصدر على تفعيل أيضًا، فتجتمع[(٣)] ثلاث ياءات، وإذا كانوا قد رفضوا فى نحو: عطاء، التحقير على الإتمام؛ لأنه كان يجتمع ثلاث ياءات، الوسطى منهن متحركةٌ بالكسر، فكذلك رُفِضَ هذا فى «تفعيلِ»؛ لأنه [على][(٤)] تلك العدة؛ وفيهن الكسرة، وإن كانت الكسرة فى «تفعيل» أولا، وفى «عطاء» إذا حقرت ثانية.

وحجة من قرأ: ﴿وأوصى﴾: قوله -تعالى-: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] و: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ﴾ [النساء: ١١]. وقد قالوا: وصى النبت: إذا اتصل بعضه ببعض. فالوصية كأن الموصى بالوصية وصل جلَّ أمره إلى الموصى إليه.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ [١٤٠].

= نَـحْـنُ آلُ الـلـه فى كَـعْـبَـتِـهِ ... لَمْ نَـزَلْ ذَاكَ عَـلَى عَـهْـدِ إبْـرَهَـمْ

السابعة: إبراهوم بالواو، قال أبو البقاء: ويجمع، أباره، عند قوم، وعند آخرين: براهم، وقيل: أبارهة وبراهمة، ويجوز أبارهة. وقال المبرد: لا يقال: براهمة؛ فإن الهمزة لا يجوز. حذفها وحكى ثعلب فى جمعه: براه كما يقال فى تصغيره: «بريه» بحذف الزوائد.

ينظر: الدر المصون (١/ ٣٥٩).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٨)، البحر المحيط (١/ ٣٩٨)، التبيان للطوسى (١/ ٤٨٤)، التيسير للدانى (٧٧)، تفسير الطبرى (٣/ ٩٦)، تفسير القرطبى (٢/ ١٣٥)، الحجة لابن خالويه(٨٩)، الحجة لأبى زرعة (١١٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاقسى (١٣٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٩٥)، المجمع للطبرسى (١/ ٢١٣)، تفسير الرازى (١/ ٤٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٢).

(٢) فى أ: أتيت.

(٣) فى أ: فيجتمع.

(٤) سقط فى ب.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو بالياء: ﴿يَقُولُونَ﴾(١).

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وحفصٌ عن عاصم: ﴿تَقُولُونَ﴾ بالتاء.

قال أبو على: حجة(٢) قراءة من قرأ بالتاء: أن ما قبلها وبعدها على المخاطبة، فالمخاطبة المتقدمة قوله -عز وجل-: ﴿أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٣٩]، والمتأخرة قوله -تعالى-: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

ومن قرأ بالياء؛ فلأن المعنى لليهود والنصارى، وهم غيبٌ(٣).

واختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَرَءُوفٌ﴾ [١٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وحفصٌ عن عاصم: ﴿لَرَءُوفٌ﴾ على وزن: «لَرَعُوف» فى كل القرآن.

وكذلك ابن عامرٍ.

وقرأ عاصمٌ -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿لَرَؤُفٌ﴾ على وزن «لَرَعُف»(٤).

قال أبو زيد: رأفت بالرجل أرأف به رأفة ورآفةً، وَرَؤُفْتُ به أَرْؤُفُ به، كلُّ [ذلك](٥) من كلام العرب.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٢١٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٩)، البحر المحيط (١/ ٤١٤)، التبيان للطوسى (١/ ٤٨٨)، التيسير للدانى (٧٧)، تفسير الطبرى (٣/ ١٢٢)، تفسير القرطبى (٢/ ١٤٦)، الحجة لابن خالويه(٨٩)، الحجة لأبى زرعة (١١٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاقسى (١٣٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٩٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٦)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٢٠)، تفسير الرازى (١/ ٥٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٣).

(٢) فى أ: وجه.

(٣) وهم غَيْب: أى: غائبون.
ينظر: اللسان (غيب).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٢٠)، البحر المحيط (١/ ٤٢٧)، التبيان للطوسى (٢/ ٥)، التيسير للدانى (٧٧)، تفسير الطبرى (٣/ ١٧٢)، تفسير القرطبى (٢/ ١٥٨)، الحجة لابن خالويه(٩٢ ، ٩٠)، الحجة لأبى زرعة (١١٦)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاقسى (١٤٢)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٦)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٢٣)، تفسير الرازى (٢/ ١٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٣).
وفى أ: رعف.

(٥) سقط فى ب.

قال أبو على: وجه قراءة من قرأ: «رؤوفٌ» أن «فَعُولا» بناءٌ أكثر فى كلام العرب[١] من «فَعُل».

ألا ترى أن باب: ضروب وشكور أكثر من باب حذرٍ، وحدثٍ، ويقظ، وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة.

ويؤكد ذلك: أن هذا البناء قد جاء عليه من صفات، غير هذا الحرف نحو: غفور وشكور، ولا نعلم «فَعُلا» فيها.

وقال: [من الوافر]

نُطِيعُ إِلَهَنَا وَنُطِيعُ رَبًّا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَءُوفَا[٢]

ومن قرأ: ﴿رَؤفٌ﴾ فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز.

قالوا: ومنه قول الوليد بن عقبة[٣] بن أبى معيط لمعاوية بن أبى سفيان[٤]:

(١) فى ب: كلامهم.

(٢) وهو لكعب بن مالك الأنصارى فى ديوانه ص(٢٣٦)، واللسان (رأف)، والتاج (رأف)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢/ ٤٧١).

(٣) الوليد بن عقبة بن أبى معيط، أبو وهب، الأموى القرشى: وال. من فتيان قريش وشعرائهم وأجوادهم. فيه ظرف ومجون ولهو. وهو أخو عثمان بن عفان لأمه. أسلم يوم فتح مكة، وبعثه رسول الله ﷺ على صدقات بنى المصطلق، ثم ولاه عمر صدقات بنى تغلب، وولاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبى وقاص (سنة ٢٥هـ) فانصرف إليها، وأقام إلى سنة ٢٩ فشهد عليه جماعة عند عثمان بشرب الخمر، فعزله ودعا به إلى المدينة، فجاء، فحده وحبسه. ولما قتل عثمان تحول الوليد إلى الجزيرة الفراتية، فسكنها واعتزل الفتنة بين على ومعاوية، ولكنه رثى عثمان وحرض معاوية على الأخذ بثأره. ومات بالرقة سنة ٦١هـ.
ينظر: الأعلام (٨/ ١٢٢).

(٤) معاوية بن أبى سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، القرشى الأموى: مؤسس الدولة الأموية فى الشام، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار. كان فصيحًا حليمًا وقورًا. ولد بمكة، وأسلم يوم فتحها (سنة ٨هـ)، وتعلم الكتابة والحساب، فجعله رسول الله ﷺ فى كتَّابه. ولما ولى «أبو بكر» ولاه قيادة جيش تحت إمرة أخيه يزيد بن أبى سفيان، فكان على مقدمته فى فتح مدينة صيداء وعرقة وجبيل وبيروت. ولما ولى «عمر» جعله واليًا على الأردن، ورأى فيه حزمًا وعلمًا فولاه دمشق بعد موت أميرها يزيد (أخيه) وجاء «عثمان» فجمع له الديار الشامية كلها وجعل ولاة أمصارها تابعين له. وقتل عثمان، فولى «على بن أبى طالب» فوجه لفوره بعزل معاوية. وعلم معاوية بالأمر قبلَ وصول البريد، فنادى بثأر عثمان واتهم عليًا بدمه. ونشبت الحروب الطاحنة بينه وبين على. وانتهى الأمر بإمامة معاوية فى الشام وإمامة على فى العراق. ثم قتل على وبويع بعد ابنه الحسن، فسلم الخلافة إلى معاوية سنة ٤١هـ. ودامت لمعاوية الخلافة إلى أن بلغ سن الشيخوخة. توفى سنة ٦٠هـ.
ينظر: الأعلام (٧/ ٢٦١).

[من الوافر]

وَشَـرُّ الـطَّـالِبِـيـنَ فَـلا تَـكُـنْـهُ يُقاتِلُ عَمَّهُ الرَّؤُفَ الرَّحِيمَا[(١)]

وقد اتسع ذلك حتى قاله غيرهم.

وقال جريرٌ: [من الوافر]

تَـرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا كفِعْلِ الوَالِدِ الرَّؤُفِ الرَّحِيمِ[(٢)]

اختلفوا فى فتح اللام وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [١٤٨]:

فقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿هُوَ مُوَلَّاها﴾ بفتح اللام[(٣)].

وقرأ الباقون ﴿مُوَلِّيهَا﴾ بكسر اللام.

قال أبو على: قال -تعالى-: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] يقال[(٤)]: وليتك القبلة إذا صيرتك تستقبلها بوجهك. وليس هذا المعنى فى «فعلت» منه.

ألا ترى أنك إذا قلت: وليت الحائط، و: وليت الدار، لم يكن فى فعلت منه دلالةٌ على أنك واجهته. وفى[(٥)] قولك: وليتك القبلة، و: وليتك المسجد الحرام دلالة على أن المراد واجهته، فـ «فَعَّلْتُ» فى هذه الكلمة ليس بمنقول من: «فَعَلْتُ» الذى هو وليت، فيكون على حد قولك: فرح وفرَّحْته، ولكن هذا المعنى الذى هو المواجهة عارضٌ فى «فَعَّلْت»، ولم يكن فى «فَعَلْتُ». وإذا كان كذلك كان فيه دلالة على أن النقل لم يكن من «فَعَلْتُ»، كما كان قولهم: «ألقيت متاعك بعضه فوق[(٦)]

---

(١) فى ب: بقاتل عمه الرءوف الرحيمُ.

(٢) وهو فى ديوانه ص(٢١٩)، واللسان (رأف)، والتاج (رأف)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢/ ٤٧٢).

ويروى: «يرى» بدل «ترى».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٠)، البحر المحيط (١/ ٤٣٧)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٣)، التيسير للدانى (٧٧)، تفسير القرطبى (٢/ ١٦٤)، الحجة لابن خالويه(٩٠)، الحجة لأبى زرعة (١١٧)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاقسى (١٤٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٠٢)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٧)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٣٠)، المعانى للفراء (١/ ٨٥)، تفسير الرازى (٢/ ٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٣).

(٤) فى أ: تقول.

(٥) فى ب: كما أن فى.

(٦) فى ب: على.

بعضٍ»، لم يكن النقل فيه من «لقى متاعك بعضه بعضًا»، ولكنَّ «ألقيت» كقولك: أسقطت، ولو كان منه زاد مفعولٌ آخر فى الكلام، ولم يحتج فى تعديته [إلى المفعول][(١)] إلى حرف الجر وإلحاقه المفعول الثانى فى قولك: ألقيت بعض متاعك على بعض، كما لم يحتج إليه فى: ضرب زيدٌ عمرًا، وأضربته إياه، ونحو ذلك، فكذلك: ولَّيتك قبلة، من قولك: وليت كألقيت، من قولك: لَقِيت، وقال تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

فهذا على المواجهة له، ولا يجوز على غير المواجهة مع العلم أو غلبة الظن التى تنزل منزلة العلم فى تحرى القبلة، وقد جاءت هذه الكلمة مستعملة على خلاف المقابلة والمواجهة وذلك فى نحو قوله -جل وعز-: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [البقرة: ٦٤]، ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ . أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢] أى: أعرض عنه، وقال -تعالى-: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩]، فهذا مع دخول الزيادة الفعل وفى غير الزيادة قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، والحال مؤكدة لأن فى وليتم دلالة على أنهم مدبرون، فهذا على نحوين: أما ما لحق التاء أوله، فإنه يجوز أن يكون من باب: تحوّب وتأثّم إذا ترك الحوب والإثم، وكذلك إذا ترك الجهة التى هى المقابلة.

ويجوز أن تكون الكلمة استعملت على الشىء وعلى خلافه؛ كالحروف المروية فى الأضداد.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر: ١٢] وقوله: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] فهذا منقولٌ من: فعِل، تقول: دارى تلى داره، ووليت دارى داره، وإذا نقلته[(٢)] إلى: فعّل قلت: ولَّيت مآخيره، وولّانى مآخيره، وولّيت ميامنه، وولّانى ميامنه، فهو مثل: فَرِح وفرَّحته، وليس مثل: لَقِىَ وألْقيْتُهُ.

وقوله -تعالى-: ﴿لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ [الحشر: ١٢] ﴿وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: نقله.

المفعول الثانى الزائد فى نقل «فعِل» إلى «فَعَّلَ» محذوفٌ منه[١]، ولو لم يحذف لكان[٢] كقوله: ﴿يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله -تعالى-: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] المعنى فيه: أن بعضهم يوالى بعضًا، ولا يبرأ بعضهم من بعض، كما يبرءون ممن خالفهم وشاقهم، ولكنهم يدٌ واحدةٌ فى النصرة والموالاة، فهم أهل كلمة واحدة لا يفترقون فرقة مباينة ومشاقة، ومن ثم قالوا فى خلاف «الولاية»: «العداوة».

ألا ترى أن العداوة من: عدا الشىء: إذا جاوزه[٣] فمن ثم كانت خلاف «الولاية».

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وإن تَلُوا أو تعرضوا﴾ [النساء: ١٣٥] فيمن قرأ: ﴿تلوا﴾ فمعناه -والله أعلم-: الإقبال عليهن والمقاربة لهن فى العدل فى قسمهن.

ألا ترى أنه قد عودل بالإعراض فى قوله -تعالى-: ﴿أَوْ تُعْرِضُوا﴾ فكأن قوله -تعالى-: ﴿وإن تَلُوا﴾ كقوله: إن أقبلتم عليهن، ولم تعرضوا عنهن.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون فى ﴿تَلُوا﴾ دلالةٌ على المواجهة فتجعل قوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] منقولا من هذا، فمن ثم اقتضى المواجهة، وتستدل على ذلك بمعادلته لخلافه الذى هو الإعراض؟

فالقول: إن ذلك فى هذه الكلمة ليس بالظاهر، ولا فى الكلمة دلالة على هذه المخصوصة التى جاءت فى قوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] وإذا لم تكن عليها دلالة، لم تصرفها عن الموضع الذى جاءت فيه، فلم تنفذها إلى سواها.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤] فقد كتبناه فى: «كتاب الشعر» وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠] فالضمير فى «عنه» إذا جعلته للرسول، احتمل أمرين:

﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ﴾:

لا تنفضوا عنه؛ كما قال -تعالى-: ﴿ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

وقال -سبحانه-: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾

---

(١) فى ب: فيه.
(٢) فى ب: كان.
(٣) فى أ: جازه.

[النور: ٦٢].

وقال -عز اسمه-: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣].

وعلى هذا المعنى قوله -تعالى-: ﴿بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، أى: بعد أن تتفرقوا عنها. ويكون[١]: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ﴾ لا تعرضوا عن أمره: وتَلَقَّوْهُ بالطاعة والقبول؛ كما قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣].

وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿ولا تُوَلُّوا عنهُ﴾ واللفظتان تكونان بمعنًى واحد.

قال -تعالى-: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [القصص: ٣١].

وقال: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

وقال: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩].

وقال: ﴿فَتَوَلَّوْا۟ عَنْهُ مُدْبِرِينَ﴾ [الصافات: ٩٠].

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، أى: ناصرهم.

ومثله فى أن المعنى فيه النصرة: قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾ [التحريم: ٤]، أى: ناصرُهُ.

وكذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، أى: لا ناصر لهم؛ ومعنى «المولى» من «النصرة»؛ مِن: ولى عليه؛ إذا اتصل به، ولم ينفصل عنه، وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] أى: ناصرنا، وكذلك قوله: ﴿فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّا مَعَكُم﴾ [الشعراء: ١٥]، [و] فى موضع آخر ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ﴾ [طه: ٤٦] وعلى هذا المعنى قولهم: صحبك الله.

وروينا عن ابن سلام عن يونس قال: «المولى» [له][٢] فى كلام العرب مواضع: منها: المولى فى[٣] الدين، وهو الولى، وذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أى: لا ولى.

ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾ [التحريم: ٤].

ومنه قول النبى ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِي مَوْلَاهُ»[٤] أى: وليه.

---

(١) فى ب: ولا يكون.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: من.

(٤) أخرجه الترمذى (٦/ ٧٩) فى أبواب المناقب: باب مناقب على بن أبى طالب (٣٧١٣) =

وقوله: «مُزَيْنَةُ وَجُهَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَغِفَارٌ مَوَالِى اللهِ وَرَسُولِهِ»[(١)].

قال العجاج: [من الرجز]

الحَمْدُ للهِ الَّذِى أَعْطَى الظَّفَرْ
مَوَالِىَ الحقِّ إِنِ المَوْلَى شَكَرْ[(٢)]

أى: أولياء الحَقِّ.

ومنها العصبة، وبنو العم هم الموالى، قال[(٣)] -تعالى-: ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥] أى العصبة.

وقال الزِّبْرِقَانُ[(٤)]: [من الكامل]

وَمِنَ المَوَالِى مَوْلَيَانِ فَمِنْهُمَا مُعْطِى الجَزِيلِ وَبَاذِلُ النَّصْرِ
وَمِنَ المَوالِى ضَبُّ جَنْدَلَةٍ لَحِزُ[(٥)] المُرُوءَةِ ظَاهِرُ الغِمْرِ

الغِمْر: العداوة.

وقال آخر: [من الطويل]

وَمَوْلًى كَدَاءِ البَطْنِ لَو كَانَ قَادِرًا عَلَى الدَّهْرِ أَفْنَى الدَّهْرُ أَهْلِى وَمَالِيَا

= وقال: حسن غريب، والطبرانى فى الكبير (٣٠٤٩)، والحاكم (٣/ ١٠٩) وصححه من حديث زيد بن أرقم.

(١) هو من حديث أبى هريرة، أخرجه بمثله البخارى (٦/ ٦١٧) كتاب المناقب، باب مناقب قريش (٣٥٠٤)، وطرفه فى (٣٥١٢)، ومسلم (٤/ ١٩٥٤) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم (١٨٩ - ٢٥٢٠)، والبغوى فى شرح السنة (٧/ ١٦٨) كتاب فضائل الصحابة باب أسلم وغفار (٣٧٤٦).

(٢) الرجز فى ديوانه (١/ ٢٤)، واللسان (ثبت، حبر، شبر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٣٧)، وديوان الأدب (١/ ٢١٢)، وإصلاح المنطق ص(٦٧)، والتاج (شبر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٣١١)، والمخصص (١٥/ ٨٠). ويروى: «الشبر» بدل «الظفر».

(٣) فى أ: وقال.

(٤) الزبرقان بن بدر التميمى السعدى: صحابىّ، من رؤساء قومه. قيل: اسمه الحصين ولقب بالزبرقان (وهو من أسماء القمر) :لحسن وجهه. ولاه رسول الله ﷺ صدقات قومه فثبت إلى زمن عمر، وكفَّ بصره فى آخر عمره. وتوفى فى أيام معاوية. وكان فصيحًا شاعرًا، فيه جفاء الأعراب. قال ابن حزم: وله عقب بطَلَبِيرة ولهم بها تقدُّم، وكانوا أول نزولهم بالأندلس نزلوا بقرية ضخمة سميت: «الزبارقة» نسبة إليهم، ثم غلب الإفرنج عليها، فانتقلوا إلى طلبيرة، ويُنسب إليه قول النابغة:

تعدو الذئاب على من لا كلاب له.

ينظر: الأعلام (٣/ ٤١).

(٥) لحز فلان يَلْحَزُ لَحَزًا: شح وبخل، وضاقت نفسه؛ فهو لَحِزٌ ولَحْزٌ. =

وقال آخر: [من الوافر]

وَمَوْلًى قَدْ رَعَيْتُ الغَيْبَ مِنْهُ وَلَوْ كُنْتُ المُغَيَّبَ مَا رَعَانِى

وقال اللّهبى الفضل بن عباس لبنى أمية: [من البسيط]

مَهْلًا بَنِى عَمِّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا امْشُوا رُوَيْدًا كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَا

اللهُ يَعْلَمُ أَنَّا لا نُحِبُّكُمُ وَلَا نَلُومُكُمُ أَلَّا تُحِبُّونَا[1]

وكان الزبرقان بن بدر تكثّر فى مواليه وبنى عمه؛ فقال رجلٌ من بنى تميم: [من الطويل]

وَمَوْلَى كَمَوْلَى الزِّبْرِقَانِ ادَّمَلْتُهُ كَمَا ادُّمِلَ[2] العَظْمُ المَهِيضُ مِنَ الكَسْرِ[3]

ومن انضم إليك فعز بعزك، وامتنع بمنعتك أو بعتق، وبهذا سمى المعتقون: موالى.

قال الراعى: [من الطويل]

جَزَى اللهُ مَوْلَانَا غَنِيًّا مَلامَةً شِرَارَ مَوَالِى عَامِرٍ فِى العَزَائِمِ

نَبِيعُ غَنِيًّا رَغْبَةً عَنْ دِمَائِهَا بِأَمْوَالِهَا بَيْعَ البِكَارِ المَقَاحِمِ[4]

البكارُ: الصغيرةُ، والمقاحمُ: التى لم تَقْوَ على العمل.

وغَنِى: حلفاء بنى عامر.

قال الأخطل لجرير: [من الطويل]

أَتَشْتِمُ قَوْمًا أَثَّلُوكَ بِنَهْشَلٍ وَلَوْلاهُمْ كُنْتُمْ كَعُكْلٍ مَوَالِيَا[5]

وعُكلٌ: من الرَّبابِ حلفاء بنى سعد.

وقال الفرزدق لعبد الله بن أبى إسحاق النحوى[6]، وكان مولى لحضرمى،

= ينظر: المعجم الوسيط (لحز).

(١) البيتان فى الحماسة بشرح المرزوقى (١/ ٢٢٤)، مع اختلاف فى الرواية.

(٢) ادّمل الجرح، ودَمِلَ، أى: برئ.
ينظر: المعجم الوسيط (دمل).

(٣) البيت لابن طيفان الدارمى- أنشده ابن برى - والطيفان أمه.
ينظر: اللسان (دمل).

(٤) ينظر ديوانه (٢٥٥).

(٥) وهو فى ديوانه ص(٢٩٨)، والتاج (أثل).

(٦) عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمى البصرى أبو بحر بن أبى إسحاق مشهور بكنية والده؛ أحد الأئمة فى القراءات والعربية. أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى =

وبنو الحضرمى حلفاء بنى عبد شمس بن عبد مناف[١]: [من الطويل]

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[٢]

الإعراب

قوله -عز وجل-: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] موضع الجملة رفع[٣]؛ لكونها وصفًا للوجهة.

فمن قرأ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾؛ فالضمير الذى هو ﴿هُوَ﴾ لاسم الله تعالى، تقديره: ولكل وجهة، الله موليها.

ومعنى توليته لهم إياها: إنما هو أمرهم بالتوجه نحوها فى صلاتهم إليها. يدلك على ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، فكما

= عن أبيه عن جدّه عن علىّ، وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء. وهو الذى مدّ للقياس، وشرح العلل. قال السيرافى: وكان أشد تجريدًا للقياس وأبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها. قال: وسئل عنه يونس، فقال: هو والنحو سواء أى: هو الغاية فيه. قال: وكان يطعن على العرب، ويعيب الفرزدق وينسبه إلى اللّحن، فهجاه بقوله:

فلو كان عبدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُه ولكنّ عبدَ الله مولَى المَواليا

فقال له: لحنت؛ ينبغى أن تقول: «مولى موالٍ»، وكان مولى آل الحضرمى وهم حلفاء لبنى عبد شمس. انتهى. مات سنة سبع عشرة ومائة عن ثمان وثمانين سنة.

ينظر: البغية (٢/ ٤٢).

(١) عبد مناف: كنيته أبو عبد شمس، وأمه حُبّى، بضم الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة الممالة. وكان يقال له قمر البَطْحاء لجماله. وسبب تلقيبه بعبد مناف أن أُمّه حبى بنت حُليل، بضم الحاء المهملة وفتح اللام، ابن حُبْشِية، بضم الحاء المهملة- وقيل بفتحها- وسكون الباء الموحدة وكسر الشين المعجمة وتشديد الياء وقيل بتخفيفها، ابن سَلُول بفتح السين المهملة ولامين الأولى مضمومة، ابن كعب بن خزاعة قد أَخْدَمَتْه مَناة، وكان صنمًا عظيمًا لهم فُسمى عبد مناة به. ثم نظر أبوه قُصَىّ فرآه يوافقُ عبد مناة بن كنانة فحوَّله: عبد مناف.

ينظر: سبل الهدى والرشاد (١/ ٣٢٠، ٣٢١).

(٢) البيت للفرزدق فى إنباه الرواة (٢/ ١٠٥)، وبغية الوعاة (٢/ ٤٢)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٥ - ٢٣٩، ٥/ ١٤٥)، والدرر (١/ ١٠١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١١)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٩)، وشرح المفصل (١/ ٦٤)، والكتاب (٣/ ٣١٣، ٣١٥)، ولسان العرب (عرا، ولى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١١٤)، ومراتب النحويين ص(٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٥)، والمقتضب (١/ ١٤٣)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ١٤٠)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٤١)، وهمع الهوامع (١/ ٣٦).

(٣) فى ب: جر.

أن فاعل «نولينك» الله عز وجل، فكذلك الابتداء فى قوله: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ ضمير اسم الله تعالى: والتقدير: الله موليها إياه، ف «إياه» المراد المحذوف ضمير المولى، وحذف المفعول الثانى لجرى ذكره المظهر، وهو: ﴿كلٌّ﴾ فى قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾.

فإذا قرئ: ﴿ولكل وجهة هو مُوَلَّاهَا﴾ فالضمير: ل «كل» وقد جرى ذكره فى قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾.

وفى القراءة الأخرى لم يجر الذكر، ولكن عليه دلالة، وقد استوفى الاسم الجارى على الفعل المبنى للمفعول مفعوليه اللذين يقتضيهما.

أحدهما: الضمير المرفوع فى «مولى».

والآخر: ضمير المؤنث، وهو الذى هو ضمير «كل» ابتداء وخبره «مولاها».

ولو قرأ قارئ: ﴿ولكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلَّاها﴾، فجعل: ﴿هو﴾ ضمير ناس، أو قبيل، أو فريق، أو نحو ذلك فأضمر العلم به، كما أضمر اسم الله سبحانه، فيمن قرأ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ لكان ذلك على ضربين:

إن جعل الهاء ل «كلٍّ» فأنث «كُلا» على المعنى؛ لأنه فى المعنى ل «الوجهة» كما قال: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] فجمع على المعنى فإن ذلك لا يجوز؛ لأن اسم المفعول قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما؛ فلا يكون حينئذ ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ متعلق، فبقيت[1] اللام لا عامل فيها، وإن جعل الهاء فى: ﴿مولاها﴾ كناية عن المصدر الذى هو «التولية»؛ جاز؛ لأن الجار حينئذ يتعلق باسم المفعول الذى هو: ﴿مولى﴾؛ كأنه قال: الفريق أو القبيل مولى لكل وجهة تولية، واللام على هذا زائدة[2] كزيادتها فى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] ونحوه.

وقد قلنا فى هذه المسألة -بعبارة أخرى فى وقت آخر-: قوله -جل وعز-: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ ﴿هُوَ﴾: ضميرُ اسم الله سبحانه، فإذا كان كذلك فقد حذف من الكلام أحد مفعولى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى قوله -عز وجل-: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ البقرة: ١٤٤] التقدير: الله مُوَلِّيها إياه، وإياه ضمير «كل»

---

(١) فى أ: فتبقى.
(٢) فى ب: زيادة.

المُوَجَّه المُوَلَّى، وتولية الله إياه، إنما هو بأمره له بالتوجه إليها.

وقراءة ابن عامر ﴿مُوَلَّاهَا﴾ تدلك على ما ذكرنا من إرادة مفعول محذوف من الكلام.

ألا ترى أنه لما بنى الفعل للمفعول به، فحذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد المفعولين، وأضاف اسم الفاعل إلى المفعول الآخر، وهو ضمير المؤنث العائد إلى الوجهة، فقوله: ﴿هُوَ﴾ على قراءته ضمير «كل»، أي: كلٌّ وُلِّى جِهَةً، وهذه التولية بأمر الله -سبحانه- إياهم بتوجههم إليها، وقراءته فى المعنى تئول إلى قراءة من قرأ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾.

ألا ترى أن فى ﴿مُوَلِّيهَا﴾ ضمير اسم الله عز وجل، فإذا أسند الفعل إلى المفعول به، وبناه له، ففاعل التولية هو الله -تعالى- كما كانت فى القراءة الأخرى كذلك.

وقد قرئ فيما ذكر أبو الحسن: ﴿ولِكُلٍّ وِجْهَةٍ هو موليها﴾ فضمير المؤنث فى قوله: ﴿مُوَلِّيهَا﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون ضمير المصدر الذى هو «التولية»، وجاز إضمارها لدلالة الفعل عليها، كما جاز إضمار «البخل» فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] أى: البخل. ويكون ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى. فيكون المعنى: الله مول لكل وجهةٍ توليةً، فأوصل الفعل باللام كما تقول: لزيد ضربت، و: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

والآخر: ألا تجعل الهاء ضميرًا لـ «التولية»، ولكن ضميرًا لـ «وجهةٍ»، فإذا جعلته كذلك لم يستقم؛ لأنك إذا أوصلت الفعل إلى المفعول الذى يقتضيه الفعل مرة لم توصله مرة أخرى إلى مفعولٍ آخر.

ألا ترى أنك لو قلت: «لزيد ضربته» لم يجز أن تجعل الهاء ضمير زيد؛ لأنك قد عديت إليه الفعل مرة باللام، فلا تعديه إليه مرة أخرى، كما لا يتعدى الفعل إلى حالين، ولا اسمين للزمان، ولا نحو ذلك مما يقتضيه الفعل.

فأما قوله: [من البسيط]

هَـذَا سُـرَاقَـةُ لِلْقُـرْآنِ يَـدْرُسُـهُ[1] ....

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... والمَرْءُ عِـنْـدَ الـرُّشَـا إنْ يَـلْـقَـهـا ذِيـبُ =

فالهاء للمصدر ولا تكون للقرآن الذى تعدى إليه الفعل باللام.

وقد تصح هذه القراءة على تقدير حذف المضاف، وهو أن تقدر: ولكل ذوى[1] وجهةٍ هو موليها؛ فيكون المعنى: الله مول لكل ذوى[2] وجهة وجهتهم؛ فيكون فى المعنى كقراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، إذا قدرت حذف المفعول الثانى الذى هو إياه، إلا أن المفعول الثانى المحذوف فى قول من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ مظهرٌ فى هذه القراءة، وهو قوله: ﴿ولكلٍّ وجهةٍ﴾ إذا قدرته: ولكل ذوى وجهةٍ؛ فيصير التقدير: الله مولٍّ كل ذوى وجهة وجهتهم؛ فـ «كل» هم المولون، والهاء ضمير الجهة التى أخذوا بالتوجه إليها.

وما ذكرته من أن: ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى، وإن لم يجر له ذكرٌ، قول أبى الحسن.

وقد روى عن مجاهد أنه قال: أراد: ولكل صاحب ملةٍ[3] وجهةٌ، أى: قبلةٌ هو مستقبلها، فالضمير عنده على هذا لكل[4].

وقد حكى أبو الحسن[5] القولين جميعًا:

أن يكون ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى.

وأن يكون لـ «كل».

وجاء قوله: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ فيمن ذهب إلى هذا القول على لفظ «كل».

ولو قيل: «هم مُوَلُّوهَا» على المعنى، كما قال -تعالى-: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ [النمل: ٨٧] كان حسنًا.

وقال بعضهم: اخترت ﴿مُوَلِّيهَا﴾ على ﴿مُوَلَّاهَا﴾ -لأنه قراءة الأكثر- ولأنه إذا قُرِئَ ﴿مُوَلَّاهَا﴾ ظُنَّ أن جميع ذلك شرعه الله لهم.

= والبيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٢/ ٣، ٥/ ٢٢٦، ٩/ ٤٨، ٦١، ٥٤٧)، والدرر (٤/ ١٧١)، ورصف المبانى ص(٢٤٧، ٣١٥)، وشرح التصريح (١/ ٣٢٦)، وشرح شواهد المغنى ص(٥٨٧)، والكتاب (٣/ ٦٧)، ولسان العرب (سرق)، والمقرب (١/ ١١٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٣).

(١) فى أ: ذى.

(٢) فى أ: ذى.

(٣) فى ب: قبله.

(٤) ينظر: تفسير الطبرى، فى تفسير قوله تعالى: ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ [البقرة: ١٤٨].

(٥) فى أ: أبو إسحاق.

وقوله: ﴿مُوَلِّيهَا﴾ اسمٌ جار على فعل مبنى للمفعول، ولم يسند إلى فاعل بعينه؛ فيجوز أن يكون فاعل «التولية» الله عز وجل، ويجوز أن يكون بدعة، حملهم عليها بعض رؤسائهم ومفتيهم، فليس -إذًا- صرفه إلى أحد الوجهين؛ بأولى من صرفه إلى الآخر.

فأما قوله: ﴿وِجْهَةٌ﴾ فقد اختلف أهل العربية فيها:

فمنهم من يذهب إلى أنه مصدر شذ عن القياس فجاء مصححًا.

ومنهم من يقول: إنه اسمٌ ليس بمصدر جاء على أصله، وأنه لو كان مصدرًا جاء مصححًا، للزم أن يجىء فِعْلُهُ أيضًا مصححًا.

ألا ترى أن هذا المصدر إنما اعتل على الفعل حيث كان عاملا عمله؛ وكان على حركاته وسكونه؟ فلو صح لصح الفعل؛ لأن هذه الأفعال المعتلات، إذا صحت فى موضع تبعها باقى ذلك، وفى أن لم يجئ شىء من هذه الأفعال مصححًا دلالةٌ على أن: ﴿وِجْهَةٌ﴾ إنما صح من حيث كان اسما للمتوجه، لا كما رآه أبو عثمان من أنه مصدر جاء على الأصل، وما شبهه[1] به من «ضيونٍ[2]، وحَيوَةَ[3] وبناتِ أَلْبُبِهِ[4]»

---

(١) فى أ: أشبهه.

(٢) الضَّيْوَنُ: السِّنَّوْرُ الذَّكَرُ، وقيل: هو دويبة تشبهه، نادر خرج على الأصل؛ كما قالوا: رجاء ابن حيوة، وضيون أندر؛ لأن ذلك جنس وهذا علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره، والجمع: الضَّياوِنُ. قال ابن برى: شاهده ما أنشده الفراء:

ثَـرِيـدٌ كَـأَنَّ الـسَّـمْـنَ فى حَـجَـراتِـهِ نُـجُومُ الـثُّـرَيَّـا أَوْ عُـيُـونُ الـضَّـيـاوِنِ

وصَحَّتِ الواو فى جمعها؛ لصحتها فى الواحد، وإنما لم تُدغم فى الواحد؛ لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل، وكذلك حَيْوَةٌ اسم رَجُل، وفارق «هينًا» و«ميتًا» و«سيدًا» و«جيدًا»، وقال سيبويه فى تصغيره ضُيَيِّن، فَأَعله وجعله مثل أُسَيِّد، وإن كان جمعه أساوِدَ، ومن قال «أُسَيْوِدٌ» فى التصغير لم يمتنع أن يقول ضُيَيْوِنٌ. قال ابن برى: وضَيْوَنٌ: فَيْعَلٌ لا فَعْوَلٌ؛ لأن باب «ضَيْغَم» أكثر من باب «جَهْوَرٍ».

ينظر: اللسان (ضيون).

(٣) وحَيْوَةُ، بسكون الياء: اسمُ رجل، قلبت التاء واوًا فيه؛ لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير فى حَاحَيْتُ وهَاهَيْتُ، كان إبدال اللام فى حَيْوَة ليختلف الحرفان أحرى، وانضاف إلى ذلك أنه علم، والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد فى غيرها نحو مَوْرَقٍ ومَوْهَبٍ ومَوْظَبٍ. قال الجوهرى: «حَيْوَةٌ» اسم رجل، وإنما لم يدغم كما أدغم «هيِّنٌ» و«مَيِّتٌ»؛ لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل. ينظر: اللسان (حيا).

(٤) بنات أَلببه: جاء فى اللسان: يقال: بَنَاتُ أَلْبُبِ عُرُوقٌ فى القلب، يكون منها الرقة. وقيل لأعرابية تُعاتب ابنها: ما لَكِ لا تدعين عليه؟ قالت: تَأْبَى لَهُ ذلك بَنَاتُ أَلْبُبِى. الأصمعى =

لا يشبه هذا؛ لأن ذلك ليس شيء منه جاريًا على فعل كالمصدر.

فإن قيل: فيما استدللنا به من أن الفعل إذا اعتل وجب اعتلال مصدره، أليس قد جاء «القول» و «البيع» صحيحين وأفعالهما معتلة؛ فما ننكر أن يصح: ﴿وِجْهَةٌ﴾ وإن كان فعله معتلًا؟

قيل: إن «القول» و «البيع» لا يدخل على هذا.

ألا ترى أن ﴿وِجْهَةٌ﴾ على وزن الفعل، وليس «القول» و «البيع» كذلك؟.

والموافقة فى الوزن توجب الإعلال.

ألا ترى [أن][(١)] «بابًا وعابًا» لما وافقا بناء الفعل أُعِلا، ولم يعل نحو عيبةٍ وعوض وحول؟.

فالقول والبيع ليسا على وزن شيء من الأفعال فيلحقهما اعتلالها.

على أن للقائل أن يقول: إن «القول» و «البيع» ونحوهما، لما سكنا أشبها بالإسكان المعتل؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون.

يدلك على ذلك أنهم أعلُّوا نحو: سياط وحياض، وإن صحت الآحاد منها بحيث كانا فى السكون فى الواحد بمنزلة المعتل نحو: «دِيمَةٍ ودِيَم» فكما جرى ما ذكرنا مجرى المعتل للسكون، كذلك يجرى «قولٌ» و «بيع» مجرى ذلك.

وقد قالوا: «وَجِّهِ الحَجَرَ جِهَةً مَا لَهُ» فجاء المصدر بحذف الزيادة، وكأن «ما» زائدةٌ، والظرف وصفٌ للنكرة، ولزمت الزيادة كما لزمت فى: آثرًا ما، ونحوه.

اختلفوا فى همز: ﴿لِئَلَّا﴾ [١٥٠]:

= قال: كان أعرابى عنده امرأة فَبَرِمَ بها، فألقاها فى بئر غرضًا بها، فمرَّ بها نفر فسمعوا هَمْهَمَتَها من البئر فاستخرجوها، وقالوا: من فعل هذا بكِ؟ فقالت: زوجى؛ فقالوا: ادعى الله عليه، فقالت: لا تُطاوِعُنِي بَنَاتُ أَلْبُبِى. قالوا: وبنات أَلْبُبِ: عروق متصلة بالقلب. ابن سيده: قد علمت بذلك بناتُ أَلْبُبِهِ يَعْنُون: لُبَّهُ، وهو أحد ما شَذَّ من المضاعف، فجاء على الأصل هذا مذهب سيبويه، قال: يعنون لُبَّهُ؛ وقال المبرد فى قول الشاعر:

قَـدْ عَـلِـمَـتْ ذاكَ بَـنـاتُ أَلْـبَـبِـهْ

يريد بناتِ أعقَلِ هذا الحى فإن جمعت «أَلْبُبًا»، قلت: أَلَابِبُ، والتصغير: أُلَيْبِبٌ، وهو أولى من قول من أعلها.

ينظر: اللسان (لبب).

(١) سقط فى ب.

فروى عن نافع أنه لم يهمزها[١].

والباقون يهمزون.

قال أبو على: تخفيف الهمزة فى ﴿لِئَلَّا﴾ أن تخلص ياء، ولا يجوز أن تجعل بين بين.

ألا ترى أنه بمنزلة «مِئَرٍ» جمع: مئرةٍ، من قولك: مأرت بين القوم؛ إذا أفسدت.

وقد تقدم ذكر طرف من ذلك فى قوله -عز وجل-: ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة:١٠٨].

اختلفوا فى التاء ونصب العين، والياء والجزم، من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [١٥٨-١٨٤]:

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ بالتاء ونصب العين فى الحرفين جميعًا.

وقرأ حمزة والكسائى[٢]: ﴿يَطَّوَّعْ خَيْرًا﴾ بالياء، وجزم العين.

وكذلك التى بعدها.

قال أبو على: من قرأ: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ احتمل قوله: ﴿تَطَوَّعَ﴾ أمرين:

أحدهما: أن يكون موضعه جزمًا.

والآخر: ألا يكون له موضعٌ.

فأما الوجه الذى يجعل ﴿تطوَّعْ﴾ فيه فى موضع جزم، فأن تجعل «من» للجزاء كالتى فى قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:٦٨] فإذا جعلته كذلك كان فى موضع جزم، وكانت الفاء مع ما بعدها أيضًا فى موضع جزم لوقوعها موضع الفعل المجزوم الذى هو جزاءٌ، والفعل الذى هو «تطوَّع» على لفظ المثال الماضى، والتقدير به المستقبل، كما أن قولك: «إن أتيتنى أتيتك». كذلك.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، التبيان للطوسى (٢/٢٨)، الحجة لابن خالويه(٩٠)، السبعة لابن مجاهد (١٧١، ١٧٢)، الغيث للصفاقسى (١٤٣)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٣١)، تفسير الرازى (٢/ ٣٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، البحر المحيط (٢/٣٨)، التيسير للدانى (٧٧)، تفسير القرطبى (٢/ ٢٩٠)، الحجة لابن خالوية(٩٠)، الغيث للصفاقسى (١٤٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١١٣)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٩، ٢٧٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٧٢).

والآخر: ألا تجعله جزاءً، ولكن يكون بمنزلة: «الذى» ولا موضع حينئذ للفعل الذى هو ﴿تطوّع﴾، ولو كان له موضعٌ لم تُكسَر ﴿إنَّ﴾ فى قوله -تعالى-: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص:٧٦] والفاء على هذا فى قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ مع ما بعدها فى موضع رفعٍ من حيث كان خبر المبتدأ الموصول، والمعنى معنى الجزاء، وإن لم يكن [مجزومًا به][١]؛ لأن هذه الفاء، إذا دخلت فى خبر الموصول، آذنت أن الثانى وجب لوجوب الأول، والنكرة الموصوفة فى ذلك، كالأسماء الموصولة، وعلى هذا قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٥٣] تقديره: ما ثبت بكم من نعمة، أو: ما دام بكم من نعمة، فمن ابتداء الله إياكم بها، فسبب ثبات النعمة ابتداؤه بذلك، كما أن استحقاق الأجر إنما هو من أجل الإنفاق فى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة:٢٧٤].

فأما ما كان من النعمة كالصحة وتسوية البنية، والامتحان بالمرض والعلة، فمن الله سبحانه وتعالى.

وأما ما كان من جائزة ملك، وعطاء أبٍ، وهبة صديق أو ذى رحم، فإنه يجوز أن ينسب إلى الله تعالى من حيث كان بتمكينه وإقداره كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]، وإنما الرامى للتراب، والحصباء بالبطحاء النبى ﷺ[٢].

ولو أدخلت: «إنّ» على هذه الأسماء الموصولة، جاز دخول الفاء معها كما جاز دخولها على غير هذا النحو من الابتداء.

وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج:١٠].

وقوله -عز وجل-: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين:٦] على قوله: «إلّا حِلُّ ذاك أن أفْعَلَهُ».

ولو ألحقت المبتدأ: «ليت» أو[٣]: «لعل» لم يجز دخول الفاء على الخبر؛ لأن

---

(١) فى ب: به جزم.
(٢) تقدم.
(٣) فى ب: و.

الجزاء الجازم وغير الجازم خبرٌ فإذا دخلت: «ليت» و: «لعل»، خرج بدخولهما الكلام عن أن يكون خبرًا، وإذا خرج عن ذلك، لم يجز لحاق الفاء التى تدخل مع الخبر.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، و: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، و: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] إلا أن قوله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن﴾ إذا جعلته موصولا ولم تجعل ﴿شَآءَ﴾ فى موضع جزم، احتمل ﴿فَمَن شَآءَ﴾ ضربين من الإعراب:

أحدهما: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، و ﴿فَلْيُؤْمِن﴾ فى موضع خبر.

والآخر: أن يكون مرتفعًا بمضمر يفسره ﴿فَلْيُؤْمِن﴾ مثل: زيدٌ ليضرب.

والفاء الداخلة فى الخبر تحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون زيادة مثل قولهم: أخوك فوجد.

والآخر: أن يكون دخولها من أجل الصلة.

ومثله: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١].

فإن قلت: وما معنى ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ﴾؟.

فالقول فى ذلك: إن اللفظ على شيء والمعنى على غيره، وذلك غير ضيق فى كلامهم.

ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيدٌ؟ والمعنى: لم تؤذيه؟ واللفظ إنما هو على المسألة من المخاطب، وزيدٌ معطوفٌ عليه.

وكذلك قالوا: أمكنك الصيد، والمعنى: ارمه.

وكذلك: هذا الهلالُ. أى: انظر إليه.

فكذلك قوله: ﴿وَمَن تَابَ﴾ كأنه من عزم على التوبة، فينبغى أن يبادر إليها، ويتوجه بها إلى الله سبحانه.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] أى: إذا عزمت على ذلك فاستعذ، ومثل قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ﴾ [الفرقان: ٧١] والمعنى على: ينبغى أن يتوب: قوله عز وجل: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أى: ينبغى أن يتربصن.

ومن هذا الباب قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: ١٨٥] قياسه على ما تقدم.

وأما من قرأ: ﴿ومن يطوع﴾ فتقديره: يتطوع، إلا أنه أدغم التاء فى الطاء لتقاربهما، وجزم العين التى هى لامٌ بمعنى: «إن» التى للجزاء. وهذا حسنٌ؛ لأن المعنى على الاستقبال، وإن كان يجوز: من أتانى أعطيته، فتوقع الماضى موضع المستقبل فى الجزاء، إلا أن اللفظ إذا كان وفق المعنى كان أحسن.

واختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [١٦٤] فى الجمع والتوحيد:

فقرأ ابن كثير: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ على الجمع فى خمسة مواضع:

فى البقرة ههنا.

وفى الحجر: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الآية: ٢٢].

وفى الكهف: ﴿تَذۡرُوهُ ٱلرِّيَٰحُۗ﴾ [الآية: ٤٥].

وفى سورة الروم الحرف الأول: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الآية: ٤٦].

وفى الجاثية: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [الآية: ٥].

والباقى: ﴿الرِّيحُ﴾.

وقرأ نافعٌ: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ فى اثنى عشر موضعًا:

ههنا.

وفى الأعراف: ﴿يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٥٧].

وفى سورة إبراهيم: ﴿كرماد اشتدت به الرِّياح﴾ [الآية: ١٨].

وفى الحجر: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الآية: ٢٢].

وفى الكهف: ﴿تَذۡرُوهُ ٱلرِّيَٰحُۗ﴾ [الآية: ٤٥].

وفى الفرقان: ﴿أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٤٨].

[وفى النمل ﴿يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾][1] [٦٣].

وفى الروم موضعين: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [٤٦، ٤٨].

وفى فاطر ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٩].

وفى عسق ﴿يسكن الرِّياح﴾ [٣٣].

(١) سقط فى ب.

وفى الجاثية: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [الآية: ٥].

وقرأ أبو عمرو من هذه الاثنى عشر حرفًا حرفين: ﴿ٱلرِّيحُ﴾ فى إبراهيم [الآية: ١٨].

وفى عسق ﴿ٱلرِّيحَ﴾ [الشورى: ٣٣].

والباقى ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ على الجمع مثل نافعٍ.

وقرأ عاصمٌ وابن عامرٍ مثل قراءة أبى عمروٍ.

وقرأ حمزةُ ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ على الجمع فى موضعين:

فى الفرقان: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٤٨].

وفى سورة الروم، الحرف الأول: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الآية: ٤٦] وسائرهن على التوحيد(١).

وقرأ الكسائى: كقراءة حمزة وزاد عليه فى الحجر: ﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الآية: ٢٢].

ولم يختلفوا فى توحيد ما ليست فيه ألفٌ ولامٌ.

قال أبو على: قال أبو زيد: قال القيسيون الرياح أربعٌ: الشمال والجنوب والصبا والدَّبورُ: فأما الشمال فمن عن يمين القبلة، والجنوب من عن شمالها، والصبا والدبور متقابلتان، فالصبا من قبل المشرق، والدبور من قبل المغرب.

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِى   نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الفَجْرُ(٢)

وإذا جاءت الريح بين الصبا والشمال فهى: النكباء التى لا يختلف فيها.

والتى بين الجنوب والصبا يقال لها: الجَرْبِيَاء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، البحر المحيط (١/ ٤٦٧)، التبيان للطوسى (٢/ ٥٤)، التيسير للدانى (٧٨)، تفسير القرطبى (٢/ ١٩٨)، الحجة لابن خالويه(٩١)، الحجة لأبى زرعة (١١٨)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاقسى (١٤٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٠٦)، الكشف للقيسى (١/ ٢٧٠، ٢٧١)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٤٤)، تفسير الرازى (٢/ ٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٣).

(٢) وهو لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٧)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٦٩)، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٨٨٥)، واللسان (طلع)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥١٨).

وقال السكرى فيما روى عنه بعض شيوخنا قال: أخبرنى أبو الحسن على بنُ عبد الله الطوسى قال: أخبرنا ابن الأعرابى وأصحابنا عن الأصمعى وغيره قالوا: الرياح أربعٌ: الجنوب والشمال والصبا والدَّبُورُ.

قال ابن الأعرابى: كل ريح بين ريحين فهى نكباء.

وقال الأصمعى: إذا انحرفت واحدةٌ منهن فهى نكباءُ، والجميع: نكبٌ.

فأما مهبهن فإن ابن الأعرابى قال: مهبُّ الجنوب من مطلع سهيل إلى مطلع الثريا، والصبا من مطلع الثريا إلى بنات نعش، والشمال من بنات نعشٍ إلى مسقط النسر الطائر. [وقال: والدبور من مسقط النسر الطائر][١] إلى مطلع سهيل، قال: والجنوب والدبور لهما هيفٌ. والهيف: الريح الحارة. قال: والشمالُ والصبا لا هيف لهما.

وقال الأصمعى ما بين سهيل إلى طرف بياض الفجر جنوبٌ، وما بإزائها مما يستقبلها من الغرب شمالٌ، وما جاء من وراء البيت الحرام فهو دبورٌ، وما جاء [من][٢] قبالة ذلك فهو صبا، والصبا: القبول. قال: وإنما سميت قبولا؛ لأنها استقبلت الدبور.

قال الهذلى، وأنشد البيت الذى أنشده أبو زيد.

قال الطوسى: وقال غير الأصمعى وابن الأعرابى: الجنوب التى تجىء من قبل اليمن، والشمال التى تهب من قبل الشام، والدبور التى تجىء من عن يمين القبلة شيئًا والصبا بإزائها، والجنوب تسمى: الأَزْيَب وتسمى: النُّعامى:

قال أبو ذؤيب: [من المتقارب]

مَرَتْهُ[٣] النُّعَامَى[٤] فَلَمْ يَعْتَرِفْ   خِلافَ النُّعَامَى مِنَ الشَّامِ رِيحَا[٥]

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) مرته: يقال: مرت الشىءَ مَرْتا، أى: ملَّسهُ.
ينظر: المعجم الوسيط (مرت).

(٤) النُّعَامى: ريح الجنوب، سميت بذلك؛ لأنها فى جزيرة العرب أندى الرياح وأرطبها.
ينظر: المعجم الوسيط (نعم).

(٥) وهو فى شرح أشعار الهذليين ص(١٩٩)، واللسان (عرف ، نعم)، وكتاب العين (٢/ ١٦٢)، وجمهرة اللغة ص(٩٥٣)، والتاج (عرف، نعم)، والكامل ص(٩٦٨)، والأزمنة =

قال: وتسمى الشمال: محوَةَ، ولا تُجْرى. وتسمى: الجربياء.

قال ابن أحمر: [من الوافر]

بِوَادٍ مِنْ قَسًا[١] ذَفِرٍ[٢] الخُزَامَى[٣] تَحِنُّ الجِرْبِيَاءُ بِهِ الحَنِينَا[٤]

سميت محوة؛ لأنها تمحو السحاب وتذهب به. وتسمى: مِسْعًا ونِسْعًا، قال: [من البسيط]

قَدْ حَالَ دُونَ دَرِيسَيْهِ[٥] مُؤَوِّبَةٌ[٦] مِسْعٌ لَهَا بِعِضَاهِ الأَرْضِ تَهْزِيزُ[٧]

وأنشد عن الطوسى للطِّرمَّاح: [من مجزوء الكامل]

قَلِقٌ لأَفْنَانِ الرِّيَا حِ لِلاَقِحٍ مِنْهَا وَحَائِلْ

فاللاقحُ: الجنوبُ، والحائلُ: الشمال. وتسمى الشَّمال: عقيمًا، كما سماها الطرماح: حائلا، وقد وصفت الصبا بالعقم.

قال جرير: [من الوافر]

مَطَاعِيمُ الشَّمَالِ إِذَا اسْتَحَنَّتْ وَفِى عُرَوَاءِ كُلِّ صَبًا عَقِيمِ[٨]

= والأمكنة (٢/ ٧٧)

(١) قسًا: اسم موضع.
ينظر: اللسان (قسا).

(٢) ذفر: يقال ذَفِرَ النبت يَذْفَرُ ذَفَرًا، أى: كثر، فهو ذَفِرٌ وهى ذَفِرَةٌ، وهو أَذْفَرُ وهى ذفراء.
ينظر: المعجم الوسيط (ذفر).

(٣) الخزامى: عشبة طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهرة، طيبة الريح، فيها نَوْرٌ كنَوْر البنفسج، وليس فى الزهر أطيب ريحًا منه.
ينظر: المعجم الوسيط (خزم).

(٤) وهو فى ديوانه ص(١٥٩)، واللسان (قسا، فقأ، جرب، هجل)، وجمهرة اللغة ص(٢٦٦، ٢٨٩)، والتاج (فقأ، هجل، جنن، قسا)، وبلا نسبة فى المخصص (١١/ ٢٠٧، ١٥/ ٢٠١).
ويروى: «بهجل» بدل «بواد»، و: «تهادى» بدل «تحنُّ».

(٥) دريسيه: الدريس: الثوب الخَلَق، والجمع: أدراس.
ينظر: اللسان (درس).

(٦) مؤوبة: أى: ريح تجىء مع الليل.
ينظر: اللسان (مسع)، (هزز).

(٧) تهزيز: تحريك.
ينظر: اللسان (هزز). والبيت تقدم.

(٨) ينظر ديوانه (٤٩٦).

وفى التنزيل: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

قال الطوسى: العقيم: التى لا تلقح السحاب.

قال: والرياح اللواقح: تثير السحاب بإذن الله، وتلقح الشجر.

والذاريات: التى تذرو التراب ذروًا، فأما قول الطرماح: [من الكامل]

.... لِلاَقِـحٍ مِـنْـهَـا وَحَـائِلْ

ف «اللاقحُ» على معنى النسب، وليس الجارى على الفعل، وكذلك «حائلٌ» تقديره: ذات حيالٍ، يريد بـ «الحيال» أنها لا تلقح كما تلقح الجنوب.

قال أبو دؤادٍ يصف سحابًا: [من المتقارب]

لَقِـحْـنَ ضُـحَـيًّـا لِلَقْـحِ الـجَـنُـوبِ فَـأَصْـبَـحْـنَ يُـنْـتَـجْـنَ مَـاءَ الـحَـيَـا

قوله: «لِلَقْحِ الجنوب» تقديره: لإلقاح الجنوب، فحذف الزيادة من المصدر وأضافه إلى الفاعل كما قال: [من الوافر]

.... وَإِنْ يَـهْـلِـكْ فَـذَلِـكَ كَـانَ قَـدْرِى(١)

أى: تقديرى.

وكما حذف الزيادة من المصدر كذلك حذفت من الجمع فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، والمعنى فيه: ملاقح؛ لأنها إذا ألقحت كانت مُلقِحةً. وجمعُ المُلْقِحِ: ملاقح ولواقح على حذف الزيادة؛ لأن المعنى عليه.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

يَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ(٢) دَلْوُ الدَّالْ(٣)

إنما هو المدلى، فحذف [الزيادة](٤) أو يكون أراد: دلو ذى الدلو، كما قال: «للاقح منها».

وفى التنزيل: ﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾ [يوسف: ١٩]. وقال الشاعر: [من الوافر]

---

(١) تقدم.

(٢) جمَّة البئر، ونحوها: ما تراجع من مائها بعد الأخذ منه. ينظر: المعجم الوسيط (جمم).

(٣) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢/ ٣٢١)، واللسان (دلا)، وأدب الكاتب ص(٦١٢)، والتاج (غثر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٢٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٧٩٦)، والمقتضب (٤/ ١٧٩)، وتهذيب اللغة (٨/ ٨٨).

(٤) سقط فى ب.

فَسَائِلْ سَبْرَةَ الشِّجْعِيَّ عَنَّا غَدَاةَ تَخَالُنَا نَجْوًا[1] جَنِيبَا[2]

أى: تحسبُنَا لكثرتِنَا واحتفالِنا كسحابٍ أَلْقَحَتْهُ الجنوبُ فغزَّرت ماءَهُ.

وروينا عن أحمد بن يحيى لزهير: [من الوافر]

جَرَتْ سُنُحًا فَقُلْتُ لَهَا مَرُوعًا نَوًى مَشْمُولَةٌ فَمَتَى اللِّقَاءُ[3]

قال[4] الأصمعى: نوى مشمولةٌ: أى: مكروهةٌ.

وقال الأصمعى: وأصل ذلك من الشمال؛ لأنهم يكرهون الشمال لبردها وذهابها بالغيم، وفيه الحيا والخصب؛ فصار كل مكروه عندهم مشمولا، قال: وهم يحبون الجنوب لدفئها؛ ولأنها تجىء بالسحاب والمطر، وفيها الحيا والخِصْبُ.

وأنشد لحميد بن ثور[5] فى مدحهم الجنوب: [من الطويل]

فَلَا يُبْعِدِ اللهُ الشَّبَابَ وَقَوْلَنَا إِذَا مَا صَبَوْنَا صَبْوَةً سَنَتُوبُ

---

(١) نجوا جنيبا: والنَّجْوُ: السحاب الذى قد هراق ماءه ثم مضى، وقيل: هو السحاب أول ما ينشأ، والجمع: نِجاءٌ، ونُجُوٌّ؛ قال جميل:

أليس من الشقاء وَجِيبُ قَلْبِى وإيضاعِى الهُمُومَ مَعَ النُّجُوِّ
فأَحْزَنُ أن تكونَ على صَدِيقٍ وأَفْرَحُ أن تكونَ على عَدُوِّ

يقول: نحن نَنْتَجِعُ الغيث، فإذا كانت على صديق حَزِنْتُ؛ لأنى لا أُصيب ثم بُثَيْنَةَ، دعا لها بالسُّقْيا.

وجنيبا: أى: أصابته ريح الجنوب؛ فصار أكثر إدرارًا للغيث.

ينظر: اللسان (نجو).

(٢) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح ديوان الهذليين (٣/ ١٢٠٦)، وبلا نسبة فى التاج (نجو).

(٣) وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٥٩)، واللسان (سنح، شمل)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٢٢، ١١/ ٣٧٣)، وأساس البلاغة (شمل)، والتاج (سنح، شمل).

ويروى: «أجيزى» بدل «مروعًا».

(٤) زاد فى ب: قال.

(٥) حميد بن ثور بن حزن الهلالى العامرى، أبو المثنى: شاعر مخضرم. عاش زمنًا فى الجاهلية، وشهد حنينًا مع المشركين. وأسلم ووفد على النبى ﷺ ومات فى خلافة عثمان نحو سنة ٣٠هـ. وقيل: أدرك زمن عبد الملك بن مروان. وعدّه الجمحى فى الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وفى شعره ما كان يُتغنى به. وهو القائل:

«فلا يُبعد الله الشباب وقولنا إذا ما صبونا مرة: سنتوب!

ومن نظمه البيت المشهور فى وصف الذئب:

ينام بإحدى مقلتيه، ويتقى بأخرى المنايا، فهو يقظان هاجع

له ديوان شعر.

ينظر: الأعلام (٢/ ٢٨٣).

لَيَالِيَ أَبْصَارُ الغَوَانِي وَسَمْعُهَا   إِلَيَّ وإِذْ رِيحِي لَهُنَّ جَنُوبُ[(١)]

أي: محبوبةٌ كما تُحَبُّ الجَنُوبُ.

وذكر بعضُ شيوخِنا أن أبا عمرٍو الشيباني روى قولَ الأعشى: [من الطويل]

وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ   مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا[(٢)]

تقدير هذا: وما له من فضل الريح فضلٌ؛ لا فضل الجنوب ولا فضل الصبا، فحذف المضاف، والمعنى: أنه لم يُنِل أحدًا؛ فيكون كريح الجنوب في مجيئه[(٣)] بالغيث، ولم ينفس عن أحد كربةً فيكون كالصبا في التنفيس.

وروى غيره فيما ذكر محمد بن السري: [من الطويل]

وَمَا عِنْدَهُ رِزْقِي عَلِمْتُ وَلَا لَهُ   عَلَيَّ مِنَ الرِّيحِ الجَنُوب وَلَا الصَّبَا

وتقدير هذا أيضًا: ولا له علي من فضل الريح فضل الجنوب ولا فضل الصبا.

الأبين في قوله: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ الجمع، وذلك أن كل واحدة من هذه الرياح مثل الأخرى في دلالتها على الوحدانية وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها، وإذا كان كذلك فالوجه أن يجمع لمساواة كل واحدة منها الأخرى فيما ذكرنا، [وقد][(٤)] يجوز في قول من وحَّد أن يريد به الجنس كما قالوا: أهلك الناس الدينارُ والدرهم.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل التوحيد للريح؛ لأن كل واحدةٍ مثل الأخرى في وضع الاعتبار لها والاستدلال بها.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]: فإن كانت الرياح كلها سخرت له، فالمراد بها الكثرة، وإن سخرت له ريح بعينها، كان كقولك: الرجل، وأنت تريد به العهد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] فهي واحدةٌ.

يدلك[(٥)] على ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا صَرۡصَرٗا﴾ [فصلت: ١٦].

---

(١) ينظر: ديوانه (٥٢).
(٢) تقدم.
(٣) في أ: مجيئها.
(٤) سقط في أ.
(٥) في أ: يدل.

وفى الحديث «نُصِرْتُ بِالصَّبا، وأُهلِكَتْ عَادٌ بالدَّبُورِ»(١).

فهذا يدل أنها واحدةٌ وكذلك الريح التى أرسلت على الأحزاب يوم الخندق. قال الله -تعالى-: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

وأما ما روى فى الحديث من أن النبى ﷺ، كان إذا هبت ريح قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا وَلَا تجْعَلْها رِيحًا»(٢)، فمما يدل على أن مواضع الرحمة بالجمع أولى، ومواضع العذاب بالإفراد [أولى].

ويقوى ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦] وإنما(٣) تبشر بالرحمة، ويشبه أن يكون النبى ﷺ قصد هذا الموضع من التنزيل، وجعل الريح إذا كانت مفردة فى قوله -تعالى-: ﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

وقد تختص اللفظة فى التنزيل بشىء فيكون أمارةً له، فمن ذلك أن عامة ما جاء فى التنزيل من قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ مبهمٌ غير مبين، وما كان من لفظ ﴿ما أدراك﴾ مفسرٌ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣] وكذلك ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

والخبر الذى روى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الرِّيحَ تَخْرُجُ مِنْ رُوحِ اللهِ؛ تَجِىء بِالرَّحْمَةِ وَالعَذَابِ»(٤)، فيجوز أن تكون «الريح» يراد بها الجنس،

---

(١) أخرجه البخارى (٢/ ٥٢٠) فى كتاب الاستسقاء، باب قول النبى ﷺ: نصرت بالصبا (١٠٣٥)، ومسلم (٢/ ٦١٧) فى كتاب الاستسقاء باب فى ريح الصبا (١٧/ ٩٠٠) من حديث ابن عباس.

(٢) ذكره الهيثمى فى المجمع (١٠/ ١٣٨ - ١٣٩)، وعزاه للطبرانى عن ابن عباس وقال: وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش، وهو متروك وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٣) فى ب: فإنما.

(٤) أخرجه الشافعى فى المسند (١/ ١٧٥ - ١٧٦) حديث (٥٠٤)، وأخرجه معمر فى الجامع (١١/ ٨٩)، باب الريح والغيث (٣٠٠٤) وأحمد فى المسند (٢/ ٢٦٧ - ٢٦٨) من طريق عبد الرزاق ضمن مسند أبى هريرة -رضى الله عنه- والبخارى فى الأدب المفرد ص(٣٤٣)، باب «لا تسبوا الريح» (٧٣١) (٩٠٩)، وأبو داود من طريق عبد الرزاق (١/ ٣٢٨) فى الأدب، باب ما يقول إذا هاجت الريح (٥٠٩٧)، والنسائى فى عمل اليوم والليلة (٩٣١) والفسوى فى المعرفة والتاريخ (١/ ٣٨٢)، وابن ماجه فى السنن (٢/ ٢٢٨) فى الأدب: باب النهى عن سب الريح (٣٧٢٧)، والطحاوى فى مشكل الآثار (١/ ٣٩٩)، وابن =

فإذا كانت للجنس كان على القبيلين العذاب والرحمة، فإذا جاز أن يكون للجنس، جاز أن يقع على الجمع مستغرقًا له، وجاز أن يقع اسم الجنس على البعض؛ كما قال: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ . وَبِالَّيْلِ . . .﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١٦٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالياء.

وقرأ نافعٌ وابن عامر: ﴿ولو تَرَى﴾ بالتاء[(١)].

وكلهم قرأ: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ بفتح الياء إلا ابنَ عامرٍ فإنه قرأ: ﴿إذ يُرَوْنَ العذابَ﴾ بالضم[(٢)].

قال أبو علي: ﴿يَرَى﴾ من رؤية العين.

يدلك على ذلك تعدِّيه إلى مفعولٍ واحدٍ تقديره: ولو يرون أن القوة لله جميعًا.

أي: لو يرى الكفارُ ذلك.

فإن قلت: فلم لا تكون المتعدية إلى مفعولين، وقد سَدَّتْ «أنّ» مسدَّهُما؟

قيل: يدل على أنها المتعدية إلى مفعول واحدٍ قول من قرأ بالتاء؛ فقال: ﴿ولو ترى الذين ظلموا﴾ [البقرة: ١٦٥].

ألا ترى أن هذا متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ لا يسدُّ مسد مفعولين.

ويدلك على أنه متعد إلى مفعول واحد قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾

= حبان-ذكره الهيثمي- (٤٨٨) في كتاب الأدب (١٩٨٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٨٥) في الأدب: باب الريح من روح الله فلا تسبوها والبيهقي (٣/ ٣٦١) في كتاب صلاة الاستسقاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٢٧)، الإملاء للعكبري (١/ ٤٣)، البحر المحيط (١/ ٤٧١)، التبيان للطوسي (٢/ ٦١)، تفسير الطبري (٣/ ٣٨٢)، الحجة لأبي زرعة (١١٩)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاقسي (١٤٤)، الكشاف للزمخشري (١/ ١٠٦)، المجمع للطبرسي (١/ ٢٤٤)، المعاني للأخفش (١/ ١٥٣)، تفسير الرازي (٢/ ٧٤).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، الإملاء للعكبري (١/ ٤٣)، البحر المحيط (١/ ٤٧١)، التبيان للطوسي (٢/ ٦١)، التيسير للداني (٧٨)، تفسير القرطبي (٢/ ٢٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاقسي (١٤٤)، الكشاف للزمخشري (١/ ١٠٦)، الكشف للقيسي (١/ ٢٧٣)، المجمع للطبرسي (١/ ٢٤٤)، تفسير الرازي (٢/ ٧٤).

[البقرة: ١٦٥] وقوله: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] فتعدى إلى مفعول واحد.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] الأظهر أنه متعد إلى مفعول واحدٍ، أي: يعاينونهم كذلك. والجملة فى موضع الحال، لا فى موضع المفعول الثانى.

وقد روى فى التفسير فى قوله -تعالى-: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَـٰهُمْ﴾ [الرحمن: ٤١]، قال: سواد الوجوه وزرقة الأعين، فسواد الوجوه دلت عليه هذه الآية، وزرقة الأعين: قوله: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، فكما أن الرؤية فى هذه المواضع رؤية البصر، كذلك فى قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾، وقوله: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فى تعذيبهم، فهو قريبٌ من قوله: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥].

فإن قلت: فكيف جاء ﴿إِذْ﴾ فى قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهذا أمرٌ مستقبلٌ، و: ﴿إِذْ﴾ لما مضى؟

فالقول فيه: إنه إنما جاء على لفظ المضى لإرادة التقريب فى ذلك، كما جاء ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] فلما أريد فيها من التحقيق والتقريب، جاء على لفظ المضى وعلى هذا جاء فى ذلك[1] المعنى أمثلة الماضى؛ كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠].

ومما جاء على لفظ المضى للتقريب من الحال قول المقيم المفرد: «قد قامت الصلاة». يقول ذلك قبل إيقاعه التحريم بالصلاة لقرب ذلك من قوله.

وعلى هذا قول رؤبة[2]: [من الرجز]

---

(١) فى أ: هذا.

(٢) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة، التميمى السعدى، أبو الجَحّاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه فى البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته فى اللغة، مات فى البادية سنة ١٤٥هـ، وقد أسنّ. وله «ديوان رجز» ،وفى الوفيات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة.
ينظر: الأعلام (٣/ ٣٤).

أَوْدَيْت إِنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ(١)

فإنما أراد بذلك تقريب معاينة الهلاك وإشفاءه عليه، فأتى بمثال الماضى لما أراد به من مشارفته، وجعله سادًّا مسد الجواب من حيث كان معناه الاستقبال فى الحقيقة، وأن الهلاك لم يقع بعد، ولولا ذلك لم يجز.

ألا ترى أنه لا يكون: قمت إن قمت، إنما تقول: أقومُ إن قمت، وقوله -تعالى-: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فيمن كسر ﴿إن﴾ ينبغى أن يحمله على فعل آت يضمره، ولا يحمله على الماضى المتقدم الذى هو ﴿أَحْلَلْنَا﴾[الأحزاب: ٥٠].

وعلى ما ذكرنا جاء كثيرٌ مما فى التنزيل، من هذا الضرب:

كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

فكما جاءت هذه الآى التى يراد بها الاستقبال بـ «إذ»، كذلك جاء: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]:

فأما حذف جواب ﴿لو﴾ فى هذه الآى؛ فلأن حذفه أفخم لذهاب المخاطب المتوعد إلى كل ضرب من الوعيد، وتوقعه [له](٢)، واستشعاره إياه، ولو ذكر له ضربٌ منه لم يكن مثل أن يبهم عليه؛ لما يمكن من توطينه نفسه على ذلك المذكور، وتخفيفه عليه، ومن وطن نفسه على شىء لم يصعب عليه صعوبته على من لم يوطن عليه نفسه.

وحجة من قرأ: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ بالياء أن المتوعدين لم يعلموا قدر ما يشاهدون ويعاينون من العذاب كما علمه النبى ﷺ والمسلمون، فالفعل ينبغى أن يكون مسندًا إليهم فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾.

---

(١) الرجز فى ديوانه ص(١١٨)، واللسان (عنك، حبا)، والتاج (ركك، عنك، حبو).
والمعتنك: اسم فاعل من «اعتنك»، : أى: سار فى الرمل العانك فلم يكد يتخلص منه.
والرمل العانك: هو الذى تعقَّد وارتفع؛ فلم يكن فيه طريق.
ينظر: المعجم الوسيط (عنك).

(٢) سقط فى أ.

ومن حجتهم أن المتقدم لقوله: ﴿وَلَوْ يَرَى﴾ غيبةٌ؛ فينبغى أن يكون المعطوف عليه مثله، وهو قولُهُ -جل وعز-: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥] بعد قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [البقرة: ١٦١]، والذين ظلموا هم الذين كفروا؛ ألا ترى قوله: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، والذين كفروا هم المتخذون من دون الله أندادًا.

فلفظ الغيبة أولى من لفظ الخطاب من حيث كان أشبه بما قبله، وهو أيضًا أشبه بما بعده، وهو كقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وحجة من قرأ[١]: ﴿ولو ترى﴾ فجعل الخطاب للنبى ﷺ: كثرة ما جاء فى التنزيل من قوله -جل وعز-: ﴿ولو ترى﴾ من الآى التى تلوناها، ولم يقصد -عليه السلام- بالمخاطبة؛ لأنه لم يعلم، ولكن فى قصده بالمخاطبة تنبيهٌ لغيره.

ألا ترى أنه قد يخاطب، فيكون خطابه خطابًا للكافة، كقوله -تعالى-: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ [الأنفال: ٧٠] و: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: ١] وعلى هذا جاء: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] فجاء الخطاب للنبى ﷺ، والمراد به الكافة.

فكذلك قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ [البقرة: ١٦٥].

وأما فتح: ﴿أَنَّ﴾ فى قوله: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] فيمن قرأ بالتاء والياء.

فمن قرأ بالياء فإن: ﴿أَنَّ﴾ معمول ﴿يَرَى﴾، تقديره: ولو يرون أن القوة لله جميعًا.

وأما من قرأ بالتاء فقال: ﴿ولو ترى الذين ظلموا﴾ [البقرة: ١٦٥] فلا يخلو من أن يجعل ﴿ترى﴾ من رؤية البصر[٢] أو المتعدية إلى مفعولين: فإن جعلتها من رؤية البصر لم يجز أن تتعدى[٣] إلى «أن»؛ لأنها قد استوفت مفعولها الذى تقتضيه، وهو: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ ولا يجوز أن تكون بدلا من المفعول؛ لأنها ليست ﴿ٱلَّذِينَ

(١) فى ب: قال.
(٢) فى ب: العين.
(٣) فى ب: يتعدى.

﴿ظَلَمُوٓاْ﴾ ولا بعضهم ولا مشتملا عليهم، ولا يجوز أن تكون المتعدية إلى مفعولين؛ لأن المفعول الثانى فى هذا الباب هو المفعول الأول فى المعنى.

وقوله: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لا يكون ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ وإذا لم يكن إياهم، لم يجز أن يكون مفعولا ثانيًا، فإذا لم يجز أن ينتصب: ﴿أَنَّ﴾ بـ ﴿ترى﴾ فيمن قرأ بالتاء، جعلها المتعدية إلى مفعول أو مفعولين، ثبت أنه منتصبٌ بفعل آخر غير: ﴿ترى﴾ الظاهرة، وذلك الفعل هو الذى يقدر جوابًا لـ: لو، كأنه: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب، لرأوا أن القوة[1] لله جميعًا. والمعنى أنهم شاهدوا من قدرته - سبحانه- ما تيقنوا معه أنه قوى عزيز، وأن الأمر ليس على ما كانوا عليه من جحودهم، لذلك، أو شكهم فيه.

ومذهب من قرأ بالياء أبين؛ لأنهم ينصبون «أن» بالفعل الظاهر دون المضمر، وهذه الجوابات فى هذا النحو من الآى تجىء محذوفة، فإذا أعمل الجواب فى شىء صار بمنزلة الأشياء المذكورة فى اللفظ، فحمل المفعول عليه، فخالف ما عليه سائر هذا النحو من الآى التى حذفت الأجوبة معها ليكون أبلغ فى باب التوعد.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهى قراءتهم إلا ابن عامر، فحجتهم فى ذلك قوله: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] وقال تعالى: ﴿وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، فكما بنى الفعل للفاعل الرائى دون المفعول به فى هذا [الباب][2]، كذلك ينبغى أن يكون فى قوله: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ ولا يكون[3]: «يُرَوْنَ»، كما لم يكن: «وأُرُوا العذابَ».

وحجة ابن عامر: أنه قد جاء: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧]؛ فإذا كانوا مفعولا بهم فى الفعل المنقول بالهمزة المتعدى إلى مفعولين، كذلك يحسن أن يبنى الفعل لهم، إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد، فتقول: «يُرَوْنَ» كما جاء ضميرهم مفعولا فى قوله: ﴿يُرِيهِمُ﴾.

ألا ترى أنك إذا قلت: ﴿يُرِيهِمُ﴾ فبنيت الفعل للمفعول به، قلت: يُرَوْنَ أعمالهم

(١) فى ب: العزة.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: يكونوا.

حسرات؟.

وقوله: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ منقول من رأى عمله حسرة، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وصار الفاعل قبل النقل المفعول الأول.

اختلفوا فى ضم الطاء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿خُطُوَاتِ﴾ [١٦٨]:

فقرأ ابن كثيرٍ وابن عامرٍ والكسائى وحفصٌ عن عاصم ﴿خُطُوَاتِ﴾ مثقلة.

وروى ابن فليح[١] بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿خُطْواتِ﴾ ساكنة [الطاء][٢] خفيفة[٣].

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وحمزة ﴿خُطواتِ﴾ ساكنة الطاء خفيفة.

قال أبو على: أما الخَطْوة، فإنهم قد قالوا: خَطَوْتُ خَطْوةً، كما قالوا: حَسَوْتُ حَسْوَةً، والحُسْوَةُ اسمُ ما يُحتَسى. وكذلك: غَرَفْتُ غَرْفةً، والغُرْفَةُ اسم ما اغتُرِفَ، فعلى هذا القياس يجوز أن تكون الخَطْوة والخُطوة، فإذا كان كذلك، فالخُطوة: المكان المتخطى، كما أن الغُرفة: العين المغترفة بالكف، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيله ولا تسلكوا طريقه؛ لأن الخُطوة اسم مكان. وإن جعلت الخُطوة كالخَطوة فى المعنى، كما جعلوا الدُّهن كالدَّهن، فالتقدير: لا تأتموا به، ولا تقفوا أثره، فالمعنيان يتقاربان وإن اختلف التقديران.

---

(١) عبد الوهاب بن فليح بن رياح، هذا هو المعروف فى نسبه، وقال أبو الفضل الرازى: وسبطه عبد الوهاب بن عطاء بن فليح بن رياح، أبو إسحاق المكى، إمام أهل مكة فى القراءة فى زمانه صدوق، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن: داود بن شبل ومحمد بن سبعون ومحمد بن بزيع وعبد الملك بن عبد الله بن شعوة وشعيب بن أبى مرة ومحمد بن عبد الله الخالدى والحسن وحمزة ابنى عتبة الهاشميين.

قال الحافظ أبو عبد الله: توفى فى حدود الخمسين ومائتين.

ينظر: الغاية (١/ ٤٨٠ ، ٤٨١).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٣)، البحر المحيط (١/ ٤٧٩)، التبيان للطوسى (٢/ ٧٠)، التيسير للدانى (٧٨)، الحجة لابن خالويه(٩١ ، ٩٢) الحجة لأبى زرعة (١٢٠)، السبعة لابن مجاهد (١٧٤)، الغيث للصفاقسى (١٤٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٠٧)، الكشف للقيسى (١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٥١)، تفسير الرازى (٢/ ٧٧).

وقول رؤبة: [من الرجز]

مَجْهُولَةٍ تَغْتَالُ خَطْوَ الخَاطِى[١]

معناه: أن هذه المفازة لطولها وبعد أقطارها كأن الخطى تهلك فيها فلا تؤثر فى قطعها، كما قال ذو الرمة فى وصف عين بالسعة: [من الطويل]

... ... تَغُولُ[٢] سُيُولَ المُكْفَهِرّاتِ[٣] غُولُهَا[٤]

أى لسعتها، وأنها لا تمتلئ مما يمتد إليها من الأمطار كأنها تهلكها وتذهب بها.

وحجة من حرك العين من ﴿خُطُوَاتِ﴾: أن الواحدة: «خُطْوَةٌ» فإذا جمعت حركت العين للجمع، كما فعلت بالأسماء التى على هذا الوزن نحو: غُرْفَة وغُرُفات، قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].

ولم يلزم أن تبدل من الضمة كسرة، ومن الواو ياء كما يفعل ذلك فى: أدل[٥]، وأجر[٦]، ونحوه؛ لأنه بمنزلة ما يبنى على التأنيث.

ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء، ولم تثبت الضمة والواو آخرةً، ثم لحقتها التاء للجمع، كما أن الياء والواو فى: «الغياية» و «الشقاوة» لم تثبتا فى الكلام، ثم يلحقهما التأنيث. وإنما بنيت الكلمة على حرف التأنيث كما

---

(١) الرجز فى تهذيب اللغة (١٤/ ٢٩)، وليس فى ديوانه، وللعجاج فى ديوانه (١/ ٣٨٠)، واللسان (نوط، وطط، غول)، وتهذيب اللغة (٨/ ١٩٢)، والتاج (خلط، سبط، نوط، غول).

(٢) تغول: تهلك.
ينظر: المعجم الوسيط (غول).

(٣) المكفهرات: السحب الغليظة السوداء.
ينظر: المعجم الوسيط (اكفهر).

(٤) عجز بيت، وصدره:
فـأورهـا مـسـجـورة ذات عـرمـض ....
ينظر: ديوانه (٢/ ٩٣٥).

(٥) أدل: جمع «دلو» فى أقل العدد. أى: فى جموع القلة. وهو أفعل، قلبت الواو ياء؛ لوقوعها طرفًا بعد ضمة. والكثير: دِلاء ودلى.
ينظر: اللسان (دلا).

(٦) أجر: جمع جِرْو وجروة، أى: الصغير من كل شىء حتى الحنظل والبطيخ والقثاء والرمان والخيار والباذنجان. وقيل: هو ما استدار من ثمار الأشجار كالحنظل ونحوه.
ينظر: اللسان (جرو).

بنى[1] «مِذْرَوانِ»[2] على التثنية، وهذا فى ﴿خُطُوَاتِ﴾ ونحوها أظهر؛ لأن الضمة إنما تلحق مع الألف والتاء كما أنها فى الغرفات والركبات كذلك.

وشىء آخر لمن ثقل العين، وهو أنه يجوز أن يكون لما حذف التاء التى للتأنيث، فبقى الاسم على فُعْلٍ، حرك العين مثل: عُنْقٍ وعُنُقٍ، وطُنْبٍ وطُنُب فلما ثقل العين بنى الاسم على تاء التأنيث وألفه، كما بنى الاسم على التاء المفردة فى «غبايةٍ» و «شقاوةٍ» وعلى التثنية فى «مذروان» و «ثنايان»[3].

---

(١) فى ب: يبنى.

(٢) المذروان - بالكسر -: أطراف الألية ولفظه يلزم التثنية، ولا واحد له. والمذروان من الرأس: ناحيتاه. ومن القوس: ما يقع عليها طرف الوتر من أعلى وأسفل. وجاء يَنْفُضُ مِذْرَوَيْه، أى: جاء باغيًا متهددًا.
ينظر: ترتيب القاموس (ذرا).

(٣) ثنايان: جاء في اللسان: عَقَلْتُ البعير بثنايين- غير مهموز؛ لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفى حبل؛ وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء، فتركت الياء على الأصل كما قالوا فى «مِذْرَوَيْنِ»، لأن أصل الهمزة فى ثناءٍ لو أفرد ياءٌ، لأنه من «ثنيتُ»، ولو أفرد واحده لقيل: ثِناءانِ، كما تقول: كِساءانِ ورِداءانِ. وفى حديث عمرو ابن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدنَتَهُ وهى باركة مَثْنِيَّةٌ بِثِنايَيْنِ، يعنى معقولة بعِقالَيْن، ويُسمى ذلك الحبل: الثناية، قال ابن الأثير: وإنما لم يقولوا ثناءين، بالهمز، حملًا على نظائره؛ لأنه حبل واحد يشد بأحد طرفيه يد، وبطرفه الثانى أخرى، فهما كالواحد، وإن جاء بلفظ اثنين فلا يفرد له واحد.
قال سيبويه: سألت الخليل: عن «الثنايَيْنِ» فقال: هو بمنزلة النهاية؛ لأن الزيادة فى آخره لا تفارقه فَأَشْبَهَتِ الهاء، ومن ثم قالوا مِذْرَوَانِ، فجاءوا به على الأصل، لأ الزيادة فيه لا تفارقه. قال سيبويه: وسألت الخليل: -رحمه الله- عن قولهم عقلته بثنايَيْنِ وهِنايَيْنِ، لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك، حيث لم يفُرد الواحد.
وقال ابن جنى: لو كانت ياء التثنية إعرابًا أو دليل إعراب لوجب أن تُقلب الياء التى بعد الألف همزة، فيقال عَقَلْتُهُ بِثِناءَيْنِ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفًا بعد ألف زائدة فجرى مجرى ياء «رِداء» و«رِماءٍ» و«ظِباءٍ». وعقلته بِثِنْيَيْنِ: إذا عقلت يدًا واحدة بعقدتين.
الأصمعى: يقال: عقلت البعير بِثَنايَيْنِ، يُظهرون الياء بعد الألف وهى المدة التى كانت فيها، ولو مد مادٌّ لكان صوابًا كقولك كِساءٌ وكِساوَانِ وكِساءانِ. قال: وواحد الثّنايَيْنِ ثِناءٌ مثل كِساءٍ ممدود.
قال أبو منصور: أغفل الليث العلة فى «الثّنَايَيْنِ» وأجاز ما لم يجزه النحويون؛ قال أبو منصور -عند قول الخليل تركوا: الهمزة فى الثّنَايَيْنِ حيث لم يفردوا الواحد- قال: هذا خلاف ما ذكره الليث فى كتابه، لأنه أجاز أن يقال لواحد الثّنَايَيْنِ ثِناءٌ، والخليل يقول: لم يهمزوا الثّنايَيْنِ، لأنهم لا يُفردون الواحد منهما، وروى هذا شمر لسيبويه. وقال شمر: قال أبو زيد: يقال: عقلت البعير «بِثِنانَيْنِ» إذا عقلت يديه بطرفى حبل. قال: =

والدليل على ذلك قولُ لبيدٍ: [من الرمل]

فَـتَـدَلَّيْـتُ عَـلَيْـهِ قَـافِـلًا وَعَلَى الأَرْضِ غَيَايَاتُ الطَّفَلْ[١]

ألا ترى أنه لو لم يكن الاسمُ مبنيًّا عليهما لَهُمِزتِ الياء لوقوعها طرفًا بعد ألف[٢] زائدة، فكما أن «ثِنايانِ» مبنى على التثنية، كذلك هذا بنى على الجمع بالألف والتاء.

قال أبو الحسن: التحريك قول أهل الحجاز.

وحجة من أسكن فقال: ﴿خُطْواتِ﴾: أنهم نووا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها.

ألا ترى أن القول فى ذلك لا يخلو من أن تكون جمع فُعْلَةٍ، فتركوها فى الجمع على ما كانت عليه فى الواحد، أو يكونوا أرادوا الضمة فخففوها وهم يريدونها، كما أن من قال: لقضو الرجل ورضى، أراد الضمة والكسرة، فحذفوها من اللفظ وهم يقدرون ثباتها، بدلالة تركهم رد الياء والواو، فلا يجوز الوجه الأول؛ لأن ذلك إنما يجىء فى ضرورة الشعر دون حال السعة والاختيار.

كما قال ذو الرمة: [من الطويل]

... ... وَرفضَات الهَوَى فِى المَفَاصِلِ[٣]

= وعقلته بِثِنْيَيْنِ إذا عقله يدًا واحدة بعقدتين. قال شمر: وقال الفراء: لم يهمزوا ثنايَيْنِ؛ لأن واحده لا يفرد؛ قال أبو منصور: والبصريون والكوفيون اتفقوا على ترك الهمز فى الثَّنايَيْنِ وعلى ألا يفردوا الواحد. قال أبو منصور. والحبل يقال له الثِّنَايَةُ؛ قال: وإنما قالوا ثِنَايَيْنِ ولم يقولوا ثِنَايتَيْنِ لأنه حبل واحد يشد بأحد طرفه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى، فيقال ثَنَيْتُ البعير بِثِنايَيْنِ، كأن الثِّنايَيْنِ كالواحد وإن جاء بلفظ اثْنَيْنِ، ولا يفرد له واحد، ومثله: المِذْرَوَانِ- طرفَا الأَلْيَتَيْنِ- جُعِلَ واحدًا، ولو كان اثنين لقيل: مِذْرَيانِ.
ينظر: اللسان (ثنى).

(١) وهو فى ديوانه ص(١٨٩)، واللسان (طفل، دلا، غيا)، وتهذيب اللغة (٨/ ٢٢١، ١٣/ ٣٤٨، ١٤/ ١٧٣)، ومقاييس اللغة (١/ ١٦٧، ٣/ ٤١٣، ٤/ ٣٧٩)، وأساس البلاغة (دلى، طفل)، وكتاب العين (٧/ ٤٢٩)، وسمط اللآلى ص(٨٣٣)، والتاج (دلا، غيا)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٩٢٠)، والمخصص (٩/ ٥٨)، والاشتقاق ص«٨٤، ١٧٣).

(٢) فى أ: الألف.

(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:

أبـت ذكـر عـودن أحـشـاء قـلـبـه خـفـوقًـا ....

وهو فى ديوانه ص(١٣٣٧)، وخزانة الأدب (٨/ ٨٧، ٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٤٧)، وشرح المفصل (٥/ ٢٨)، واللسان (شنب)، والمحتسب (١/ ٥٦، ٢/ ١٧١)، والمقتضب (٢/ ١٩٢).

فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه، علمت أنه على الوجه الآخر، وأنهم أسكنوها تخفيفًا، وهم يريدون الضمة، كما تراد الضمة فى: لقضو الرجل» ونحوه، ولهذا لم يجمع ما كان على «فعال»، ونحوه من المعتل على: فُعْلٍ، ولا فُعُلٍ؛ لأنك لو جمعته على: فُعُلٍ، لكانت الضمة فى تقدير الثبات.

ويدلك على أنها عندهم فى تقدير الثبات: أن التحريك فصل بين الاسم والصفة، فإذا كان كذلك علمت أن التحريك الذى يختص بالأسماء دون الصفات منوى، فأما قولهم: ثُنى وَثُنٍ؛ فهو مما رفضوه فى سائر كلامهم.

ولمن أسكن، العين من ﴿خُطْوَاتِ﴾ وجه آخر من الحجاج، وهو أن يكون أجرى الواو فى إسكانه إياها مجرى الياء.

ألا ترى أن ما كان من هذا النحو من الياء نحو، مُدْيَةٍ، وكُلْيَةٍ، وزُبْيَةٍ، لم يُجمع إلا بالإسكان للعين، وذلك أنك لو حركتها للزم انقلاب الياء واوًا لانضمام ما قبلها، كما لزم انقلابها فى: «لَقَضُوَ الرجُلُ»، فلما كان التحريك يؤدى إلى القلب، قرروه على الإسكان، فقالوا: مُدْياتٌ وكلياتٌ. فلما لزم الإسكان فى الياء جعل من أسكن ﴿خُطْواتِ﴾ الواو بمنزلة الياء، كما جعلوها بمنزلتها فى «اتَّسَرُوا».

ألا ترى أن التاء لا تكاد تبدل من الياء، وإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوها فى «اتَّسَرُوا[(١)]»؛ لإجراء الياء مجرى الواو، وكذلك أجرى الواو مجرى الياء فى أن أسكنها فى: «خُطْواتِ» ولا يلزمه على هذا أن يقول فى: غُرُفَات: غُرْفات؛ لأنه لم يجتمع مع كثرة الحركات الأمثال كما اجتمعت فى: «خُطوات».

اختلفوا فى رفع الراءِ ونصبها من قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ [١٧٧]:

فقرأ عاصمٌ فى رواية حفصٍ وحمزة: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ بنصب الراء.

وروى هبيرة عن حفصٍ عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع.

وقرأ الباقون: ﴿البرُّ﴾ رفعٌ[(٢)].

= والشاهد فيه قوله: «رفَضات»، والقياس: رفضات؛ فسكن الفاء ضرورة.

(١) فى ب: اتسر.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٢٣٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٥)، البحر المحيط (٢/ ٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٩٤)، التيسير للدانى (٧٩)، تفسير القرطبى (٢/ ٢٣٨)، الحجة لابن خالويه(٩٢)، الحجة لأبى زرعة (١٢٣)، السبعة لابن مجاهد (١٧٥)، الغيث للصفاقسى (١٤٦)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨١)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٦١)، تفسير الرازى =

قال أبو على: كلا المذهبين حسنٌ؛ لأن كل واحد من الاسمين -اسم ليس وخبرها[١]- معرفة، فإذا اجتمعا فى التعريف تكافآ فى كون أحدهما اسمًا والآخر خبرًا كما تتكافأ النكرتان[٢].

ومن حجة من رفع ﴿البرُّ﴾: أنه أن يكون ﴿البرُّ﴾ الفاعل أولى؛ لأن ﴿ليس﴾ تشبه الفعل، وكوْنُ الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده.

ألا ترى أنك تقول: قام زيدٌ؛ فيلى الاسم الفعل، وتقول: «ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ»، فيكون التقدير بالغلام التأخير، ولولا أن الفاعل أخصُّ بهذا الموضع لم يجز هذا، كما لم يجز فى الفاعل: «ضَرَب غلامُهُ زيدًا» حيث لم يجز فى الفاعل تقدير التأخير كما جاز فى المفعول به؛ لوقوع الفاعل فى الموضع الذى هو أخصُّ به.

ومن حجة من نصب: ﴿ٱلْبِرَّ﴾: أنه قد حكى لى عن بعض شيوخنا، أنه قال فى هذا النحو: أن يكون الاسم: «أنْ وصِلَتَها» أولى وأحسنُ؛ لشبَهِها بالمُضْمَر، فى أنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنه اجتمع مضمَرٌ ومُظَهرٌ، والأولى إذا اجتمع مُضْمَرٌ ومُظْهَرٌ أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب فى الاختصاص من المظهر، فكذلك[٣] إذا اجتمع «أن» مع مظهرٍ غيره، كان أن يكون أن والمظهر الخبر أولى.

اختلفوا فى فتح الواو، وتشديد الصاد وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا﴾ [١٨٢]:

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مُّوصٍ﴾ ساكنة الواو، وحفصٌ عن عاصم مثله.

وقَرأ عاصمٌ فى رواية أبى بكرٍ وحمزة والكسائى: ﴿مُوَصٍّ﴾ مفتوحة الواو مشددة

= (٢/ ٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٦).

(١) فى أ: خبرهما.

(٢) ثبت فى حاشية أ: «وذهب ابن درستويه إلى منع جواز توسط خبر ليس، حكى لى ذلك عنه شيخنا الحافظ أبو حيان الأندلسى، قال: وهو محجوج بما جاء فى القرآن من قوله تعالى: ﴿ليس البِّرَ﴾ بالنصب، ويقول الشاعر:

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم ... وليس سواء عالم وجهول

انتهى.

(٣) فى أ: وكذلك.

=

الصاد[١].

قال أبو على: حجة من قرأ[٢]: ﴿مُوَصٍّ﴾: قوله -تعالى-: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠].

وحجة من قال: ﴿مُوصٍ﴾: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]. وفى المثل: إنَّ المُوَصَّيْنَ بَنُو سَهْوَانَ[٣].

وقال النَّمِر بن تَوْلَب: [من الطويل]

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٣٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٦)، البحر المحيط (٢/ ٢٤)، التبيان للطوسى (٢/ ١١١)، التيسير للدانى (٧٩)، تفسير الطبرى (٣/ ٤٠٥)، تفسير القرطبى (٢/ ٢٦٩)، الحجة لأبى زرعة (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٦)، الغيث للصفاقسى (١٤٧)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٢).

(٢) فى ب: قال.

(٣) لِدُوَيْد بن زيد بن نهد فى وصيته لبنيه عند موته، قال لهم: يا بَنِيَّ أوصيكم بالناس شرًا: لا ترحموا لهم عبرة، ولا تقيلوا لهم عثرة، قصروا الأعِنَّة، وطولوا الأسِنَّة، واطعنوا شَزْرًا، واضربوا هَبْرًا، وإذا أردتم المحاجزة فقبلَ المناجزة، والمرء يعجز لا المحالة، بالجد لا بالكد. التجلد ولا التبلد. المنيَّة ولا الدنية، لا تأسوا على فائت وإن عَزَّ فقده، ولا تحنوا إلى ظاعن وإن أَلِفَ قربه، ولا تطمعوا فتطبعوا، ولا تهنوا فتخرعوا، ولا يكن لكم مثل السوء: «إن المُوَصَّيْن بنو سَهوان». ثم قال:

اليوم يُبْنى لِدُوَيْدٍ بَيْتُهُ ... يا رُبَّ نَهْبٍ صالحٍ حَوَيْتُهُ
وَرُبَّ قِرْنٍ بَطَلٍ أَرْدَيْتُهُ ... وَرُبَّ غَيْلٍ حَسَنٍ لَوَيْتُهُ
وَمِعْصَمٍ مُخَضَّبٍ ثَنَيْتُهُ ... لو كان للدهرِ بَلًى أَبْلَيْتُهُ
أو كان قِرْني واحدًا كَفَيْتُهُ

وقال:

أَلْقَى عَلَيَّ الدهرُ رِجْلاً وَيَدا ... والدهرُ ما أصلحَ يومًا أَفْسَدَا
يُفْسِدُ ما أصلَحه اليومَ غدا

الطعن الشزْر: على أحد الجانبين. والنظر الشزْر: بمؤخَر العين. والْهَبْر من قولهم: هَبَرت اللحم، إذا قطعته قِطعًا كبارًا، وسيف هبَّار. والمحالة: الحيلة. والجد: الحظّ. والطبع: الدنس، وأصله الصدأ الذى يركب الحديد. والوهَن: الضعف. والخَرَع: اللين.

وقولهم: «إن الموصَّيْن بنو سهوان» الموصَّوْن: جمع مُوصًى، وهو الذى تُوَصِّيه بالشىء مرة بعد أخرى، ومعناه تُوَصِّيهم بالشىء، وتؤكد عليهم، ثم يَسْهُونَ عما أوصُوا، ويتركونه، ويحتجون بالسهو. وقيل: يُضربُ مثلًا للرجل الموثوق به، ومعناه: أن الذين يحتاجون إلى الوصاة لحوائج إخوانهم إنما هم الذين يسهون عنها؛ لقلة عنايتهم بها، وأنت بحاجة أخيك معنى لا تحتاج إلى وصاتك بها، قال الشاعر:

وأكثرُ نِسْيانى لِما لا يُهِمُّنِى ... وإنِّى لِمَا أُغْنَى به لَذَكُورُ

أَهِيمُ بِدَعْدٍ مَا حَيِيتُ فَإِنْ أَمُتْ أُوَصِّ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيمُ بِهَا بَعْدِى(١)

وقال آخر: [من الكامل]

أُوصِيكَ إِيصَاءَ امرِئٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبٌّ بِصَرْفِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغَفَّلِ(٢)

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة:١٣٢] فلا أرى من شدَّدَ ذهب فيه إلى التكثير وإنما «وصَّى» مِثْلُ: أوصى؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء:١٢] ولم يشدِّدْ ؟! فإن كان للكثرة فليس هو من باب: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف:٢٣].

[و](٣)اختلفوا فى الإضافة والتنوين [من قوله -تعالى-: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ﴾ [١٨٤] وفى](٤) الجمع والتوحيد، من قوله -تعالى-: ﴿مِسْكِينٍ﴾(٥) [١٨٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿فِدْيَةٌ﴾ منونٌ، ﴿طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ موحدٌ.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فِدْيَةُ طعامِ مساكينَ﴾: ﴿فِدْيةُ﴾ مضافٌ، و: ﴿مساكينَ﴾ جمعٌ(٦).

قال أبو على: ﴿طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ - على قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ - عطفٌ، بيَّن الفدية.

ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٧٢ ، ٧٣)، مجمع الأمثال (٦١)، المستقصى (١٦٤).

(١) البيت مختلف فى نسبته للنمر أو لنصيب، ومختلف فى روايته أيضًا وخاصة فى عجزه. ينظر: الشعر والشعراء (١/ ٣١٠ ، ٤١٢)، والأغانى (٢٢/ ٢٩٤)، والموشح (٢٩٩)، وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٥/ ٩).

(٢) وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمى فى اللسان (كرب). ويروى: «طبن بريب» بدل «طب بصرف».

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: (فدية طعام مسكين).

(٦) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٣٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٦)، البحر المحيط (٢/ ٣٧)، التيسير للدانى (٧٩)، تفسير الطبرى (٣/ ٤٤٠)، تفسير القرطبى (٢/ ٢٨٧)، الحجة لابن خالويه(٩٣)، الحجة لأبى زرعة (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٦)، الغيث للصفاقسى (١٤٧)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٢ ، ٢٨٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٧٢)، تفسير الرازى (٢/ ١٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٦).

فإن قلتَ: كيف أفردوا «المسكين» والمعنى على الكثرة؟

ألا ترى أن ﴿ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ [١٨٤] جمعٌ، وكلٌّ واحدٍ منهم يلزمه طعام مسكين؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعًا كما جمعه الآخرون؟!

فالقول: إن الإفراد جاز وحسن؛ لأن المعنى: [و][1] على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا فى المعنى قوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وليس جميع القاذفين يفرق فيهم جلد ثمانين؛ إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، وكذلك على كل واحدٍ منهم طعام مسكين. فأفرد هذا كما جمع قوله: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾.

وقال أبو زيدٍ: أتينا الأمير، فكسانا كلنا حلةً، وأعطانا كلنا مائة.

قال أبو زيد: معناه: كسا كل واحدٍ منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة.

وأما من أضاف الفدية إلى الطعام، فكإضافة البعض إلى ما هو بعضٌ له، وذلك أنه سمى الطعام الذى يفدى به فدية، ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذى يعم الفدية وغيرها، وهو على هذا من باب: خاتم حديد.

اختلفوا فى تخفيف[2] الميم وتشديدها[3] من قوله -جل وعز-: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ [١٨٥]:

فقرأ عاصمٌ فى رواية أبى بكرٍ: ﴿وِلِتُكَمِّلُوا العدَّة﴾ مشدَّدة الميم[4].

وروى حفص عن عاصم: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟﴾ خفيفةً.

وروى على بن نصر وهارون الأعور وعبيد بن عقيل عن أبى عمرو: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ مشددة.

وقال أبو زيد عن أبى عمرو: كلاهما مشددة ومخففة.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: تشديد.
(٣) فى ب: تخفيفها.
(٤) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٣٩)، البحر المحيط (٢/ ٤٥)، التبيان للطوسى (٢/ ١٢٠)، التيسير للدانى (٧٩)، تفسير القرطبى (٢/ ٣٠٥)، الحجة لابن خالويه(٩٣)، الحجة لأبى زرعة (١٢٦)، السبعة لابن مجاهد (١٧٦)، الغيث للصفاقسى (١٤٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١١٤)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٦).

وقال اليزيدى وعبد الوارث عنه: إنه كان يثقلها، ثم رجع إلى التخفيف.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ بإسكان الكاف خفيفة.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟﴾: قوله -تعالى-: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وقد قال أوس: [من البسيط]

عَنِ امْرِئٍ سُوقَةٍ مِمَّن سَمِعْتُ بِهِ   أَنْدَى وَأَكْمَلَ مِنْهُ أَى إِكْمَالِ[١]

ومن قال: ﴿ولِتُكَمِّلُوا العدّة﴾؛ فلأن «فَعَّل» و «أفعلَ» كثيرًا ما يستعمل أحدهما موضع الآخر، فمن ذلك: ما تقدم ذكره من: ﴿وصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢] و﴿أوصى﴾.

وقال النابغة: [من البسيط]

فَكَمَّلَتْ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا   وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِى ذَلِكَ العَدَدِ[٢]

قال أحمد: اتفقوا على تسكينِ لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاءٌ فى جميع القرآن.

واختلفوا إذا كان قبلها «ثُمّ».

فقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُم﴾ [الحج: ٢٩]، ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥] بكسر اللام مع «ثم» وحدها. ﴿وَلْيُوفُوا۟﴾ [الحج: ٢٩] ساكنة اللام، ﴿فَلْيَنْظر﴾ [الحج: ١٥] بالإسكان.

واختلف عن نافع: فروى أبو بكر بن أبى أُوَيس وورش عنه: ﴿ثم لِيقضوا﴾، ﴿ثم لِيقطعْ﴾ بكسر اللامين مثل أبى عمرو.

وروى المسيبى وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جماز وإسماعيل بن أبى أويس[٣] مثل حمزة بإسكان اللامين.

---

(١) ينظر ديوانه (١٠٢).

(٢) وهو فى ديوانه ص(٢٥)، واللسان (حسب، كمل)، وكتاب العين (٣/ ١٤٩)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٣٣، (١/ ٢٦٦)، والتاج (حسب).

(٣) إسماعيل بن أبى أويس، أبو عبد الله المدنى، وهو ابن أخت مالك بن أنس، قرأ على نافع وله عنه نسخة، روى القراءة عنه أحمد بن صالح وإبراهيم بن سعيد الجوهرى وأبو حاتم السجستانى والحلوانى، فيما ذكره الهذلى. مات سنة سبع وعشرين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/ ١٦٢).

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائى بإسكان اللامين فى الحرفين جميعًا، وقال القواس[(١)] عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ كسرًا.

وقال البزى: اللام مدرجةٌ.

وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو «ثم» فى كل القرآن، إلا فى خمسة مواضع كلها فى الحج: ﴿ثم لِيَقضوا﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿فَلِيَنظُرْ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿ولِيُوفوا نذورهم﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿ولِيطَّوَّفوا﴾ [الآية: ٢٩] بكسر اللام، وسائر ذلك بالإسكان.

قال أبو على: حجة من أسكن لام الأمر، إذا كان قبلها واوٌ أو فاءٌ: أن الواو والفاء، لما كان كل واحدٍ منهما حرفًا مفردًا، ولم يجز أن تفصل[(٢)] من الكلمة التى دخلت عليها، فتفصل منها بالوقف عليها[(٣)] - أشبهت[(٤)] الكلمة التى أحدهما فيه المتصلُ نحو: كَتِفٍ وشَكِسٍ، فكما أن هذا النحو من الأسماء والأفعال يُخَفَّفُ فى كلامهم بالتسكين، كذلك أسكنت اللام بعد هذين الحرفين.

وما يدل على[(٥)] أن الحرف إذا لم ينفصل مما دخل عليه تَنَزَّلَ منزلةَ جزء من الكلمة قولهم: هؤلاء الضاربوه، والضاربوك، فحذفوا النون التى تلحق للجمع[(٦)]، لما كانت النون حرفًا لا ينفصل من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرف اللين الذى للندبة، عاقب التنوين من حيث كان حرفًا لا ينفصل، كما

---

(١) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون، أبو الحسن النبال المكى المعروف بالقواس، إمام مكة فى القراءة، قرأ على وهب بن واضح، قرأ عليه قنبل وعبد الله ابن جبير الهاشمى وأحمد بن يزيد الحلوانى والبزى أيضًا- فى قول الدانى وغيره - ومحمد ابن شريح ومحمد بن بشر وسعدان بن كثير الجدى، وروينا عنه أنه كان ينشد شاهدًا على قراءة تشديد الياء من «حى عن بينة» -وهى قراءته التى رواها قنبل عنه-:

سألتنى جارتى عن معشر وإذا ماعىّ ذو اللب سأل
سألتنى عن أناس ذهبوا شرب الدهر عليهم وأكل

توفى سنة أربعين ومائتين وقيل سنة خمس وأربعين.

ينظر: الغاية (١/ ١٢٣ ، ١٢٤).

(٢) فى أ: يفصل بالياء.

(٣) فى أ: عليه.

(٤) فى ب: أشبه.

(٥) زاد فى ب: ذلك.

(٦) فى ب: للجميع.

كانت [(١)] النون كذلك. وكما تَنَزَّلَت هذه الحروف منزلةَ ما هو من الكلمة من حيث لم تنفصل منها - تَنَزَّلَتِ الواو والهاء، منزلتَهما، فحسن تخفيف الحرف بعدها، كما خفف نحو: كتف وسبع - وليس كذلك ثم؛ لأنها على أكثر من حرف فتفصل من الكلمة ويوقف عليها؛ فلم تجعلها بمنزلة الواو والفاء لمفارقتهما لهما فيما ذكرنا.

وأما وجه قول من أسكن اللام بعدها كما أسكن بعد الفاء والواو، فهو أنه جعل الميم من ﴿ثُمَّ﴾ بمنزلة الواو والفاء من قوله: ﴿فليقضوا﴾ فجعل «مَلْيقضوا» من ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ بمنزلة «ولْيَقْضُوا» وهذا مستقيم، وإن كان دون الأول في الحسن.

ومما يدلك على جوازه قول الراجز: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وما تَكَرْدَسَا[(٢)]

وقالوا: أراكَ مُنْتَفْخًا فجعل «تَفْخًا» من «منتفْخًا» بمنزلة كتف فأسكنه كما أسكن الكتِفَ، ومثل دخول الواو والفاء على هذه اللام دخولهما على هو وهى: في نحو: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٧٠]، و: ﴿لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، و: ﴿لهو خير الرازقين﴾[(٣)] [الحج: ٥٨] إلا أن الفصل بين اللام في نحو: ﴿فليقضوا﴾، وبين: ﴿وَهُوَ﴾ أن اللام من «ليقضوا» ليس من الكلمة، ولكنها جرت مجرى ما هو من الكلمة لما لم تنفصل منها، كما لم تنفصل الواو والفاء[(٤)]، من «هو»، و«هى» من نفس الكلمة، إلا أنّ اللام لما لم تنفصل من الكلمة تنزّلت منزلة الهاء التي من الكلمة.

ومن هذا الباب قول الشاعر: [من الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[(٥)]

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا[(٦)]

فما بعد التاء من قوله: [من الرجز]

---

(١) في ب: كان.
(٢) تقدم.
(٣) سقط في ب.
(٤) زاد في أ: والهاء.
(٥) تقدم.
(٦) تقدم.

... اشْـتَـرْ لَنَـا سَـوِيـقَـا

بمنزلة كَتِفٍ؛ فهذا حجةٌ لمن قال: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[الحج: ٢٩] فأسكن.

قال أحمد: اتفقوا فى فتح الحاء من قوله -عز وجل-: ﴿ٱلْحَجُّ﴾[١٩٧] فى سورة البقرة.

واختلفوا فى آل عمران، وأنا أذكره إذا مررت به.

قال أبو على: يريد فى قوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [١٩٧]. والحج مصدرٌ لقولهم: حجَّ البيتَ أى: قصده، ومثل الحج قولهم: شدَّ شدًّا، ورد ردًّا، وعدَّ عدًّا.

قال(١) سيبويه: قالوا: حَجَّ حِجًّا -كقولهم: ذَكَرَ ذِكْرًا.

قال: وقالوا: حجة - يريدون: عمل سنةٍ، كما قالوا: غزاة: يريدون عمل وجهٍ واحدٍ.

فلو قُرِئ: ﴿الحِجُّ﴾ على ما حكاه سيبويه لم يمتنع فى القياس.

وقولهم: «حِجٌّ» وهم يريدون جمع الحاج، يمكن أن يكونوا سموا بالمصدر الذى هو كالذكر تقديره: ذوو حج.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

أَصْوَاتُ حِجٍّ مِن عُمَانَ غَادِى(٢)

وقال: [من الكامل]

وَكَـأَنَّ عَـافِـيَـةَ الـنُّـسُـورِ عَـلَـيْـهِـمُ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِى المَجَازِ نُزُولُ(٣)

ومعنى قوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [١٩٧] تقديره: أشهرُ الحج أشهرٌ معلوماتٌ، فحذف المضاف، أو يكون: الحج حجُّ أشهرٍ معلومات، فحذف

---

(١) فى أ: وقال.

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان «حجج»، والتاج (حجج)، وجمهرة اللغة ص(٨٧).
ويروى: «عادى» بدل «غادى».

(٣) وهو لجرير فى ديوانه ص(١٠٤)، والاشتقاق ص(١٢٣)، وجمهرة اللغة ص(٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٦٠٩)، واللسان (حجج)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٦/ ٤٦).
والشاهد فيه قوله: «حج»، فقد روى هذا اللفظ بكسر الحاء وبضمها، فمن رواه بالضم فهو عنده جمع «حاج»، وعليه فلا شاهد فى البيت، ومن رواه بالكسر، فقد اختلفوا فى معناه، فقال سيبويه: هو مصدر كـ «الذِّكْر»، وقال أبو زيد: هو اسم للحاج.

المصدر المضاف إلى الأشهر، وعلى هذا: [من الرجز]

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ[(١)]

أو يكون جعل الأشهر الحج؛ لما كان الحج فيها، كقولهم: ليلٌ نائمٌ؛ فجعل الليل النائم لما كان النوم فيه.

وأشهر الحج: شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة؛ فسمى الشهرين وبعض الثالث أشهرًا؛ لأن الاثنين قد يوقع عليه لفظ الجمع، كما يوقع عليه لفظ الجمع فى نحو قولهم: [من الرجز]

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ[(٢)]

ولا يجوز على هذا القياس أن يوقَعَ على الاثنين وبعض الثالثِ ﴿قُرُوٓءٍ﴾ فى قوله: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ لأن هذا محصورٌ بالعدد، فلا يكون الاثنان وبعض الثالث ثلاثة.

واختلفوا فى: ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾[١٨٩] و﴿ٱلْعُيُونِ﴾ [يس:٣٤] و﴿الشيوخ﴾ [غافر:٦٧] و﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة:١٠٩] و﴿الجيوب﴾ [النور:٣١]: فى ضمِّ الحرف الأول من هذه كلها وكسره:

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائى: ﴿الغُيُوبُ﴾ بضمِ الغينِ، وكسرِ الباءِ من ﴿البِيوتِ﴾ والعين من ﴿العِيون﴾.

وقرأ أبو عمرو بضم ذلك كله: الباء والعين والغين والجيم والشين.

واختلف عن نافع فروى المسيبى وقالون: ﴿البِيوتُ﴾ بكسر الباء[(٣)]، وهذه

---

(١) تقدم.

(٢) الرجز لخطام المجاشعى فى الخزانة (٢/ ٣١٤)، والدرر (١/ ١١٦، ١١٨)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٦)، والكتاب (٢/ ٤٨)، واللسان (كرت)، وله أو لهميان بن قحافة فى خزانة الأدب (٧/ ٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٩)، ولهميان فى الكتاب (٣/ ٦٢٢)، وبلا نسبة فى الخزانة (٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩)، وشرح الأشمونى (٣/ ٤٠٤)، وهمع الهوامع (١/ ٤٠، ٥١).

والشاهد فيه: تثنية «ظهراهما» على الأصل، والأكثر فى كلام العرب الخروج عن الأصل إلى الجمع؛ كراهية لاجتماع تثنيتين فى اسم واحد؛ لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، ولذلك قال: «مثل ظهور الترسين».

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٩)، البحر المحيط (٢/ ٦٤)، التبيان للطوسى (٢/ ١٤٠)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير القرطبى (٢/ ٣٤٦)، الحجة لابن خالويه(٩٣)، الحجة لأبى زرعة (١٢٧)، السبعة لابن مجاهد (١٧٨)، الغيث للصفاقسى =

وحدها، وضم الغين والعين والجيم والشين.

وقال ورشٌ عن نافعٍ: أنه ضمَّ ذلك كله، والباء من ﴿البُيُوتِ﴾، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وابنُ جَمَّازٍ عنه: أنه ضمها كلها.

قال أبو بكر بن أبى أويس: ﴿البِيُوتُ﴾، و﴿الغِيُوبُ﴾، و﴿العِيُونُ﴾، و«الجِيُوبُ»، و﴿جِيُوبِهِنَّ﴾، و﴿الشِّيوخُ﴾ بكسر أولِ ذلكَ كلِّهِ.

قال الواقدىُّ[1] عن نافعٍ: ﴿البُيُوتُ﴾ بضم الباءِ.

واختلف عن عاصم أيضًا، فروى يحيى بن آدم عن أبى بكر عنه: أنه كسر الباء من ﴿البِيوت﴾، والعين من ﴿العِيون﴾، والغينَ من ﴿الغِيوبِ﴾، والشين من ﴿شِيوخًا﴾، وضمَّ الجيمَ من ﴿الجُيُوبِ﴾ وحدها.

قال: يبدأ بالكسر ثم يُشِمُّها الضمَّ.

وروى هبيرةُ عن حفصٍ عن عاصمٍ أنه كان يكسر الشينَ مِن ﴿شِيوخًا﴾ وحدها، ويضم الباقى وهذا غلط.

وقال عمرو بن الصباح عن أبى عمر عن عاصم ﴿شُيُوخًا﴾ بضم الشين، وضم سائر الحروف.

وكان حمزة يكسر الأول من هذه الحروف كلها.

وقال خلفٌ وأبو هشام عن سليم عن حمزة: إنه كان يشم الجيم الضم، ثم يشير إلى الكسر، ويرفع الياء من قوله: ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾ وهذا شىء لا يُضبط.

وقال غير سُلَيْم بكسر الجيم.

قال أبو على: أما من ضم الفاء من شيوخٍ، وعيون، و[جيوب][2] [وغيوب][3] فبيِّنٌ لا نظر فيه بمنزلة «فعول» إذا كان جمعًا، ولم تكن عينه ياء.

= (١٥٤)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٨٣)، تفسير الرازى (٢/ ١٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٦).

(١) محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدى المدنى ثم البغدادى، روى القراءة عن نافع بن أبى نعيم وعيسى بن وردان وسليمان بن مسلم بن جماز عن أبى جعفر وشيبة ،وروى الحروف عن عدى بن الفضل عن أبى عمرو وله عن نافع نسخة، روى القراءة عنه محمد بن سعيد كاتبه، وقد تكلموا فيه، مات سنة تسع ومائتين ببغداد ودفن بمقابر الخيزران.
ينظر: الغاية (٢/ ٢١٩).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

وأما من قال: ﴿شِيوخٌ﴾ و﴿جِيوبٌ﴾ فكسر الفاء؛ فإنما فعل ذلك من أجل الياء، أبدل من الضمة الكسرة؛ لأن الكسرة للياء أشد موافقة من الضمة لها.

فإن قلت: هلا استقبح ذلك؛ لأنه أتى بضمة بعد كسرة، وذلك مما قدمت أنهم قد رفضوه فى كلامهم، فهلا رفض -أيضًا- القارئ لـ «الجيوب» ذلك؟

قيل[1]: إن الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تكره، ولم تكن بمنزلة ما لا تقريب فيه.

ألا ترى أنه لم يجئ فى الكلام عند سيبويه على «فِعِل» إلا «إِبِل»، وقد أكثروا من هذا البناء، واستعملوه على اطراد، إذا كان القصد فيه تقريب الحركة من الحرف، وذلك قولهم: ماضغٌ لِهِم، ورجلٌ مِحِكٌ وجِئِزٌ. وقالوا فى الفعل: شِهِدَ وَلِعِبَ[2].

واستعملوا فى إرادة التقريب ما ليس فى كلامهم على بنائه [ألبتَّة][3]، وذلك

---

(١) زاد فى أ: له.

(٢) قال سيبويه فى باب الحروف الستة: إذا كان واحد منها عينًا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فَعِلا- إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مطردٌ فيه فَعِلٌ، وفِعِل، وفَعْلٌ، وفِعْلٌ: إذا كان فِعْلًا أو اسمًا أو صفةً فهو سواء. وفى «فَعِيل» لغتان: فَعِيلٌ وفِعِيلٌ إذا كان الثانى من الحروف الستة. مطَّردٌ ذلك فيهما لا ينكسر فى فَعيل ولا فَعِلٍ، إذا كان كذلك كسرت الفاء فى لغة تميم. وذلك قولك: لِئِيمٌ وشِهِيدٌ، وسِعِيدٌ ونِحِيفٌ، ورِغِيفٌ، وبِخِيلٌ وبِئِيسٌ، وشِهِدٌ، ولِعِبٌ، وضِحِكٌ، ونِغِلٌ، ووِخِمٌ. وكذلك فِعِلٌ إذا كان صفة أو فعلًا أو اسمًا. وذلك قولك: رجل لِعِبٌ ورجل مِحِكٌ، وهذا ماضِغٌ لِهِمٌ، وهذا رَجُلٌ وِعِكٌ، ورَجُلٌ جِئِزٌ - يقال جَئِزَ الرجُلُ غَصَّ - وهذا عَيْرٌ نِعِرٌ، وفِخِذٌ.

وإنما كان هذا فى هذه الحروف؛ لأن هذه الحروف قد فَعَلَتْ فى يَفْعَلُ ما ذكرت لك؛ حيث كانت لاماتٍ، من فتح العين، ولم تفتح هى أنفسها هنا؛ لأنه ليس فى الكلام «فَعَيْلٌ»، وكراهية أن يلتبس «فَعِلٌ» بـ: «فَعَلٍ» فيخرج من هذه الحروف فَعِلٌ، فلزمها الكسر ههنا وكان أقرب الأشياء إلى الفتح، وكانت من الحروف التى تقع الفتحة قبلها لما ذكرتُ لك، فكسرتَ ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم، حيث كانت الكسرة تُشبه الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما أنهم إذا أدغموا فإنما أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد.

وإنما جاز هذا فى هذه الحروف؛ حيث كانت تفعل فى «يَفْعل» ما ذكرت لك؛ فصار لها فى ذلك قوَّةٌ ليست لغيرها.

وأما أهل الحجاز فيُجرون جميع هذا على القياس.

ينظر: الكتاب (٤/١٠٧، ١٠٨).

(٣) سقط فى ب.

نحو: شعير ورغيف وشهيد، وليس فى الكلام شىء على فعيل على غير هذا الوجه، فكذلك نحو: شيوخ وجيوب يستجاز فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الحرفين(١).

ومما يدل على جواز ذلك أنك تقول فى تحقير فَلْسٍ: فُلَيْسٌ، ولا يكسِرُ أحدٌ الفاء فى هذا النحو، فإذا كانت العين ياء، كسروا الفاء [فقالوا: عِيَيْنَةٌ وبِييت، فكسروا الفاء ههنا](٢) لتقريبه من الياء، ككسر الفاء من «فعولٍ» وذلك مما قد حكاه سيبويه، فكما كسرت الفاء من «عيينة» ونحوه، وإن لم يكن فى أبنية التحقير على هذا الوزن لتقريب الحركة مما بعدها، كذلك كسروا الفاء من «جِيوب» ونحوها.

ومما يقوى هذا الكسر فى الفاء إذا كان العين ياءً للإتباع أنه قد جاء فى الجموع ما لزمته الكسرة فى الفاء، ولم نعلم أحدًا ممن يسكن إلى روايته(٣) حكى فيه غير ذلك، وذلك قولهم فى جمع قوسٍ: قسى؛ فلولا أن الكسر(٤) فى هذا الباب قد تمكن ما كان الحرف(٥) ليجىء على الكسر خاصة، ولا يستعمل فيه غيره، فإذا نسبت إلى قسى -اسم رجلٍ- قلت: قسوى، فرددت الضمة التى هى الأصل، وقياسُ من قال: «صِعَقى» أن يقول: قِسَوى، فيُقِر الكسرةَ، وإن كانت الكسرة فى العين التى لها كُسِرَتِ الفاءُ قد زالت كما زالت من «صعقى».

ويدلك على ذلك أيضًا ما أنشده أبو زيدٍ: [من الرجز]

يَأُكُلُ أَزْمَانَ الـهُـزَالِ وَالسِّنِى(٦)

وقول أبى النجم(٧): [من الرجز]

جَاءَتْ تُنَاجِينِى ابْنَةُ العِجْلِىّ

---

(١) فى ب: الجمعين.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: ثقته.
(٤) فى أ: الكسرة.
(٥) زاد فى أ: منه.
(٦) الرجز لامرأة من بنى عقيل فى الخزانة (٧/ ٣٧٥)، واللسان (حتم، مأى)، ونوادر أبى زيد ص(٩١)، وشرح شواهد الشافية ص(١٦٣)، ولقصى بن كلاب فى المقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥)، واللسان (أمه)، وبلا نسبة فى اللسان (حيد)، والمخصص (٩/ ٣)، والإنصاف (٢/ ٦٦٣)، والخزانة (٨/ ٣٠ ، ١١/ ٣٧٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، والمنصف (٢/ ٦٨)، والتاج (سنا).
(٧) الفضل بن قدامة العجلى، أبو النجم، من بنى بكر بن وائل: من أكابر الرجّاز ومن أحسن =

فِى سَاعَةٍ مَكْرُوهَةِ النَّجِىّ
يَكفِيكِ مَا مَوَّتَ فِى السُّنِىّ

فالأول «فعولٌ» أيضًا، وإنما حذفت للقافية، ويدلك على أنه «فعول» التشديد الذى فى بيت أبى النجم، ولم نعلم الضم سمع فى ذلك أيضًا.

واختلفوا فى إثبات الألف وطرحها من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ﴾ [١٩١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصمٌ، وابن عامر: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ﴾ كلها بالألِفِ.

وقرأ حمزةُ والكسائى: ﴿ولا تَقْتلوهُمْ﴾ بغير ألفٍ[1] فيهنَّ كُلِّهنَّ، ولم يختلفوا فى قوله: ﴿فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ﴾ أنها بغير ألفٍ.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ﴾ فى هذه المواضع اتفاقُهم فى قوله -تعالى-: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣]، والفتنة يراد بها الكفر، أى: قاتلوهم حتى لا يكون كفرٌ لمكان قتالكم إياهم.

وحجة من قرأ: ﴿وَلا تَقتُلُوهُم ... حَتَّى يَقتُلُوكُم فِيهِ﴾: أنهم لم يختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ﴾ فكل واحدٍ من الفريقين يستدل على ما اختار بالموضع المتفق عليه.

ويقوى قولَ من قالَ: ﴿تَقْتُلوهُمْ﴾[2] قوله -تعالى-: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۚ﴾ [البقرة:١٩١] والقتل: مصدرُ «قَتَلْتُهُ»، دون «قاتلتُهُ» أى: الكفر أشد من القتل،

= الناس إنشادًا للشعر. نبغ فى العصر الأموى، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام. قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج فى النعت. توفى سنة ١٣٠هـ.
ينظر: الأعلام (٥/ ١٥١).

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٤٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٩)، البحر المحيط (٢/ ٦٧)، التبيان للطوسى (٢/ ١٤٥)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٣/ ٥٦٨)، تفسير القرطبى «٢/ ٣٥٢)، الحجة لابن خالويه(٩٤)، الحجة لأبى زرعة (١٢٨)، السبعة لابن مجاهد (١٧٩)، الغيث للصفاقسى (١٥٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١١٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٨٥)، المعانى للفراء (١/ ١١٦)، تفسير الرازى (٢/ ١٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٦).

(٢) فى أ: ولا تقتلوهم.

فاقتلوهم، فأمر بالقتل ليزاح به الكفر.

ويمكن أن يرجح[١] من قرأ: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ﴾ قراءته[٢] على قراءة من قرأ: ﴿تَقتُلُوهُم﴾ بأن قوله ﴿فاقْتُلوهُمْ﴾ و: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[البقرة:١٩٣] نص على الأمر بالقتال.

وقوله: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ فى فحواه دلالةٌ على الفعل، فيقول: الأخذ بما علم بالنص أولى مما علم من الفحوى، إذا كانا فى أمر واحد.

وقوله ﴿حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة:١٩١] أى: حتى يقتلوا بعضكم؛ فإن قتلوكم فاقتلوهم، أى: إن قتلوا بعضكم فى الحرم فاقتلوا فى الحرم القاتلَ فى الحرم.

ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٧٦] أى: ما وهن الباقون منهم لما أصابهم فى سبيل الله.

واختلفوا فى ضم الثاء والقاف والتنوين ونصبهما بغير تنوين فى قوله -تعالى-: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [١٩٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾ بالضم فيهما والتنوين[٣].

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ فيهما بغير تنوين.

[ولم يختلفوا فى نصب اللام من قوله -سبحانه-: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾][٤] [١٩٧].

قال أبو على: روى عن طاوس[٥] قال: سألت ابن عباس عن قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا

---

(١) زاد فى ب: قراءة.
(٢) فى ب: من أنه.
(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٣٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٤٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥٠)، البحر المحيط (٢/ ٨٨)، التبيان للطوسى (٢/ ١٦٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٤/ ٣٥)، تفسير القرطبى (٢/ ٤٠٨)، الحجة لابن خالويه(٩٤)، الحجة لأبى زرعة (١٢٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسى (١٥٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٢٢)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦) المجمع للطبرسى (٢/ ٢٩٢)، المعانى للفراء (١/ ١٢٠)، تفسير الرازى (٢/ ١٦٨).
(٤) فى ب: ولم يختلفوا فى نصب اللام من جدال.
(٥) طَاوُس بن كَيْسان اليمانى الجندى- بفتح الجيم والنون-، قيل: من الأبناء، وقيل: مولى =

فُسُوقَ﴾ قال: الرفثُ المذكور ليس الرفث المذكور فى قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[١] [البقرة:١٨٧]، ومن الرفث التعريض بذكر الجماع، وهى الإعرابة فى كلام العرب.

وروى عنه[٢] وعن ابن مسعودٍ[٣] وابن عمر[٤] والحسن[٥] وغيرهم: الرفث: الجماع.

وأما «الفسوق» فعن ابن عباس[٦] وسعيد بن جبير[٧] والحسن[٨] وإبراهيم[٩] وعطاء[١٠]: الفسوق: المعاصى، قال فى المعاصى كلها: ﴿وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

[وقال] ابن زيد: هو الذبح[١١]، وقرأ: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

= همدان، الإمام العَلَم. قيل: اسمه ذكوان، قاله ابن الجوزى. عن أبى هريرة وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن عَمرو. أرسل عن معاذ. قال طاوس: أدركت خمسين من الصحابة. وعنه: مجاهد، وعمرو بن شعيب، وحبيب بن أبى ثابت، والزهرى، وأبو الزبير، وعمرو بن دينار، وسليمان الأحول وخلق. قال ابن عباس: إنى لأظن طاوسًا من أهل الجنة. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت مثله. وقال ابن حبان: حج أربعين حجة، وكان مستجاب الدعوة. قال ابن القطان: مات سنة ست ومائة. وقال بعضهم: يوم التروية، وصلى عليه هشام بن عبد الملك. ووثقه ابن معين وغيره.
ينظر: الخلاصة (٢/ ١٥).

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٢/ ٢٧٥).
(٢) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٢/ ٢٧٦)، برقم (٣٥٩٧) و (٣٥٩٨) و (٣٥٩٩) و (٣٦٠٠) و (٣٦٠١) و (٣٦٠٢) و (٣٦٠٣) و (٣٦١٢) و (٣٦١٣) و (٣٦٢٨).
(٣) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٧٦) برقم (٣٦٠٤).
(٤) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨) برقم (٣٦٢١) و (٣٦٢٩).
(٥) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٧٧) برقم (٣٦٠٥)، وانظر: الدر المنثور للسيوطى (١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).
(٦) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٧٩) برقم: (٣٦٣٤) و (٣٦٤٨) و (٣٦٥٢) و (٣٦٥٦).
(٧) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٨٠) برقم (٣٦٤٦).
(٨) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٧٩) برقم (٣٦٣٨).
(٩) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٨٠) برقم (٣٦٤٩).
(١٠) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٧٩) برقم (٣٦٣٥) و (٣٦٣٦) و (٣٦٣٧) و (٣٦٥٠)، وانظر: الدر المنثور للسيوطى (١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).
(١١) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٨٢) (٣٦٧١).

قال الضحاك: الفسوق: التنابز بالألقاب[١].

قال أبو على: كأنه ذهب إلى قوله: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١].

وقال أبو عبيدة فيما روى عنه التَّوَّزِىُّ[٢]: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ أى: لا لَغَا من الكلام، واللغا: التكلم بما لا ينبغى.

قال العجاج: [من الرجز]

عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ[٣]

تقول: لَغِيتَ تَلْغى، مثلَ: لقيتَ تلقى.

وقال: ﴿وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أى: لا شك فيه أنه لازمٌ فى ذى الحجة.

وقالوا: من المجادلة.

وقال أبو عبيدة: الرفث إلى نسائكم: الإفضاء إلى نسائكم.

قال أبو على: قد وافق قول أبى عبيدة ما روى عن ابن عباس؛ لأن ابن عباس[٤] جعل الرفث المذكور فيما روى عطاءٌ[٥] عنه فى قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾

---

(١) أخرجه ابن جرير (٢/ ٢٨٢) (٣٦٧٢).

(٢) عبد الله بن محمد بن هارون التوزى- بفتح المثناة وتشديد الواو المفتوحة وبالزاى- أبو محمد، مولى قريش، من أكابر أئمة اللغة. قال السيرافى: قرأ على الجرمى كتاب سيبويه، وكان أعلم من الرياشى والمازنى، وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة، وقد قرأ أيضًا على الأصمعى وغيره. انتهى. وصنّف: كتاب الخيل، الأمثال، الأضداد. ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ينظر: البغية (٢/ ٦١).

(٣) الرجز فى ديوانه (١/ ٤٥٦)، واللسان (سرب، رفث، كظم، لغا)، وأساس البلاغة (رفث)، والتاج (كظم، لغا)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٤١٦)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/ ٧٧)، والتاج (رفث)، ومجمل اللغة (٤/ ٢٨٢).

(٤) تقدم.

(٥) عطاء بن أبى رباح القرشى مولاهم، أبو محمد الجندى اليمانى، نزيل مكة وأحد الفقهاء والأئمة. عن: عثمان، وعتاب بن أسيد مرسلًا، وعن أسامة بن زيد، وعائشة، وأبى هريرة وأم سلمة وعروة بن الزبير وطائفة. وعنه: أيوب وحبيب بن أبى ثابت، وجعفر بن محمد، وجرير بن حازم، وابن جريج وخلق. قال ابن سعد: كان ثقة عالمًا كثير الحديث، انتهت إليه الفتوى بمكة. وقال أبو حنيفة: ما لقيت أفضل من عطاء. وقال ابن عباس - وقد سئل عن شيء-: يا أهل مكة تجتمعون علىّ وعندكم عطاء؟! وقيل: إنه حج أكثر من سبعين حجة. قال حماد بن سلمة: حججت سنة مات عطاء، سنة أربع عشرة ومائة. =

[البقرة: ١٩٧]: أنه غير الرفث المذكور فى قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ﴾؛ فقال فى قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ من الرفث: التعريض بذكر الجماع.

وينبغى أن يكون مراده بذكر الجماع مع النساء.

ويؤكد ذلك قوله: التعريض بذكر النساء، والتعريض يقتضى معرضًا له.

وإنما تأولناه على مراجعة النساء الحديث بذكر الجماع، دون اللفظ به من غير مراجعتهن؛ لأنه قد روى عن ابن عباس أنه كان يطوف بالبيت وينشد: [من الرجز]

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسَا[١]
إنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكْ لَمِيسَا[٢]

فقيل له: أترفثُ؟

فقال: ليس هذا برفثٍ، إنما الرفثُ مراجعة النساءِ الحديث بذكر الجماع.

قال يعقوب فيما أخبرنا به محمد بن السرى، قال يزيد بن هارون: «لميسًا» يعنى: فرجًا، وليس بامرأة بعينها.

وقد وافق قولُ أبى عبيدة قولَ ابن عباس؛ لأنه فسَّر الرفث فى قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [بأنه]: ما لا ينبغى أن يتكلم به، وفسر الرفث فى قوله -جل وعز-: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٨٧] [بأنه]: الإفضاء إلى نسائكم.

قال أبو الحسن: وألحق «إلى» فى قوله -عز وجل-: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ﴾ لما كان الرفث بمعنى الإفضاء.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّۗ﴾ [البقرة: ١٩٧] فيحتمل ضربين قد أشار إليهما أبو عبيدة.

أحدهما: أنه لا شك فى أن فرض الحج قد تقرر فى ذى الحجة، وبطل ما كان يفعله النسأة من تأخير الشهور، وفيهم نزل: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِۖ﴾ [التوبة: ٣٧].

= ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٣٠) (٤٨٥٢).

(١) هو صوت نقل أخفاف الإبل.
ينظر: اللسان (همس).

(٢) الرجز له فى جمهرة اللغة ص(٤٢٢)، والتاج (رفث، همس)، واللسان (رفث، همس)، وتهذيب اللغة (٦/ ١٤٣، ١٥/ ٧٨)، وبلا نسبة فى التاج (لمس)، وجمهرة اللغة ص(٨٦٣)، وكتاب العين (٤/ ١٠).

والآخر: «لا جدال»: لا تجادل صاحبك ولا تماره.

فأما قوله جلّ اسمه: ﴿فِى ٱلْحَجِّ﴾ فلا يخلو «لا» من أن تكون[(١)] بمعنى «ليس».

كما قال: [من الرجز]

.... لا مُسْتَصْرَخُ[(٢)]

و: [من مجزوء الكامل]

.... لا براحُ[(٣)]

أو تقدرها غير مُعمَلَةٍ عملَ «ليس»، وإنما يرتفع الاسم بعدها بالابتداء، فمن قدر ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء جاز فى قول سيبويه: أن يكون ﴿فى الحج﴾ خبرًا عن الأسماء الثلاثة، لاتفاق الأسماء فى ارتفاعها بالابتداء.

وأما قوله: ﴿فلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ﴾ فبينٌ.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة:١٩٧] فإن «لا» مع «جدال» فى موضع رفع، فقد اتفقت الأسماء فى ارتفاعها بالابتداء، فلا يمنع[(٤)] من أن يكون قوله: ﴿فِى ٱلْحَجِّ﴾ خبرًا عنها.

ولا يجوز ذلك فى قول أبى الحسن؛ لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد «لا»، بـ: «لا» النافية دون خبر الابتداء.

ولو قدر مقدر فى قوله: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾، الاسم مرتفعًا بـ «لا» كما يرتفع بـ «ليس»؛ لم يجز فى واحدٍ من القولين أن يكون ﴿فِى ٱلْحَجِّ﴾ فى موضع الخبر؛ لأن الخبر ينتصب بـ «لا» كما ينتصب بـ «ليس»، وخبر ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ فى موضع رفع بأنه خبرُ الابتداء.

وفى قول أبى الحسن فى موضع نصب بـ «لا»، فلا يجوز أن يكون خبرًا عن الأسماء الثلاثة لوجود عمل عاملين مختلفين فى مفعول واحد.

---

(١) فى ب: تقدره.

(٢) تقدم.

(٣) والبيت بتمامه:

مــن فــر عــن نــيرانهــا فــأنــا ابــن قــيــس ....

وهو لسعد بن مالك فى الأشباه والنظائر (٨/ ١٠٩، ١٣٠)؛ وخزانة الأدب (١/ ٤٦٧)، واللسان (برح)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص(٣٢٦)، والإنصاف ص(٣٦٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٨٥).

(٤) فى أ: فلا يمتنع.

ولو رفع رافعٌ: «ولا جدالٌ»، ونون؛ لجاز أن يكون قوله: ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ خبرًا عن الأسماء الثلاثة.

فإن رفع: «فلا رفثٌ ولا فسوقٌ»، بـ «لا» التى فى معنى ليس، أضمر لها خبرًا.

ولم يجز أن يكون قوله: ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ خبرًا عنها، ولكنه يجوز أن يكون خبرًا عن: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ ويجوز أن يكون صفةً للجدال.

فإذا جعلته صفة أضمرت لقولك: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ خبرًا.

ولا يجوز أن يكون ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ متعلقًا بالجدال على قول الخليل، وسيبويه.

ويجوز فى قول البغداديين أن يكون متعلقًا بـ «الجدال»، وإن كانت «لا» النافية قد عملت فيه. ولو رُفِعَ «الجدال» ونوّن لجاز أن يكون: ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ متعلقًا بالجدال؛ لأن الجدال يبدل بهذا الحرف الجار، قال - تعالى -: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [الأعراف: ٧١].

وحجة من فتح فقال: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾: أن يقول: إنه أشد مطابقةً للمعنى المقصود.

ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢] فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونوّن فكأن النفى لواحدٍ منه.

ألا ترى أن سيبويه يرى: أنه إذا قال: لا غلامٌ عندك ولا جاريةٌ، فهو جوابُ من سأل فقال: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ؟ والفتح أولى؛ لأن النفى قد عم، والمعنى عليه.

ألا ترى أنه لم يُرَخَّص فى ضرب من الرفث والفسوق كما لم يرخص فى ضرب من الجدال، وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال؛ ليتناول النفى جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان فى حكمه.

وحجة من رفع: أنه يعلم من الفحوى أنه ليس المنفى رفثًا واحدًا، ولكنه جميع ضروبه، وقد يكون اللفظ واحدًا، والمعنى المرادُ به جميعٌ؛ قال: [من الطويل]

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ العُطَاسِ لا يَنَامُ من اتَّأَرْ[1]

---

(١) وهو للمهلهل فى تهذيب اللغة (١١/ ١٤٥)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤/ ٧٩).

ويروى صدر البيت:

فقتلى بقتلانا وجز بجزنا .....

و «يموت» بدل «ينام».

ومن حجته: أن هذا الكلام نفى، والنفى قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يبن فيه الاسم مع «لا» النافية نحو: ما رجلٌ فى الدار.

[و][١] اختلفوا فى فتح السين وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾ [٢٠٨].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، والكسائى[٢]: ﴿ادخُلُوا فى السَّلْم كافَّةً﴾ [الآية:٢٠٨]، ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ﴾ [الأنفال: ٦١]، ﴿وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ﴾ [محمد: ٣٥] بفتح السين فيهن[٣].

وقرأ عاصمٌ فى رواية أبى بكر، بكسر فيهن السين [كلهن][٤].

وقرأ حمزة: بكسر السين فى سورة البقرة وحدها، وفى سورة محمد -عليه السلام- وفتح السين فى سورة الأنفال.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: بكسر السين فى سورة البقرة، وفتحا السين فى سورة الأنفال، وفى سورة محمد ﷺ.

وروى حفص عن عاصم فى الثلاثة مثل أبى عمرو[٥].

قال أبو على: قول ابن كثيرٍ ونافعٌ والكسائى: ﴿ادخلوا فى السَّلم﴾ [البقرة:٢٠٨] يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون لغةً فى «السِّلم» الذى يعنى به الإسلام.

قال أبو عبيدة وأبو الحسن: السِّلم: الإسلام، وإنما يكون السلم مصدرًا فى معنى الإسلام إذا كسرت الحرف الأول منه، فهو كالعطاء من أعطيت، والنبات من أنبت.

ويجوز أن يريدوا بفتحهم الأول من قوله: ﴿ادخلوا فى السَّلم﴾: الصلح، وهو

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥٢)، البحر المحيط (٢/ ١٢٢)، التبيان للطوسى (٢/ ١٨٥)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٤/ ٢٥٢)، الحجة لابن خالويه(٩٥)، الحجة لأبى زرعة (١٣٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسى (١٥٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٢٧)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٠٢)، تفسير الرازى (٢/ ١٩٣)، نشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

(٣) فى ب: منهن.

(٤) سقط فى ب.

(٥) قال السمين الحلبى: قوله تعالى: ﴿السلم﴾: قرأ هنا «السَّلْم»-بالفتح- نافع والكسائى وابن كثير، والباقون بالكسر، وأما التى فى الأنفال فلم يقرأها بالكسر إلا أبو بكر وحده عن عاصم، والتى فى القتال فلم يقرأها بالكسر إلا حمزة وأبو بكر أيضًا.
ينظر: الدر المصون (١/ ٥٠٩).

يريد الإسلام؛ لأن الإسلام صلحٌ.

ألا ترى أن القتال والحرب بين أهله موضوعٌ، وأنهم أهلُ اعتقاد واحد، ويدٍ واحدةٍ فى نصرة بعضهم لبعض، فإذا كان ذلك موضوعًا بينهم، وفى دينهم، وغلظ على المسلمين فى المسايفة بينهم - كان صلحًا فى المعنى، فكأنه قيل: ادخلوا فى الصلح، والمراد به الإسلام، فسماه صلحًا لما ذكرناه[(١)]، فهذا المسلك فيه أَوْجَه من أن يكون الفتح فى «السِّلم» لغة فى «السِّلم» الذى يراد به الإسلام؛ لأن أبا عبيدة وأبا الحسن لم يحكيا هذه اللغة، ولم أعلمها أيضًا عن غيرهما، فإن ثبتت به روايةٌ عن ثقةٍ فذاك.

وأما قراءة عاصم فى رواية أبى بكر بكسر السين فيهن كلهن، فالقول فى ذلك أن المراد بكسر السين فى قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ﴾: الإسلام؛ كما فسره أبو عبيدة وأبو الحسن، والمعنى عليه.

ألا ترى أن المراد إنما هو تحضيضهم على الإسلام، والدعاء إليه، والدخول فيه، وليس المراد: ادخلوا فى الصلح، وليس ثم صلح يدعون إلى الدخول فيه، إلا أن يتأول[(٢)] أن الإسلام صلحٌ على نحو ما تقدم ذكره.

وأما كسره السين فى قوله -تعالى-: ﴿وَإِن جَنَحُوا للسِّلم﴾ [الأنفال: ٦١] فلأن السِّلم: الصلح، وفيه ثلاث لغات فيما رواه التَّوَّزِى عن أبى عبيدة فى قوله: ﴿وَإِن جَنَحُوا للسِّلم﴾ فقال: السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلَمُ واحد.

وأنشد: [من مجزوء الوافر]

أَنَائِلَ إِنَّنِى سَلَمٌ ... لأَهْلِكِ فَاقْبَلِى سَلَمِى[(٣)]

و«السَّلَمُ» الذى هو الصلحُ يذكر ويؤنث.

وقوله: ﴿فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾، وقد حكى عن أبى زيد أنه سمع من العرب من يقول: «فاجنح له»، فذكَّره. قال أبو الحسن: وهو مما لا يجىء منه فعل، فقال: ولكنك تقول: سالم مسالمة.

وعلى ما ذكره أبو الحسن جاء قول الشاعر: [من الطويل]

---

(١) فى أ: ذكرنا.
(٢) فى أ: يتأولوا.
(٣) البيت لمسعدة بن البخترى فى الأغانى(١٣/ ٢٧١)، وبلا نسبة فى اللسان (سلم)، والتاج (سلم).

تَبِينُ صُلاةُ الحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمُ إِذَا مَا التَقَيْنَا وَالمُسَالِمُ بَادِنُ[١]

لأنه عادل المسالِم بـ «صالى الحرب»، وأخذ عاصمٌ بلغةٍ من يكسر الأول[٢] من «السَّلم» فى الصلح. وأما كسر عاصم السين فى قوله: ﴿فَلا تَهِنُوا وَتَدعُوا إِلَى السِّلم وَأَنتُمُ الأَعلَونَ﴾ [محمد: ٣٥] فإن المراد هنا بـ «السِّلم»: الصلح، فكسر الأول منه، كما كسر فى قوله: ﴿وَإِن جَنَحُوا للسِّلم﴾ والصلح الذى أُمِرَ به، ولم ينه عنه فى قوله- جل وعز-: ﴿فَلا تَهِنُوا وَتَدعُوا إِلَى السِّلم وَأَنتُمُ الأَعلَونَ﴾ [محمد: ٣٥] أى: لا تدعوا إلى الصلح، مع علو أيديكم وظهور كلمتكم إلى الصلح والموادعة، وهذا إنما هو على حسب المصلحة فى الأوقات.

وأما قراءة حمزة بكسر السين فى سورة البقرة [وفى سورة محمد ﷺ][٣]:

فإن «السِّلم» فى سورة البقرة يراد به: الإسلام، كما تقدم.

وفى سورة محمد ﷺ فى قوله: ﴿وتَدْعُو إلى السِّلم﴾ فإن «السِّلم»: الصلح.

وكذلك فى الأنفال المراد به: الصلح فى قوله: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ﴾.

وفى «السِّلم» إذا أريد به الصلحُ لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتين جميعًا، فكسر فى موضع، وفتح فى آخر.

وأما قراءة أبى عمرو وابن عامر ﴿السِّلم﴾ بكسر السين فى سورة البقرة، فـ «السلم» يعنى به: الإسلامُ.

وأما فتحهما السين فى سورة الأنفال وسورة محمد ﷺ، فإن ﴿السَّلم﴾ فيهما يراد به الصلح، وفيه الكسر والفتح، فأخذا بالفتح فى الموضعين جميعًا، ولم يفصلا كما فصل حمزة، وأخذ باللغتين. وكذلك القول فى رواية حفص عن عاصم، وكلٌّ حسنٌ.

وأما قولُه: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٤]، وقوله: ﴿وَأَلْقَوْاْ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ﴾ [النحل: ٨٧]، ﴿فَأَلْقَوُاْ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ [النحل: ٢٨] فليس الإلقاء ههنا كالإلقاء فى قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤] وقوله -سبحانه-: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

---

(١) البيت للمعطل الهذلى فى ديوان الهذليين (٣/ ٤٧).
(٢) فى ب: الأولى.
(٣) سقط فى أ.

ألا ترى أن الإلقاء هنا رمى وقذفٌ؟ وهذا إنما يكون فى الأعيان، وليس فى قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ﴾ [النساء: ٩٤] والآى الأخر عينٌ تلقى، ولكن تلك الآى بمنزلة قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

والمعنى: لا تقولوا لمن استسلم إليكم، وانقاد وكفّ عن قتالكم: لست مؤمنًا.

وكذلك المعنى فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ﴾ [النحل: ٨٧] كأنهم استسلموا لأمره ولما يريده منهم من عذابه وعقابه، لا مانع لهم منه ولا ناصر.

وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: يستسلم له ويستخذى؛ فينقاد لما يريده منه ولا يمتنع عليه، وقد قرئ ﴿سَالِمًا لرجل﴾ وسالِمٌ: فاعلٌ، وهو فى هذا الموضع حسن؛ لقوله: ﴿فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: فى أصحابه وخلطائه شركاء متشاكسون، يخالف بعضهم بعضًا، فلا ينقاد أحدٌ منهم لصاحبه، فمسالمٌ خلافُ متشاكسين[(١)].

ومن قرأ ﴿سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون «فعلٌ» بمنزلة «فاعلٍ»، مثل: بطل وحسنٍ، ونظير ذلك: يابِسٌ ويَبَس، وواسِطٌ ووسط.

ويجوز أن يكون وصفًا بالمصدر؛ لأن «السَّلَمَ» مصدرٌ.

ألا ترى أن أبا عبيدة قال: السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلَمُ واحدٌ؛ فيكون ذلك كقولهم: «الخَلْقُ»، إذا أردتَ به المخلوق، و«الصيدُ»، إذا أردت به المصيدَ.

ومعنى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩] [أى][(٢)]: ذوى مثلٍ.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فقال أبو الحسن: هذا فيما يزعم المفسرون: قالوا: خيرًا، قال: فكأنه سمع منهم التوحيدَ، وإذا سمع منهم التوحيد فقد قالوا خيرًا، فلما عرف أنهم موحدون، قال: سلام عليكم، فسلم عليهم، فـ «سلام» على هذا: رفعٌ بالابتداء، وخبره مضمرٌ.

وأما قوله -تعالى-: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾ [الزخرف: ٨٩] فيحتمل أمرين:

---

(١) فى ب: متشاكسون.

(٢) سقط فى ب.

يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، كقوله: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]، وهو يريد: قال: سلام عليكم.

والآخر: أن يكون خبرَ مبتدأ، كأنه أراد: أمرى سلامٌ، أى: أمرى بَراءة، وأضمر المبتدأ فى هذا الوجه، كما أضمر الخبر فى الوجه الأول، ويكون المعنى: أمرى سلامٌ أى: أمرى براءة، قال: لأن السلام يكون فى الكلام البراءة، قال: تقول: إنما فلان سلامٌ، أى: لا يخالط أحدًا.

وأنشد لأمية: [من الوافر]

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِى كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تُغَنِّثُكَ الذُّمُومُ[1]

قال: يقول: براءتك.

وأخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام فى اللغة أربعةُ أشياء: السلامُ مصدر سَلَّمْتُ، والسلامُ جمعُ سلامةٍ، والسلامُ: اسم من أسماء الله عز وجل، والسلامُ: شجرٌ.

ومنه قولُ الأخطل: [من الطويل]

... ... إِلَّا سَلَامٌ وَحَرْمَلُ[2]

ويكون منه ضربٌ خامسٌ، وهو ما ذكره أبو الحسن من أن «السلام» يكون فى الكلام: البراءة، واستشهاده على ذلك ببيت أمية، وقولهم: إنما فلانٌ سلامٌ.

وأما قولهم: فى أسماء[3] الله -جل وعز-: «السلام» فهو مصدرٌ وصف به، كما أن «العدل» و«الحق» فى نحو قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [النور: ٢٥] [كذلك].

والمعنى على ضربين:

أحدهما: أنه يسلم من عذابه من لا يستحقه.

والآخر: أن يكون الذى معناه التنزيه، كأنه المتنزه من الظلم والاعتداء.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] فيحتمل ضربين:

---

(١) تقدم.

(٢) جزء من عجز بيت، وقبله:
فرابية السكران قفر فما بها لهم شبح ....
وهو فى ديوانه (١/ ١٤).

(٣) فى أ: اسم.

يكون «السلام» [اسماً من أسماء الله تعالى][(١)]، والإضافة المراد بها: الرفع من المضاف؛ كقولهم لمكة: بيت الله، والخليفة: عبد الله.

ويجوز أن يكون «السلام» فى قوله: ﴿دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾ جمع «سلامة»، أى: الدار التى من حلّها لم يقاس عذابًا لعقاب[(٢)]، كما جاء فى خلافها: ﴿فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ. وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ﴾ [الواقعة: ٤٢-٤٣] ونحو قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

اختلفوا فى إمالة الألف وتفخيمها من قوله -تعالى-: ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠٧]:

فقرأ الكسائى وحده: ﴿ابتغاءَ مَرْضاتِ الله﴾ مُمالة[(٣)].

وقرأ الباقون: ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ بغير إمالة.

وكان حمزة يقف [فى][(٤)] ﴿مرضات﴾ بالتاء[(٥)].

والباقون يقفون بالهاء.

قال أبو على: حجة الكسائى فى إمالته الألف من مرضاة الله، أن الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء فى انقلابها ياء، تقول: مغزيان، كما تقول: مَرْمَيانِ، فأمال ليدل على أن الياء تنقلب عن الألف فى التثنية، ولم يمنعها المستعلى من الإمالة، كما لم يمنع المستعلى من إمالة[(٦)] نحو: صار وخاف وطاب.

وحكى[(٧)] عن ابن أبى إسحاق أنه سمع كُثَيِّر عزة يقول: صار بمكان[(٨)] كذا، فلم

---

(١) فى ب: اسم الله تعالى.
(٢) فى أ: بعقاب.
(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإملاء للعكبرى (٥٢)، البحر المحيط (٢/ ١١٩)، الحجة لابن خالويه(٩٤ ، ٩٥)، الحجة لأبى زرعة (١٢٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسى (١٦٠).
(٤) سقط فى أ.
(٥) ينظرالإملاء للعكبرى (١/ ٥٢)، البحر المحيط (٢/ ١١٩)، الحجة لابن خالويه(٩٥)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٨).
(٦) زاد فى أ: فى.
(٧) حكى ذلك عن ابن أبى إسحاق سيبويه فى الكتاب، فقال: «وبلغنا عن ابن أبى إسحاق: أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا». وقد علق محقق الكتاب العلامة عبد السلام محمد هارون على هذه العبارة بقوله: «أى: بالإمالة فى صار».
ينظر: الكتاب (٤/ ١٢١).

=

يمنعه المستعلى من الإمالة لطلب الكسرة فى «صرت» من أن يميل صار، فكذلك الألف فى ﴿مَرضَاتِ اللهِ﴾.

وغير الإمالة أحسن كما قرأ الأكثر.

فأما وقف حمزة على التاء من: ﴿مرضاتْ﴾ فإنه يحتمل أمرين:

أحدهما: على قول من قال: طَلْحَتْ، حكاه سيبويه[(١)] عن أبى الخطاب.

وأنشد أبو الحسن: [من الرجز]

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةٍ تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
دارًا لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْجَحَفَتْ[(٢)]

ويجوز أن يكون لما كان المضاف إليه فى التقدير، أثبت التاء كما يثبته فى الوصل؛ ليعلم أن المضاف إليه مرادٌ، كما أشم من أشم الحرف المضموم؛ ليعلم أنه فى الوصل مضمومٌ، وكما شدد من شدد «فَرَجّ»؛ ليعلم أنه فى الوصل متحركٌ.

وكما حرك من قال: [من الرجز]

... إِذَ جَدّ النَّقُرْ[(٣)]

بالضم ليعلم أنه فى الوصل مضموم.

وكما كسر من كسر قوله: [من الرجز]

= (٨) فى أ، ب: مكان، والمثبت من الكتاب؛ كما هو واضح من النص المذكور فى التعليق السابق.

(١) ينظر: الكتاب (٤/ ١٦٧)، وفيه: «وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون فى الوقف: طَلْحَتْ، كما قالوا فى تاء الجميع قولًا واحدًا فى الوقف والوصل».

(٢) الرجز لسؤر الذئب فى اللسان (حجف)، (بلل)، والتاج (حجف)، ولبعض الطائيين فى شرح شواهد الإيضاح ص(٣٨٦)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٧٩)، وجمهرة اللغة ص(١١٣٥)، والخصائص (١/ ٣٠٤ ، ٢/ ٩٨)، ورصف المبانى ص(١٥٦ ، ١٦٢ ، ٢١٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٥٩ ، ٢/ ٥٦٣ ، ٦٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٧٧)، وشرح شواهد الشافية ص(١٩٨)، وشرح المفصل (٢/ ١١٨ ، ٤/ ٦٧)، (٥/ ٨٩ ، ٨/ ١٠٥ ، ٩/ ٨١ ، ١٠/ ٤٥)، والمحتسب (٢/ ٩٢)، واللسان (بلا)، وجمهرة اللغة ص(١١٣٥)، والمخصص (٩/ ٧ ، ١٦/ ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٠).

(٣) تقدم.

... وَاصْطِفَافًا بالرِّجل[1]

ليعلم أنه فى الوصل مجرور.

ويدل على قوله شيء آخرُ، وهو قول الراجز: [من الرجز]

إِنَّ عَـدِيًّـا رَكِـبَـتْ إِلـى عَـدِى
وَجَعَلَتْ أَمْوَالَهَا فِى الحُطَمِى
ارْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمُ أَرْهَنْ بَنِى[2]

فقوله: «بنى» أراد: بَنِيَّ، فحذف ياء الإضافة للوقف، كما يحذف المثقل من نحو: سر وضر، فلولا أن المضاف إليه المحذوف فى نية المثبت، لرد النون فى «بنين»، فكما لم يرد النون فى «بنين»، كذلك لم يقف بالهاء فى: ﴿مَرْضَاتْ﴾؛ لأن المضاف فى تقدير الثبات فى اللفظ، ولولا أنه كذلك عندهم، لم يجز دخول «بنى» فى هذه القافية.

ألا ترى أن النون لو ثبتت فى الاسم المجموع، لحذف المضاف إليه من اللفظ؛ [و] لخرج من هذه القافية، ولم يجز ضم البيت إليها؟ فكذلك حكم التاء من: ﴿مرضات﴾ فى الوقف عليها.

فإن قال قائل فى وقفه على التاء من: ﴿مرضات﴾: ما تنكر أن يكون هذا خلاف قول سيبويه؛ لأنه قد قال: لو سميت بـ «خمسة عشر» فرخمته، لقلت: يا خمسه، فوقفت بالهاء[3]. ولو كان على قياس وقف حمزة فى مرضات[4]، لقلت: يا خمست.

---

(١) وتمام الرجز:

شـــرب الـــنـبـــيـــذ ....

والرجز بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ٧٣)، والإنصاف (٢/ ٧٣٤)، والخصائص (٢/ ٣٣٥)، وشرح الأشمونى (٣/ ٧٨٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٦١)، واللسان (شغزب، مسك، عجل)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٦٧)، والتاج (شغزب، جلد، مسك، عجل، عقل)، ونوادر أبى زيد ص(٣٠)، والمخصص (١١/ ٢٠٠).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (رهن)، والمحتسب (١/ ١٠٨)، والخصائص (٣/ ٣٢٧)، والبيت الثالث فى التاج (رهن).

(٣) نص كلام سيبويه: وإذا رخمت رجلًا اسمه: خمسةَ عشرَ، قلت: يا خمسةَ أقبلْ، وفى الوقف تبين الهاء - يقول لا تجعلها تاء - لأنها تلك الهاء التى كانت فى خمسة قبل أن تُضم إليها «عشر». كما أنك: لو سميت رجلًا: مسلمين قلت فى الوقت: يا مُسلمهْ؛ لأن الهاء لو أبدلت منها تاء -لتلحق الثلاثة بالأربعة- لم تحرك الميم.

ينظر: الكتاب (٢/ ٦٨ ، ٦٩).

(٤) فى أ: مرضاة.

ألا ترى أن الاسم الثانى المحذوف للترخيم مرادٌ كما كان المضاف إليه مرادًا؟

قيل له: لا يدل ما قاله سيبويه فى «خمسه» فى الترخيم، على أن وقف حمزة فى المضاف بالتاء خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن الترخيم بناءٌ آخر، وصيغة أخرى. وليس حذف المضاف إليه من المضاف كذلك.

ألا ترى أنه يراد ضمه إلى المضاف إذا ذكر أو حذف، والترخيم ليس كذلك؛ لأنه على ضربين:

أحدهما: أنه يقدر فيه المحذوف.

والآخر: أنه يكون ارتجال اسم على حدةٍ.

فالمقدر فيه إثبات ما حذف منه يجرى مجرى ما هو اسم على حياله، كما جرى حرف اللين فى قولهم فى الإنكار إذا قلت: «ضربتُ زيدًا»: أَزَيْدَنِيهِ! فأثبت التنوين قبل حرف اللين، ولم تحذفه كما حذفت من الندبة فى قول من قال: وازيداه؛ لأن: «أزيدنيه» فى الإنكار يجرى مجرى: «أزيدًا إنيه»، فكما يثبت مع «إن»، يثبت بغير «إن»، ولم يحذف كما حذف فى[1] الندبة، فكذلك الترخيم يجرى ما أريد فيه الحرف المحذوف للترخيم مجرى ما ارتجل؛ لأن النداء موضعٌ ترتجل فيه الأسماء.

ألا ترى أن فيه ما لا يستعمل فى غيره، نحو: يا نومان، ويا هناه، ويا فُلُ؟

فلما[2] كان فيه هذا الضرب، كان الضرب المرتجل أغلب من الآخر؛ فلذلك لم يكن المحذوف من الترخيم كالمضاف من المضاف إليه.

ويقوى ذلك ما جاء فى الشعر من نحو قوله: [من الطويل]

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ ... .[3]

---

(١) فى ب: من.

(٢) فى أ: ولما.

(٣) جزء من صدر بيت، وبعده:

...... واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٢١٤)، وأسرار العربية ص(٢٣٩)، والإنصاف (١/ ٣٤٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠)، والدرر (٣/ ٥١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٦٢)، وشرح المفصل (٢/ ٢٠)، والكتاب (٢/ ٢٧١)، واللسان (فرد، عذر)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٠)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٤٧٠)، واللسان =

وقوله: [من البسيط]

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ ....[(١)]

وكما أجرى هذا مجرى: [من الكامل]

يا حارِ ....[(٢)] ....

كذلك فى الوقف عليه.

اختلفوا فى فتح التاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [٢١٠] و﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ١٢٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافعٌ وعاصمٌ: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿تَرْجِعُ الأُمُورُ﴾ بفتح التاء[(٣)].

وكلهم قرأ: ﴿وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ﴾ بفتح الياء.

غير نافع وحفص عن عاصم فإنهما قرأا: ﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾ برفع الياء.

وروى خارجة عن نافع أنَّهُ قرأ: ﴿وإِلَى الله يُرْجَعُ الأُمُورُ﴾ بالياء مضمومة فى سورة البقرة[(٤)]، ولم يروه غيرُهُ.

قال أبو على: حجة من بنى الفعلَ للمفعول به قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

= (رحم، عكرم)، وهمع الهوامع (١/ ١٨١).

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

وهو لابن حنباء فى الدرر (٣/ ٤٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢٧)، وشرح التصريح (٢/ ١٩٠)، والكتاب (٢/ ٢٧٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(٢٤١)، والإنصاف (١/ ٣٥٤)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٧٧)، والمقرب (١/ ١٨٨).

(٢) جزء من صدر بيت للمهلهل بن ربيعة، وبعده:

... لا تجهل على أشياخنا إنا ذوو السورات والأحلام

وهو فى شرح المفصل (٢/ ٢٢)، والكتاب (٢/ ٢٥١)، وله أو لشرحبيل بن مالك فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، البحر المحيط (٢/ ١٢٥)، التبيان للطوسى (٢/ ١٨٨)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٦)، الحجة لابن خالويه(٩٥)، الحجة لأبى زرعة (١٣١)، السبعة لابن مجاهد (١٨١)، الغيث للصفاقسى (١٥٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٢٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٠٣).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/ ١٢٥)، والكشاف (١/ ١٢٨).

وقال: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦]، والمعنى فى بناء الفعل للمفعول كالمعنى فى بناء الفعل للفاعل.

وحجة من بنى الفعل للفاعل قوله -عز وجل-: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، وقوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، وقوله: ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨].

ألا ترى أن المصدر مضافٌ إلى الفاعل، والمعنى: إلينا رجوع أمرهم فى الجزاء على الخير والشر.

وقوله: ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وقال: ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، [و]﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣].

وأما ﴿يُرْجَعُ﴾ و﴿تُرْجَعُ﴾ بالياء والتاء فجميعًا حسنان؛ فالياء لأن الفعل متقدم، فذكّر كما قال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فالتأنيث تأنيث من أجل الجمع، وتأنيث الجمع ليس بتأنيث حقيقى؛ ألا ترى أن الجمع بمنزلة الجماعة.

والتاء فى «ترجع» لأن الكلمة تؤنث فى نحو: «هى الأمور»، و: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

اختلفوا فى نصب اللام ورفعها من قوله -جل وعز-: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [٢١٤]:

فقرأ نافع وحده: ﴿حتى يَقُولُ الرسولُ﴾ برفع اللام(١).

وقرأ الباقون: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ نصبًا.

وقد كان الكسائى يقرؤها دهرًا رفعًا، ثم رجع إلى النصب.

وروى ذلك عنه الفرّاء(٢)، قال: حدثنى به وعنه محمد بن الجهم عن الكسائى.

قال أبو على: قوله -عز وجل-: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾:

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٥٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥٣)، البحر المحيط (٢/ ١٤٠)، التبيان للطوسى (٢/ ١٩٨)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٤/ ٢٩٠)، تفسير القرطبى (٣/ ٣٤ ، ٣٥)، الحجة لابن خالويه(٩٥ ، ٩٦)، الحجة لأبى زرعة (١٣١)، السبعة لابن مجاهد (١٨١)، الغيث للصفاقسى (١٥٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٣٠)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٩ - ٢٩١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٠٧)، المعانى للفراء (١/ ١٣٢)، تفسير الرازى (٢/ ٢١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء، قيل له =

من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول.

وما ينتصب بعد «حتى» من الأفعال المضارعة على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى: «إلى»، وهو الذى تحمل عليه الآية.

والآخر: أن يكون بمعنى: «كى»، وذلك قولُك: أسلمتُ حتى أدخل الجنة، فهذا تقديره: أسلمت كى أدخل الجنة، فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن.

والوجه الأول من النصب قد يكون الفعل الذى قبل «حتى» مع ما حدث عنه قد مضيا جميعًا.

ألا ترى أن الأمرين فى الآية كذلك.

وأما قراءة من قرأ: ﴿حتّى يقولُ الرسولُ﴾ بالرفع، فالفعل الواقع بعد «حتى» إذا كان مضارعًا لا يكون إلا فعل حالٍ، ويجىء أيضًا على ضربين:

أحدهما: أن يكون السبب الذى أدى الفعل الذى بعد «حتى» قد مضى، والفعل المسبب لم يمض، مثال ذلك قولهم: «مرِضَ حتى لا يَرْجونه»، و: «شربت الإبل حتى يجىء البعيرُ يَجُرُّ بطنه».

وتتجه على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسول يقول الآن: متى نصر الله، وحكيت الحال التى كانوا عليها، كما حكيت الحال فى قوله: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وفى قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

والوجه الآخر من وجهى الرفع: أن يكون الفعلان جميعًا قد مضيا، نحو: سرت حتى أدخلها، فالدخول متصلٌ بالسير بلا فصل بينهما، كما كان فى الوجه الأول بينهما فصلٌ. والحال فى هذا الوجه أيضًا محكيَّة، كما كانت محكية فى الوجه الآخر.

= الفراء؛ لأنه كان يفرى الكلام. روى عن قيس بن الربيع ومندل بن علىّ والكسائىّ، وعنه: مسلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمرى، وحدث بكتبه. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه، وأهل البصرة يدفعون ذلك. صنف الفراء: معانى القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر فى القرآن، الجمع والتثنية فى القرآن، آلة الكتاب، النوادر، المقصور والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث، الحدود: مشتملة على ستة وأربعين حدًا فى الإعراب. وله غير ذلك. مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة.

ينظر: البغية (٢/ ٣٣٣).

ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالا؟

و«حتى» -إذا رفع الفعل بعدها-: حرفٌ، يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارة، وهى -إذا انتصب الفعل بعدها- الجارة للاسم، وينتصب الفعل بعدها-: بإضمار «أن»، كما ينتصب بعد اللام بإضمارها.

اختلفوا فى الباء والثاء من قوله -تعالى-: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [٢١٩]:

فقرأ الكسائى وحمزة: ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ بالثاء(١).

وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرٌ﴾ بالباء.

قال أبو على: حرمت الخمر بقوله: ﴿قُلْ فيهما إِثْمٌ كثيرٌ﴾.

[وقال] سعيد عن قتادة: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ ذمَّها ولم يحرِّمْها، وهى يومئذ حلالٌ، فأنزل الله -تعالى-: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣] وأنزل الآى فى المائدة، فحرم قليلها وكثيرها.

ومن أهل النظر من يذهب إلى أن قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] دلالة على تحريمها لقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ﴾ [الأعراف: ٣٣] فقد حرم الإثم، وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ فوجب أن يكون محرمًا. وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، والمعنى: فى استحلالهما.

ألا ترى أن المحرم إنما هو بعض المعانى التى فيهما، [وكذلك](٢) فى سائر الأعيان المحرمة.

وقال أبو حنيفة فيما أخبرنا أبو الحسن: إنه إذا نظر إليها على وجه التلذذ بها فقد أتى محظورًا، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ إنما هو إثم معانٍ تفعل فيها، وأسباب لها.

وقال بعض نقلةِ الآثار: تواتر الخبر أن الآية التى فى البقرة نزلت، ولم تحرم بها،

---

(١) ينظرالإعراب للنحاس (١/ ٢٦٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥٥)، البحر المحيط (٢/ ١٥٧ ، ١٥٨)، التبيان للطوسى (٢/ ٢١٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٤/ ٣٢٨)، تفسير القرطبى (٣/ ٦٠)، الحجة لابن خالويه(٩٦)، الحجة لأبى زرعة (١٣٢)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)، الغيث للصفاقسى (١٦١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٣٣)، الكشف للقيسى (١/ ٢٩١ ، ٢٩٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣١٤)، تفسير الرازى (٢/ ٢٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

(٢) سقط فى أ.

وقد اختلف فى الآية التى حرمت [بها الخمر: فقال قوم: حرمت بهذه الآية، وقال قوم: حرمت][1] بالآى التى فى المائدة.

فيعلم من ذلك أن الاثم يجوز أن يقع على الكبير وعلى الصغير؛ لأن شربها قبل التحريم لم يكن كبيرًا، وقد قال: ﴿فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، وقال: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ١١٢] فالخطيئة: تقع على الصغير والكبير، فمن الصغير قوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ومن الكبير: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١]، فهذا كبيرٌ.

فإن قلت: فكيف تقدير قوله: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] والخطيئة قد وقعت على الصغيرة والكبيرة، والإثم كذلك، فكأنه بمنزلة من يكسب صغيرًا أو صغيرًا، أو من يكسب كبيرًا أو كبيرًا؟

قيل له: ليس المعنى كذلك، ولكن الإثم قد وقع فى التنزيل على ما يقتطعه الإنسان من مال من لا يجوز له أن يقتطع من ماله، فإذا كان كذلك، جاز أن يكون التقدير: من يكسب ذنبًا بينه وبين الله، أو ذنبًا هو من مظالم العباد، فهما جنسان، فجاز دخول: «أو» فى الكلام، على أن المعنى: من يكسب أحد هذين الذنبين.

والموضع الذى وقع فيه الإثم على المظلمة قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أى: إن اطلعتم على أن الشاهدين اقتطعا بشهادتهما، أو يمينهما على الشهادة إثمًا - فالأولى بالميت وبولاية أمره آخران يقومان مقامهما.

وإنما جاز وقوع «الإثم» عليه على أحد أمرين:

إما أن يكون أريد بالإثم: ذا إثم، أى: ما اقتطعه الإنسان مما اؤتمن فيه من مال صاحبه إثمٌ فيه.

أو يكون سمَّى المقتطع إثمًا لما كان يؤدى آخذه إلى الإثم، كما سمى مظلمة لأنه يؤدى إلى الظلم.

قال سيبويه: المظلمة: اسم ما أخذ منك[2]، فكأن تقدير: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾: من أذنب ذنبًا بينه وبين الله، أو اقتطع حقًّا للعباد، وهذان جنسان.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) ينظر الكتاب (٤/ ٩١).

ومما يقوى ذلك: أن قوله: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ إنما نزل فى رجل سرق شيئًا من آخر، فكأن ذلك المسروق أوقع عليه اسم «الإثم» كما أوقع عليه فى الآية الأخرى.

فأما الذكر الذى فى ﴿بِهِۦ﴾ على الإفراد فلأن المعنى: ثم يرم به بأحد هذين، بريئًا. أو يكون عاد الذكر إلى الإثم، كما عاد إلى التجارة فى قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] وقد يكون الذكر فى: ﴿إِلَيْهَا﴾ عائدًا على المعنى؛ لأن المعنى: إذا رأوا إحدى هاتين الخصلتين.

وقال تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والإثم إنما يظن أن يكون على المتعجل، فأما المتأخر فليس بآثم لإتمامه نسكه - فقيل: من تأخر فلا إثم عليه، فذكر المتأخر بوضع الإثم عنه، كما ذكر المتعجل، فقال بعض المتأولين: ذكر [أن وضع][1] الإثم عنهما، وإن كان الذى يلحقه الإثم أحدهما.

قال: وقد يكون المعنى: لا يُؤَثِّمَنَّ أحدهما الآخر، فلا يقول المتأخر للمتعجل: أنت مقصرٌ.

ومثل الوجه الأول عنده [قوله فى][2] المختلفين: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والجناح على الزوج؛ لأنه أخذ ما أعطى، وقد جاء: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال: ﴿فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٢٠] فقد وقع الإثم هنا أيضًا على المأخوذ منه.

وقد يجوز [أن يكون][3]: لا جناح على كل واحد منهما إذا كان ذلك عن تراضٍ منهما. وشبه المتأول ما ذكرنا بقوله -تعالى-: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] وبقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] فنسب النسيان إليهما، والناسى فتى موسى، لا موسى، والمخرج منه اللؤلؤ أحدهما؛ وهذا يجوز أن يكون على حذف المضاف، كأنه: يخرج من أحدهما، ونسى أحدهما، فحذف المضاف كما حذف فى قوله: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] فالتقدير: على رجل

(١) فى أ: بوضع.
(٢) فى ب: قول.
(٣) سقط فى ب.

من رجلى القريتين عظيم. وحذف المضاف كثيرٌ جدًا.

وقال: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]. وقال: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فوقع الإثم فى الموضعين على من لم يؤد الأمانة فى إقامة الشهادة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦] فإن الجار يجوز تعلقه بشيئين: بالأخذ وبالعزة، فإن علقته بالأخذ، كان المعنى[١]: أخذته بما يؤثم، أى: أخذته بما يكسبه ذلك، والمعنى للعزة: أنه يرتكب ما لا ينبغى له أن يرتكبه، فكأن العزة حملته على ذلك وقلة الخشوع. وقد يكون المعنى: الاعتزاز بالإثم، أى: يعتز بما يؤثمه فيبعده مما يرضاه الله.

وقالوا: تأثم الرجل: إذا ترك الإثم واجتنبه، وتَحَوَّب: إذا ترك الحوب. وكان القياس أن يكون تأثم: إذا ركب الإثم، وفعله، مثل: تَفَوَّقَ، وتجرَّع. ومثلُ تَحَوَّبَ أنهم قد قالوا: هجد الرجل: إذا نام، وهجَّدته: نوّمته[٢].

قال لبيد: [من الرمل]

قَالَ هَجِّدْنَا فَقَدْ طَالَ السُّرَى ....[٣]

أى: نوِّمنا.

وقالوا تهجَّد: إذا سهر، فهذا مثل: «تأثّم» إذا اجتنب الإثم و«تحوب».

وفى التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال أبو على: حجة من قرأ بالباء: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ أن يقول: الباء أولى؛ لأن الكبر مثل العظم، ومقابل الكبر الصغر، قال -تعالى-: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣].

وقد استعملوا فى الذنب إذا كان موبقًا الكبير، يدل على ذلك قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [الشورى: ٣٧]، وقال -تعالى-: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ

---

(١) زاد فى أ: فيه.

(٢) زاد فى أ: و.

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... وَقَدَرْنَا إن خنى دهر غفل

وهو فى ديوانه (٢/ ١٤٢).

﴿مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١].

فكما جاء: ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾، و: ﴿كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ بالباء، كذلك ينبغى أن يكون قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بالباء.

ألا ترى أن شرب الخمر والميسر من الكبير، وكما وصف الموبق بالعظم فى قوله- عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] كذلك ينبغى أن يوصف بالكبر فى قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾.

وقالوا فى غير الموبق: صغيرٌ وصغيرةٌ، ولم يقولوا: قليل، فلو كان «كثيرٌ» متجهًا فى هذا الباب، لوجب أن يقال فى غير الموبق: قليل.

ألا ترى أن القلة مقابل الكثرة، كما أن الصغر مقابل الكبر؟

ومما يدل على حسن: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ قوله -تعالى-: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ واتفاقهم على «أكبر» ورفضهم لـ «أكثر».

ومما يقوى ذلك: أنه قد وصف بالعظم فى قوله -سبحانه-: ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] فكما وصف بالعظم، كذلك ينبغى أن يوصف بالكبر.

ووجه قراءة من قرأ بالثاء أنه قد جاء فيهما: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

وجاء فى الحديث فيما حدثنا [به][(١)] ابن قرين ببغداد فى درب الحسن بن زيد، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق[(٢)] بمصر فى سنة ثمانٍ وستينَ ومائتين قال: حدثنا أبو عاصم عن شبيب[(٣)] عن أنس بن مالك[(٤)] قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فِى الخَمْرِ

---

(١) سقط فى ب.

(٢) إبراهيم بن مرزوق الأُموى مولاهم، أبو إسحاق البصرى ثم المصرى، عَمِىَ قبل موته، وكان يُخطئ ولا يرجع. عن: وهب بن جرير وروح بن عبادة. وعنه: النسائى وقال: صالح. قال ابن يونس: مات سنة سبعين ومائتين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٥٥ ، ٥٦).

(٣) شبيب بن بشر البجلى الكوفى، عن أنس، وعنه: إسرائيل وأبو عاصم. قال عباس بن محمد عن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٤٤١).
وفى أ: حميد.

(٤) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصارى النجارى، خدم النبى ﷺ عشر =

عَشْرَةً: مُشْتَرِيَهَا، وَبائِعَهَا، وَالمُشْتَرَاةَ لَهُ، وَعَاصِرَهَا، وَالمَعْصُورةَ لَهُ، وَسَاقِيَهَا، وَالمُسْقَاهَا، وَحَامِلَهَا، والمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَآكِلَ ثَمَنِهَا»[١] فهذا يقوى قراءة من قرأ ﴿كثيرٌ﴾.

فإن قال قائل: إن الكثرة إنما ذكرت ليس فى نفس الخمر، ولا فى نفس الميسر، إنما هى فى أشياء تحدث عنها أو تؤدى إليها:

قيل [له][٢]: إن ذلك -وإن كان كما ذكرت- فقد وقع الذمُّ فى التنزيل عليها.

ألا ترى أنه قال -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١] والميسر: قمارٌ، وأكل المال بالباطل، وقد قال: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

ومما يقوى قراءة من قرأ ﴿كثيرٌ﴾ قوله -تعالى-: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] فكأن الإثم عودل به المنافع، فلما عودل به المنافع حسن أن يوصف بالكثرة؛ لأنه كأنه قال: فيه مضارٌّ كثيرةٌ، ومنافع، فلما صار الإثم كالمعادل للمنافع، والمنافع يحسن أن توصف بالكثرة؛ كما جاء: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون: ٢١] كذلك حسن أن يوصف الذى عودل به بالكثرة[٣].

وليس الخمر بالنبيذ فى اللغة؛ والأسماء الأول لا توضع بالمقاييس.

يدلك[٤] على ذلك قول أبى الأسود[٥]: [من الطويل]

= سنين. وذكر ابن سعد أنه شهد بدرًا، له ألف ومائتا حديث وستة وثمانون حديثًا. وروى عن طائفة من الصحابة. وعنه: بنوه موسى والنضر وأبو بكر والحسن البصرى وثابت البنانى وسليمان التيمى وخلق لا يحصون. مات سنة تسعين أو بعدها وقد جاوز المائة، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة، رضى الله عنهم. ينظر: الخلاصة (١/ ١٠٥).

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه (٥/ ٨٣) فى كتاب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه (٣٣٨١).
والترمذى (٢/ ٥٦٧) فى أبواب البيوع، باب النهى أن يُتخذ الخمر خلًا (١٢٩٥)، وقال: غريب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: الكثرة.

(٤) فى ب: يدل.

(٥) ظالم بن عمرو بن ظالم - وقيل: ابن سفيان - ابن عمر بن جِلْس بن نفاثة بن عدى بن الدئل =

دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئًا بِمَكَانِهَا
فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ، فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا(١)

ألا ترى أن الشيء لا يكون أخا نفسه، وأن ما أدى إلى ذلك كان فاسدًا.

اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [٢١٩]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قلِ العَفْوُ﴾ رفعًا(٢).

وقرأ الباقون: ﴿ٱلْعَفْوَ﴾ نصبًا.

ورُوى عن ابن عامر نصب الواو أيضًا.

حدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق قال: حدثنا أبو زيد عمر بن

= ابن بكر بن كنانة أبو الأسود الدؤلي البصري، أول من أسس النحو. كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدهم عقلًا، شيعيًا شاعرًا سريع الجواب، ثقة في حديثه، روى عن عمر وعليّ وابن عباس وأبي ذرّ وغيرهم. وعنه ابنه ويحيى بن يعمُر. وصحب علي بن أبي طالب، وشهد معه صِفّين، وقدم على معاوية فأكرمه وأعظم جائزته، وولي قضاء البصرة. وهو أول من نقط المصحف. قال الجاحظ: أبو الأسود معدود في طبقات الناس، وهو في كلها مقدم مأثور عنه في جميعها، معدود في التابعين، والفقهاء، والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفُرسان، والأمراء، والدهاة، والنحاة، والحاضرى الجواب، والشيعة، والبخلاء، والصُّلْع الأشراف، والبُخْر الأشراف. مات سنة تسع وستين للهجرة بطاعون الجارِف.

ينظر: البغية (٢/ ٢٢ ، ٢٣).

(١) البيتان في ديوانه ص (١٦٢ ، ٣٠٦)، وينظر البيت الأول في: اللسان (كون)، والتاج (كون)، وبلا نسبة في المخصص (١٣/ ٢١٩).

ويروى: «مجزيًا لمكانها» بدل «مجزئًا بمكانها».

وينظر البيت الثاني في: أدب الكاتب ص(٤٠٧)، وإصلاح المنطق ص(٢٩٧)، وتخليص الشواهد ص(٩٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٢٧، ٣٣١)، والرد على النحاة ص(١٠٠)، وشرح المفصل (٣/ ١٠٧)، والكتاب (١/ ٤٦)، واللسان (كون)، (لبن)؛ والمقاصد النحوية (١/ ٣١٠)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٨٢٣)، وشرح الأشموني (١/ ٥٣)، والمقتضب (٣/ ٩٨)، والمقرب (١/ ٩٦).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٦٠)، الإملاء للعكبري (١/ ٥٥)، البحر المحيط (٢/ ١٥٩)، التبيان للطوسي (٢/ ٢١٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري (٤/ ٣٤٦ ، ٣٤٧)، تفسير القرطبي (٣/ ٦١)، الحجة لابن خالويه(٩٦)، الحجة لأبي زرعة (١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)، الغيث للصفاقسي (١٦١)، الكشاف للزمخشري (١/ ١٣٣)، الكشف للقيسي (١/ ٢٩٢ - ٢٩٣)، المجمع للطبرسي (٢/ ٣١٤)، تفسير الرازي (٢/ ٢٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٢٧).

شبة[١]، عن محبوب بن الحسن، عن إسماعيل المكى[٢] عن عبد الله بن كثير أنه قرأ: ﴿قُلِ العفوُ﴾ رفعًا. والذى عليه أهل مكة الآن النصبُ.

قال أبو على: قال ابن عباس[٣]: العفو: ما فضل عن أهلك.

[وقال] عطاءٌ[٤] وقتادةُ[٥] والسدى[٦]: العفو: الفضل.

قال الحسن[٧]: ﴿قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ﴾ ما لا يجهدكم صفوُهُ من أموالكم، ليس بالأصول.

[وقال] أبو عبيدة: العفو: الطاقة التى تطيقها، والقصد، يقال: ما عفا لك أى ما صفا لك.

غيره: [غير][٨] الجهد من أموالكم.

قال أبو على: اعلم أن قولهم: ﴿مَاذَا﴾ تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يكون «ما» مع «ذا» اسمًا واحدًا.

والآخر: أن يكون «ذا» بمنزلة «الذى».

والدليل على جعلهما جميعًا بمنزلة اسم واحد قول العرب: عَمَّاذَا تسأل؟ فأثبتوا الألف فى «ما». فلولا أن «ما»، مع «ذا» بمنزلة اسم واحد لقالوا: عمَّ ذا تسأل؟ فحذفوا الألف من آخر «ما»، كما حذف من قوله[٩]: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]

---

(١) عمر بن شبة –واسمه زيد– ابن عبيدة بن ريطة النميرى البصرى، أبو زيد: شاعر، راوية مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل البصرة. توفى بسامراء سنة ٢٦٢هـ. له تصانيف: منها «كتاب الكتاب» و «النسب» و «أخبار بنى نمير» و «أخبار المدينة» جزء منه، و «تاريخ البصرة» و «أمراء الكوفة» و «أمراء البصرة» و «أمراء المدينة» و «أمراء مكة» و «كتاب السلطان» و «مقتل عثمان» و «السقيفة» و «جمهرة أشعار العرب» و «الشعر والشعراء» و «الأغانى» و «أخبار المنصور» و «أشعار الشراة».
ينظر: الأعلام (٥/ ٤٧، ٤٨).

(٢) إسماعيل بن خالد. عن ابن كثير وعنه: محبوب بن الحسن ونصر بن على الجهضمى كذا ذكره الهذلى عنه ولا أعرفه إلا أن يكون مسلم بن خالد فاشتبه عليه.
ينظر: الغاية (١/ ١٦٤).

(٣) أخرجه ابن جرير (٢/ ٣٧٦) (٤١٥٦).

(٤) أخرجه ابن جرير (٢/ ٣٧٦) (٤١٥٩).

(٥) أخرجه ابن جرير (٢/ ٣٧٦) (٤١٥٧) و (٤١٥٨).

(٦) أخرجه ابن جرير (٢/ ٣٧٦) (٤١٦٠).

(٧) أخرجه بمثله ابن جرير (٢/ ٣٧٧) (٤١٦٨).

(٨) سقط فى أ.

(٩) فى ب: قولهم.

و: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣] فلما لم يحذفوا الألف من آخر «ما» علمت أنه مع «ذا» بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لما لم يكن آخر الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخرًا إلا أن يكون فى شعر.

كقول الشاعر: [من الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِى لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى دَمَانِ[1]

ويدل على ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

دَعِى مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِى[2]

كأنه قال:

دعى شيئًا: علمت.

ومما يُحْمَلُ على أن «ماذا» فيه شىء واحد قولُ الشاعر: [من البسيط]

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا[3]

فإنما قوله: «ماذا بالُ نسوتكم» بمنزلة: ما بالُ نسوتكم، فاستعملوا «ماذا» استعمالَ «ما»، من غير أن ينضم إليها «ذا».

ألا ترى أنك لو حملت «ذا» على «الذى» فى البيت لم يَسْهَلْ: «ما الذى هو بالُ نِسوتكم؟»؛ لأن المُسْتَعْمَلَ: «ما بالُك» دون الآخر، فإنما جعل «ماذا» بمنزلة «ما»، كما جعل الآخر فى قوله: [من الوافر]

دَعِى مَاذَا عَلِمْتِ ....

بمنزلة: دعى ما علمتِ.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، وخزانة الأدب (٥/ ١٣٠)، واللسان (قوم)، والمحتسب (٢/ ٣٤٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٤)، ولحسان بن المنذر فى شرح شواهد الإيضاح ص(٢٧١)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠٩)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص(٤٠٤)، وشرح الأشمونى (٣/ ٧٥٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٧)، وشرح المفصل (٤/ ٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١٧).

(٢) البيت للمثقب العبدى فى ديوانه ص(٢١٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٨٩ ، ١١/ ٨٠)، وشرح شواهد المغنى ص(١٩١)، ولسحيم بن وثيل الرياحى فى المقاصد النحوية (١/ ١٩٢)، ولأبى حية النميرى فى لسان العرب (أبى)، ولمزرد بن ضرار فى ديوانه ص(٦٨)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(٢٤١)، والدرر (١/ ٢٧١)، والكتاب (٢/ ٤١٨)، ولسان العرب (ذوا)، ومغنى اللبيب ص(٣٠١ ، ٣٠٢).

(٣) وهو لجرير فى ديوانه ص(١٦٧)، والجنى الدانى ص(٢٤٠)، والدرر (١/ ٢٧٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٨١)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص(٣٠١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤).

ألا ترى أنك لو لم تجعلهما اسمًا واحدًا، لجعلت «ما» استفهامًا، ولا يجوز وقوعُ دعى ونحوه من الأفعالِ قبل الاستفهام، ولا يُعَلَّقُ عنه.

فإذا تبين بما ذكرنا أن «ما» مع: «ذا» بمنزلة اسم واحد كان قوله -تعالى-: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ بمنزلة قوله: ما ينفقون، وقوله: ﴿مَاذَا﴾ فى موضع نصب، كما أن «ما» فى قولك: ما ينفقون؟ و«أيًا» فى قولك: أيا ينفقون؟ كذلك، فجواب هذا: «العفو» بالنصب؛ كما تقول فى جواب ما أنفقت؟ درهمًا. أى: أنفقتُ درهمًا؛ فهذا وجه قولِ من نصبَ «العفو» فى الآية.

وأما وجه قول من رفع فقال: ﴿قل العفوُ﴾ فإن «ذا» تجعل بمنزلة «الذى» بعد «ما»، ولا تجعل معها بمنزلة اسم واحد.

فإذا قال: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤].

فكأنه قال: ما الذى أنزله ربكم؟ فجواب هذا: قرآنٌ وموعظة حسنةٌ، فتضمر المبتدأ الذى كان خبرًا فى سؤال السائل، كما تقول فى جواب: ما الذى أنفقته؟ مال زيد، أى: الذى أنفقته مال زيد.

فمما جاء على هذا فى التنزيل قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] ف «أساطير الأولين» فى قول سيبويه: يرتفع على ما ذكرته لك(١).

وقد روى عن أبى زيد وغيره من النحويين أنهم قالوا: لم يقروا، ويريدون: أنهم لم يقروا بإنزال الله -جل وعز- لذلك، فكأنهم لم يجعلوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ خبر «الذى أنزل».

ووجه قول سيبويه: أن «أساطير الأولين» خبر: «ذا» الذى بمعنى «الذى» فى

---

(١) نص كلام سيبويه: وقد يجوز أن يقول الرجلُ: ماذا رأيتَ؟ فيقول: خيرٌ، إذا جعل «ما» و«ذا» اسمًا واحدًا؛ كأنه قال: ما رأيت خير، ولم يجبه على «رأيت». ومثل ذلك قولهم فى جواب كيف أصبحتَ؟ فيقول: صالحٌ، وفى مَن «رأيتَ» فيقول: زيدٌ، كأنه قال: أنا صالحٌ ومن رأيتُ؟ زيدٌ. والنصبُ فى هذا الوجهُ، لأنه الجواب، على كلام المخاطَب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به. وقال-عز وجل-: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين﴾. وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذى رأيتَ: زيدًا؛ لأنّ ههنا معنى فِعْلٍ فيجوز النصبُ ههنا كما جاز الرفع فى الأول.

ينظر: الكتاب (٢/٤١٨، ٤١٩).

قوله: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ على أن يكون المعنى: الذى أنزل ربكم عندكم أساطير الأولين. كما جاءت: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وكما قال: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] أى الذى نزل عليه الذكر عنده وعند من تبعه. ومما جاء على هذا قول لبيد: [من الطويل]

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ[١] فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ[٢]

كأنه لما قال: ما الذى يحاولُه؟ أبدل بعد، فقال: أنحبٌ؟ أى: الذى يحاوله نحبٌ فيقضى أم ضلال وباطل.

فقوله: «فيقضى» فى موضع نصبٍ على أنه جوابُ الاستفهام، ولس بمعطوف على ما فى الصلة، ولو كان كذلك لكان رفعًا.

فقول من رفع فقال: ﴿العفوُ﴾ على هذا، كأنه لما قال: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ وكان[٣] المعنى: ما الَّذى ينفقون؟ قال[٤]: العفو، أى الذى[٥] ينفقون: العفو. فهذا وجه الرفع.

ونظيره فى التنزيل فى قول سيبويه الآية التى مرت.

واعلم أن سيبويه لا يجيز أن يكون «ذا» بمنزلة «الذى»، إلا فى هذا الموضع لما قام على ذلك من الدلالة التى تقدمت[٦]. والبغداديون يجيزون أن يكون «ذا» بمنزلة

---

(١) النحب: النذر. يقول: اسألوه عن هذا الذى هو فيه: أهو نذر نذره على نفسه، فرأى أنه لابد من فعله، أم هو ضلال وباطل من أمره. أفدناه من كلام العلامة عبد السلام هارون فى الكتاب (٢/ ٤١٧).

(٢) البيت فى ديوانه ص(٢٥٤)، والأزهية ص(٢٠٦)، والجنى الدانى ص(٢٣٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ - ١٤٧)، وديوان المعانى (١/ ١١٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٠)، وشرح التصريح (١/ ١٣٩)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١)، والكتاب (٢/ ٤١٧)، ولسان العرب (نحب، حول، ذو)، والمعانى الكبير ص(١٢٠١)، ومغنى اللبيب ص(٣٠٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٥٩)، ورصف المبانى ص(١٨٨)، وشرح الأشمونى (١/ ٧٣)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣)، وكتاب اللامات ص(٦٤)، ومجالس ثعلب ص(٥٣٠).

والشاهد فيه قوله: «ماذا يحاول» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى «الذى»، وأخبر بها عن «ما» الاستفهامية، وأتى لها بصلة هى جملة «يحاول».

(٣) فى ب: فكان.

(٤) فى أ: قل.

(٥) فى أ: الذين.

(٦) سبق ذكر كلام سيبويه.

«الذى» فى غير هذا الموضع، ويحتجون فى ذلك بقول الشاعر: [من الطويل]

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَـلَيْـكِ إِمَـارَةٌ نَـجَوْتِ وَهَـذَا تَـحـمِـلِيـنَ طَـلِيـقُ(١)

فيذهبون إلى أن المعنى: والذى تحملين طليق.

ويحتجون -أيضًا- بقوله -تعالى-: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧] فيتأولونه على أن المعنى: ما التى بيمينك؟

ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على «ذا»، بأنه بمنزلة «الذى»، وذلك أن قوله: ﴿بِيَمِينِكَ﴾ يجوز أن يكون ظرفًا فى موضع الحال فلا يكون صلة، وكذلك: «تحملين» فى البيت يجوز أن يكون فى موضع حال، والعامل فى الحال فى الموضعين ما فى الاسمين المبهمين من معنى الفعل، وإذا أمكن أن يكون على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة.

وقد تأوَّلَ أحدُ شيوخنا [قوله](٢): ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ. يَدْعُواْ﴾ [الحج: ١٢، ١٣] على مذهبهم هذا فقال: ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمنزلة «الذى»، وما بعده صلةٌ، والاسمُ المبهمُ مع صلته فى موضع نصب بـ «يدعو».

وهذا الذى تأوله عليه تأويلٌ مستقيمٌ إذا صح الأصل بدلالة تقام عليه.

اختلفوا فى تخفيف الطاء وضم الهاء، وتشديد الطاء وفتح الهاء من قوله -جل وعز-: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [٢٢٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ خفيفة.

وقرأ عاصمٌ فى رواية أبى بكرٍ والمفضل وحمزة والكسائى: ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾

---

(١) البيت ليزيد بن مفرّغ فى ديوانه ص(١٧٠)، وأدب الكاتب ص(٤١٧)، والإنصاف (٢/ ٧١٧)، وتخليص الشواهد ص(١٥٠)، وتذكرة النحاة ص(٢٠)، وجمهرة اللغة ص(٦٤٥)، وخزانة الأدب (٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨)، والدرر (١/ ٢٦٩)، وشرح التصريح (١/ ١٣٩، ٣٨١)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٥٩)، وشرح المفصل (٤/ ٧٩)، والشعر والشعراء (١/ ٣٧١)، ولسان العرب (حدس، عدس)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص(٣٦٢، ٤٤٧)، وأوضح المسالك (١/ ١٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨)، وشرح الأشمونى (١/ ٧٤)، وشرح شذور الذهب ص(١٩٠)، وشرح قطر الندى ص(١٠٦)، وشرح المفصل (٢/ ١٦، ٤/ ٢٣)، ولسان العرب (ذوا)، والمحتسب (٢/ ٩٤)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٦٢)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤).

(٢) سقط فى ب.

مشددة(١).

[وقرأ](٢) حفصٌ عن عاصم: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ خفيفة(٣).

[قال أبو على](٤): قال أبو الحسن: طَهَرَت المرأةُ.

قال: وقال بعضهم: طَهُرَتْ.

قال: وقالوا: طَهَرَتْ طُهْرًا وطَهَارَةً.

والقول فى ذلك: إن «طَهَرت» بفتح العين أقيس؛ لأنها خلاف «طَمَثَت»، فينبغى أن يكون على بناء ما خالفه، مثل: عَطِشَ ورَوِىَ ونحو ذلك.

ويقوى «طَهَرَت» أيضًا قولهم: «طاهرٌ»، فهذا يدل على أنه مثل: قعد يقعد فهو قاعدٌ.

ويحتمل أن يكون طهرت ويطهرن: انقطع الدم الذى كان به طمثت. كما روى عن الحسن فى تفسير قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾: حتى ينقطع الدم.

ويحتمل أن يكون ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾: حتى يفعلن الطهارة التى هى الغسل؛ لأنها ما لم تفعل ذلك كانت فى حكم الحيض، لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة، وأن لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقة، فانقطع الدم ولم تغتسل، كما كان له أن يراجعها قبل انقطاع الدم، وهذا قولُ عمر وعبد الله وعبادة بن الصامت(٥)، وأبى

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٧)، الإملاء للعكبرى(١/ ٥٥)، البحر المحيط (٢/ ١٦٨)، التبيان للطوسى (٢/ ٢١٩)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٤/ ٣٨٣)، تفسير القرطبى (٣/ ٨٨)، الحجة لابن خالويه(٩٦)، الحجة لأبى زرعة (١٣٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)، الغيث للصفاقسى (١٦١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٣٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣١٨)، المعانى للفراء (١/ ١٤٣)، تفسير الرازى (٢/ ٢٤٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

(٢) أثبتناها؛ لضرورة السياق وهى ليست فى أ أو ب.

(٣) قال فى الدر المصون: قوله: ﴿حتى يطهرن﴾... قرأ حمزة والكسائى وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء، والأصل: يَتَطَهَّرْن، فأدغم. والباقون: ﴿يَطْهُرْنَ﴾، مضارع: طهر».
ينظر: الدر المصون (١/ ٥٤٤).

(٤) سقط فى أ.

(٥) عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج، الأنصارى أبو الوليد، شهد العقبتين وبدرًا، وهو أحد النقباء. له مائة وأحد وثمانون حديثًا، اتفقا منها على ستة. وانفرد البخارى بحديثين. وكذا مسلم وعنه ابنه الوليد، ومحمود بن الربيع وجبير بن نفير، وأبو إدريس الخولانى وخلق، وكان ممن جمع القرآن على عهد النبى ﷺ، قاله محمد بن كعب، وبعثه عمر إلى الشام،ليعلم الناس القرآن والعلم فمات بفلسطين، قاله البخارى، وقال الواقدى: بالرملة سنة أربع وثلاثين.

الدرداء(١).

وروى لنا عن الشعبى(٢) أنه روى عن ثلاثة عشر من الصحابة؛ منهم أبو بكر(٣) وعمر وابن مسعود وابن عباس ذلك. فإذا(٤) كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حكم اتصاله؛ وجب ألا تقرب حتى تغتسل. وإذا كان كذلك، كان قراءة من قرأ: ﴿حتى يَطَّهَّرْنَ﴾ أرجَحَ؛ لأنها ما لم تتطهر(٥) فى حكم الحُيَّضِ، فيجب ألا تقرب، كما لا تقرب إذا كانت حائضًا.

ويؤكد ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦] فكما أن الجنب يتطهر بالماء إذا وجده، كذلك الحائض؛ لاجتماعهما فى وجوب الغسل

= ينظر: الخلاصة (٢/ ٣٢).

(١) عويمر بن زيد -أو ابن عامر أو ابن مالك- بن عبد الله بن قيس بن عائشة بن أمية بن مالك بن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأنصارى الخزرجى أبو الدرداء، له مائة وتسعة وسبعون حديثًا، اتفقا على حديثين، وانفرد البخارى بثلاثة، ومسلم بثمانية أحاديث. وعنه ابنه بلال وزوجته أم الدرداء وجبير بن نُفير وزيد بن وهب وخلق. أسلم يوم بدر وشهدأحدًا وألحقه عمر بالبدريين. قال أبو الدرداء: رب شهوة ساعة أورثت حزنًا طويلًا. جمع القرآن، وولى قضاء دمشق، وله فضائل جمة، ومات سنة اثنتين وثلاثين.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٣١٠).

(٢) عامر بن شراحيل الحميرى الشعبى، أبو عمرو الكوفى، الإمام العلم. ولد لست سنين خلت من خلافة عمر، روى عنه وعن على، وابن مسعود، ولم يسمع منهم، وعن أبى هريرة، وعائشة، وجرير، وابن عباس وخلق. قال: أدركت خمسمائة من الصحابة. وعنه ابن سيرين والأعمش وشعبة وجابر الجعفى وخلق. قال أبو مِجْلزِ: ما رأيت فيهم أفقه من الشعبى، وقال العجلى: مرسل الشعبى صحيح. وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس فى زمانه والشعبى فى زمانه. قال يحيى بن بُكَير: توفى سنة ثلاث ومائة.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٢).

(٣) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم التَّيْمى، أبو بكر بن أبى قحافة الصديق، أول الرجال إسلامًا، ورفيق سيد المرسلين فى هجرته. شهد المشاهد وكان من أفضل الصحابة، وروى مائة واثنين وأربعين حديثًا، اتفقا على ستة، وانفرد البخارى بأحد عشر، ومسلم بحديث. وعنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلي وخلق، وكان أبيض أشقر لطيفًا مُسْتَرِقَ الْوَرِكَين. قال النبى ﷺ: سُدوا كل خُوخة إلا خُوخة أبى بكر. وقال عمر: أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ. توفى سنة ثلاث عشرة، عن ثلاث وستين سنة، ودفن بالحجرة النبوية.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٧٨).

(٤) فى أ: وإذا.

(٥) فى أ: تظهر.

عليهما، وأن لفظ المتطهر يختص بالتطهر بالماء أو ما قام مقامه.

وقراءة من قرأ: ﴿حتى يطهرن﴾ على هذا التأويل، يحتمل أن يكون المراد بها: حتى يفعلن الطهارة، فلكونهن إذا لم يفعلن فى حكم الحيض، وحال من لم ينقطع الدم عنه منهنَّ.

ويؤكد قراءة من قرأ: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾: إجماعهم فى قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة:٢٢٢]، فكما أن هذا لا يكون إلا على الطهارة، فكذلك قوله: ﴿حَتَّى يَطَّهَّرْنَ﴾ يجب أن يكون على هذا اللفظ.

ألا ترى شرط إتيانهن بعد التطهر فى قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾.

وأما قولهم: «الطَّهُور» فلفظه على ضربين: اسم، وصفةٍ.

فإذا كان اسمًا كان على ضربين:

أحدهما: أنه مصدر، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: تطهرت طهورًا حسنًا، وتوضأت وضوءًا، فهذا مصدرٌ على «فَعُول» بفتح الفاء.

ومثله: وقدت النار وَقودًا، فى أحرف أخر.

وأما الاسم الذى ليس بمصدر، فما جاء من قوله: «طَهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُم كَذَا»(١) فالطهور اسم لما يُطَهِّرُ، كالفَطور(٢)، والوَجور(٣)، والسَّعوط(٤)، واللَّدود(٥).

وأما كونه صفةً فهو قوله -تعالى-: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان:٤٨]

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٢٣٤)، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب (٨٩/ ٢٧٩)، والنسائى (١/ ١٧٦ - ١٧٧)، كتاب المياه باب سؤر الكلب، وابن الجارود ص(٢٨)، باب فى طهارة الماء (٥١)، والدارقطنى (١/ ٦٤) كتاب الطهارة، باب ولوغ الكلب فى الإناء (٢)، والبيهقى (١/ ١٨) كتاب الطهارة باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب، وأحمد (٢/ ٢٥٣)، وابن خزيمة (١/ ٩٨)، وابن حبان (١٢٩٦).

(٢) الفَطور: ما يتناوله الصائم؛ ليفطر عليه. والطعام يُتَنَاول صباحًا.
ينظر: المعجم الوسيط (فطر).

(٣) الوَجور: الدواء يُصَبُّ فى الحلق.
ينظر: المعجم الوسيط (وجر).

(٤) السَّعوط: الدواء يُدْخل فى الأنف.
ينظر: المعجم الوسيط (سعط).

(٥) اللَّدود: ما يُصَبُّ من الأدوية ونحوها فى أحد شقى الفم.
ينظر: المعجم الوسيط (لدد).

فهذا كالرسول، والعجوز، ونحو ذلك من الصفات التى جاءت على «فعول» ولا دلالة فيه على التكرير، كما لم يكن متعديًا نحو: ضروب.

ألا ترى أن فعله غير متعدٍ تعدِّى «ضربت».

ومن الصفة قوله -جل وعز-: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١] فوصف بالطهور لما كان خلافًا لما ذكر فى قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] ومن ذلك قوله: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ». فالطهور هنا صفةٌ.

ألا ترى أنه قد ارتفع به الماء كما ارتفع الاسم بالصفات المتقدمة؟

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فمن جعل فى «تطهرهم» ضمير الصدقة ولم يجعله ضمير فعل المخاطب، فلما جاء من: «أَنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» فإذا أخذت منهم كان كالرفع لذلك، ورفعه تطهيرٌ [وقال -تعالى-][(١)]: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فجاء فيه «طَهِّر» لما جاء فى المطهر منه الرجس فى قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. [و]قال -سبحانه-: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فوصفهن بالطهارة يحتمل أمرين:

يجوز أن يكن تطهرن مما يكون فيهن من الحيض، ونحوه من الأقذار.

ويجوز أن يكن مطهرات من الأخلاق السيئة لما فيهن من حسن التبعل.

ودل على ذلك قوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا . عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦، ٣٧] وأنشد يعقوب[(٢)] وثعلب: [من الطويل]

... ... وَبِالْبِشْرِ قَتْلَى لَمْ تُطَهَّرْ ثِيَابُهَا[(٣)]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، كان عالمًا بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة. أخذ عن البصريين والكوفيين: كالفراء وأبى عمرو الشيبانى والأثرم وابن الأعرابى. وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر وتفسير دواوين العرب، زاد فيها على من تقدمه. وكان معلمًا للصبيان ببغداد، ثم أدب أولاد المتوكل.

ينظر: البغية (٢/ ٣٤٩).

(٣) عجز بيت، وصدره:

أبا مالك مالت برأسك نشوة ....

وهو فى ديوانه (٥٢).

وفسراه بأنه لم يطلب بثأرهم ووجه ذلك: أنهم إذا قتلوا قتيلا قالوا: دمه فى ثوب فلان، يعنون القاتل، وعلى هذا قول أوس: [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ دَمًا حَرَامًا نِلْتَهُ وَهُرِيقَ فِى بُرْدٍ عَلَيْكَ مُحَبَّرِ[1]

وقال: [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ بَنِى سُحَيْمٍ[2] أَدْخَلُوا أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ[3]

وقال أبو ذؤيب: [من الطويل]

تَبَرَّأُ مِنْ دَم الْقَتِيلِ وَثَوْبِهِ وَقَدْ عَلِقَتْ دَم الْقَتِيلِ إِزَارُهَا[4]

علامة التأنيث فى علقت للإزار، وأنثها كما أنثه ابن أحمر فى قوله: [من الطويل]

طَرَحْنَا إزارًا فَوْقَهَا أَيْزِنِيَّةٌ عَلَى مَنْهَلٍ مِنْ قَذْقَدَاءَ وَمَوْرِدِ[5]

[وأنشد الأعشى][6] بإلحاق علامَتِهِ فى قوله: [من مجزوء الكامل]

... . يَر فُلُ فى البَقِيرَةِ[7] وَالإِزَارَهْ[8]

---

(١) وهو فى ديوانه ص(٤٧)، واللسان (هرق)، والتاج (هرق).
ويروى عجزه:
.... فهريق فى ثوب عليك محبر

(٢) فى أ، ب: جذيمة، والمثبت هو المذكور فى الكتب التى ورد فيها الشاهد وهو كذلك مصوب فى حاشية ب.

(٣) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص (٤٧)، واللسان (تمر، نفس)، والتنبيه والإيضاح (٢/٣٠٨)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٢٨٢)، والتاج (أمر، نفس)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (١/ ٣٧١)، والمخصص (١٣/ ٢٥٥).

(٤) وهو فى شرح أشعار الهذليين ص(٧٧)، واللسان (أزر)، والتاج (أزر)، والمعانى الكبير ص(٤٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٤٣٢)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٢٧)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧١٢)، والمخصص (٤/ ٧٧ ، ١٧/ ٢٢).

(٥) وهو فى ديوانه ص(٥٠)، والمذكر والمؤنث للأنبارى ص(٣٦٣)، ومعجم ما استعجم ص(١٠١٥).
ويروى «أبينية» بدل «أيزنية»، ويروى عجز البيت هكذا:
.... على مصدر من فدفداء ومورد

(٦) فى أ: وأنشده للأعشى.

(٧) فى أ: البقير وفى.

(٨) وهو فى ديوانه (٢٠٣)، واللسان (أزر)، وجمهرة اللغة ص(٧١٢)، والمخصص (٤/ ٣٥)، والتاج (أزر ، بقر) وبلا نسبة فى مجمل اللغة (١/ ٢٨٢).
والبيت بتمامه:
كتمايل النشوان يَر فُلُ فى البقيرة والإزاره

وإذا عَلِقَتْ إزارُهُ دَمَها[١]، صار [دمه][٢] فى ثوبها.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] فإنه أمر بالتزكى واجتناب المأثم.

قال قتادة: كانوا يقولون للرجل إذا نكث ولم يوف بالعهد: دَنِسُ الثياب، فإذا أوفى وأصلح قالوا: طاهر الثياب.

فمما سلكوا فيه هذا المسلك قوله: [من الطويل]

وَقَدْ لَبِسَتْ بَعْدَ الزُّبَيْرِ مُجَاشِعٌ ثِيَابَ الَّتِى حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدَّمَا[٣]

وكذلك قوله: [من الطويل]

ثِيَابُ بَنِى عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ بِيضُ المَسَافِرِ غُرَّانُ[٤]

يريد: أنهم لا يأتون ما يقال لهم فيه دنسو الثياب.

وكذلك قوله: وأوجههم بيض المسافر، يريد: أنهم لا يرتكبون ما يدنس الثياب ويسود الوجوه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] فليس المعنى السواد الذى هو خلاف البياض، ولكن على ما يلحق من غضاضةٍ عن مذمةٍ، ونزلوا ولادة الأنثى -وإن لم تكن [من][٥] فعلهم- منزلة ما يكون من فعلهم، مما يلحق من أجله العار.

وعلى هذا ما يمتدح [به][٦] من الوصف بالبياض، ليس يراد به بياض اللون؛ كقول الأعشى: [من المتقارب]

وَأَبْيَضَ مُخْتَلِطٍ بِالكِرَامِ يَجُودُ وَيَغْزُو إِذَا مَا عَدِمْ[٧]

---

(١) فى أ: إزارها دمه.
(٢) سقط فى أ.
(٣) وهو لجرير، انظر ديوانه (٢/ ٩٨٣).
(٤) وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص(٨٣)، واللسان (ثوب، سفر، طهر، غرر)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٧٧)، وتهذيب اللغة (٦/ ١٧١، ١٥/ ٥٥، ١٦/ ٨٤)، ومقاييس اللغة (٣/ ٤٢٨)، والتاج (ثوب، سفر، طهر، غرر)، وكتاب العين (٤/ ١٩)، وأساس البلاغة (سفر).
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى ب.
(٧) وهو فى ديوانه (٣٥).

وقول الآخر: [من المنسرح]

أُمُّكَ بَيْضَاءُ مِنْ قَضَاعَةَ قَدْ نَمَتْ لَكَ الأُمَّهَاتُ والنَّضَدُ[(١)]

اختلفوا فى ضم الياء وفتحها من قوله -جلّ وعزّ-: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ [٢٢٩].

فقرأ حمزة وحده: ﴿يُخَافَا﴾ بضم الياء[(٢)].

وقرأ الباقون: ﴿يَخَافَآ﴾ بفتح الياء.

[قال أبو على][(٣)] قال أبو عبيدة: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾معناها: يوقنا، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [٢٢٩] ههنا: فإن أيقنتم. و: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] معناه: أيقنا.

وقال بعض البغداديين: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ مثل: يظنا، قال: والظن والخوف واحد.

قال أبو على: خاف: فعلٌ يتعدى إلى مفعولٍ واحد، وذلك المفعول يكون: «أن» وصلتها، ويكون غيرها.

فأما تعديه إلى غير «أن»: فنحو قوله -عز وجل-: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] وتعديه[(٤)] إلى: «أن» كقوله -تعالى-: ﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦] وقوله: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النور: ٥٠]. فإن عديته إلى مفعولٍ ثانٍ، ضعفت العين، أو اجتلبت حرف الجر، كقولك: خوفت الناس ضعيفهم قويهم، وحرف الجر كقوله: [من الرجز]

= ويروى صدر البيت:

وأبيض كالسيف يعطى الجزيل ....

(١) ويروى البيت:

و أمك بيضاء من قضاعة الـ بيت الذى تستظل فى طنبه

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص(١٤)، والتاج (بيض)، وبلا نسبة فى اللسان (بيض)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٨٧).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٦٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥٦)، البحر المحيط (٢/ ١٩٨)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٤٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٤/ ٥٥١)، تفسير القرطبى (٣/ ١٣٧)، الحجة لابن خالويه(٩٧)، الحجة لأبى زرعة (١٣٥)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاقسى (١٦٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٣٩)، الكشف للقيسى (١/ ٢٩٤ ، ٢٩٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٢٨)، المعانى للفراء (١/ ١٤٥)، تفسير الرازى (٢/ ٢٥٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: تعديته.

لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ[١]

ومن ذلك: قوله عزّ اسمُهُ: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ف ﴿يُخَوِّفُ﴾ قد حذف معه مفعولٌ يقتضيه تقديره: يخوف المؤمنين بأوليائه، فحذف المفعول والجار، فوصل الفعل إلى المفعول الثانى.

ألا ترى أنه لا يخوف أولياءه، على حد قولك: خوفت اللص، إنما يخوف غيرهم ممن لا استنصار له بهم.

ومثل هذه فى حذف المفعول منه قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧] المعنى: فإذا[٢] خفت عليه فرعون، أو الهلاك. فالجار المظهر فى قوله: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ﴾ بمنزلة المحذوف من قوله: ﴿أَوْلِيَآءَهُۥ﴾.

وإذا كان تعدى هذا الفعل على ما وصفنا، فقول حمزة: ﴿إلا أن يُخَافَا﴾ مستقيمٌ؛ لأنه لما بنى الفعل للمفعول به، أسند الفعل إليه، فلم يبق شىء يتعدى إليه.

فأما ﴿أَن﴾ فى قوله -تعالى-: ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾ [٢٢٩] فإن الفعل يتعدى إليه بالجار، كما تعدى بالجار فى قوله: [من الرجز]

لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ[٣]

وموضِعُ ﴿أَن﴾ فى قوله: ﴿إلا أَنْ يُخَافَا﴾[٤]: جرٌّ بالجار المقدر على قول

---

(١) الرجز لسالم بن دارة، فى اللسان (روح، لوم)، وفى الحيوان (١/ ٢٦٧)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص(٢٩٩)، واللسان (لوم)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٥)، والمخصص (٣/ ٤).

(٢) فى ب: إذا.

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) ثبت فى حاشية أ:

صوابه فى قوله: (أن يقيما). لأن أن وما بعدها فى قوله: (إلا أن يخافا) موضعها نصب: إما على الحال، وإما على المفعول من أجله، على الخلاف فى ذلك، ولعل هذا وقع وهمًا من الناسخ لا من أبى على. ويؤيد ذلك قوله بعد: لأنه لما حذف الجار، وصل الفعل إلى المفعول الثانى. . . .

قال شيخنا: ليس ذلك بصحيح، ولم يذكر النحويون خاف فى الأفعال التى تتعدى إلى اثنين، وأصل أحدهما أن يكون بحذف الحرف، وعدوا تلك الأفعال وخاف لا يتعدى إلا إلى واحد. وإذا جاء: خفت زيدًا ضربه عمرًا، كان بدلًا. أو: من ضربه عمرًا، كان مفعولًا من أجله، ولا يفهم ذلك على أنه مفعول ثان.

الخليل والكسائى، ونصب على قول غيرهما؛ لأنه لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثانى.

مثل: [من البسيط]

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا ... .(١)

و: [من البسيط]

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ ... .(٢)

فقوله مستقيم على ما رأيت.

فإن قال قائل: لو كان: ﴿يُخافا﴾ كما قرأ، لكان ينبغى أن يكون: فإن خِيفَا - قيل: لا يلزمه هذا السؤال لمن خالفه فى قراءته؛ لأنهم قد قرءوا: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ ولم يقولوا: فإن خافا فهذا لا يَلْزَمُهُ لهؤلاء.

وليس يلزمُ الجميعَ هذا السؤال لأمرين:

أحدهما: أن يكون انصرف من الغيبة إلى الخطاب كما قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ

---

(١) جزء من صدر بيت وبعده:

..... لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

والبيت بلا نسبة فى أدب الكاتب ص(٥٢٤)، والأشباه والنظائر (٤/ ١٦)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٨٣)، وتخليص الشواهد ص(٤٠٥)، وخزانة الأدب (٣/ ١١١ ، ٩/ ١٢٤)، والدرر (٥/ ١٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٠)، وشرح التصريح (١/ ٣٩٤)، وشرح شذور الذهب ص(٤٧٩)، وشرح المفصل (٧/ ٦٣ ، ٨/ ٥١)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٨١)، والكتاب (١/ ٣٧)، ولسان العرب (غفر)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٢٦)، والمقتضب (٢/ ٣٢١)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٢).

(٢) جزء من صدر بيت لعمرو بن معدى كرب وبعده:

.... فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

والبيت فى ديوانه ص(٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٢٤)، والدرر (٥/ ١٨٦)، وشرح شواهد المغنى ص(٧٢٧)، والكتاب (١/ ٣٧)، ومغنى اللبيب ص(٣١٥)، ولخفاف بن ندبة فى ديوانه ص(١٢٦)، وللعباس بن مرداس فى ديوانه ص(١٣١)، ولأعشى طرود فى المؤتلف والمختلف ص(١٧)، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف فى خزانة الأدب (١/ ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣)، ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/ ١٦ ، ٨/ ٢٥١)، وشرح شذور الذهب ص(٤٧٧)، وشرح المفصل (٨/ ٥٠)، وكتاب اللامات ص(١٣٩)، والمحتسب (١/ ٥١ ، ٢٧٢)، والمقتضب(٢/ ٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١).

وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] وهذا النحو كثيرٌ فى التنزيل وغيره.

والآخرُ: أن يكونَ الخطابُ فى قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ مصروفًا إلى الولاةِ والفقهاءِ، الذين يقومون بأمور الكافة، وجاز أن يكونَ الخطابُ للكثرةِ، فيمن جعله انصرافًا من الغيبة إلى الخطاب؛ لأن ضمير الاثنين فى: ﴿يَخَافَآ﴾ ليس يُراد به اثنان مخصوصان، إنما يراد به أن كل من كان هذا شأنه فهذا حكمُهُ.

فأما من قرأ: ﴿يَخَافَآ﴾ بفتح الياء، فالمعنى أنه إذا خاف كلُّ واحدٍ من الزوج والمرأة ألا يقيما حدود الله تعالى، حل الافتداء، ولا يحتاج فى قولهم إلى تقدير الجار، وذلك أن الفعل يقتضى مفعولا يتعدى إليه كما يقتضيه فى نحو قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ولابد من تقدير الجارّ[١] فى قراءة من ضم الياء؛ لأن الفعل قد أسند إلى المفعول، فلا يتعدى إلى المفعول الآخر إلا بالجار.

فأما ما قاله الفراء فى قراءة حمزة: «إلا بأن يخافا» من أنه اعتبر قراءة عبد الله: ﴿إلا أن تخافوا﴾ فلم يصبه؛ لأن الخوف فى قراءة عبد الله واقع على «أن»، وفى قول حمزة: على الرجل والمرأة. فإن بلغه ذلك فى روايةٍ عنه فذاك، وإلا، فإذا اتجه قراءتُهُ على وجهٍ صحيحٍ، لم يجز أن ينسب إليه الخطأ، وقد قال عمر رحمه الله: «لا تحمل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له فى الحسن مذهبًا».

واختلفوا فى نصب الراء ورفعها من قوله -جل وعز-: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ﴾ [٢٣٣]:
فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرو وأبانٌ عن عاصمٍ: ﴿لا تُضَارُّ والدةٌ﴾ رفعًا[٢].

---

(١) ثبت فى حاشية أ: (فى قوله: ولابد من تقدير الجار. . . إلخ، نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك على ما قدره هو، وإنما على ما ذكره غيره- من أن «أن يقيما» فى موضع يقع بدل اشتمال من ضمير الاثنين فى «يخافا» -فلا يلزم ذلك، ويكون «خاف» معدى إلى مفعول واحد وهو القائم مقام الفاعل بعد هذين، و «أن يقيما» بدل اشتمال على حد قولك: أعجبنى الزيدان علمهما) أهـ. بلغ سماعًا.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٦٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥٧)، البحر المحيط (٢/ ٢١٤)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٥٥)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير الطبرى (٥/ ٤٧)، تفسير القرطبى (٣/ ١٦٧)، الحجة لابن خالويه(٩٧)، الحجة لأبى زرعة (١٣٦)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاقسى (١٦٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٤١)، الكشف للقيسى (١/ ٢٩٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٣٣)، المعانى للفراء (١/ ٢٠٥)، تفسير الرازى (٢/ ٢٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

وقرأ نافع وعاصمٌ وحمزة والكسائى: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ نصبًا.

وليس عندى عن ابن عامرٍ فى هذا شىء من رواية ابن ذكوان، ولكن المعروفَ عن أهل الشام النصبُ.

[قال أبو على][1]: وجه قول من رفع أن قبله مرفوعًا، وهو قوله ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة:٢٣٣] فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ.

فإن قلت: إن ذلك خبرٌ، وهذا أمرٌ.

قيل: فالأمر قد يجىء على لفظ الخبر فى التنزيل؛ ألا ترى أن قوله ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨] وقوله: ﴿وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الصف:١١]، وهذا النحو، مثل ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعده على لفظ الخبر، وهو قوله: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَۗ﴾ [البقرة:٢٣٣]، والمعنى: ينبغى ذلك، فلما وقع موقعه صار فى لفظه.

ومن فتح جعله أمرًا، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لما قبلها وهو الألف، وعلى هذا قال سيبويه: لو سميت رجلا بـ «إسحار»[2]، فرخمته على قول من قال: يا حار، لقلت: يا إسحارَ، ففتحت من أجل الألف التى قبلها.

وعلى هذا حرك بالفتح قول الشاعر: [من الطويل]

... ... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَــلْدَهُ أَبَــوَانِ[3]

حرك بالفتح لالتقاء الساكنين؛ لأن أقرب الحركات إليه الفتحة.

فأما قوله ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ﴾ [البقرة:٢٨٢] فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الفعل مسندًا إلى الفاعل؛ كأنه: لا يضارِرْ كاتبٌ ولا شهيدٌ بتقاعده عن الكتاب والشهادة.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) الإسحارُ والأسحارُ: بَقْلٌ يَسْمَنُ عليه المال، واحدته إِسْحارَّةٌ وَأَسْحارَّةٌ. قال أبو حنيفة: سمعت أعرابيًا يقول: السِّحارُ فَطَرَحَ الألف وخفف الراء، وزعم أن نباتَهُ يُشبه الفُجل غير أن لا فُجْلَةَ لَهُ، وهو خشنٌ يرتفع فى وسطه قصبة فى رأسها كعبرة ككُعْبُرَةِ الْفُجْلَةِ، فيها حَبٌّ له دُهْن يؤكل ويتداوى به، وفى وَرَقِهِ حُرُوفَةٌ، قال: وهذا قول ابن الأعرابى، قال: ولا أدرى أهو الإِسْحارُ أم غيره.
ينظر: اللسان (سحر).

(٣) تقدم.

والآخر: ﴿وَلَا يُضَآرَّ﴾ أى: لا يشغل عن ضيعته ومعاشه باستدعاء شهادته وكتابته، وهو مفتوحٌ لأن قبله أمرًا، وليس الذى قبله خبرًا، كما أن قبل الآية الأخرى خبرًا، فالفتح للجزم بالنهى أحسن.

واختلفوا [فى][(١)] المد والقصر من قوله -جل وعز-: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم﴾ [٢٣٣] فقرأ ابن كثير وحده: ﴿إذا سلَّمْتم مَا أَتَيتم﴾ قصرًا[(٢)].

كذا قرأتُهُ على قُنْبلٍ.

وقرأ الباقون: ﴿مَّآ ءَاتَيْتُم﴾ بالمدِّ، أنَّ المعنى على الإعطاء.

قال أبو على: وقد جاء: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] وقال -تعالى-: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، والمراد هنا: إعطاء المهر، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]؛ فكما[(٣)] جاء فى هذه المواضع فى المهر: آتى؛ فكذلك ينبغى أن تكون فى الموضع الذى اختلف فيه.

ووجه قول ابن كثير أن يقدر: إذا سلَّمْتُم ما أتيتم نقده، أو أتيتم سوقه؛ فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الهاء من الصلة، وكأنه قال: أتيت نقد ألفٍ، أى: بذلته، كما تقول: أتيت جميلا، أى: فعلتُهُ.

ومما يقوى قوله قول زهير: [من الطويل]

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ[(٤)]

فكما تقول: أتيت خيرًا، وأتيت جميلا، فكذلك تقول: أتيت نقد ألف.

وقد وقع «أتيتُ» موقع «آتيتُ».

ويجوز أن يكون «ما» فى الآية مصدرًا، فيكون التقدير: إذا سلمتم الإتيان،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨) البحر المحيط (٢/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٥٥)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير القرطبى (٣/ ١٧٣)، الحجة لابن خالويه(٩٧)، الحجة لأبى زرعة (١٣٧)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاقسى (١٦٦)، الكشف للقيسى (١/ ٢٩٦ ، ٢٩٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٣٣)، تفسير الرازى (٢/ ٢٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨).

(٣) فى أ: فلما.

(٤) تقدم.

والإتيان: المأتى، مما[١] يبدل بسوق أو نقدٍ، كقولك: ضرب الأمير، تريد: مضروبه.

فأما قوله: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ يجوز أن يتعلق بـ ﴿سَلَّمْتُم﴾ كأنه: إذا سلمتم بالمعروف ما آتيتم، ويجوز أن يتعلق بـ ﴿ءَاتَيْتُم﴾ على حدِّ قولك: آتيته بزيد.

اختلفوا فى ضم التاء، ودخول الألف وفتحها، وسقوط الألف من[٢] قوله - جل وعز - ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [٢٣٦]:

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وابن عامرٍ: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ بغير ألف، حيث كان، وفتح التاء.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿تُمَاسُّوهُنَّ﴾ بألفٍ وضم التاء[٣].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ قوله -جل وعز-: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧].

ألا ترى أنه جاء على: «فَعَل» دون «فَاعَلَ».

وكذلك قوله -عز اسمه-: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقوله -تعالى-: ﴿فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] فهذا كله على «فَعَل».

والنكاح عبارة عن الوطء، وإن كان قد وقع على العقد:

قال الأعشى: [من المتقارب]

وَمَنْكُوحَةٍ غَيرِ مَمْهُورَةٍ وَأُخْرَى يُقَالُ لَهُ فَادِهَا[٤]

وقال آخر: [من الكامل]

وَبِرَحْرَحَانَ غَدَاةَ كُبِّل مَعْبَدٌ نُكِحَتْ نساؤُكُم بِغَيْرِ مُهُورِ[٥]

---

(١) فى أ: ومما.

(٢) فى أ: فى.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، الإملاء للعكبرى (١/٥٨)، البحر المحيط (٢/ ٢٣١)، التبيان للطوسى (٢/٢٦٨)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير الطبرى (٥/١١٨)، تفسير القرطبى (٣/١٩٩)، الحجة لابن خالويه(٩٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣ ، ١٨٤)، الغيث للصفاقسى (١٦٦)، الكشف للقيسى (١/ ٢٩٧ ، ٢٩٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٣٩)، تفسير الرازى (٢/ ٢٧٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨).

(٤) ينظر ديوانه ص(١٢٥)، وجمهرة اللغة ص(١٢٥٨)، والكامل ص(٦٥٥).

(٥) البيت لجرير فى ديوانه ص(١٩٦)، ويروى العجز هكذا:

=

وعلى الوطء يحمله سيبويه ويرويه.

قال سيبويه: قالوا[١]: ضربها الفحل ضرابا كالنكاح، والقياس ضربًا، ولا يقولونه، كما لا يقولون: نكحًا، وهو القياس، [وقالوا: ذَقَطَهَا ذَقْطًا، كالقَرْعِ][٢]، وهو النكاح ونحوه من باب المباضَعَةِ[٣].

وقال فى موضع آخر: نكحها نكاحًا وسَفَدَهَا سفادًا، وقالوا: قَرعها قَرْعًا[٤].

فكما أن هذه الأفعال على «فعل» دون «فاعل»، فكذلك ينبغى أن يكون فى الموضع المختلف فيه.

فأما ما جاء فى الظهار من قوله -تعالى-: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٤]. فلا دليل فيه على ما فى هذه الآية؛ لأن المماسة فى الظهار محرمٌ، وقد أُخِذَ على كل واحد منهما ألا يمس، فمن ثم جاء: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾.

وحجة من قرأ: ﴿ولا تُماسُّوهنّ﴾ أن «فاعل» و«فعل» قد يراد بكل واحدٍ منهما ما يراد بالآخر، [وذلك][٥] نحو: طارقْتُ النعل، وعاقبت اللص، كما أن فعل واستفعل، يراد بكل واحدٍ منهما ما يراد بالآخر، نحو: قَرَّ واستَقَرَّ، وعلا قِرْنَهُ واستعلاه، وفى التنزيل ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤] وكذلك عجب واستعجب.

[و][٦] اختلفوا فى تحريك الدال وتسكينها من قوله -عز وجل-: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [٢٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ فى رواية أبى بكر: ﴿قَدْرُهُ﴾ و: ﴿قَدْرُهُ﴾ بإسكان الدال[٧].

= .... نكحوا بناتكم بغير طهور

(١) فى أ: يقال.
(٢) فى الكتاب: وقالوا: دفعها دفعًا كالقرع، وذقطها ذقطًا.
(٣) ينظر: الكتاب (٤/ ٩).
(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٧).
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى أ.
(٧) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، البحر المحيط (٢/ ٢٣٣)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٦٩)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير الطبرى (٥/ ١٣٦)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٠٣)، الحجة لابن خالويه(٩٨)، الحجة لأبى زرعة (١٣٧)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسى (١٦٧)، الكشف للقيسى (١/ ٢٩٨ ، ٢٩٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٣٩)، النشر لابن =

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وحفصٌ عن عاصم: ﴿قَدَرُهُۥ﴾ و﴿قَدَرُهُۥ﴾ متحركتين[١].

قال أبو على: قال أبو زيد: تقولُ قدر القوم أمرهم يقدرونه قدرًا، وهذا قدر هذا: إذا كان مثله بجزم الدال، واحمل على رأسك قدر ما تطيق، وقدر الله الرزق يقدره.

وروى السكرى: يقدره قدرًا، وقدرت الشىء بالشىء، أقدره قدرًا، وقدرت على الأمر أقدِرُ قُدْرَةً وقُدُورًا وقَدَارة، ونسأل الله خير القَدَرِ.

وقال أبو الصقر: هذا قدر هذا، واحمل قدر ما تطيق.

وقال أبو الحسن: يقال: القَدْرُ والقَدَرُ، وهم يختصمون فى القدْرِ والقَدَرِ.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَلَا يَا لَقَوْمٍ لِلنَّوائِبِ وَالقَدْرِ ... ولِلأَمْرِ يَأْتِى المَرْءَ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِى[٢]

وتقول: قدرت عليه الثوب؛ فأنا أَقْدِرُهُ قَدْرًا، لم أسمع منه بغير ذلك، وخذ منه بقدْر كذا وقَدَرَ كذا لغتان.

وفى كتاب الله -جل وعز-: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] و: [﴿بِقَدْرِهَا﴾][٣]، و﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ و: [﴿قَدْره﴾][٤] وقال -تعالى-: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١]، لو حركت كان جائزًا، وكذلك: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لو خففت جاز، إلا أن رءوس الآى كلها متحركة، فيلزم الفتح؛ لأن ما قبلها مفتوحٌ.

[قال أبو على][٥]: قد ذكر أبو الحسن فيما حكينا عنه فى غير موضعٍ أن القدْر والقدَر بمعنى، وكذلك فيما حكاه أبو زيدٍ.

ألا ترى أنه قال: احمل على رأسك[٦] قدر ما تطيق، وهذا قدر هذا: إذا كان

= الجزرى (٢/ ٢٢٨).

(١) ينظر: الدر المصون (١/ ٥٨٢).

(٢) وهو لهدبة بن خشرم فى ديوانه ص(٩٥)، واللسان (قدر)، والتاج (قدر)، شرح أبيات المغنى (٥/ ٢٣٥)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٨٤).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: دابتك.

مثله.

قال: وقال أبو الصقر: هذا قدر هذا، واحمل على رأسك قدر ما تطيق، فحكى الإسكان والفتح بمعنى.

وقوله -تعالى-: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧] اتساعٌ، والمراد فى سال الوادى، وجرى النهر: جرى مياههما[1] فحذف المضاف، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ أى: بقدر مياهها.

ألا ترى أنَّ المعنى ليس على أنها سالت بقدر أنفسها؟ لأن أنفسها على حالٍ واحدة، وإنما تكون كثرة المياه وقلتها وشدة جريها ولينه على قدر قلة المياه المنزلة وكثرتها.

والأودية: واحدها وادٍ، وهو جمع نادر فى فاعل، ولا نعلم فاعلا جاء على أفعلةٍ، ويشبه أن يكون ذلك لتعاقب فاعل وفعيل على الشىء الواحد، كعليم وعالم، وشهيد وشاهد، وولى ووالٍ.

ألا ترى أنهم جمعوا فاعلا أيضًا على فُعَلاء فى نحو: شاعر وشعراء، وفقيه وفقهاء؟ وجعلوا فاعلا كفعيل فى التكسير؟

وقالوا: يتيمٌ وأيتامٌ، وأبيلٌ وآبال[2]، وشريف وأشراف، كما قالوا: صاحبٌ وأصحابٌ، وطائرٌ وأطيار؛ فكذلك جمع وادٍ على أوديةٍ، واللام من قولهم: وادٍ ياءٌ، ولا يجوز أن تكون غير ياء.

وقالوا: أودى الرجل إذا هلك؛ فهذا كقولهم: سالت نفسه، وفاضت نفسه، فى قول من قاله بالضاد، وقالوا: أودى الرجل وغيره قال: [من الرجز]

---

(١) فى ب: مياهها.

(٢) الأبيل: مفرد، وآبال جمعه، والأبِيلُ: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل: الراهب الرئيس، وقيل صاحب الناقوس، وهم الأبِيلُونَ؛ قال ابن عبد الجِنِّ:

أَمَا وَدماءٍ مائراتٍ تَخالُها ... على قُنةِ العُزى أو النسرِ عنْدَما
وما قَدَّسَ الرُّهبانُ فى كل هَيْكلٍ ... أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ ابْنَ مَرْيَما
لقد ذاق منا عامرٌ يوم لَعْلَعٍ ... حُسامًا إذا ما هُزَّ بالكَفِّ صَمَّما

قوله أَبِيلَ الأَبِيلِينَ: أضافه إليهم على التشنيع لقدره، والتعظيم لخطره، ويروى:

أَبِيلَ الأَبِيلِيِّنَ عِيسَى ابْنَ مَرِيَما

على النسب، وكانوا يُسمون عيسى، عليه السلام: أَبِيلَ الأَبِيلِيِّين، وقيل: هو الشَّيْخُ. ينظر: اللسان (أبل).

كَـــأَنَّ عِـــرْقَ أَيــرِهِ إذا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَرتْ خَمْسَ قُوَى[(١)]

فأما قوله: [من الرجز]

مُودونَ تَحْمُونَ[(٢)] السَّبيلَ السَّابِلا[(٣)]

فهو مُفعِلون: من الأداة الذى[(٤)] يُراد به السلاح، وليس من باب وادٍ.

[و][(٥)]اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [٢٤٠] فى رفع الهاء ونصبها:

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ فى رواية أبى بكر والكسائى: ﴿وَصِيَّةٌ لأزْواجِهِم﴾ برفع الهاء[(٦)].

وقرأ أبو عمرو وحمزةُ وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصم ﴿وَصِيَّةً﴾ نصبًا.

قال أبو على: حجة من قال: ﴿وصيةٌ لأزواجهم﴾ فرفع، أنه يجوز أن يرتفع من وجهين:

أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تحضيض، كما حسن أن يرتفع: سلامٌ عليك، وخيرٌ بين يديك، وأمتٌ فى حجرٍ لا فيك[(٧)] وقوله: [من الطويل]

---

(١) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص(١٧٠)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٢٣٢)، واللسان (ودى)، وكتاب العين (٨/ ٩٩)، والتاج (ودى) وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٩٨٠).

(٢) فى أ: تحملون.

(٣) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(١٢٢)، واللسان (أدا ، ودى)، وكتاب العين «٥/ ٢٨٠)، والتاج (أدى)، وللعجاج فى اللسان (كلل)، وتهذيب اللغة (٩/ ٤٥١)، والتاج (كلل)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى كتاب العين (٨/ ٩٨).

ويروى: مؤدين يحمون السبيل السابلا.

(٤) فى أ: التى.

(٥) سقط فى أ.

(٦) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، الإعراب للنحاس، والإملاء للعكبرى (١/ ٢٧٤) (١/ ٥٩)، البحر المحيط (٢/ ٢٤٥)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٧٨)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير الطبرى (٥/ ٢٥١)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٢٧)، الحجة لابن خالويه(٩٨)، الحجة لأبى زرعة (١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسى (١٦٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٤٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٤)، المعانى للأخفش (١/ ١٧٨)، تفسير الرازى (٢/ ٢٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨).

(٧) والأَمْتُ: العِوَجُ. قال سيبويه: وقالوا: أَمْتٌ فى الحَجَرِ لا فِيكَ، أى: ليكن الأَمْتُ فى الحجارة لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى مما يوصف بالخلود والبقاء، =

... ... لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ[١]

لأنها مواضع دعاء؛ فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب.

والآخر: أن تضمر له خبرًا فيكون قوله -عز وجل-: ﴿لِأَزْوَاجِهِم﴾ صفة وتقدير الخبر المضمر: فعليهم وصيةٌ لأزواجهم. ولو حمل حاملٌ قوله -تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] على هذا؛ لأنه موضعٌ يحض نفسه فيه على الصبر، كان وجهًا. ويؤكد قولَ من رفع: أن نحوه قد جاء فى التنزيل مرفوعًا، نحو قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلقٌ بالمصدر، وليس فى موضع خبرٍ، وقوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] فهذا النحو قد جاء مرفوعًا على تقدير إضمار خبرٍ، فكذلك الآية.

ومن قرأ: ﴿وَصِيَّةً﴾ حمله على الفعل ليوصوا وصيةً، ويكون قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِم﴾ وصفًا كما كان فى قول من أضمر الخبر كذلك.

ومن حجتهم: أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفة أكثر، وإذا كان خبرًا تقدم على النكرة[٢] إذا لم يكن فى معنى المنصوب؛ كقوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فإذا تأخرت فالأكثر فيها أن تكون صفات.

والمعنى فى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾: والذين يقاربون الوفاة، ينبغى[٣] أن يفعلوا هذا.

= ألا تراه كيف قال:

ما أَنْعَمَ الْعَيْشَ! لَوْ أَنَّ الفتى حَجَرٌ ... تَنْبُو الحوادِثُ عَنْهُ وهو مَلْمُومُ

ورفعوه إن كان فيه معنى الدعاء، لأنه ليس بجار على الفعل، وصار كقولك التراب له، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه فى قوة الدعاء.

ينظر: اللسان (أمت).

(١) عجز بيت لطفيل الغنوى وصدره:

وبالسهب ميمون النقيبة قوله ... .

ينظر: ديوانه ص(٣٨)، والدرر (٣/ ٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٤)، وشرح المفصل (٢/ ٢٩)، والكتاب (١/ ٢٩٦)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣/ ٢١٩)، والمنصف (٣/ ٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٦٩).

(٢) فى ب: المنكر.

(٣) فى ب: فينبغى.

ألا ترى أن المتوفى لا يؤمر ولا ينهى؟!

ومثل ذلك فى المعتدة: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] المعنى فى ذلك: إذا قاربن انقضاء أجلهن من العدة؛ لأن العدة إذا انقضت، وقعت الفرقة، ولا خيار بعد وقوع الفرقة.

اختلفوا فى تشديد العين وتخفيفها، ورفع الفاء ونصبها، وإسقاط الألف وإثباتها من قوله -جل وعزَّ-: ﴿فَيُضَاعِفَهُ﴾ [٢٤٥].

فقرأ ابن كثير ﴿فَيُضَعِّفُهُ﴾ برفع الفاء من غير ألف[1] فى جميع القرآن، وفى الحديد مثله رفعًا، وكذلك: ﴿يُضَعِّفُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و: ﴿يُضَعِّفْهُ﴾ [التغابن: ١٧]، و: ﴿مُضَعَّفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿نُضَعِّفُ لَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٠] و: ﴿يُضَعِّفُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] وما أشبه ذلك، كله بغير ألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿فَيُضَعِّفَهُ﴾ بغير ألف مشددًا[2] فى جميع القرآن.

ووافقه عاصمٌ على النصب فى الفاء فى: ﴿فَيُضَاعِفَهُ﴾ إلا أنه أثبت الألف فى كل القرآن.

وكان أبو عمرو لا يسقط الألف من ذلك كله فى جميع القرآن إلا فى سورة الأحزاب؛ قوله: ﴿يُضَعَّفُ لها العذابُ﴾ [الآية: ٣٠] فإنه بغير ألفٍ.

وقرأ حمزةُ والكسائى ونافع ذلك كله بالألف، ورفع الفاء[3].

(١) ينظرالبحر المحيط (٢/ ٢٥٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٨٥)، تفسير الطبرى (٥/ ٢٨٧)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٤٢)، الحجة لأبى زرعة (١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسى (١٦٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٨)، تفسير الرازى (٢/ ٢٩١).

(٢) ينظرالإملاء للعكبرى (١/ ٦٠)، البحر المحيط (٢/ ٢٥٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٨٥)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٤٢)، الحجة لأبى زرعة (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الغيث للصفاقسى (١٦٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٨)، المعانى للأخفش (١/ ١٧٩)، تفسير الرازى (٢/ ٢٩١).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩) الإعراب للنحاس (١/ ٢٧٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٠)، البحر المحيط (٢/ ٢٥٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٨٥)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير الطبرى (٥/ ٢٨٧)، الحجة لابن خالويه(٩٨)، الحجة لأبى زرعة (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الغيث للصفاقسى (١٦٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٠ ، ٣٠١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٨)، المعانى للأخفش (١/ ١٧٩)، المعانى للفراء (١/ ١٥٧,)، تفسير الرازى (٢/ ٢٩١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨).

قال أبو على: للرفع فى قوله: ﴿فيضاعِفُهُ﴾ وجهان:

أحدهما: أن تعطفه على ما فى الصلة.

والآخر: أن تستأنفه.

فأما النصب فى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ فإن الرفع أحسن منه[١].

ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك: أتقرضنى فأشكرك؛ لأن الاستفهام هنا عن الإقراض، ولهذا أجاز سيبويه الرفع فى الفعل بعد «حتى» فى قولهم: أيهم سار حتى يدخلها؛ لأن المسير[٢] متيقنٌ غير مستفهم [عنه][٣]، وإنما الاستفهام هنا عن الفاعل، ولم يجعله بمنزلة قولك: أسرت حتى تدخلها؟ فى أن الرفع لا يجوز فى الفعل بعد حتى؛ لأنك لم تثبت سيرًا فى قولك: أسرت حتى تدخلها؛ فصار بمنزلة قولك: ما سرت حتى أدخلها، وقد أثبت السير فى قولك: أيهم سار حتى يدخلها؟

ووجه قول ابن عامر وعاصم فى النصب من فاء «يضاعفه» أنه حمل الكلام على المعنى، كأنه لما كان المعنى: أيكون قرضٌ؟ حمل قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ على ذلك.

كما أن من قرأ قوله: ﴿مَن يُضلِلِ الله فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] جزم قوله ﴿ويذرهم﴾ لما كان معنى قوله: ﴿فَـلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾: لا يهده، ونحو ذلك مما يحمل فيه الكلام على المعنى دون اللفظ.

ألا ترى أن: ﴿يقرض﴾ ليس بمستفهم عنه؟ وإذا لم يكن مستفهمًا عنه بالدلالة التى ذكرنا؛ لم يجز أن ينزل الفعل إذا ذكرته منزلة ذكر المصدر، كما لا يجوز ذلك فى الإيجاب فى حال السعة، وإذا لم يجز ذلك فى الإيجاب فى حال السعة كما جاز فى غير الإيجاب، لم يكن للنصب مساغٌ، وإذا كان كذلك، حملت النصب فى قوله تعالى: ﴿فيضاعِفَهُ﴾ فى قول من نصب على المعنى كما تقدم ذكره.

فأما القول فى ﴿فيضاعِفُ﴾ و: ﴿يُضَعِّفُ﴾ فكل واحد منهما فى معنى الآخر، كما قال سيبويه. ومثل ذلك فى أن الفعلين بمعنى، وإن اختلف بناؤهما: قرَّ واستقرَّ، ومثل هذا النحو كثير.

---

(١) فى أ: فيه.

(٢) فى أ: الاستفهام.

(٣) سقط فى أ.

اختلفوا فى السين والصاد من: ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ [٢٤٥]، و: ﴿بَسۡطَةً﴾ [٢٤٧]، و: ﴿ٱلۡمُصَۜيۡطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، و: ﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]:

فقرأ ابن كثيرٍ[(١)] ﴿يقبِضُ ويبْسُطُ﴾، و: ﴿بَسْطَةً﴾، وفى الأعراف: ﴿بَسْطَةً﴾ [الآية: ٦٩]، و: ﴿المسيطِرُون﴾ كل ذلك بالسين، و: ﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ بالصاد.

وكذلك أخبرنى قُنْبُل.

وقرأ نافعٌ[(٢)]: ﴿يقبِضُ ويبصُطُ﴾ و﴿بصْطَةً﴾ فى سورة الأعراف، و: ﴿المَصَيطرون﴾، و: ﴿بمُصَيْطِر﴾ أربعة أحرفٍ بالصاد، وسائر القرآن بالسين.

وقال الحلوانى عن قالون عن نافع: لا تبالى كيف قرأت: ﴿بسطةً﴾ و: ﴿يبسط﴾ بالصاد أو بالسين [وقرأ] [أبو قرة عن نافع: ﴿ويَبْسُطُ﴾ بالسين][(٣)].

وقال حفصٌ عن عاصم فى الأعراف: ﴿بَسْطَةً﴾، و: ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ فى البقرة بالسين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿يقبِضُ ويبسُطُ﴾، و: ﴿بَسْطَةً﴾، وفى الأعراف: ﴿بسطةً﴾ بالسين.

وقرءوا[(٤)]: ﴿المُصَيطِرون﴾ و: ﴿بمُصَيطر﴾ بالصادِ.

وأشَمَّ حمزةُ الصادَ الزاى فيهما.

وذكر الفراء عن الكسائى أنه قرأ ذلك كله بالسين ﴿بسطةً﴾، و: ﴿بمسيطر﴾، و: ﴿المسيطرون﴾ و: ﴿يبسُطُ﴾.

وقال أصحاب أبى الحارث وأبى عمر [الدورى][(٥)] وغيرهما عن الكسائى: بالصاد، إلا ﴿بسطةً﴾ فى البقرة، فإنها بالسين.

---

(١) ينظرالبحر المحيط (٢/ ٢٥٣)، التيسير للدانى (٨١)، الحجة لابن خالويه(٩٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٢ ، ٣٠٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩).

(٢) ينظرالإعراب للنحاس (١/ ٢٧٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٠)، البحر المحيط (٢/ ٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٦)، الغيث للصفاقسى (١٦٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٢ ، ٣٠٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٨).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: وقرأ.

(٥) سقط فى ب.

وكذلك قال نصر بن يوسف عن الكسائى فيما زعم محمد بن إدريس الدندانى عنه.

وقال أصحاب عاصم: بالصاد.

وليس فى كتابى ذلك عن يحيى عن أبى بكر.

ولم يختلفوا فى التى فى سورة البقرة أنها بالسين.

[قال أبو على][١]: وجه قول من أبدل من السين الصاد فى هذه المواضع أن الطاء حرفٌ مستعلٍ يتصعد من مخرجها إلى الحنك، ولم تتصعد السين تصعدها، فكره التصعد من التسفل، فأبدل من السين حرفًا من مخرجها فى تصعد الطاء؛ فتلاءم الحرفان، وصار كل واحدٍ منهما وفق صاحبه فى التصعد، فزال بالإبدال ما كان يكره من التصعد عن التسفل، ولو كان اجتماع الحرفين على عكس ما ذكرنا، وهو أن يكون التصعد قبل التسفل؛ لم يكره، ولم يبدلوا.

ألا ترى أنهم قالوا: طمس الطريق وطسم، وقسوت وقست، فلم يكرهوا التسفل عن تصعدٍ، كما كرهوا: «بسط»، حتى قالوا: «بصط»؛ فأبدلوا.

ومثل ذلك قولهم: هذا مارقٌ وحاذق، فلم يميلوا؛ لأنهم كرهوا أن يتسفلوا بالإمالة، ثم يتصعدوا بالحرف المستعلى، كما كرهوا أن يتسفلوا بالسين ثم يتصعدوا إلى الطاء، ولو قالوا: مررت بطارد [و] ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤] وهذا صاحب قادرٍ؛ لم يكرهوا الإمالة؛ لأنه يتسفل بعد تصعد، والتسفل بعد التصعد أسهل من التصعُّدِ بعد التسفل، كذلك القول فى ﴿بَسۡطَةٗ﴾ و: ﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١].

فأما إشمام حمزة الصاد الزاى: فلأنه آثر أن يوفق بين الحرفين من وجهٍ آخر غير ما ذكرناه[٢]، وهو أن السين مهموسةٌ، والطاء مجهورة، فضارع بالسين حرفًا مجهورًا فى موضع السين، وهو الزاى؛ ليوافق الطاء أيضًا فى الجهر كما وافقه[٣] الصاد فى الإطباق، فوفق بين الحرفين من موضعين، كما فعل ذلك فى قوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ وقد تقدم ذكر ذلك حيث ذكرنا ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: ذكرنا.

(٣) فى ب: وافقها.

فأما من لم يبدل السين فى ﴿بَسْطَةً﴾، وترك السين؛ فلأنه أصل الكلمتين؛ ولأن ما بين الحرفين من الخلاف يسيرٌ؛ فاحتمل الخلاف لقلته، ولأن هذا النحو من الخلاف لقلته غير معتد به.

ألا ترى أن الحرفين المتقاربين، قد يقعان فى روى، فيستجيزون ذلك كما يستجيزونه فى المثلين، كقوله: [من الرجز]

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِى وَسَطَا
إِنِّى كَبِيرٌ لا أُطِيقُ العُنَّدَا[1]

فكما جعل الدَّالَ مثلَ الطاء فى جمعهما فى حرف الروى، ولم يحفل بما بينهما من الخلاف فى الإطباق، كذلك لم يحفل بما بين السين والطاء، فلم يقربها منها كما فعل الآخرون.

[و][2]اختلفوا فى كسر السين وفتحها من ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٤٦]، [محمد: ٢٢]:

فقرأ نافعٌ: ﴿هَلْ عسِيتُمْ﴾ بكسر السين فى الموضعين[3].

وفتح الباقونَ السين من: ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

[قال أبو على][4]: «عَسَيْتُ»: الأكثر فيه فتح السين وهى المشهورة.

ووجه قول نافع: أنهم قد قالوا: هو: عس بذاك، وما أعساه، وأعس به، حكاه ابن الأعرابى، فقولهم: عسٍ. يقوى قراءته: ﴿هَل عَسِيتُم﴾.

ألا ترى أن «عسٍ» مثل حر وشج؟ وحر وحرى مثل: مذلٍ ومذيلٍ[5]، وطب

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (عند، وسط)، وتاج العروس (كفأ، عند)، وجمهرة اللغة ص(٦٦٦ ، ٨٧٩).
ويروى «رحلت» بدلًا من «ركبت».

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظرالإعراب للنحاس (١/ ٢٧٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٠)، البحر المحيط (٢/ ٢٥٥)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٨٧)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٤٤)، الحجة لأبى زرعة (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسى (١٦٨)، كشف(١/ ٣٠٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٤٩)، تفسير الرازى (٢/ ٢٩٢).

(٤) سقط فى أ.

(٥) المَذَل: الضجر والقلق، مَذِلَ مَذَلًا فهو مَذِلٌ، والأنثى مَذِلَةٌ. والمَذِلُ: الباذل لما عنده من مال أو سر، وكذلك إذا لم يقدر على ضبط نفسه. ومَذِل بسره - بالكسر - مَذَلًا، ومِذَالًا، فهو مَذِلٌ ومَذِيل، ومَذَل يَمْذَل، كلاهما: قلق لسره فأفشاه... ومذل على فراشه مَذَلًا، فهو مَذِلٌ، ومَذُل مَذَالة، فهو مذيل، كلاهما: لم يستقر عليه من ضعف وغرض. =

وطبيب. وقد جاء «فَعَل» و«فَعِل» فى نحو: نَقَمتُ ونَقِمتُ.

وقالوا: ورى الزند، وقالوا: وريت بك زنادى؛ فاستعملوا «فعل» فى هذا الحرف، فيما قاله أبو عثمان، فكذلك عَسَيتُ وعَسِيتُ.

فإن أسند الفعل إلى ظاهر، فقياس ﴿عَسِيتم﴾ أن تقول: عَسِى زيدٌ، مثل رضى، فإن قاله فهو قياس قوله، وإن لم يقله فسائغٌ له أن يأخذ باللغتين، فيستعمل إحداهما فى موضع، والأخرى فى موضع آخر؛ كما فعل ذلك غيره[١].

[و][٢]اختلفوا فى ضمّ الغين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿غُرْفَةً﴾ [٢٤٩]:

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرو: ﴿غَرْفَة﴾ بفتح الغين[٣].

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائى: ﴿غُرْفَةً﴾ بضم الغين.

قال أبو على: من فتح الفاء التى هى غينٌ من ﴿غَرْفَة﴾، عدَّى الفعل إلى المصدر، والمفعول فى قوله محذوف [تقديره]: إلا من اغترف ماءً غرفةً.

ومن قال: ﴿غُرْفَةً﴾ عدَّى الفعل إلى المفعول به، ولم يعده إلى المصدر كما عداه الآخرون إليه ولم يعدوه إلى المفعول به، وإنما جعلت هذا مفعولا به؛ لأن الغرفة:

= ينظر: اللسان (مذل).

(١) نقل كلام المصنف ههنا ابن منظور فى اللسان (عسا) وقال بعده: وقال الأزهرى: قال النحويون يُقال عَسَى ولا يُقال عَسِيَ. وقال الله عز وجل: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض﴾؛ اتفق القراء أجمعون على فتح السين من قوله: عَسَيْتُمْ إلا ما جاء عن نافع أنه كان يقرأ فهل «عَسِيتُمْ»، بكسر السين. وكان يقرأ: ﴿عَسَى ربكم أن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾، فدل موافقته القراء على «عَسَى» على أن الصواب فى قوله عَسَيْتُمْ فتح السين.
قال الجوهرى: ويقال: عَسَيْتُ أن أفعل ذلك وعَسِيتُ، بالفتح والكسر، وقرئ بهما ﴿فهل عَسَيْتُم﴾ و﴿عَسِيتُمْ﴾.
وحكى اللحيانى عن الكسائى: بِالْعَسَى أن يفعل، قال: ولم أسمعهم يُصَرفونها مُصَرف أخواتها، يعنى بأخواتها «حَرَى» و«بالحرى»، وما اشكلها. وهذا الأمر مَعْساةٌ منه، أى: مَخْلَقَةٌ. وإنه لَمَعْساةٌ أن يفعل ذلك، كقولك مَحْراةٌ، يكون للمذكر والمؤنث والاثنين والجمع بلفظ واحد.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظرالإعراب للنحاس (١/ ٢٧٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦١)، البحر المحيط (٢/ ٢٦٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٩٤)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير الطبرى (٥/ ٣٤٢)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٥٣)، الحجة لابن خالويه(٩٩)، الحجة لأبى زرعة (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسى (١٦٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٣ ، ٣٠٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٤)، تفسير الرازى (٢/ ٢٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٠).

العين المغترفة، فهو بمنزلة: إلا من اغترف ماء.

والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر، ويعملونها كما يعملون المصادر؛ فيقولون: عجبت من دهنك لحيتك.

وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه.

قال: [من الوافر]

... ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[١]

وأشياء غير هذا؛ فعلى هذا: يجوز أن تنصب «الغُرفة» نصب «الغَرفة».

وقد قال سيبويه فى نحو: الجلسة، والركبة: إنه قد يستغنى بها عن المصادر، أو قال: تقع مواقعها؛ فهذا كالمقارب لقولهم.

ولو قيل: إن الضمَّ هنا أوجه لقوله: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ﴾ [البقرة:٢٤٩] والمشروب: الغرفة، لكان قولا.

فأما الباء فى قوله: ﴿بِيَدِهِۦ﴾ فمن فتح فاء ﴿غَرفة﴾: جاز أن يتعلق بالمصدر عنده، وجاز أن يعلقه بالفعل، ومن أعمل «الغَرفة» إعمال المصدر؛ جاز أن يعلق الباء بها فى قوله، وكلا الأمرين مذهبٌ.

[و][٢] اختلفوا فى كسر الدال وفتحها، وإدخال الألف وإسقاطها من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم﴾ [٢٥١]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ بغير ألف ههنا، وفى الحج: ﴿إنّ الله يَدفَعُ﴾ [الآية:٣٨].

وقرأ نافعٌ: ﴿وَلَوْلا دِفاعُ اللهِ﴾ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ﴾ [الحج: ٣٨] بألفٍ فيهما جميعًا[٣].

وقرأ عاصمٌ، وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ بغير ألف،

---

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظرالإعراب للنحاس (١/ ٢٧٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦١)، البحر المحيط (٢/ ٢٦٩)، التبيان للطوسى (٢/ ٢٩٩)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٥/ ٣٧٦)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٥٩)، الحجة لابن خالويه(٩٩)، الحجة لأبى زرعة (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسى (١٦٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٤ ، ٣٠٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٦)، المعانى للأخفش (١/ ١٨٠)، تفسير الرازى (٢/ ٣٠٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٠).

و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ﴾ بألف، وروى عبد الوهاب عن أبانَ عن عاصمٍ: ﴿ولَوْلا دِفَاعُ اللهِ﴾ بألف.

قال أبو على: ﴿دِفاع﴾ يحتملُ أمرين:

يجوز أن يكون مصدرًا لـ «فَعَل»، كالكتاب واللقاء، ونحو غير[(١)] من المصادر التى تجىء على «فِعَال» كما تجىء على «فَعَال»؛ نحو: الجمال والذهاب. ويجوز أن يكون مصدرًا لـ «فاعل»، يدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، فالدفاع يجوز أن يكون مصدرًا لهذا؛ كالقِتالِ، ونظيره: الكتاب فى أنه جاء مصدرًا لفاعَلَ وفَعل، فقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] الكتاب فيه مصدر «كاتب»، كما أن المكاتبة كذلك، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فالكتاب مصدرٌ لـ «كتب» الذى دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لأن المعنى: كتب هذا التحريم عليكم كتابًا، وكذلك قوله: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] فكأن معنى «دفع» و«دافع» سواء.

ألا ترى أن قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ حَرِصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمُ فَإِذَا المَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لا تُدْفَعُ[(٢)]

فوضع أدافِعُ موضع أدفع[(٣)]؛ كأن المعنى: حرصت بأن أدفع عنهم المنية، فإذا المنية لا تُدفَعُ.

وقال أمية: [من الكامل]

لَوْلَا دِفَاعُ اللهِ ضَلَّ ضَلالُنَا وَلَسَرَّنَا أَنَّا نُتَلُّ[(٤)] وَنُوأَدُ[(٥)]

---

(١) فى ب: نحو.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٨)، ولسان العرب (حرص)، وتاج العروس (حرص).

(٣) فى ب: فوضع تدافع موضع تدفع.

(٤) نُتَلُّ: نُصْرَع، يقال: تلّ فلانًا تلًا: صرعه، وألقاه على عنقه وخده، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وتله للجبين﴾.
ينظر: المعجم الوسيط (تلل).

(٥) البيت فى ديوانه ص(٢٤)، ولسان العرب (ضلل)، ورويت: «وثاق» بدلًا من «دفاع» و«فنوأد» بدلًا من «ونوأد».

وإذا كان كذلك فقوله: ﴿إن الله يدفع﴾، و﴿يدافع﴾ يتقاربان، وليس يدافع كيضارب.

ومما يقوى ذلك قوله: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وليس للمفاعلة التى تكون من اثنين هنا وجهٌ.

[و][1]اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌۗ﴾ [٢٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لا بيعَ فِيهِ وَلا خُلَّةَ وَلا شَفَاعَةَ﴾ بالنصب فى كل ذلك بلا تنوين[2]، وفى سورة إبراهيم: ﴿لا بَيْعَ فيه ولا خلالَ﴾ [الآية: ٣١] مثله أيضًا، وفى الطور: ﴿لا لَغْوَ فيها وَلا تَأْثيمَ﴾ [الآية: ٢٣] مثله.

وقرأ نافعٌ، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائى. كُلَّ ذلك بالرَّفع والتنوين.

قال أبو على: خُصَّ البيع فى قوله: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾؛ لما فى المبايعة من المعاوضة؛ فيظن أن ذلك كالفداء فى النجاة مما أوعدوا به؛ فصار ذلك فى المعنى كقوله -تعالى-: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعام: ٧٠].

وكقوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ﴾ [الحديد: ١٥].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْۖ﴾ [المائدة: ٣٦].

ونحو ذلك من الآى التى تعلم أنه لا فداء لعذاب ذلك اليوم، ولا مانع منه.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا خُلَّةٌ﴾؛ لأن الخليل قد ينتفع بخلة خليله، كما أن المشفوع له قد ينتفع عند شفاعة الشافع له، فأعلَمَ -سبحانه- أن ذلك كله لا ينفع فى ذلك اليوم، قال -تعالى-: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

فأما قوله: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَـٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] فإن قوله: ﴿خِلَـٰلٌ﴾ يحتمل أمرين:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٣٥)، الإعراب للنحاس(١/ ٢٨٢)، البحر المحيط (٢/ ٢٧٦)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٠٥)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٦٦)، الحجة لابن خالويه(٩٩)، الحجة لأبى زرعة (١٤١)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٥٣)، الكشف للقيسى (١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٩)، تفسير الرازى (٢/ ٣١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١١).

يجوز أن يكون جعل «الخلة» كالأسماء؛ كما جعل غيرها من المصادر كذلك؛ فكسّر تكسيرها، وجعل كقولهم: بُرْمَةٌ وبِرامٌ[١]، وجُفْرَةٌ وجِفارٌ[٢]، وعُلْبَةٌ وعِلابٌ[٣]، ويجوز أن يكون مصدر: خالَلْتُهُ مُخالَّةً وخِلالا.

أنشد أبو عبيدة: [من الوافر]

وَيُخْبِرُهُمْ مَكَانَ النُّونِ مِنِّى ... وَمَا أَعْطَيْتُهُ عَرَقَ الخِلالِ[٤]

وأما قوله تعالى: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣]: فإن أبا عبيدة قال: اللّغا: التكلم بما لا ينبغى.

وأنشد للعجاج: [من الرجز]

عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ[٥]

قال: وتقول: لَغِيتَ تَلْغَى، مثل: لَقِيتَ تَلْقَى، قال: ولغا الطير: أصواتها.

وأنشد غيره: [من البسيط]

بَاكَرْتُهُ قَبْلَ أن تَلْغَى عَصَافِرُهُ ... مُسْتَخْفِيًا صَاحِبِى وَغَيْرُهُ الخَافِى[٦]

قال أبو على: فكأنَّ اللَّغْوَ واللغا مثلُ الدّلْوِ والدَّلَا، والعيب والعاب، ونحو ذلك مما يجيء على فعْل وفَعَل. واللغو: التكلُّم بما لا ينبغى، والخوض فيما نهى عنه.

---

(١) برمة: مفرد، وبرام: جمعه، والبرمة: القدر من الحجارة، ويجمع - أيضًا - على بُرَم وبُرْم.
ينظر: المعجم الوسيط (برم).

(٢) جفرة: مفرد، وجفار: جمعه، والجفرة من كل شىء: وسطه ومعظمه، والجفرة: الحفرة الواسعة المستديرة، وخرق الدعامة المحفور تحت الأرض، وجوف الصدر، وتجمع - أيضًا -: على جُفَر.
ينظر: المعجم الوسيط (جفر).

(٣) علبة مفرد، وعلاب: جمعه، والعلبة: قدح ضخم من خشب أو من جلود الإبل، وقد يكون لها طوق من خشب، يحلب فيه. وتجمع - أيضًا - على عُلَب.
ينظر: المعجم الوسيط (علب).

(٤) البيت للحارث بن زهير العبسى فى لسان العرب (عرق، نون)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٥٦١)، وتاج العروس (عرق، نون)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٠٨)، ومقاييس اللغة (٤/ ٢٨٤)، والمخصص (١٢/ ٢٤٤)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٢٦).

(٥) تقدم

(٦) البيت لعبد المسيح بن عسلة فى ديوانه ص(٤٢٧)، واللسان (لغا)، وشرح اختيارات المفضل ص(١٢٢٢)، وسمط اللآلى ص(٥٧٠)، والتاج (لغا)، والمؤتلف والمختلف ص(١٥٨)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٦/ ٤١٤)، وأمالى القالى (١/ ٢٥٤).

قال -عز وجل-: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَـٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَـٰلُكُمْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، [أى][1]: لا نبتغى مماراتهم[2] ولا الخوض معهم فيما يخوضون فيه، فالمضاف محذوفٌ، وقال -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، فأما قوله -سبحانه-: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]:

فيجوز أن يكون المعنى: إذا مروا بأهل اللغو - أو: ذوى اللغو - مروا كرامًا؛ فلم يجاروهم فيه، واجتنبوهم، فلم يخوضوا معهم.

ويجوز أن يكون مثل قولك: مرت بى آية كذا، ومررت بسورة كذا، أى: تلوتها وقرأتها، أى: إذا أتوا على ذكر ما يستفحش ذكره، كنوا عنه ولم يصرحوا؛ وأحسِبُ بعض المفسرين ذهب فيه إلى هذا التأويل.

وليس هذا فى كل حال، ولكن فى بعض دون بعض، فإذا كان الحال حالا يقتضى التبيين، فالتصريح أولى؛ كما روى من التصريح فى قصة ماعز، وكما روى: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ بِهِن أَبِيهِ وَلا تَكْنُوا»؛ وكما روى عن أبى بكر - رضى الله عنه- أو غيره من الصحابة، أنه قال لبعض المشركين: اعضَضْ ببظرِ اللاتِ.

وقد يُستعمل اللغو فى موضع آخر، وهو ألا يعتد بالشىء، فمما يكون على هذا قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فهذا يحمل على ما وضعت فيه الكفارة، نحو: لا والله، وبلى والله.

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَيُلْغَى دُونَهَا المَرئِىّ لَغْوًا كَمَا أَلْغَيْتَ فِى الدِّيَةِ الحُوَارَا[3]

ألا ترى أن الدية لا يؤخذ فيها الحوار؛ فصار لا اعتداد به فيها.

فأما «التأثيم» فقالوا: أثم يأثم؛ إذا ركب إثمًا[4]، فإذا حملته على ذلك قلت:

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: مجاراتهم.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(١٣٧٩)، وشرح الأشمونى (٣/٧٣٨)، وشرح المفصل (٦/٨). ويروى: «ويسقط بينها» بدل «ويلغى دونها».

(٤) فى ب: مأثمًا.

أَثَّمتُهُ تأثيمًا.

وفى التنزيل: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ [المائدة:١٠٦].

وفيه: ﴿وَيۡلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الجاثية:٧] وقال -تعالى-: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم:١٢].

فيجوز أن يكون: آثمٌ وأثيمٌ، مثل: عالم وعليم، وشاهد وشهيد.

ويجوز أن يكون: أثيمٌ من أَثِم، مثل قريح وطبيب، ومذيل وسميح.

فمعنى لا تأثيم: ليس فيها ما يحمل على الإثم: فأما من فتح بلا تنوين، فإنه جعله جواب هل فيها من لغو أو تأثيم؟ [ومن رفع جعله جواب: أفيها لغوٌ أو تأثيم؟][(١)]

وقد ذكرنا صدرًا من القول على النفى فيما تقدم.

والمعنيان يتقاربان فى أن النفى يراد به العموم والكثرة فى القراءتين؛ يدل على ذلك قول أمية: [من الوافر]

فَلَا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ[(٢)]

ألا ترى أنه يريدُ من نفى اللغو - وإن كان قد رفعه - ما يريد بنفى التأثيم الذى فتحه ولم ينونه.

فإن جعلت قوله: «فيها» خبرًا، أضمرت للأول خبرًا وإن جعلته صفة، أضمرت لكل واحد من الاسمين خبرًا.

قال أحمد بن موسى: كلهم قرأ: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ﴾ [البقرة:٢٥٨] يطرحون الألف التى بعد النون، من ﴿أَنَا۠﴾ إذا وصلوا فى كل القرآن، غير نافع[(٣)]؛ فإنَّ ورشاً وأبا بكر بن أبى أويس، وقالون رووا: إثباتها فى الوصل إذا لقيتها همزةٌ فى كل القرآن مثل: ﴿أَنَا أُحيِ﴾ و: ﴿أَنَا أَخُوكَ﴾ [يوسف:٦٩] إلا فى قوله: ﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء:١١٥]؛ فإنه يطرحها فى هذا الموضع مثل سائر القراء، وتابع أصحابه فى

(١) سقط فى أ.
(٢) تقدم.
(٣) ينظرالإعراب للنحاس (١/ ٢٨٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٣)، البحر المحيط (٢/ ٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (١٤٢)، السبعة لابن مجاهد (١٨٨)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣١).

حذفها عند غير همزةٍ، ولم يختلفوا فى حذفها، إذا لم تلقها[١] همزةٌ إلا فى قوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف:٣٨] ويأتى فى موضعه إن شاء الله[٢].

[قال أبو على][٣]: القولُ فى ﴿أَنَا﴾ أنه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون، فأما الألف فإنما تلحقها فى الوقف، كما تلحق الهاء له فى نحو: مسلمونه.

فكما أن الهاء [التى][٤] تلحق للوقف، إذا اتصلت الكلمة التى هى فيها بشىء، سقطت، كذلك هذه الألف تسقط فى الوصل، والألف فى قولهم: «أنا»، مثل التى فى: «حَيَّهَلا»[٥]، فى أنها للوقف.

فإذا اتصلت الكلمة التى هى فيها بشىء، سقطت؛ لأن ما يتصل به يقوم مقامه؛ مثل همزة الوصل فى الابتداء، فى [نحو][٦]: ابن واسم وانطلاق واستخراج؛ فكما أن هذه الهمزة إذا اتصلت الكلمة التى هى فيها بشىء سقطت ولم تثبت؛ لأن ما يتصل به يتوصل به إلى النطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك؛ كذلك الألف فى «أنا» والهاء إذا اتصلت الكلمة[٧] التى هما فيها بشىء سقطتا، ولم يجز إثباتهما، كما لم تثبت[٨] همزة الوصل؛ لأن الهمزة فى هذا الطرف، مثل الألف والهاء فى هذا الطرف.

وقد يجرون الوقف مجرى الوصل فى ضرورة الشعر، فيثبتون [فيه][٩] ما حكمه أن يثبت فى الوقف، وليس ذلك مما ينبغى أن يؤخذ به فى التنزيل؛ لأنهم إنما

---

(١) فى أ: يلقها.
(٢) هنا نهاية الجزء الثانى فى المخطوطة ب. والكلام فى أ متصل.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى ب.
(٥) قال سيبويه فى باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك: «ومثل ذلك قولهم: خذه بحُكْمِكَهْ... وقد استعملوا فى شىء من هذا الألف فى الوقف كما استعملوا الهاء؛ لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألف، وهى شبيهة بها. فمن ذلك قول العرب: «حيَّهَلا»، فإذا وصلوا قالوا: حَيَّهَلَ بعمر. وإن شئت قلت: حيَّهَل، كما تقول: بحكمكْ.
ينظر: الكتاب (٤/ ١٦٣).
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى ب: الكلم.
(٨) زاد فى ب: به.
(٩) سقط فى أ.

يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان فى التنزيل.

فمن ذلك قوله: [من الرجز]

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[١]

لما كان يقف على الأضخم بالتشديد؛ ليُعْلَمَ أن الحرف فى الوصل متحرك[٢]، أطلق الحرف، وأثبت التشديد الذى كان حكمه أن يحذف؛ ولهذا وجهٌ فى القياس وهو: أن الحرف الذى للإطلاق لَمّا لم يلزم؛ لأن فى الناس من يجرى القوافى فى الإنشاد مجرى الكلام[٣].

فيقول: [من الوافر]

أَقِلِّى اللَّومَ عَاذِلَ وَالعِتَابْ ....[٤]

[من البسيط]:

... ... وَاسْأَل بِمَصْقَلَةَ البَكْرِىِّ مَا فَعَلْ[٥]

فكذلك يلزمُ أن يقول: الأضخَمَّ على هذا فلا يطلق فإذا كان ذلك وجهًا فى

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٩)، والكتاب (١/ ٢٩ ، ٤/ ١٧٠)، ولسان العرب(ضخم) وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٢ ، ٤١٦ ، ٢/ ٥١٥)، ولسان العرب (بعد، بيد، فوه)، والمحتسب (١/ ١٠٢)، والمنصف (١/ ١٠).

(٢) فى ب: يتحرك.

(٣) ذكر ذلك سيبويه فى باب: وجوه القوافى فى الإنشاد، حيث قال: «هذا باب وجوه القوافى فى الإنشاد: أما إذا ترنموا، فإنهم يلحقون الألف والواو ما ينون وما لا ينون... فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه: ... وأما الثالث: فأن يجروا القوافى مجراها لو كانت فى الكلام ولم تكن قوافى شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة؛ لعلمهم أنها فى أصل البناء، سمعناهم يقولون لجرير:

أقلى اللوم عاذل والعتابْ

وللأخطل:

واسأل بمَصْقَلَةَ البكرىّ ما فَعَلْ

وكان هذا أخف عليهم. ويقولون:

قد رابنى حفص فحرِّك حفصا

يثبتون الألف؛ لأنها كذلك فى الكلام.

ينظر: الكتاب (٤/ ٢٠٤ : ٢٠٩).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

الإنشاد؛ علمت أن الحرف الذى للإطلاق غير لازم، فإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يعتد به، كان [الحرف][(١)] المشدد كأنه موقوف عليه فى الحكم.

ومثل ذلك: [من الرجز]

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًّا[(٢)]

ومثله: [من الرجز]

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍّ[(٣)]

ومثله: [من الرجز]

تَعَرُّضَ المُهْرَةِ فى الطِّوَلِّ[(٤)]

[ومثله][(٥)]: [من البسيط]

مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا[(٦)]

فهذا النحو قد يجيء فى الشعر على هذا وليس هذا كوقف حمزة فى ﴿مَرْضَاتْ﴾ من ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]؛ لأن الوقف على التاء لغةٌ حكاها عن أبى الخطاب[(٧)]، وقد[(٨)] استعمل فى الكلام والشعر، وهذا الذى أثبت حرف الإطلاق مع التشديد إنما هو فى الشعر دون الكلام، فليس قول القائل: [من الرجز]

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الجَحَفتْ[(٩)]

---

(١) سقط فى ب.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى شرح شواهد الشافية ص(٢٤٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٢٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٠)، وشرح المفصل (٩/ ٨٢)، ومجالس ثعلب (٢/ ٦٠١)، والمحتسب (١/ ١٣٧).
(٥) سقط فى ب.
(٦) تقدم.
(٧) عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الأكبر، مولى قيس بن ثعلبة أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان إمامًا فى العربية قديمًا، لقى الأعراب وأخذ عنهم وعن أبى عمرو بن العلاء وطبقته، أخذ عنه سيبويه والكسائى ويونس وأبو عبيدة، وكان دينًا ورعًا ثقة، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها.
ينظر: البغية (٢/ ٧٤).
(٨) فى ب: فقد.
(٩) تقدم.

مثلَ: عَيْهَلِّ، والقَصَبَّا.

ويمكن أن يكون قوله: [من الطويل]

هُـمُ الـقَـائِلُونَ الـخَـيْـرَ وَالآمِـرُونَـهُ ....(١)

وقوله: [من الطويل]

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ ... ...(٢)

الهاء فيه هاءُ الوقف التى تلحق فى «مُسْلِمُونَهْ» و«صالحونَهْ» فألحقَ الهاء حرف اللين، كما ألحقوا الحرفَ المشدد حرف الإطلاق، وأجروا غير القافية مجرى القافية.

كما أجروا قوله: [من الكامل]

لَمَّـا رَأَتْ مَـاءَ الـسَّـلا مَـشْـرُوبَـا ....(٣)

وإن لم يكن مُصَرَّعًا مجرى المصرع. ولا يجوز شىء من ذلك فى غير الشعر.

وأما ما روى عن نافع من إثباته الألف فى ﴿أنا﴾ إذا كانت بعد الألف همزة، فإنى

---

(١) صدر بيت وعجزه:

.... إذا ما خَشوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

والبيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٣٩١)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠)، والدرر (٦/ ٢٣٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٢٥)، والكتاب (١/ ١٨٨)، ولسان العرب (طلع، حين، ها) -وفيه: «مفظعًا» مكان «معظما»- ومجالس ثعلب (١/ ١٥٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٧).

والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير فى الآمرونه»، للضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت- وعجزه:

...... جَمِـيـعًـا وأَيْـدِى الْمُعْـتَـفِـينَ رَواهِـقُـهْ

والبيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٤/ ٢٦٦، ٢٧١)، وشرح المفصل (٢/ ١٢٥)، والكتاب (١/ ١٨٨)، والمقرب (١/ ١٢٥).

والشاهد فيه قوله: «محتضرونه» ؛حيث جمع بين النون والضمير، وهذا شاذ. وقد حُمل هذا على أن الهاء هنا، هى هاء السكت؛ أتى بها بيانًا لحركة النون إجراءً للوصل مجرى الوقف ضرورةً، وحرّكت هاء السكت كذلك؛ تشبيهًا لها فى الحركة بهاء الإضمار ضرورةً أيضًا.

(٣) صدر بيت لحجل بن نضلة؛ وعجزه:

.... والـفـرث يـعـصـر فى الإنـاء أرنـت

والبيت فى اللسان (سلا).

ورويت، «مشروبها» بدلًا من «مشروبا».

لا أعرف[١] بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلا، ولا شيئًا يجب من أجله إثبات الألف التى حكمها أن تثبت فى الوقف، بل لا ينبغى أن تثبت الألف التى حكمها أن تلحق فى الوقف وتسقط فى الوصل قبل الهمزة؛ كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف فى شىء من المواضع. وقد جاءت الألف[٢] [فى][٣] «أنا» مثبتةً فى الوصل فى الشعر من ذلك:

قول الأعشى: [من المتقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِى الْقَوَافِـ ... ـىَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا[٤]

وقول الآخر: [من الوافر]

أَنَا شَيْخُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونى ... حميدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا[٥]

ومن زعم أن الهمزة فى «أنا» أصلها ألفٌ ساكنة ألحقت أولا، فلما ابْتُدِئَ بها قلبت همزة، فالهمزة على هذا مبدلةٌ من ألفٍ - فإن قائل هذا القول جاهلٌ بمقاييس النحويين، وبمذاهب العرب فى نحوه.

أما جهله بمقاييس النحويين فإنهم لا يجيزون الابتداء بالساكن؛ فلذلك قال الخليل: لو لفظت بدال «قَدْ» لجلبت همزة الوصل فقلت: «إد». وقال أبو عثمان: لو لم تحذف الواو من «عدةٍ» ونحوها، للزمك أن تجتلب الهمزة للوصل، فقلت: إيعِدَةٌ.

وأما موضع الجهل بمذاهب العرب التى عليها قاس النحويون: فهو أنهم لم يبتدئوا بساكن فى شىء من كلامهم، فإذا أدى إلى ذلك قياسٌ اجتلبوا همزة الوصل.

ويبين ذلك أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأةً؛ لأن فى تخفيفها تقريبًا من الساكن، فكما لم يبتدئوا بالساكن، كذلك لم يبتدئوا بما كان مقربًا منه.

---

(١) فى ب: أعلم.
(٢) فى ب: ألف.
(٣) سقط فى ب.
(٤) البيت فى ديوانه ص(١٠٣)، وتخليص الشواهد ص(١٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٧٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٣)، ولسان العرب (نحل)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (١٤/ ٤٠٣)، وشرح المفصل (٤/ ٤٥)، والمقرب (٢/ ٣٥).
(٥) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه ص(١٣٣)، وأساس البلاغة (ذرى)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٢٣)، ولسان العرب (أنن)، ولحميد بن بجدل فى خزانة الأدب (٥/ ٢٤٢)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(١٤ ، ٤٠٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٥)، وشرح المفصل (٣/ ٩٣ ، ٩/ ٨٤)، والمقرب (١/ ٢٤٦)، والمنصف (١/ ١٠).

ومما يبين ذلك أنهم إذا توالى حرفان متحركان [فى أول بيت][١]، حذفوا للجزم المتحرك الأول حتى يصير «فعولن»: «عولن»، وقد توالى فى «متفا» من «متفاعلن» ثلاث متحركات فلم يخرموه، لما كان الثانى من «مُتَفا» قد يسكن للزحاف، فإذا سكن للزحاف لزمه أن يبتدئ بساكن؛ فلما[٢] كانوا قد رفضوا ما يؤدى إلى الابتداء بالساكن، فأن يرفضوا الابتداء بالساكن نفسه أولى، وإذا[٣] كان الأمر على ما وصفنا، تبينت أن الذى قال ذلك جهل ما ذكرنا من مقاييس النحويين، ومذاهب العرب فيها أو تجاهل، وتبينت -أيضًا- أنه ليس فى الحروف التى يبتدأ بها حرفٌ مبدل للابتداء به، وأن الحروف التى يبتدأ بها على ضربين: متحركٌ وساكنٌ، فإن كان متحركًا ابتدئ به ولم يغير من أجل الابتداء به، وإن كان ساكنًا؛ اجتلبت[٤] له همزة الوصل فى اسمٍ كان أو فعلٍ أو حرفٍ، وقد كان من حكم مثل هذا الرأى ألا يتشاغل به لسقوطه وخروجه من قول الناس.

اختلفوا فى إدغام الثاء فى التاء من[٥] قوله -تعالى-: ﴿كَمْ لَبِثْتَۖ﴾ [٢٥٩] و: ﴿لَبِثْتُمْۖ﴾ [الكهف: ١٩]:

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وعاصِمٌ فى كل القرآن ذلك بإظهار الثاءِ.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى بالإدغام[٦].

قال أبو على: من بين «لبثت» ولم يدغم؛ فلتباين المخرجين، وذاك[٧] أن الظاء والذال والثاء من حيز، والطاء والتاء والدال من حيز، فلما تباين المخرجان، واختلف الحيزان لم يدغم.

ومن أدغم أجراهما مجرى المثلين؛ من حيث اتفق الحرفان فى أنهما من طرف

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: فإذا.
(٣) فى أ: فإذا.
(٤) فى أ: اجتلب.
(٥) فى أ: فى.
(٦) ينظرالإعراب للنحاس (٢٨٤)، البحر المحيط (٢/ ٢٩٢)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٩١)، الحجة لابن خالويه(١٠٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٨)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٨).
(٧) فى ب: وذلك.

اللسان وأصول الثنايا، واتفقا فى الهمس، ورأى الذى بينهما من الاختلاف فى المخرج خلافًا يسيرًا فأدغم، وأجراهما مجرى المثلين.

ويقوى ذلك وقوع نحو هذا حرفى روى فى قصيدة واحدة، فجرى عندهم فى ذلك مجرى المثلين.

ويقوى ذلك اتفاقهم فى ست فى الإدغام. ألا ترى أن الدال ألزمت الإدغام فى مقاربها[١]، وإن اختلفا فى الجهر والهمس، ولما ألزمت الدال الإدغام فى مقاربها[٢]، فصارت الكلمة بذلك على صورة لا يكون فى كلامهم مثلها، إلا أن يكون صوتًا، أبدلت من السين التاء، وأدغمت الدال فى التاء فصار ستًّا، فبحسب إلزامهم الإدغام فى هذه الكلمة مع اختلاف الحرفين فى الجهر والهمس يحسن الإدغام فى: ﴿لَبِثْتَ﴾ و﴿لَبِثْتُمْ﴾.

ويقوى الإدغام فيه -أيضًا- أن التاء ضمير فاعل، وضمير الفاعل يجرى مجرى الحرف من الكلمة؛ يدلك[٣] على ذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل فى: يقومان، ونحوها، وسكون اللام فى نحو: فعلت؛ فضارع بذلك الحرفين المتصلين، وإذا[٤] صار بمنزلة المتصلين من حيث ذكرنا، لزم الإدغام كما لزم فى «ست»؛ وكما أدغم من أسكن العين فى «وتِدٍ» فقال: «وَدٌّ».

اختلفوا فى إثبات الهاء فى الوصل من قوله -عز وجل-: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [٢٥٩] و: ﴿اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و: ﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، و: ﴿وَمَآ أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، وإسقاطها فى الوصل ولم يختلفوا فى إثباتها فى الوقف:

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وابن عامرٍ هذه الحروف كلها بإثبات الهاء فى الوصل. وكان حمزة يحذفهنَّ فى الوصل[٥].

---

(١) فى أ: مقاربه.
(٢) فى أ: مقاربه.
(٣) فى ب: يدل.
(٤) فى أ: فإذا.
(٥) ينظرالإملاء للعكبرى (١/ ٦٤)، البحر المحيط (٢/ ٢٩٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٢٠)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٥/ ٤٦٠)، الحجة لابن خالويه(١٠٠)، الحجة لأبى زرعة (١٤٣)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، الكشف للقيسى =

وكان الكسائى يحذفُ الهاءَ فى الوصل من قوله: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾، و﴿ٱقْتَدِهْ﴾ ويثبتها فى الوصل فى الباقى.

وكلهم يقف على الهاء، ولم يختلفوا فى ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] أنها بالهاء فى الوقف.

قال أبو على: السنة تستعمل على ضربين: أحدهما: يراد به الحول[(١)]، والآخر: يراد به الجدب[(٢)]، خلاف الخصب.

فمما أريد به الجدب قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ١٣٠].

ومنه ما يروى من قوله: «اللَّهُمَّ سِنِينَ كَسِنى يُوسُفَ».

وقول عمر: «إِنَّا لا نَقْطَعُ فِى عَرْقٍ وَلَا فِى عَامِ السَّنَةِ».

فلا يخلو عام السنة من أن يراد[(٣)] به الحول أو الجدب، فلا يكون الأول؛ لأنه يلزم أن يكون التقدير: عام العام؛ ولا يكون عام العام، كما لا يكون حول الحول، فإذا لم يستقم هذا، ثبت الوجه الآخر.

ومن ذلك قول أوسٍ: [من الطويل]

عَلَى دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَدْبٌ سِنُونَ تَلَمَّعُ[(٤)]

فقوله: «تلمَّعُ»، معناه: لا خصب فيها ولا نبات، كقولهم: السنة الشهباء، كأنها وصفت بـ«الشهب» الذى هو البياض، كما وصف خلافها لرى النبات فيها بالسواد، وعلى ذلك جاء فى وصف الجنتين: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤].

وقال ذو الرمة فى وصف روضةٍ[(٥)]: [من البسيط]

حَوَّاءُ قَرْحَاءُ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَتْ فِيها الذِّهَابُ وَحَفَّتْهَا البَرَاعِيمُ[(٦)]

= (١/ ٣٠٧ - ٣١٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٨)، تفسير الرازى (٢/ ٣٢٩).

(١) زاد فى أ: والعام.

(٢) زاد فى ب: و.

(٣) فى ب: يريد.

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل (٢/ ٤٥)، والشاهد فيه: مجىء «دبر» ظرفًا فى قوله: «على دبر الشهر». وتروى: «جدَّت» بدلًا من «جَدْبٍ».

(٥) فى ب: الروضة.

(٦) البيت فى ديوانه ص(٣٩٩)، ولسان العرب (ذهب، قرح، شرط، برعم)، وتهذيب اللغة =

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] فإن قوله: ﴿أَحْوَىٰ﴾ يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون ﴿أَحْوَىٰ﴾ وصفًا للمرعى كأنه: والذى أخرج المرعى أحوى، أى: كالأسود من الرى لشدة الخضرة فجعله غُثَاءً بعد.

ويجوز أن يكون ﴿أَحْوَىٰ﴾ صفةً للغثاء؛ وذلك أن الرطب إذا جف ويبس اسود بعد.

كما قال: [من الرجز]

إِذَا الصَّبَا أَجْلَتْ يَبِيسَ الغَرْقَدِ وَطَالَ حَبْسٌ بِالدَّرِينِ الأَسْوَدِ

ومما يراد به الجدبُ قول حاتم: [من الطويل]

وَإِنَّا نُهِينُ المَالَ مِنْ غَيْرِ ضِنَّةٍ وَلَا يَشْتَكِينَا فِى السِّنِينَ ضَرِيرُهَا[(١)]

أى: لا يشتكينا الفقير فى المحل؛ لأنَّا نسعفه ونكفيه.

وإذا[(٢)] ثبت أنَّ السنة والسنين الجدوب فيجوز أن يكون ﴿لم يَتَسَنَّهْ﴾ [٢٥٩]: لم تذهب طراءته، فيكون قد غيره الجدب، فشعثه وأذهب غضارته. ولما كانت السنة يعنى بها الجدب، اشتقوا منها كما يشتق من الجدب، فقيل: أسنتوا: إذا أصابتهم السنة فأجدبوا.

قال الشاعر: [من الطويل]

بِرَيْحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلْيَةَ نَوَّرَتْ لَهَا أَرَجٌ مَا حَوْلَهَا غَيْرُ مُسْنِتِ[(٣)]

وقد اشتق من السنة للجدب من كِلْتَا اللغتين اللتين فيها: فـ«أسنتوا» من الواو.

وقوله: [من الطويل]

= (٤/ ٤١)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٦٢، ٥/ ٨٣)، ومجمل اللغة (٢/ ٣٤٨)، وتاج العروس (ذهب، قرح، شرط، برعم)، والمخصص (٩/ ١٠)، وكتاب العين (٣/ ٤٣، ٤/ ٤١)، وديوان الأدب (٢/ ٢٦٠).

(١) ينظر ديوانه ص(٦٣).

(٢) فى أ: فإذا.

(٣) البيت للشنفرى فى ديوانه ص(٣٤)، ولسان العرب (حلا)، والأغانى (٢١/ ٢١٠)، وديوان المفضليات ص(٢٠٢)، وشرح اختيارات المفضل ص(٥٢٠)، وتاج العروس (حلى)، وبلا نسبة فى المخصص (٤/ ٤١، ١٠/ ١٦٧، ١١/ ١٩٣)، وتاج العروس (روح، سنا)، ولسان العرب (روح).

لَيْسَتْ بِسَنْهاء ....[١]

من الهاء.

فأما قوله: [من الرجز]

تَأْكُلُ أَزْمَانَ الهُزَالِ وَالسِّنِى[٢]

فلا يصلح أن يقدر فيه أنه ترخيمٌ؛ لأن الترخيم إنما يستقيم أن يجوز فى غير النداء منه ما كان يجوز منه فى النداء، فأما إذا لم يجز أن تكون الكلمة مرخمة فى نفس النداء، فألا يجوز ترخيمها فى غير النداء أجدر.

وإنما أراد بـ«السنى»: جمع «فعلةٍ» على «فعول»، مثل: مَأْنَةٍ وَمُئونٌ. وكسر الفاء كما كُسِرَ فى عِصِى، وخفف للقافية كما خفف الآخر: [من الرجز]

كَنَهْوَرٌ كَانَ مِنَ اعْقَابِ السُّمِى[٣]

وإنما السُّمى كَعُنُوقٍ، كما أن سماء كعناق.

ويدل على صحة هذا قول أبى النجم: [من الرجز]

قَامَتْ تُناجِينى ابنَةُ العِجْلِىِّ فِى سَاعَةٍ مَكْرُوهَةِ النَّجِىِّ

يَكْفِيك مَا مَوَّتَ فى السِّنِىِّ[٤]

فالتخفيفُ والحذف الذى جاء فى السنى للقافية، تُمِّمَ فى بيت أبى النجم.

والسنى فى قول أبى النجم معناه: الجدب، كأنه: ما موت فى الجدوب. وقالوا: سنون، وسنين، [وجاء «سنين»][٥] كثيرًا فى الشعر.

وقد أنشدنا فى كتابنا فى «شرح الأبيات المُشْكِلَةِ الإعراب من الشعر» من[٦] ذلك

---

(١) جزء من صدر بيت لسويد بن الصامت، وبعده:

..... ولا رجبـيـةٍ ولكن عرايا فى السنين الجوائح

ينظر: لسان العرب (سنه، عرا)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (١/ ٤١٤، ٤١٨، ٢/ ٥٤٧)، ولسان العرب (رجب، قرح).

والشاهد فيه قوله: «سنهاء»؛ حيث حذفت التاء من «سنة» وأبدلت الواو هاءً.

(٢) تقدم.

(٣) الرجز لأبى نخيلة السعدى فى الكتاب (٣/ ٦٠٦)، ولسان العرب (كنهر)، وبلا نسبة فى المنصف (٢/ ٦٨)، والمخصص (٩/ ٣)، وتاج العروس (كنهر).

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: فى.

صدرًا فمن ذلك: قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[1]

فأما قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩] فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون الهاء لامًا فيمن قال: سنهاء، فأسكنت للجزم.

والآخر: أن يكون من «السنة» فيمن قال: أسنتوا، وسنواتٌ، أو يكون من «المسنون» الذى يراد به التغير كأنه كان «لم يتسنن»، ثم قلب على حد القلب فى «لم يتظنن».

ويحكى أن أبا عمرو الشيبانى إلى هذا كان يذهب فى هذا الحرف.

فالهاء[2] فى ﴿يَتَسَنَّهْ﴾على هذين القولين تكون للوقف، فينبغى أن تلحق فى الوقف، وتسقط فى الدرج.

فأما قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء فى الوصل، فإن ذلك مستقيم فى قياس العربية فى: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾؛ وذلك أنهم يجعلون اللام فى «السنة» الهاء، فإذا وقفوا وقفوا على اللام، وإذا وصلوا كان بمنزلة: لم ينقه زيدٌ، ولم يجبه عمرو.

فأما قوله -تعالى-: ﴿اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠] فإنه -أيضًا- يستقيم، وذلك أنه يجوز أن تكون الهاء كناية عن المصدر، ولا تكون التى تلحق للوقف، ولكن لما ذكر الفعل دل على مصدره، فأضمره كما أضمره فى قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران:١٨٠].

وقال الشاعر: [من الطويل]

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيِّهِ وتَخَالُهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا[3]

وقال آخر: [من البسيط]

---

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيرى فى تخليص الشواهد ص(٧١)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦)، وشرح التصريح (١/ ٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٩٧)، وشرح المفصل (٥/ ١١ - ١٢)، والمقاصد النحوية (١/ ١٦٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٥٧)، وجواهر الأدب ص(١٥٧)، وشرح الأشمونى (١/ ٣٧)، وشرح ابن عقيل ص(٣٩)، ولسان العرب (نجد، سنه)، ومجالس ثعلب (١٧٧، ٣٢٠).

(٢) فى أ: فأما الهاء.

(٣) البيت للعبدى فى شرح المفصل (١/ ١٢٤).

هَـذَا سُـرَاقَـةُ لِلْقُـرْآنِ يَـدْرُسُـهُ وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ[(١)]

فالهاء فى «يدرسه» للمصدر.

ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون للمصدر أو للمفعول [به][(٢)]، فلا يجوز أن تكون للمفعول به؛ لأنه قد تعدى إليه الفعل باللام، فلا يكون أن يتعدى إليه مرة ثانية، فإذا لم يجز ذلك علمت أنه للمصدر.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ولكلٍّ وِجهَةٍ هو موليها﴾ [البقرة:١٤٨] إذا تعدى الفعل باللام إلى المفعول؛ لم يتعدَّ إليه مرة أخرى، فكذلك قوله: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] يكون: اقتد الاقتداء، فيضمر لدلالة الفعل عليه.

وأما إجماعهم فى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٨]، و: ﴿سُلْطَـٰنِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٩] [و] ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠] فالإسقاط للهاء فى الدرج أوجه فى قياس العربية.

ووجه الإثبات أن ما كان من ذلك فاصلة أو مشبهًا للفاصلة فى أنه كلامٌ تامٌّ يشبه بالقافية، فيجعل فى الوصل مثله فى الوقف، كما يفعل ذلك فى القافية، فيجعل فى الوصل مثله فى الوقف.

وقول حمزة فى ذلك أسدُّ، وذلك أنه يحذف ذلك كله فى الوصل، وحجته: أن من الناس من يجرى القوافى فى الإنشاد مجرى الكلام[(٣)] فيقول: [من البسيط]

.... وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البكْرِىِّ مَا فَعَلْ[(٤)]

و: [من الوافر]

أَقِـلِّى الـلَّوْمَ عَـاذِلَ وَالـعِتَـابْ ....[(٥)]

فإذا كانوا قد أجروا القوافى مجرى الكلام؛ فالكلام الذى ليس بموزون، ألا يشبه بالقوافى أولى.

والكسائى قد وافق حمزة فى حذف الهاء من قوله: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿ٱقْتَدِهْ﴾، وأثبت الهاء فى الوصل فى الباقى، وحجته فى إثباته الهاء فيما أثبت مما حذف فيه

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سبق أن ذكرنا كلام سيبويه فى ذلك.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.

حمزة الهاء، أنه أخذ بالأمرين، فشبه البعض بالقوافى؛ فأثبت الهاء فيه فى الوصل كما تثبت فى القوافى، ولم يشبه البعض، وكلا الأمرين سائغ.

قال أحمد بن موسى: ولم يختلفوا فى: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ و: ﴿حِسَابِيَهْ﴾ أنها بالهاء فى الوصل، فاتفاقهم فى هذا دليل[١] على تشبيههم ذلك بالقوافى، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون لهذا التشبيه، أو لأنهم راعوا إثباتها فى المصحف، فلا يجوز أن يكون لهذا الوجه.

ألا ترى أن تاءات التأنيث أو عامتها قد أثبتت فى المصحف هاءات؛ لأن الكتابة على أن كل حرف منفصلٌ من الآخر وموقوف عليه.

فلو كان ذلك للخط، لوجب أن تجعل تاءات التأنيث فى الدرج هاءات لكتابتهم إياها هاءات، ولوجب فى نحو قوله: ﴿إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] أن يكون فى الدرج بالألف؛ لأن الكتابة بالألف، فإذا لم يجز هذا، علمت أن الكتابة ليست معتبرة فى الوقف[٢] على [هذه][٣] الهاءات؛ وإذا لم تكن معتبرة، علمت أنه للتشبيه بالقوافى.

ولإثبات هذه الهاءات فى الوصل وجه فى القياس، وذلك أن سيبويه حكى فى العدد أنهم يقولون: ثلاثه أربعه، فقد أجروا الوصل فى هذا مجرى الوقف.

ألا ترى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف فى إلقائه حركة الهمزة على التاء التى للتأنيث، وإبقائها هاءً كما تكون فى الوقف، ولم يقلبها تاءً كما يقول فى الوصل: هذه ثلاثتك، فيجىء بالتاء[٤]؟

فكذلك قوله: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ وعلى هذا المسلك يحمل تبيين أبى عمرو النون فى: ﴿يسٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ١، ٢] لما كانت هذه الحروف التى للتهجى موضوعة على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، وصلها وهو ينوى الوقف عليها، ولولا أن

---

(١) فى ب: دلالة.
(٢) فى أ: الوقوف.
(٣) سقط فى أ.
(٤) نص كلام سيبويه: «وزعم من يوثق بعربيته: أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثه اربعه، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها، ولم يحولها تاءً؛ لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير فى الإدراج، تقول: اضربْ، ثم تقول: اضربْ زيدًا».
ينظر: الكتاب (٣/ ٢٦٥).

نيته الوقف لم يجز تبيين النون.

ألا ترى أن أبا عثمان يقول: إن تبيين النون عند حروف الفم لحنٌ؟ فعلى هذا إثباتُ الهاء، وهذا أيضًا ينبغى أن يكون محمولا على ما رواه سيبويه من [قولهم][1]: ثلاثه أربعه، وترك القياس على هذا أولى من القياس عليه؛ لقلة ذلك، وخروجه مع قلته على[2] القياس.

وإذا جاء الشيء خارجًا عن قياس الجمهور والكثرة فى جنس، لم ينبغ أن يجاوز به ذلك الجنس، وحروف التهجى، وأسماء العدد كالقبيل الواحد؛ لمجيئهما جميعًا مبنيين على الوقف وليس غيرهما كذلك، وسيبويه لا يعتد بهذه الشواذ ولا يقيس عليها، ومن رأى مخالفته جاوز بذلك باب العدد والتهجى.

اختلفوا فى: الراء والزاى من قوله -تعالى-: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿نُنشِرُهَا﴾ بضم النون الأولى وبالراء[3].

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالزاي.

وروى أبانُ[4] عن عاصم ﴿كيف نَنْشُرُها﴾: بفتح النون الأولى وضم الشين.

حدثنى عبيد الله بن على عن نصر بن على عن أبيه عن أبان عن عاصم مثله.

وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم ﴿كيف نَنْشُرُهَا﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين وبالراء مثل قراءة الحسن[5].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: عن.

(٣) ينظرالبحر المحيط (٢/ ٢٩٣)، تفسير الطبرى (٥/ ٤٧٦)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٩٥)، الحجة لأبى زرعة (١٤٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٥٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٨)، المعانى للفراء (١/ ١٧٤)، تفسير الرازى (٢/ ٣٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣١).

(٤) هو: أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصرى، روى عن بديل بن ميسرة، والحسن البصرى، وعاصم بن بهدلة، وروى عنه: إبراهيم بن الحاج السامى، وعبد الله بن المبارك وهدبة بن خالد، قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثبت فى كل المشايخ، وقال النسائى: ثقة، وروى له الجماعة سوى ابن ماجه.
ينظر: تهذيب الكمال (١/ ٩٦، ٩٧).

(٥) ينظرالإعراب للنحاس (١/ ٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٤)، البحر المحيط (٢/ ٢٩٣)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٢٠)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٥/ ٤٧٧)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٩٥)، الحجة لابن خالويه(١٠٠ ، ١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، =

قال أبو على: من قال: ﴿كيف نُنْشِرُهَا﴾، فالمعنى فيه: كيف نُحييها، وقالوا: أَنْشَرَ[1] الله الميّتَ فنشر، وفى التنزيل: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

وقال الأعشى: [من السريع]

.... يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ[2]

وقد وُصِفَت العظامُ بالإحياء؛ قال تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩].

وكذلك فى قوله-تعالى-: ﴿كيف نُنشِرُهَا﴾ وقد استعمل النشر فى الإحياء فى قوله -تعالى-: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥].

وقال-تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِى يُرسِلُ الرِّيَاحَ نَشرًا بَينَ يَدَى رَحمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧] فـ«نشرٌ»: مصدرٌ فى موضع الحال من «الريح»، تقديره: ناشرةً، من نشر الميتُ فهو ناشرٌ.

قال أبو زيد: أنشر الله الريح إنشارًا؛ إذا بعثها، وقد أرسلها نشرًا بعد الموت.

فتفسير أبى زيد له بقوله: بعثها؛ إنما هو لأن البعث قد استعمل فى الإحياء من نحو قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٦].

وقال-تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

وقال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢].

فجاء فى هذا المعنى الإرسال، كما جاء البعث فى قوله: ﴿ثم يبعثكم فيه﴾ فالمعنى واحد.

= الكشف للقيسى (١/ ٣١٠، ٣١١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٨)، المعانى للأخفش (١/ ١٨٢)، المعانى للفراء (١/ ١٧٣)، تفسير الرازى (٢/ ٣٣١).

(١) فى أ: نشر.

(٢) عجز بيت، وصدره:

حتى يقول الناس مما رأوا .....

ينظر ديوانه ص(١٩١)، ولسان العرب (نشر)، وتهذيب اللغة (١١/ ٣٣٨)، ومقاييس اللغة (١١/ ٣٣٨، ٥/ ٤٣٠)، وتاج العروس (نشر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣٤)، والمخصص (٩/ ٩٢).

ومما جاء فيه وصف الريح بالحياة، قول الشاعر:[من الطويل]

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الجَنُوبِ وأُحْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُحيِي المِيَاهَ نَسِيمُهَا[(١)]

وقالوا: ريحٌ رَيْدَةٌ، وَرَادَةٌ، ورَيْدَانَةٌ، وكما وُصِفت بالحياة كذلك وُصِفت بالموت فى قول الآخر:[من الرجز]

إنِّى لأَرْجُو أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ فَأَقْعُدُ اليَوْمَ وأَسْتَرِيحُ [(٢)]

فكما وصفت بالنشر كذلك وصفت بالإحياء، فالنشر[(٣)] والحياة والبعث والإرسال تقارب فى هذا المعنى.

فأما ما روى عن عاصم من قوله: ﴿كيف نَنْشُرُها﴾ بفتح النون الأولى، وضم الشين، وبالراء مثل قراءة الحسن، فإنه يكون من: نَشَرَ الميت، ونشرتُهُ أنا، مثل: حسرت الدابة[(٤)]، وحسرتها أنا، وغاض الماء، وغِضْتُهُ.

قال:[من الرجز]

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عَلاةٍ عَنْسِ [(٥)]

أو يكون جعل الموت فيها طيًّا لها، والإحياء نشرًا، فهو على هذا مثل: نَشَرْتُ الثوبَ.

وأما من قرأ: ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالزاى فالنشزُ: الارتفاع، وقالوا لما ارتفع من الأرض: نشزٌ.

قال:[من الطويل]

تَرَى الثَّعْلَبَ الحَوْلِىَّ فيها كأَنَّهُ إِذَا مَا عَلا نَشْزًا حِصانٌ مُجَلَّلُ[(٦)]

---

(١) البيت للمرار الفقعسى فى المخصص (٩/ ٩١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى لسان العرب (ريد):، ورويت: «وأنشرت» بدل «وأحييت» و: «الممات» بدل «المياه».

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (موت).

(٣) فى أ: والنشر.

(٤) حسَرَتِ الدَّابةُ والناقةُ حسرًا، واستحسرت: أعيت وكلت. يتعدى، ولا يتعدى. ينظر: اللسان (حسر).

(٥) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ١٩٥ ، ١٩٦)، ولسان العرب (درفس)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٥٦)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٧٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عنس)، وتهذيب اللغة (٢/ ٢٠٣)، وتاج العروس (عنس)، وجمهرة اللغة ص(٤٧٤ ، ١١٦٥)، والمخصص (١٦/ ١٦١)، وكتاب العين (١/ ٣٣٦).

(٦) البيت للأخطل فى ديوانه (١/ ٢٣).

يريد: شَرَفًا من الأرض، ومكانًا مرتفعًا.

فتقدير ﴿نُنشِزُهَا﴾: نرفع بعضها إلى بعض للإحياء، ومن هذا: النشوز من المرأة، إنما هو أن تَنْبُوَ عن الزوج فى العشرة فلا تلائمه.

وفى التنزيل: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء:١٢٨].

وقال الأعشى:[من الطويل]

.... فأصْبَحَتْ قُضَاعِيَّةً تَأْتِى الكَواهِنَ ناشِصَا [1]

وقال أبو الحسن: نَشَزَ وأنْشَزْتُهُ، ويدلك[2] على ما قاله[3] قوله- عز وجل -: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة:١١].

اختلفوا فى قطع الألف ووصلها، وضم الميم وإسكانها من قوله - عز وجل -: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ مقطوعة الألف مضمومة الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قَالَ اعْلَمْ أَنَّ اللهَ﴾ موصولة الألف ساكنة الميم[4].

قال أبو على: أما من قرأه على لفظ الخبر، فإنه[5] لما شاهد ما شاهد من إحياء الله وبعثه إياه بعد وفاته، أخبر عما تبينه وتيقنه مما لم يكن تبينه هذا التبين[6]

---

(١) وقبله:

تقمرها شيخ عشاءً ... .

ينظر: ديوانه ص(١٩٩)، ولسان العرب (قمر، نشص)، وتهذيب اللغة (٩/ ١٤٨ ، ١١/ ٢٩٦)، وجمهرة اللغة ص(٧٩١ ، ٧٦٥)، وكتاب العين (٦/ ٢٢٧)، ومجمل اللغة(٤/ ١٢٢)، والمخصص (٤/ ٢٠ ، ١٣/ ٢٧٩ ، ١٦/ ١٢٤)، وتاج العروس (قمر، نشص).

(٢) فى أ: ويدل.

(٣) فى ب: قال.

(٤) ينظرالإملاء للعكبرى (١/ ٦٤)، البحر المحيط (٢/ ٢٩٦)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٢٠)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٥/ ٤٨١)، تفسير القرطبى (٣/ ٢٩٦)، الحجة لابن خالويه(١٠٠)، الحجة لأبى زرعة (١٤٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٥٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٢ ، ٣١٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٨)، المعانى للفراء (١/ ١٧٣)، تفسير الرازى (٢/ ٣٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣١).

(٥) فى أ: فلأنه.

(٦) فى ب: التبيين.

الذى لا يجوز أن يعترض عليه فيه إشكالٌ، ولا يخطر[١] على باله شبهةٌ ولا ارتيابٌ، فقال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾: أى: أعلم هذا الضرب من العلم الذى لم أكن علمته قبل.

ومن قال: ﴿اعلَم﴾ على لفظ الأمر، فالمعنى: يئول إلى الخبر؛ وذاك أنه لما تبين له ما تبين من الوجه الذى ليس لشبهة عليه منه طريقٌ، نزَّل نفسه منزلة غيره، فخاطبها كما يخاطب سواها فقال: ﴿اعلَم أَنَّ الله عَلَى كُلِّ شَىءٍ قَدِيرٌ﴾ وهذا مما تفعله العرب، ينزل أحدهم نفسه منزلة الأجنبى فيخاطبها كما يخاطبه.

قال: [من الطويل]

تَـذَكَّـرَ مِنْ أَنَّى ومِنْ أَيْنَ شِرْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسَيْهِ كَذِى الهَجْمَةِ الأَبِلْ[٢]

فجعل عزمه على وروده الشرب [له][٣] لجهد العطش، وعلى تركه الورود مرةً لخوف الرامي وترصّد القانص نفسين له.

ومن ذلك قول الأعشى: [من السريع]

أَرْمِـى بِـهَـا الْبِـيـدَ إِذَا هَـجَّـرَتْ وَأَنْـتَ بَـيْـنَ الْـقَـرْوِ وَالْـعَـاصِـرِ[٤]

فقال: أنت، وهو يريد نفسه، فنزل نفسه منزلة سواه فى مخاطبته لها مخاطبة الأجنبى.

ومثل ذلك قوله: [من البسيط]

وَدِّعْ هُـرَيْـرَةَ إِنَّ الـرَّكْـبَ مُـرْتَـحِـلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّها الرَّجُلُ[٥]

فقال: «ودع»، فخاطب نفسه كما يخاطب غيره، ولم يقل: لأُوَدِّع، وعلى هذا قال: «أيها الرجل»، وهو يعنى نفسه.

---

(١) فى ب: تخطر.
(٢) البيت للكميت فى ديوانه (٢/ ٩٧)، وتاج العروس (أبل)، ولسان العرب (أبل).
(٣) سقط فى أ.
(٤) البيت فى ديوانه ص(٢٤٥)، ولسان العرب (قراء)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٦٧ ، ٢٦٨)، وتاج العروس (قراء)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/ ٧٨)، والمخصص (١١/ ٨٣). والقرو: أسفل النخلة - وقيل: أصلها - يُنْقر وينبذ فيه. وقيل: هو نقير يجعل فيه العصير من أى خشب كان. والقرو: القدح، وقيل: هو الإناء الصغير. والقرو: مسيل المعصرة ومَثْعَبُها. والجمع: القُرِىُّ والأَقْرَاء، ولا فعل له.
(٥) تقدم.

وقال: [من الطويل]

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ....[١]

فكذلك قوله لنفسه: ﴿اعلَم أَنَّ الله عَلَى كُلِّ شَىءٍ قَدِيرٌ﴾ نزله منزلة الأجنبى المنفصل منه؛ لينبه على ما تبين له مما كان أشكل عليه.

قال أبو الحسن: وهو أجود فى المعنى.

اختلفوا فى ضم الراء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [٢٦٥]:

فقرأ عاصم وابن عامر: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بفتح الراء.

وفي المؤمنين مثله[٢].

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿بِرُبْوَةٍ﴾ بضم الراء وفى المؤمنين مثله.

قال أبو على: قال أبو عبيدة: الرُّبْوَةُ: الارتفاع عن المسيل، وقال أبو الحسن: رُبْوَةٌ.

وقال بعضهم: بِرَبْوَةٍ، وَرِبْوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، وَرِبَاوَةٍ، كل من لغات العرب، وهو كله في الرابية، وفِعْلُهُ: ربا يربو.

قال أبو الحسن: والذى نختاره: رُبْوَةً، بضم الراء وحذف الألف.

قال أبو على: يقوى هذا الاختيار أن جمعه[٣] رُبى، ولا يكاد يسمع غيره؛ وإذا كان فعله: ربا يربو إذا ارتفع؛ فالرابية والربوة، إنما هو لارتفاع أجزائها عن صفحة[٤] المكان التى هى به[٥].

---

(١) صدر بيت للأعشى، وعجزه:

.... وعـادك مـا عـاد الـسـليم المسـهـدا

ينظر: ديوانه ص(١٣٥).

(٢) ينظرالإملاء للعكبرى (١/ ٦٦)، البحر المحيط (٢/ ٣١٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٣٨)، التيسير للدانى (٨٣)، تفسير الطبرى (٥/ ٥٣٦)، تفسير القرطبى (٣/ ٣١٦)، الحجة لابن خالويه(١٠٢)، الحجة لأبى زرعة (١٤٦)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٦٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٣٧)، المعانى للأخفش (١/ ١٨٤)، تفسير الرازى (٢/ ٣٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٢).

(٣) زاد فى أ: على.

(٤) فى أ: صحيفة.

(٥) فى ب: بها.

ومنه الرِّبا، وهو على ضربين:
أحدهما: مُتَوَعَّدٌ عليه محرمٌ بقوله -عز اسمه-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة:٢٧٨] وذلك أن يأخذ المكيل أو الموزون اللذين هما [من][1] جنس واحد بأكثر من مثله في بيع أو غيره.
والآخر: مكروهٌ غير محرم، فالمكروه أن يهدى[2] شيئًا أو يهبه، فيستثيب[3] أكثر منه.
فمن ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٩] كأن المعنى: لا يربو لكم عند الله، أي: لا يكون في باب إيجابه للثواب لكم ما يكون من إيجابه إذا أخلصتم لله، وأردتم التقرب إليه.
ألا تراه قال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم:٣٩].
فأما ﴿ما﴾ في قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [الروم:٣٩]، فيحتمل تقديرين:
يجوز أن يكون للجزاء.
ويجوز أن يكون صلة، فإن قدرتها جزاء، كانت في موضع نصبٍ بـ «آتيتم»، وقوله: ﴿فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ في موضع جزم بأنه جوابٌ للجزاء.
ويقوى هذا الوجه قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾.
ألا ترى أنه لو كان مبتدأ لعاد عليه ذكره؟ ولو جعلتها موصولةً لم يكن لـ «آتيتم» موضعٌ من الإعراب، وكان موضع «ما» رفعًا بالابتداء، و«آتيتم» صلةً، والعائد إلى الموصول: الذكر المحذوف من «آتيتم».
وقوله: ﴿فَلَا يَرْبُواْ﴾ في موضع رفع بأنّه خبر الابتداء، والفاء دخلت في الخبر على حدّ ما دخلت في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٥٣].
وكذلك قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [الروم:٣٩] تكون الهاء العائدة المحذوفة راجعة إلى الموصول، وموضع ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾: رفعٌ بأنه خبر المبتدأ، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ ثم قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾، فانتقل الخطاب بعد المخاطبة

(١) سقط في أ.
(٢) في ب: تهدى.
(٣) في ب: تهبه فتستثيب.

إلى الغيبة؛ كما جاء: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ﴾ [يونس: ٢٢] والفاء دخلت على خبر المبتدأ لذكر الفعل فى الصلة، والجملة فى موضع خبر المبتدأ الذى هو: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ﴾ وتقدر راجعًا محذوفًا،[و][1] التقدير: فأنتم المضعفون به. التقدير: فأنتم[2] ذوو الضعف بما آتيتم من زكاةٍ، فحذفت العائد على حدِّ ما حذفته من قولك: السمن منوان بدرهم، وقال- تعالى-: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

ومثل هذه الآية فى المعنى قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

حدثنا الكندى قال: حدثنا المؤمل قال حدثنا إسماعيل بن علية[3] عن أبى رجاء قال: سمعت عكرمة[4] يقول: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ قال: لا تعط شيئًا لتعطى أكثر منه[5].

فأما رفع ﴿تَسۡتَكۡثِرُ﴾ فعلى ضربين:

أحدهما: أن تحكى به حالا آتيةً؛ كما كان قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النحل: ١٢٤] كذلك.

والآخر: أن تقدر ما يقوله النحويون فى قوله: مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا، أى مقدرا الصيد، فكذلك يكون هنا مقدرًا الاستكثار. وليس للجزم اتجاهٌ فى

(١) سقط في ب.

(٢) فى أ: أنتم.

(٣) تقدم وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم، الأسدى القرشى مولاهم، أبو بشر البصرى، ابن علية وهى أمه مولاة لبنى أسد بن خزيمة -أيضًا- الحافظ أحد الأئمة الأعلام. عن: أيوب وعبد العزيز بن رفيع وروح بن القاسم ويحيى بن سعيد التيمى وخلق. وعنه: إبراهيم بن طهمان وأحمد بن راهويه وعلى بن حُجْر وخلق كثير. قال شعبة: ابن عُلَيَّة ريحانة الفقهاء. قال أحمد: إليه المنتهى فى التثبت. وقال ابن معين: كان ثقة مأمونًا ورعًا تقيًا. قال عمرو ابن زُرارة: صحبت ابن عُلية أربع عشرة سنة فما رأيته ضحك فيها. قال الفلّاس: ولد سنة عشر ومائة. ومات سنة ثلاث وتسعين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٨٣).

(٤) هو: عكرمة البربرى مولى ابن عباس أبو عبد الله، أحد الأئمة الأعلام، عن: مولاه وعائشة وأبى هريرة وخلق، وعنه: الشعبى وخلق، وأبو الشعثاء وخلق. قال الشعبى: ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة. رموه بغير نوع من البدعة. قال العجلى: ثقة برىء مما يرميه الناس به. قال مصعب: مات سنة خمس ومائة. قرنه مسلم بآخر.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٤٠).

(٥) أخرجه ابن جرير (١٢/ ٣٠١) (٣٥٣٤٨) و (٣٥٣٤٩).

﴿تَسْتَكْثِرُ﴾، ألا ترى أن المعنى ليس على أن لا تمنن تستكثر، إنما المعنى على ما تقدم.

اختلفوا فى ضمِّ الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٦٠]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿فَصِرْهُنَّ﴾ بكسر الصاد(١).

وقرأ الباقون: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ بضم الصاد.

قال أبو على: «صُرْتُ» يقع على إمالة الشىء، يقال صُرْتُهُ، أصورُهُ؛ إذا أَمَلْتَهُ إليك؛ وعلى قطعه، يقال: صرته أى: قطعته.

فمن الإمالة قول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى أَنَّني فِى كُلِّ سَيْرٍ أَسِيرُهُ ... وَفى نَظَرِى مِنْ نَحوِ أَرْضِكَ أَصْوَرُ

فقالوا: الأصور: المائل العنق.

ومن الإمالة قوله: [من الوافر]

يَصُورُ عُنُوقَها أَحْوَى زَنِيمٌ ... لَهُ ظَابٌ كَما صَخِبَ الغَرِيمُ(٢)

فهذا لا يكون إلا من الإمالة.

وكذلك قول الآخر: [من الوافر]

وَجَاءَتْ خُلْعَةٌ دُهْسٌ صَفَايَا ... يَصُورُ عُنُوقَها أَحْوَى زَنِيمُ(٣)

(١) ينظرالإملاء للعكبرى (١/ ٦٥)، البحر المحيط (٢/ ٣٠٠)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٢٦)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٥/ ٤٩٧)، تفسير القرطبى (٣/ ٣١١)، الحجة لابن خالويه(١٠١)، الحجة لأبى زرعة (١٤٥)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٥٨)، الكشف للقيسى (١/ ١٥٨ ، ٣١٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٧١)، المحتسب لابن جنى (١/ ١٣٦)، المعانى للفراء (١/ ١٧٤)، تفسير الرازى (٢/ ٣٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣١).

(٢) البيت لأوس بن حجر فى ملحق ديوانه ص(١٤٠)، ولسان العرب (ظأب، ظوب، صوع، عنق)، وللمعلى العبدى فى التنبيه على أوهام أبى على القالى ص(٩٣)، وسمط اللآلى ص(٦٨٥ ، ٦٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٤٧)، ولسان العرب (زمم)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٨٢ ، ١٠٢٤ ، ١١٠١)، ولسان العرب (ظيا)، والمخصص (٢/ ١٣٦ ، ١٣/ ٢٨٤).

وهو ملفق من البيتين:

وجاءت خلعة دبس صفايا ... يصور عنوقها أحوى زنيم

يفرق بينها صدع رباع ... له ظأب كما ظأب الغريم

(٣) تقدم قريبًا.

ومن القطع قولُ ذى الرُّمَّةِ: [من الرجز]

صُرْنَا بِهِ الحُكْمَ وَعَيَّا الحُكَّمَا(١)

قال أبو عبيدة: فصلنا به الحكم.

ومنه قول الخنساء: [من البسيط]

لَظَلَّتِ الشُّمُّ مِنهَا وَهِىَ تَنْصَارُ

أى: تَصَدَّعُ وَتَفَلَّقُ.

قال أبو عبيدة، ويقال: انصارُّوا فذهبوا.

قال: وَصُرْهُنَّ من الصَّوَرِ وهو القطع.

قال أبو الحسن: وقالوا فى هذا المعنى -يعنى القطع-: صار يصيرُ، وقد حكاه غيره.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَفَرْعٍ يَصِيرُ الجِيدَ وَحْفٍ كأَنَّهُ عَلَى اللَّيْثِ قِنْوانُ الكُرُومِ الدَّوَالِحِ(٢)

فمعنى هذا يُميل الجيد من كثرته.

ومثل هذا قول الآخر: [من المتقارب]

وَقَامَت تُرَائِيكَ مُغْدَوْدِنًا إذا ما تَنُوءُ بِهِ آدَهَا(٣)

فقد ثبت أن الميل والقطعَ، يقال فى كل واحد منهما: صار يصير.

فقول حمزة: ﴿فَصِرهُنَّ إلَيك﴾، يكون من القطع، ويكون من الميل؛ كما أن قول من ضم يحتمل الأمرين.

فمن قال: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ فأراد بقوله «صُرهن»: أَمِلْهُنَّ، حذف من الكلام، المعنى: أملهن فقطعهن، ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها، كما حذف من قوله -تعالى-: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] المعنى: فضرب فانفلق؛

---

(١) الرجز فى ملحق ديوانه (٢/ ٣٣٥)، وديوان الأدب (٣/ ٣٩٣)، ولسان العرب (صور)، وتاج العروس (صور)، ولرؤبة فى التنبية والإيضاح (٢/ ١٥٠)، وليس فى ديوانه.

(٢) البيت بلا نسبة فى ديوان الأدب (٣/ ٤٠٥).

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص(١٠٢)، ولسان العرب (غدن)، ومجمل اللغة (٤/ ٣٤)، وكتاب الجيم (١/ ٢٧٦)، وتهذيب اللغة (٨/ ٧٤ ، ١٤/ ٢٢٧)، ومقاييس اللغة (٤/ ٤١٤)، وتاج العروس (غدن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أود)، والمخصص (١/ ٦٥).

وكقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق، ففدية؛ وكذلك قوله - عز وجل -: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [النمل: ٢٩] فحذف: فذهب فألقى[١] الكتاب؛ لدلالة الكلام عليه.

ومن قدر: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ أو ﴿فَصِرهُنَّ﴾ أنَّه بمعنى: قَطِّعْهُنَّ، لم يحتج إلى إضمار، كما أنه لو قال: خذ أربعة من الطير، فقطعهن، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءًا؛ لم يحتج إلى إضمار، كما احتاج فى الوجه الأول.

وأما[٢] قوله: ﴿إِلَيْكَ﴾ فإنه على ما أذكره لك.

فمن[٣] جعل «صُرْهُنَّ» أو «صِرْهُنَّ» بمعنى: قطعهن، كان ﴿إِلَيْكَ﴾ متعلقًا بـ﴿خُذْ﴾، كأنه قال: خذ إليك أربعة من الطير فقطعهن ثم اجعل على [كل جبل منهن جزءًا][٤].

ومن جعل «صُرْهُنَّ» أو «صِرْهُنَّ» بمعنى: أملهن، احتمل ﴿إِلَيْكَ﴾ ضربين:

أحدهما: أن يكون متعلقًا بـ ﴿خذ﴾، وأن يكون بـ ﴿صُرْهن﴾، أو بـ ﴿صِرْهن﴾، وقياس قول سيبويه: أن يكون متعلقًا بقطعهنَّ؛ لأنه إليه أقرب، واستغنيت بذكر ﴿إِلَيْكَ﴾ عن تعدية الفعل الأول؛ كما تقول: ضربت وقتلت زيدًا؛ وإن علقته بالأول وحذفت المفعول من الفعل الثانى؛ فهو كقول جرير: [من الكامل]

كَنَقَا الكثيبِ تَهَيَّلَتْ أَعْطَافُهُ والريحُ تَجْبُرُ مَتْنَهُ وَتَهِيلُ[٥]

اختلفوا فى ضمِّ الكاف وإسكانها من «الأكل»:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافعٌ ﴿أُكْلَهَا﴾ [٢٦٥] خفيفة ساكنة الكاف؛ وكذلك كل مضاف إلى مؤنث.

وفارقهما أبو عمرو فيما أضيف إلى مذكر مثل ﴿أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام: ١٤١] أو غير مضاف إلى مكنى مثل ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦] ﴿ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤] فثقله أبو عمرو وخففاه.

---

(١) فى ب: وألقى.
(٢) فى أ: فأما.
(٣) فى ب: من.
(٤) سقط فى ب.
(٥) البيت فى ديوانه (١/ ٩١).

وقرأها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أُكُلَهَا﴾، و﴿ٱلْأُكُلِۚ﴾، و﴿أُكُلُهُۥ﴾ مثقلا كله.

قال أبو على: الأكل مصدر أكلت أكلا، وأكلة، فأما الأُكُل: فهو المأكول؛ يدل على ذلك قوله-تعالى-: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَاۗ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، إنما هو ما يؤكل منها.

ومن ذلك قول الأعشى: [من الخفيف]

جُنْدُكَ الطَّارِفُ التَّلِيدُ مِنَ السَّا دَاتِ أَهْلِ الْقِبَابِ وَالْآكَالِ[١]

فالآكال: جمع أُكلٍ[٢]، مثل عنق وأعناق.

[قال أبو على:][٣] الأُكُل[٤] فى المعنى مثلُ الطُّعْمَة، تقول: جعلته أُكُلًا له، كما تقول: جعلته طعمةً له، والطعمة ما يطعم.

وقوله: ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فيه دلالة على أن الأُكُل: المَأْكول.

وقال أبو الحسن: الأُكُلُ ما يُؤكَلُ، والأَكْلُ: الفِعْل الذى يكون منك، تقول[٥]: أَكلْتُ[٦] أَكْلا، وأَكَلْتُ أَكْلَةً واحدة.

قال الشاعر: [من الطويل]

مَا أَكْلَةٌ إِنْ نِلْتُهَا بِغَنِيمَةٍ وَلَا جَوعَةٌ إِنْ جُعْتُهَا بِغَرَامِ

ففتح الألف من الفعل؛ ويدلك على ذلك «ولا جَوْعَةٌ» وإن شئت ضممت الأُكْلَةَ، وعنيت الطعام. انتهى كلام أبى الحسن.

وقال أبو زيد: يقال: إنه لذو أكلٍ، إذا كان له حظٌّ ورزق من الدنيا.

اختلفوا فى فتح النون وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [٢٧١]

---

(١) البيت فى ديوانه ص(٦١)، ولسان العرب (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١/ ١٢٢). ويروى: «التالد العتيق» بدل «الطارف التليد».
(٢) فى أ: الأكل.
(٣) سقط فى ب.
(٤) زاد فى ب: كأن.
(٥) فى أ: يقال.
(٦) فى ب: أكلته.

وإسكان العين وكسرها:

فقرأ نافع فى غير رواية ورش وأبو عمرو وعاصمٌ فى رواية أبى بكر والمفضل[(١)] ﴿فَنِعْمَّا﴾ بكسر النون، والعين ساكنةٌ.

وقرأ ابن كثير وعاصمٌ فى رواية حفص، ونافعٌ فى رواية ورشٍ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ بكسر النون والعين.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى[(٢)] ﴿فَنَعِمَّا هى﴾ بفتح النون وكسر العين.

وكلهم شدد الميم.

قال أبو على: من قرأ ﴿فَنِعْمَّا﴾، بسكون العين من «نِعِمّا» لم يكن قوله مستقيمًا عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين[(٣)]، نحو: دابَّةٍ وشابَّةٍ، وتمود الثوب[(٤)]، وأصيم[(٥)]؛ لأنه ما فى الحروف من المد يصير عوضا من الحركة، ألا ترى أنه إذا صار عوضا من الحرف المتحرك المحذوف من تمام بناء الشعر عندهم فأن يكون عوضًا من الحركة أسهل.

وقد أنشد سيبويه شعرًا قد اجتمع فيه الساكنان على حد ما اجتمعا فى ﴿نِعْمَّا﴾ فى

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٧)، البحر المحيط (٢/ ٣٢٤)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٥٠)، التيسير للدانى (٨٤، ٩٦)، تفسير القرطبى (٣/ ٣٣٤)، الحجة لابن خالويه(١٠٢)، الحجة لأبى زرعة (١٤٦)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاقسى (١٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٨٣)، تفسير الرازى (٢/ ٣٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٧)، البحر المحيط (٢/ ٣٢٤)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٥٠)، التيسير للدانى (٨٤، ٩٦)، تفسير القرطبى (٣/ ٣٣٤)، الحجة لابن خالويه(١٠٢)، الحجة لأبى زرعة (١٤٧)، الغيث للصفاقسى (١٧٠)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٦٣)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٨٣)، تفسير الرازى (٢/ ٣٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٥).

(٣) قال سيبويه: «وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد - فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك فى الإدغام؛ ألا تراهم فى غير الانفصال قالوا: رادٌّ، وتُمُودَّ الثَّوبُ؟!».
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٧)، ٤٣٨).

(٤) تُمُودَّ الثوبُ: الثوب نائب فاعل، وتمود فعل مبنى للمفعول. يقال: تمادا الثوب، أى: تجاذباه، وتُمُودَّ الثوبُ، أى: تجوذب.

(٥) أُصَيْمّ: تصغير أصم.

قراءة من أسكن العين وهو: [من الرجز]

كَـأَنَّـهُ بَـعْـدَ كَـلَالِ الـزَّاجِـرِ وَمَسْحِيِى[(١)] مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ[(٢)]

وأنكره أصحابه[(٣)].

ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في [نحو][(٤)]: ﴿باريكم﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿ويَامُرُكم﴾ [البقرة: ٦٧] فظن السامع الإخفاء إسكانًا؛ للطف ذلك في السمع وخفائه.

وأما من قرأ: ﴿فَنِعِمَّا﴾؛ فحجته أنه أصل الكلمة «نعم»، ثم كسر الفاء من أجل حرف الحلق.

ولا يجوز أن يكون ممن قال: «نِعم»، فلما أدغم حرك، كما يقول: ﴿يَهدِّى﴾ [يونس: ٣٥].

ألا ترى أن من قال: هذا قدمّ مالك، فأدغم، لم يدغم نحو [قوله][(٥)]: هذا قدمُ مالكٍ، وجسم ماجد[(٦)]؛ لأن المنفصل لا يجوز فيه ذلك كما جاز فى المتصل.

---

(١) فى ب: مسحه.

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (كسر)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٥٨)، والكتاب (٤/ ٤٥٠)، والمحتسب (١/ ٦٢)، والتاج (كسر)، والمخصص (٨/ ١٣٩).
ويروى: «كأنها»، و «مسحه» بدلًا من «كأنه»، و «مسحيى».

(٣) ممن أنكر هذا على سيبويه أبو الحسن الأخفش: ، وقد انتصر لسيبويه ورد على الأخفش ابن جنى، نقل هذا كله ابن منظور فى اللسان، فقال تعليقًا على روايته للبيت السابق:
قال ابن جنى: قال سيبويه كلامًا يُظَنُّ به فى ظاهره أنه أدغم الحاء فى الهاء، بعد أن قلب الهاء حاء، فصارت فى ظاهر قوله: وَمَسْحٌ، واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إن هذا لا يجوز إدغامه؛ لأن السين ساكنة، ولا يُجمع بين ساكنين. قال: فهذا لعمرى تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناه فلم يُرِدْ محض الإدغام.
قال ابن جنى: وليس ينبغى لمن نظر فى هذا العلم أدنى نظر أن يظن بسيبويه أنه يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش حتى يخرج فيه من خطإ الإعراب إلى كسر الوزن؛ لأن هذا الشعر من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذى فيه السين والحاء، وَمَسْحِهِ: «مَفاعِلُنْ» فالحاء بإزاء عين مَفاعِلُنْ، فهل يليق بسيبويه أن يَكْسِر شعرًا، وهو ينبوع العَرُوض وبحبوحة وزن التَّفعيل، وفى كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلًا عن سيبويه فى جلالة قدره؟!
قلا: ولعل أبا الحسن الأخفش إنما أراد التشنيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بجلاله.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى أ: بالإدغام.

قال سيبويه: أما قول بعضهم فى القراءة: ﴿فَنِعِمَّا﴾، فحرك العين، فليس على لغة من قال: «نعم ما»، فأسكن العين، ولكن على لغة من قال: «نِعِمْ» فحرك العين.

وحدثنا أبو الخطاب: أنها لغة هذيل، وكسر كما قال: «لعب».

ولو كان الذى يقول[١]: «نِعِمَّا» ممن يقول فى الانفصال: «نِعمَ» لم يجز الإدغام على قوله؛ لما يلزم من تحريك الساكن فى المنفصل.

وأما من قال: «نَعِمَّا» فإنما جاء بالكلمة على أصلها، وهو «نَعِمَ»؛ كما قال: [من الرمل]

مــا أَقَــلَّتْ قَــدَمَــاىَ إِنَّــهُــمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِى الأَمْرِ المُبِرّ[٢]

ولا يجوز أن يكون ممن يقول قبل الإدغام «نَعْمَ»؛ كما أن من قال: «نِعِمَّا» لا يكون ممن قال قبل الإدغام: «نِعمَ» ولكن ممن يقول: «نَعِمَ»، فجاء بالكلمة على أصلها وكلٌّ حسن.

والمعنى فى قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]: أن فى «نعم» ضمير الفاعل و«ما» فى موضع نصب وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر فالتقدير: نعم شيئًا إبداؤها، فالإبداء هو: المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف، وأقيم المضاف إليه الذى هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات، لا الصدقات.

يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] أى: الإخفاء خيرٌ لكم، فكما أن «هو» ضمير الإخفاء، وليس بالصدقات، كذلك ينبغى أن يكون ضمير الإبداء مرادًا، وإنما كان الإخفاء -والله أعلم- خيرًا؛ لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراءاةٌ للناس وتصنعٌ لهم، فتخلص لله-سبحانه- ولم يكن المسلمون إذ ذاك[٣] تسبق إليهم ظِنَّةٌ فى منع واجب.

واختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [٢٧١]:

(١) فى أ: قال.
(٢) وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه ص(٥٨)، والإنصاف (١/ ١٢٢)، والخزانة (٩/ ٣٧٦، ٣٧٧)، والدرر (٥/ ١٩٦)، واللسان (نعم)، والمحتسب (١/ ٣٤٢، ٣٥٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٤)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٢٢٨)، والمقتضب (٢/ ١٤٠).
(٣) زاد فى أ: ممن.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: ﴿ونُكفِّرُ﴾ بالنون والرفع[(١)].

وقرأ نافع وحمزة والكسائي[(٢)] ﴿ونُكَفِّرْ﴾ بالنون وجزم الراء.

وروى أبو جعفر عن نافع ﴿ونُكفِّرُ﴾ بالنون والرفع.

وروى الكسائيُّ عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ جزمٌ بالنون.

وقرأ ابن عامر ﴿ويُكفِّرُ﴾ بالياء والرفع وكذلك حفص عن عاصم.

قال أبو علي: من قرأ ﴿ونكفِّرُ عنكم من سيئاتكم﴾ فرفع، كان رفعه من[(٣)] وجهين:

أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ[(٤)] محذوف تقديره: ونحن نكفر عنكم [سيئاتكم][(٥)].

والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه مما قبله؛ فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة على جملة.

وأما من جزم فقال: ﴿ونُكَفِّر عنكم﴾، فإنه حمل الكلام على موضع قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لأن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم.

ألا ترى أنه لو قال: وإن تخفوها يكن أعظم لأجركم، لجزم.

فقد علمت أن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم فحمل قوله: ﴿وَنُكَفِّر

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٩١)، الإملاء للعكبري (١/ ٦٨)، البحر المحيط (٢/ ٣٢٥)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير القرطبي (٣/ ٣٣٥)، الحجة لابن خالويه(١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (١٤٧ ، ١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشاف للزمخشري (١/ ١٦٣)، الكشف للقيسي (١/ ٣١٦ ، ٣١٧)، المجمع للطبرسي (٢/ ٣٨٣)، تفسير الرازي (٢/ ٣٥٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٣٦).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٩١)، البحر المحيط (٢/ ٣٢٥)، التبيان للطوسي (٢/ ٣٥١)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير الطبري (٥/ ٥٨٥)، تفسير القرطبي (٣/ ٣٣٥)، الحجة لابن خالويه(١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (١٤٧ ، ١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشف للقيسي (١/ ٣١٦ ، ٣١٧)، تفسير الرازي (٢/ ٣٥٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٣٦).

(٣) في أ: على .

(٤) في أ: ابتداء.

(٥) سقط في أ.

[عنكم][(١)]﴾على الموضع.

ومثل هذا فى الحمل على الموضع أن سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ: ﴿مَن يُضلِلِ الله فَلا هَادِيَ لَهُ ويَذَرْهُم﴾ [الأعراف:١٨٦] لأن قوله: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾:[فى أنه][(٢)] فى موضع جزم[(٣)] مثل قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

ومثله فى الحمل على الموضع قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون:١٠] حمل قوله ﴿وَأَكُن﴾ على موضع قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾؛ لأن هذا موضع فعل مجزوم، لو قال: أخرنى إلى أجل قريب أصدق، لجزم، فإذا ثبت أن قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ فى موضع فعل مجزوم حمل قوله: ﴿وَأَكُن﴾ عليه.

ومثل ذلك قول الشاعر:[من الكامل]

أَنَّى سَلَكْتَ فَإِنَّنِى لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فى الحَياةِ وأَزْدَدِ[(٤)]

فحمل قوله: «وأزدد» على موضع قوله: «فإنَّنى لك كاشِحٌ».

ومثله قول الآخر -وأظنه أبا دؤاد-: [من الوافر]

فَأَبْلُونِى بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّى أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا[(٥)]

فأما النون والياء في قوله: ﴿نكفِّر﴾، و﴿يكفر﴾، فمن قال: ﴿ويكفر﴾ فلأن ما بعده على لفظ الإفراد، ف ﴿يكفر﴾ أشبه بما بعده من الإفراد منه بالجمع.

وأما من قال: ﴿نكفر﴾ على لفظ الجمع، فإنه أتى بلفظ الجمع، ثم أفرد[(٦)] كما

---

(١) سقط فى ب.

(٢) هكذا فى أ ، ب، والأصح حذفهما.

(٣) نص كلام سيبويه: «وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ الله فلا هَادِيَ له وَيَذَرْهُمْ فى طغيانهم يعمهون﴾؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام فى موضع يكون جوابًا؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون فى موضع الجزاء غيره».
ينظر: الكتاب (٣/ ٩٠ ، ٩١).

(٤) وهو بلا نسبة فى اللسان (أيا)، والتهذيب (١٥/ ٦٥٣)، ويروى: «أيا فعلت» بدل «أنى سلكت».

(٥) وهو فى ديوانه ص(٣٥٠)، والخصائص (١/ ١٧٦ ، ٢/ ٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٠١)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٣٩)، وللهذلى فى مغنى اللبيب (٢/ ٤٧٧)، وبلا نسبة فى اللسان (علل)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٢٣).

(٦) زاد فى أ: بعد.

أتى بلفظ الإفراد ثم جمع فى قوله-تعالى-: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الإسراء: ٢]

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿يَحْسَبُهُمُ﴾ [٢٧٣] و: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى[١]: ﴿يَحْسِبهُمْ﴾ و﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بكسر السين فى كل القرآن.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿يَحْسَبُهُمُ﴾، و﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بفتح السين فى كلِّ القرآن.

وقال هبيرة عن حفص: إنه كان يفتح ثم رجع إلى الكسر.

قال أبو على: قال أبو زيد: يقال: حَسِبْتُ الشيء أَحْسَبُهُ وَأَحْسِبُهُ حُسْبَانًا.

وحكى سيبويه أيضًا: حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ.

وقال أبو زيد: حَسَبتُ ذلك الحق حِسَابًا وحسابةً من الحساب، فأنا أحسبه.

قال أبو زيد: وقال رجل من بنى نمير: «حسبانك على الله» أى: حسابك على الله.

وقال الشاعر: [من الطويل]

على الله حُسْبَانِى إِذَا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئًا ضَمِيرُهَا[٢]

وأحسَبْتُ الرجل إحسابًا إذا أطعمته وسقيته حتى يشبع ويروى، وتعطيه حتى يرضى.

قال أبو على: القراءة بـ ﴿تحسب﴾ بفتح السين أقيس؛ لأن الماضى إذا كان على «فَعِل» نحو حسب، كان المضارع على «يَفعَل» مثل: فَرِقَ يَفْرَقُ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ، وشذَّ «يَحسِبُ» فجاء على «يَفعِلُ» فى حروف أخر. والكسر حسنٌ لمجىء السمع به، وإن كان شاذًا عن القياس.

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٨)، البحر المحيط (٢/ ٣٢٨)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٥٥)، التيسير للدانى (٨٤)، تفسير القرطبى (٣/ ٣٤١)، الحجة لابن خالويه(١٠٣)، الحجة لأبى زرعة (١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسى (١٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٧ ، ٣١٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٨٦)، تفسير الرازى (٢/ ٣٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٦).

(٢) وهو بلا نسبة فى اللسان (حسب)، والتاج (حسب)، والتهذيب (٤/ ٣٣١).

اختلفوا فى قوله تعالى: ﴿فَأْذَنُوا۟﴾ [٢٧٩] في مد الألف وقصرها وكسر الذال وفتحها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿فَأْذَنُوا۟﴾ مقصورة مفتوحة الذال.

وقرأ عاصمٌ فى رواية أبى بكر وحمزة[١] ﴿فَآذِنُوا﴾ ممدودة مكسورة الذال.

وروى حفص عن عاصم والمفضل ﴿فَأْذَنُوا۟﴾ مقصورة.

حدثنى وهيب بن عبد الله عن الحسن بن المبارك عن عمرو بن الصباح عن أبى يوسف الأعشى عن أبى بكر عن عاصم أنه قال: ﴿فَأْذَنُوا۟﴾، و﴿فَآذِنُوا﴾ ممدودًا ومقصورًا.

قال أبو على: قال سيبويه: [آذنت: أعلمت، وأعلمت: آذنت][٢] وأَذَّنت: النداء، والتصويت بالإعلام[٣].

قال[٤]: وبعض العرب يجرى [«آذنت» مجرى «أَذَّنتُ»][٥] فمن «أَذَّن» الذى معناه: التصويت والنداء قوله: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠] فالأشبه فى هذا الإعلام بالتصويت لقوله: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ﴾ فالتقدير: يقال: إنكم لسارقون.

فأما قوله: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤] فإن قوله: ﴿بَيْنَهُمْ﴾ يحتمل أمرين:

الأحسن فيه: أن يكون ﴿بَيْنَهُمْ﴾ ظرفًا لـ ﴿مُؤَذِّنٌۢ﴾، كما تقول: أعلم وسطهم ولا تجعله صفةً للنكرة؛ لأنك توصله بالباء إلى «أن»، واسم الفاعل إذا أعمل عمل

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦٨)، البحر المحيط (٢/ ٣٣٨)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٦٧)، التيسير للدانى (٨٤)، تفسير الطبرى (٦/ ٢٤)، تفسير القرطبى (٣/ ٣٦٤)، الحجة لابن خالويه(١٠٣)، الحجة لأبى زرعة (١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩٢)، الغيث للصفاقسى (١٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٨)، المعانى للفراء (١/ ٢٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٦)، تفسير الرازى (٢/ ٣٦٥).

(٢) فى الكتاب: أعلمت: آذنت، وآذنت: أعلمت.

(٣) فى الكتاب: بإعلان.

(٤) أى: سيبويه.

(٥) فى الكتاب: « أذنت وآذنت مجرى. سميت وأسميت». ينظر: الكتاب (٤/ ٦٢).

الفعل، لم يوصف، كما لا يصغر؛ لأن الصفة تخصيص والفعل وما جرى[(١)] مجراه لا يلحقه تخصيصٌ، والتصغير كالوصف بالصغر، فمن ثم لم يستحسن: هذا ضويربٌ زيدًا، كما لا يستحسن: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدًا، ولأنك فى هذا-أيضًا- تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبى.

وإن شئت جعلت «بينهم» صفة، وقلت: إن معنى الفعل قد يعمل فى الجار ويصل إليه.

ألا ترى أنك تقول: هذا مارٌّ أمس بزيد، فيصل اسم الفاعل إذا كان لما مضى؟ والمعنى: بأن لعنة الله، وإن[(٢)] شئت جعلت الباء متعلقة [بقوله: ﴿مُؤَذِّنٌ﴾[(٣)] مع أنه [قد][(٤)] وصف بها[(٥)]، وإن شئت جعلت «بين» ظرفًا للمؤذن لا صفة، وإن شئت جعلته متعلقًا بـ «أذن»، كل هذا لا يمتنع.

فأما قوله: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣]: فإن قوله: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ صفة فيها ذكرٌ من الموصوف.

وكذلك ﴿إِلَى ٱلنَّاسِ﴾ ولا يكون من صلة «أذانٍ» لأنه اسمٌ، وليس بمصدر[(٦)]، ومن أجرى هذا الضرب من الأسماء مجرى المصادر، فينبغي ألا يعلق به هذا الجار؛ ألا ترى أن المصدر الذى هذا منه، لا يصل بهذا الحرف كما يصل قوله: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١] به؟[(٧)]

كقوله: [من الوافر]

.... بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ[(٨)]

---

(١) فى ب: أجرى.
(٢) فى ب: فإن.
(٣) فى ب: بمؤذن.
(٤) سقط فى ب.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: للمصدر.
(٧) سقط فى ب.
(٨) عجز بيت، وصدره:
عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا ....
وهو لجرير فى ديوانه ص(٤٢٩)، واللسان (عرن)، والتهذيب (٢/ ٣٤٠)، والتاج (عرن)، وبلا نسبة فى الجمهرة ص(٧٧٤).

و: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] فأما قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، فيجوز أن يتعلق بالصفة ويجوز أن يتعلق بالخبر الذى هو بـ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾.

ولا يجوز أن يتعلق بـ﴿وَأَذَانٌ﴾؛ لأنك قد وصفته، والموصوف[١] إذا [وصفته][٢] لم يتعلق بشىء ولابد من تقدير الجار فى قوله: بـ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ لأن: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ لا يكون الإعلام؛ كما يكون الثانى الأول فى [نحو][٣] قولك: خَبَرُكَ أنك خارجٌ.

فأما قوله-تعالى-: ﴿فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فقوله: على سواء يحتمل ضربين: أحدهما أن يكون صفةً لمصدر محذوف، والآخر: أن يكون حالا، فإذا جعلته وصفًا للمصدر كان التقدير: آذنتكم إيذانًا على سواء.

ومثل وصف المصدر ههنا، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] التقدير: كتب عليكم الصيام كتابة كما كتب على الذين، فحذف المصدر، وكذلك[٤] يحذف فى[٥] قوله: ﴿آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وفيه ذكرٌ من المحذوف، ومعنى إيذانًا على سواءٍ: أعلمتكم إعلامًا نستوى فى علمه لا أستبدُّ أنا به دونكم لتتأهبوا لما يراد منكم.

وقال أبو عبيدة: إذا أنذرته وأعلمته فأنت وهو على سواء.

وأما إذا جعلته حالا، فإنه يمكن فيه ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون حالا من الفاعل.

والآخر: أن يكون من المفعول به.

والثالث: أن يكون منهما جميعًا على قياس ما جاء من قول عنترة: [من الوافر]

مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا[٦]

---

(١) فى أ: الموصول.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى ب: فكذلك.
(٥) فى أ: من.
(٦) البيت فى ديوانه ص(٢٣٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٩٧ ، ٧/ ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٥٣ ، ٨/ =

وما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

إِنْ تَلْقَنِي بَرزَينِ لَا تَغْتَبِطْ بِهِ[١]

وكذلك قوله -تعالى-: ﴿فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، قياسه قياس قوله: آذنتكم على سواء.

قال أبو عبيدة معناه الخلاف والغدر في هذا الموضع ﴿فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾: فأظهر لهم أنك عدوٌّ وأنك مناصبٌ لهم.

فأما قوله: ﴿ءَاذَنَّـٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧]: فإن شئت جعلته مثل: علمت أزيدٌ منطلقٌ؟ وإن شئت جعلته على معنى القسم.

كما قال: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ....[٢]

فإن قلت: إنَّ عامَّة ما جاء مجيء القسم لم يتعد إلى مفعول به؛ كقولهم: علم الله لأفعلن:

قيل: قد جاء: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾ [فاطر: ٤٢]، [النور: ٥٣] متعديًا بالحرف

وقد قرأ حمزة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، وقد أجيب بما يجاب به القسم؛ فكذلك قوله: ﴿ءَاذَنَّـٰكَ﴾ يكون على القسم، وإن كان قد تعدى إلى مفعول به.

= ٢٢)، والدرر (٥/ ٩٤)، وشرح التصريح (٢/ ٢٩٤)، وشرح شواهد الشافية ص(٥٠٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٦٠)، وشرح المفصل (٢/ ٥٥)، ولسان العرب (طير، ألا، خصا)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٧٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١٩١)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥١)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣٠١)، وشرح المفصل (٤/ ١١٦ ، ٦/ ٨٧)، ولسان العرب (رنف)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣).

(١) صدر بيت للبيد، وعجزه:

..... إن المنـايـا لا تـطـيـش سـهـامـهـا

ينظر: ديوانه ص(٣٠٨)، وتخليص الشواهد ص(٤٥٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٥٩ - ١٦١)، والدرر (٢/ ٢٦٣)، والكتاب (٣/ ١١٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٥)، وبلا نسبة في الخزانة (١٠/ ٣٣٢، وسر صناعة الإعراب ص(٤٠٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٦١)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠١ ، ٤٠٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٥٤).

وبعد فإذا جاء نفس القسم متعديًا إلى المفعول به نحو: بالله، ونحو: الله لأفعلنَّ، فما يقوم مقامه ينبغى أن يكون فى حكمه.

وأما [قوله][1]: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢، ٥] فقد فسر ﴿أذنت﴾ أنها استمعت.

وفى الحديث: «ما أَذِنَ اللهُ لِشَىء كَأَذَنِهِ لِنَبِىٍّ...».

وقال عدىٌّ[2]: [من الرمل]

فِـى سَـمَـاعٍ يَـأْذَنُ الـشَّـيْـخُ لَهُ وَحَـدِيـثٍ مِـثْـل مَـاذِىٍّ مُـشَـار[3]

وأنشد أبو عبيدة: [من البسيط]

صُمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أذِنُوا[4]

وأما قول عدى: [من الرمل]

أَيُّـهَـا الْقَـلْـبُ تَـعَـلَّلْ بِـدَدَنْ إِنَّ هَـمِّـى فِـى سَـمَـاعٍ وَأَذَنْ[5]

فالسماع مصدر يراد به المسموعُ نحوُ: الخلق والمخلوق، والصيد والمصيد.

يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون على ما ذكرنا، أو على أنه السماع الذى هو الاستماع، فلا يستقيم هذا؛ لأن المعنى يكون: إن همى فى سماع وسماع،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) عدى بن زيد بن حماد بن زيد العبادى التميمى: شاعر، من دهاة الجاهليين. كان قرويًا، من أهل الحيرة، فصيحًا، يحسن العربية والفارسية والرمى بالنشاب. وهو أول من كتب بالعربية فى ديوان كسرى، اتخذه فى خاصته وجعله ترجمانًا بينه وبين العرب. فسكن المدائن. وقال ابن قتيبة: كان يسكن الحيرة ويدخل الأرياف فثقل لسانه، وعلماء العربية لا يرون شعره حجة. وجُمع ما بقى من شعره فى ديوان ببغداد. توفى سنة ٣٥ق هـ.
ينظر الأعلام (٤/ ٢٢٠).

(٣) البيت فى ديوانه ص(٩٥)، ولسان العرب (موذ، شور، أذن)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٧٢، ١٤٢)، وتهذيب اللغة (١١/ ٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص(٧٣٥، ١٢٦٣)، ومقاييس اللغة (١/ ٧٦، ٣/ ٢٢٦)، ومجمل اللغة (١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٥)، والمخصص (٥/ ١٦، ١٤/ ٢٤١)، وتاج العروس (موذ، شور، أذن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٦/ ٢٨٠)، وديوان الأدب (٣/ ٣٤٢).

(٤) البيت لقعنب ابن أم صاحب فى لسان العرب (شور)، (أذن)، وتاج العروس (أذن).

(٥) البيت فى ديوانه ص(١٧٢)، ولسان العرب (أذن، ددن)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٦٩، ١٥/ ١٦)، ومقاييس اللغة (١/ ٧٦، ٢/ ٢٦٦، ٣٣٦)، وتاج العروس (أذن، ددن)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (١/ ١٧٧).

وليس هكذا، ولكن إن همى فى مسموع، أى فى غناءٍ واستماع له.

وأما قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]:

فقد قدمنا ذكر ما قاله سيبويه مِن أنَّ مِن العرب مَن يجعل أَذَّن وآذن بمعنى؛ كأنه جعله بمنزلة سَمَّى وأسمَى، وخَبَّر وأَخبَرَ، فإذا كان أَذَّنَ: أعلم فى لغة بعضهم، فتأذن: تَفَعَّل من هذا، وليس تَفَعَّل ههنا بمنزلة: تَقَيَّس[1] وتشجَّع[2]، ولكنه بمنزلة فَعَّلَ، كما أن تَكَبَّرَ فى قوله -سبحانه-: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] ليس على حد: تكبر زيدٌ؛ إذا تعاطى الكبر، ولكن المتكبر بمنزلة الكبير؛ كما أن قوله – عز وجل –: ﴿وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] تقديره: وعلا، وليس على حدِّ تعاقل وتغاشى؛ إذا أظهر شيئًا من ذلك ليس فيه.

فبناء الفعلين يتفق والمعنى يختلف، وكذلك تأذن بمنزلة عَلِمَ، ومثل تفعَّل، فى أنه يراد به فعل قول زهير: [من الوافر]

تَـعَـلَّـمْ أَنَّ شَـرَّ الـنَّـاسِ قَـوْمٌ يُـنَـادَى فِـى شِـعَـارِهُـمُ يَـسَـارُ[3]

وكذلك قوله: [من البسيط]

تَـعَـلَّـمَـاهَـا لَعَـمْـرُ اللهِ ذَا قَـسَـمًـا فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ[4]

---

(١) تقيس: يقال: تقيس فلان، إذا تشبه بهم – أى: بقبيلة قيس – أو تمسك منهم بسبب: إما بحلف، أو جوار، أو ولاء؛ قال رؤبة:

وقـيـس عـيـلان ومـن تـقـيـسـا

ينظر: اللسان (قيس).

(٢) قال سيبويه: وإذا أراد الرجل أن يُدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تفعَّل، وذلك: تشجع وتبصر وتحلم وتجلد، وتمرأ، وتقديرها: تمرع، أى: صار ذا مروءة، وقال حاتم طيئ:

تحـلـمْ عـنِ الأذنـينَ واسـتـبقِ وُدَّهـم ولـن تَـسـتـطـيـع الحلم حَتى تحلّمَا

وليس هذا بمنزلة: تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليمًا.

وقد يجيء «تقيّسَ» وتنزّر وتعَرّب على هذا.

ينظر: الكتاب (٤/ ٧١).

(٣) البيت فى ديوانه ص(٣٠٠)، وجمهرة اللغة ص(١٠٠٩)، ويروى: «حيٌّ» بدلًا من «قوم».

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(١٨٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٥١ ، ١٠/ ٤١ ، ٤٢)، والدرر (١/ ٢٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٦)، والكتاب (٣/ ٥٠٠ ، ٥١٠)، ولسان العرب (سلك، ها)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١١/ ١٩٤)، والمقتضب (٢/ ٣٢٣)، وهمع الهوامع (١/ ٧٦).

ويروى: «تعلمن ها» بدل «تعلماها».

ليس [يريد](١): تعلم هذا عن جهل به، إنما يريد [به](٢): اعلم، كأنه ينبهه ليقبل على خطابه. ومثله: [من الرجز]

تَــعَــلَّمَــنْ أَنَّ الــدَّوَاة والــقَــلَمْ تَبْقَى ويُفْنِي حَادِثُ الدَّهْرِ الغَنَمْ(٣)

وهذا كثيرٌ يريدون به: اعلمْ، وليس يريدون تعلَّم(٤) كما يريدون بقولهم: تعلم الفقه، إنما يريدون: اعلم.

فكذلك تأذَّن معناه: علم.

ومما يدل على أن معناه العلم، وقوع لام اليمين بعدها كما تقع بعد العلم فى نحو: علم الله لأفعلنّ، فكأنّ المعنى فى «تأذن»: علمَ ليبعثنَّ عليهم إلى يوم القيامة، وليس هو من الاستماع نحو: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢، ٥] ونحو: «ما أذن الله لشىء...»

ألا ترى أنك لو قلت سمع ليفعلن؛ أو تسمَّع ليفعلن، لم يسهل ذلك كما يكون فى علم من حيث استعمل استعمال القسم، فتعلق الجواب به كما يتعلق بالقسم؟.

وأما قوله: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١] فإنه يذكر فى موضعه إن شاء الله.

وأما قوله سبحانه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، المعنى: فإن لم تضعوا الربا عن الناس الذى قد أمركم الله بوضعه عنهم، فأذنوا بحربٍ [من الله](٥).

قال أبو عبيدة: آذنتك بحربٍ فأذنت به.

فمن قال: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ فقصر، فمعناه: اعلموا بحرب من الله، والمعنى: أنكم فى امتناعكم من وضع ذلك حربٌ لله ورسوله.

ومن قال: ﴿فآذِنوا بحرب﴾ فتقديره: فأعلموا من لم ينته عن ذلك بحرب، والمفعول هنا محذوف على قوله: وقد أثبت هذا المفعول المحذوف [هنا](٦)، فى

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى ب.
(٣) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٨٤٤)، ويروى البيت الثانى هكذا:
... . تبقى ويودى ما كتبت بالغنم.
(٤) فى ب: يتعلم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى أ.

قوله: ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم -أيضًا- لا محالة، ففى أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم -أيضًا- أنهم حربٌ إن لم يمتنعوا عمَّا نهوا عنه من وضع الربا عمن كان عليه، وليس فى علمهم دلالةٌ على إعلام غيرهم، فهذا فى الإبلاغ آكد.

قال أحمد بن موسى: قرءوا كلُّهم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]: بفتح التاء الأولى وضم الثانية.

وروى المفضل عن عاصم ﴿لا تُظْلمون﴾ [بضم التاء الأولى][١] ﴿ولا تَظْلِمون﴾ [بفتح التاء الثانية][٢].

قال أبو على: موضع ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ نصبٌ على الحال من ﴿لَكُمْ﴾، التقدير: فلكم رءوس أموالكم غير ظالمين ولا مظلومين.

والمعنى: إن تبتم فوضعتم الربا الذى أمر الله بوضعه عن الناس فلكم رءوس أموالكم لاتظلمون بأن تطالبوا المستدين بالربا الموضوع عنه، ولا تظلمون بأن تبخسوا رءوس أموالكم. أو تمطلوا بها.

وقد جاء: «لَىُّ الواجِدِ ظُلْمٌ»[٣]. والمعنى والتقدير فى التقديم والتأخير الذى روى عن عاصم - سواءٌ.

ويرجح تقديم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ بأنه أشكل بما قبله؛ لأن الفعل الذى قبله مسندٌ إلى فاعل، وهو قوله: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ﴾، ف ﴿تَظْلِمُونَ﴾ أشكلُ بما قبله؛ لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من ﴿تُظْلَمُونَ﴾ المسند فيه الفعل إلى المفعول [به][٤].

و اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله-تعالى-: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠]:

فقرأ نافع وحده[٥]: ﴿إلى مَيْسُرةٍ﴾ بضمِّ السين.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: بضم التاء الأولى وفتح الثانية.

(٣) علقه البخارى فى صحيحه (٥/ ٣٤٢) بصيغة التضعيف، وأخرجه أحمد (٤/ ٢٢٢ و ٣٨٨ و ٣٨٩)، وأبو داود (٢/ ٣٣٧) كتاب الأقضية، باب فى الحبس فى الدين وغيره (٣٦٢٨).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٩٥)، البحر المحيط (٢/ ٣٤٠)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٦٨)، التيسير للدانى (٨٥)، تفسير القرطبى (٣/ ٣٧٤)، الحجة لابن =

وقرأ الباقون: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ بفتح السين.

وكلهم قلب الهاء تاءً ونونها.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ أن «مَفْعَلَة» قد جاء في كلامهم كثيرًا.

وأما من قرأ ﴿إلى مَيسُرة﴾ بضم السين فلأن مَفعُلة قد جاء -أيضًا- فى كلامهم؛ قالوا: المَشرُبة[1]، وقالوا: المَشرُقة[2] وليس بكثرة مَفعَلة. فالقراءة الأولى أولى؛ لأن الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضم، ومفعلةٌ بناءٌ مبنى على التأنيث؛ ألا ترى أن مَفْعُلًا بغير هاءٍ بناءٌ لم يجئ فى الآحاد؟

قال سيبويه: وأما ما كان يفعُل منه مضمومًا، فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحًا، ولم يبنوه على مثال يفعل؛ لأنه ليس فى الكلام مفعلٌ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيلٌ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما[3].

قال أبو على: كلامه هذا فى الآحاد.

ألا ترى أنه يقصد مكان الفعل، وهو معلومٌ أنه لا يكون إلا مفردًا.

وما جاء فى الشعر من مَعُونٍ ومَكْرُم جمع معونة ومكرمة لا يدخل على هذا؛ لأنه جمعٌ ومراد سيبويه فيما ذكر المفرد دون الجمع[4].

قال أحمد بن موسى: وكلُّهم قلب الهاء تاءً ونونها، يعنى: فى الوصل، يريد أنه: لم يقرأ أحدٌ منهم إلى ميسر؛ لأن «مفعل» لا يجىء فى الآحاد إلا بالتاء، وقد جاء فى

= خالويه(١٠٣)، الحجة لأبى زرعة (١٤٩)، السبعة لابن مجاهد (١٩٢)، الغيث للصفاقسى (١٧٠)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٦٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٩)، المحتسب لابن جنى (١/ ١٤٣)، المعانى للأخفش (١/ ١٨٨)، تفسير الرازى (٢/ ٣٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٦).

(١) المَشْرُبَة - بالضم -: الغرفة.
ينظر: اللسان (شرب).
وفى ب: المسربة.

(٢) المَشْرُقة: لغة فى المَشرقة، كـ «شَرْقة»، و «مِشراق»، وهى موضع القعود للشمس.
ينظر: اللسان (شرق).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/ ٩٠)، وقال بعده: «وذلك قولك: قَتَل يَقْتُل وهذا المَقْتَل. وقالوا: يقوم، وهذا المقام. وقالوا: أكره مقال الناس وملامهم. . .إلخ.

(٤) فى ب: الجميع.

(٥) سقط فى أ.

الجمع؛ [قال جميلٌ][(١)]: [من الطويل]

بُثَيْنَ الْزَمِى (لَا) إِنَّ (لَا) إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِين أَيُّ مَعُون[(٢)]

وروى: [من الرمل]

أَبْلِغِ النعْمَانَ عَنِّى مَأْلُكًا إِنَّه قَدْ طَالَ حَبْسِى وَانْتظَارِى[(٣)]

فالأول جمع مَعُونَةٍ، ومألُكًا جمع مألُكَةٍ وهى: الرسالة، ومثل هذا الذى يَقِلُّ قد لا يعتد به سيبويه، فربما أطلق القول، فقال: ليس فى الكلام كذا، وإن كان قد جاء عليه حرفٌ أو حرفان؛ كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكمًا.

و اختلفوا فى قوله - عز وجل -: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [٢٨١] فى فتح التاء من ﴿تَرجعون﴾ وضمها:

فقرأ أبو عمرو وحده[(٤)] ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم.

واختلف عنه فى آخر سورة النور، فروى على بن نصر، وهارون الأعور وعبيد ابن عقيل، وعباس بن الفضل، وخارجةُ بن مصعب: ﴿ويوم يُرْجَعون إليه﴾ [النور: ٦٤]: بضم الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، و﴿ويومَ يُرْجعون﴾ بضم التاء والياء فيهما، وكذلك فى النور.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿يرجعون﴾: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَى رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٦].

وحجة أبى عمرو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] فأضيف المصدر إلى الفاعل

---

(١) البيت فى ديوانه ص(٢٠٨)، وأدب الكاتب ص(٥٨٨)، وشرح شواهد الشافية ص(٦٧)، ولسان العرب (أكل، كرم، عون، أيا)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٢٢٣)، والخصائص (٣/ ٢١٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٦٨)، والمحتسب (١/ ١٤٤)، والممتع فى التصريف (١/ ٧٩)، والمنصف (١/ ٣٠٨).

(٢) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص(٩٣)، والاشتقاق ص(٢٦)، والأغانى (٢/ ٩٤)، وخزانة الأدب (٨/ ٥١٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٥٨)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣٥)، والمنصف (٢/ ١٠٤)، ولسان العرب (ألك)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٩٨٢)، والممتع فى التصريف (١/ ٧٩)، والمنصف (١/ ٣٠٩)، ولسان العرب (عذب، قصر).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣١)، البحر المحيط (٢/ ٣٤١)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٦٩)، التيسير للدانى (٨٥)، الحجة لأبى زرعة (١٤٩)، السبعة لابن مجاهد (١٩٣)، الغيث للصفاقسى (١٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٩، ٣٢٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩٤)، تفسير الرازى (٢/ ٣٦٨).

فهذا بمنزلة: «يرجعون» وآبوا: مثل رجعوا.

ومن حجته: ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة:١٥٦] وقال: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس:٤٦] فأضاف المصدر إلى الفاعل، كما أضيف فى الآية الأخرى. وقال-تعالى-: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأما انتصاب «يوم» من قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا﴾ [البقرة:٤٨]؛ فانتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف، وليس المعنى: اتقوا فى هذا اليوم، [ولكن][1] تأهبوا للقاء به، بما تقدمون من العمل الصالح.

ومثل ذلك: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل:١٧]، أى: كيف تتقون هذا اليوم الذى هذا وصفه مع الكفر بالله، أى: لا يكون الكافر مستعدًا للقاء ربه لكفره، ومثل ذلك قوله: ﴿وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [العنكبوت:٣٦] أى: خافوه.

واختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [٢٨٢] ورفع الراء ونصبها من ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [٢٨٢]:

فقرأ حمزة وحده[2]: ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ بكسر الألف ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ بالتشديد والرفع وكسر ﴿إن﴾.

وقرأها الباقون: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ نصبًا.

غير أن ابن كثير وأبا عمرو خففا الكاف وشددها الباقون.

قال أبو على: قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ لا يكون متعلقًا بقوله: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ألا ترى أنك لو قلت: استشهدوا شهيدين من رجالكم أن تضل إحداهما، لم يسغ، ولكن تتعلق «أن» بفعل مضمرٍ دل عليه هذا الكلام، وذلك أن قوله: ﴿فإن لم

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٠)، البحر المحيط (٢/ ٣٤٩)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٧١)، تفسير الطبرى (٦/ ٦٣)، تفسير القرطبى (٣/ ٣٩٧)، الحجة لابن خالويه(١٠٤)، الحجة لأبى زرعة (١٥٠)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاقسى (١٧٠ ، ١٧١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٦٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٢٠ ، ٣٢١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩٥)، تفسير الرازى (٢/ ٣٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٦).

يكونا رجلين، فرجلٌ وامرأتان﴾ يدل على قولك: فاستشهدوا رجلا وامرأتين؛ فتعلق ﴿أن﴾ إنما هو بهذا الفعل المدلول عليه من حيث ذكرنا.

وقال أبو الحسن فى قوله -تعالى-: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] التقدير: فليكن رجل وامرأتان، وهذا قولٌ حسنٌ، وذاك أنه لما كان قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ لابد من أن يتعلق بفعل، وليس فى قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾، شيء يتعلق به ﴿أن﴾ جعل المضمر فعلًا ترتفع النَّكْرةُ به، ويتعلق به المصدر، وكان هذا أولى من تقدير إضمار المبتدأ الذي هو: فمن[1] يشهد رجلٌ وامرأتان؛ لأن المصدر الذى هو: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ لا يجوز أن يتعلق به لفصل الخبر بين الفعل والمصدر.

فإن قلت: من أى الضربين تكون «كان» المضمرة فى قوله، هل تحتمل أن تكون الناصبة للخبر أو تكون التامة؟

فالقول فى ذلك: أن كل واحدٍ منهما يجوز أن يقدر إضماره: فإذا أضمرت التى تقتضى الخبر، كان تقدير إضمار الخبر: فليكن ممن تشهدون رجلٌ وامرأتان، وإنما جاز إضمار هذه، وإن كان قد قال: لا يجوز: عبد الله المقتول، وأنت تريد: «كُنْ عَبد الله الْمَقْتُول»[2]؛ لأن ذكرها قد تقدم، فتكون هذه إذا أضمرتها لتقدم الذكر بمنزلة المظهرة.

ألا ترى أنه لا يجوز العطف على عاملين، ولما تقدم ذكر «كل» فى قوله: [من المتقارب]

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَـحْـسَـبِـيـنَ امْـرأً ....[3]

كان «كل» بمنزلة ما قد ذكر فى قوله: [من المتقارب]

.... وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِـالـلَّـيْـلِ نَـارَا[4]

وكذلك جاز إضمار «كان» المقتضية للخبر بعد «إن» فى قوله: «إن خنجرًا

---

(١) فى ب: ممن.

(٢) أخرجه أحمد فى المسند (٥/ ١١٠) من حديث عبد الله بن خباب. وأخرجه الحاكم فى المستدرك (٤/ ٥١٧)، من حديث خالد بن عرفطة.

(٣) صدر للبيت الآتى عجزه.

(٤) البيت لأبى دؤاد فى ديوانه ص(٣٥٣)، والأصمعيات ص(١٩١)، وأمالى ابن الحاجب =

فخنجرٌ»، لما كان الحرفُ يقتضيها. ويجوز أن تضمر التامة التى بمعنى الحدوث والوقوع؛ لأنك إذا أضمرتها أضمرت شيئًا واحدًا، وإذا أضمرت الأخرى احتجت أن تضمر شيئين، وكلما قل الإضمار كان أسْهلَ، وأيهما أضمرتَ فلابدَّ من تقدير حذف المضاف، وإقامة المضافِ إليه مقامه.

المعنى: فلتحدث شهادة رجل وامرأتين، أو تقع، أو نحو ذلك.

ألا ترى أنه ليس المعنى: فليحدث رجلٌ وامرأتان، ولكن لتحدث شهادتهما، أو تقع، أو تكن[١] شهادة رجل وامرأتين فيما[٢] تشهدون.

ويجوز أن تتعلق ﴿أن﴾ فى قوله -تعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] بشيء ثالث؛ وهو أن تضمر خبر المبتدأ الذي هو: فرجلٌ وامرأتان يشهدون، فيكون[٣] «يشهدون» خبر المبتدأ، ويكون العامل فى ﴿أَن﴾ وموضع إضماره فيمن فتح الهمزة من: ﴿أَن تَضِلَّ﴾: [ما][٤] قبل: ﴿أَن﴾.

وفيمن كسر ﴿إن﴾ بعد انقضاء الشرط بجوابه[٥]، فقد جاز فى: ﴿إن تضل﴾ أن يتعلق بأحد ثلاثة أشياء:

أحدها: المضمر الذى يدل عليه قوله: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ﴾.

والثاني: الفعل الذى هو: فليشهد رجلٌ وامرأتان.

والثالث: الفعل الذى هو خبر المبتدأ.

= (١/ ١٣٤ ، ٢٩٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٩٢ ، ١٠/ ٤٨١)، والدرر (٥/ ٣٩)، وشرح التصريح (٢/ ٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٩٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠٠)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥٠٠)، وشرح المفصل (٣/ ٢٦)، والكتاب (١/ ٦٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٤٥)، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه ص(١٩٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ٤٩)، والإنصاف (٢/ ٤٧٣)، وأوضح المسالك (٣/ ١٦٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٧ ، ٧/ ١٨٠)، ورصف المبانى ص(٣٤٨)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٢٥)، وشرح ابن عقيل ص(٣٩٩)، وشرح المفصل (٣/ ٧٩ ، ١٤٢ ، ٨/ ٥٢ ، ٩/ ١٠٥)، والمحتسب (١/ ٢٨١)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٠)، والمقرب (١/ ٢٣٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٢).

(١) فى ب: تكون.
(٢) فى ب: مما.
(٣) فى ب: فتكون.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: بجزائه.

وأما «إحدى»: فمؤنث الواحد، والواحد الذى مؤنثه إحدى، إنما هو اسمٌ وليس بوصفٍ؛ ولذلك جاء «إحدى» على بناء لا يكون للصفات أبدًا، كما كان الذى هو مذكره كذلك.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: هو إحدى الإحد، وأحد[١] الأحدين، وواحد الآحاد.

وأنشد: [من الرجز]

عَدُّونِىَ الثَّعْلَبَ فِيمَا عَدَّدُوا
حَتَّى اسْتَثَارُوا بِىَ إِحْدَى الإِحَدِ[٢]
لَيْثًا هِزَبْرًا ذَا سِلاحٍ مُعْتَدِى

قال أحمد [بن يحيى][٣]: «إحدى الإحد»: كما تقول[٤]: واحدٌ لا مثل له، وقالوا: «الإحد»، كما تقول: الكسر، جعلوا الألف بمنزلة التاء؛ كما جعلوها مثلها، فى الكبرى، والكبر، والعليا، والعلا؛ فكما جعلوا هذه: كظلمة وظلم، جعلوا الأول بمنزلة كسر وسدر، وكما جعلوا المقصورة بمنزلة التاء، كذلك جعلوا الممدودة بمنزلتها فى قولهم: قاصعاء وقواصع، وداماء ودوام.

وحكى أحمد بن يحيى: أن الواحد والوحد والأحد، بمعنى، وقد شرحنا ذلك فى المسائل.

فأما بدل الهمزة من الواو إذا كانت مكسورة، فإن أبا عمر[٥] يزعم أن ذلك لا يجاوز به المسموع، وغيره يذهب إلى أن بدل الهمزة منها مطردٌ كاطراد البدل من المضمومة. والقول فى أنه ينبغي أن يكون مطردًا: إن الكسرة بمنزلة الياء، ولا تخلو الحركة فى الحرف المتحرك من أن تكون مقدرة قبله أو بعده، فإن كانت قبله، فالواو إذا وقعت قبلها الياء أعلت، وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كان كذلك اعتلت الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياء.

ألا ترى أنها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت قبلها ألفٌ

(١) فى أ: وواحد.
(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (وحد)، والتاج (أحد).
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى ب: قالوا.
(٥) فى أ : أبا عمرو.

نحو: عوانٍ وطوالٍ؟ فإن قلت: [فإذا وجب القلب من حيث ذكرت][(١)] فهلا[(٢)] أبدلت غير أول مكسورة كما اعتلت الواو بالياء إذا كانت قبلها أو بعدها؟

قيل: هذا لا يلزم [و][(٣)] ذلك أن القلب فى المكسورة كالقلب فى المضمومة.

ألا ترى أن الضمة مع الواو كالواوين، كما أن الكسرة مع الواو كالياء والواو؟ فكما تُعَلُّ الواو مع الياء، كذلك أعلت مع الكسرة، كما أن الواو لما أُعِلَّت[(٤)] مع الواو كذلك أعلت مع الضمة، ولم يجب من هذا أن تعل الواوان[(٥)] غير أولى فى نحو: أَحْووِى، ولَوَوِى، فكذلك لم يلزم أن تعل الواو مع الكسرة غير أول.

ألا ترى أن مواقع الإبدال ينبغى أن تعتبر كما أن مواقع الزيادة ينبغي أن تعتبر؟ فكما أن الحرف إذا كثرت زيادته فى موضع، واستمر، لم يلزم أن تجعل فى غير ذلك الموضع، كذلك لا يلزم إذا استمر إبداله[(٦)] فى موضع أن يبدل فى غير ذلك الموضع، ومن ثم جعل أبو عثمان «دُلامِصًا»[(٧)] من غير «دَلِيصٍ»[(٨)]؛ لأن الميم لم تزد هنا، وإن كانت زيادتها قد استمرت أولا.

وأما قوله -تعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقال أبو عبيدة: ﴿أن تضلَّ إحداهما﴾ أى[(٩)] تنسى، قال -تعالى-: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أى نسيت، أى: ضللت وجه الأمر.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: هلا.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: اعتلت.

(٥) فى أ: الواو.

(٦) فى أ: إبدالها.

(٧) الدُّلامِص: البَرّاق الذى يبرق لونه.. وأنشد ثعلب:

قد أغتدي بالأعْوَجِيِّ التّارِصِ
مثلَ مُدَقِّ البَصَلِ الدُّلامِصِ

يريد: أنه أشهب نهد.

ينظر: اللسان (دملص).

(٨) الدَّليص: البريق. والدَّليص والدِّلِصُ والدُّلاصُ. والدَّلاصُ: اللَّيِّن البرّاق الأملس...

والدليص - أيضًا -: ذهب له بريق.

ينظر: اللسان (دلص).

(٩) فى أ: أن.

وقال أبو زيد: ضللت الطريق والدار أضله ضلالا، وأضللت الفرس والناقة والشيء إضلالا، وكل ما ضلَّ عنك فذهب.

قال: وإذا كان الحيوان مقيمًا فهو بمنزلة ما لا يبرح نحو: الدار، والطريق، فهو كقولك: ضللته ضلالة. وقال أبو الحسن: تقول: ضللت دار فلانٍ.

وقال الفرزدق: [من الكامل]

وَلَقَدْ ضَلِلْتَ أَبَاكَ تَدْعُو دَارِمًا كَضَلَالِ مُلْتَمِسٍ طَرِيقَ وَبَارِ[١]

وفي كتاب الله -تعالى-: ﴿فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] أي: لا يضل الكتاب عن ربي.

وأما موضع ﴿أن﴾ فنصبٌ وتعلقه إنما هو بأحد الأشياء التي تقدم ذكرها.

والمعنى: استشهدوا رجلين أو رجلا وامرأتين؛ لأن تضل إحداهما فتذكر.

فإن قيل: فإن الشهادة لم توقع للضلال الذي هو النسيان إنما وقعت للذكر والحفظ:

فالقول في ذلك: إن سيبويه قد قال: أمر بالإشهاد لأن تذكر [إحداهما الأخرى][٢]، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى. قال[٣]: فإن قال إنسان: كيف جاز أن يقول: «أن تضلَّ [إحداهما][٤]» ولم يعد هذا للضلال والالتباس[٥]؟ فإنما ذكر «أنْ تضلَّ»؛ لأنه سبب للإذكار[٦] كما تقول[٧]: أعْدَدْتُه أن يميل الحائط، فأدعمه، وهو لا يطلب بذلك[٨] ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وسببه[٩]. انتهى كلام سيبويه[١٠].

---

(١) وهو في ديوانه ص(٤٥٠)، واللسان (ضلل)، والتاج (دغص، ضلل). ويروى: «يدعو» بدلًا من «تدعو».
(٢) زيادة عما في الكتاب.
(٣) أي: سيبويه.
(٤) زيادة عما في الكتاب.
(٥) في الكتاب: للالتباس.
(٦) في الكتاب: الإذكار.
(٧) في الكتاب: يقول الرجل.
(٨) في الكتاب: بإعداد ذلك.
(٩) في الكتاب: بسببه.
(١٠) ينظر: الكتاب(٣/ ٥٣).

[قال أبو على][(١)] وقوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾: معطوف على الفعل المنصوب بـ ﴿أَن﴾، فأما قوله: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ فالظرف وصفٌ للأسماء المذكورة[(٢)]، وفيه ذكرها.

وأما وجه قراءة حمزة: ﴿إن تضل إحداهما﴾: بكسر الألف، فإنه جعل ﴿إن﴾ للجزاء، والفاء فى قوله: ﴿فتذكر﴾: جواب الجزاء، ومواضع الشرط وجوابه[(٣)] رفعٌ بكونهما وصفًا للمذكورين[(٤)] وهما المرأتان فى قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾، وقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾: خبر مبتدأ محذوف تقديره: فمن يشهد رجل وامرأتان. ويجوز أن يكون «رجلٌ» مرتفعًا بالابتداء، و«المرأتان» معطوفتان عليه وخبر المبتدأ[(٥)] محذوفٌ تقديره: فرجل وامرأتان يشهدون.

وقوله: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ فيه ذكرٌ يعود إلى الموصوفين الذين هم: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾، ولا يجوز أن يكون فيه ذكر لشهيدين المتقدم ذكرهما؛ لاختلاف إعراب الموصوفين.

ألا ترى أن «شهيدين» منصوبان، و«رجلٌ وامرأتان» إعرابهما[(٦)] الرفع، فإذا كان كذلك علمت أن الوصف الذى هو ظرفٌ إنما هو وصفٌ لقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ دون من تقدم ذكرهما من الشهيدين.

والشرط وجزاؤه وصفٌ للمرأتين؛ لأن الشرط وجزاءه[(٧)] جملةٌ يوصَفُ بها كما يوصلُ بها فى نحو قوله -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الحج: ٤١]. واللام التي هي لامٌ فى قوله: ﴿إن تضل﴾ فيمن جعل ﴿إن﴾ جزاء فى موضع جزم، وإنما حركت بالفتح لالتقاء الساكنين، ولو كسرت للكسرة [التى][(٨)] قبلها لكان جائزًا فى القياس.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: المنكورة.
(٣) فى ب: وجزائه.
(٤) فى ب: للمنكورين.
(٥) فى ب: الابتداء.
(٦) فى أ: إعرابهم.
(٧) فى أ: والجزاء.
(٨) سقط فى ب.

وأما قوله -تعالى-: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾:

فقياس قول سيبويه فى قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] والآى التى تلاها معها(١) أن يكون بعد الفاء فى: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا﴾: مبتدأ محذوف ولو أظهرته لكان فيما تذكر إحداهما الأخرى، فالذكر العائد إلى المبتدأ المحذوف الضمير فى قوله: ﴿إِحْدَىٰهُمَا﴾.

وأما قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾، فإن الذكر على ضربين:

ذِكرٌ هو خلاف النسيان.

وذكرٌ، هو قولٌ.

فمما هو خلافُ النسيان قوله: ﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

وقال: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] فأسند النسيان إليهما، والناسى فتى موسى، فيجوز أن يكون المعنى: نسى أحدهما، فحذف المضاف، وقد تقدم ذكر شىء من هذا النحو.

والذكر الذى هو قولٌ يستعمل على ضربين:

قولٌ لا ثلب فيه للمذكور.

والآخر يراد به ثلب المذكور.

فمن الأول قوله:

﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وقوله: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

[و] ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

[و] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ومن الذكر الذى يراد به الثلب.

قوله: ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]

---

(١) تلا سيبويه مع هذه الآية قوله تعالى: ﴿ومن كفر فأمتعه قليلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقا﴾ [الجن: ١٣].
ينظر: الكتاب (٣/ ٦٩).

فهذا الذكر يشبه أن يكون من جنس ما واجههم به فى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ. أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

لَعَمْرِى لَقَدْ جِئْتُمْ حُبُولًا وَمَأْثَمًا بِذِكْرِكُمْ مِنَّا عَدِيَّ بْنَ حَاتِمِ

وقالوا فى مصدر ذكرتُه: ذكرى.

قال: [من البسيط]

هَبَّتْ شَمَالًا فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتى شَرْقِيَّ حَوْرَانَا[1]

وقال: [من الطويل]

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ سُكْرِهِ وَتَأَمَّلَا وَكَانَ بِذِكْرَى أُمِّ عَمْرٍو مُوَكَّلَا[2]

فمن قدر فى «ذكرى» التنوين، نصب الاسم بعده، ومن لم يقدر فيه التنوين، جر الاسم، وأضاف المصدر إلى المفعول به.

قال سيبويه: قالوا ذكرته ذِكرًا كحفظته حفظًا، وقالوا: ذُكْرًا كما قالوا: شُرْبًا[3].

فأما قوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠]:

فإن قوله: ﴿ذكرًا﴾، يحتمل أمرين: أحدهما: أن تقدر حذف المضاف إلى الذكر. والآخر ألا تقدر ذلك، فإن قدرت حذف المضاف؛ كان إظهاره: قد أنزل الله إليكم ذا ذكرٍ، والذكر يحتمل تأويلين:

أحدهما: ذا شرفٍ وصيتٍ؛ كما قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]: فسر أنه شرفٌ لهم، والآخر ذا قرآن، وقد سمى [القرآن][4] ذكرًا فى قوله تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا﴾ [النحل: ٤٤]: فإذا قدرت حذف المضاف كان المعنى فى «أنزل»: الإحداث والإنشاء.

---

(١) وهو لجرير فى ديوانه ص(١٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٩٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧١٣)، والكتاب (١/ ٢٢٢ ، ٤٠٤). ويروى: «جنوبًا» بدلًا من «شمالًا».

(٢) وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص(٨٢)، وشرح أبيات المغنى للسيوطى (١/ ٣٩٩)، والبغدادى (٣/ ١٧٨)، وفى حاشية شرح ديوان زهير ص(٣٠).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/ ٧).

(٤) سقط فى ب.

كما قال: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر:٦].

[و] ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد:٢٥] يبين أنه الإنشاء والإحداث قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام:١٤١]، ثم قال بعد: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الأنعام:١٤٣] فحمل الأزواج على الإنشاء كما حمله على الإنزال فى قوله- تعالى-: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر:٦].

وقال: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق:١٠]، فوصل الفعل مرة باللام ومرة بإلى؛ كما قال: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل:٦٨].

وفى أخرى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة:٥].

وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ. صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى:٥٢].

و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف:٤٣].

فإن لم تقدر حذف المضاف، كان المعنى: قد أنزل الله إليكم ذكرًا رسولا فيكون: «رسولا» معمول المصدر، والتقدير: أن ذكر رسولا أى: ذكر رسولا لأن يتبعوه، فيهتدوا[(١)] بالاقتداء به، والانتهاء إلى أمره.

وذلك نحو قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف:١٥٧].

ومثل ذلك فى إعمال المصدر قوله -تعالى-: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل:٧٣] فـ «شيئًا» مفعول المصدر، والذكر: كتاب الله الذى ذكره فى قوله -سبحانه-: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ﴾ [الأنبياء:١٠٥] وفى قوله: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩].

فأما قول الشاعر: [من المتقارب]

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا[(٢)]

---

(١) فى أ: فتهدوا.

(٢) وهو للعباس بن مرداس فى ديوانه ص(١٣٦)، والخزانة (٣/ ٢٩٩)، والدرر (٤/ ٤٢)، وشرح شواهدالإيضاح ص(١٩٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٠٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٠٨)، والخزانة (٦/ ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٨/ ٢٥٥)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٧٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥٣٢)، وشرح المفصل (٤/ ١٣٠)، والكتاب (٢/ ١٥٨)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٩٢)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٧٢)، والمقتضب (٣/ ٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٥٤).

فإن «ذكرت» فعل يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا ضعفت منه العين أو نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وذلك نحو فرَّحْتُهُ وأفْرَحْتهُ، وَغرَّمتُهُ وأَغْرَمته.

فمن قال: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ كان ممن جعل التعدية بالتضعيف.

ومن قال: ﴿فتُذكِر إحداهما﴾ كان ممن نقل بالهمزة وكلاهما سائغ.

ومن حجة من قال: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ قوله-تعالى-: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥] فهذا مضارعه ينبغى أن يكون «يذكر».

وقول ابن كثير وأبى عمرو مثل أغرمته وأفرحته، وقول الباقين على غرمته وفرحته. والمفعول الثانى من قوله -سبحانه-: ﴿فتذكر إحداهما الأخرى﴾ محذوف.

المعنى: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة التى احتملتاها.

وروى عن سفيان بن عيينة[١] فى قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾، أى: تجعلها ذكرًا[٢]، وأحسب أن أحدًا من أهل التأويل، لم يذهب إلى ذلك غيره، وليس هو فى المعنى بالقوى.

ألا ترى أنهن لو بلغن ما بلغن ولم يكن معهن رجلٌ لم تجز شهادتهن حتى يكون معهن رجلٌ، فإذا كان الأمر على هذا لم تذكرها[٣]، والحاجة فى إنفاذ[٤] الشهادة إلى الرجل قائمة.

ومما يُبعد قولَه، ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾، والضلال قد فسره أبو عبيدة: بالنسيان، فالذى ينبغى أن يعادله ما هو مقابلٌ للنسيان من التذكير.

فأما من ذهب فى قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ وقوله: إن الجزاء فيه مقدم، أصله التأخير، فلما تقدم اتصل بأول الكلام، ففتحت ﴿أن﴾: فإن هذه دعوى لا دلالة

---

(١) سفيان بن عيينة بن أبى عمران الهلالى مولاهم، أبو محمد الأعور الكوفى، أحد أئمة الإسلام. كان حديثه نحو سبعة آلاف. وقال ابن وهب: ما رأيت أعلم بكتاب الله من ابن عيينة. وقال الشافعى: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. مات سنة ثمان وتسعين ومائة، ومولده سنة سبع.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣٩٧).

(٢) نقله الطبرى فى تفسيره (٣/ ١٢٥).

(٣) فى ب: يذكرها.

(٤) فى ب: نفاذ.

عليها، والقياس على ما عليه كلامهم يفسدها.

ألا ترى أنا نجد الحرف العامل، إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييرًا فى عمله ولا معناه؟ وذلك فيمن فتح اللام الجارة مع المظهر، فقال: لزيد ضربت، وضربت لزيد، روى أبو الحسن فتح هذه اللام عن يونس وعن أبى عبيدة وعن خلفٍ الأحمر، وزعم أنه سمع هو ذلك من العرب.

قال: وعلى ذلك أنشدوا: [من الوافر]

تُـواعِـدُنـى رَبِـيـعَـةُ كُـلَّ يَـوْمٍ لأُهْـلِكَـهَـا وَأَقْـتَـنِـىَ الـدَّجَـاجَـا

فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شىءٌ عما كان عليه فى الكسر؛ كذلك ﴿إن﴾ الجزاء لو فتحت لم يجب على قياس اللام أن يتغير لها معنًى ولا عملٌ. ومما يبعد ذلك أن الحروف العاملة إذا تقدمت كانت مثلها إذا تأخرت، لا تتغير بالتقدم عما كانت عليه فى التأخر.

ألا ترى أن من قال: بزيدٍ مررت، وإلى عمرو ذهبت، فقدَّم الحرف كان تقديمه مثل تأخيره، لا يغير التقديم شيئًا كان عليه فى التأخير.

ومما يبعد ذلك قولهم: رب غارة، وربت غارة، وربتما غارة، ورب هيضل؛ فكما لم يختلف فى التخفيف عن حال التثقيل، ولحاق حرف التأنيث به، وكذلك ثم وثمت، كذلك ينبغى ألا تتغير[1] ﴿إن﴾، بل ﴿إن﴾ أجدر ألا تتغير؛ لأن التغيير بالحركة أيسر من التغيير بحذف حرف وزيادة آخر، وكذلك الحذف من «إنَّ»، و«كأنَّ» لم يغيرهما عن عملهما، ولا يلزم من حيث تغيرت، «إن» المكسورة بالحذف فدخلت على الفعل أن تتغير[2] بإبدال حركةٍ وتغييرها لأن الحذف والتغيير فى «إن» أكثر.

ومما يبعد ذلك أن الحرف قد يبدل[3] منه غيره، وهو مع الإبدال يعمل عمله غير مبدل، وذلك نحو بدل الواو من الباء فى: «والله» وبدل التاء من الواو فى «تالله»، فإذا كانت هذه الحروف مع التغيير الحادث فيها من الحذف منها، والتغيير باختلاف حركاتها ليست تزول عما كانت عليه من العمل والمعنى؛ فألا تتغير «أن» بكسر

(١) فى ب: يتغير.
(٢) فى ب: بأن يتغير.
(٣) فى ب: أبدل.

الهمزة منها أجدر.

ومما يفسد ذلك إبدالهم الألف من نون «إذن».

ألا ترى أنها إذا أبدلت كان عملها ومعناها على ما كان قبل الإبدال؟ وإبدال الحرف أكثر من تغيير الحركة، فلو كان لما ذكره مجازٌ أو مساغ، لكان ذلك فى هذه الحروف المغيرة أيضًا، فإن لم يكن ذلك فيها مع ما ذكرنا من ضروب التغيير اللاحق لها ما يبين أن ما ذهب إليه يفسده ما عليه مقاييس كلامهم ، وما كان من هذا الضرب من الدعاوى التى يفسدها ردها إلى ما ذكرناه ساقطٌ.

واختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [٢٨٢] فى رفعهما ونصبهما[١]:

فقرأ عاصمٌ وحده ﴿تِجَـٰرَةً﴾ نصبًا.

وقرأ الباقون: بالرفع[٢].

قال أبو بكر : وأشك فى ابن عامر.

قال أبو على: «كان» كلمةٌ استعملت على أنحاءٍ:

أحدها: أن تكون بمنزلة حدث، ووقع، وذلك قولك: قد كان الأمر، أى وقع وحدث، والآخر: أن تخلعَ منه معنى الحدوث فتبقى الكلمة مجردة للزمان، فيلزمها[٣] الخبر المنصوب.

ونظير خلعهم معنى الحدث من كان وأخواتها، خلعهم معنى الاسم من التاء والكاف اللتين للخطاب فى قولهم: أنت وذلك، والنجاءك[٤]، وذلك قولك: كان زيد ذاهبًا.

والثالث: أن تكون بمعنى صار.

---

(١) فى ب: رفعها ونصبها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٠٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٠)، البحر المحيط (٢/ ٣٥٣)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٧١)، التيسير للدانى (٨٥)، تفسير الطبرى (٦/ ٨٠)، الحجة لابن خالويه(١٠٣)، الحجة لأبى زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاقسى (١٧١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٦٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٢١ ، ٣٢٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩٥)، المعانى للأخفش (١/ ١٩٠)، المعانى للفراء (١/ ١٨٥)، تفسير الرازى (٢/ ٣٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٧).

(٣) فى ب: فتلزمها.

(٤) النجاءك والنجاك: من النجاء؛ فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأن الألف واللام معاقبة للإضافة؛ فثبت أنها ككاف «ذلك»، و: أريتك زيدًا أبو من هو؟ ينظر: اللسان (نجو)، وتاج العروس (نجو).

أنشد أحمد بن يحيى: [من الطويل]

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنها قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا[(١)]

أى: صارت، فيجوز أن يكون من هذا قوله -تعالى-: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، أى صار فى المهد.

والرابع: أن تكون زيادة، وذلك قولهم: ما كان أحسن زيدًا، المعنى فيه: ما أحسن زيدًا.

وأنشد لبعض البغداديين: [من الوافر]

سَرَاةُ بَنِى أَبِى بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ الجِيَادِ[(٢)]

وفى أخرى: [العراب][(٣)].

فأما موضع أن فى[(٤)] قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فنصبٌ، المعنى: ولا تسأموا كتابته إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ تديرونها بينكم.

أى: يدًا بيد لا أجل فيه، فلا يحتاج فى تبايع ذلك إلى التوثق باكتتاب الكتاب، [ولا][(٥)] ارتهان الرهن؛ لوقوع التقابض فى المجلس، ومثل موضع «أن» هذه فى النصب موضع التى فى قوله: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾ [البقرة: ٢٨٢] فالعامل فى قوله: «أن» تكون من قوله: ﴿إلا أن تكون تجارة عن

(١) وهو لعمرو بن أحمر فى ديوانه ص(١١٩)، والحيوان (٥/ ٥٧٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٠١)، واللسان (عرض، كون)، وله أو لابن كنزة فى شرح شواهد الإيضاح ص(٥٢٥)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(١٣٧)، وشرح الأشمونى (١/ ١١١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٦٨)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٢)، والمعانى الكبير (١/ ٣١٣).

(٢) وهو بلا نسبة فى الأزهية ص(١٨٧)، وأسرار العربية ص(١٣٦)، والأشباه والنظائر (٤/ ٣٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ٢٥٧)، وتخليص الشواهد ص(٢٥٢)، والخزانة (٩/ ٢٠٧ - ٢١٠ ، ١٠/ ١٨٧)، والدرر (٢/ ٧٩)، ورصف المبانى ص(١٤٠ ، ١٤١ ، ٢١٧ ، ٢٥٥)، وشرح الأشمونى (١/ ١١٨)، وشرح التصريح (١/ ١٩٢)، وشرح ابن عقيل ص(١٤٧)، وشرح المفصل (٧/ ٩٨)، واللسان (كون)، واللمع فى العربية ص(١٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٠). ويروى: «العراب» بدلًا من «الجياد».

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: من.

(٥) سقط فى أ.

تراض منكم﴾، قوله - عز وجل -: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] بتوسط ﴿إلا﴾، وكلا الاستثناءين منقطعٌ.

وزعم سيبويه: أنه قد نصب فى القراءة: ﴿تجارةً عن تراض منكم﴾[1].

فأما حجة من رفع: فإنه جعل «كان» بمعنى وقع وحدث، كأنه: إلا أن تقع تجارة حاضرةٌ، ومثل ذلك فى الرفع قوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] المعنى فيه على الرفع وذلك أنه لو نصب فقيل: وإن كان ذا عسرةٍ لكان المعنى: وإن كان المستربى ذا عسرة فنظرةٌ، فتكون النظرة مقصورة عليه وليس الأمر كذلك لأن المستربى وغيره، إذا كان ذا عسرةٍ فله النظرة.

ألا ترى أن المستربى والمشترى وسائر من لزمه حقٌّ إذا كان معسرًا فله النظرة إلى الميسرة؟ فكذلك المعنى فى قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾: إلا أن تقع تجارةٌ حاضرةٌ فى هذه الأشياء التى اقتصت، وأمر فيها بالتوثق[2] بالشهادة والارتهان، فلا جناح فى ترك ذلك فيه؛ لأن ما يخاف فى بيع النساء، والتأجيل يؤمن فى البيع يدًا بيد.

ومما جاء فيه «كان» بمعنى «وقع» قول أوس: [من الطويل]

هِجَاؤكَ إلا أنَّ مَا كَانَ قد مضى   عَلَيَّ كَأَثْوَابِ الحَرَامِ المُهَيْنِمِ[3]

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فِدًى لِبَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِى   إِذَا كَان يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا[4]

فهذا أيضًا من باب «وقع» ولا يكون: «أشنع» خبرًا لأنك لو جعلته خبرًا لم تستفد

---

(١) ذكر ذلك سيبويه فى باب لا يكون وليس وما أشبههما، ونص كلامه: وإذا قلت: أتونى إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير فى كلام العرب؛ لأن «يكون» صلة لـ «أن» وليس فيها معنى الاستثناء، و«أن يكون» فى موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد. والدليل على أن «يكون» ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أن «ليس» و«عدا» «وخلا» لا يقعن ههنا. ومثل الرفع قول الله -عز وجل-: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾. وبعضهم ينصب، على وجه النصب فى «لا يكون»، والرفع أكثر.
ينظر: الكتاب (٢/ ٣٤٩).

(٢) فى أ: بالتوثقة.

(٣) وهو فى ديوانه ص(١٢١)، واللسان (كون)، والجمهرة ص(١١٧١)، والمعانى الكبير ص(٤٨٤ ، ١١٧٧)، وبلا نسبة فى المخصص (٢/ ١٣٨).

(٤) وهو لمقاس العائذى فى الأزهية ص(١٨٦)، وشرح أبيات الكتاب (١/ ٢٥٢)، وشرح المفصل (٧/ ٩٨)، والكتاب (١/ ٤٧)، واللسان (كون)، وبلا نسبة فى أسرار العربية =

به إلا ما استفدت بما تقدم، فلم يجئ الخبر هكذا كما جاء الحال فى نحو قوله: [من الوافر]

كَفَى بالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كافِي ....[1]

وأما وجه قول من نصب فقال: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾، فالذي فى الكلام الذى تقدّمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه: ﴿تَدَايَنتُم﴾، من قوله: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ من قوله: ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ - فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان؛ لأن حكم الاسم أن يكون الخبر فى المعنى، والتداين حق فى ذمة المستدين للمدين المطالبة به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان؛ لأن التداين معنًى، والمنتصب يراد به العين، ومن حيث لم يجز أن يكون «التداين» اسم كان، لم يجز أن يكون «الحق» اسمها؛ لأن «الحق» يراد به الدين فى قوله: ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ فكما لم يجز أن يكون «التداين» اسمها؛ كذلك لا يجوز [أن يكون][2] هذا فى «الحق»، فإذا لم يجز ذلك لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

أحدهما: أن هذه الأشياء التى اقتصت من الإشهاد والارتهان قد علم من[3] فحواها التبايع؛ فأضمر التبايع؛ لدلالة الحال عليه، كما أضمر لدلالة الحال فيما حكاه من قوله: إذا كان غدًا فأتنى، أو يكون أضمر التجارة كأنه: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة.

= ص(١٣٥)، واللسان (شهب ، ظلم)، والمقتضب (٤/ ٩٦)، ويروى: «أشهب» بدلًا من «أشنعا».

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... وليس لحبها ما عشت شافى

وهو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ص(١٤٢)، والخزانة (٤/ ٤٣٩ ، ١٠/ ٤٧٧ ، ٤٨٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٢٩٤)، ولأبى حية النميرى فى اللسان (قفا)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ٤٨ ، ١١٢)، وتخليص الشواهد ص(٢٩٩)، والخزانة (٣/ ٤٤٣ ، ٦/ ٣٩٧)، والخصائص (٢/ ٢٦٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٩٧٠)، وشرح المفصل (٦/ ١٥ ، ١٠/ ١٠٣)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(٣٥)، والمقتضب (٤/ ٢٢)، والمنصف (٢/ ١١٥).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: فى.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فِدًى لِبَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِى إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعا[١]

أى: إذا كان اليوم يومًا، فأما التجارة فهى[٢] تقليب الأموال وتصريفها لطلب النماء بذلك، وهو اسم حدث واشتق التاجر منه إلا أن المراد به فى الآية العين، ولا يخلو وقوع [اسم][٣] الحدث على هذا المعنى الذى وصفناه من أحد ثلاثة أشياء:

إما أن يكون المراد: إلا أن يقع ذو تجارة. أى: متاعٌ ذو تجارةٍ.

والآخر: أن يراد بالتجارة: المتجر فيه الذى هو عينٌ؛ فيكون كقوله: هذا الدرهم ضرب الأمير، وهذا الثوب نسج اليمن، أى مضروبه ومنسوجه، وكذلك ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٤] أى المصيد.

ألا ترى أن الأيدى والرماح إنما تنالان الأعيان.

والثالث: أن يوصف بالمصدر فيراد به العين، كما يقال: عدلٌ، ورضى، يراد به عادلٌ ومرضى، وعلى هذا قالوا: عدلةٌ، لما جعلوه الشىء بعينه.

وليس هذا كالوجه الذى قبله لأن ذاك مصدرٌ يراد به المفعول، وليس هذا مقصورًا على المفعول.

فالمراد بالمصدر الذى هو «تجارةٌ»: العروض وغيرها مما يتقايض، يبين ذلك وصفها بالحضور وبالإدارة بيننا، وهذا من أوصاف الأعيان، والاسم المشتق من هذا الحدث يجرى مجرى الصفات الغالبة؛ ولذلك كسر تكسيرها فى قولهم: تاجر وتِجَار، كما قالوا: صاحبٌ وصِحَابٌ، وراعٍ ورِعَاءٌ.

قال الشاعر: [من الطويل]

كأنَّ عَلَى فِيهَا عُقَارًا مُدَامَةً سُلافَةَ رَاحٍ عَتَّقَتْهَا تِجَارُهَا[٤]

اختلفوا فى ضم الراء وكسرها وإدخال الألف وإخراجها، وضم الهاء وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [٢٨٣]:

---

(١) تقدم.
(٢) فى ب: فهو.
(٣) سقط فى أ.
(٤) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٧٣).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[(١)]: ﴿فَرُهُنٌ﴾.

واختلف عنهما: فروى عبد الوارث وعبيد بن عقيل عن أبى عمرو: ﴿فَرُهْنٌ﴾ ساكنة الهاء.

وروى اليزيديُّ عنه: ﴿فَرُهُنٌ﴾ بضم الهاء.

وروى عبيدُ بن عقيل عن شبل ومطرفٍ الشقرى عن ابن كثير ﴿فَرُهْنٌ﴾ ساكنة الهاء.

وروى قنبلٌ[(٢)] عن النبال والبزى[(٣)] عن أصحابهما، ومحمد بن صالح المُرِّىُّ عن شبل عن ابن كثير: ﴿فَرُهُنٌ﴾ مضمومة الهاء.

---

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٠٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٣٥٥)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٧٩)، التيسير للدانى (٨٥)،تفسير الطبرى (٦/ ٩٦)، تفسير القرطبى (٣/ ٤٠٨)، الحجة لابن خالويه(١٠٤ ، ١٠٥)، الحجة لأبى زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاقسى (١٧١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة، أبو عمر المخزومى مولاهم المكى، الملقب بقنبل، شيخ القراء بالحجاز، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وأخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن محمد بن عون النبال وهو الذى خلفه فى القيام بها بمكة، وروى القراءة عن البزى، روى القراءة عنه عرضًا: أبو ربيعة محمد بن إسحاق وهو أجل أصحابه. قال أبو عبد الله القصاع: وكان على الشرطة بمكة؛ لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل الفضل والخير والصلاح؛ ليكون لما يأتيه من الحدود والأحكام على صواب؛ فولوها لقنبل لعلمه وفضله عندهم، وقال الذهبى: إن ذلك كان فى وسط عمره فحمدت سيرته، ثم إنه طعن فى السن وشاخ وقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين. قلت: وقيل: بعشر سنين، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة. ينظر: الغاية (٢/ ١٦٥ ، ١٦٦).

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة. وقال الأهوازى: أبو بزة الذى ينسب إليه البزى اسمه: بشار، فارسى من أهل همذان، أسلم على يد السائب بن أبى السائب المخزومى، والبزة: الشدة، ومعنى أبو بزة: أبو شدة. قلت: المعروف لغة أن البزة من قولهم: بزه بزة: إذا سلبه مرة، ويقال: إن نافعًا هو أبو بزة الإمام أبو الحسن البزى المكى مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومائة، أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد وعكرمة بن سليمان ووهب بن واضح، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعى والحسن بن الحباب وأحمد بن فرح وأبو عبد الرحمن عبد الله ابن على وأبو جعفر محمد بن عبد الله اللهبيان وأبو العباس أحمد بن محمد اللهبى فى قول الأهوازى والرهاوى وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، وروى عنه القراءة قنبل، وحدث عنه أبو بكر أحمد بن حميد بن أبى عاصم النبيل ويحيى بن محمد بن صاعد ومحمد بن على بن زيد الصايغ وأحمد بن محمد بن مقاتل.

وتوفى البزى سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة.

ينظر: الغاية (١/ ١١٩ ، ١٢٠).

وقرأ نافعٌ وعاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائى: ﴿فَرِهَانٌ﴾ بألف مكسورة الراء.

قال أبو على: قال أبو زيد: رهنت عند الرجل رهنًا ورهنته رهنًا، فأنا أرهنه: إذا وضعته عنده. وارتهن فلانٌ من رجل رهنًا ارتهانًا؛ إذا أخذه منه، وقد أرهنت فى السلعة من مالى حتى أدركتها إرهانًا، وذلك إذا غاليت بها فى الثمن، فالارتهان - فى المغالاة وفى القرض والبيع -: الرهن.

قال الشاعر: [من البسيط]

يَطوى ابْنُ سَلْمَى بِهَا عَنْ رَاكِبٍ بَعَدًا ... عِيدِيَّةٌ أُرْهِنَتْ فِيهَا الدَّنَانِيرُ

كَأَنَّهَا بِحَسِيرِ الرِّيحِ صَادِيَةٌ ... وَقَدْ تَحَرَّزَ مِلْحَرٌ اليَعَافِيرُ[١]

وأرهنا بيننا خطرًا إرهانًا، وهو: أن يبذلوا من الخطر ما يرض به القوم بالغًا ما بلغ، فيكون لهم سبقًا، وأخطرت لهم خطرًا إخطارًا وهو مثل الإرهان.

وأنشد غيرُ أبى زيد للعجاج: [من الرجز]

وعاصِمًا سَلَّمَهُ من الغَدَرْ ... مِنْ بَعْدِ إرْهانٍ بِصَمَّاءِ الغَبَرْ[٢]

فقال بعضُ أصحاب الأصمعى: إرهانٌ: إثباتٌ وإدامةٌ.

ويقال: أرهن لهم الشر أى أدامه، وقال أبو موسى: رهن لهم، أى: دام.

وأنشد: [من السريع]

وَالخُبْزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ ... .[٣]

فقد فسروا الرهنَ بالإثباتِ والإدامة، فمن ثم يَبْطُلُ الرهنُ إذا خرجَ من يد المرتَهن بحق لزوال إدامةِ الإمساك، والرهن الذى يمسكه المرتهنُ توثقةٌ؛ لاستيفاء ماله من الراهن - اسم مصدر كما كان الكتاب كذلك فى قوله -تعالى-: ﴿وكتابه﴾

---

(١) البيتان لشداد، وينظر البيت الأول فى تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (رهن)، وجمهرة اللغة ص(٨٠٧)، ومقاييس اللغة (١/ ٤٥٢)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٧٤، ٢٧٥)، والمخصص (١٢/ ٢٥٣، ١٣/ ٢٢)، ومجمل اللغة (٢/ ٤٣٠).
وروويت: «من» بدلًا من «عن».

(٢) الرجز فى ديوانه (١/ ٩٣)، وبلا نسبة فى اللسان (غبر)، وأساس البلاغة (غبر)، والتاج (غبر)، والتهذيب (٨/ ١٢٣).

(٣) صدر بيت، وعجزه:
.... وقهوة راووقها ساكب
وهو بلا نسبة فى اللسان (رهن، سمن)، والتاج (رهن).

[التحريم: ١٢] وهذه المصادر إذا نقلت فسمى بها يزول عنها عمل الفعل، وذلك فيها إذا صارت على ما ذكرنا بيِّنٌ؛ إذ لم يعملوا من المصادر ما كثر استعمالهم له، كما ذهب إليه فى قولهم: «لله درُّكَ»، وتمثيله إياه بقولهم: لله بلادك، فإذا قال: رهنتُ زيدًا رهنًا، وارتهنتُ رهنًا، فليس انتصابُه انتصاب المصدر، ولكن انتصاب المفعول به كما تقول: رهنت زيدًا ثوبًا، ورهنته ضيعةً.

وقد قالوا فى هذا المعنى: أرهنته، و«فعلت» فيه أكثرُ.

قال الأعشى: [من الكامل]

حَتَّى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً   نَعْشٌ وَيَرْهَنَكَ السِّمَاكُ الفَرْقَدَا[١]

وقال آخر: [من المتقارب]

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ   نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا[٢]

وقال آخر: [من الوافر]

يُرَاهِنُنِى فَيَرْهَنُنِى بَنِيهِ   وَأَرْهَنُهُ بَنِىَّ بِمَا أَقُولُ[٣]

ف «رهنت» فى كل هذه الأبيات قد تعدى إلى مفعولين؛ فكذلك إذا قال: رهنت زيدًا رهنًا، فالرهن مصدرٌ، ولما نُقِلَ فسمى به ما ذكرت كُسِّرَ كما تُكَسَّرُ الأسماء، كما كُسِّرَ غيره من المصادر المسمى بها.

وتكسير «رهن» على أقل العدد لم أعلمه جاء، ولو[٤] جاء لكان قياسه «أفعلٌ»، مثل كلبٍ وأَكْلُبٍ، وفَلْسٍ وأَفْلُسٍ، وكأنَّه استُغنى ببناء الكثير عن القليل كما استغنى[٥] ببناء

---

(١) وهو فى ديوانه ص(٢٨١)، وسمط اللآلى ص(١٥٦)، واللسان (رهن)، وبلا نسبة فى المقتضب (٢/ ٢٢٧). ويروى: «يقيدك» بدلًا من «يفيدك».

(٢) وهو لعبد الله بن همام السلولىّ فى إصلاح المنطق ص(٢٣١ ، ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٦)، والدرر (٤/ ١٥)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٥)، واللسان (رهن)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٩٠)، ولهمام بن مرة فى التاج (رهن)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(١٦٤)، ورصف المبانى ص(٤٢٠)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٥٦)، وشرح ابن عقيل ص(٣٤٠)، والمقرب (١/ ١٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٤٦).
ويروى: «أظافيرهم» بدلًا من «أظافيره».

(٣) وهو لأحيحة بن الجلاح فى اللسان (عيل، رهن)، وجمهرة اللغة ص(٥٩)، والتاج (رهن).
ويروى: «أراهنه» بدلا من «يراهننى».

(٤) زاد فى أ: كان.

(٥) فى أ: استغنوا.

الكثير عن القليل فى قولهم: ثلاثة شَسُوع[١]، وكما استغنى ببناء القليل عن بناء الكثير فى نحو: رسن وأرسانٍ، فـ «رهنٌ» جمع على بناءين من أبنية الجموع، وهو «فُعُلٌ» و«فِعالٌ» وكلاهما من أبنية الكثير فمما جاء على «فُعُل» قول الأعشى: [من الكامل]

آلَيـتُ لا أُعْـطِيْـهِ مِـنْ أَبْـنَـائِـنَـا رُهنًا فَيُفْسِدُهُم كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا[٢]

فـ «رُهُنٌ»: جمع رهنٍ، ثم خفف[٣] العين كما خفف فى رُسُل وكُتُب ونحو ذلك فقيل: رُسلٌ وكُتبٌ. ومثل رَهنٍ ورهُنٍ، سَقفٌ وسُقُفٌ، وفى التنزيل: ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف:٣٣] ومثل تخفيفهم «الرُّهُن» وقولهم: «رُهْنٌ»؛ أنهم جمعوا أَسَدًا على أُسُدٍ، ثم خففوا فقالوا: أُسْدٌ.

قال: [من الوافر]

كَـأَنَّ مُـحَـرَّبًـا مِـنْ أُسْـدِ تَـرْجٍ يُـنَـازِلُهُـم لـنـابَـيْـهِ قَـبِـيـبُ[٤]

ومثل «رَهْن» و«رُهَن» فيما حكاه أبو الحسن: لَحْد القبر، ولُحْدٌ، وقلبٌ وقُلْبٌ، لقلب النخلة، وقالوا: ثطٌّ، وثُطٌّ[٥]، وَوَرْدٌ[٦] وَوُرْدٌ، وَسهمٌ حَشْرٌ[٧]، وسِهامٌ حُشْر.

---

(١) شسوع: جمع شسْع، كأشساع. والشسع: سير يُدْخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب الذى فى طرف النعل. ينظر: الوسيط (شسع).

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: يخفف.

(٤) وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٠)، واللسان (حرب، قبب، ترج)، وأساس البلاغة (قبب) والتاج (حرب، قبب، ترج).
ويروى: «مجربا» بدل «محربا» و: «أرى ذو كدنه» بدلًا من «ينازلهم».

(٥) ثَطٌّ: ثقيل البطن، بطىء الحركة.
ينظر: المعجم الوسيط (ثطط).

(٦) الورد من الخيل: ما بين الكميت والأشقر. والجمع: وُرْدٌ ووِراد.
ينظر: المعجم الوسيط (ورد).

(٧) الحشر من السهام: المستوى الريش.
ينظر: المعجم الوسيط (حشر).
قال سيبويه: واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع: كالأشغال والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع «الفكر» و«العلم» و«النظر»؟! كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التمر، وقالوا: التمران. ولم يقولوا: أبرار، ويقولون: مصران ومصارين، كأبيات وأبابيت، وبيوتٍ وبيوتات.
ينظر: الكتاب (٣/ ٦١٩).

فإن قلت: أيجوز أن يكون «رهانٌ» جمع «رهن»، ولا يكون جمع «رَهنٍ».

فالقول: إن سيبويه لا يرى جمع الجمع مطردًا، فينبغي ألا يقدم عليه حتى يعلم، فإذا كان «رَهنٌ» قد صار مثل كعب، وكلب، قلنا[1]: إن «رهان» مثلُ كعب وكِعَابٍ، ولم نجعله جمع الجمع إلا بثبتٍ.

فإن قلت: إنهم قد جمعوا «فُعُلا» فى قولهم: طُرُقاتٌ وجُزُرَاتٌ.

وحكى أبو عثمان أن الرياشى حكى أنه سمع من يقول: عندنا مُعُنَاتٌ[2]، فإذا جمعوه هذا الجمع جاز أن يكسر -أيضًا- لاجتماع البابين[3] فى التكسير والتصحيح فى أنِ كل واحدٍ منهما جمعٌ: فهذا قياسٌ، التوقف عنه نراه أولى، وقد ذهب إليه ناسٌ.

وكذلك لو قال: إن «فُعُلٌ» مثل «فِعَال»، فى أن كل واحد منهما بناءٌ للعدد الكثير.

وقد كسروا «فعالا»[4] فى نحو قول ذى الرمة: [من الطويل]

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الجَمَائِلَ بَعْدَ مَا ... تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَا الخَطْرُ[5]

فيكون «رِهان» جمع «رُهُن» لا جمع «رَهنٍ»، وجمعوا «فُعُلَا»، على «فِعال»، كما جمعوا «فعالا» على «فعائل» فى قولهم: جمائل: لم نر هذا القياس؛ لأنه إذا جمع شىء من هذا لم يجز قياس الآخر عليه عنده حتى يسمع، وليست الجموع عنده فى هذا كالآحاد.

قال أحمد بن موسى:

قرأ حمزة وعاصم[6] فى رواية يحيى بن آدم عن أبى بكر عن عاصم وحفصٌ عن عاصم ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [٢٨٣] بهمزة وبرفع الألف، ويشير بالضم إلى الهمز[7].

---

(١) فى أ: قلت.

(٢) معنات: جمع مَعْن، وهو الماء الظاهر.
ينظر: اللسان (معن).

(٣) فى أ: البناءين.

(٤) فى ب: فعال.

(٥) وهو فى ديوانه ص(٥٦٦)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٤ ، ٧٩٠٣ ، ١٠٩٧)، واللسان (غرب، خطر، زرق، جمل)، وشرح المفصل (٦/٥).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٢/٣٥٦)، الحجة لابن خالويه(١٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٩٥).

(٧) فى أ: الهمزة.

قال أحمد: وهذه الترجمة غلطٌ.

وقرأ الباقون: ﴿الذِى ائتُمِنَ﴾(١) الذالُ مكسورةٌ، وبعدها همزةٌ ساكنةٌ بغير إشمامِ الضم، وهذا هو الصواب الذى لا يجوز غيره.

وروى خلفٌ وغيره عن سُلَيْم عن حمزة: ﴿الذى اؤتُمِنَ﴾، يشم الهمزة الضم، وهذا خطأ أيضًا، لا يجوز إلا بتسكين الهمزة.

قال أبو على: لا تخلو الحركة التى أشموها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف، أو تكون حركة حرف قبل الهمزة أو بعدها فلا يجوز أن تكون الحركة لنفس الحرف الذى هو الهمزة؛ لأن الحرف ساكنٌ لا حظَّ له فى الحركة، وذاك(٢) أن ﴿اؤتمن﴾ افتعل من الأمان، والفاء من «افتعل» ساكنة فى جميع الكلام صحيحه ومعتله، تقول: اقتُتِلَ، اقترِعَ، ايتكل، ايتجَرَ، اختار، انقاد، اتعد، [ارتدَّ](٣)، اتَّزَنَ - فتكونُ فاء «افتعل» فى جميع هذه الأبنية ساكنةً، ولا يجوز أن تكون حركة حرفِ قبلها(٤)؛ لأن حركة ما قبل لم تلق على ما بعد فى شيءٍ علمناه؛ كما تلقى حركة الحرف على ما قبله فى نحو: استعدَّ، واستمر، وقيل، واختير، ورد، والخب، ونحوه.

فإذا لم يكن لشيء من هذه الأقسام مساغٌ ثبت أن الحركة لا تجوز فيها على الإشمام، كما [لا](٥) تجوز [فيها](٦) على الإشباع.

فإن قيل: إن هذا الإشمام إنما هو ليعلم أن قبلها همزة وصل مضمومة، وذلك أنك إذا ابتدأت قلت: أؤتمن قيل: فهذا يلزم قائله أن يقول فى نحو: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١] أن يشير إلى الهمز بالكسر.

وكذلك يلزمه أن يشير إلى الكسر فى قوله: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [الأعراف: ٧٠] وفى قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩] ونحو ذلك أن يشير

---

(١) فى ب: أؤتمن.
(٢) فى ب: ذلك.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: قبله.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى ب.

إلى الكسر في الهمز ؛لأن قبل الهمزة في كل ذلك في الابتداء همزة مكسورة كما كانت في قوله ﴿اؤتُمِنَ﴾ في الاستئناف همزة مضمومة.

فإن مرَّ على قياس هذا الذى لزم كان مارًّا على خطأ وآخذًا به من غير وجه.

ومن ذلك أن الحرف الذى بعد الحرف لا يحرك بحركة ما قبله، كما يحرك الحرف الذى قبل الحرف لحركة الحرف الذى بعده نحو: يستعد، و﴿يَهَدِّى﴾ [يونس: ٣٥] و﴿الخَبَ﴾ [النمل: ٢٥] ونحو ذلك، ولو جاز[١] ذلك في كلامهم، لم يلزم في هذا الموضع في الإدراج؛ وذلك أن همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت سقطت حركتها، ولم تبقَ الحركةُ بعد سقوط الحرف؛ فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدِّر إلقاءَ حركةِ ما قبلها عليها لأنها[٢] ليس قبلها شيءٌ وإذا لم يجز ذلك، تبين أن الهمزة لا وجه لها إلا السكون، كما ذهب الآخرون إليه غير عاصم وحمزة من إسكانها.

إلا أنه يجوز في الهمزة[٣] التخفيف والتحقيق فمن خفف: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ قال: ﴿الَّذِيتُمِنَ﴾[٤]، فحذف الياء من «الذى» لالتقائها ساكنة مع فاء «افتعل»؛ لأن همزة الوصل قد سقطت للإدراج، فيصير: «ذِيتُمِنَ» بمنزلة: بيرٍ، وذيبٍ. وإن حقق كان بمنزلة من حقق الذئب والبئر.

وليس إشمام الحركة الهمزة في قوله: ﴿الذي اؤتمن﴾ كإشمام أبى عمرو فيما حكى سيبويه من قراءاته قوله: ﴿يا صالحُ يِتِنَا﴾[٥] [الأعراف: ٧٧] لأنه أشم الحركة التى على الحاء، ولها حركةٌ هى الضمةُ، ولا حركةَ للهمزةِ في: ﴿الذي اؤتمن﴾.

ولم يقلب أبو عمرو الياء التى ابتدلت من الهمزة التى هى فاءٌ واوًا لتشبيهه المنفصل بالمتصل نحو: قيل.

ولا يلزمه على هذا أن يقول ومنهم من يقول: ﴿ايذن لى﴾؛ لأنه إنما فعل ذلك في حركة بناءٍ وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في «قيل».

---

(١) في أ: ولو جاء ذلك وجاز.
(٢) في أ: لأنه.
(٣) في أ: الهمز.
(٤) في أ: الذى ايتمن.
(٥) في أ: يا صالح ايتنا.

فإذا فعل ذلك فى حركة البناء، لم يلزمه أن يجرى حركة الإعراب كحركة البناء، ومن شبَّه حركة الإعراب بحركة البناء، وهو قياس قول سيبويه - لزمه أن يُشِمّ الضمة فى «يقول» الكسرة كما جاء ذلك فى «قيل». ولعل أبا عمروٍ يفصل بينهما كما فصل غيره من النحويين، وليس ذلك -أيضًا- كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال فى القراءة: ﴿فى القتلى الحُرُّ﴾ [البقرة:١٧٨] فأشم الفتحة التى على اللام التى هى لام الفعل من ﴿القتلى﴾ الكسرة، كما كان يميله، والألف التى فى ﴿القتلى﴾ ثابتةٌ؛ لأن الألف التى فى ﴿القتلى﴾ حذفت؛ لالتقاء الساكنين. وقد وجدت الحذف لالتقاء الساكنين فى حكم الثبات.

ألا ترى أنهم أنشدوا: [من المتقارب]

فـألـفَـيْـتُـهُ غـيـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبٍ ولا ذَاكِـــرَ اللهَ إلا قـــلـيـــلا[1]

فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوفُ فى حكم الإثبات.

فكذلك الألف فى «القتلى» فى حكم الإثبات، وإذا كان فى حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها، ونظير ذلك من كلامهم قولهم: صِعَقِىٌّ[2].

ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرته فبقيت الفاء على كسرتها، فكذلك الفتحة فى ﴿القتلى﴾ أميلت لمكان الألف، ثم ارتفع ما كان أميلت له الفتحة وذهب، فبقيت اللام على إمالة فتحتها كما

---

(١) البيت لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص(٥٤)، والأغانى (١٢/ ٣١٥)، والأشباه والنظائر (٦/ ٢٠٦)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩)، والدرر (٦/ ٢٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٣٣)، والكتاب (١/ ١٦٩)، ولسان العرب (عتب، عسل)، والمقتضب (٢/ ٣١٣)، والمنصف (٢/ ٢٣١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٥٩)، ورصف المبانى ص(٤٩ ، ٣٥٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح المفصل (٢/ ٦ ، ٩/ ٣٤ ، ٣٥)، ومجالس ثعلب ص(١٤٩)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٥٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٩٩).

(٢) صعقى - كعنبى - على غير قياس: لقب؛ لأن تميمًا أصابوا رأسه بضربة؛ فكان إذا سمع صوتًا صَعِقَ، أو لأنه اتخذ طعامًا فكفأت الريح قدوره فلعنها، فأرسل الله -تعالى- عليه صاعقة.

ينظر: ترتيب القاموس (صعق).

بقيت الفاء في «صِعَقِي» على كسرتها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ [٢٨٥] ههنا، وفي سورة التحريم [الآية: ١٢]:

فقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿وَكُتُبِهِ﴾ ههنا جمعٌ، وفي التحريم: ﴿وكتابِهِ﴾ على التوحيد.

وقرأ أبو عمرو: ههنا وفي التحريم: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ على الجمع.

وقرأ حمزة والكسائي[(١)]: ﴿وكتابِهِ﴾ على التوحيد فيهما.

وروى حفصٌ عن عاصم ههنا، وفي التحريم: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ مثل أبي عمرو.

وخارجةٌ عن نافع في التحريم مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: قال أبو زيد: كتبت الصكَّ أكتبه كتابًا، وكتبت السقاء أكتبه كَتْبًا؛ إذا خَرَزْتَهُ.

قال ذو الرُّمَّة: [من البسيط]

وَفْـرَاءَ غَـرْفِـيَّـةٍ أَثْـأَى خَـوَارِزُهـا مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بَيْنَهَا الكُتَبُ[(٢)]

وكتبت الدابة[(٣)] أكتبها [كتبًا][(٤)]، إذا حزمت حياءها بحلقة حديد أو صفرٍ، وكتبت عليها كتبًا، وكتَّبت الناقة تكتيبًا؛ إذا صررتها.

فالكتاب مصدر كتب[(٥)]. وقد جاء «كتب» في التنزيل على غير وجهٍ فمن ذلك أن يراد به: فُرِضَ، قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإملاء للعكبري (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥)، التبيان للطوسي (٢/ ٣٨٣)، التيسير للداني (٨٥)، تفسير الطبري (٦/ ١٢٥)، تفسير القرطبي (٣/ ٤٢٦)، الحجة لابن خالويه(١٠٥)، الحجة لأبي زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٦)، الغيث للصفاقسي (١٧١)، الكشاف للزمخشري (١/ ١٧١)، الكشف للقيسي (١/ ٣٢٣)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤٠٢)، تفسير الرازي (٢/ ٣٨٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٣٧).

(٢) وهو في ديوانه ص(١١)، واللسان (كتب، وفر، غرف، شلل، ثأى)، وتهذيب اللغة (٨/ ١٠٢، ١١/ ٢٧٧، ١٥/ ٢٤٩)، وكتاب العين (٥/ ٣٤١، ٨/ ٢٥١)، وجمهرة اللغة ص(٧٩٠، ١٠٨٩)، ومقاييس اللغة (٥/ ١٥٨)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٣٢)، وجمهرة أشعار العرب ص(٩٤٢)، والتاج (كتب، عرف، ثأى).

(٣) في ب: البغلة.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: كتبت.

عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقال- تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

وقال: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

أي فيما فرض الله لهم من[1] السهام فى المواريث، أو الحيازة للتركة.

ويجوز أن يعنى به التنزيل، أي: هم فى فرض كتاب الله أولى بأرحامهم، وأن يحمل على الكتاب المكتتب أولى؛ وذلك لقوله -سبحانه- فى أخرى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦] والمسطور إنما يسطر فى صحفٍ أو ألواحٍ، فردُّ المطلق منهما إلى هذا المقيد أولى؛ لأنه أمرٌ واحدٌ.

وقد جاء «كتب» يراد به الحكم؛ قال -تعالى-: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١] كأنه حكم.

[و][2]قال: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ [الحشر: ٣] أى حكم بإخراجهم من دورهم.

وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] فانتصب ﴿كتابًا﴾ بالفعل الذى دل عليه هذا الكلام، وذاك[3] أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ يدل على «كتب».

وكذلك قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ لأن فى قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] دلالة على كتب هذا التحريم [عليكم][4] أى: فرضه، فصار كتاب الله، كقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، و: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الروم: ٦].

فأما قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] فإن معناه جمع،

---

(١) فى ب: فى.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: وذلك.
(٤) سقط فى ب.

وقد قالوا: الكتيبة للجمع من الجيش، وقالوا للخرز التى ينضم بعضها إلى بعض: كُتَبٌ، كأن التقدير: أولئك الذين جمع الله فى قلوبهم الإيمان أى: استوعبوه واستكملوه، فلم يكونوا ممن يقول: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠] وهم الذين جمعوا ذلك فى الحقيقة، وأضيف[١] إلى الله- تعالى- لأنه كان بتقويته ولطفه كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

فأما قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦]:

فلا يجوز تعلقه بالعدة؛ لأن فيه فصلا بين الصلة والموصول بالخبر، ولكنه يتعلق بمحذوف على أن يكون صفةً للخبر الذى هو قوله: ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، والكتاب لا يكون إلا مصدرًا، ولا يجوز أن [يكون][٢] يعنى به الذكر، ولا غيرُهُ من الكتب، وذلك لتعلق اليوم به، واليوم وسائر الظروف لا تتعلق بأسماء الأعيان لأنها لا معانى فيها للفعل؛ فبهذا يعلم أنه مصدرٌ.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: فإن «الكتب» جمعُ كتاب وهو مصدر كتب فنقل، وسمى به، فصار يجرى مجرى الأعيان وما لا معنى فعل فيه، وعلى ذلك كُسِّر، فقيل: «كتبٌ» كما قالوا: إزارٌ وأزرٌ، ولجامٌ ولُجُمٌ. ولولا أنه صار منقولا لكان خليقًا ألا يُكَسَّرَ، كما أن عامة المصادر لا تجمع، فأما الجمع فيه فللكثرة، وأما الإفراد فى قول من قرأ: ﴿وكتابه﴾ فليس كما تفرد المصادر، وإن أريد بها الكثير، كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] ونحو ذلك، ولكن كما تفرد الأسماء التى يراد بها الكثرة نحو قولهم: كثر الدينار والدرهم، ونحو ذلك مما يفرد لهذا المعنى، وهى تكسر، وكذلك: أهلك الناس الشاة والبعير.

فإن قلت: إن هذه الأسماء التى يراد بها الكثرة تكون مفردة، وهذه مضافةٌ:

قيل: قد جاء المضاف من الأسماء، يعنى به الكثرة، وفى التنزيل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨، إبراهيم٣٤].

وفى الحديث: «مَنعتِ العِرَاقُ دِرْهَمَها وَقَفِيزَهَا».

فهذا يراد به الكثرة، كما يراد فيما فيه لام التعريف.

---

(١) زاد فى ب: ذلك.
(٢) سقط فى أ.

ومما يجوز أن يكون على هذا قول عدى بن الرقاع: [من الحفيف]

يَـدَعُ الـحَـىَّ بِـالـعَـشِـىِّ رُغَـاهَـا وَهُـمُ عَـنْ رَغِـيـفِـهِـمْ أغْـنِـيَـاءُ

وقال: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: وهذا الإحلال شائع فى جميع ليالى(١) الصيام، والتكسير أوجه؛ لأن الموضع يراد به الكثرة، وليس مجىء الأسماء المضافة التى يراد بها الجنس والشياع بكثرة ما جاء منها(٢) وفيه لام المعرفة، والاسمان اللذان أحدهما قبله، والآخر بعده مجموعان، فهذا يقوى الجمع ليكون مشاكلا لما قبله وما بعده.

ويجوز فيمن أفرد فقال: ﴿وكتابه﴾ أن يعنى به الشياع، ويكون الاسم مصدرًا غير منقول، فيسمى الذى يكتب كتابًا؛ كما قيل: نسج اليمن، أو على تقدير «ذى»، أى: ذى الذى يكتب.

اختلفوا فى ضم السين وإسكانها من قوله -تعالى-: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ [٢٨٥] و: ﴿رُسُلِنَا﴾ [الإسراء: ٧٧]:

فقرأ أبو عمرو(٣) ما أضيف إلى مكنىّ على حرفين مثل: ﴿رُسْلِنَا﴾، و﴿رُسْلِكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] بإسكان السين، وثقل ما عدا ذلك.

وروى علىُّ بن نصرٍ عن هارون عن أبى عمرو أنه خفف: ﴿على رُسْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] أيضًا. وقال علىُّ بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ ﴿على رُسُلِكَ﴾ مُثقَّلَةَ.

وقرأ الباقون كل ما فى القرآن من هذا الجنس بالتثقيل.

قال أبو على: وجه قراءة من ثقل: ﴿على رسلك﴾ أن أصل الكلمة على «فُعُل» بضم العين، ومن أسكن [خفف](٤) ذلك كما يخفف ذلك فى الآحاد فى نحو العنق، والطنب، وإذا خففت الآحاد، فالجموع أولى من حيث كانت أثقل من الآحاد.

---

(١) فى ب: أيام.

(٢) فى ب: فيها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٣٦٥)، التيسير للدانى (٨٥ ، ٩٩)، تفسير القرطبى (٣/ ٤٢٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٧٢)، تفسير الرازى (٢/ ٣٨٤).

(٤) سقط فى أ.

والدليل على أنه على «فُعُل» مضموم العين، رفضهم هذا الجمع، فيما كان[١] لامه حرف علةٍ نحو: كساء ورداءٍ ورشاء.

ألا تراهم لم يجمعوا شيئًا من هذا النحو على «فَعُل»، كما جمعوا قذالا، وكتابًا، وحمارًا، ورغيفًا على «فُعُل»، ولم يجمعوه -أيضًا- على التخفيف؛ لأنه إذا خفف، والأصل التثقيل، كانت الحركة فى حكم الثبات ومنزلته.

ألا ترى أن من قال: رضى، ولقضو الرجل، لما كانت الحركة فى حكم الثبات عنده لم يرد الواو ولا الياء؟ وكذلك نحو رشاء، وقباء، لم يجمع على «فُعُل» ولم يجئ من هذا الباب شيءٌ على فعلٍ إلا ثنيٌّ وثنٍ، وقالوا: ثُنيَانٌ فى جمعه -أيضًا- وما عداه مرفوضٌ غير مستعملٍ؛ ومما يدل على أن الأصل فيه الحركة، أنه لو كان الأصل السكون لم يرفض فيه جمع ما كانت اللام فيه ياءًا، أو واوًا؛ كما لم يرفض ذلك فى جمع ما أصله «فُعلٌ»، وذلك نحو: عمى، و﴿أَفَأَنتَ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ﴾ [يونس:٤٣] وكذلك قَنْوَاء[٢] وقُنْوٌ، وعَشْوَاء[٣] وعُشْوٌ، وأَبْواءٌ وأُبْوٌ.

ألا ترى أنهم لم يرفضوا جمع هذا لما كان ما قبله ساكنًا فصار بمنزلة الآحاد نحو: حلو وعرى، وما أشبه ذلك؟ فقد دلك[٤] رفضهم لجمع هذا الضرب أنه على «فُعُل» وأنهم رفضوه لما يلزم فيه من القلب والإعلال.

ومما يدل على أن أصله «فُعُلٌ»، بضم العين أنهم خففوا من ذلك نحو: عَوانٍ[٥] وعُونٍ، ونَوارٍ ونُور[٦]، وخِوانٍ وخُونٍ؛ كراهةَ الضمةِ فى الواو فإذا اضطُرَّ الشاعرُ

---

(١) فى أ: كانت.

(٢) قنواء: مؤنث أقنى. من «قنا الأنف» وهو ارتفاع أعلاه، واحديداب وسطه، وسبوغ طرفه، أو نتو وسط القصبة وضيق المنخرين.
ينظر: ترتيب القاموس (قنو).

(٣) العشا: سوء البصر بالليل والنهار. وهو عشٍ، وأعشى، وهى عشواء.
ينظر: ترتيب القاموس (عشو).

(٤) فى أ: فقد صار ذلك.

(٥) العوان: المتوسطة فى العمر بين الصغر والكبر من النساء والبهائم. ويقال: حرب عوان: قوتل فيها مرة بعد أخرى.
ينظر: المعجم الوسيط (عون).

(٦) النوار: المرأة النفور من الريبة. ويقال: بقرة نوار: تنفر من الفحل.
ينظر: المعجم الوسيط (نفر).

رَدَّهُ إلى أصلِهِ.

كما جاءَ: [من المتقارب]

.... تَـمْـنَـحُـهُ سُـوُكَ الإِسْـحِـلِ[١]

وقوله: [من الكامل]

.... وَفِى الأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُر[٢]

على أن أبا زيدٍ حكى: قومٌ قُوُلٌ، بضم الواو.

وأما وجه تخفيف أبى عمروٍ ما اتصل من ذلك بحرفين من حروف الضمير، أو بحرفٍ نحو: ﴿رُسْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]: فلأَنَّ هذا قد يُخَفَّفُ إذا لم يتصل بمتحرك، فإذا اتصل بمتحرك حسن التخفيف لئلا تتوالى أربعة أحرف متحركةٌ لأنهم كرهوا تواليها على هذه العدة بهذه الصورة، ومن ثم لم تتوال أربعُ متحركاتٍ فى بناء الشعر والكلام[٣]، إلا أن يكون مزاحفًا، أو يخفف[٤] لهذا الذى ذكرناه من كراهتهم توالى أربع متحركات.

ومن لم يخفف فلأن هذا الاتصال بالحرفين ليس بلازم للحرف، وما لم يكن لازمًا فى هذه الكلمة[٥] فلا حكم له.

ألا ترى أن الإدغام فى نحو: «جعل لك»، لم يلزم وإن كان قد توالى خمس متحركات، وهذا لا يكون فى بناء الشعر، لا فى مزاحفه ولا فى سالِمِهِ ولا فى الكلمة المفردة، وقد جاز فى نحو هذا ألا يُدْغَمَ لَمّا لم يكن لازمًا، ومن ثَمَّ روى عن أبى عمرو ﴿على رُسُلِكَ﴾ و﴿عَلَى رُسْلِكَ﴾: كأنَّه أخذ بالوجهين وذهب إلى المذهبين.

---

(١) عجز بيت، وصدره:

أغـر الـثـنـايـا أحـم الـلـثـات ....

وهو لعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص(٤٨)، واللسان (سوك)، والتاج (سوك)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٦٧٩)، وشرح المفصل (١٠/ ٨٤)، واللسان (قول)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٣٠)، والمقتضب (١/ ١١٣)، والممتع فى التصريف (٢/ ٤٦٧)، والمنصف (١/ ٣٣٨)، والتاج (قول).

ويروى «يحسنها» بدلًا من «تمنحه».

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: الكلم.

(٤) فى أ: فيخفف.

(٥) فى أ: الكلم.

واختلفوا فى الجزم والرفع من قوله -تعالى-: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [٢٨٤]:

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وحمزة والكسائى(١): ﴿فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبْ مَن يَشَآءُ﴾ جزمًا.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصم: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ رفعًا.

قال أبو على: وجه قول من جزم أنه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم؛ ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها.

فمن ذلك أن ما كان معطوفًا على جملة، من فعل وفاعل، واشتغل عن الاسم الذى من الجملة التى يعطف عليها الفعل - يختار فيه النصب ولو(٢) لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا(٣) الرفع.

وعلى هذا ما جاء من هذا النحو فى التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله - تعالى -: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

فكذلك ينبغى أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلا لما قبله فى اللفظ [ولم يخل](٤) من المعنى بشىء(٥).

وكذلك إذا عطفوا فعلا على اسم أضمروا قبل الفعل «أن»؛ ليقع بذلك عطف اسم على اسم؛ لأن الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، كما أن جملة من فعل وفاعل أشبه بجملة من فعل وفاعل، من جملة من مبتدأ وخبر بجملة من فعل وفاعل فلهذا ما جاء ما كان من نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩] فى التنزيل

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٠٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٣٦٠)، التبيان للطوسى (٢/ ٣٨١)، التيسير للدانى (٨٥)، تفسير القرطبى (٣/ ٤٢٣)، الحجة لأبى زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٥)، الغيث للصفاقسى (١٧١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٧١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٢٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٠١)، تفسير الرازى (٢/ ٣٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٧).

(٢) فى أ: وإن.

(٣) فى أ: اختاروا.

(٤) فى أ: وليس يختل.

(٥) فى أ: شىء.

بالنصب. وهذا النحو من طلبهم المشاكلة كثيرٌ.

ومن لم يجزم قطعه من الأول، وقطعه منه على[1] وجهين:

إما أن يجعل الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف فيرتفع[2] الفعل لوقوعه موقع خبر المبتدأ.

وإما أن يعطف جملة من فعلٍ وفاعل على ما تقدمها.

* * *

(١) زاد في ب: أحد.
(٢) في ب: يرتفع.

بسم الله

[ذكر اختلافهم فى سورة آل عمران][(١)]

قرءوا كلهم[(٢)]: ﴿الٓمٓ . ٱللَّهُ﴾ [١] مفتوحة الميم، والألف ساقطة.

إلا ما حدثنى به القاضى موسى بن إسحاق الأنصارى[(٣)] قال: حدثنا أبو هشام الرفاعى قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن أبى بكر، عن عاصم أنه قرأ: ﴿الٓمٓ﴾ ثم قطع، وابتدأ: ﴿أَللهُ﴾، ثم سكن فيها[(٤)].

قال يحيى بن آدم: وآخر ما حفظت عنه: ﴿الٓمٓ . ٱللَّهُ﴾ مثل حمزة.

[حدثنا ابن مجاهد قال][(٥)]: حدثنا موسى بن إسحاق قال: حدثنا أبو هشام الرفاعى قال: سمعت أبا يوسف الأعشى قرأها على أبى بكر: ﴿الٓمٓ﴾ ثم قطع فقال: ﴿أَللهُ﴾ بالهمز.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثنى محمد بن الجهم[(٦)]، عن ابن أبى أمية[(٧)]، عن

---

(١) فى أ: عونك يا رب، سورة آل عمران.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، والبحر المحيط (٢/ ٣٧٤)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة لابن مجاهد (٢٠٠)، والكشاف للزمخشرى (١/ ١٧٣)، وتفسير الرازى (٢/ ٣٩٣).

(٣) موسى بن إسحاق، أبو بكر الأنصارى الخطمى البغدادى القاضى، ثقة روى عن قالون، وعن أبى هاشم الرفاعى، وهارون بن حاتم، ومحمد بن إسحاق المسيبى. روى عنه القراءة: أبو بكر بن مجاهد. قال عبد الرحمن بن أبى حاتم: صدوق، مات سنة سبع وتسعين ومائتين.
ينظر: الغاية (٢/ ٣١٧).

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس(١/ ٣٠٧)، والبحر المحيط (٢/ ٣٧٤)، والتبيان للطوسى (٢/ ٣٨٨)، وتفسير القرطبى (٤/ ١)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠٠)، والكشاف (١/ ٣٣٤ ، ٣٣٥)، والمجمع للطبرسى (٢/ ٤٠٥)، وتفسير الرازى (٢/ ٣٩٣).

(٥) سقط فى أ.

(٦) محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبد الله السمرى- بكسر السين المهملة وفتح الميم - المشددة، البغدادى الكاتب، شيخ كبير إمام شهير، أخذ القراءة عرضًا عن عائذ بن أبى عائذ صاحب حمزة، وروى الحروف سماعًا عن: خلف البزار والوليد بن حسان صاحب يعقوب عبد الله بن عمرو بن أمية وسليمان بن داود الهاشمى وأبى توبة ميمون بن حفص والهيثم بن خلف وصالح بن عاصم وأحمد بن أبى ذهل، وروى عن: حجاج بن محمد الأعور وعفان ابن مسلم وسمع كتاب المعانى من الفراء، روى القراءة عنه الحسن بن العباس الرازى والقاسم بن بشار الأنبارى وابن مجاهد وعبيد الله بن عبد الرحمن بن عيسى وعمر بن أحمد المغازلى ومحمد بن حامد البغدادى وأبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكرى والحسن =

أبى بكر، عن عاصم ﴿الٓمٓ﴾ جزم، ثم ابتدأ ﴿أللهُ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال][١]: حدثنى أحمد بن محمد بن صدقة[٢] قال: حدثنا أبو الأسباط[٣]، عن عبد الرحمن بن أبى حماد[٤]، عن أبى بكر، عن عاصم أنه قرأ: ﴿الم. أللهُ﴾ بتسكين الميم وقطع الألف.

[حدثنا ابن مجاهد قال:][٥] حدثنى محمد بن الجهم، عن الفراء قال: قرأ عاصم: ﴿الٓمٓ﴾ جزم، و: ﴿أللهُ﴾ مقطوع.

والمعروف عن عاصم ﴿الٓمٓ . ٱللَّهُ﴾ موصولة.

وحفص عن عاصم: ﴿الٓمٓ . ٱللَّهُ﴾ مفتوحة الميم غير مهموزة الألف.

قال أبو على: اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة فى اسم «الله»؛ ذاك [على][٦] أن الميم ساكنة كما أن سائر حروف التهجى مبنية على الوقف، فلما التقت

= ابن حبيب الدمشقى، وسمع منه أبو بكر بن أبى الدنيا وقاسم بن أصبغ وجماعة، مات ببغداد سنة ثمان ومائتين.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ١١٣).

(٧) هو: عبد الله بن عمرو بن أبى أمية، أبو عمرو البصرى نزيل الكوفة، وروى القراءة عن أبى بكر بن عاصم، روى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن هارون الشطى ومحمد بن الجهم شيخ ابن مجاهد.
ينظر: الغاية (١/ ٤٣٨).

(١) سقط فى أ.

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة، أبو بكر البغدادى، مشهور ثقة، قرأ على إبراهيم بن محمد بن إسحاق صاحب قالون وأحمد بن جبير ومحمد بن جامع بن أبى كامل، روى القراءة عنه محمد بن يونس وابن مجاهد وأحمد بن عبيد الله وعلى بن الحسين بن الرقى.
ينظر: الغاية (١/ ١١٩).

(٣) ذكره ابن الجزرى فى غاية النهاية (١/ ١٧٣)، وقال: أبو الأسباط المعلم وبيض له.

(٤) عبد الرحمن بن سكين، أبو محمد بن أبى حماد الكوفى، صالح مشهور، روى القراءة عرضًا عن حمزة وهو أحد الذين خلفوه فى القيام بالقراءة، وعن أبى بكر بن عياش وهو أحد الذين أخذوا القرآن عنه تلاوة، وروى الحروف عن نافع وعن عيسى بن عمر الهمدانى وعن شيبان عن عاصم، روى القراءة عنه الحسن بن جامع ومحمد بن جنيد ومحمد بن عيسى وعبد الرحمن بن واقد وإسحاق بن الحجاج ومحمد بن الهيثم ومحمد بن عمر بن الوليد وأبو الأسباط المعلم وعلى بن حمزة الكسائى.
ينظر: الغاية (١/ ٣٦٩، ٣٧٠).

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

الميم الساكنة، ولام التعريف، حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذى هو لام التعريف[(١)].

والدليل على أن التحريك للساكن الثالث. وهو مذهب سيبويه. أن حروف التهجى يجتمع فيها الساكنان، نحو ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[(٢)] [مريم: ١]، و: ﴿حمٓ. عٓسٓقٓ﴾[(٣)] [الشورى: ١]؛ وذلك أنها مبنية على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، فحركت الميم للساكن الثالث بالفتح؛ كما حركت النون فى قوله: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥] و: ﴿مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، و: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] بالفتح لالتقاء الساكنين.

فأما ما روى عن عاصم من قطعه الألف، فكأنه قدر الوقوف على الميم، واستأنف ﴿أللهُ﴾، فقطع الهمزة للابتداء بها.

والوجه ما عليه الجماعة، وما وافقهم هو أيضًا عليه، من أن الهمزة تسقط فى الوصل، فإذا سقطت لم يجز أن تلقى لها حركة على ما قبلها.

والذى حكاه سيبويه من قولهم: ثلاثه أربعه، لم تحمل عليه هذه الآية.

ألا ترى أنه ذهب إلى أن الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه فى الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾.

وأما ما حكاه بعض البغداديين من قوله: ﴿مُرِيبِنَ الذى جعل﴾ [ق: ٢٥، ٢٦]. فإنه حرك النون بالفتح كما حرك فى قولهم: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾.

ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزة الوصل ألقيت على النون؛ لأن الهمزة إذا أوجب الإدراج إسقاطها[(٤)] لم تبق لها حركة تلقى على شىء، ولم يأت فى نحو هذا عنهم شىء فيما علمناه، كما جاء «ثلاثه أربعه».

اختلفوا فى إمالة الراء وفتحها من: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ مفخمًا[(٥)].

---

(١) فى ب: المعرفة.
(٢) فى ب: كهيعين صاد.
(٣) فى ب: حميم.
(٤) فى أ: بإسقاطها.
(٥) ينظر: البحر المحيط (٢/٣٧٨)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠١).

وكان نافع وحمزة يلفظان: بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك كانا يفعلان بقوله - تعالى-: ﴿مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و: ﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و: ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] إذا كان الحرف مخفوضًا(١).

وقال ابن سعدان، عن المسيبىّ، عن نافع: الراء مفتوحة(٢)، وكذلك قال ابن المسيبى عن نافع، وقال ورش عن نافع: ﴿التَّوْرِيَةَ﴾، بكسر الراء.

وكان أبو عمرو والكسائى يقرآن: ﴿التورِية﴾ مكسورة الراء ويميلان هذه الحروف أشد من إمالة حمزة ونافع، أعنى: ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ و: ﴿مِن قَرَارٍ﴾ وما أشبه ذلك.

ابن عامر يشم الراء الأولى من ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ الكسر(٣).

قال أبو على: قالوا: ورى الزندُ، يرى، إذا قدح ولم يَكْبُ(٤)، وقالوا: وَرَى وأوْرَيْته.

وفى التنزيل: ﴿فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا﴾ [العاديات: ٢]، وفيه: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١].

فأما قولهم: وريت بك زنادى على مثال شريت، فزعم أبو عثمان: أنه استعمل فى هذا الكلام فقط، لم يجاوز به غيره.

وقال أبو زيد: ورى النقى، يرى، وَرْيًا: إذا كثر وَدَكُه، قال: والوارى: الكثير الودك.

والوراء فى اسم الجهة التى هى خلاف الأمام ليس من هذا؛ لأن تحقيره: وُرَيْئَةٌ، مثل وُرَيْعَةٌ، وألحقت الهاء فى تحقيرها، وإن كانت على أربعة أحرف كما ألحقت فى: قُدَيْدِيمة.

فأما الوراء: لولد الولد فيمكن أن يكون من هذا وقيل له: وراءٌ، كما قيل له: نَجْلٌ.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، والتيسير للدانى (٨٦)، والبحر المحيط (٢/ ٣٧٧)، والكشاف (١/ ١٨٣، ٣٣٤)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠١)، والغيث للصفاقسى (١٧٣).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٣٧٨)، والسبعة (٢٠١).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٣٧٨)، والسبعة (٢٠١).

(٤) فى ب: ينسب.

وأنشد أبو زيد: [من البسيط]

يَا قَاتَلَ اللهُ صِبْيَانًا تَجِىءُ بِهِمْ[(١)] أُمُّ الهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِى[(٢)]

قال السكرى: ضرب الزند مثلاً للرحم، والزَّند: تستخرج به النار.

وقال أمية: [من البسيط]

أَلْحَامِلُ النَّارَ فِى الرَّطْبَيْنِ يَحْمِلُهَا حَتَّى تَجِىءَ مِنَ الْيَبْسَيْنِ تَضْطَرِمُ

يَأْتِى بِهَا حَيَّةً تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا مِنْ صُلْبِ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمُ

روى محمد بن السرى [أن][(٣)] «الرطبين»: هما العودان الرطبان، يعنى: الشجر الذى فيه النار.

و«اليبسين» هما العودان اليابسان، يعنى الزندين، يقول: تكون النار فى عودين رطبين، فإذا جفا قدحا، فجاءت النار منهما.

و«الأعمى الأصم»: يعنى الزند، والزند: الأعلى، والزندة: السفلى.

و«أصم الصلب» يعنى العود، و«أعمى»: لا جوف له، يريد: يأتى بها حية للناس أى: حياة لهم.

فأما قولهم[(٤)]: «التريَّة»: لما تراه المرأة من الطهر [بعد الحيض[(٥)]][(٦)] فيجوز أن

---

(١) فى أ: بها.

(٢) البيت للقتال الكلابى فى ديوانه ص(٥٩)، ولسان العرب (هنبر)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١١٩)، ولسان العرب (ورى، يا)، وتاج العروس (ورى)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٣٠٧).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: قوله.

(٥) الْحَيْض: مَصْدَرُ: حاضَتِ المرأةُ تَحِيضُ حَيْضًا وَمَحِيضًا ومَحَاضًا، فهى حَائِضٌ، وحائِضة أيضًا، عن الفراء. والحيضة - بالفتح-: الْمَرَّةُ الواحدة من نُوَبِ الحيض، وبكسر الحاء: الاسم، والحالة، وجمعها: حِيَضٌ. وأصل الحيض: من الفيض، يقال: حاض السيل: إذا فاض.

والمحيض عند الشافعى -رضى الله عنه-: الحيض؛ كما يقال: سار يسير سيرًا ومسيرًا. وقد ذهب قوم إلى أن المحيض هو الفرج، أى: موضع الحيض، والأول: الوجه. وقيل: إن أصله من الانفجار. قال: الأزهرى: الحيض: دمٌ يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها فى أوقات معتادة، وأصله: من حاض السيل وفاض: إذا سال. الْحِيضَةُ -قوله عليه السلام-: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحِيضَةُ فَدَعِى الصَّلَاةَ».

ينظر: المغنى فى الإنباء عن غريب المهذب والأسماء (١/ ٦٠).

(٦) سقط فى ب.

تكون فعيلة من الوراء؛ لأنها ترى بعد الصفرة والكدرة اللتين تريان فى الحيض، وتكون فعيلة من: ورى الزند؛ يرى، كأنها من خروجها من الطهر بعد الحيض، فكأن الطهر أخرجه، والتاء فى الوجهين بدل من الواو التى هى فاء؛ كما أنها فى «تيقورٍ[١]» و«تَوْلَجٍ» كذلك[٢].

فأما القول فى ﴿التوراة﴾، فلا تخلو من أن تكون «فوْعَلَة»، على [قياس][٣] قول الخليل: فى تَوْلَج، أو «تَفْعَلَة» مثل تَتْفَلَة، أو «تَفْعِلة» بالكسر، وفُتِحَ العين كما فتح فى ناصاة[٤].

فمما يدل على أنها «فوعلة»، ليست «تفعلة»، مثل تتفلَة وتَألَب - أن هذا البناء يقل، وأن «فوعلة» فى الكثرة بحيث لا يتناسبان، ولا إشكال فى أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه.

ويدلك على ذلك أن التاء لم تكثر زائدة أولًا كما لم تكثر النون أولًا، فكما أن النون إذا جاءت أولًا فى نحو نَهْشَلٍ[٥]، و: نعثَلٍ[٦]، لا يحكم بزيادتها؛ لقلتها زائدة

---

(١) وزعم الخليل أنها من الوَقار، كأنه حيث قال: العجاج:

فـإن يَـكُـنْ أَمْـسَـى الـبِـلَى تَـيْـقُـورِى

أراد: فإن يكن أَمسى البلى وقارى. وهو: فَيْعُولٌ.

ينظر: الكتاب (٤/ ٣٣٢ - ٣٣٣).

(٢) وذلك قولهم: تَوْلَجٌ. زعم الخليل أنها «فَوْعَل»، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل «فَوْعَلًا» أولى بها من «تَفْعَل»؛ لأنك لا تكاد تجد فى الكلام «تَفْعَلًا» اسمًا، و«فَوْعَلٌ» كثير.

ومنهم من يقولُ: دَوْلَج، يريد: تولجٌ، وهو المكان الذى تَلِجُ فيه.

ينظر: الكتاب (٤/ ٣٣٣).

(٣) سقط فى ب.

(٤) النَّاصِيَةُ: واحدة النواصى. ابن سيده: الناصية والناصاة-لغة طيئية-: قصاص الشعر فى مقدم الرأس قال حريث بن عتاب الطائى:

لَقَـدْ آذَنَـتْ أَهْـلَ الـيَـمَـامَـةِ طَـيِّـئٌ ... بِحَرْبٍ كَناصاةِ الْحِصانِ الْمُشَهَّرِ

وليس لها نظير إلا حرفين: بادية وباداة، وقارية وقاراة، وهى الحاضرة.

ينظر: لسان العرب (٦/ ٤٤٤٧).

(٥) النَّهْشَلُ: المسن المضطرب من الكبر، وقيل: هو الذى أسن وفيه بقية، والأنثى: نهشلة، وقد نهشل. الأزهرى عن الأصمعى: نهشل مشتق من النهشلة، وهى الكبر والاضطراب.

ونَهْشَل: اسم رجل، قال: سيبويه: هو ينصرف؛ لأنه فعلل، وإذا كان فى الكلام مثل جعفر لم يمكن الحكم بزيادة النون، وكان لقيط بن زرارة التميمى يكنى أبا نهشل.

ينظر: اللسان (٦/ ٤٥٥٩).

(٦) النَّعْثَلُ: الشيخ الأحمق. ويقال: فيه نعثلة، أى: حمق. والنعثل: الذيخ وهو الذكر من =

أولًا، كذلك لا يحكم بزيادة التاء.

فإن قلت: إنك إذا جعلته «فَوْعَلة»، حكمت بإبدال الفاء التى هى واو: تاءً، وإذا حكمت بزيادة التاء لم تجعلها[(١)] بدلًا، ولكنك جعلتها التاء التى زيدت فى [أول][(٢)] الكلمة: قيل: ليس هذا باعتراض؛ لأن الواو إذا كانت أولًا فقد استمر [البدل][(٣)] فيها نحو: وُجُوه وأُجُوه، ووُقِّتَت وأُقِّتت، ووِشاحٍ وإشاحٍ، ووِفادة وإفادةٍ، وَوَجِم وأَجِمَ، ووناةٍ وأناةٍ، [فإذا اجتمعا][(٤)] لزم الأول منها البدل: إما همزة وإما تاء: فالهمزة نحو الأولى فى فُعلى من الأول، وأواقٍ فى جمع واقيةٍ. وقد أبدلت التاء من الواو إذا كانت مفردة أولًا نحو: تيقور من الوقار، فهذا فيعولٌ، وليس بتفعول، كتعضوض[(٥)].

ألا ترى كثرة فَيْعُول نحو: سيهوج[(٦)]، وسيهوب، وديقوع[(٧)]، وقد أبدلت تاء

= الضباع. ونعثل: خمع. والنعثلة: أن يمشى الرجل مفاجًا ويقلب قدميه كأنه يغرف بها، وهو من التبختر.

ونَعْثَلٌ: رجل من أهل مصر كان طويل اللحية، قيل: إنه كان يشبه عثمان، رضى الله عنه، هذا قول أبى عبيد. وشاتمو عثمان-رضى الله عنه- يسمونه: نعثلا.

ينظر: اللسان (٦/ ٤٤٧٠).

وفى أ: نهصل.

(١) فى أ: تجعله.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: وإذا اجتمعت.

(٥) (والتَّعْضُوضُ)، بالفتح: (تمر أسود حلو)، ومعدنه هجر، كما فى الصحاح. قال: الأزهرى: تاؤه زائدة، (وحداته بهاء)، وفى الحديث: «أن وفد عبد القيس قدموا على النبى ﷺ، فكان فيما أهدوا له قرب من تعضوض هجر»، ويروى: : أهدوا له نوطًا من تعضوض هجر. النوط: الجلة الصغرة فيها التمر ونحوه. قال الأزهرى: أكلت التعضوض بالبحرين فما علمتنى أكلت تمرًا أحمت حلاوة منه، ومنبته هجر وقراها.

ينظر: تاج العروس (١٨/ ٤٣٦ - ٤٣٧).

(٦) سَهَجَ القوم ليلتهم سهجًا: ساروا سيرًا دائمًا، وسَهَجَتِ المرأة طيبها تسهجه سهجًا: سحقته وقيل: كل دق سهج. وسهجت الريح الأرض: قشرت وجهها، قال منظور الأسدى:

هَـلْ تَـعْـرِفُ الـدَّارَ لأُمِّ الـحـشْـرج غَـيَّـرَهـا سافِـى الـرِّيـاح الـسُّـهَّـج؟

وسهجت الريح سهجًا: هبت هبوبًا دائمًا واشتدت، وقيل: مرت مرورًا شديدًا. وريح سهيج وسهيجة وسهوج وسيهوج: شديدة، أنشد يعقوب لبعض بنى سعدة:

يـا دارَ سَـلْـمـى بَـيْـنَ داراتِ الـعُـوجْ جـرَّتْ عَـلَـيْـهـا كُـلُّ ريحِ سَـيْـهُـوجْ

ينظر: لسان العرب (٣/ ٢١٣٢).

(٧) فى التاج: (وَجُوعٌ أَدْقَعُ ودَيْقُوعٌ: شَدِيدٌ)، وكذلك: درقوع ويرقوع، كما فى التهذيب، قال =

أولى مفردة فى نحو: تجاهٍ وتراثٍ وتخمةٍ [وتكأة][١] [وتُكْلان][٢]، وزعم أبو عثمان أن إبدال نحو تُخمةٍ مضطردٌ.

وقال أبو الحسن: ليس بمطرد.

فإذا كثر إبدال التاء من الواو أولًا هذه الكثرة، كان حملها على هذا الكثير أولى من حملها[٣] على ما لم يكثر، ولم يتسع هذا الاتساع، ولا يقرب من حملها أيضًا على «تفعِلة»؛ لأنه لا يخلو من أن تجعلها اسمًا نحو: تودِيةٍ، أو مصدرًا نحو: توصيةٍ، فأما باب تودية فقليل؛ كما أن تفعلة كذلك، وباب توصية فيه اتساع وحمل على لغة لم نعلم منها شيئًا فى التنزيل، فإذا لم يكن هذان الوجهان بالسهلين حملته على «فَوْعلةٍ» دونهما للكثرة.

ألا ترى أن نحوَ «صومعةٍ»، و«حوجلةٍ»، و«دوسرةٍ»، و«عومرةٍ»، [و«جوهرة»][٤] قد كثر؟

ومن لم يُمِلِ «التوراةَ»؛ فلأنَّ الراء حرف يمنعُ الإمالة؛ لما فيه من التكرير، كما يمنعها[٥] المستعلى؛ فكما أنَّ الراء لو كان مكانها مستعلٍ مفتوحٌ لم تحسن الإمالة. كذلك إذا كانت الراء مفتوحةً.

وأيضًا فإنَّ ما بعد الواو من «توراةٍ» لو كان منفصلا لم تكن فيه الإمالة كذلك إذا كان متصلا.

وقول من أمال: إن الألف لما كانت رابعة لم تخل من أن تشبه ألف التأنيث أو الألف المنقلبة عن الياء أو عن الواو، وألف التأنيث تمال وإن كان قبلها مستعل كقولهم: فَوْضَى وجَوْخَى.

= أعرابي قدم الحضر فشبع فأتخم:

أَقُولُ لِلْقَوْمِ لَمَّا سَاءَنِى شِبَعِى ... أَلا سَبِيلَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا الجُوعُ

أَلا سَبِيلَ إِلَى أَرْضٍ يَكُونُ بِهَا ... جُوعٌ يُصَدِّعُ مِنْهُ الرَّأْسَ دَيْقُوعُ

واقتصر الجوهرى على «ديقوع» «وأدقع»، نقله ابن شميل.

ينظر: تاج العروس (٢٠/ ٥٦٠).

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: حمله.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: يمنعه.

فكما أمالوا المستعلية معها كذلك يميلون الراء، وإذا أمالوا نحو «صغا»، و«ضغا»، و«شقا»[(١)]، مع أن الواو تصح فى هذا البناء الذى على ثلاثة أحرف - فأن يميلوا فيما لا تصح الواو معه أجدر.

ومما يقوى ذلك أنهم قد أمالوا اسم المفعول[(٢)] إذا كان فيه مستعل، نحو «معطى»، وإذا أمالوا مع المستعلى كانت الإمالة مع الراء أجود؛ لأن الإمالة على الراء أغلب منها على المستعلى.

ألا ترى أنه قد حكى الإمالة فى نحو «عمران» ونحو «فِرَاش»، و«جِرَابٍ»، ولو كان مكان الراء المستعلى لم تكن فيه[(٣)] إمالةٌ.

ومما يقوى الإمالة فى الراء من «توراة» أنهم قد قالوا: رأيت عِلْقًا، وعرقًا، وضيقا؛ فأمالوه للتشبيه بألف «حُبْلى» إلا أن الأول من هذه الحروف مكسورٌ وليس من «التوراة» كذلك؛ والإمالة فى فتحة الراء نحو الكسرة فى نحو: ﴿مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:١٩٣]، و: ﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم:٢٦] أقوى منها فى «التوراة»؛ وذلك أنَّ الراء المكسورة قد غلبت المستعلى فى نحو «قارب» و«غارم» و«طارد»، فلما غلبت المستعلى مع قوته على الإمالة كان أن تَغْلِبَ الراء المفتوحة فتميل فتحتها[(٤)] إلى الكسرة أولى؛ لأن الراء - وإن [كان فيها][(٥)] تكرير- صارت به كأنها حرفان مفتوحان؛ فهى[(٦)] بزنة حرف واحد، فلما قويت على [الحرف][(٧)] المستعلى كانت على الراء المفتوحة أقوى.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [١٢] و: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ بالتاء، و: ﴿يَرَوْنَهُم﴾ بالياء.

---

(١) فى ب: سقا.
(٢) فى أ، ب: اسم فاعل، وهو خطأ، والتصويب من حاشية ب.
(٣) فى ب: فيها.
(٤) فى ب: فتحها.
(٥) فى أ: كانت فيه.
(٦) فى أ: فهو.
(٧) سقط فى ب.

وحكى أبان عن عاصم: ﴿تَرَوْنَهُم﴾ بالتاء، وفى رواية أبى بكر بالياء.

وقرأ نافعٌ: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾، ﴿وتَرَوْنَهُم﴾ بالتاء ثلاثتهن.

وقرأ حمزة والكسائى بالياء ثلاثتهن(١)

قال أبو على: قوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ...﴾ [آل عمران: ١٢] يجوز أن يُعْنَى به اليهود والمشركون جميعًا.

يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٠٥] ففسر ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بالقبيلين.

وكذلك قوله -جل وعز-: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾ [البينة: ١] فالتقدير على هذا: قل للقبيلين: ستغلبون.

ويدل على حسن التاء هنا والمخاطبة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، والآية كلها على الخطاب.

وكذلك قول من قرأ: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ بالتاء.

وللتاء على الياء مزيةٌ ما فى الحسن، وهو أنه إذا قيل: سيغلبون، فقد يمكن أن يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنهم قومٌ آخرون، فإذا كان بالخطاب، لم يجز أن يظن هذا.

وحجة من قرأ بالياء: قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ [الجاثية: ١٤].

والدليل على حسنهما(٢) جميعًا أنهم زعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿قل للذين كفروا إن تَنتَهُوا نَغفِر لكم﴾.

فأما قوله: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] فظاهره يقوى قول من

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٤)، البحر المحيط (٢/ ٣٩٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٠٥)، التيسير للدانى (٨٦)، تفسير الطبرى (٦/ ٢٢٦)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٤) الحجة لابن خالويه (١٠٦)، الحجة لأبى زرعة (١٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٠١، ٢٠٢)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٧٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣٢٥-٣٢٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٠٥)، المعانى للفراء (١/ ١٩١)، تفسير الرازى (٢/ ٤١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٨).

(٢) فى ب: حسن مجازهما.

قرأ بالياء.

ألا ترى أنه قال: ﴿يَغُضُّواْ﴾، ولم يقل: غُضُّوا، فيكون للخطاب كقراءة من قرأ: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾.

وكذلك: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

إلا أن من الناس من يحمل هذا [النحو](١) على إضمار لام الأمر، وإضمار الجازم لم نعلمه جاء في حال السعة، وقد قيل: إن الذين كفروا: اليهود، والضمير في ﴿سيغلبون﴾ للمشركين؛ فعلى هذا القول لا يكون: ﴿سيُغلبونَ﴾ إلا بالياء؛ لأن المشركين غيبٌ، والخطاب لهم، وما تقدم ذكره أوجه؛ لما ذكرناه من جواز وقوع الذين كفروا على الفريقين، ولأنهما جميعًا مغلوبان، فاليهود وأهل الكتاب غلبوا بوضع الجزية عليهم، وحشرهم لأدائها، والمشركون غلبوا بالسيف؛ فالقول الأول أبين.

ومن قرأ: ﴿يَرَوْنَهُم﴾ بالياء؛ فلأن بعد الخطاب غيبةً، وهو قوله: ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم﴾ [آل عمران: ١٣] أي: ترى الفئة المقاتلة في سبيل الله الفئة الكافرة مثليهم.

ومما يؤكد الياء قوله: ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾، ولو كان على التاء لكان: «مثليكم»، وإن كان قد جاء: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [الروم: ٣٩]، ثم قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، و«رأيت» هنا [هي] المتعدية إلى مفعول واحد.

يدلك على ذلك تقييده برأي العين، وإذا كان كذلك، كان انتصاب «مثليهم» على الحال لا على أنه مفعول ثانٍ.

وأما «مثل» فقد يفرد في موضع التثنية والجمع:

فمن الإفراد في التثنية قوله: [من الرجز]

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعَلْ سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا العَضَلْ(٢)

ومن إفراده في الجمع قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

ومن جمعه قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨].

---

(١) سقط في ب.

(٢) الرجز للحذلمي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ١٧)، واللسان (سقب، كنز)، والتاج (سقب، كنز).

وأما قوله: ﴿تَرَوْنَهُم مثليهم﴾ [آل عمران:١٣] و﴿يَرَوْنَهُم﴾ فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذى قبله، وهو قوله: ﴿قد كان لكم آيةٌ فى فئتين... ترونهم مثليهم﴾ فالضمير المرفوع فى ﴿ترونهم﴾ للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين.

المعنى: ترون -أيها المسلمون- المشركين مِثْلَى المسلمين، وكان المشركون تسعمائة وخمسين رجلا، فرآهم المسلمون ستمائة وكسرًا، وأرى الله المشركين أن المسلمين أقل من ثلاثمائة، وذلك أن المسلمين قد قيل لهم: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٦] فأراهم الله عددهم[١] حسب ما حد[٢] لهم من العدد الذى يلزمهم أن يقدموا عليه، ولا يحجموا عنهم.

ومثل هذا فى المعنى قوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال:٤٤].

وقال قتادة: كان المشركون تسعمائة وخمسين رجلا، وكان أصحاب رسول الله ﷺ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا.

اختلفوا فى كسر الراء وضمها فى[٣] قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [١٥]:

فقرأ عاصم فى رواية أبى بكر[٤]: ﴿وَرُضْوَان﴾ بضم الراء فى كلِّ القرآنِ إلا[٥] قوله فى «المائدة»: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ [الآية:١٦] فإنه كسر الراء فيه.

وقال شيبان عن عاصم، وابن أبى حماد عن أبى بكر عن عاصم، والأعشى عن أبى بكر عن عاصم: بضم الراء فى كل ذلك.

وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: إنه ضمه كله.

---

(١) فى أ: عدوهم.
(٢) فى أ: حدد.
(٣) فى ب: من.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٥)، البحر المحيط (٢/ ٣٩٩)، التبيان للطوسى (٢/ ٤١٣)، التيسير للدانى (٨٦) تفسير الطبرى (٦/ ٢٦٢)، الحجة لابن خالويه(١٠٦)، الحجة لأبى زرعة (١٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٣٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤١٨)، تفسير الرازى (٢/ ٤١٩) النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٨).
(٥) زاد فى ب: فى.

[حدثنا ابن مجاهد قال][١]: حدثنى محمد بن الجهم عن ابن أبى أمية عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رُضْوانٌ﴾ و: ﴿وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢] بضم الراء فى كل القرآن.

وكذلك حدثنى ابن صدقة عن أبى الأسباط عن ابن أبى حماد عن أبى بكر عن عاصم.

وقال حفص عن عاصم: مكسورٌ كله.

وقرأ الباقون: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ كسرًا.

قال أبو على: «رضوانٌ» مصدرٌ، فمن كسر[٢] جعله كـ «الرئمان» والحرمان، ومن ضم فقد قال سيبويه: رجح رجحانًا، كما قالوا: الشكران والرضوان.

قال أحمد: كلهم قرأ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [١٩] بكسر الألف.

إلا الكسائى فإنه فتح الألف من: ﴿أَنَّ الدينَ عند الله الإسلامُ﴾[٣].

قال أبو على: الوجه: الكسر فى ﴿إِنَّ﴾؛ لأن الكلام الذى قبله قد تم، وهذا النحو من الكلام -الذى يراد به التنزيه والتقرب- أن يكون بجمل متباينةٍ أحسن من حيث كان أبلغ فى الثناء، وأذهب فى باب المدح؛ ومن ثم جاء: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ومن فتح: ﴿أَنَّ﴾ جعله بدلا، والبدل، وإن كان فى تقدير جملتين، فإن العامل لما لم يظهر، أشبه الصفة، فإذا جعلته بدلا جاز أن تبدله من شيئين:

أحدهما: من قوله: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ فكأن التقدير: شهد الله أن الدين عنده[٤] الإسلام؛ فيكون البدل من الضرب الذى الشىء فيه هو هو.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: كسره.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٥)، البحر المحيط (٢/ ٤٠٧)، التبيان للطوسى (٢/ ٤١٨)، التيسير للدانى (٨٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٢٦٨)، الحجة لابن خالويه(١٠٧)، الحجة لأبى زرعة (١٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٧٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٣٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤١٩)، المعانى للفراء (١/ ١٩٩)، تفسير الرازى (٢/ ٤٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٨).
(٤) فى أ: عند الله.

ألا ترى أن الدين [الذى][(١)] هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل، وهو هو فى المعنى؟!

وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل.

وإن شئت جعلته من القسط؛ لأن الدين الذى هو الإسلام قسط وعدلٌ؛ فيكون من البدل الذى الشىء فيه هو هو.

[قال][(٢)] أحمد: كلهم قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [٢١] بغير ألف.

إلا حمزة فإنه قرأ ﴿ويُقَاتِلُونَ﴾ بألف[(٣)].

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ أنه معطوف على قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّنَ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقد جاء فى أخرى[(٤)]: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فجاء الفعل على «يَفْعُل» دون «يُفَاعِل».

فكذلك: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ﴾؛ لأن الآمرين بالقسط من الناس قد وافقوا الأنبياء فى الأمر بالقسط، وكبر عليهم مقامهم وموضعهم؛ فقتلوهم كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأ: ﴿وَيُقَاتِلُونَ الذينَ يَأْمُرُونَ﴾: أن فى حرف عبد الله - فيما زعموا -: ﴿وقاتَلُوا الذينَ يأمُرونَ بالقِسْطِ﴾؛ فاعتبرها، وكأن معنى يقاتلونهم: أنهم لا يوالونهم [ليقل نهيهم إياهم][(٥)] عن العدوان عليهم؛ فيكونون مباينين لهم مشاقين [لهم][(٦)] لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتال

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى ب.
(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣١٧)، البحر المحيط (٢/ ٤١٣)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٢٢)، التيسير للدانى (٧٨)، تفسير الطبرى (٦/ ٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٥٨)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٨١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٣٨، ٣٣٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٢٣)، المعانى للفراء (١/ ٢٠٢)، تفسير الرازى (٢/ ٤٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٨، ٢٣٩).
(٤) فى أ: الأخرى.
(٥) فى أ: لثقل نهيهم إياه.
(٦) سقط فى أ.

المباين المشاقّ لهم.

فإن قال قائل: إنه فى قراءته: ﴿وَيُقَاتِلُونَ﴾ لم يقرأ بحرف عبد الله، وترك قراءة الناس:

قيل: ليس بتاركٍ حرف عبد الله الذى هو: ﴿قَاتَلُوا﴾ فى قراءته: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾؛ لأن قوله: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ يجوز أن يريد به ﴿قَاتَلُوا﴾.

ألا ترى أنه قد جاء ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقال فى أخرى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٨٨، محمد: ١]؟! فإذا جاء المعنى لم يكن تاركًا لقراءة عبد الله؛ وذلك أن قوله: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ يجوز أن يكون فى المعنى: صدوا، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكاية للحال، وكذلك حمزة فى قراءته ﴿يُقَاتِلُون﴾ يجوز أن يكون مراده به(١) «قاتلوا» إلا أنه [قد](٢) جاء على لفظ المضارع حكايةً للحال.

اختلفوا فى قوله جلّ اسمه: ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [٢٧]، فى التشديد والتخفيف:

فقرأ عاصمٌ فى رواية أبى بكر، وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَتُخرِجُ الحَىَّ مِنَ المَيْتِ وَتُخرِجُ المَيْتَ مِنَ الحَىِّ﴾ [٢٧] و: ﴿لِبَلَدٍ مَيْتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، [و] ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢] و: ﴿ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [يس: ٣٣] و: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩]، كل ذلك بالتخفيف(٣).

وروى حفصٌ عن عاصم: ﴿مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ مشدَّدَة(٤) مثلَ حمزة.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [٢٧]، و: ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و: ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] مشددًا.

---

(١) فى أ: فيه قد.
(٢) سقط فى ب.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٦)، البحر المحيط (٢/ ٤٢١)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٣١)، التيسير للدانى (٨٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٣١٠)، الحجة لابن خالويه(١٠٧)، الحجة لأبى زرعة (١٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٣٩، ٣٤٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٢٦)، تفسير الرازى (٢/ ٤٣٤).
(٤) فى أ: فشدد.

وخفف حمزة والكسائى غير هذه الحروف.

وقرأ نافعٌ: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، و: ﴿الأَرْضُ المَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، و: ﴿لحمَ أخيه ميِّتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، وخفف فى سائر القرآن ما لم يَمُتْ.

قال أبو على: قال أبو زيد: وقع فى المال: المَوْتَانُ، والمَواتُ، والمُواتُ فى قول بعض بنى أسد: إذا وقع فيه الموتُ.

قال أبو على: [يقال][1]: مات يموتُ، مثل: قال يقول، وقالوا: مِتَّ تموتُ، وَدِمتَ تدومُ. وَمِتَّ وَدِمْتَ شاذان. ونظيرهما من[2] الصحيح: فَضِلَ يَفْضُل.

فأما «الميت» فهو الأصل، والواو التى هى عينٌ [فيه][3] انقلبت ياء؛ لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيل.

و«مَيتٌ» محذوف منه، والمحذوف العين أعلت عينه بالحذف كما أعلت بالقلب؛ فالحذف حسنٌ والإتمام حسن. وما كان من هذا النحو، العين فيه واوًا، فالحذف فيه أحسن؛ لاعتلال العين بالقلب.

ألا ترى أنهم قالوا: هائرٌ وهارٌ، وسائرٌ، وسارٌ، فأعلوا العين بالحذف كما أعلوها بالقلب؟ فكذلك نحو: ميِّتٍ وسيِّدٍ. وما مات، وما لم يمت، فى هذا الباب يستويان فى الاستعمال.

ألا ترى أنه قد جاء: [من الرجز]

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ المَيْتُ
كَأَنَّهُ مِنَ الأجُونِ الزَّيْتُ
سَقَيْتُ مِنْهُ القَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ[4]

فهذا قد مات. وقال الآخر: [من الخفيف]

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا المَيتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ[5]

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: فى.
(٣) سقط فى ب.
(٤) الرجز لأبى محمد الفقعسى فى تاج العروس (أجن)، ولسان العرب (أجن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (غفف). وما بين المعقوفين سقط فى ب.
(٥) البيت لعدى بن الرعلاء فى تاج العروس(موت)، ولسان العرب (موت)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٤/ ٣٤٣)، وتاج العروس (حيى)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٧٣).

فقد خفف ما مات فى الرجز والبيت الآخر، وقال: «ميت الأحياء»، فشدد، ولم يمت.

وقال - عز وجل -: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

اختلفوا فى إمالة القاف من قوله - عز وجل -: ﴿تقاة﴾ [٢٨]:

فأمال الكسائى القاف فى الموضعين جميعًا[(١)].

وأمال حمزة: ﴿مِنْهُمْ تقاة﴾ [٢٨] إشمامًا من غير مبالغة.

ولم يمل حمزة: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وفتح الباقون القاف فى الموضعين غير أن نافعًا كانت قراءته بين الفتح والكسر.

قال أبو على: قال أبو زيد: وقيتُ الرجل أقيه وقاءً [و][(٢)] وِقايةً.

وأنشد: [من الطويل]

لَوْلَا الَّذِى أَوْلَيْتَ كُنْتَ وِقَايَةً ... لِأَحْمَرَ لَمْ تَقْبَلْ عُمَيْرًا قَوَابِلُه

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْرِمَنَّنَا ... تَقِ الله فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو[(٣)]

وأنشد أيضًا: [من الوافر]

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفِتْيَانُ إِنِّى ... رَأَيْتُ الله قَدْ غَلَبَ الجُدُودَا[(٤)]

وأنشد أيضًا: [من الطويل]

تَقَاكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ ... يَدَاكَ إِذَا مَا هُزَّ بِالكَفِّ يَعْسِلُ[(٥)]

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٤٢٤)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٣٣)، تفسير القرطبى (٤/ ٥٧)، الحجة لابن خالويه(١٠٧)، الحجة لأبى زرعة (١٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٤)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٢٩)، تفسير الرازى (٢/ ٤٣٥).

(٢) سقط فى ب.

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولى فى الأغانى (١٦/ ٥)، وسمط اللآلى ص(٩٢٣)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٩٦)، واللسان (وقى)، ونوادر أبى زيد ص(٤)، والتاج (وقى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٥٤)، وإصلاح المنطق ص(٢٤)، والخصائص (٢/ ٢٨٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٩٨)، والمحتسب (٢/ ٣٧٢).

(٤) البيت لخداش بن زهير فى سر صناعة الإعراب (١/ ١٩٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧١)، ونوادر أبى زيد ص(٢٧)، وبلا نسبة فى الممتع فى التصريف (١/ ٢٢٣)، والمنصف (١/ ٢٩٠)، ونوادر أبى زيد ص (٤).

(٥) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص(٩٦)، ولسان العرب (كعب، عسل، وقى)، وتهذيب =

قال أبو عمرو[١]: يصف رمحًا، يريد: اتقاك.

وقال السكرى: تقاك: وليك منه كعبٌ.

قال: ويقال: إبلك اتقت كبارها بصغارها، أى: جعلت الصغار مما يليك، وكذلك: اتقانى فلانٌ بحقى، أى: أعطانيه وجعله بينى وبينه.

فأما قولهم: تقاك، فتقديره: تَعَلَك، والأصل: اتقاك، فحذف فاء الفعل المدغمة؛ فسقطت همزة الوصل المجتلبة لسكونها، وأعللتها بالحذف كما أعللتها بالقلب، وليس ذلك بالمطرد.

وقولهم فى المضارع: يَتقى، تقديره: يَتَعِلُ.

وقال: [من الكامل]

يَتَقِى بِهِ نَفَيَانَ كُلِّ عَشِيَّةٍ ... ...[٢]

وأما «التقوى» فهو «فعلى» من «وقيت»، وأبدلت من اللام - التى هى ياءٌ من «وقيت» - الواو، كما تبدل فى هذا النحو من الأسماء.

وقد أنشد أبو زيد: [من الوافر]

قَصَرْتُ لَهُ القَبِيلَةَ إِذْ تَجِهْنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِى[٣]

فهذا «فَعِلْنا» من الوجه، يقال: تَجِهَ يَتجَهُ تَجهًا، مثل: فَزِع يَفزَع فَزعًا: إذا واجهه.

وأنشد الأصمعى: [من الوافر]

... ... تَجَهْنَا ... ...[٤]

فهذا ينبغى أن يحمل على «فَعَل»، ولا تجعله مثل: تَقَى يَتقِى؛ لقلة ذلك

= اللغة (١/ ٣٢٥ ، ١٤/ ٤٠٩)، وأساس البلاغة (كعب)، وتاج العروس (كعب، عسل، وقى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لذذ)، وديوان الأدب (٤/ ٨٦).

(١) فى أ: أبو عمر الجرمى.

(٢) صدر بيت لساعدة الهذلى ،وعجزه:

.... فالماء فوق متونه يتصببُ

ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(١١٠٠)، ولسان العرب (نفى)، وتاج العروس (نفى)، ويروى: «يقرو» بدلًا من «يتقى».

(٣) البيت لمرداس بن حصين فى لسان العرب (ذرع)، (قبل)، وتاج العروس (ذرع، قبل، وجه)، ولمدرك بن حصين فى لسان العرب (وجه).

(٤) ينظر: الشاهد السابق.

وشذوذه، وتقيته واتقيته، مثل شويته واشتويته. وتقول فى المضارع: أنت تَتَقى وتتّقى. و«الواقية» يشبه أن تكون مصدرًا، كالعاقبة والعافية، وقالوا فى جمعه: أواقٍ؛ فأبدلوا لاجتماع الواوين.

قال: [من الخفيف]

... ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى[١]

فأما من لم يمل الألف من «تقاة»، فحجته: أن «قاة» من «تقاة» بمنزلة قادم؛ فكما لم يمل هذا كذلك ينبغى [ألا يمال قاف «تقاة»][٢] لاستعلاء القاف، كما لم يمل ما ذكرنا.

وحجة من أمال أن سيبويه زعم: أن قومًا قد أمالوا من هذا [يعنى][٣] مع المستعلى ما لا ينبغى أن يمال فى القياس. قال: وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيت عرقا وضيقا.

قال أبو على: ولو قلت: إن الإمالة فيما ذكره أمثلُ منها فى «تقاةٍ» لأن قبلها كسرة، والكسرة تجلبها، والإمالة فى: ﴿حقَّ تقاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] تحسن[٤]؛ لمكان الكسرة وهو فى الأولى نحو: عرقا؛ للزوم الكسرة أقوى، وكسرة التاء فى «تقاته» كسرة إعراب لا تلزم، على أن الأحسن الأكثر ألا تميل؛ لأن «قاته» من «تقاته» بمنزلة قادم وقافل؛ فكما لا يمال هذا كذلك ينبغى ألا تميل الألف من تقاته.

ومن وجه إمالة القاف فى «تقاته»، «وتقاةٍ» أنهم قد أمالوا «سقى»، و«صغا»، و«ضغا»، و«معطى»؛ طلبًا للياء التى الألفُ فى موضعها؛ [فكما أميلت هذه

---

(١) عجز بيت للمهلهل بن ربيعة، وصدره:

رفــعــتْ رأسَــهــا إلــىَّ وَقــالــتْ ....

البيت فى خزانة الأدب (٢/ ١٦٥)، والدرر (٣/ ٢٢)، وسمط اللآلى ص(١١١)، ولسان العرب (وقى)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢١١)، والمقتضب (٤/ ٢١٤)، ولعدى أخى المهلهل فى تاج العروس (وقى)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(١٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٨٠٠)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٤٨)، وشرح التصريح (٢/ ٣٧٠)، وشرح شذور الذهب ص(١٤٦)، وشرح ابن عقيل ص(٥١٧)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠)، والمنصف (١/ ٢١٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٣).

(٢) فى أ: لا يمال فتحة قاف تقا.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: أحسن.

الألف][(١)] مع المستعلى كذلك أميلت التى فى تقاة وتقاته.

فإن قلت: إن هذه الإمالة إنما جاءت فى الفعل، والفعل أكثر احتمالا للتغيير، واسم الفاعل بمنزلة الفعل، وليس «التقاة»[(٢)] بواحد[(٣)] منهما.

قيل: يمكن أن يقال: إنه شبه المصدر باسم الفاعل؛ لمشابهته له فى الإعمال، وقيامه مقام الصفة فى عدلٍ، وزورٍ، كما شبه[(٤)] اسم المفعول فى «معطى» بالفعل؛ لعمله عمله.

واختلفوا فى ضم التاء وتسكين العين، وفتح العين وتسكين التاء فى قوله تعالى: ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ [٣٦]:

فقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر: ﴿بما وَضَعْتُ﴾ بضم التاء وإسكان العين.

وروى حفصٌ عن عاصم، والمفضل عنه[(٥)]: ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ بالإسكان.

وقرأ الباقون: ﴿وَضَعَتْ﴾ بالإسكان مثل حفص.

قال أبو على: من قرأ: ﴿والله أعْلَمُ بما وَضَعْتُ﴾ [آل عمران:٣٦] جعله من كلام أم مريم، وإسكان التاء أجود فى قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾؛ لأنها قد قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول: ﴿والله أعلم بما وَضَعتُ﴾.

ووجهه: أنه كقول القائل فى الشيء: «ربِّ قد كان كذا وكذا، وأنت أعلم»، ليس يريد إعلام الله - سبحانه - ذلك، ولكنه كالتسبيح والخضوع والاستسلام [له][(٦)]، وليس يريد بذلك إخبارًا.

ومن قرأ: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ جعل ذلك من قول الله تعالى، والمعنى - أن الله - سبحانه - قد علمَ ما قالته: قالته هى أو لم تقله.

---

(١) فى أ: فلما أميلت الألف.
(٢) فى أ: التقا.
(٣) فى ب: بواحدة.
(٤) فى أ: يشبه.
(٥) فى ب: عن عاصم.
(٦) سقط فى أ.

ومما يقوى قول من أسكن التاء قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ ولو كان من قول أم مريم لكان: «وأنت أعلم بما وضعْتُ»؛ لأنها تخاطب الله سبحانه.

وقال بعض المتأولين: كانوا لا يحررون الإناث، ﴿والله أَعلَمُ بِمَا وضعتُ﴾ على جهة الندم، وأنها فعلت ما لا يجوز؛ فلذلك قالت[(١)]: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ لأن الذكر يتصرف فى الخدمة والأنثى خلافه، وكانت الاحبارُ يكفُلُونَ المحررين، فاقترعوا على مريم بأقلامهم، فغلب عليها زكريا.

اختلفوا فى تشديد الفاء وتخفيفها[(٢)] من قوله عز وجل: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [٣٧] ومدِّ ﴿زَكَرِيَّا﴾ وَقَصْرِهِ ورفعه ونصبه:

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَكَفَلَهَا﴾ مفتوحة الفاء خفيفة، و: ﴿زكريَّاءُ﴾ رفعٌ ممدودٌ.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشددًا [و][(٣)]﴿زكريَّاءَ﴾ نصبٌ، وكان يمد «زكرياءَ» فى كل القرآن، وكذلك كل من تقدم ذكره، هذه رواية أبى بكر.

وروى حفصٌ عن عاصم: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشددًا [و][(٤)] ﴿زَكَرِيَّا﴾ قصرًا فى كل القرآن.

وكان حمزة والكسائى يشددان ﴿وَكَفَّلَهَا﴾، ويقصران ﴿زَكَرِيَّا﴾ فى كل القرآن[(٥)].

قال أبو على: حجة من خفف ﴿كَفَلَهَا﴾ قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾

---

(١) فى ب: قال: .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٧)، البحر المحيط (٢/ ٤٤٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٤٦)، التيسير للدانى (٨٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٣٤٥)، تفسير القرطبى (٤/ ٧٠)، الحجة لابن خالويه(١٠٨)، الحجة لأبى زرعة (١٦١)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٤)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٥)، المعانى للأخفش (١/ ٢٠٠)، المعانى للفراء (١/ ٢٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٩).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣٢٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٧)، البحر المحيط (٢/ ٤٤٢)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٤٦)، التيسير للدانى (٨٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٣٤٧)، تفسير القرطبى (٤/ ٧٠)، الحجة لأبى زرعة (١٦١) السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٨٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٥)، المعانى للأخفش (١/ ٢٠٠)، تفسير الرازى (٢/ ٤٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٩).

[آل عمران: ٤٤]، و: «زكرياء» مرتفع لأن الكفالة مسندة إليه.

فأما من قال: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ فشدد الفاء، فإن «كَفَلَت» يتعدى إلى مفعول واحدٍ، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: غرم زيدٌ مالا، وغرَّمت زيدًا مالا، وفاعل «كفّلها» -فيمن شدد- الضمير العائد إلى ربها من قوله: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] و«زكرياء» الذى كان فاعلا قبل تضعيف العين صار مفعولا ثانيًا بعد تضعيف العين.

وأما «زكرياءُ»: فالقول فى همزته: إنها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة.

فلا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس شىء فى الأصول على وزنه فيكون هذا ملحقًا به، ولا يجوز أن تكون منقبلة لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف، أو من حرف للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأن الياء والواو لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلبًا من حرف الإلحاق؛ لأنه ليس فى الأصول شىء يكون هذا ملحقًا به.

فإذا بطل هذان، ثبت أنه للتأنيث، وكذلك القول فيمن قصر فقال: زكريا. ونظير القصر والمد فى هذا الاسم قولهم: الهيجا والهيجاء.

قال: [من الوافر]

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الهَيْجَا إِذَا مَا ... تَقَعَّرَتِ المَشَاجِرُ بِالفِئَامِ(١)

وقال: [من الطويل]

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا ... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنَّدُ(٢)

لما أعربت الكلمة وافقت العربية.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص(٢٠١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٧٢)، ولسان العرب (هيج، شجر، فأم)، والمعانى الكبير ص(٩٠٩).
ويروى: «بالخِيام» بدلًا من «بالفئام».

(٢) البيت لجرير فى ذيل الأمالى ص(١٤٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٧/ ٥٨١)، وسمط اللآلى ص(٨٩٩)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٧٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٠٠)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٠٧ ، ٤٦٧)، وشرح المفصل (٢/ ٥١)، ولسان العرب (حسب، هيج، عصا)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٨٤).

وقد حذفوا ألف التأنيث من الكلمة فقالوا: هو يمشى الجِيَضّ والجِيَضَّى؛ فعلى هذا قالوا: زكرياءُ وَزَكَرِى، فمن قال: زَكَرِى، صَرَفَ، والقول فيه أنه حذف الياءين اللتين كانتا فى «زكرياءَ» و«زكريا» وألحق الكلمة [ياءى النسب][1]:

يدلك على ذلك صرف الاسم، ولو كانت الياءان فى «زكرى» الياءَين اللتين كانتا فى «زَكَرِياء» و«زَكَرِيّا»، لوجب ألا ينصرف الاسم ؛للعجمة والتعريف؛ كما أن «إبراهيم» ونحوه من الأعجمية لا ينصرف؛ فانصراف الاسم يدل على أن الياءين للنسب، فانصرف[2] الاسم، وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف؛ للعجمة[3] والتعريف.

يدلك على ذلك أن ما كان على وزن «مفاعل» لا ينصرف، فإذا ألحقته[4] ياءى النسب انصرف كقوله: مدائنى ومعافرى.

وقد جرت تاء التأنيث هذا المجرى فقالوا: صياقلُ، فلم يصرفوا، وألحقوا التاء فقالوا: صياقِلَةٌ، فاتفق تاء التأنيث وياء النسب فى هذا كما اتفقا فى: رومى وروم، وشعيرة وشعير، ولحقت الاسم الياءان وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى شىء كما لَم يكن فى «كرسى» و«قمرى» و«ثمانى» معنى نسب إلى شىء، وهذا نظير لحاق تاء التأنيث ما لم يكن فيه معنى تأنيث: كغرفة وظلمةٍ ونحو ذلك.

ويدلك[5] على أن الياءين فى «زكرى» ليستا اللتين كانتا فى «زكرياءَ» أنَّ ياءَى النسب لا تلحقان قبل ألف التأنيث وإن كانت قد لحقتا قبل التاء فى[6] «بصرية»؛ لأن التاء بمنزلة اسم مضموم إلى اسم، والألف ليست كذلك.

ألا ترى أنك تكسر عليها الاسم والتاء ليست[7] كذلك؟

واختلفوا فى الألف والتاء[8] من قوله -تعالى-: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٣٩]:

---

(١) فى أ: ياءين للنسب.
(٢) فى أ: فانصراف.
(٣) فى ب: بالعجمة.
(٤) فى أ: ألحقتها.
(٥) فى ب: ويدل.
(٦) فى ب: من.
(٧) فى أ: ليس.
(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٨) البحر المحيط (٢/ ٤٤٦)، =

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصمٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَنَادَتْهُ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿فناداهُ﴾ بإمالةِ الدالِ.

قال أبو على: من قرأ ﴿فَنَادَتْهُ﴾ بالتاء؛ فلموضع الجماعة، والجماعة ممن يعقل فى جمع التكسير يجرى مجرى ما لا يعقل.

ألا ترى أنك تقول: هى الرجال؛ كما تقول هى الجذوع، وهى الجمال؟ فعلى هذا أنث كما جاء: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

ومن زعم أن التأنيث يكره ههنا؛ لأن فيه كالتحقيق لما كانوا يدعونه فى الملائكة- لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء.

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]؟ فلو كان فى تأنيث هذا حجةٌ لما كانوا يدعونه فى الملائكة، لكان فى تذكير [نحو قوله][1]: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم﴾ [الرعد: ٢٣] -حجة عليهم، ولكان فى نحو قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ حجة لهم، فليس هذا بشىء.

ومن قرأ[2]: ﴿فناداهُ الملائكةُ﴾، فهو كقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وأما إمالة الألف فى «ناداهُ» فحسنَةٌ؛ لأنها تصير إلى الياء: من الواو كانت أو من الياء؛ فتحسن الإمالة للانتحاء نحو ما الألف منقلبةٌ عنه وهو الياء.

وحجة التفخيم فى «ناداه» أنه فى قلبه الياء إلى الألف فرَّ من الياء، فإذا أمالَ بعدُ فقد قرب الحرف مما كان كرهه وفرَّ منه.

قال سيبويه: ولا تقول ذلك فى «حبلى»؛ لأنه لم يفر فيها[3] من ياء. يريد أن ألف «حبلى» لم تكن ياء قلبت ألفًا؛ إنما هى فى أصلها ألف مزيدةٌ للتأنيث.

= التبيان للطوسى (٢/ ٤٥٠)، التيسير للدانى (٨٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٣٦٣)، تفسير القرطبى (٤/ ٧٤)، الحجة لابن خالويه(١٠٨)، الحجة لأبى زرعة (١٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسى (١٧٥، ١٧٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٨٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤٢، ٣٤٣) المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٧)، المعانى للفراء (١/ ٢١٠)، تفسير الرازى (٢/ ٤٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٤٣٩).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: قال.

(٣) فى أ: منها.

واختلفوا فى كسر الألف من[1] «إِنَّ» وفتحها[2] من قوله -تعالى-: ﴿فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ [٣٩]:

فقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّ اللهَ﴾ بالكسر.

وقرأ الباقون: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ﴾ بالفتح.

[قال أبو على][3]: من فتح ﴿أَنَّ﴾، المعنى: فنادته بأنَّ الله، فلما حذف الجارَّ منها وصل الفعل إليها فنصبها، ف «أنَّ» فى موضع نصب، وعلى قياس قول الخليل: فى موضع جرٍّ.

ومن كسر أضمر القول؛ كأنه: نادته فقالت: ﴿إِنَّ اللهَ﴾ فحذفَ القول؛ كما حذف فى قول من كسر، فقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّى مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠].

وإضمار القول كثيرٌ فى هذا النحو، كما قال: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ. سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦] -فأضمر القول فى ذلك كله.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿فنادَتْهُ الملائكةُ يا زكريَّاءُ إِنَّ اللهَ﴾، فقوله: ﴿يا زكرياء﴾ فى موضع نصب بوقوع النداء عليه.

وكذلك إن أضمرت «يا زكرياء» ولم تذكره كان جائزًا وحذف كما حذف المفعول من الكلام.

ولا يجوز الفتح فى «إِنَّ» على هذا؛ لأن «ناديت» قد استوفت[4] مفعوليها:

أحدهما: علامةُ الضمير.

والآخر: المنادى، فإن فتحت «أنَّ» لم يكن لها شىء يتعلق به.

---

(١) فى ب: فى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٢٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٨)، البحر المحيط (٢/ ٤٤٦)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٥٠)، التيسير للدانى (٨٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٣٦٦)، تفسير القرطبى (٤/ ٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٧)، المحتسب لابن جنى (١/ ١٦١)، المعانى للأخفش (١/ ٢٠٢)، المعانى للفراء (١/ ٢١٠)، تفسير الرازى (٢/ ٤٤٧).

(٣) فى أ: فقول.

(٤) فى ب: استوفى.

[قال][١]: وكلهم قرأ: ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ بفتح الراء [آل عمران:٣٧،٣٩]: إلا ابن عامر فإنه أمالها[٢].

قال أبو علي: قد أطلق أبو بكر القول في إمالة ابن عامر الألف من «محراب»، ولم يخص به الجر من غيره. وقال غيره: إنما يميله في الجر.

وحجة من لم يمل أن «رَابَ» من «محرابِ» بمنزلة «راءٍ» و«راءةٍ» ونحو ذلك.

فكما لا تمال الراء من هذا النحو كذلك ينبغي ألا تمال من ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾[٣] في الجر ولا في الرفع.

ألا ترى أنه لا تمال «رادةٌ» -من قولهم: ريحٌ رادةٌ- وراشِدٌ؟! والراء من «رابِ» بمنزلة الراء من «راشد».

فإن قلت: فهلا جازت إمالتها للكسرة التي في الميم كما جازت الإمالة في «مقلات» للكسرة:

قيل إن من أمالَ «مقلاتًا»، إنما أماله لأنه قدر الكسرة كأنها على القاف؛ لأنها تليها، والقاف إذا تحركت بالكسر حسنت إمالةُ الألف بعدها نحو: قفافٍ وغلاب.

ولو قدرت الكسرة على الحاء من «محرابِ» كما قدرتها على القاف من «مقلاتِ» لم تحسن[٤] الإمالةُ، ألا ترى أن «حِرابَ» بمنزلة «فِراش»، و«فراسٍ»؟!

[و][٥]قد قال: إنهم لا يميلون فِراشًا، فكذلك «المحراب». يريد سيبويه بقوله: «لا يميلون»: لا يميله الأكثر.

وحجة من أمال الألف من «محراب» أن سيبويه قد زعم أنهم قالوا: عمران، ولم يميلوا «برقانٍ» يعني: أنهم لم يجعلوا الراء كالمستعلي في منع الإمالة؛ فعلى هذا يجوز أن تمال الألف من[٦] «محراب» في الرفع، وزعم -أيضًا- أنهم قالوا: هذا[٧] فراشٌ، هذا جرابٌ؛ لما كانت الكسرة أولا والألف زائدة. قال: والنصبُ فيه كله

(١) سقط في ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، تفسير الرازي (٢/ ٤٤٧).
(٣) في أ: محراب.
(٤) في أ: تجز.
(٥) سقط في أ.
(٦) في ب: في.
(٧) في ب: ذا.

حسن[١].

اختلفوا فى ضمِّ الياء[٢] وفتحها، أو فتح الباء وسكونها، والتثقيل[٣] من قوله - جل وعز-: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [٣٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ بضم الياء وفتح الباء والتشديد فى كل القرآن، إلا فى ﴿عٓسٓقٓ﴾ فإنهما قرأا: ﴿ذلك الذى يَبْشُرُ الله عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] مفتوح الياء مضموم الشين مخففًا.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصمٌ: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ مشددًا فى كل القرآن.

وقرأ حمزة ﴿يَبْشُرُ﴾ خفيفًا، مما لم يقع فى كل القرآن، إلا قوله - تعالى -: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقرأ الكسائى ﴿يَبْشُر﴾ مخففة فى خمسة مواضع:

فى آل عمران فى قصة زكريا.

وقصة مريم.

وفى سورة بنى إسرائيل.

وفى الكهف: ﴿يَبشُرُ المُؤمِنينَ﴾ [٢].

وفى ﴿عٓسٓقٓ﴾: ﴿يَبشُرُ الله عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣].

[قال أبو على][٤]: قال أبو عبيدة: يُبَشِّرُكِ، وَيَبْشُرُكِ،[٥] ويُبْشِرُكِ - واحدٌ.

قال أبو الحسن: فى «يُبَشِّرُ»: ثلاث لغاتٍ: بَشَّر وَبَشَرَ، وأَبْشَرَ يُبْشِرُ -بكسر الشين- إِبشَارًا، وبشَر يَبْشُرُ بَشْرًا وبُشورًا يقال: أتاك أمرٌ بَشَرْتَ به، وأبشَرْتَ به فى معنى بَشَّرْتَ به.

---

(١) فى أ: أحسن.

(٢) فى ب: الراء.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٧٨)، البحر المحيط (٢/ ٤٤٧)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٥٠)، التيسير للدانى (٨٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٣٦٨)، تفسير القرطبى (٤/ ٧٥)، الحجة لابن خالويه(١٠٨، ١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١٨٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤٣، ٣٤٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٧)، تفسير الرازى (٢/ ٤٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٣٩).

(٤) سقط فى أ.

(٥) زاد فى أ: وبشرناه.

ومنه ﴿وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠].

وأنشد: [من الكامل]

وَإِذَا رَأَيْتَ البَاهِشِينَ إِلَى العُلا غُبْرًا أَكُفُّهُمُ بِقَاعٍ مُمْحِلِ
فَأَعِنْهُمُ وَابْشُرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ وَإِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَانْزِلِ[(١)]

وقال أبو زيد: بَشَّرْتُ القوم بالخير تبشيرًا، والاسم: البشرى. وأبشر [يا فلان][(٢)] بالخير إبشارًا، وبَشَّرَتِ الناقةُ باللقاح: حين يعلم ذلك منها أول ما تَلْقَح.

قال أبو على: إذا كانت هذه اللغات فى الكلمة شائعةً فأخذُ القارئ بإحداها وجمعه بينها مستقيم سائغ.

اختلفوا فى النون والياء من قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٤٨]:

فقرأ نافع وعاصم: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿ونُعَلِّمُهُ﴾ بالنون.

فحجة من قرأ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ أنه عطفه على قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، و﴿يعلمه﴾ على العطف على ﴿يُبَشِّرُكَ﴾.

ومن قال: ﴿نعلمه﴾ فهو على هذا المعنى، إلا أنه جعله على [نحو][(٣)] ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠].

قال: كلهم قرأ: ﴿أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم﴾ [٤٩].

وقرأ نافع: ﴿إِنى﴾.

قال أبو على: قولُ من فتح «أنَّ»-: إنَّه جعلها بدلا من «آيةٍ»؛ كأنه قال: وجئتكم بأنى أخلق لكم. ومن كسر «إن» احتمل وجهين:

أحدهما: أنه استأنف، وقطع الكلام مما قبله.

والآخر: أنه فسر «الآية» بقوله: إنى أخلق لكم من الطين؛كما فسر «الوعد» فى

---

(١) البيتان لعبد القيس بن خفاف البرجمى فى لسان العرب (كرب، بشر)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١١/ ٣٥٩)، ومقاييس اللغة (١/ ٣١٠)، وديوان الأدب (٢/ ٢٠٥ ٢٣١)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٨٥).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بقوله: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩]، وكما فسر «المثل» في قوله: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ﴾ [آل عمران: ٥٩] بقوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] وهذا [الوجه][1] أحسن؛ ليكون في المعنى كمن فتح، وأبدل من «آية».

قال: وكلهم قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ [آل عمران: ٤٩] بغير ألف.

غير نافع فإنه قرأ: ﴿طائرًا﴾ بألفٍ ههنا، وفي المائدة.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ قوله -تعالى-: ﴿إِنِّي أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ الطَّيۡرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] ولم يقل: كهيئة الطائر؛ فكذلك يكون: [طيرًا][2] وكذلك التي في المائدة، إلا أن ههنا ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾، وثَمَّ ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ [المائدة: ١١٠].

فيجوز أن يكون على الهيئة مرة وعلى الطير أخرى.

ويجوز أن يكون ذكَّر «الطير» على معنى الجمع، وأنث على معنى الجماعة. وقالوا: طائرٌ، وأطيارٌ؛ فهذا يكون كصاحب وأصحاب. وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيورٌ، جمعوا الجمع.

ووجه قراءة من قرأ: ﴿فيكون طائرًا﴾ أنه أراد: يكون ما أنفخُ فيه، أو ما أخلقه طائرًا، فأفرد لذلك، أو يكون أراد: يكون كل واحد من ذلك طائرًا كما قال: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً﴾ [النور: ٤]؛ أي: اجلدوا كل واحد منهم.

قال [أحمد:][3] ولم يختلفوا في النون من قوله -تعالى-: ﴿فنوفيهم أُجُورَهُم﴾ [٥٧] [والنساء: ١٧٣].

إلا ما رواه حفصٌ عن عاصم فإنه روى عنه بالياء[4].

---

(١) سقط في ب.
(٢) في ب: كهيئة الطير.
(٣) سقط في ب.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٣٨)، البحر المحيط (٢/ ٤٧٥)، التبيان للطوسي (٢/ ٤٦٧)، التيسير للداني (٨٨)، الحجة لابن خالويه(١١٠)، الحجة لأبي زرعة (١٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٦)، الغيث للصفاقسي (١٧٦)، الكشف للقيسي (١/ ٣٤٥)، المجمع للطبرسي (٢/ ٢٥٠)، تفسير الرازي (٢/ ٤٦٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٤٠).

[قال أبو على:][(١)] وجه من قرأ بالنون قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ﴾ [آل عمران:٥٦]؛ فقوله: ﴿فنوفيهم﴾ [بالنون][(٢)] فى المعنى مثل ﴿فَأُعَذِّبُهُمْ﴾.

ومما يُحَسِّنُ ذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران:٥٨].

ومن قرأ بالياء؛ فلأن ذكر الله -سبحانه- قد تقدم فى قوله: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]؛ فيحمل على لفظ الغيبة لتقدم هذا الذكر؛ إذ صار فى لفظ الخطاب فى قوله: ﴿فَأُعَذِّبُهُمْ﴾، وقوله: ﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾ إلى الغيبة - كقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم:٣٩] بعد قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [الروم:٣٩].

قال: وقرأ ابن عامر وحده[(٣)]: ﴿فَيَكُونَ﴾ [آل عمران:٥٩] بالنصب، وهو وهمٌ.

وقال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ: ﴿فَيَكُونَ﴾ نصبًا، ثم رجع فقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعًا.

[قال أبو على:][(٤)] قد تقدم ذكر ذلك فى سورة البقرة.

اختلفوا فى المدّ فى ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [٦٦] والهمز وتركه:

فقرأ ابن كثير: ﴿هَأَنتم﴾ لا يمدُّها، ويهمز «أنتم».

وقرأت أنا على قُنْبُلٍ عن ابن كثير[(٥)]: ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فى وزن «هَعَنْتُمْ».

وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿هَآنتُم﴾ ممدودًا استفهامٌ[(٦)] بلا همزٍ.

وقال على بن نصرٍ عن أبى عمرو: إنه كان يخفف ولا يهمز استفهامًا بلا همز.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى ب.
(٣) ينظر: التيسير للدانى (٧٦، ٨٨)، الحجة لابن خالويه(١١٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧).
(٤) سقط فى أ.
(٥) ينظر: الإملاء للعكبرى (١/ ٨١)، البحر المحيط (٢/ ٤٨٦)، التبيان للطوسى (٢/ ٤٩١)، التيسير للدانى (٨٨)، تفسير القرطبى (٤/ ١٠٨)، الحجة لابن خالويه(١١٠)، الحجة لأبى زرعة (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧)، الغيث للصفاقسى (١٧٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤٦، ٣٤٧)، تفسير الرازى (٢/ ٤٧٦).
(٦) فى أ: استفهامًا.

وقال أحمد بن صالح عن ورشٍ وقالون عن نافع ممدود غير مهموز[(١)].
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ ممدودٌ مهموز[(٢)].
ولم يختلفوا فى مد «هؤلاء»، و«أُلاءِ».

[قال أبو على:][(٣)] أما قول ابن كثير ﴿هَأَنتم هؤلاء﴾ فوجهه: أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أأنتم، فأبدل من الهمزة الهاء.

فإن قلت: هلا لم يجز البدل من الهمزة؛ لأنها[(٤)] على حرفٍ واحد؟! وإذا كان على حرفٍ واحدٍ وأبدلت منه لم يبق شىء من الحرف يدلُّ عليه؛ فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفه كذلك لا يجوز البدل منه؟!

قيل: لا يمتنع البدل منه، وإن كان على حرف، وما ذكرته ضربٌ من القياس الذى جاء استعمالهم بخلافه.

ألا ترى أنهم قد أبدلوا من الباء الواو فى قولهم: والله، وأبدلوا من الواو التاء من تالله؟! فهذه حروفٌ مفردةٌ وقد وقع الإبدالُ منها كما ترى؛ فكذلك تكون الهاءُ بدلا من الهمزة.

فإن قلت: فهل يجوز أن تكون الهاءُ التى فى «ها» للتنبيه؛ كأنه أراد: ها أنتم، فحذف الألف من الحرف، كما تحذف[(٥)] من «ها» فى قولهم: هَلُمَّ؟

قيل: لا يسهل ذلك؛ لأن الحروف لا يحذف منها، إلا إذا كان فيها تضعيف، وليس ذلك فى «ها»؛ وإنما حذف من «هلم» لأن اللام التى هى فاءٌ فى تقدير السكون؛ لأنها متحركة بحركةٍ منقولة [إليها، والحركة المنقولة قد يكون][(٦)] الحرف المتحرك بها فى نية السكون كقولهم: الحمر، فاللام فى تقدير سكونٍ بدلالة تقدير

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٤٨٥)، الغيث للصفاقسى (١٧٦).
(٢) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٤٨٥)، التيسير للدانى (٨٨)، الحجة لابن خالويه(١١٠)، الحجة لأبى زرعة (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧)، الغيث للصفاقسى (١٧٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٤٦، ٣٤٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٥٥)، تفسير الرازى (٢/ ٤٧٦).
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: لأنه.
(٥) فى ب: حذف.
(٦) فى ب: وفيها الحركة المنقولة بدلًا من.

الهمزة التى للوصل معها؛ فكذلك اللام فى «هلم»، فإذا كان فى نية سكون استقام حذف الألف من «ها» كما تحذف لالتقاء الساكنين، وليس ذلك فى ﴿هأنتم﴾ فإذا كان كذلك لم يستقم الحذف فيه كما جاء فى «هلم». ومعنى الاستفهام فى «أأنتم» تقريرٌ.

فأما قراءة نافع وأبى عمرو ﴿هآنْتُم﴾ فتحتمل ضربين:

[أحدهما:](١) يجوز أن تكون «ها» التى للتنبيه دخلت على «أنتم»، ويكون التنبيه داخلا على الجملة كما دخل فى قولهم(٢): هَلُمَّ.

وكما دخلت «يا» التى للتنبيه فى نحو ﴿أَلا يا اسجدوا﴾ [النمل: ٢٥].

وكما دخلت فيما أنشده أبو زيد [من قوله:](٣) [من البسيط]

يَا قَاتَلَ اللهُ صِبْيَانًا تَجِىءُ بِهِمْ ... أُمُّ الهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِى(٤)

[وكما أنشد غيره: [من البسيط]

يَا مَا أُمَيْلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا] ....(٥)

فإن شئت قلت: إنَّ «يا» دخلت يراد بها منادى محذوفٌ؛ كقوله: [من الطويل]

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ ... ...(٦)

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: قوله.

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

(٥) صدر بيت للمجنون، وعجزه:

.... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

البيت فى ديوانه ص(١٣٠)، وله أو للعرجى أو لبدوى اسمه كامل الثقفى أو لذى الرمة أو للحسين بن عبد الله فى خزانة الأدب (١/ ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧)، والدرر (١/ ٢٣٤)، ولكامل الثقفى أو للعرجى فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٩٦٢)، وللعرجى فى المقاصد النحوية (١/ ٤١٦ ، ٣/ ٦٤٣)، وصدره لعلى بن أحمد العرينى فى لسان العرب (شدن)، ولعلى بن محمد العرينى أو لغيره فى خزانة الأدب (١/ ٩٧، ٩٨)، ولعلى بن محمد المغربى فى خزانة الأدب (٩/ ٣٦٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(١١٥)، والإنصاف (١/ ١٢٧)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٧ ، ٥/ ٢٣٣)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٦٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩٠)، وشرح المفصل (٥/ ١٣٥)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٨٢)، وهمع الهوامع (١/ ٧٦ ، ٢/ ١٩١). وما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٦) صدر بيت للصلتان العبدى، وعجزه:

.... جَرِيرٌ ولَكِنْ فى كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

وهو فى خزانة الأدب (٢/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٥ ، ٥٦٨)، والشعر =

وكقوله: [من البسيط]

يَا لَعْنَةَ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ... ....[(١)]

وإن شئت جعلته لاحقًا للجماعة؛ بدلالة قولهم: هَلُم.

ألا ترى أنه لاحق للجملة التى هى «لُمَّ» بدلالة أن الفريقين جميعًا -من يثنِّى الفاعل فيه ويجمع، ومن لا يفعل ذلك- قد اتفقوا على فتح الآخر منه؟ وإنما فتح الآخر منه لبنائها مع الكلمة.

ولا يجوز مع هذ البناء وكون الكلمتين بمنزلة شىء واحد أن تقدر منبهًا؛ فكما أن هذا لاحق للجملة كذلك يجوز فى: «يا قاتَلَ اللهُ» وقوله: ﴿أَلا يا اسجدوا﴾ [النمل: ٢٥] لاحقًا لها.

فأما الهمزة من «أنتم» فيجوز أن تخفف ولا تحقق؛ لوقوعها بعد الألف؛ كما تقول فى «هَباءة»: هباة، وفى «المسائل»: المسايل.

ويجوز أن تكون الهاء فى[(٢)] «هاأنتم» بدلًا من همزة الاستفهام؛ كما كانت بدلًا منها فى قول ابن كثير، وتكون [هى] الألف التى تدخل بين الهمزتين لتفصل بينهما؛ كما تدخل بين النونين لتفصل بينهما فى «اخْشَيْنَانِّ».

فإن قلت: إن الألف إنما تلحق لتفصل بين المثلين فى «اخشَينانِّ»، و«أَاأنتم»، واجتماع المثلين قد زال بإبدال الهاء من الهمزة؛ فلا يُحتاج[(٣)] إلى الألف، وإذا لم

= والشعراء (١/ ٥٠٨)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٧٨)، والكتاب (٢/ ٢٣٧)، ولسان العرب (كرب)، والمؤتلف والمختلف ص(١٤٥)، ومعاهد التنصيص (١/ ١١٩)، وبلا نسبة فى المقتضب (٤/ ٢١٥).

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... والصالحين على سمعان من جار

وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص(٤٤٨)، والإنصاف (١١٨)، والجنى الدانى ص(٣٥٦)، وجواهر الأدب (٢٩٠)، وخزانة الأدب (١١/ ١٩٧)، والدرر (٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨)، ورصف المبانى ص(٣، ٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٩٦)، وشرح المفصل (٢/ ٢٤، ٤٠)، والكتاب (٢/ ٢١٩)، واللامات (٣٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٧٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٦١)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤، ٢/ ٧٠).

(٢) فى أ: من.

(٣) فى ب: تحتاج.

يحتج[(١)] إليها كان قوله: «ها أنتم»، «ها» فيه للتنبيه[(٢)]، ولا تكون الهاء فيه بدلًا من الهمزة.

ألا ترى أن من قال: هَرَاق، قال: أهَريقُ، ولم يحذف الهاء[(٣)] مع الهمزة كما يحذف إذا قال: أُرِيقُ؛ لزوال اجتماع المثلين؟!.

قيل: إن البدل قد يكون فى حكم المبدل منه.

ألا ترى أنك لو سميت رجلًا بـ «هَرِق» لقلت: هَرِيقُ، فلم تصرف كما لا تصرف مع الهمزة، وأن حكم الهاء حكم الهمزة ؟!

وكذلك الهمزة فى «حمراء»، حكمها حكم الألف التى انقلبت عنه فى امتناع الصرف.

وكذلك الهمزة فى «علياء»، حكمها حكم الياء التى انقلبت عنها فى مثل «دِرْحَايَة».

وكذلك قال أبو الحسن: إنك لو سميت بـ «أُصيلالٍ» لم تصرفه، فجعلت[(٤)] اللام فى حكم النون؛ وذلك لما قامت الدلالة عليه من أن النون فى «عَطْشَانَ» لما كانت بدلًا من الهمزة فى «حمراء» جرى عليها ما جرى على الهمزة.

فكذلك تكون الهاء إذا كانت بدلًا من الهمزة تجتلب الألف معها كما كانت تجتلب مع الهمزة، وتخفف الهمزة من «أنتم» بعد الألف الفاصلة كما تخفف بعد الألف من[(٥)] «ها»، فإن كان ما حكوه فى الترجمة حكوه عن أبى عمرو، فإنه يدل على أنه كان يذهب [فيه][(٦)] إلى أنه استفهام، وكذلك ما حكى عن نافع ممدود غير مهموز، يريد: أنه ممدود غير محقق الهمزة.

وأما قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ ممدود مهموز، فإن «ها» فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما فى قراءة نافع وأبى عمرو، إلا أنهم حققوا الهمزة التى هى بعد الألف ولم يخففوها كما خففها أبو عمرو ونافع، وإن لم يروا

---

(١) فى ب: نحتج.
(٢) فى ب: للتثنية.
(٣) فى ب: الياء.
(٤) فى ب: فجعل.
(٥) فى أ: فى.
(٦) سقط فى ب.

إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين، كما يراه أبو عمرو فى نحو «أاأنتم»؛ فينبغى أن تكون «ها» فى قولهم حرف التنبيه، ولا تكون الهاء[١] بدلًا من همزة الاستفهام، كما يجوز أن تكون بدلًا منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين.

قال: ولم يختلفوا فى مد «هؤلاء»، و«أُلاء».

قال أبو على: فى «هؤلاء» لغتان: المد والقصر كالتى فى قول الأعشى: [من الخفيف]

هَـاؤُلَى ثُـمَّ هـاؤُلَى كُـلّاً اعْـطَيْـ ـتَ نِـعَـالًا مَـحْـذُوَّةً بِـمِـثَـالِ[٢]

[و][٣]كلهم قرأ: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ [٧٣] غير ممدود[٤].

إلا ابن كثير فإنه قرأ: ﴿آن يُؤْتَى أحدٌ﴾ ممدودًا[٥].

قال أبو على: فقول الباقين: ﴿أن﴾ المعنى على قراءة الجماعة: لا تصدقوا إلا لمن تبع دينكم، أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

فأما قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ فإن[٦] أول الآية: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٧٢] فقوله[٧]: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ . . . أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ يكون ﴿تُؤْمِنُوٓا۟﴾ فيه متعديًا بالجار؛ كما كان فى أول الآية متعديًا به.

---

(١) فى ب: الياء.
(٢) البيت فى ديوانه ص(٦١)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٧)، والمقتضب (٤/ ٢٧٨).
ويروى أول الصدر هكذا:
هـؤلا ثـم هـؤلا ....
(٣) سقط فى أ.
(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٤٩٧)، وتفسير القرطبى (٤/ ١١٤)، والمحتسب (١/ ١٦٣).
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٦)، والبحر المحيط (٢/ ٤٩٦)، والتيسير (٨٩)، وتفسير القرطبى (٤/ ١١٤)، والحجة لابن خالويه (١١٠ ، ١١١)، والحجة لأبى زرعة (١٦٥)، والسبعة (٢٠٧)، والغيث (١٧٨)، والكشاف (١/ ١٩٦)، والمجمع (٢/ ٤٥٩)، وتفسير الرازى (٢/ ٤٨٠).
(٦) زاد فى أ: فى.
(٧) فى ب: وقوله.

وإذا حذفت[(١)] الجار من «أن» كان موضع «أن» على الخلاف: [يكون][(٢)] فى قول الخليل جرًّا، وفى قول سيبويه نصبًا.

وأما اللام من[(٣)] قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] فلا يسهل أن تعلقه بـ «تؤمنوا» وأنت قد أوصلته بحرف آخر جار؛ فتعلّق بالفعل جارين؛ كما لا يستقيم أن تعديه إلى مفعولين إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد.

ألا ترى أن تعدى الفعل بالجار كتعديه بالهمزة، وتضعيف العين ؟! فكما لا يتكرر هذان، كذلك لا يتكرر الجار.

فإن قلت: فقد جاء: [من الكامل]

فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وَعُوَارِضًا وَلَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ[(٤)]

والتقدير: لأقبلن بالخيل[(٥)] إلى هذا الموضع.

فإن هذا إنما جاز لأن الثانى من المفعولين مكان؛ فيجوز أن يكون شبه المختص بالمبهم كقولهم: ذهبت الشآم، فيمن لم يجعل «الشآم» اسم الجهة، فإذا لم يسهل تعليق المفعولين به حملته على المعنى، والمعنى: لا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم؛ كما تقول: أقررت لزيد بألف؛ فيكون اللام متعلقًا بالمعنى، ولا تكون زائدة على حد ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ولكن متعلق بالإقرار.

فإن قلت: فهذا فعل قد تعلق بجارين:

فإن الجارين لم يتعلقا[(٦)] به على حد أنه[(٧)] مفعول بهما، ولكن أحدهما على غير

---

(١) فى أ: حذف.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: فى.

(٤) البيت لعامر بن الطفيل فى ديوانه ص(٥٥)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٣٣)، وتاج العروس (ضرغد، عرض، قبل)، ولسان العرب (ضرغد، عرض، قبل)، ومعجم البلدان (٣/ ٤٥٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٧)، والكتاب (١/ ١٦٣ ، ٢١٤)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(١٨٠)، والمخصص (١٥/ ١٦٣ ، ١٧/ ٤٧).

(٥) فى ب: الخيل.

(٦) فى أ: لم يتعلق بهما.

(٧) فى أ: أنهما.

[أنه][١] مفعول به، والمفعول به إذا تعدى الفعل إليه بالجار أشبه الظرف؛ ولذلك جاز: «سِيرَ بزيدٍ فرسخٌ» فأقمت الظرف مقام الفاعل، مع أن فى الكلام مفعولًا به على المعنى؛ لما كان المفعول به -الذى هو الجار والمجرور- يشبه الظرف، ولولا ذلك لم يجز: «سيرَ بزيد فرسخٌ». فالمعنى: لا تقروا أن يؤتى أحد إلا لمن تبع دينكم، فاللام غير زائدة.

وإن شئت حملت الكلام على معنى الجحود؛ لأن معنى «لا تؤمنوا»: اجحدوا؛ فكأنه قيل: اجحدوا أن يؤتى أحد، أو: اجحدوا بأن يؤتى أحد إلا من تبع دينكم؛ كأنه قيل: اجحدوا الناس إلا من[٢] تبع دينكم؛ فتكون اللام على هذا زائدة.

وقد تعدى «آمَنَ» باللام فى غير هذا.

قال - تعالى -: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ﴾ [يونس: ٨٣].

وقال: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩، وطه: ٧١].

و: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

فتعدى مرة بالباء ومرة باللام.

فأما قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ [فإن قوله: ﴿أَحَدٌ﴾][٣] إنما دخل للنفى الواقع فى أول الكلام، وهو قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾ كما دخلت ﴿مِّنْ﴾ فى قوله: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]؛ فكما دخلت ﴿مِّنْ﴾ فى صلة ﴿أَن يُنَزَّلَ﴾ لأنه مفعول النفى اللاحق لأول الكلام -كذلك دخل ﴿أَحَدٌ﴾ فى صلة ﴿أَن﴾ من قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾؛ لدخول النفى فى أول الكلام.

ووجه قول ابن كثير: أن ﴿أَن﴾ فى موضع رفع بالابتداء.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يحمل على ما قبله من الفعل لقطع الاستفهام بينهما، كما كان يحمل عليه قبل؟ فارتفع بالابتداء، وخبره: تصدقون به، أو[٤] تعترفون به، أو تذكرونه لغيركم، ونحو هذا مما دل عليه قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾،

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: لمن.
(٣) فى ب: فإن أحدًا.
(٤) فى ب: و.

وهذا فى[(١)] قول من قال: أزيدٌ ضربته، ومن قال: أزيدًا ضربته، كان [﴿أن﴾][(٢)] عنده فى موضع نصب، ومثل حذف خبر المبتدأ هنا -لدلالة ما قبل الاستفهام عليه- حذف الفعل فى قوله جل وعز: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، التقدير: آلآن أسلمت حين لا ينفعك الإيمان؛ للإلجاء من أجل المعاينة إلى الإيمان؛ كما قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فحذف الفعل؛ لدلالة ما قبل الاستفهام عليه؛ فكذلك حذف خبر المبتدأ من قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣].

ويجوز أن يكون موضع ﴿أن﴾ نصبًا؛ فيكون التقدير[(٣)]: أتشيعون أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد.

ويدل على جواز ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦]؛ فحديثهم بذلك إشاعة منهم له [و] ذكر وإفشاء. ومثل هذا فى المعنى -فى قراءة ابن كثير- قوله: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦] فوبخ بعضهم بعضًا بالحديث بما علموه من أمر النبى ﷺ وعرفوه من صفته[(٤)]؛ فهذه الآية فى معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها فى قراءته [هذه][(٥)].

فإن قلت: فكيف وجه دخول ﴿أَحَدٌ﴾ فى قراءة ابن كثير، وقد انقطع من النفى بلحاق الاستفهام، والاستفهام ما بعده منقطع مما قبله، والاستفهام -على قوله- تقرير وتوبيخ، كما أنه فى[(٦)] قوله: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ تقرير؟! وإذا كان تقريرًا كان بمعنى الإيجاب، وإذا كان بمعنى الإيجاب، لم يجز دخول ﴿أَحَدٌ﴾ فى الكلام؛ كما لم يجز دخوله فى الإيجاب.

ألا ترى أن التقرير لا يجاب بالفاء كما لا يجاب الإيجاب بها؟! و﴿أَحَدٌ﴾ على قول ابن كثير -أيضًا- يدل على الكثرة، كما أنه فى قول سائرهم ممن لا يستفهم

(١) فى أ: من.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: المعنى.
(٤) فى ب: وصفه.
(٥) سقط فى ب.
(٦) فى أ: على.

كذلك؛ ألا ترى أن بعده: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ والضمير ضمير جماعة ؟!

فالقول في ذلك: إنه يجوز أن يكون ﴿أَحَدٌ﴾ في هذا الموضع «أحدًا» الذي في نحو: أحدٍ وعشرين[١]، وهذه تقع في الإيجاب؛ ألا ترى أنه بمعنى واحد؟!

وقد قال أحمد بن يحيى: إن «أحدًا»، و«وحَدًا»، و«واحِدًا» بمعنى، وجمع ضمير ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأن المراد به الكثرة، فحمل على المعنى في قوله: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾؛ وجاز ذلك لأن الأسماء المفردة قد تقع للشياع، [و][٢] في المواضع التي يراد بها الكثرة، فهذا موضع ينبغي أن ترجح له قراءة غير ابن كثير على قراءته؛ لأن الأسماء التي هي مفردة تدل على الكثرة ليس بالمستمر في كل موضع.

وفي قراءة غيره ليس يعترض هذا، ويقوي قوله: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧] ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فيمن جعل «الإمام» مثل «كتاب» ولم يجعله كـ«صحاف»[٣].

اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [٨٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿ولَا يأمُرُكم﴾ رفعًا[٤].

وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفًا[٥].

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ نصبًا.

ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ﴾ [٨٠].

إلا اختلاس أبي عمرو[٦].

قال أبو علي: قال سيبويه: قال[٧] تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ

---

(١) في ب: عشرون.
(٢) سقط في أ.
(٣) في أ: مثل صحاف.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٤٧)، الإملاء للعكبري (١/ ٨٣)، والبحر المحيط (٢/ ٥٠٧)، التبيان (٢/ ٥١٢)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبري (٦/ ٥٤٧)، تفسير القرطبي (٤/ ١٢٣)، والحجة لابن خالويه (١١١)، الحجة لأبي زرعة (١٦٨)، السبعة (٢١٣)، والغيث (١٧٩)، والكشاف (١/ ١٩٨).
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، والبحر المحيط (٢/ ٥٠٧)، والسبعة (٢١٣)، الغيث (١٧٩).
(٦) ينظر: الغيث (١٧٩).
(٧) في أ: قوله.

﴿وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٧٩] ثم قال: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُم﴾ فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد: ولا يأمركم الله. قال: وقد نصبها بعضهم على قوله: ما كان لبشر... أن يأمركم أن تتخذوا.

ومما يقوى الرفع أنه فى حرف ابن مسعود[(١)] -زعموا-: ﴿ولن يأمرَكم﴾ فهذا يدل على الانقطاع من الأول.

ومما يقوى النصب أنه قد جاء فى السير فيما ذكر[(٢)] بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبى ﷺ: أتريد -يا محمد- أن نتخذك ربًّا؟! فقال الله -تعالى-: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ... وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾[(٣)].

اختلفوا فى فتح التاء واللام والتخفيف وضمها والتشديد فى قوله - جل وعز -: ﴿تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [٧٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تَعلَمون﴾ بإسكان العين ونصب اللام[(٤)].

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ مثقلًا.

قال أبو على: قال سيبويه: علَّمت: أدبت، وأعلمت: آذنت، والباء فى قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾ متعلقة بقوله: ﴿كُونُوا۟﴾ من قوله: ﴿وَلَـٰكِن كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٩].

ومثل ذلك قول طفيل[(٥)]: [من الطويل]

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٥٠٧)، تفسير الطبرى (٦/ ٥٤٧)، تفسير القرطبى (٤/ ١٢٣)، المعانى للفراء (١/ ٢٤٤)، تفسير الرازى (٢/ ٤٨٩).

(٢) زاد فى أ: عن.

(٣) ذكره السيوطى فى الدر (٢/ ٨٢)، وعزاه لابن إسحاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم والبيهقى فى الدلائل عن ابن عباس.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ٨٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٤٦)، البحر المحيط (٢/ ٥٠٦)، التبيان للطوسى (٢/ ٥١٠)، التيسير للدانى (٨٩)، تفسير الطبرى (٦/ ٥٤٤، ٥٤٥)، تفسير القرطبى (٤/ ١٢٣)، والحجة لابن خالويه (١١٢)، والحجة لأبى زرعة (١٦٧)، السبعة (٢١٣)، الغيث (١٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٠).

(٥) طفيل بن عوف بن كعب، من بنى غنى، من قيس عيلان: شاعر جاهلى فحل، من الشجعان. وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمى «طفيل الخيل»؛ لكثرة وصفه لها. ويسمى أيضًا: «المحبر» بتشديد الباء؛ لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعدى، وزهير بن =

نَـزَائِعَ مَـقْـذُوفًـا عَـلَـى سَـرَواتِـهَـا بِمَا لَمْ تُخَالِسْها الغُزَاةُ وتُرْكَبِ[1]

وقول الأعشى: [من المتقارب]

... ... قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بَصِيرَا[2]

فأما «ما» فى كلتا القراءتين فهى التى مع الفعل بتأويل المصدر مثل «أن» الناصبة للفعل فى أنها مع الفعل كذلك، والتقدير: بكونكم تعلمون، ولا عائد من الصلة إلى الموصول.

يدلك[3] على [ذلك][4] أنه لا يخلو الذكر إن عاد من أن يكون من[5] قوله: ﴿كُنتُمْ﴾، أو من: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾؛ فلا يجوز أن يعود من قوله: ﴿كُنتُمْ﴾؛ لأن قوله ﴿تَعْلَمون﴾ فى موضع نصب.

ألا ترى أن التقدير: بكونكم عالمين للكتاب؟! وإذا كان فى موضع نصب لم يجز أن يقدر فى الكلام راجع إلى الموصول؛ لاستيفائه المفعول الذى يقتضيه ظاهرًا.

ولا يجوز أن يعود من ﴿تعلمون﴾؛ لأن قوله: ﴿تعلمون﴾ قد استوفى أيضًا المفعول الذى يقتضيه وهو قوله: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ فإذا كان كذلك علمت أنه لا راجع فى الصلة إلى الموصول.

ومثل ذلكِ قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

ومثله قوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١].

التقدير: كنسيانهم[6] لقاء يومهم هذا، وككونهم[7] بآياتنا جاحدين.

= أبى سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان. له «ديوان شعر - ط» صغير. كان معاوية يقول: خلوا لى طفيلا، وقولوا ما شئتم فى غيره من الشعراء.
ينظر: الأعلام (٣/٢٢٨).

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدره:
عـلـى أنـهـا إذ رأتـنـى أقـا د ....
ينظر ديوانه ص(١٤٥)، ولسان العرب (عزز ، عمم).

(٣) فى ب: يدل.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: فى.

(٦) فى ب: بنسيانهم.

(٧) فى ب: وبكونهم.

فأما قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾: فهو من العلم الذى يراد به المعرفة؛ فيتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، فإذا ضعَّفت العين تعدى إلى مفعولين؛ كما أنك لو نقلت بالهمزة كان كذلك، فالمفعول الثانى من قوله فى قراءة من قرأ: ﴿تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ محذوف، التقدير: بما كنتم تعلمون الناس الكتاب، أو: غيركم الكتاب، ونحو هذا؛ وحذف [هنا][١] لأن المفعول به قد يحذف من الكلام كثيرًا.

ومثل ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فهذا منقول من: عَلِمَ آدمُ الأسماء، وعلَّمه الله الأسماء.

وحجة من قال: ﴿بما كنتم تَعْلَمون﴾، أن أبا عمرو قال -فيما زعموا-: يصدقها[٢]: ﴿تَدْرُسون﴾، ولم يقل: «تُدَرِّسون»، ومن حجتها أن العالم الدارس قد يدرك بعلمه ودرسه مما[٣] يكون داعيًا إلى التمسك بعلمه، والعمل به ما يدركه العالم المعلم فى تعليمه.

ألا ترى أنه يتكرر عليه فى درسه ما يتكرر فى تعليمه مما ينبه ويبصر من اللطائف التى يثيرها النظر فى حال الدرس؟ [قال أبو زيد كلامًا معناه: لا يكون الدرس درسًا حتى تقرأه على غيرك][٤].

وحجة من قال: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾، أن التعليم أبلغ فى هذا الموضع؛ لأنه إذا علم الناس فلم يعمل بعلمه، ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الذم بترك عمله بعلمه داخلًا فى جملة من وُبخ بقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤].

ومن حجتهم: أن الذى يعلِّم لا يكون إلا عالمًا بما يُعلِّم؛ فإذا علم كان عالمًا، فـ «يُعلِّم» فى هذا الموضع أبلغ؛ لأن المعلم عالم، والعالم لا يدل على «علَّم».

واختلفوا فى فتح اللام وكسرها من قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ [٨١]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿لِمَا﴾ مكسورة اللام[٥].

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: تصديقها.
(٣) فى أ: ما.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٤٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٨٣)، =

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿لَمَآ﴾ مفتوحة اللام.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿لِمَا﴾ بكسر اللام، وذلك غير محفوظ عن حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره: فتح اللام.

قال أبو علي: وجه قراءة حمزة: ﴿لِمَا آتيْتُكُمْ﴾ -بكسر اللام- أنه يتعلق بالأخذ؛ كأن المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا؛ لأن من يؤتى الكتاب والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لما أوتوه من الحكمة، وأنهم الأفاضل وأماثل الناس.

فإن قلت: أرأيت الجملة التي هي قسم هل يفصل بينها وبين المقسم عليه بالجار؟

قيل: قد قالوا: «بالله» والجار والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضمرين.

وكذلك قوله: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَنِى عَاهَدْتُ رَبِّى.. ... ...
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ.... ... ...[1]

فيمن جعل «لا أشتم» يتلقى قسمًا، وهو قول الأكثر. علق قوله: «على حلفة» بـ «عاهدت»؛ فكذلك قوله: ﴿لِمَا آتيْتُكُمْ﴾ في قراءة حمزة.

فإن قيل[2]: إن «ما» في قوله: [﴿لِمَا﴾][3] موصولة؛ فلا يجوز أن تكون غير موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام؛ فإذا كان كذلك، وجب[4] أن يرجع

= البحر المحيط (٢/ ٥٠٩)، التبيان للطوسي (٢/ ٥١٣)، التيسير للداني (٨٩)، الحجة لابن خالويه (١١١)، الحجة لأبي زرعة (١٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٢١٣)، الغيث للصفاقسي (١٧٩)، الكشاف للزمخشري (١/ ١٩٨).

(١) جزءان من صدري بيتين، وبعدهما:

... . وأَنَّنِى لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا ومَقَامِ
.... مُسْلِمًا وَلا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُور كَلامِ

والبيتان للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢١٢)، وأمالي المرتضى (١/ ٦٣ ، ٦٤)، وتذكرة النحاة ص(٨٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢٢٣ ، ٤/ ٤٦٣ ، ٤٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٧٠)، وشرح المفصل (٢/ ٥٩ ، ٦/ ٥٠)، والكتاب (١/ ٣٤٦)، ولسان العرب (خرج) (البيت الثاني)، والمحتسب (١/ ٥٧)، والمقتضب (٤/ ٣١٣)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٧٧)، ولسان العرب (رتج) (البيت الأول)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠٥)، والمقتضب (٣/ ٢٦٩).

(٢) في ب: قال.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لزم.

من الجملة المعطوفة على الصلة ذكر إلى الموصول، وإلا لم يجز.

ألا ترى أنك لو قلت: الذى قام أبوه ثم انطلق زيد ذاهب- لم يجز، إذا لم يكن راجعٌ مذكور، [أو مقدر][1] محذوف؟

قيل: يجوز أن يكون المظهر بمنزلة المضمر.

ألا ترى أن قوله: «ما معكم» هو فى المعنى: ما أوتوه من الكتاب والحكمة؛ فهذا يكون على قياس قول أبى الحسن مثل قوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

والمعنى كأنه قال: لا يضيع أجرهم لأن المحسنين هم من يتقى ويصبر؛ وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، المعنى عنده[2]: إنا لا نضيع أجرهم؛ لأن من أحسن عملاً هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

فكذلك قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ﴾ تقديره: مصدق له: أى: مصدق لما آتيتكم من كتاب وحكمة.

ألا ترى أن ما معهم هو ما أوتوه من كتاب وحكمة ؟! فهذا وجه.

ويجوز فيه شىء آخر، وهو أن يكون: ﴿لِمَا آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به﴾ أى: بتصديقه، أى: بتصديق ما آتيتكموه، فحذف من الصلة؛ وحسن الحذف للطول، كما حسن الحذف للطول فيما ذكره[3] الخليل من قولهم: «ما أنا بالذى قائل لك شيئا».

فأما من فتح اللام فقال: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ﴾ فإن «ما» فيه تحتمل[4] تأويلين:

أحدهما: أن تكون موصولة.

والآخر: أن تكون للجزاء.

فمن قدرها موصولة، كان القول فيما يقتضيه قوله: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ

---

(١) فى ب: وليس يقدر.
(٢) فى أ: عندهم.
(٣) فى ب: حكاه.
(٤) فى أ: يحتمل.

﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] من الراجع إلى الموصول -ما تقدم ذكره في وجه قراءة حمزة. فأما الراجع إلى الموصول من الجملة الأولى فالضمير المحذوف من الصلة تقديره: لما آتيتكموه؛ فحذف الراجع كما حذف من قوله: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ونحو ذلك. واللام في ﴿لَمَآ﴾ فيمن قدر «ما» موصولة لام الابتداء وهي المتلقية[1] لما أجرى مجرى القسم من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١] وموضع «ما» رفع بالابتداء، و: الخبر: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٨١] و«لتؤمنن» متعلق بقسم محذوف، المعنى: والله لتؤمنن به.

فإذا قدرت «ما» للجزاء كانت «ما» في موضع نصب بـ ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ و﴿جَآءَكُمْ﴾ في موضع جزم بالعطف على ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾، واللام الداخلة على «ما» لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكون بمنزلة اللام في قوله: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، والمتلقية للقسم قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾، كما أنها في قوله: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ﴾ قوله: ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]. وهذه اللام الداخلة على «إنْ» في «لئن» لا يعتمد القسم عليها؛ فلذلك جاز حذفها تارة وإثباتها تارة، كما قال: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [المائدة: ٧٣] فتلحق هذه اللام مرة «إنْ» ولا تلحق أخرى؛ كما [أن][2] «أنْ» كذلك في قوله: «والله، أن لو فعلتَ لفعلتُ»، و: «والله لو فعلتَ لفعلتُ».

فهذه اللام بمنزلة «أنْ» الواقعة بعد «لو».

قال سيبويه: سألته ـ يعني الخليل ـ عن قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١] فقال: «ما» ههنا بمنزلة «الذي»، ودخلتها اللام كما دخلت على «إنْ» حين قلت: لئن فعلت لأفعلنّ، فاللام التي في «ما» مثل هذه التي في «إنْ»، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل ههنا.

قال أبو عثمان: -فيما حكى عنه أبو يعلى [بن أبي زرعة][3]: زعم سيبويه أن

(١) في أ: المنقلبة.
(٢) سقط في أ.
(٣) سقط في ب.

«ما» ههنا بمنزلة «الذى»، ثم فسر تفسير الجزاء.

والقول فيما قاله من أن ﴿لَمَآ﴾ بمنزلة «الذى»-: إنه أراد أنه اسم كما أن «الذى» اسم، وليس بحرف كما كان حرفًا فى قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُم﴾ [هود: ١١١]، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

فهذا المعنى أراد بقوله: أنه بمنزلة «الذى» ولم يرد أنها موصولة ک «الذى». وإنما لم يحمله سيبويه على أن «ما» موصولة بمنزلة «الذى»؛ لأنه لو حمله على ذلك للزم أن يكون فى الجملة المعطوفة على الصلة ذكر يعود إلى[1] الموصول؛ فلما لم ير ذلك مُظهرًا، ولم ير أن يضع المظهر موضع المضمر -كما يراه أبو الحسن- عدل عن القول بأن «ما» موصولة إلى أنها للجزاء.

ولا يجيز سيبويه: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِئٌ أَبُو زَيْد...[2]

إذا كان «أبو زيد» كنيته؛ لأنه ليس باسمه الظاهر ولا المضمر، وأبو الحسن يجيز ذلك؛ فلم يحمل الآية على ما لا يراه، ولم يحملها على الحذف من المعطوف على الصلة أيضًا؛ لأنه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذف؛ ألا ترى أنها إنما تذكر للإيضاح.

فإن قلت: فمن جعل «ما» موصولة فى قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] وجب أن تكون على قوله ابتداء، وإذا [كانت ابتداء اقتضت][3] خبرًا؛ فما خبر هذا المبتدأ؟

قيل: خبره قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾، والذكر الذى فى «به» يعود على الذى

---

(١) فى أ: على.

(٢) وتمامه:

.... ولا متيسر

وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (١/ ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٤/ ١٤٢)، والدرر (٢/ ١٢٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٠)، والكتاب (١/ ٦٣)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ١٢٨).

ويروى: «معن» بدل «أبو زيد»، لكن هكذا ذكره أبو على ، ثم بنى استشهاده على ما ذكره.

(٣) فى أ: كان ابتداء اقتضى.

آتيتكموه، والذكر الذى فى «لتنصرنه» يعود على «رسول» المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يعود الذكر الأول أيضًا على «رسولٍ»؛ لبقاء الموصول حينئذ غير عائد إليه من خبره ذكر.

فأما من جعله جزاء فإنه لا يمتنع -على رأيه- أن يكون الذكر فى ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ عائدًا أيضًا على «رسول» المتقدم ذكره؛ لأن «ما» إذا كانت للجزاء لا تحتاج إلى عائد ذكر، كما تحتاج إليه «ما» التى بمنزلة «الذى» فى أنها موصولة؛ لأن «ما» إذا كانت جزاءً مفعولٌ بها، والمفعول لا يحتاج إلى عائد ذكر.

فإن قلت: فما وجه قوله: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾، والنبيون لم يأتهم الرسول؛ ألا ترى أن النبى ﷺ لم يكن فى وقته رسول ولا نبى، وإنما الذين كانوا فى زمانه أهل الكتاب؟!

قيل: يجوز أن يعنى بذلك أهل الكتاب فى المعنى؛ لأن الميثاق إذا أخذ على النبيين، فقد أخذ على الذين أوتوا كتبهم من أممهم، وعامة ما شرع للأنبياء قد شرع لأممهم وأتباعهم، يبين[1] ذلك: أن الفروض التى تلزمنا تلزم نبينا ﷺ، وإذا كان كذلك، فأخذ الميثاق على النبيين كأخذ ميثاق الذين أوتوا كتبهم من أممهم؛ ومن ثم جاء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١] فجمع النبى ﷺ ومن تبعه[2] فى الخطاب الواحد؛ فهذا من جهة المعنى.

ويجوز من جهة اللفظ أن يكون المراد: وإذ أخذ الله ميثاق أمم النبيين أو أتباع النبيين. وأهل الكتاب إنما يأخذ عليهم الميثاق الأنبياء الذين أتوهم بالكتب، كما أخذه نبينا -عليه السلام- على أمته فيما جاء من قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۙ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

اختلفوا فى التاء والنون من قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [٨١].

فقرأ نافع وحده: ﴿آتيناكم﴾ بالنون[3].

---

(١) فى ب: من.

(٢) فى ب: معه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء (١/ ٨٣)، التبيان (٢/ ٥١٣)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبرى (٦/ ٥٥٠)، الحجة لابن خالويه (١١١ ، ١١٢)، الحجة لأبى زرعة (١٦٩)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٧٩)، النشر (٢/ ٢٤١).

وقرأ الباقون: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ بالتاء.

[قال أبو على][1]: الحجة لنافع فى قراءته: ﴿لَمَا آتيناكم﴾، قوله -تعالى-: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢]، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ﴾ [الصافات: ١٧] ونحو ذلك.

وحجة من قال: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾، قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [الحديد: ٩] و: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣]، و: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - تعالى -: ﴿يَبْغُونَ﴾، و: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَبْغُونَ﴾، بالياء المفتوحة، ﴿وإليه تُرْجَعون﴾ بالتاء مضمومة.

وقرأهما الباقون: ﴿تبغونَ﴾[2]، ﴿وإليه تُرجعون﴾ بالتاء جميعًا[3].

وروى حفص عن عاصم: ﴿يَبْغُونَ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾ بالياء - جميعًا -:

قال أبو على: هذا مخاطبة للنبى ﷺ بدلالة قوله: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٤] فإذا كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ بالتاء على تقدير: قل لهم: ﴿أفغير دين الله تبغون﴾، و﴿إليه تُرجعون﴾ [آل عمران: ٨٣]، ليكون مثل «تَبْغُون» فى أنه خطاب.

ويؤكد التاء فى «تُرْجَعُون» أنهم كانوا منكرين للبعث، ويدل على «ترجعون» ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وحجة من قرأ بالياء: ﴿يَبْغُونَ﴾ أنه على تقدير: قل؛ كأنه قل لهم: أفغير دين الله يبغون، وإليه يرجعون؟! فهذا لأنهم غيب فجاء على لفظ الغيبة، وكذلك: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾. وقد تقدم القول فى «تُرجعون» و﴿يُرْجَعُونَ﴾، والمعنى على

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء (١/ ٨٣)، البحر المحيط (٢/ ٥١٥)، السبعة (٢١٤)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، الحجة لأبى زرعه (١٧٠)، الغيث (١٨٠)، المجمع (٢/ ٤٦٩).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، البحر المحيط (٢/ ٥١٦)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبرى (٦/ ٥٦٣ ، ٥٦٤)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٨٠)، النشر (٢/ ٢٤١).

الوعيد، أي: أيبغون غير دين الله، ويزيغون عن دينه مع أن مرجعهم إليه، فيجازيهم على رفضهم له وأخذهم [ما](١) سواه؟.

قوله: ﴿إِصْرِيۖ﴾ [٨١]:

قال:

كلهم قرأ ﴿إِصْرِيۖ﴾ بكسر الألف.

إلا ما حدثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان عن معلى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿أُصْرِي﴾ بضم الألف(٢).

قال أبو علي: يشبه أن يكون الضم في «الأُصْرِ» لغة في «الإِصْرِ».

اختلفوا في نصب الحاء وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ بكسر الحاء.

وقرأ الباقون: ﴿حَجُّ البيت﴾ بفتح الحاء(٣).

قال أبو علي: قال سِيبويه: حَجّ حِجًّا، مثل: ذكر ذِكرًا؛ فـ«حِجٌّ» على هذا مصدر، فهذا حجة لمن كسر الحاء.

وقال أبو زيد: قال المفضل: أنشدني أبو الغول هذا البيت لبعض أهل اليمن: [من الرجز]

لَاهَمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ(٤)

---

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٥١٣)، السبعة (٢١٤)، الكشاف (١/ ١٩٩)، تفسير الرازي (٢/ ٤٩٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٨)، الإملاء (١/ ٨٤)، البحر المحيط (٣/ ١٠)، التبيان (٢/ ٥٣٦)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، الحجة لأبي زرعة (١٧٠)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٨٠)، النشر (٢/ ٢٤١).

(٤) الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر (٣/ ٤٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٧٠)، وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٢٩)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٧٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩)، وشرح التصريح (٢/ ٣٦٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٧)، وشرح شواهد الشافية ص(٢١٥)، وشرح المفصل (٩/ ٧٥ ، ١٠/ ٥٠)، ولسان العرب (دلق)، ومجالس ثعلب (١/ ١٤٣)، والمحتسب (١/ ٧٥)، والمقرب (٢/ ١٦٦)، والممتع في التصريف =

قال أبو على: فقوله: «حجّتى» «مصدر»؛ [يقال:]«حججت، حَجَّة».

قال أبو زيد: الحِجَج: السنون، واحدتها[١] حِجّة.

قال أبو على: يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ﴾ [القصص: ٢٧]. وقال أبو زيد: والحَجَّة، من «حَجَّ البيت»: الواحدة.

وقال سيبويه: قالوا: غزاة، فأرادوا عمل وجه واحد؛ كما قالوا: حَجَّة، يريد[٢]: عمل سنة [واحدة][٣]، ولم يجيئوا بها على الأصل، ولكنه اسم له.

فقوله: «لم يجيئوا بها[٤] على الأصل»، أى: على الفتح الذى هو للدفعة من الفعل، ولكن كسروه فجعلوه اسمًا لذا المعنى كما أن غزاة كذلك، ولم تجئ فيه «الغزوة»، وكان القياس [أن تجىء.][٥]

قال أبو زيد: ويقال: حجّ.

وأنشد: [من الرجز]

أَصْوَاتُ حِجٍّ مِنْ عُمَانَ غادِى[٦]

قال: يريد: أصوات حُجاج.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

وَإِنْ رَأَيْتَ الْحِجَجَ الرَّوَادِدَا
قَوَاصِرًا لِلْعُمْرِ أَوْ مَوَادِدَا[٧]

فـ«الحججَ» اسم السنين، كما قدمه.

وقولهم: حج فى الحجاج، يجوز أن يكون تسمية بالمصدر على قول من كسر؛ فيكون كـ«زور» و«عدل»، ويجوز أن يكون اسمًا صيغ للجمع: كقوم ورهط.

= (١/ ٣٥٥)، ونوادر أبى زيد ص(١٦٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٨ ، ٢/ ١٥٧).

(١) فى ب: واحدها.
(٢) زاد فى أ: فيه.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى ب: به.
(٥) سقط فى ب.
(٦) تقدم.
(٧) الرجز بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٩٥٢) والخصائص (١/ ١٦١)، (٣/ ٨٧)، ونوادر أبى زيد ص (١٦٤).

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر: بالتاء، وكان أبو عمرو لا يبالى كيف قرأهما بالياء، أو بالتاء(١).

وقال على بن نصر عن هارون عن أبى عمرو: بالياء، ولم يذكر التاء.

وكان حمزة والكسائى وحفص عن عاصم يقرءونها بالياء.

[قال أبو على](٢): حجة من قرأ بالتاء [قوله:](٣) ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَتَزَوَّدُواْ﴾ [البقرة: ١٩٧]، قوله: ﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ أى: يجازى(٤) عليه.

وحجة من قرأ بالياء أنه قد تقدم ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

اختلفوا فى ضم الضاد وتشديد الراء، وكسر الضاد، وتخفيف الراء من قوله -تعالى-: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [١٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: ﴿لَا يَضِرْكُم﴾ بكسر الضاد وتخفيف الراء(٥).

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾: بضم الضاد وتشديد الراء.

[حدثنا ابن مجاهد قال:](٦) أخبرنى أبو عبد الله محمد بن عبد الله المقرئ(٧) عن

---

(١) ينظر: الإملاء (١/ ٨٦)، البحر المحيط (٣/ ٣٦)، التبيان (٢/ ٥٦٦)، التيسير (٩٠)، تفسير الطبرى (٧/ ١٣١ ، ١٣٢)، تفسير القرطبى (٤/ ١٧٧)، السبعة (٢١٥)، الغيث (١٨٢)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبى زرعة (١٧٠).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: يجاز.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٨)، الإعراب (١/ ٣٦١)، الإملاء (١/ ٨٦)، البحر المحيط (٣/ ٤٣)، التبيان (٢/ ٥٧٥)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبى زرعة (١٧١)، السبعة (٢١٥)، الغيث (١٨٢)، الكشاف (١/ ٢١٣)، النشر (٢/ ٢٤٢)، المعانى للفراء (١/ ٢٣٢).

(٦) سقط فى أ.

(٧) كذا فى الأصول. وقد ذكر ابن الجزرى خطأ ابن مجاهد فى هذا المقرئ؛ إذ هو محمد بن =

عبد الرزاق بن الحسن(١) قال: حدثنا أحمد بن جبير(٢) قال: حدثنا الحجاج الأعور(٣) عن حمزة أنه قرأ: ﴿لا يَضِرْكُم﴾ مثل قراءة أبى عمرو.

= أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملى، من رملة لد، يعرف بالداجونى الكبير، إمام كامل ناقل رحال مشهور ثقة، أخذ القراءة - عرضًا وسماعًا - عن الأخفش بن هارون ومحمد بن موسى الصورى وابن الحويرس والبيسانى وابن ماموية وموسى بن جرير وعبد الله بن جبير وعبد الرزاق بن الحسن وعبد الله بن أحمد بن سليمان والعباس بن الفضل ابن شاذان وأحمد بن عثمان بن شبيب وإسحاق الخزاعى وأبى ربيعة فيما ذكره الهذلى، ولا أعلم أحداً ذكر ذلك غيره، روى القراءة عنه - عرضًا وسماعًا - العباس ابن محمد الرملى- يعرف بالداجونى الصغير- وهو ابن خالة أبى بكر هذا وبه عرف، وأحمد ابن نصر الشذائى وزيد بن على بن أبى بلال وأحمد بن بلال ويوسف بن بشر بن آدم وأحمد العجلى وعبد الله ابن محمد بن فورك، وسمع منه الحروف أحمد بن محمد النحاس والحسن بن رشيق وحدث عنه ابن مجاهد وحدث هو عن ابن مجاهد، وصنف كتابًا فى القراءات، مات فى رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة عن إحدى وخمسين سنة.

ينظر: الغاية (٢/ ٧٧)، وقد صححه ابن مجاهد فى سورة الأنعام.

(١) عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق - ويقال: ابن عبد الله - ابن عمرو العجلى، أبو القاسم، ويقال: أبو الحسين، الأنطاكى الوراق، شيخ مقرئ، وهو والد إبراهيم، روى القراءة عن أحمد بن جبير الأنطاكى، وقال الداجونى: إنه قرأ على عبد الله بن ذكوان، قال: وقد قرأ على أيوب القارى بعد قراءته على ابن ذكوان. قال أبو عمرو الحافظ: وهذا لا يصح؛لأن أيوب مات سنة ثمان وسبعين ومائة ومات عبد الرزاق فى عشر التسعين ومائتين. قلت: قد أسند قراءته على أيوب بن تميم غير واحد من الأئمة مثل: الحافظ أبى العلاء وغيره، والله أعلم. وروى القراءة أيضًا عن البزى- فيما ذكره الهذلى- وعن حمزة بن القاسم الأحول، قال: أبو عبد الله الحافظ: بقى إلى حدود التسعين ومائتين. قال: أبو العلاء الحافظ وكان إمام جامع دمشق.

ينظر: الغاية (١/ ٣٨٤).

(٢) أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير، أبو جعفر-وقيل: أبو بكر- الكوفى، نزيل أنطاكية، كان أصله من خراسان، سافر إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، ثم أقام بأنطاكية فنسب إليها، كان من أئمة القراء، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائى وعن سليم وعبيد الله بن موسى وكردم المغربى وإسحاق المسيبى صاحبى نافع وعبد الوهاب بن عطاء واليزيدى وعائذ بن أبى عائذ وحجاج بن محمد الأعور والحسين بن عيسى وعمرو بن ميمون القناد.

قال الدانى: إمام جليل ثقة ضابط، وقال فى جامعه: روى عن أبى بكر القراءة غير مستوعبة، واعتمد على ما رواه الكسائى عن أبى بكر، قرأ عليه محمد بن العباس بن شعبة ومحمد بن علان. وتوفى سنة ثمان وخمسين ومائتين يوم التروية،ودفن يوم عرفة بعد الظهر بباب الجنان. ينظر: الغاية (١/ ٤٢ ، ٤٣).

(٣) حجاج بن محمد، أبو محمد، الأعور المصيصى الحافظ، روى القراءة عن حماد بن سلمة عن أبى سمكة كثير وعن أبى عمرو بن العلاء، وعن هارون بن موسى عنه وعن حمزة وعن =

قال أبو علي: من قال: ﴿لا يَضِرْكُم﴾ جعله من «ضار، يضير» مثل: «باع، يبيع» وحجته قوله: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] ف «ضير» مصدر كالبيع.

وقال الهذلي: [من الطويل]

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا[١]

وحجة من قال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]؛ فكلتا القراءتين حسنة لمجيئهما - جميعًا - في التنزيل.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] خفيف[٢] الزاى.

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿مُنَزَّلِين﴾ مشدد الزاى[٣].

قال أبو علي: حجة ابن عامر: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

ألا ترى أن[تنزل مطاوع نزّل ينزل، تقول: نَزّلته فتنزل][٤] وقوله جل اسمه: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١]؟! وحجة من خفف قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، ﴿أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨].

و[من][٥] حجة من قرأ: ﴿مُنزَلِينَ﴾ أن الإنزال يعم التنزيل وغيره، قال -تعالى-:

= عبد الرحمن بن أبي الزناد عن نافع، وروى عنه القراءة: أبو عبيد ومحمد بن سعدان وأحمد ابن جبير، وروى عنه عن حمزة: ﴿لا يضركم كيدهم﴾ كأبي عمرو، وقد تفرد به عن حمزة فلم يتابعه أحد عليه، أثنى عليه أحمد جدًّا، وقال: ما كان أضبطه وأشد معاهدته للحروف! مات سنة ست ومائتين.

ينظر: الغاية (١/ ٢٠٣).

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٩/ ٥٢، ٥٧، ٧١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٩٣)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٢٠٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٩)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٩)، والكتاب (٣/ ٧٠)، ولسان العرب (ضير، طبع)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٠٨)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٦)، وشرح المفصل (٨/ ١٥٨)، والمقتضب (٢/ ٧٢).

(٢) في أ: خفيفة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، البحر المحيط (٣/ ٥١)، التبيان (٢/ ٥٧٩)، التيسير (٩٠)، تفسير القرطبي (٤/ ١٩٥)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٢)، السبعة (٢١٥)، الغيث (١٨٢)، النشر (٢/ ٢٤٢).

(٤) بدل ما بين المعقوفين في ب: أن مطاوع «نزل ينزل»: نَزَّلْتُهُ فَتَنَزَّلَ.

(٥) سقط في أ.

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]، و ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦].

واختلفوا فى فتح الواو وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسر [الواو].

وقرأ الباقون: ﴿مسَوَّمينَ﴾ بفتح الواو(١).

[قال أبو على](٢): جاء فى التفسير فى قوله -تعالى-: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الرحمن: ٤١] أنه سواد الوجوه وزرقة الأعين.

قال أبو زيد: السُّومة: العلامة تكون على الشاة ويجعل عليها لون يخالف لونها؛ لتعرف بها(٣). قال أبو على: فقوله: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ من هذا، وهذه العلامة يعلمها الفارس يوم اللقاء؛ ليعرف بها.

قال: [من الكامل]

فَتَعَرَّفُونِى إِنَّنِى أَنَا ذاكُمُ   شَاكٍ سِلَاحِى فِى الحَوَادِثِ مُعْلِمُ(٤)

وقال أبو زيد: سوم الرجل تسويمًا؛ فهو مسوم: إذا أغار على القوم إغارة فعاث فيهم. وقال: وسومت الخيل تسويمًا: إذا أرسلتها وخليتها تخلية.

وأما من قرأ: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ فقال أبو الحسن: لأنهم هم سوموا الخيل.

قال: ومن قرأ: ﴿مسَوَّمين﴾؛ فلأنهم هم سُوِّموا.

قال: و﴿مُسَوِّمِينَ﴾ يكون معلِمين، ويكون: مرسلين من قولك: سوم فيها الخيل، أى: أرسلها، ومنه السائمة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإملاء (١/ ٨٧)، البحر المحيط (٣/ ٥١)، التبيان (٢/ ٥٨٠)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبى زرعة (١٧٣)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشاف (١/ ٢١٥)، النشر (٢/ ٢٤٢).
وما بين المعقوفين سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: به.

(٤) وهو لطريف بن تميم فى الأصمعيات ص(١٢٨)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٧٠)، والكتاب (٣/ ٤٦٦ ، ٤/ ٣٧٨)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٠٤)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٢٨)، واللسان (علم)، والمقتضب (١/ ١١٦)، المنصف (٢/ ٥٣ ، ٣/ ٦٦).

وذكر بعض شيوخنا أن الاختيار عنده الكسر؛ لما جاء فى الخبر أن رسول الله ﷺ، قال يوم بدر: «سَوِّمُوا؛ فإنَّ الملائِكةَ قَدْ سَوَّمَتْ»(١) فنسب الفعل إلى الملائكة.

أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [١٣٣] بواو.

غير نافع وابن عامر فإنهما قرأا: ﴿سارِعوا﴾ بغير واو(٢)، وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة وأهل الشام.

وروى أبو عمر الدورى عن الكسائى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ و: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٦١]، و: ﴿نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ [المؤمنون: ٥٦] بالإمالة فى كل ذلك(٣).

قال أبو على: [كِلا الأمرين سائغ](٤) مستقيم: فمن قرأ بالواو؛ فلأنه عطف الجملة على الجملة، والمعطوف عليها قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾. ومن ترك الواو؛ فلأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنية بالتباسها [بها](٥) عن عطفها بالواو.

وقد جاء الأمران فى التنزيل فى قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روى عن الكسائى من إمالة الألف فى ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ و﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ﴾ و﴿نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ فالإمالة هنا فى الألف حسنة؛ لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنع المفتوحة الإمالة؛ فكذلك المكسورة تجلبها.

---

(١) ذكره ابن الجوزى فى زاد المسير (١/ ٤٥٢)، والسيوطى فى كتابه: الحبائك فى الملائك (١١٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (١/ ٣٦٤)، البحر المحيط (٣/ ٥٧)، التبيان (٢/ ٥٩١)، التيسير (٩٠)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشاف (١/ ٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (١٧٤)، النشر (٢/ ٢٤٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الغيث (١٨٤)، وتفسير الرازى (٣/ ٥٠).

(٤) فى أ: كل الأمر شائع.

(٥) سقط فى أ.

اختلفوا فى فتح القاف وضمها من قوله -تعالى-: ﴿قَرْحٌ﴾ [١٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قَرْحٌ﴾ بفتح القاف فى كُلهن.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى: ﴿قُرْحٌ﴾ بضم القاف فى جميعهن(١).

وروى حفص عن عاصم: ﴿قَرْحٌ﴾ بالفتح مثل أبى عمرو.

وكلهم أسكن الراء فى «قَرْح».

قال أبو على: «قَرح» و«قُرح» مثل: الضَّعف والضُّعف، والكَره والكُره، والفَقر والفُقر، والدَّف والدُّف، والشَّهد والشُّهد. وكأن الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب؛ لأن القرآن عليه نزل.

وقال أبو الحسن: قَرِح، يقرَح، قَرْحًا وقُرحًا -فهذا يدل على أنهما مصدران، وأن كل واحد منهما بمعنى الآخر.

ومن قال: إن «القرح»: الجراحات بأعيانها، و«القُرح»: أَلَم الجراحات -قبل ذلك منه إذا أتى فيه برواية؛ لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس.

اختلفوا فى الهمز من قوله - تعالى -: ﴿وَكَأَيِّن﴾ [١٤٦]:

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿وكائِنْ﴾ الهمزة بين الألف والنون فى وزن «كاعِن»(٢).

وقرأ الباقون: ﴿وَكَأَيِّن﴾ الهمزة بين الكاف والياء، والياء مشددة فى وزن «كَعَى»(٣).

قال أبو على: كنا رأينا قديمًا فى قولهم: وكائِن وأكثر ما يجىء فى الشعر كقول الشاعر: [كما أنشده سيبويه:](٤) [من الطويل]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (١/ ٣٦٦)، الإملاء (١/ ٨٧)، البحر المحيط (٣/ ٦٢)، التبيان (٢/ ٦٠٠)، الحجة لابن خالويه (١١٤)، الحجة لأبى زرعة(١٧٤)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشاف (١/ ٢١٨)، النشر (٢/ ٢٤٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (١/ ٣٦٩)، البحر المحيط (٣/ ٧٢)، التيسير (٩٠)، الحجة لأبى زرعة (١٧٤)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٣)، الكشف (١/ ٣٥٧ ، ٣٥٨)، تفسير الرازى (٣/ ٦١)، النشر (٢/ ٢٤٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإملاء (١/ ٨٩)، البحر المحيط (٣/ ٧٢)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٢٨)، الغيث (١٨٣).

(٤) سقط فى أ. ولم نعثر على قائله، ولا على تتمة البيت.

وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجَّجٍ[1] يَجِىءُ أَمَامَ القَوْمِ[2] يَرْدِى مُقَنَّعَا[3]

وكقوله: [من الطويل]

وَكَائِنْ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ جُنُودًا وَأَمْثَالُ الجِبَالِ كَتَائِبُهْ

وقول جرير: [من الوافر]

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِى لَوْ أُصِبْتُ [هُوَ] المُصَابَا[4]

و«كائن» على وزن «كاعن»، كان الأصل فيه: «كأى» دخلت الكاف على «أى» كما دخلت على «ذا» من «كذا»، و«أنَّ» من «كأنّ»، وكثر استعمال الكلمة فصارت ككلمة واحدة، فقلب قلب الكلمة الواحدة؛ كما فعل ذلك فى قولهم: «لعمرى» و«رعمْلى»، حكى[5] لنا عن أحمد بن يحيى، فصار كَيَّإِنْ [مثل «كَيّع»][6] فحذفت الياء الثانية كما حذفت فى «كينونة» فصار «كَىء» بعد الحذف، ثم أبدلت من الياء الألف كما أبدل من «طائى»، وكما أبدلت من «آيَةٍ» -عند سيبويه، وكانت: «أَيَّةٌ»-.

وقد حذفت [الياء][7] من «أى» فى قول الفرزدق: [من الطويل]

تَنَظَّرْتُ نَصْرًا وَالسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ[8]

[ومن قول الآخر: «بَيّضْ...».][9]

فحذف الياء الثانية من «أى» - أيضًا - فأما النون فى «أى»، فهى التنوين الداخل على الكلمة مع الجر؛ فإذا كان كذلك فالقياس إذا وقفت عليه: «كاءْ» فتسكن الهمزة

(١) فى أ: كتيبة.
(٢) فى أ: الألف.
(٣) وهو لعمرو بن شأس فى الدرر (٤/ ٥٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩٧)، والكتاب (٢/ ١٧٠)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ٢٥٦).
(٤) البيت فى خزانة الأدب (٥/ ٣٩٧ ، ٤٠١)، والدرر (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٠٠)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٧٥)، ومغنى اللبيب ص(٤٩٥)، ولم أجده فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص(٦٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٣ ، ٥/ ١٣٩)، ورصف المبانى ص(١٣٠)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ١١٠ ، ٤/ ١٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ٦٨ ، ٢٥٦ ، ٢/ ٧٦).
(٥) فى أ: وحكى.
(٦) سقط فى ب.
(٧) سقط فى أ.
(٨) تقدم.
(٩) سقط فى ب.

المجرورة للوقف. وقياس من قال: مررت بزيدى أن يقول: كائِى، فيبدل منه[١] الياء.

ولو قال قائل: إنه بالقلب الذى حدث فى الكلمة، صارت بمنزلة النون التى من نفس الكلمة؛ فصار بمنزلة لام «فاعل» فأُقِرُّه نونًا فى الوقف، وأجعله بمنزلة ما هو من نفس الكلمة؛ كما جعلت التى فى «لَدُنْ» بمنزلة التنوين الزائد فى قول من قال[٢]: لَدُنْ غُدْوة -لكان قولاً.

ويقوى ذلك أنهم لما حذفوا الكلام فى قولهم: «إما لا» جعلوها بالحذف ككلمة واحدة حتى أجازوا الإمالة فى ألف «لا» كما أجازوها فى التى تكون من نفس الكلمة فى الأسماء والأفعال.

وسمعت أبا إسحاق يقول: إنها تقال ممالة، فجعل القلب فى «كائن» بمنزلة الحذف فى «إمَّا لا»؛ لاجتماعهما فى التغيير؛ لكان قولاً؛ فيقف على «كائن» بالنون، ولا يقف على النون إذا لم تقلب؛ كما لا تميل الألف فى «لا» إذا[٣] لم تحذف معها.

اختلفوا فى ضم القاف وفتحها وإدخال الألف وإسقاطها من قوله - تعالى -: ﴿قَـٰتَلَ مَعَـهُۥ﴾ [١٤٦]:

---

(١) فى أ: منها.

(٢) قال: ابن منظور فى اللسان: وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالا: العرب تقول: لدن غدوةٌ، ولدن غدوةً، ولدن غدوةٍ، فمن رفع أراد: لدن كانت غدوة، ومن نصب أراد: لدن كان الوقت غدوة، ومن خفض أراد: من عند غدوة. وقال ابن كيسان: «لدن» حرف يخفض، وربما نصب بها. قال: وحكى البصريون أنها تنصب «غدوة» خاصة من بين الكلام وأنشدوا:

ما زالَ مُهرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنهُمُ لَدُنْ غُـدْوَةً حَـتَّـى دَنَـتْ لِغُـرُوبِ

وأجاز الفراء فى «غدوة» الرفع والنصب والخفض، قال ابن كيسان: من خفض بها أجراها مجرى «من» و«عن»، ومن رفع أجراها مجرى «مذ»، ومن نصب جعلها وقتًا وجعل ما بعدها ترجمة عنها، وإن شئت أضمرت «كان» كما قال:

.... مُـــذُ لَدُ شَـــوْلا وإلَى إتْـــلائِهـــا

أراد: أن كانت شولا.

ينظر: اللسان (٥/ ٤٠٢٢).

(٣) فى أ: إذ.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿قُتِلَ معه﴾ بضم القاف بغير ألف[١].

وقرأ الباقون: ﴿قَـٰتَلَ مَعَهُۥ﴾ بفتح القاف وبألف.

[قال أبو على:][٢] أما «قُتِل» فيجوز أن يكون مسندا إلى ضمير أحد اسمين: إلى ضمير «نبى»، والدليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير أن هذه الآية فى معنى قوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وروى عن الحسن أنه قال: يخرج الأثر «ما قتل نبى فى حرب قطّ»[٣]، وقال ابن عباس فى قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]-: «قد كان النبى يُقْتَل؛ فكيف لا يُخَوَّنُ[٤]؟! والذى فى الآية من قوله: ﴿قُتل﴾ لم يذكر أنه فى حرب. فإذا أسند «قتل» إلى هذا الضمير احتمل قوله: ﴿مَعَـهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ أمرين:

أحدهما: أن يكون صفة لـ «نبى»[٥]، فإذا قدرته هذا التقدير كان قوله: ﴿ربِّيون﴾ مرتفعًا بالظرف بلا خلاف[٦].

والآخر: ألا تجعله صفة ولكن حالاً من الضمير الذى فى «قتل»، فإن جعلته صفة كان الضمير -الذى [في][٧] «معه» المجرور- لـ «نبى»، وإن جعلته حالاً كان الضمير الذى فى «معه» يعود إلى الذكر المرفوع الذى فى قتل.

والاسم الآخر الذى يجوز أن يسند إليه «قُتل» ربِّيون، فيكون قوله: «معه» على هذا التقدير متعلقًا[٨] بـ «قُتِل»، وعلى القولين الآخرين اللذين هما: الصفة والحال متعلقًا فى الأصل بمحذوف، وكذلك من قرأ: ﴿قَـٰتَلَ﴾ فهو يجوز فيه ما جاز فى قراءة من قرأ: ﴿قُتِلَ﴾.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، البحر المحيط (٣/ ٧٢)، الحجة لأبى زرعة (١٧٥)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٣)، الكشف (١/ ٣٥٩، ٣٦٠)، المعانى للأخفش (١/ ٢١٧)، المعانى للفراء (١/ ٢٣٧)، النشر (٢/ ٢٤٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: تفسير القرطبى (٤/ ٢٢٩).

(٤) ذكره السيوطى بمثله فى الدر المنثور (٢/ ١٦٢)، وعزاه للطبرانى والخطيب فى التاريخ عن مجاهد عن ابن عباس.

(٥) فى أ: للنبى.

(٦) فى ب: لا.

(٧) سقط فى أ.

(٨) فى ب: معلقًا.

والربيون: الذين يعبدون الرب، واحده: رِبِّى. هكذا فسره أبو الحسن، وقيل فيه: إنه منسوب إلى علم الرب وكذلك[١] الربانيون.

وحجة من قرأ: ﴿قُتِلَ﴾ أن هذا الكلام اقتصاص ما جرى عليه سير أمم الأنبياء قبلهم؛ ليتأسوا بهم، وقد قال: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْۚ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وحجة من قرأ: ﴿قَـٰتَلَ﴾ أن المقاتل قد مدح كما مدح المقتول فقال: ﴿وَقَـٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

فمن أسند الضمير الذى فى «قتل» إلى «نبى» كان قوله: ﴿فَمَا وَهَنُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، أى: ما وهن الربيون.

ومن أسند الفعل إلى الربيين دون ضمير «نبى» كان معنى: ﴿فما وهنوا﴾: ما وهن باقيهم بعد من قتل منهم فى سبيل الله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ومن جعل قوله: ﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ صفة أضمر للمبتدأ الذى هو «كأى» خبرًا، وموضع الكاف الجارة فى «كأى» مع المجرور: رفع؛ كما أن موضع الكاف فى قولك[٢]: له كذا وكذا -رفعٌ، ولا معنى للتشبيه فيها؛ كما أنه لا معنى للتشبيه فى كذا وكذا.

اختلفوا فى تخفيف قوله -جل وعز-: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ وتثقيله [١٥١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ ساكنة العين خفيفة.

وقرأ ابن عامر والكسائى: ﴿الرعُبَ﴾ مضمومة العين مثقلة حيث وقعت[٣].

قال أبو على: الإلقاء فى قوله -تعالى-: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١] أصله فى الأعيان، واستعمل فى غيرها على طريق الاتساع؛ يدلك[٤] على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]،

---

(١) فى ب: وكذا.
(٢) فى ب: قوله.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، ينظر الإعراب (١/ ٣٧٠)، الإملاء (١/ ٨٩)، البحر المحيط (٣/ ٧٧)، التيسير (٩١)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٣٢)، الحجة لابن خالويه (١١٤)، الحجة لأبى زرعة (١٧٦)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، المجمع (٢/ ٥١٨).
(٤) فى ب: يدل.

و: ﴿فَأَلْقَوْاْ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤]، و: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقال سيبويه: «ألقيت متاعك بعضَهُ على بعض»، وليس الرعب بعين، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩]، ومثل الإلقاء في ذلك الرمي، قال: رمى فأخطأ، أي: السهم. وقال: [من الرمل]

كَشِهَابِ الْقَذْفِ يَرْمِيكُمْ بِهِ ... ...(١)

فأضاف «الشهاب»؛ إلى «القذف» لما كان من رمى الرامي به.

كما قال: [من الطويل]

... ... يَسُدُّ أُبَيْنُوهَا الأصَاغِرُ خَلَّتِي(٢)

وإذا مات لم تكن له خلة، ولكن أضافها إلى نفسه؛ لما كان منه من سده لها، وهذا النحو من الإضافة على هذا الوجه كثير. وقال - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ [النور: ٦] أي: بالزنا، فهذا اتساع؛ لأن هذا ليس بعين.

وكذلك قوله: [من الطويل]

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا ....(٣)

[وقال:](٤) [من الرمل]

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... فارس في كفه للحرب نار

وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص(١٢)، والحماسة البصرية (١/ ٤٩)، والحيوان (٦/ ٢٧٥)، ورسالة الغفران ص(٧٩)، والجاحظ في الحيوان (٦/ ٢٨٠).

(٢) عجز بيت، وصدره:

زعمت تماضر أنني إما أمت ....

وهو لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب (٨/ ٣٠)، والدرر (٥/ ٩٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٥٤٧)، واللسان (خلل)، ونوادر أبي زيد ص(١٢١)، ولعلباء ابن الأرقم في الأصمعيات ص(١٦١)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٩/ ٥، ٤١)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣).

(٣) وتمامه:

.... ومن أجل الطوى رماني

وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ص(١٨٧)، والدرر (٢/ ٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٩)، والكتاب (١/ ٧٥)، وله أو للأزرق بن طرفة بن العمرد الفراصي في اللسان (جول).

(٤) سقط في أ.

قَـذَفُـوا سَـيِّـدَهُـم فِـى وَرْطَـةٍ قَذفَكَ المَقْلَةَ وَسْطَ المُعتَرَكْ[(١)]

فالأول: على الاتساع، والثانى: على الأصل؛ ألا ترى أن المَقْلة تُلقى للتصافن، كما يُلقى غيرُها؟: ! فهذا بمنزلة: ألقيت الحجة ونحوه. ومما جاء قريبًا من الرمى والقذف والإلقاء: الرجم، ورجم ماعز[(٢)].

ومن الاتساع فيه قوله: [من الطويل]

هُمَا نَفَثَا فِى فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِى أَشَدّ رِجَامِ[(٣)]

فالرجام: المراجعة بالسباب، فهذا نحو: رماه بالزنا، وقذفه به، وألقى عليه

---

(١) وهو ليزيد بن طعمة الخطمى فى اللسان (ورط، مقل)، وتهذيب اللغة (٩/ ١٨٤)، والتاج (ورط، مقل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/ ٣٤١)، ومجمل اللغة (٤/ ٣٤٠)، والمخصص (١٣/ ٧٥)، وديوان الأدب (١/ ١٤٥)، وأساس البلاغة (مقل).

(٢) قال ابن حبان: له صحبة. وهو الذى رجم فى عهد النبى، صلى الله عليه وآله وسلم. ثبت ذكره فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة وزيد بن خالد وغيرهما، وجاء ذكره فى حديث أبى بكر الصديق وأبى ذر وجابر بن سمرة، وبريدة بن الحصيب، وابن العباس، ونعيم بن هزال، وأبى سعيد الخدرى، ونصر الأسلمى، وأبى برزة، سماه بعضهم وأبهمه بعضهم، وفى بعض طرقه أن النبى -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتى لأجزأت عنهم».

والحديث ورد عن عدة من الصحابة، منهم حديث جابر: أخرجه البخارى (١٢/ ١٢٩) كتاب الحدود، باب: الرجم بالمصلى، حديث (٦٨٢٠)، ومسلم (٣/ ١٣١٨) كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى حديث (١٦/ ١٦٩١)، وأبو داود (٤/ ٥٨٠)، كتاب الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٣٠)، والترمذى (٤/ ٢٨)، كتاب الحدود، باب: ما جاء فى درء الحد عن المعترف إذا رجع، حديث (١٤٢٩)، والنسائى (٤/ ٦٢-٦٣) كتاب الجنائز، باب: ترك الصلاة على المرجوم، وأحمد (٣/ ٣٢٣)، وابن الجارود رقم (٨١٣)، والدارقطنى (٣/ ١٢٧-١٢٨) كتاب الحدود والديات، حديث (١٤٦)، كلهم من طريق عبد الرزاق فى «المصنف» (٧/ ٣٢٠) رقم (١٣٣٣٧) عن معمر، عن الزهرى عن أبى سلمة عن جابر.

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٢١٥)، وتذكرة النحاة ص(١٤٣)، وجواهر الأدب ص(٩٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٠ - ٤٦٤ ، ٧/ ٤٧٦ ، ٥٤٦)، والدرر (١/ ١٥٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤١٧ ، ٢/ ٤٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية ص(١١٥)، والكتاب (٣/ ٣٦٥ ، ٦٢٢)، ولسان العرب (فمم، فوه)، والمحتسب (٢/ ٢٣٨)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(٢٣٥)، والأشباه والنظائر (١/ ٢١٦)، والإنصاف (١/ ٣٤٥)، وجمهرة اللغة ص(١٣٠٧)، والخصائص (١/ ١٧٠ ، ٣/ ١٤٧ ، ٢١١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٥)، والمقتضب (٣/ ١٥٨)، والمقرب (٢/ ١٢٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥١).

مسألة، ونفثا السباب: اتساع - أيضًا - لأنه ليس بعين. فأما [مثل][(١)] الرُّعُب والرعْب، والطُّنُب والطُّنْب، والعُنُق والعُنْق -فقد تقدم ذكره.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [١٥٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تغْشى﴾ بالتاء[(٢)].

[قال أبو علي][(٣)]: حجة من قرأ بالياء، قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ [الأنفال: ١١] فالنعاس هو الغاشي.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾؛ لأنه إنما جعل الفاعل بتضعيف العين مفعولاً. ومن حجتهم: أن «يغشى» أقرب إلى النعاس؛ فإسناد الفعل إليه أولى.

ومنها[(٤)] أنه يقال: غشيني النعاس، وغلب علي النعاس. ولا يَسْهُل: غشيني الأمنة، ومن قرأ بالتاء حمله[(٥)] على الأمنة.

فأما قوله: ﴿إن شجرة الزقوم طعام الأثيم كالمهل تغلي﴾ [الدخان: ٤٥] فحمل الكلام على «الشجرة» لقوله -تعالى-: ﴿فَإِنَّهُمْ لَآكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الصافات: ٦٦]، وقال: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة: ٥٢] فنسب الأكل إلى الشجر.

ومن حجة من قرأ بالتاء: أن النعاس، وإن كان بدلاً من «الأمنة»، فليس بمبدل منه في طريق ما يسقط من الكلام.

يدلك على ذلك قولهم: الذي مررت به زيد أبو عبد الله.

وقال: [من الكامل]

---

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، الإملاء (١/ ٩٠)، البحر المحيط (٣/ ٨٦)، التبيان (٣/ ٢٢)، التيسير (٩١)، تفسير الطبري (٧/ ٣١٥)، الحجة لابن خالويه (١١٤ ، ١١٥)، الحجة لأبي زرعة (١٧٦)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، الكشاف (١/ ٢٢٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: منه.

(٥) في أ: جعله.

وَكَـأَنَّـهُ لَهَـقُ الـسَّـرَاةِ كَـأَنَّـهُ مَـا حَـاجِبَيْـهِ مُـعَـيَّـنٌ بِـسَـوَادِ[١]

فجعل الخبر عن[٢] الذى أبدل منه.

واختلفوا فى رفع اللام ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [١٥٤]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قل إن الأمر كلُّهُ لله﴾ رفعًا[٣].

وقرأ الباقون ﴿كُلَّهُۥ﴾ نصبًا.

قال أبو على: حجة من نصب: أن «كُلَّه» بمنزلة «أجمعين» و«جُمَع» فى أنه للإحاطة والعموم؛ فكما أنه لو قال: [إن الأمر][٤] أجمع، لم يكن إلا النصب[٥].

كذلك إذا قال: «كُلَّه»؛ لأنه بمنزلة «أجمعين»، وليس الوجه أن يلى العوامل؛ كما لا يليها «أجمعون».

وحجة أبى عمرو فى رفعه «كلُّه» وابتدائه به، أنه وإن كان فى أكثر الأمر بمنزلة «أجمعين» لعمومها، فإنه قد [ابتدئ بها كما][٦] ابتدئ[٧] بسائر الأسماء فى [نحو][٨] قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فابتدأ به فى الآية، ولم يجره على ما قبله، لأن قبله كلامًا قد بنى عليه فأشبه [بذلك ما يكون][٩] جاريًا على ما قبله، وإن خالفه فى الإعراب.

ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف أو حالاً لذى حال أو خبرًا لمبتدأ، ولا يحسن إعماله عمل الفعل إلا فى هذه المواضع؟! وقد

---

(١) وهو للأعشى فى الدرر (٦/ ٢٥٤)، والكتاب (١/ ١٦١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/ ١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٣/ ٦٧)، واللسان (عين)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٨).
(٢) فى ب: على.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، البحر المحيط (٣/ ٨٨)، التبيان (٣/ ٢٣)، تفسير الطبرى (٧/ ٣٢٣)، السبعة (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (١٧٧)، الحجة لابن خالويه (١١٥)، الغيث (١٨٤)، الكشف (١/ ٣٦١)، المجمع (٢/ ٢٥١).
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى ب: نصبا.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى أ: ابتدأ.
(٨) سقط فى أ.
(٩) فى أ: به اسمًا يكون.

قالوا: أقائمٌ أخواك؟ و: أذاهب إخوتُكَ؟ وما ذاهب إخوتك، فأعملوا اسم الفاعل، لما تقدمه كلامٌ أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التى تقدم ذكرها؛ فكذلك حسن ابتداء «كلهم» فى الآية لما كان قبله كلام؛ فأشبه بذلك [إتباعه ما كان][1] جاريًا عليه، كما أشبه اسم الفاعل فى إجرائه -على ما ذكرنا- ما يجرى صفة على موصوف أو حالاً أو خبر مبتدأ، نحو: مررت برجل قائم أبواه، و: هذا زيد قائمًا غلامه، و: زيد منطلق أبواه؛ فكذلك حسن الابتداء بـ «كلهم»، وقطعه مما قبله لما ذكرت من المشابهة.

ومن ثم أجاز سيبويه: أين تظن زيدٌ ذاهبٌ، فألغى الظَّنَّ، وإن كان «أين» غير مستقر، كما جاز إلغاؤه إذا كان أين مستقرًا لأن قبله كلامًا، فجعله، وإن لم يكن مستقرًا، بمنزلة المستقر؛ كما جعلوا همزة الاستفهام وحرف النفى فى: أقائم أخواك، بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجل قائم أخواه.

واختلفوا فى التاء والياء من قوله -جل اسمه-: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١٥٦]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائى ﴿يَعمَلُون﴾ بالياء[2].

وقرأ الباقون بالتاء.

وروى هارون الأعور وعلى بن نصر عن أبى عمرو بالياء.

[قال أبو على][3]: حجة من قرأ بالتاء قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وحجة الياء: أن قبلها -أيضًا- غيبة وهو قوله: ﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦] وما بعده؛ فحمل الكلام على الغيبة.

واختلفوا فى ضم الميم وكسرها من قوله - جل وعز -: ﴿مُتَّ﴾ و ﴿مُتْنَا﴾ و﴿مُتُّم﴾، فى جميع[4] القرآن.

---

(١) فى أ: إتباعهم ما يكون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، البحر المحيط (٣/ ٩٥)، التيسير (٩١)، الحجة لابن خالويه (١١٥)، الحجة لأبى زرعة (١٧٧)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، الكشاف (١/ ٢٢٥)، تفسير الرازى (٣/ ٧٧)، النشر (٢/ ٢٤٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: كل.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر: ﴿مُتُّ﴾، و﴿مُتُّم﴾ و﴿مُتْنَا﴾ برفع الميم فى كل القرآن.

وروى حفص عن عاصم: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٧]، ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨] برفع الميم فى هذين الحرفين، ولم يكن يرفع الميم فى غير هذين الحرفين فى جميع القرآن.

[حدثنا ابن مجاهد][١] قال: حدثنا وهيب المروزى قال: حدثنا الحسن بن المبارك قال: حدثنا أبو حفص قال: حدثنا سهل أبو عمرو قال: قال عاصم: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٧] بضم الميم من الموت، وباقى القرآن [﴿مِتم﴾][٢] بكسر الميم-: أى: بُلِيتُمْ- و﴿مِتنا﴾ ومِتُّ.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿مِتُّم﴾، و ﴿مِتُّ﴾ و ﴿مِتَّ﴾ و ﴿مِتْنَا﴾ فى كل القرآن بالكسر[٣].

قال أبو على[٤]: الأقيس: مُتّ تموت، مثل: قلت تقول، و: طُفتَ تطوف، وكذلك هذا يستمر على ضم الفاء منه، والكسر شاذ فى القياس، وإن لم يكن فى الاستعمال كشذوذ[٥]: [من الطويل]

.... اليُجَدَّعُ[٦]

ونحوه مما شذ عن الاستعمال والقياس، ونظيره: فَضِلَ يَفْضُلُ، فى الصحيح.

وأنشدوا: [من الطويل]

ذَكَرتُ ابنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابنِ عَامِرٍ ... وَمَا مَرَّ مِن عُمْرِى ذَكَرتُ وَمَا فَضِلْ[٧]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، الإعراب (١/ ٣٧٣)، الإملاء (١/ ٩٠ ، ٩١)، البحر المحيط (٣/ ٩٦)، التيسير (٩١)، الحجة لابن خالويه (١١٥)، الحجة لأبى زرعة (١٧٨)، الغيث (١٨٤)، الكشاف (١/ ٢٢٦)، الكشف (١/ ٣٦١ ، ٣٦٢)، النشر (٢/ ٢٤٣).
(٤) زاد فى ب: الأشهر.
(٥) فى ب: بشذوذ.
(٦) تقدم.
(٧) وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص(١٠٠ ، ٢٥٣)، وخزانة الأدب (١/ ٢٨٥)، والمنصف (١/ ٢٥٦)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٧/ ١٥٤).
ويروى «ما» بدلا من «وما».

وقد أنشد بعضهم: [من الرجز]

عِيشِى وَلاَ يَوْمِى بِأَنْ تَمَاتِى[١]

ولا أظنه ثبتًا، وكذلك شعر آخر فيه: «تَدَامُ»، وهو عندى مثل الأول، ولا أعلم فصلاً بين الموت إذا تبعه البلى، وبينه إذا لم يتبعه البلى.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿خيرٌ مِمَّا تَجمَعُون﴾ بالتاء [١٥٧]:

إلا عاصمًا فى رواية حفص فإنه قرأ بالياء، ولم يروها عن عاصم غيره بالياء[٢].

[قال أبو على][٣]: والمعنى: خير مما تجمعون أيها المقتولون فى سبيل الله، أو المائتون مما تجمعون من أعراض الدنيا التى تتركون القتال فى سبيله؛ للاشتغال بها وبجمعها عنه.

ومعنى الياء أنه: لمغفرة من الله خير مما يجمعه غيركم، مما تركوا القتال لجمعه. والأول أظهر وأشكل بالكلام.

اختلفوا فى فتح الياء وضم الغين، وضم الياء وفتح الغين من قوله - جل وعز -: ﴿يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ﴿يَغُلَّ﴾ بفتح الياء وضم الغين.

وقرأ الباقون: ﴿يُغَلَّ﴾ بضم الياء وفتح الغين[٤].

---

(١) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٠٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٣٧)، وشرح شواهد الشافية ص(٥٧)، واللسان (موت).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، البحر المحيط (٣/ ٩٦)، التيسير للدانى (٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٨)، الغيث للصفاقسى (١٨٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٢٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٢٤)، تفسير الرازى (٣/ ٧٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٣).

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٧٥)، البحر المحيط (٣/ ١٠١)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٤)، التيسير للدانى (٦١)، تفسير الطبرى (٧/ ٣٥٠، ٣٥٣)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٥٥)، الحجة لابن خالويه(١١٥، ١١٦)، الحجة لأبى زرعة (١٧٩، ١٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢١٨)، الغيث للصفاقسى (١٨٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٢٧)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٣، ٣٦٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٢٨)، المعانى للفراء (١/ ٢٤٦)، تفسير الرازى (٣/ ٨٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٣).

[قال أبو على][(١)]: قالوا فى الخيانة: أغلّ يُغِلّ إغلالاً: إذا خان ولم يؤد الأمانة.

قال النمر بن تولب: [من الطويل]

جَزَى اللهُ عَنَّا جَمْرَةَ بْنَةَ نَوْفَلٍ جَزَاءَ مُغِلٍّ بِالأَمَانَةِ كَاذِبِ [(٢)]

وقال آخر: [من الكامل]

حَدَّثْتَ نفسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْغَدْرِ خَائِنَةً مُغِلَّ الإِصْبَعِ [(٣)]

أى: لكراهة الغدر.

فأما[(٤)] «خائنة» فيحتمل أن تكون مصدرًا: كالعافية والعاقبة؛ فإن حملته فى البيت على هذا قدرت حذف المضاف، وإن شئت جعلته مثل: راوية.

ونسب «الإغلال» إلى «الإصبع» كما نسب الآخر «الخيانة» إلى «اليد» فى قوله: [من الوافر]

فَوَلَّيْتَ الْعِرَاقَ وَرَافِدَيْهِ فَزَارِيًا أَحَذَّ يَدِ الْقَمِيصِ [(٥)]

[الرواية: أأطعمت العراق][(٦)].

وقالوا: من «الغل» الذى هو الشحناء والضغن: غل، يغِلّ بكسر الغين. وقالوا فى الغلول من الغنيمة: غلّ، يغُلّ، بضم الغين.

والحجة لمن قرأ: ﴿يَغُلَّ﴾ أن ما جاء فى التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه إلى الفاعل نحو: ﴿مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍۚ﴾ [يوسف: ٣٨]، [و]﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٧٦]، [و]﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل

---

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٣٣٢)، ولسان العرب (غلل)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٧٦)، ومجمل اللغة (٤/ ٦)، وتهذيب اللغة (١٦/ ٩٢)، والحيوان (١/ ١٥)، وعيون الأخبار (٣/ ١٩)، وتاج العروس (جمر، غلل). ويروى: «حمزة» بدلًا من «جمرة».

(٣) البيت للكلابى فى لسان العرب (خون)، وتاج العروس (صبع، خون)، والكامل ص(٤٦٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صبع، غلل)، وتهذيب اللغة (٢/ ٥٢)، وجمهرة اللغة ص(٣٤٧)، وإصلاح المنطق ص(٢٦٦)، وتاج العروس (غلل).

(٤) زاد فى ب: ما جاء.

(٥) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/ ٣٨٩)، والحيوان (٥/ ١٩٧)، والدرر (١/ ١٥٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٩٠)، وسمط اللآلى ص٨٦٢)، والشعر والشعراء (١/ ٩٤)، ولسان العرب (رفد، حذذ)، وبلا نسبة فى الحيوان (٦/ ٥١٠)، وهمع الهوامع (١/ ٥٠).
ويروى: «لأطعمت» بدلًا من «فوليت».

(٦) سقط فى أ.

عمران: ١٤٥]، [و]﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ١١٥] [و]﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. ولا يكاد يجيء فيه[(١)]: ما كان زيد ليُضرب، فيسند الفعل فيه[(٢)] إلى المفعول به.

فكذلك ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١] يسند الفعل فيه إلى الفاعل.

وروى عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿يَغُلَّ﴾ وقيل له: إن عبد الله قرأ: ﴿يُغَلَّ﴾، فقال ابن عباس: بلى -والله- ويُقْتَل[(٣)].

وروى - أيضًا - عن ابن عباس: «قد كان النبى يُقْتَل؛ فكيف لا يُخَوَّنُ؟!»[(٤)].

ومن قال: ﴿يُغَل﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن ينسب إلى ذلك، أي: لا يقال له: غللت؛ كقولك: أسقيته، [أي][(٥)]: قلت له: سقاك الله.

وقال: [من الطويل]

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ[(٦)]

وكقولهم: [أكفرتنى، أى: نسبتنى][(٧)] إلى الكفر.

قال: [من الطويل]

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرَتْنِي بِحُبِّكُمْ ... ...[(٨)]

أى: نسبتنى إلى الكفر.

---

(١) فى ب: منه.
(٢) فى أ: منه.
(٣) ذكره السيوطى فى الدر (٢/ ١٦٢)، وعزاه لابن منيع فى مسنده عن أبى عبد الرحمن عن ابن عباس.
(٤) تقدم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٨٢١)، وأدب الكاتب ص(٤٦٢)، والكتاب (٤/ ٥٩)، واللسان (سقى)، (شكا)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٠٧)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٠).
(٧) فى أ: أكفرته، أى: نسبته.
(٨) صدر بيت للكميت، وعجزه:

.... وطائفة قالوا: مسيء ومذنب

ينظر: شرح هاشميات الكميت ص(٥٣)، ولسان العرب (خبث)، وتاج العروس (خبث). وتروى: «أكفرونى» بدلًا من «أكفرتنى».

ويجوز أن يكون «يُغَلّ»، أى: ليس لأحد أن يُغِلَّه، فيأخذ من الغنيمة التى حازها، وإن كان لا يجوز أن يُغل غير النبى ﷺ من إمام للمسلمين[١] وأمير لهم؛ لأن ذلك يجوز أن يعظم بحضرته، ويكبر كبرًا لا يكبرُ عند غيره -عليه السلام- لأن المعاصى تعظم بحضرته؛ كما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، [فكذلك الغلول][٢] وإن كان كبيرًا فهو بحضرته عليه السلام أعظم.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِّلوا﴾ مشددة التاء.

[قال أبو على][٣]: وجه من قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ بالتخفيف، أن التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قتلت اليوم؛ فيصلح التخفيف للكثرة، وضربت زيدًا ضربة؛ فيصلح للقلة.

ووجه التثقيل أن المقتولين كثرة[٤] فحسن التثقيل؛ كما قال: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] و«فَعَّل» يختص به الكثير دون القليل.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [١٧١] فى كسر الألف وفتحها:

فقرأ الكسائى وحده[٥]: ﴿وإن الله لا يُضيعُ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقون: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ بفتح الألف.

[قال أبو على][٦]: وجه الفتح أن المعنى يستبشرون بنعمة من الله، وبأن الله

---

(١) فى ب: المسلمين.
(٢) فى ب: فالغلول.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: كثير.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، البحر المحيط (٣/ ١١٦)، التبيان للطوسى (٣/ ٤٩)، التيسير للدانى (٩١)، تفسير الطبرى (٧/ ٣٩٨)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٧٦)، الحجة لابن خالويه(١١٦)، الحجة لأبى زرعة (١٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٩)، الغيث للصفاقسى (١٨٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٣٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٤، ٣٦٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٣٤)، تفسير الرازى (٣/ ٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٤).
(٦) سقط فى أ.

لا يضيع، فـ «أن» معطوفة على الباء، المعنى: يستبشرون بتوفر ذلك عليهم، ووصوله إليهم؛ لأنه إذا لم يُضِعْه وصل إليهم فلم يُبْخَسوه ولم يُنقصوه، فهذا ما يستبشر به(١)، كما أن النعمة والفضل كذلك. ومن كسر فإلى هذا(٢) المعنى يئول؛ لأنه إذا لم يُضعه وصل إليهم فلم ينقصوه، فالأول أشد إبانة لهذا المعنى.

اختلفوا فى فتح الياء وضم الزاى، وضم الياء وكسر الزاى من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾ [١٧٦]:

فقرأ نافع وحده(٣): ﴿يُحْزِنْكَ﴾ و﴿لِيُحْزِنَ﴾ [المجادلة: ١٠]، و﴿إنى لَيُحْزِنُنى﴾ [يوسف: ١٣] بضم الياء وكسر الزاى فى كل القرآن، إلا فى سورة الأنبياء: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ﴾ [الآية: ١٠٣] فإنه فتحها -يعنى الياء- وضَمَّ الزاى.

وقرأ الباقون فى جميع ذلك «يَحْزُنُ» بفتح الياء وضم الزاى فى كل القرآن.

[قال أبو على](٤): قال سيبويه [تقول](٥): فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته.

قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: فتنته وحَزَنْتُه، لم ترد أن تقول: جعلته حزينًا وجعلته فاتنًا، كما أنك حين قلت: أدخلته، أردت: جعلته داخلًا؛ ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حُزنًا وفِتنة، فقلت: فتنته؛ كما قلت: كحلته، أى: جعلت فيه كُحلًا، ودهنته: جعلت فيه دهنا، فجئت بـ «فعلته» على حده. ولم ترد بـ «فعلته» ههنا تغيير قوله: حزِن وفتِن، ولن أردت ذلك لقلت أحزنته، وأفتنته، و«فَتِن» من «فتنته» كـ «حزن» ممن «حزنته». قال: وقال بعض العرب: أفتنت الرجل وأحزنته، إذا(٦) جعلته حزينًا وفاتنًا، فغيروا «فَعَلَ».

قال أبو على: فهذا الذى حكاه عن بعض العرب حجة نافع فى قراءته:

---

(١) فى أ: له.

(٢) فى ب: ذا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٢)، البحر المحيط (٣/ ١٢١)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٥، ٥٦)، التيسير للدانى (٩١، ٩٢)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٩)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٢)، تفسير الرازى (٣/ ١٠١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٤).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: أراد.

﴿ليُحْزِننى﴾، وأما قراءته[(١)]: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثرًا أو أحب الأخذ بالوجهين؛ إذ كان كل واحد منهما جائزًا.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [١٧٨]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ولا يحسِبَنَّ الذين كفروا﴾[(٢)]، [و]﴿ولا يحسِبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، و: ﴿لا يحسِبَنَّ الذين يفرحون﴾ [آل عمران: ١٨٨] [و]﴿فلا يحسِبُنَّهم﴾ [آل عمران: ١٨٨] بضم[(٣)] الباء فى «يحسَبُنَّهم»، وكلهن بالياء وكسر السين فى جميع[(٤)] القرآن.

وقرأ نافع وابن عامر: [﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] [و]﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾][(٥)] [آل عمران: ١٨٠]، [و] ﴿لا يحسَبَنَّ الذين يفرحون﴾ [آل عمران: ١٨٨] كل ذلك بالياء[(٦)]، ﴿فلا تحسِبَنَّهم﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالتاء وفتح الباء غير أن نافعًا كسر السين وفتحها ابن عامر.

وقرأ حمزة: ﴿ولا تحسَبَنَّ الذين كفروا﴾ [آل عمران:١٧٨]، ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٨] بفتح الباء والسين، وكل ذلك بالتاء[(٧)].

وقرأ عاصم والكسائى كل ما فى هذه السورة بالتاء إلا حرفين: [قوله][(٨)]: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]؛ فإنهما بالياء غير أن عاصمًا فتح السين وكسرها الكسائى.

---

(١) فى أ: قوله.
(٢) زاد فى أ: بالياء.
(٣) فى ب: ضم.
(٤) فى ب: كل.
(٥) سقط فى ب.
(٦) فى ب: بالتاء.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٧٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٢)، البحر المحيط (٣/ ١٢٢)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٨)، تفسير الطبرى (٧/ ٤٢٢)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٨٧)، الحجة لأبى زرعة (١٨٢)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٣)، المعانى للفراء (١/ ٢٤٨)، تفسير الرازى (٣/ ١٠٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٤).
(٨) سقط فى أ.

ولم يختلفوا فى قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٩] أنها بالتاء:

قال أبو على: قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿ولا يحسِبَنَّ الذين كفروا﴾ [آل عمران: ١٧٨] ﴿ولا يحسِبَنَّ الذين يبخلون﴾ [آل عمران: ١٨٠]، ﴿ولا يحسِبَنَّ الذين يفرحون﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فلا يحْسِبُنَّهُم﴾ بضم الباء فى «يَحْسِبُنَّهم»، وكلهن بالياء وكسر السين فى كل القرآن.

[قال أبو على][1]: «الذين» فى هذه الآى فى قراءتهما: رفع بأنه فاعل «يحسِب»، وإذا كان الذى فى الآى فاعلاً اقتضى «حسب»[2] مفعولين؛ لأنها تتعدى إلى مفعولين، أو إلى مفعول يسد مسد المفعولين، وذلك إذا جرى فى صلة ما يتعدى إليه ذكر الحديث والمحدث عنه، نحو: حسبت أن زيدًا منطلق، وحسبت أن [يقوم عمرو][3]؛ فقوله: ﴿أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] قد سد مسد المفعولين اللذين يقتضيهما «يحسبن».

وكسر إن فى قول من قرأ: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ -بالياء- لا ينبغى، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى. ووجه ذلك أن «إنّ» يتلقى بها القسم كما يتلقى بلام الابتداء، ويدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر؛ فكسر «إن» بعد «يحسبن»، وعلق عليها الحسبان كما يعلق باللام، فقال: ﴿لا يَحْسِبن الذين كفروا إنما نملى لهم﴾ [آل عمران: ١٧٨]؛ كما قال: ﴿لا يَحْسِبن الذين كفروا﴾ للآخرة خير لهم.

و«ما» تحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «الذى»؛ فيكون التقدير: لا يحسبن الذين كفروا أن الذى نمليه خير لأنفسهم.

والآخر: أن يكون «ما نملى» بمنزلة الإملاء؛ فيكون مصدرًا، وإذا كان مصدرًا، لم يقتض راجعًا إليه[4].

وقال أبو الحسن: المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن ما نملى لهم ليزدادوا إثمًا؛ إنما نملى لهم خير لأنفسهم. وأما قول: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: حسبت.
(٣) فى ب: تقوم.
(٤) فى أ: إليها.

ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] و«الذين يبخلون» فاعلُ «يحسبن»، والمفعول الأول محذوف من[1] اللفظ؛ لدلالة اللفظ عليه، وهو بمنزلة قولك: من كذب كان شرًّا له، أى: الكذب؛ فكذلك: لا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله [البخلَ هو][2] خيرًا لهم، فدخلت[3] «هو» فصلاً؛ لأن تقدم «يبخلون» بمنزلة تقدم «البخل».

فكأنك قلت: لا يحسبن الذين يبخلون، البخلَ هو خيرًا لهم.

فأما قوله: ﴿ولا يحسبن الذى يفرحون بما أتوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فلا يحْسِبُنَّهُم﴾ فـ«الذين» فى موضع رفع بأنه فاعل «يحسب»، ولم توقع «يحسبن» على شىء.

قال أبو الحسن: لا تعجبنى[4] قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنه لم يوقعه على شىء، ونرى أنه لم يستحسن ألا يعدى «حسبت»؛ لأنه قد جرى مجرى اليمين فى نحو: علم الله لأفعلنَّ: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ....[5]

وظننت ليسبقنى، ﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]؛ فكما أن القسم لا يتكلم به حتى يعلق بالمقسم عليه، كذلك «ظننت» و«علمت» فى هذا الباب.

وأيضًا فإنه قد جرى فى كلامهم لغوًا، وما جرى [فى كلامهم][6] لغوًا لا يكون فى حكم الجمل المفيدة.

ومن ثم جاء نحو: [من الطويل]

وما خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ المَذَاكِى المُسْنِفَاتِ القَلَائِصَا[7]

إنما هو: وما أبقى بيننا.

وكذلك[8] قال الخليل: تقول: ما رأيته يقول ذاك إلا زيدٌ، وما أظنه يقول ذاك

(١) فى أ: فى.
(٢) فى أ: هو البخل.
(٣) فى أ: فدخل.
(٤) فى ب: يعجبنى.
(٥) تقدم.
(٦) سقط فى ب.
(٧) البيت للأعشى فى ديوانه ص(٢٠١)، ولسان العرب (سنف، خيل).
(٨) فى ب: ولذلك.

إلا عمروٌ.

فهذا يدلك [على][(١)] أنك انتحيت على القول، ولم ترد أن تجعل زيدًا موضع فعلك: كضربت وقتلت.

ولذلك لم يجر الشرط مجرى الجمل فى نحو: إن تفعل؛ لأن الشرط بمنزلة القسم، والجزاء بمنزلة المقسم عليه.

ولذلك فصل بالشرط بين «أما» وجوابها فى نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ . فَسَلَٰمٞ لَّكَ﴾ [الواقعة: ٩٠ - ٩١]، ولو كان بمنزلة الجمل لم يجز به الفصل.

ووجه قول ابن كثير وأبى عمرو فى أن لم يعديا «حسبت» إلى مفعوليه اللذين يقتضيهما، أن «يحسب» فى قوله: ﴿فلا يحسِبُنَّهم بمفازة من العذاب﴾ [آل عمران: ١٨٨] لما جعل بدلا من الأول وعُدِّى إلى مفعوليه استغنى بهما عن تعدية الأول[(٢)] إليهما؛ كما استغنى فى قوله: [من الطويل]

بِـأَيِّ كِـتَـابٍ أَمْ بِـأَيَّـةِ سُـنَّـةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وتَحْسِبُ[(٣)]

بتعدية أحد الفعلين إلى المفعولين عن تعدية الآخر إليهما[(٤)].

فإن قلت: كيف يستقيم تقدير البدل فى قوله: ﴿لا يحسِبَنَّ الذين يفرحون بما أتوا... فلا يَحْسِبُنَّهم بمفازة﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وقد دخلت الفاء بينهما[(٥)]، ولا يدخل بين البدل والمبدل منه الفاء؟!

فالقول: إن الفاء زائدة، يدلك على أنها لا يجوز أن تكون التى تدخل على الخبر، أن ما قبل الفاء ليس بمبتدأ فتكون الفاء خبره، ولا تكون العاطفة؛ لأن المعنى: لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا أنفسهم بمفازة من العذاب.

فإذا كان كذلك لم يجز تقدير العطف؛ لأن الكلام لم يستقل بعد فيستقيم فيه

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: الأولى.
(٣) البيت للكميت فى خزانة الأدب (٩/ ١٣٧)، والدرر (١/ ٢٧٢ ، ٢/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٦٩٢)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٣ ، ٣/ ١١٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٦٩)، وشرح الأشمونى ص(١٦٤)، وشرح ابن عقيل ص(٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٥٢).
(٤) فى ب: إليها.
(٥) فى ب: فيها.

تقدير العطف.

فأما قوله: ﴿فلا يحسِبُنَّهم﴾ فإن فعل الفاعل الذى هو «يحسبن»[(١)] تعدى إلى ضميره، وحذفت واو الضمير؛ لدخول النون الثقيلة.

فإن قلت: هلا لم يحذف الواو من «يحسبون»، وأثبتها كما ثبتت فى: تُمُودَّ الثوب، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠] ونحو ذلك، مما [يثبت][(٢)] فيه التقاء الساكنين؛ لما فى الساكن الأول من زيادة المد التى تقوم مقام الحركة؟

فالقول فيه: إنه حذفت كما حذفت مع الخفيفة؛ ألا ترى أنك لو قلت: لا يحسِبُنّ زيدًا ذاهبًا، لزمك الحذف؛ فأجرى الثقيلة مجرى الخفيفة لهذا[(٣)]. وقوله: ﴿بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ﴾ فى موضع المفعول الثانى، وفيه[(٤)] ذكر للمفعول الأول. وفعل الفاعل فى هذا الباب يتعدى إلى ضمير نفسه، نحو: ظننتنى أخاه؛ لأن هذه الأفعال لما كانت تدخل على الابتداء والخبر أشبهت «إن» وأخواتها فى دخولهن على الابتداء والخبر [كدخول هذه الأفعال عليهما، وذلك قولك][(٥)]: ظننتنى ذاهبًا، كما تقول: إن ذاهب. ومما يدلك على ذلك قبح دخول اليقين[(٦)] عليها، لو قلت: أظن نفسى تفعل كذا - لم يحسن كما يحسن: أظننى فاعلاً.

قال:

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿ولا يحسَبَنَّ الذين كفروا﴾ ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾، ﴿. . . يَفۡرَحُونَ﴾ [١٨٨] كل ذلك بالياء. ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم﴾ بالتاء وفتح الباء.

قراءتهما فى ذلك مثل قراءة ابن كثير وأبى عمرو.

وقد مر[(٧)] القول فيها إلا فى قوله: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم﴾ بالتاء وفتح الباء.

والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسبان فى قوله: ﴿ولا يحسَبَنَّ الذين يفرحون بما أتوا﴾ محذوفان؛ لدلالة ما ذكر من بعدُ عليهما، ولا يجوز البدل كما جاز البدل فى

---

(١) فى أ: يحسبون.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: فى هذا.
(٤) فى ب: ففيه.
(٥) فى ب: كدخولها على.
(٦) فى أ: النفس.
(٧) فى أ: قدم.

قراءة ابن كثير وأبى عمرو؛ لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

قال:

وقرأ حمزة: ﴿ولا تحسَبَنَّ الذين كَفَروا﴾، و﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، [و] ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ بفتح الباء والسين.

وكل ذلك بالتاء.

قوله: ﴿الذين كَفَرُوا﴾ فى موضع نصب بأنه المفعول الأول، والمفعول الثانى فى هذا الباب هو المفعول الأول فى المعنى؛ فلا يجوز إذن فتح «إن» من[1] قوله: ﴿ولا تحسَبَن الذين كفروا إن ما نملى لهم﴾؛ لأن إملاءهم لا يكون إياهم.

فإن قلت: فلم لا يجوز الفتح فى «أن»، وتجعله بدلاً من «الذين كفروا»؛ كقوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، وكما كان «أن»[2] من قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] [بدلاً من «إحدى الطائفتين»][3].

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنك إذا أبدلت «أن» من «الذين كفروا»، كما أبدلت «أن» من «إحدى الطائفتين» لزمك أن تنصب «خيرًا» على تقدير: لا تحسِبَنَّ إملاء الذين كفروا خيرًا لأنفسهم؛ من حيث كان المفعول الثانى لـ «تحسبن».

وقيل: إنه لم ينصبه أحد؛ فإذا لم ينصب علمت[4] أن البدل فيه لا يصح؛ فإذا لم يصح البدل لم يجز [فيه إلا][5] كسر «إن»: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا إن ما نملى لهم خير لأنفسهم﴾، على أن تكون «إن» وخبرها فى موضع المفعول الثانى من «تحسبن».

فأما قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] فحذف المفعول الذى يقتضيه «تحسبن»؛ لأن ما يجىء من بعد فى[6] قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ

---

(١) فى ب: فى.
(٢) فى أ: فى.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: علم.
(٥) فى أ: إلا الكسر.
(٦) فى ب: من.

﴿ٱلۡعَذَابِۚ﴾ يدل عليه.

ويجوز أن تجعل «تحسبنّهم» بدلاً من «تحسَبَن»؛ كما جاز أن تجعل «يحسِبُنّهم» بدلاً من «يحسَبَنّ الذين يفرحون» -فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو- لاتفاق فعلى[(١)] الفاعلين.

وقد قدمنا أن الفاء زائدة، والقول فيها: إنها لا تخلو [من][(٢)] أن تكون للعطف، أو للجزاء، أو زائدة:

فإن كانت للعطف فلا يخلو من أن تعطف جملة على جملة، أو مفردًا على مفرد، وليس هذا موضع العطف؛ لأن الكلام لم يتم؛ ألا ترى أن المفعول الثانى لم يذكر بعد؟!

ولا يجوز -أيضًا- أن تكون للجزاء كالتى فى قوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣] ونحوها؛ لأن تلك تدخل على ما كان خبرًا من الجمل؛ لأن أصلها أن تدخل فى الجزاء، وهى جملة خبر، وليس ما دَخلت عليه الفاء فى الآية بجملة، إنما هو فضلة.

ألا ترى أن مفعولى «حسبت» فضلة؟! فإن قلت: إن أصلهما أن يكونا خبرًا - فإن ذلك الأصل قد زال بكونهما فضلة، كما زال فى قولك: ليت الذى فى الدار منطلقٌ، عن أن يكون خبرًا بدخول «ليت»، وكذلك قد زال بدخول «حسبت» عليهما أن يكون جملة.

ويدلك على ذلك أنك تقول: حسبت زيدًا اليوم منطلقًا. فتفصل بينهما بـ «اليوم» الذى هو ظرف «حسبت»، ولو كان الكلام باقيًا على ما كان عليه قبل دخول الظن، لم يجز أن تفصل بينهما بأجنبى منهما.

فإذا لم يجز أن تكون للعطف ولا للجزاء، ثبت أنها زائدة.

قال: [من الكامل]

... ... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِك فَاجْزَعِى[(٣)]

---

(١) فى أ: فعل.
(٢) سقط فى أ.
(٣) تقدم.

قال:

وقرأ عاصم والكسائى: كل ما فى هذه السورة بالتاء إلا حرفين:

قوله: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾، [و] ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾؛ فإنهما بالياء.

غير أن عاصمًا فتح السين وكسرها الكسائى.

قد تقدم القول فى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾، فأما قوله: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٧٨] فالوجه فتح «أن»؛ لأنها تسد مسد المفعولين، كما سد الفعل والفاعل مسدهما؛ لما جرى ذكرهما فى الصلة فى نحو قوله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢٩].

قال:

[و](١) لم يختلفوا فى قوله: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ [١٦٩] أنها بالتاء. قوله -تعالى-: ﴿تَحۡسَبَنَّ﴾ مسند إلى الفاعل المخاطب، و﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ المفعول الأول، والمفعول الثانى قوله: ﴿أَمۡوَٰتَۢا﴾. فقد استوفى الحِسبان فاعله ومفعوليه.

اختلفوا فى فتح الياء والتخفيف، وضمها والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾ [١٧٩]، و ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلۡخَبِيثَ﴾ [الأنفال: ٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾، و﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلۡخَبِيثَ﴾ بفتح الياء والتخفيف.

وقرأ حمزة والكسائى ﴿حتى يُمَيِّز﴾، و﴿لِيُمَيِّزَ الله﴾ بضم الياء والتشديد(٢).

[قال أبو على](٣): قال يعقوب: مِزته، فلم ينمز، وزلته فلم يَنْزَل.

وأنشد أبو زيد: [من البسيط]

لَمَّا ثَنَى اللهُ عَنِّى شَرَّ عَزْمَته وانْمَزْتُ لا مُنْسِئًا(٤) ذُعْرًا ولا وَجِلَا(٥)

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٣)، البحر المحيط (٣/ ١٢٦)، التبيان للطوسى (٣/ ٦٢)، التيسير للدانى (٩٢)، تفسير القرطبى (٤/ ٢٨٩)، الحجة لابن خالويه(١١٨)، الحجة لأبى زرعة (١٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٠)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٣٣)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٤).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: مسيئًا.

(٥) البيت لمالك بن الريب فى النوادر ص(٢٨٥)، الأغانى (٢٢/ ٣١١).

[مسيئًا من قول ذي الرمة: [من البسيط]

... ... بَعِيدُ السَّأْوِ مَهْيُومُ(١)

والسأو: هو الهمة.

يقول: لا أذعر، ولا أهم بالذعر؛ فـ«مزت» و«ميزت» لغتان](٢)، وليس «ميزت» بمنقول من «مِزت» كما أن «غرمته» منقول من «غرِم».

يدل على ذلك أنه لا يخلو تضعيف العين فى «ميز» من أن يكون لغة فى «ماز»، أو يكون تضعيف العين لنقل الفعل؛ كما أن الهمزة فى «أقمته» له.

فالذى يدل على أنه ليس للنقل -كما أن «غرَّمته» للنقل- أنه لو كان للنقل للزم أن «يتعدى» ميزت إلى مفعولين، كما أن «غرمت» يتعدى إلى مفعولين، تقول: غرَّمتُ زيدًا مالاً. وفى أن «ميزت» لا يتعدى إلى مفعولين إلا بحرف جر، نحو قولهم: ميَّزتُ متاعك بعضه من بعض - دلالة بينة على أن تضعيف العين ليس للنقل. ومثل «ميزت» فى أن التضعيف فيه ليس للتعدية، إنما هو لغير هذا المعنى - الهمزة فى قولهم: «ألقيت».

ألا ترى أن الهمزة فيه ليست لنقل الفعل من «فعل» إلى «أَفْعَلَ» ليزيد فى الكلام مفعول؟! إنما «ألقيت» بمنزلة «أسقطت»، ولو كان منقولاً من «لقى» لَتَعَدَّى إلى مفعولين؛ لأن «لقى» يتعدى إلى مفعول فى قولك: لقيت زيدًا، ولو كانت الهمزة فى «ألقيت» للنقل لتعدى إلى مفعولين.

وفى قولهم: ألقيت متاعك بعضه على بعض، وتعديه إلى المفعول الثانى بالجار- دلالة على أن «ألقيت» ليس للنقل من «لقى»، وأن «ألقيت» بمنزلة «أسقطت» فى تعدى «ألقيت» إلى مفعول واحد؛ كما أن «أسقطت» يتعدى إلى مفعول واحد، ولا يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف الجر، كما أن أسقطت لا يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف جر، كقولك: أسقطت متاعك بعضه على بعض.

---

(١) جزء من عجز بيت، وقبله:

كأنني من هوى خرقاء مطرف دامي الأظل ....

ينظر: ديوانه ص(٣٨٢)، واللسان (طرف، ظلل، سأى)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٣٤)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٩ ، ١١٠٧)، والتاج (طرف، سأو)، وكتاب العين (٧/ ٣٢٩)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣/ ١٢٤)، والمخصص (٢/ ١٦٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

ومثل «ميز» فى أن التضعيف فيه ليس للتعدى قولهم: عوَّض؛ فالتضعيف فيه ليس للنقل، ولو كان للنقل من «عاض»، لتعدى إلى ثلاثة مفعولين؛ لأن «عاض» يتعدى إلى مفعولين.

يدلك على ذلك ما أنشده الأصمعى: [من الرمل]

عَـاضَـهَـا اللهُ غُـلَامًـا بَـعْـدَ مَـا شَابَتِ الأَصْدَاغُ والضِّرْسُ نَقِدْ[١]

وتقول: عوضت زيدًا مالاً؛ ف «عوض» و«عاض» لغتان كما أن «ميّز» و«ماز» لغتان، كل واحد منهما فى معنى الآخر، ليس «عَوّض» منقولاً من «عاض»؛ كما أن «مَيّز» ليس بمنقول من «ماز». وإذا كان الأمر فى ذلك على ما وصفنا، فكلتا القراءتين حسنة؛ لأن «ماز» فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد، كما أن «ميز» كذلك. ولقولهم: «ماز» من «المزية» أن أكثر القراء عليها، وكثرة القراءة بها يدل على أنها أكثر فى استعمالهم.

قال:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو[٢]: ﴿والله بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِير﴾ [١٨٠] بالياء.

وقرأ الباقون بالتاء.

[قال أبو على][٣]: القول فى ذلك: إن من قرأ بالياء أتبعه ما قبله، وهو على الغيبة، وذلك قوله: ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] [و]﴿والله بما يعملون خبير﴾ [آل عمران: ١٨٠] مِنْ منعهم الحقوق من أموالهم؛ فيجازيهم عليه.

ومن قرأ بالتاء؛ فلأن قبله خطابًا، وهو قوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، والله بعملكم المرضى [خبير][٤]؛ فيجازيكم عليه؛ فالغيبة أقرب إليه من الخطاب.

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿بالبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ﴾ [١٨٤] بالباء، وكذلك فى مصاحف

---

(١) البيت للهذلى فى اللسان (نقد)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٤٩)، والخصائص (٢/ ٧١)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٧٣)، واللسان (صدغ)، ومغنى اللبيب ص(٤٨٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، البحر المحيط (٣/ ١٢٩)، التيسير للدانى (٩٢)، الحجة لأبى زرعة (١٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٠)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٥).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

أهل الشام.

وقرأ الباقون: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ بغير باء [فى «الزبر»](١)، وكذلك [هى](٢) فى مصاحفهم(٣).

قال أبو على: وجه قراءة من قرأ: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ أن الواو قد أغنت عن تكرير العامل.

ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، أشركَتِ الواو «عمرًا» فى الباء؛ فأنت عن تكريرك الباء مستغن؟!

وكذلك إذا قلت: جاءنى زيد وعمرو: فالواو قد أشركت «عمرًا» فى المجىء، وكذلك جميع حروف العطف. ووجه قول ابن عامر: أن إعادة الباء، وإن كانت(٤) مستغنًى عنها فإنه لضرب من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرف العطف، فمما جاء على قياس قراءة ابن عامر قولُ رؤبة: [من الرجز]

يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبِخْدِنِ(٥)

فكرر الدار. ولو قلت: دار زيد وعمرو، لأشركت الحرف(٦) فى الاسم الجار كما تشرك بالباء؛ فكما كرر الدار كذلك كرر الباء، والدار فى شعر رؤبة [دار](٧) واحدة لهما.

يدلك على ذلك قوله: [من الرجز]

أَمَا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكِ إِلاَّ حَاجَةُ التَّفَكُّنِ(٨)

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، البحر المحيط (٣/ ١٣٤)، التبيان للطوسى (٣/ ٦٩)، التيسير للدانى (٩٢)، تفسير الطبرى (٧/ ٤٥١)، الحجة لابن خالويه(١١٨)، الحجة لأبى زرعة (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٨)، تفسير الرازى (٣/ ١١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٥).
(٤) فى ب: كان.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: الواو.
(٧) سقط فى ب.
(٨) تقدم.

وكلا الوجهين حسن عربى.

واختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ﴾ [١٨١] فى الياء والنون والرفع والنصب[(١)]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿سيُكْتَبُ ما قالوا﴾ بالياء، ﴿وقَتْلُهم﴾ رفعًا، ﴿ويقول﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾ بالنون، ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾ نصبًا، ﴿وَنَقُولُ﴾ بالنون.

قال أبو على: وجه قراءة من قرأ: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ أن قبله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]؛ فالنون ههنا بعد الاسم الموضوع للغيبة، كقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠] ثم قال: ﴿سَنُلْقِى﴾ [آل عمران: ١٥١]، ولو قرئ: «سيَكتب ما قالوا» بالياء لكان فى الإفراد كقوله: ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وقوله: ﴿وَنَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٨١] معطوف على: ﴿سنكتب﴾.

ووجه قول حمزة: ﴿ويقول﴾ أن معنى ﴿سيُكتب﴾: سيَكْتُب[(٢)]؛ كما أن معنى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٤]: كَتَب.

ويقوى: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ﴾ [المائدة: ٤٥].

وأما رفع حمزة: ﴿وقتلُهم﴾ [آل عمران: ١٨١]؛ فلأنه عطفه على ﴿مَا قَالُوا۟﴾، وهو فى موضع رفع بإسناده إلى الفعل المبنى للمفعول به.

ومن قال: ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾ فنَصَبَ، حَمَلَهُ على: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾، وهو فى موضع نصب بأنه مفعول به.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [١٨٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر: بالياء فيهما[(٣)].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٨٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٣)، البحر المحيط (٣/ ١٣١)، التبيان للطوسى (٣/ ٦٥)، التيسير للدانى (٩٢)، تفسير الطبرى (٧/ ٤٤٤، ٤٤٥)، تفسير القرطبى (٤/ ٤٩٤)، الحجة لأبى زرعة (١٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٣٤)، الكشف للقيسى (١/ ٣٦٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٧)، المعانى للفراء (١/ ٢٤٩)، تفسير الرازى (٣/ ١٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٥).

(٢) فى أ: ستكتب.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣٨٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٤)، البحر المحيط =

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: بالتاء فيهما.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء [قوله][1]: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] والاتفاق عليه، وكذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، [وقد تقدم القول فى ذلك][2].

وحجة من قرأ بالياء أن الكلام حمل على الغيبة؛ لأنهم غيب، وقد تقدم القول فى ذلك.

واختلفوا فى قوله: ﴿وَقَٰتَلُوا۟﴾ [١٩٥]، ﴿وَقُتِلُوا۟﴾ [١٩٥] فى تقديم الفعل المبنى للفاعل وتأخيره، والتشديد والتخفيف:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿وقاتَلوا وقُتِّلوا﴾ مشددة التاء.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائى[3]: ﴿وقُتِلُوا وقاتَلُوا﴾. يبدأان بالفعل المبنى للمفعول به قبل الفعل المبنى للفاعل.

وكذلك اختلافهم فى سورة التوبة.

غير أن ابن كثير[4] وابن عامر شددا فى التوبة.

= (٣/ ١٣٦)، التبيان للطوسى (٣/ ٧٣)، التيسير للدانى (٩٣)، تفسير الطبرى (٧/ ٤٦٢)، تفسير القرطبى (٤/ ٣٠٥)، الحجة لأبى زرعة (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسى (١٨٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٣٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥١)، المعانى للأخفش (١/ ٢٢١)، تفسير الرازى (٣/ ١١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٦).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٤)،الإعراب للنحاس (١/ ٣٨٧)، البحر المحيط (٣/ ١٤٥)، التبيان للطوسى (٣/ ٨٨)، التيسير للدانى (٩٣)، تفسير القرطبى (٤/ ٣١٩)، الحجة لأبى زرعة (١٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسى (١٨٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٣٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٨)، تفسير الرازى (٣/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٦).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢، ١٨٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٨٧)، البحر المحيط (٣/ ١٤٥)، التيسير للدانى (٩٣)، تفسير الطبرى (٧/ ٤٩٢)، تفسير القرطبى (٤/ ٣١٩)، الحجة لأبى زرعة (١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسى (١٨٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٣٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٨)، تفسير الرازى (٣/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٦).

قال أبو على: تقديم: «قاتَلوا» على «قُتِلوا» حسن؛ لأن القتال قبل القتل. والتشديد حسن؛ لتكرر القتل، فهو مثل: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠].

ومن خفف فقال: ﴿وقُتِلوا﴾ فإن «فُعِلُوا» يقع على الكثير والقليل، والتثقيل تختص به الكثرة.

ومن قرأ: ﴿قُتِلوا وقاتَلُوا﴾ كان حسنًا؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً فى المعنى، وإن كان مؤخرًا فى اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم فى سورة التوبة.

ووجه قول من قرأ: ﴿قُتِلُوا وقَاتَلُوا﴾: أن يكون لما قتل منهم قاتلوا ولم يهنوا ولم يضعفوا للقتل الذى أوقع بهم؛ كما قال: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

قال [أحمد][١]:

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢]، و: ﴿ذات قرار﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وما كان مثله-: بين الفتح والكسر.

وقرأ ابن كثير وعاصم بالفتح.

وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرفاعى عن سليم بن عيسى الحنفى عن حمزة أنه كان يشم الراء الأولى من قوله: ﴿ذات قرار﴾، و﴿الأشرار﴾ -وما كان مثل ذلك- الكسرَ من غير إشباع.

قال أبو على: الإمالة فى فتحة الراء حسنة؛ لأن الراء المكسورة تغلب المفتوحة، كما غلبت المستعلى فى قولهم: «قارب» و«طارد» و«قادر»، فإذا غلبت المستعلى فأن تغلب الراء المفتوحة أجدر؛ لأنه لا استعلاء فى الراء، إنما هو حرف من مخرج اللام فيه تكرير. ومن لم يمل؛ فلأن كثيرًا من الناس لا يميلون[٢] شيئا من ذلك.

[آخر الكلام فى سورة آل عمران][٣]

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: يميل.
(٣) سقط فى أ.

[سورة النساء][(١)]

بسم الله

ذكر اختلافهم فى سورة النساء

اختلفوا فى تشديد السين وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ [١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿تسّاءلون﴾ مشددة[(٢)].

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ مخففة.

واختلف عن أبى عمرو:

فروى على بن نصر وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء عنه، والواقدى عن عدى بن الفضل[(٣)]، وخارجة بن مصعب عنه: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ مخففة.

وروى اليزيدى وعبد الوارث عنه: ﴿تَسَّاءَلون﴾ مشددة.

وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد.

وقال عباس عنه: إن شئت خففت، وإن شئت شددت، قال: وقراءته التخفيف.

قال أبو على: من ثقل: ﴿تسّاءلون﴾ أراد: تتساءلون، فأدغم التاء فى السين، وإدغامها فى السين حسن؛ لاجتماعهما فى أنهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، واجتماعهما فى الهمس.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٨٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٦)، البحر المحيط (٣/ ١٥٧)، التبيان للطوسى (٣/ ٩٧)، التيسير للدانى (٩٣)، تفسير الطبرى (٧/ ٥١٧)، تفسير القرطبى (٥/ ٢)، الحجة لابن خالويه(١١٨)، الحجة لأبى زرعة (١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٦)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ١)، المعانى للفراء (١/ ٢٥٣)، تفسير الرازى (٣/ ١٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٧).

(٣) عدى بن الفضل، أبو حاتم البصرى، روى الحروف عن أبى عمرو، وحدث عن مالك بن أنس، روى عنه الحروف محمد بن عمر الواقدى، كذا ذكره الحافظ أبو عمرو الدانى، والمعروف: أبو مسلم عبد الرحمن بن واقد الواقدى، والله أعلم. وهو الراوى عن أبى عمرو ﴿تساءلون﴾ بالتخفيف، قال الدانى: وقد تابعه على ذلك على بن نصر وهارون بن موسى وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء وخارجة بن مصعب، وخالفهم عبد الوارث ابن سعيد واليزيدى. قلت: وشجاع وأحمد بن موسى اللؤلؤى وأبو زيد وعباس بن الفضل وسائر الرواة عنه رووه بالتشديد. ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٢١).

ومن خفف فقال: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾، حذف تاء «تتفاعلون»؛ لاجتماع حروف متقاربة، فأعلها بالحذف، كما أعلها[(١)] بالإدغام فى قول من قال: ﴿تسَّاءلون﴾، وإذا اجتمعت المتقاربة خففت بالحذف [وبالإدغام وبالإبدال][(٢)]. فالإبدال كقولهم: طَسْتُ[(٣)]، أبدلت من السين الثانية التاء[(٤)]؛ لتقاربهما واجتماعهما فى الهمس.

قال العجاج: [من الرجز]

أَأَنْ رَأَيْتِ هَامَتِى كَالطَّسْتِ[(٥)]

وأنشد أبو عثمان: [من الرجز]

لَوْ عَرَضَتْ لأَيْبُلِىٍّ قَسٍّ
أَشْعَثَ فِى هَيْكَلِهِ مُنْدَسٍّ
حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطَّسِّ[(٦)]

واختلفوا فى نصب الميم وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿والأرحام﴾ [١]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿والأرحامِ﴾ بالخفض.

وقرأ الباقون: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ نصبًا.

قال أبو على: من نصب «الأرحام» احتمل انتصابه وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور.

---

(١) فى ب: أعل.
(٢) فى ب: الإدغام والإبدال.
(٣) (الطَّسْتُ): من آنية الصفر، أنثى تُذَكَّر، وفى الصحاح: الطست: (الطس) بلغة طيِّئ (أبدل من إحدى السينين تاء)؛ للاستثقال، فإذا جمعت أو صغرت ردت السين؛ لأنك[إذا] فصلت بينهما بألف أو ياء، قلت: طساس وطسيس. انتهى. ومثله كلام ابن قتيبة، قال شيخنا: ويجمع أيضًا على طسوس، باعتبار اللفظ. ونقل ابن الأنبارى عن الفراء: كلام العرب: طَسْتُ، وقد يقال: طَسٌّ، بغير هاء، وهى مؤنثة، وطيئ تقول: طَسْتُ، كما قالوا فى «لص»: لصت، ونقل عن بعضهم التذكير والتأنيث. وقال الزجاج: التأنيث أكثر كلام العرب. وقال السجستانى: هى أعجمية؛ ولهذا قال الأزهرى: هى دخيلة فى كلام العرب؛ لأن التاء والطاء لا يجتمعان فى كلمة عربية.
ينظر: تاج العروس (٥/ ٥).
(٤) فى أ: تاء.
(٥) الرجز بلا نسبة فى اللسان (بهت)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٤١)، وكتاب العين (٤/ ٣٦).
(٦) الرجز بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (١/ ١٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٨٨)، واللسان (طسس، قسس).

والآخر: أن يكون معطوفًا على قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ﴾، التقدير: اتقوا الله الذى تساءلون به، واتقوا الأرحام، أى: اتقوا حق الأرحام؛ فصلوها ولا تقطعوها.

وأما من جر «الأرحام» فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف فى القياس، وقليل فى الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن:

فأما ضعفه فى القياس: فإن الضمير قد صار عوضًا مما كان متصلاً باسم نحو: غلامه، وغلامك، وغلامى، من التنوين؛ فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين.

ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين، حذفهم الياء من[1] المنادى المضاف إليه[2] كحذفهم التنوين، وذلك قولهم: يا غلام، وهو الأكثر من غيره فى الاستعمال، ووجه[3] الشبه بينهما أنه على حرف -كما أن التنوين كذلك- واجتماعهما فى السكون، وأنه لا يوقف على الاسم[4] منفصلاً عنه، كما أن التنوين كذلك؛ فلما اجتمعا فى هذه المعانى جعل بمنزلته فى الحذف.

فإن قال قائل: فهلا قبح -أيضًا- عطف الظاهر المجرور على الظاهر [المجرور][5]؛ لأنه - أيضًا - عوض من التنوين وفى محله؟

فالقول فى ذلك: أن المضمر أذهب فى مشابهة التنوين من المظهر.

ألا ترى أنه لا ينفصل من الاسم، كما أن التنوين لا ينفصل ولا يوقف عليه، كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلم دون تمامها؟! وليس الظاهر كذلك.

ألا ترى أنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف إليه ظاهرًا [بالظرف وبغيره][6] نحو: [من البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ إِنْقَاضُ الفَرَارِيجِ[7]

ونحو: [من الطويل]

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى أ: إليها.
(٣) فى ب: وجهة.
(٤) فى ب: اسم.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: بالظروف وبغيرها.
(٧) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٩٩٦)، والإنصاف ص(٤٣٣)، وخزانة الأدب (٤/١٠٨، =

... ... مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ(١)

فليس المضمر فى هذا كالظاهر، فلما صار كذلك لم يستجيزوا عطف الظاهر عليه؛ لأن المعطوف ينبغى أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه؟

ألا تراهم قالوا: [من الطويل]

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا(٢)

لما كان «أسوء» فعلاً، وما قبله اسمًا، أضمر «أن»؛ ليعطف شكلاً على شكله.

وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩] و﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]؛ فكما روعى التشاكل فى هذه المواضع فى المعطوف، وفى غيرها، كذلك روعى فى المضمر المجرور فلم يعطف عليه المظهر المجرور؛ لخروج المعطوف عليه من شبه الاسم إلى شبه الحرف.

ومما يبين ذلك أنهم لم يستحسنوا عطف الظاهر المرفوع على المضمر [المرفوع](٣) حتى يؤكد؛ فيقع العطف فى اللفظ على المضمر المنفصل الذى يجرى مجرى الأجنبى، وذلك نحو: أذهب وزيد، و: ذهبت وزيد، ولا يستحسنون ذلك حتى يؤكدوه فيقولوا: اذهب أنت وزيد، و: ذهبت أنا وزيد؛ لأنه لما اختلط الاسم بالفعل حتى صار كبعض أجزائه - لوقوع إعرابه بعده فى نحو: تفعلين، وتفعلان،

= ٤١٣، ٤١٩)، والحيوان (٢/ ٣٤٢)، والخصائص (٢/ ٤٠٤)، وسر صناعة الإعراب ص(١٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٩٢)، والكتاب (١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠)، ولسان العرب (نقض)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٨٦٣)، ورصف المبانى ص(٦٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٠٨٣)، وشرح المفصل (١/ ١٠٣، ٣/ ٧٧، ٤/ ١٣٢)، وكتاب اللامات ص(١٠٧)، والمقتضب (٤/ ٣٧٦).

(١) جزء من عجز بيت للطرماح، وتمامه:

يطفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه ....

وهو فى ديوانه ص(٤٨٦)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٩٤)، واللسان (حوز)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٤٢٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٨)، والخصائص (٢/ ٤٠٦).

(٢) وهو للحصين بن الحمام فى خزانة الأدب (٣/ ٣٢٤)، والدرر (٤/ ٧٨)، وشرح اختيارات المفضل ص(٣٣٤)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤)، وشرح المفصل (٣/ ٥٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤١١)، وبلا نسبة فى سر صناعة ينظر الإعراب (١/ ٢٧٢)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٥٩)، والمحتسب (١/ ٣٢٦)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠ ، ١٧).

(٣) سقط فى أ.

وتفعلون. ولإسكانهم الآخر منه، إذا اتصل بالضمير مع تحريكهم نحو: عُلَبِط[١] - لم يستجيزوا العطف عليه فى حال السعة إلا بالتأكيد؛ ليقع العطف عليه فى اللفظ؛ فلا يكون كأنه عطف اسمًا على فعل كما يصير فى المجرور كأنه عطف اسمًا على تنوين. وإذا اتصل علامة الضمير المجرور بالحرف كان كاتصاله بالاسم.

ألا ترى أنه لا ينفصل من الحرف كما لا ينفصل من الاسم، ولا يفصل بينهما كما لا يفصل بينهما إذا اتصل بالاسم؟! فلا فصل بين اتصاله بالحرف واتصاله بالاسم من حيث ذكرنا.

فإن قال قائل: هلا[٢] جاز أن يعطف الظاهر المجرور على المضمر الجرور؛ كما جاز أن يؤكد بالنفس وغيره من التأكيد؟ قيل: لم يجز العطف من حيث جاز التأكيد؛ لأن العطف تقدير حرفه أن يقوم مقام الذى يعطف عليه، فإن كان المعطوف فعلاً كان فى تقدير الفعل، وإن كان اسمًا كان فى تقدير الاسم.

وكذلك إن كان حرفًا. وإذا كان كذلك، وكان المضمر المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف؛ بدلالة أنه لا ينفصل مما اتصل به، كما أن التنوين لا ينفصل، ويحذف فى النداء فى الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه فى الشعر كما يفصل ذلك فى المظهر - لم يجز العطف فيه؛ لأن حرف العطف لما خرج الاسم الذى يعطف عليه فى حكم اللفظ عن حكم الأسماء، لم يصح العطف

---

(١) (العُلَبِطُ، والعُلابِطُ، بضم عينهما وفتح لامهما)، وإنما صرح بضبطهما؛ لأنه يزن بهما غالبًا فى كتابه: (الضَّخْمُ)، كما فى الصحاح، وزاد فى اللسان: العظيم من الرجال، وأنشد الأصمعى:

بـنـاعـج عـبـل الـمـطـا عَـنْـطَـنَـطِـهْ أحـزم جـؤشـوش الـقـرا عُـلَـبِـطِـهْ

و) العُلَبِطُ، والعُلَابِطُ: (القطيع من الغنم، كالعُلَبِطَةِ، بهاءٍ)، وقال: ابن عباد: نحو المائة والمائتين منهما. (و) فى اللسان: (أقلها الخمسون)، والمائة (إلى ما بلغت) من العدة. وقيل: غنم عُلَبِطَةٌ: كثيرة، وقال: اللحيانى: عليه عُلَبِطَةٌ من الضأن، أى: قطعة، فخص به الضأن.

و) العُلَبِطُ (: اللبن الخاثر) الغليظ المتكبد، عن ابن دريد، (و) قيل: (كل غليظ): عُلَبِطٌ.

و) العُلَبِطُ (: ثقل الشخص، ونفسه، يقال: ألقى عليه عُلَبِطَهُ وعُلابِطَهُ)، أى: ثِقَلَه ونفسه.

ينظر: تاج العروس (١٩/ ٤٨٣).

(٢) فى أ: فهلا.

عليه؛ لأنك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شبه الاسم لم يقم حرف العطف مقام الاسم؛ لخروج المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك؛ لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل فى المجرور لم يمتنع؛ فليس ضعف المؤكد بحرف التأكيد بأبعد من ألا يكون فى الكلام؛ فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروف التأكيد، ولم يجز العطف.

ومما يتعلق بهذا الباب قوله -تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، لا يخلو ارتفاع قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ من أن يكون بالعطف على الخبر الذى هو «كبير»؛ كأنه: قتال فيه كبير، وصد وكفر، أى: القتال قد جمع أنه كبير وأنه صد وكفر.

أو يكون مرتفعًا بالابتداء والخبر[1] محذوف؛ لدلالة «كبير» المتقدم عليه؛ كأنه قال: والصد كبير، كقولك: زيد منطلق وعمرو.

أو يكون مرتفعًا بالابتداء، والخبرُ المظهر؛ فيكون «الصد» ابتداء، وما بعده من قوله: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ﴾ يرتفع بالعطف على الابتداء، والخبر قوله: ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

فلا يجوز الوجهان الأولان، وهما جميعًا قد أجازهما الفراء.

أما الوجه الأول؛ فلأن المعنى يصير: قل: قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله كبير، والقتال - وإن كان كبيرًا - يمكن أن يكون صدًّا؛ لأنه ينفر الناس عنه؛ فلا يجوز أن يكون كفرًا.

ألا ترى أن أحدًا من المسلمين لم يقل ذلك ولم يذهب إليه ؟! فلا يجوز أن يكون خبر المبتدأ شيئًا لا يكون المبتدأ. ويمنع من ذلك -أيضًا- قوله بعدُ: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومُحالٌ أن يكون إخراج أهله منه أكبر من الكفر؛ لأنه لا شىء أعظم منه.

ويمتنع الوجه الثانى - أيضًا- لأن التقدير فيه يكون: قتال فيه كبير وكبير الصد عن سبيل الله والكفر به. وكذلك مثله الفراء وقدره.

وإذا صار كذلك، صار المعنى: وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من

---

(١) فى ب: وخبره.

الكفر؛ فيكون بعض خلال الكفر أعظم منه كله.

وإذا كان كذلك امتنع كما امتنع الأول.

وإذا امتنع هذان ثبت الوجه الثالث: وهو: أن يكون قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ابتداء، ﴿وَكُفْرٌ بِهِۦ﴾ و: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ [مِنْهُ﴾][١]، معطوفان عليه، و﴿أَكْبَرُ﴾: خبر. فيكون المعنى: ﴿صد عن سبيل الله﴾ أى: منعهم لكم -أيها المسلمون- عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وإخراجكم منه وأنتم ولاته، والذين هم أحق به منهم، وكفر بالله - أكبر من قتال فى الشهر الحرام.

وهذا القتال فى الشهر الحرام هو ما عابه المشركون على المسلمين من قتل عبد الله بن جحش وأصحابه من[٢] المهاجرين عمرو بن الحضرمى [وصاحبَهُ لما][٣] فصلا من الطائف فى عير - فى آخر جمادى وأول رجب - وأخذهم العير، وهو أول من قتل من المشركين فيما روى، وأول فىء أصابه المسلمون[٤] فهذا هو التأويل لا الوجهان الأولان.

وأما قوله: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، فزعم الفراء أنه محمول على قوله: يسألونك عن القتال وعن [المسجد الحرام][٥]، هذا لفظه. وهذا -أيضًا- ممتنع؛ لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام، وإنما السؤال عن قتال ابن جحش[٦] بن الحضرمى وأصحابه الذين عابهم به المشركون وعيروهم فقالوا: إنكم استحللتم الشهر الحرام

(١) سقط فى أ.

(٢) زاد فى أ: المسلمين.

(٣) سقط فى ب.

(٤) أخرجه ابن جرير (٢/ ٣٦٣) موصولًا عن كل من: ابن عباس (٤٠٩٠)، وجندب بن عبد الله (٤٠٨٧)، وأبى مالك الغفارى (٤٠٩٢). ومرسلًا عن كل من: عروة بن الزبير (٤٠٨٥)، ومقسم (٤٠٨٩)، والسدى (٤٠٨٦)، ومجاهد (٤٠٨٨).

(٥) فى ب: الشهر الحرام وعن المسجد.

(٦) عبد الله بن جَحْش الأسدى بن رياب-براء وتحتانية وآخره موحدة- ابن يعمر الأسدى، حليف بنى عبد شمس، أحد السابقين.

قال: ابن حبان: له صحبة. وقال: ابن إسحاق: هاجر إلى الحبشة، وشهد بَدْرًا.

وعن سعد بن أبى وقاص، قال: بعثنا رسول الله ﷺ فى سرية، وقال: «لأبْعَثَنَّ عَلَيْكم رَجُلا أَصْبركُم عَلَى الجُوعِ والْعَطَشِ»، فبعث علينا عبد الله بن جحش، فكان أول أمير فى الإسلام.

ينظر: الإصابة (٤/ ٣١) (٤٦٠١).

-وهو رجب- فقتلتم فيه. فعن هذا كان السؤال، لا عن المسجد[1] الحرام.

فإذا لم يجز هذا الوجه، [و]لم يجز حمله -أيضًا- فيمن جوز عطف الظاهر على المضمر المجرور، فيكون محمولاً على الضمير فى «به»؛ لأن المعنى: ليس على كفر بالله أو بالنبى، والمسجد - ثبت أنه معطوف على «عن» من قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وعن المسجد الحرام؛ لأن المشركين صدوا المسلمين عنه كما قال الله - عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥]؛ فكما أن المسجد الحرام فى هذه الآية محمول على «عن» المتصلة بـ «الصد» بلا إشكال، كذلك فى مسألتنا فى هذه الآية.

اختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَٰمًا﴾ و﴿قِيَمًا﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائى وأبو عمرو: ﴿قِيَٰمًا﴾ بالألف[2].

وقرأ نافع وابن عامر ﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف[3].

قال أبو على: قال أبو عبيدة: ﴿ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ مصدر «يقيمكم». ويجىء فى معناها «قوام»، وإنما هو الذى يقيمك؛ فإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف، كما قالوا: ضياء، وتركها بعضهم.

قال لبيد: [من الكامل]

أَفَتِلْكَ أَمْ وَحْشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ خَذَلَتْ وَهَادِيَةُ الصُّوارِ قِوَامُهَا[4]

وقال أبو الحسن: جعل الله لكم قيامًا، وفى الكلام: قوامًا، وقِيَمًا، وهو القوام الذى يقيم شأنهم.

وقال أبو الحسن: فى «قيام» ثلاث لغات: قِيمًا، وقيامًا، وقِوَمًا. قال: وبنو ضبة

---

(١) فى ب: الشهر.

(٢) فى ب: بألف.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٩٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٧)، البحر المحيط (٣/ ١٧٠)، التبيان للطوسى (٣/ ١١٢)، التيسير للدانى (٩٤)، تفسير الطبرى (٧/ ٥٦٩)، تفسير القرطبى (٥/ ٣١)، الحجة لابن خالويه(١١٩)، الحجة لأبى زرعة (١٩٠)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٦، ٣٧٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٧)، المعانى للفراء (١/ ٢٥٦)، تفسير الرازى (٣/ ١٤٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٧).

(٤) وهو للبيد فى ديوانه ص(٣٠٧)، واللسان (قوم)، والتاج (خنس)، وديوان الأدب (٣/ ٣٧٤)، والتاج (قوم).

يقولون: طويل وطيال، والعامة على: طوال.

قال أبو على: ليس قول من قال: إن «القيم» جمع «قيمة»، بشىء؛ إنما «القيم» بمعنى: «القيام»، ليس أن «القيم» جمع.

والذى يدل على أن قيام الشىء إنما يعنى به دوامه وثباته، ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

إنِّى إذا لَمْ يُنْدِ حَلْقًا رِيقُهُ
وَرَكَدَ السَّبُّ فَقَامَتْ سُوقُهُ(١)

والراكد: الدائم الثابت، ومن ثم قيل: ماء راكد، لخلاف الجارى، وماء دائم. وفى التنزيل ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣]

وقال: [من الطويل]

... ... يَدُومُ الفُرَاتُ فَوْقَهُ وَيَمُوجُ(٢)

فالدوام -كالسكون والثبات- على حال خلاف التموج، وهذا يدل على أن تفسير قوله: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٣] يديمونها ويحافظون عليها. وهذا التفسير أشبه من أن يفسر بـ «يُتِمُّونها».

والدليل على أن «قيمًا» مصدر فى معنى القيام قوله: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنعام: ١٦١]، فالقيمة التى هى معادلة الشىء ومقاومته لا مذهب له ههنا، إنما المعنى -والله أعلم-: دينًا [ثابتًا دائمًا لازمًا لا ينسخ](٣) كما تنسخ الشرائع التى قبله، وكذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] أى: فى اقتضائك له ومطالبتك إياه.

فقوله: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ ينبغى أن يكون مصدرًا وصف به الدين، ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة؛ لقلة مجىء هذا البناء فى الصفة؛ ألا ترى أنه إنما جاء فى قولهم:

---

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (سوق)، والتاج (سوق)، والمخصص (١٧/ ٢١).

(٢) عجز بيت، وصدره:

فجاء بها ما شئت من لطمية ......

وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٣٤)، والمعانى الكبير ص(٨٨٣)، والتاج (فرت، لطم)، وللهذلى فى مقاييس اللغة (٢/ ٢٥٦)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٢٨)، والمزهر (٢/ ٥٠٢).

(٣) فى أ: دائمًا ثابتًا ولا ينسخ.

قوم عِدًى، ومكان سِوًى، و«فِعلٌ» فى المصادر -كالشِّبَعَ، والرِّضَا، وحروف أخر- أوسع من الوصف؟! فإذا كان كذلك حمل على الأكثر.

فإن قلت: فكيف اعتل، وهو على وزن ينبغى أن يصح معه ولا يعتل؛ كما لم[١] يعتل العوض والحول ونحو ذلك؟

فإنه يمكن أن يكون هذا الوزن إنما[٢] جاء فى الجمع متبعًا واحده فى الإعلال، نحو: دِيمة ودِيَم، وحيلة وحِيَل، مع أن حكم الجمع ألا يتبع الواحد فى نحو: معيشة ومعايش، فإذا كانوا قد أتبعوه فى الواحد الجمع، جاز أن يتبعوه -أيضًا- فى هذا الفعل فيعل، كما يعل الفعل؛ لأن المصادر أشد إتباعًا لأفعالها فى الاعتلال من الجمع للواحد.

فإن قلت: فقد قالوا: وعدًا، ووزنًا، فصححوا المصدر مع إعلالهم الفعل نحو «يعد».

قيل: لا يشبه هذا ما ذكرنا من بناء «فِعَلٌ»؛ لأن «فَعْلًا» على بناء لا طريق للإعلال عليه، وليس «فِعَل» كذلك؛ لأن الكسرة توجب الإعلال فى الواو إذا كانت عينًا، لا سيما إذا انضم إليها ههنا الاعتلال فى الفعل. ويدلك على أنه مصدر، وأنه مثل: «عوض» - حكاية أبى الحسن: قومًا وقيمًا وكان[٣] القياس تصحيح الواو كما حكاه أبو الحسن، وإنما انقلبت ياء على وجه الشذوذ عن الاستعمال كما انقلبت «ثِيرة»، وكما قالوا: طويل وطِيال - فى لغة بنى ضبة، فيما حكاه أبو الحسن - وكما قالوا جميعًا: جواد، وجياد، وكان حكم «جواد» أن تصح عينه [فى الجمع][٤].

قال الأعشى: [من المتقارب]

جِيَادُكَ [فى الصَّيْفِ][٥] فى نِعْمَةٍ تُصَانُ الجِلَالَ وتُعْطَى الشَّعِيرَا[٦]

فكما شذت هذه الأشياء عما عليه الاستعمال كذلك شذ قولهم: قِيمًا، وهو

---

(١) فى أ: لا.
(٢) فى أ: لما.
(٣) فى أ: فكان.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى أ: بالصيف.
(٦) وهو فى ديوانه (٩٩).

«فِعَل» كالشبع، ولا وجه للصفة؛ هنا لقلة الصفة، ولا لأَنْ يكون جمع «قيمة»؛ لأن ذلك لا مذهب له.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصف الدين بذلك؟! وقوله: قِيَمًا، وقيامًا - بمعنى؛ وإنما أعل «القيام» لأنه مصدر قد اعتل فعله، فأتبع الفعل فى الاعتلال، فأما «القوام» الذى حكاه أبو عبيدة، فإنه ينبغى أن يكون اسمًا غير مصدر، كـ«القوام»، فيمن فتح.

ويجوز أن يكون مصدر «قاوم»، كما أن «الغوار» مصدر «غاور»، فأما «القيام» و«الصيام»، و«العياذ» و«العيادة»، و«الحياكة» - ونحو ذلك مما قلبت الواو فيه ياء - فمصادر جارية على الفعل، ومما يدل على أن «قيمًا» ليس بجمع «قيمة»، وأنما هو مصدر - قوله: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] و«قِيَمًا للناس»، وإنما المعنى: جعل الله حج البيت الحرام قوامًا لمعايش الناس.

قال:

وقرأ حمزة وحده[١]: ﴿ضعِافًا﴾ [٩] بإمالة العين، وكذلك: ﴿خِافوا﴾ بإمالة الخاء.

واختلف عنه فى الإمالة:

فروى عبيد الله[٢] بن موسى: ﴿ضِعَـٰفًا﴾ بالفتح.

وروى خلف بن هشام عن سليم بن عيسى عنه بالكسر.

قال أبو على: وجه الإمالة فى «ضِعَافًا» أن ما كان على «فِعال»، وكان أوله حرفًا مستعليًا مكسورًا، نحو: ضِعاف، وقِباب، وخِباث، وغِلاب - يحسن فيه الإمالة؛ وذلك أنه قد تصَعَّد بالحرف المستعلى، ثم انحدر بالكسر؛ فيستحب ألا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب [بالكسر][٣]، فيجعل الصوت على طريقة واحدة، فلا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر[٤]، وذلك نحو ما قدمنا من نحو: ضعاف وقباب.

ومما يدل على أن الإصعاد بعد الانحدار يثقل عليهم، أنهم يقولون: صَبَقت،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٨)، البحر المحيط (٣/ ١٧٨)، التيسير للدانى (٥١، ٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشف للقيسى (١/ ١٧٤، ٣٧٧).

(٢) فى أ: عبد الله.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: بالكسرة.

وصُقْتُ، فيبدلون من السين الصاد، ولا تقرر السين؛ لئلا يتصعد منها إلى المستعلى، فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحو: قِسْتُ، وقَسَوتُ؛ لأنه إذا تصعد بالقاف تحدر بالسين، فيكون الانحدار بعد الإصعاد خفيفًا.

ومما يدلك على حسن الإمالة فى «ضعاف» أن الحرف المكسور إذا كان بينه وبين الألف حرفان، وكان الأول منهما مستعليًا ساكنًا - حسنت فيه الإمالة، وذلك نحو: مِقلات، ومِظعان، ومِطعام؛ لأن المستعلى لما كان ساكنًا وقبله كسرة صار المستعلى كأنه تحرك[1] بالكسر لما كانت الكسرة قبله.

كما أن من قال: [من الوافر]

أَحَبُّ الـمُـؤْقِـدَيْـنِ إِلَى مُـؤْسَـى ... ...[2]

لما كانت الضمة قبل الواو قدرها كأنها عليها، فأبدل منها الهمزة كما يبدلها[3] منها إذا كانت مضمومة؛ فكذلك إذا قال: مِقلات، صار كأنه قال: قلات؛ فحسنت الإمالة[4].

وأما الإمالة فى «خافوا» فإنها حسنة، وإن كان الخاء مستعليًا؛ لأنه يطلب الكسرة التى فى: «خفت»، فينحو نحوها بالإمالة.

قال سيبويه: بلغنا عن أبى إسحاق أنه سمع كُثَيِّر عزة يقول: صار مكانَ كذا [كذا][5].

قال:

وكلهم قرءوا[6]: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [١١] نصبًا.

إلا نافعًا فإنه قرأ: ﴿وإن كانت واحدةٌ﴾ رفعًا[7].

قال أبو على: الاختيار ما عليه الجماعة؛ لأن التى قبلها لها خبر منصوب، وذلك

---

(١) فى أ: يتحرك.
(٢) تقدم.
(٣) فى ب: يبدل.
(٤) زاد فى أ: فيه.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: قرأ.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٧)، البحر المحيط (٣/ ١٨٢)، التيسير للدانى (٩٤)، تفسير القرطبى (٥/ ٦٤)، الحجة لابن خالويه(١٢٠)، =

قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾ أى: وإن كانت المتروكة واحدة؛ كما أن الضمير فى الأول تقديره: وإن كن المتروكات أوالوارثات نساء.

ووجه قول نافع: إن وقعت واحدةٌ، أو: وُجِدَتْ واحدةٌ، أى: إن حدث حكم واحدة، أو: إرث واحدة؛ ألا ترى أن المراد حكمها والقضاء فى إرثها، لا ذاتها؟!

واختلفوا فى فتح الياء [وضمها][1] من قوله -جل وعز-: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾، بفتح الياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَسَيُصْلَوْنَ سعيرًا﴾ بضم الياء[2].

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر بن عياش وأبان، والمفضل عنه: ﴿وسيُصلون﴾ مثل ابن عامر بضم الياء، و:﴿تُصلى نارًا حامية﴾ [الغاشية: ٤] بالضم أيضًا.

وروى عنه حفص: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ و﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾، ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٢] مفتوحًا كله.

[وقال أبو على][3]: قال أبو زيد: صلى الرجلُ النارَ، يصلاها، صلًا وصِلاء، وهما واحد، وأصلاه الله حر النار، إصلاء، وهو صالى النار، فى قوم صالين وصُلى.

حجة من قال: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ بالفتح، قوله -تعالى-: ﴿ٱصْلَوْهَا ٱلْيَوْمَ﴾ [يس:

= الحجة لأبى زرعة (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٣)، تفسير الرازى (٣/ ١٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٧).

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٣٩٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٨)، البحر المحيط (٣/ ١٧٩)، التبيان للطوسى (٣/ ١٢٥)، التيسير للدانى (٩٤)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)، الحجة لأبى زرعة (١٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٨)، تفسير الرازى (٣/ ١٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٧).

(٣) سقط فى أ.

٦٤]، و﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣]، و﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩].

وحجة من قال: ﴿سيُصْلَون﴾ أنه من: أصلاه الله، و«سيُصلون» مثل: سيُعطون، من «أصلاه الله»، مثل: أدخله الله النار، وحجته: ﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦].

اختلفوا فى ضم الألف من: «أُمّ» وكسرها إذا وليتها كسرة أو ياء ساكنة:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَلِأُمِّهِ﴾ [النساء: ١١]، ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [الزمر: ٦]، و﴿فِيٓ أُمِّهَا﴾ [القصص: ٥٩]، و﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: ٤] بالرفع.

وقرأ حمزة والكسائى[(١)] كل ذلك بالكسر إذا وصلا.

قال أبو على: حجة من ضم: أن الهمزة ليست كالهاء ولا فى خفائها، وإنما أتبع الهاء الياء والكسرة مَن أتبع فى «بهم»، و«بهى»، و«عليهم» و«لديهم»؛ لخفائها، وليست الهمزة كذلك، وإن كانت تقارب الهاء فى المخرج.

ويقوى ذلك أنهم لم يغيروا غير همزة «أمّ» هذا التغيير.

ألا ترى أن الهمزة فى «أد»[(٢)] و«أف»، مضمومة على جميع أحوالها، وكذلك همزة[(٣)] «أناس».

ووجه قول حمزة والكسائى أن الهمزة حرف مستثقل؛ بدلالة تخفيفهم لها،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧) الإعراب للنحاس (١/ ٣٩٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩٧)، البحر المحيط (٣/ ١٨٤)، التيسير للدانى (٩٤)، تفسير القرطبى (٥/ ٧٢)، الحجة لابن خالويه(١٢٠)، الحجة لأبى زرعة (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥٣)، الكشف للقيسى (١/ ٣٧٩، ٣٨٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٣)، تفسير الرازى (٣/ ١٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٢) و«أُدٌّ»: بالضم (ابن طابخة) بن إلياس بن مضر (أبو) قبيلة (أخرى):
قال الشاعر:
أد بن طابخة أبونا فانسبوا يوم الفخار أبا كأدٍّ تنفروا
قال: ابن دريد: أحسب أن الهمزة فى أد واو؛ لأنه من الود، أى: الحب، فأبدلت الواو همزة؛ كما قالوا: أقتت، و:أرخ الكتاب.
ينظر: تاج العروس (٧/ ٣٨١).

(٣) فى ب: همز.

فأتبعوها ما قبلها من الياء والكسرة؛ ليكون العمل فيها من وجه واحد. ويقوى ذلك أنها تقارب الهاء وقد فعل ذلك بالهاء؛ ويقوى ذلك -أيضًا- أنهم قد أتبعوا غيرها من الحروف، نحو: هو مُنْحَدُرٌ من الجبل؛ فغيروا البناء للإتباع. ويقوى ذلك أنهم قد أتبعوا ما قبل الهمزة الهمزة فى قولهم: «أجُوءُكَ» و«أَنبؤُكَ»، كما أتبعوا الهمزة ما قبلها فى قوله فى: ﴿إِمِّها﴾، و﴿لإِمِّه﴾. فالهمزة -لما يتعاورها من القلب والتخفيف -تشبه الياء والواو والهاء؛ فتغير كما تغير.

فإن قلت: فهلا فعلوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة.

قيل: إن هذا الحرف قد كثر فى كلامهم، والتغيير إلى ما كثر استعماله أسرع. وقد يختص الشيء فى الموضع لما لا يكون فى أمثاله، كقولهم: أسطاع، وأهراق، ولم يفعل ذلك بما أشبهه؛ فكذلك هذا التغيير فى الهمزة مع الكسرة والياء اختص به هذا الحرف ولم يكن فيما أشبهه.

واختلفوا فى الميم من: ﴿إِمَّهَاتُكُمْ﴾: فكسرها حمزة وفتحها الكسائى[(١)].

قال أبو على: أما فتح الكسائى الميم [من قوله][(٢)] ﴿إِمَّهاتِكم﴾ فهكذا ينبغى، لأن التغيير والإتباع إنما جاء فى الهمزة، ولم يأت فى الميم، فغير الهمزة وترك غيرها على الأصل.

ألا ترى أن الميم لم تغير، وإنما غيرت الهمزة إذا وليتها الكسرة أو الياء؛ فلما كان كذلك أتبع الهمزة ما كان قبلها من الكسرة[(٣)] والياء؛ وترك الميم على أصلها كما تركها مَن ضم الهمزة فقال: أُمَّهات؟! وأما كسر الميم فى «إِمِّهات»، فقول الكسائى أشبه منه، ووجهه أنه أتبع الميم الهمزة؛ كما قالوا: منحدُر من الجبل، فأتبعوا حركة الدال ما بعدها، ونحو هذا الإتباع لا يجسر عليه إلا بالسمع.

ويقوى ذلك قول من قال: ﴿عليهِمِى ولا﴾ [الفاتحة: ٧].

ألا ترى أنه أتبع الهاء الياء ثم أتبع الميم الهاء، وإن لم تكن فى خفاء الهاء؟! فكذلك أتبع الميم الهمزة فى قوله: «إِمِّهات».

---

(١) انظر السبعة (٢٢٨).
(٢) فى ب: فى.
(٣) فى أ: الكسر.

وكما أن قول من قال: ﴿عليهمى﴾ -فاعلم- يقوى ما أخذ به حمزة، فكذلك قول من قال: «عليهمو ولا»، يقوى قول الكسائى؛ ألا ترى أنه أتبع الياء ما أشبهها فى الخفاء، وترك غير الهاء على أصله(١). فكذلك أتبع الكسائى الكسرة أو الياء الهمزة، وترك الميم التى بعد الهمزة فى قوله: ﴿لإمِّها﴾ على أصله فلم يغيره.

واختلفوا فى كسر الصاد وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿يُوصِي بِهَآ﴾ [١١]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر: ﴿يوصَى بها﴾ بفتح الصاد فى الحرفين(٢).

وقرأ حفص عن عاصم: الأولى بكسر ﴿يُوصِي﴾، والثانية بفتح: ﴿يوصَى﴾.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿يُوصِى﴾ فيهما بالكسر.

[قال أبو على](٣): حجة من قرأ(٤): ﴿يُوصِي﴾ أنه قد تقدم ذكر الميت، وذكر المفروض فيما ترك، يبين ذلك قوله: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي﴾. وحجة من قال: ﴿يُوصَى﴾ أنه فى المعنى يئول إلى «يوصِى».

ألا ترى أن الموصِى هو الميت، وكأن الذى حسن ذلك أنه ليس لميت معين إنما هو شائع فى الجميع؛ فلذلك حسن «يوصَى».

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿يُدْخِلْهُ﴾[١٣]:

فقرأ ابن عامر ونافع: ﴿ندخله جنات﴾ بالنون فى الحرفين جميعًا.

وقرأ الباقون بالياء فيهما(٥).

---

(١) فى ب: أصلها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٠٠)، البحر المحيط (٣/ ١٨٦)، التبيان للطوسى (٣/ ١٢٨)، التيسير للدانى (٩٤)، تفسير الطبرى (٨/ ٤٧)، تفسير القرطبى (٥/ ٧٣)، الحجة لأبى زرعة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥٤)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٣)، تفسير الرازى (٣/ ١٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: قال.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)،الإعراب للنحاس (١/ ٩٩)، البحر المحيط (٣/ ١٩٢)، التبيان للطوسى (٣/ ١٣٩)، التيسير للدانى (٩٤)، تفسير القرطبى (٥/ ٨٢)، الحجة لابن خالويه(١٢٠)، الحجة لأبى زرعة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاقسى =

قال أبو على: كلاهما حسن: فمن قرأ: ﴿يُدْخِلْهُ﴾؛ فلأن ذكر اسم الله -عز وجل- قد تقدم فحمل الكلام على الغيبة.

ومن قرأ: ﴿نُدخله﴾ فالمعنى [فيه][1] كالمعنى فى الياء.

ويقوى ذلك قوله -تعالى-: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْۖ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، ثم قال: ﴿سَنُلْقِى﴾ [آل عمران: ١٥١].

واختلفوا فى تشديد النون وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ [١٦] و: ﴿هَٰذَانِ﴾ [طه: ٦٣، الحج: ١٩]، و: ﴿فَذَٰنِكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و: ﴿هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]:

فقرأ ابن كثير[2]: ﴿هذانّ﴾، و﴿اللذانّ﴾، و﴿فذانّك﴾ و﴿هاتينّ﴾ مشددة النون.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بتخفيف ذلك كله.

وشدد أبو عمرو: ﴿فذانّك﴾ وحدها، ولم يشدد غيرها[3].

قال أبو على: من قرأ: ﴿اللذانّ﴾ و﴿هذانّ﴾ و﴿هاتينّ﴾ فالقول فى تشديد نون التثنية: إنه عوض من الحذف الذى يلحق[4] الكلمة.

ألا ترى أن قولهم «ذا» قد حذف لامها، وقد حذفت الياء من «اللذان» فى التثنية.

فإن قلت: فإن الحذف فى تثنية «اللذان» إنما هو لالتقاء الساكنين.

وما حذف لالتقاء الساكنين فهو فى تقدير الثبات؛ بدلالة قوله: [من المتقارب]

.... وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إلَّا قَلِيلَا[5]

= (١٨٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٠)، البحر المحيط (٣/ ١٩٧)، التبيان للطوسى (٣/ ١٤٣)، التيسير للدانى (٩٤، ٩٥)، تفسير القرطبى (٥/ ٨٥)، الحجة لابن خالويه(١٢١)، الحجة لأبى زرعة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥٦)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨١، ٣٨٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٠)، تفسير الرازى (٣/ ١٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨).

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) فى أ: لحق.

(٥) تقدم.

ألا ترى أنه [قد][١] نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟!

قيل: إن اللام في «اللتان» و«اللذان»، وإن كانت حذفت لالتقاء الساكنين، فإنهما لما لم تظهر في التثنية التي كان يلزم أن تثبت فيها وتتحرك، أشبه ما حذف حذفًا لغير التقاء الساكنين؛ فاقتضى العوض منه كما اقتضته المبهمة نحو: هذان، واتفقت هذه الأسماء من «اللذان» و«هذان» في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير في فتح الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف أواخرهما، وذلك نحو «اللتيا»، و«اللذيا»، و«هاتيا».

فأما تخصيص أبي عمرو التعويض في المبهمة في نحو قوله: «فذانِك»، وتركه التعويض في «اللذان»، فيشبه أن يكون ذلك؛ لما رآه من أن الحذف للمبهمة ألزم، فبحسب لزومها الحذف ألزمها العوض ولم يعوض في «اللذين».

ألا ترى أن «اللذين» إذا قلت: «اللذيا» -فحقرت- أظهرت اللام المحذوفة في التثنية في التحقير؟!

وإذا حقرت المبهم فقلت: هاذيا، فالحذف في الاسم قائم؛ لأنه كان ينبغي هاذييا، الياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام الفعل، فحذفت التي هي عين الفعل، ولم يجز أن تحذف التي هي لام؛ لأنك لو حذفتها لتحركت ياء التحقير لمجاورتها الألف، وهذه الياء لا تحرك أبدًا.

ألا ترى أنه[٢] لم يلق عليها حركة الهمزة في نحو: أقيِّس؟! فلما لم يتم في التحقير، وأتم الموصول -خص المبهم بالعوض دون الموصول لذلك.

فإن قال قائل: هلا[٣] وجب عوض المنقوص في التثنية نحو: يد، ودم، وغد؟ فإن ذلك ليس بسؤال.

ألا ترى أنهم عوضوا في: أسطاع[٤]، وأهراق، ولم يعوضوا في: أجاد، وأقام، ونحو ذلك.

و-أيضًا-: فإن الحذف لما لم يلزم هذه المتمكنة، كان الحذف في حكم لا حذف.

---

(١) سقط في ب.
(٢) في أ: أنها.
(٣) في أ: فهلا.
(٤) وقولهم: اسطاع يسطيع وإنما هي: أطاع يطيع، زادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين من أفعل. ينظر: الكتاب (١/ ٢٥).

ألا ترى أن منه ما يتم فى الواحد نحو: غد، وغدو؟!

ومنه ما يتم فى التثنية نحو: [من الكامل]

يَدَيَان بَيْضَاوَانِ ....(١)

ونحو: [من الوافر]

... ... جَرَى الدَّمَيَانِ ....(٢)

وفى الجمع نحو: أيد ودماء، وفى التحقير نحو: دُمَىٌّ ويُدَيَّة، وليست المبهمة كذلك، ويمكن أن يكون أبو عمرو قدر «ذانك» تثنية «ذلك»، فعوض الحرف فى التثنية من الحرف الزائد الذى كان فى الإفراد قبل التثنية، والأول أشبه.

اختلفوا فى فتح الكاف وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿كَرْهًا﴾ [١٩]، وذلك فى أربعة مواضع:

فى النساء [١٩].

والتوبة [٥٣].

والأحقاف فى موضعين [١٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كَرْهًا﴾ بفتح الكاف فيهن كلهن.

---

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

...... عند محلم قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (٧/ ٤٧٦، ٤٨٥)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافية ص(١١٣)، وشرح المفصل (٥/ ٨٣، ٦/ ٥، ١٠/ ٥٦)، واللسان (يدى)، والمقرب (٢/ ٤٢)، والمنصف (١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨).

(٢) جزء من عجز بيت للمثقب العبدى، وتمامه:

فلو أنا على حجر ذبحنا .... بالخبر اليقين

البيت فى ملحق ديوانه ص(٢٨٣)، والأزهية ص(١٤١)، والمقاصد النحوية (١/ ١٩٢)ولعلى بن بدال فى أمالى الزجاجى ص(٢٠)، وخزانة الأدب (١/ ٢٦٧)، وشرح شواهد الشافية ص(١١٢)، وللمثقب أو لعلى بن بدال فى خزانة الأدب (٧/ ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٥٧)، وجمهرة اللغة ص(٢٨٦، ١٣٠٧)، ورصف المبانى ص(٢٤٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٩٥)وشرح الأشمونى (٣/ ٦٦٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٨١)، وشرح المفصل (٤/ ١٥١، ١٥٢، ٥/ ٨٤، ٦/ ٥، ٩/ ٢٤)، ولسان العرب (أخا)، (دمى)، والمقتضب (١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣)، والمقرب (٢/ ٤٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٢٤)، والمنصف (١٤٨).

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿كَرْهًا﴾ بالفتح فى النساء والتوبة.
وقرأ فى الأحقاف: ﴿كُرهًا﴾ و[كرهًا] مضمومتين.
وقرأ حمزة والكسائى(١): ﴿كُرْهًا﴾ بالضم فيهن كلهن.
وقال ابن ذكوان -فى حفظى-: ﴿كَرْهًا﴾ بفتح الكاف فى سورة الأحقاف فى الموضعين.

قال أبو علَى: «الكَره» و«الكُره»: لغتان، كقولهم: الفَقر والفُقر، والضَّعف والضُّعف، والدَّف والدُّف، والشَّهد والشُّهد.

فمن قرأ الجميع بالضم فقد أصاب.
وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك بالفتح.
وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم، كل ذلك مستقيم.

اختلفوا فى كسر الياء وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [١٩]، و: ﴿ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ [النور: ٣٤، ٤٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿بفاحشة مُبَيَّنة﴾، و: ﴿آياتٍ مبيَّناتٍ﴾ بفتح الياء فيهما جميعًا(٢).

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ كسرًا، و: ﴿آياتٍ مبيَّنات﴾ فتحًا.
وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وحفص، والمفضل عن عاصم: ﴿بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ كسرًا، و: ﴿ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ كسرًا أيضًا.

قال أبو على: قال سيبويه: قالوا: أبان الأمر، وأبنته، واستبان، واستبنته،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٠)، البحر المحيط (٣/ ٢٠٢)التبيان للطوسى (٣/ ١٤٨، ١٤٩)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير القرطبى (٥/ ٩٥)، الحجة لابن خالويه(١٢٢)، الحجة لأبى زرعة (١٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٩)، الغيث للصفاقسى (١٨٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٢، ٣٨٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٠)، البحر المحيط (٣/ ٢٠٤)، التبيان للطوسى (٣/ ١٤٨)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (٨/ ١٢١)، تفسير القرطبى (٥/ ٩٦)، الحجة لابن خالويه(١٢١)، الحجة لأبى زرعة (١٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٠)، الغيث للصفاقسى (١٨٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٥٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٣، ٣٨٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٣)، تفسير الرازى (٣/ ١٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٨، ٢٤٩).

والمعنى واحد، وذا هنا بمنزلة حَزِن، وحزنته، فى «فَعَلْت». وكذلك: بيَّن وبيَّنته.

وقال أبو عبيدة: الفاحشة: الشنار والفحش والقبح.

قال أبو على: الفاحشة: مصدر كالعاقبة والعافية؛ يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] فالفحشاء: كالنعماء والبأساء والضراء.

وقيل فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] قولان:

أحدهما: إلا أن يزنين، فيُخْرَجن لإقامة الحد عليهن.

وقيل: إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فى خروجهن من بيوتهن.

فمن فتح العين فى ﴿مبينة﴾ كان المعنى: يُبيَّن فحشُها؛ فهى مبيَّنة. ومبيِّنة: فاحشة بينت فحشها؛ فهى مبيِّنة. وقيل: إنه جاء فى التفسير: فاحشة: ظاهرة؛ ف «ظاهرة» حجة لـ «مبينة».

وأما الفتح فى قوله: ﴿مبيَّنات﴾ فحجته [قوله][1]: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٨. الحديد: ١٧] ومن قرأ: ﴿مبيِّنات﴾ فحجته قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٥]؛ فالمبِين والمبيِّن واحد، وكذلك قوله: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨] فما هدى الله به فهو مبين للمهدى؛ كما أن البيان للناس مبين لهم.

اختلفوا فى فتح الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ بفتح الصاد فى كل القرآن.

وقرأ الكسائى[2]: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] بفتح الصاد فى هذه وحدها، وسائر القرآن: ﴿والمحصِنات﴾، و﴿محصِنات﴾ [٢٥] بكسر الصاد.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٢)، البحر المحيط (٣/ ٢١٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٠)، تفسير الرازى (٣/ ١٧٤)، المعانى للفراء (١/ ٢٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

ولم يختلف أحد من القراء فى هذه وحدها أنها بفتح الصاد، أعنى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٤].

حدثنا أحمد [قال:](١) حدثنا أبو حمزة الأنصارى قال: حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن مجاهد وعبد الله بن كثير مثل قراءة الكسائى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ مفتوحة الصاد، وسائر القرآن: ﴿والمحصِناتُ﴾.

[قال أبو على:](٢) قال سيبويه: قالوا للمرأة: حصُنَتْ حُصْنًا، وهى حَصَان، كـ «جُبنَت» جُبنًا، وهى جَبَان. قال: وقالوا: حِصْنًا كما قالوا: عِلمًا.

وقد جاء الإحصان فى التنزيل واقعًا على غير شىء، من ذلك وقوعه(٣) على الحرائر.

يدل على ذلك غير موضع فى التنزيل:

أحدها: قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤]؛ ألا ترى أنه إذا قذف غير حرة لم يجلد ثمانين؟!

ومن ذلك قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥].

المحصنات: المتزوجات؛ بدلالة قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فذوات الأزواج محرمات على كل أحد، إلا على أزواجهن، وفسروا قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾: إلا ما ملكتموهن بالسبى من دار الحرب.

ألا ترى أن ذوات الزوج فى دارنا محرمة على كل أحد سوى الزوج؟! فأما إذا كانت متزوجة فى دار الحرب، فسبيت منها، فإنه تحل لمالكها، ولا عدة عليها إذا دخلت دار الإسلام.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: وقوعها.

ويدل على أن المتزوجة يقال لها: محصنة، قوله: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾ [النساء: ٢٥]. ويدل عليه -أيضًا- قوله: ﴿أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] وقد فسر قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥] بالعفائف.

ويدل على وقوع الإحصان على العفة، قوله: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]. وروى عن إبراهيم ومجاهد أن أحدهما قرأ: ﴿أُحْصِنَّ﴾ وفسره بـ: «تزوجن» وقرأ الآخر: ﴿أَحْصَنَّ﴾ وفسره: بـ: «أسلمن».

فقد ثبت بما[(١)] ذكرنا أن الإحصان يقع على الحرية، وعلى التزويج، وعلى العفة، وعلى الإسلام. وليس تبعد هذه الأسماء عما عليه موضوع اللغة.

قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ -: المحصنات: ذوات الأزواج.

وأنشد الأصمعي: [من المتقارب]

إِذَا الـمُـغْـسِيَـاتُ كَـذَبْـنَ الـصَّـبُـو ... حَ خَـبَّ جَـرِيُّـكَ بِـالـمُـحْـصَـنِ[(٢)]

وفسر «المحصن» المدخر من الطعام، والمدخر للإحراز لا تمتد إليه اليد امتدادها إلى غير المحرز للادخار، والحرية تبعد وتمنع من[(٣)] امتهان الرق، والإسلام يحظر الدم والمال اللذين كانا على الإباحة قبل، والتزويج في المرأة كذلك في حظر خطبتها التي كانت مباحة قبل ويمنع تصديها للتزويج، والعفة: حظر النفس عما يحظره الشرع. فهذه الأسماء قريبة مما عليه أصل اللغة.

وأنشد أبو عبيدة: [من الرجز]

وَحَـاصِـنٍ مِـنْ حَـاصِـنَـاتٍ مُـلْسِ ... مِنَ الأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الوَقْسِ[(٤)]

---

(١) في أ: مما.
(٢) وهو بلا نسبة في اللسان (جرا، عسا)، وتهذيب اللغة (٣/٨٦)، والتاج (جرا، عسا).
(٣) في أ: عن.
(٤) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/٢٠٨ - ٢٠٩)، واللسان (درس، قنس، وقس)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٩٥)، وتهذيب اللغة (٤/ ٢٤٥)، والتاج (قنس، وقس)، وجمهرة اللغة ص(٥٤٣)، وديوان الأدب (٣/ ٢٥١)، وكتاب العين (٣/١١٨ ، ٥/ ٨٠)، وبلا نسبة في اللسان (حصن)، وجمهرة اللغة ص(٨٥٢)، ومجمل اللغة (٤/ ١٢٦)، ومقاييس اللغة (٥/ ٣١)، والمخصص (٧/ ١٦٣)، والتاج (حصن).

قال: الحاصن: العفيفة، قال: والوقس: مثل توقس الجرب، قال: والمحصنة أحصنها زوجها. قال أبو على: الحاصن يحتمل ضربين:

إما أن يكون على معنى النسب.

أو يكون مثل: [من الرجز]

.... دَلْو الدَّالى[(١)]

وإنما وقع الاتفاق على فتح العين من قوله: «والمحصَنات»؛ لما فسروا الحرف عليه من أنه يعنى به الحربية المتزوجة فى دار الحرب.

واختلفوا فى فتح الألف وضمها من قوله - تعالى -: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ [٢٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[(٢)]: ﴿وأَحَلَّ لكم﴾ بفتح الألف والحاء.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ بضم الألف.

قال أبو على: ﴿وأَحَل لكم ما وراء ذلكم﴾ بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله.

ألا ترى أن معنى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾: كتب الله عليكم كتابًا، وأحل لكم؟

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ فهو فى المعنى يئول إلى الأول، وفى ذاك مراعاة مشاكلة ما بعد لما[(٣)] قبل.

واختلفوا فى فتح الألف وضمها[(٤)] من قوله - تعالى -: ﴿أُحۡصِنَّ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أُحۡصِنَّ﴾ مضمومة الألف.

وقرأ حمزة والكسائى[(٥)]: ﴿أَحْصنَّ﴾ مفتوحة الألف.

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٠٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٢)، البحر المحيط (٣/ ٢١٦)، التبيان للطوسى (٣/ ١٦٢)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (٨/ ١٧٣)، تفسير القرطبى (٥/ ١٢٤)، الحجة لابن خالويه(١٢٢)، الحجة لأبى زرعة (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفاقسى (١٩٠)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٢)، الكشف للقيسى (١/ ٣١٥)، تفسير الرازى (٣/ ١٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

(٣) فى ب: بما.

(٤) ثبت فى حاشية ب: «قوله: «فتح الألف وضمها» تعبير ناقص؛ لأن الألف لا تقبل الحركة والعبارة الصحيحة أن يقال: «ضم الهمزة وفتحها»، وإن كان أراد ذلك فى تعبيره بالألف. والله أعلم. اهـ».

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٠٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٣)، =

واختلف عن عاصم:

فروى عنه أبو بكر والمفضل: ﴿وأَحَلَّ لكم﴾ [النساء: ٢٤] و﴿أَحْصَنَّ﴾ بالفتح جميعًا.

وروى عنه حفص: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ و﴿أُحْصِنَّ﴾ بالضم جميعًا.

حدثنا[1] [أبو بكر][2] محمد بن الحسين بن شهريار قال: حدثنا الحسين بن [على][3] الأسود قال: حدثنا عبد الله بن موسى عن سفيان الثورى عن عاصم بن أبى النجود، أنه قرأ: ﴿وأَحَلّ﴾ بفتح الألف.

[حدثنا أحمد قال:][4] أخبرنى على بن العباس، قال: حدثنا محمد بن عمر بن الوليد الكندى عن ابن أبى حماد عن شيبان عن عاصم: ﴿وأَحَلَّ﴾ فتحًا، ﴿فإذا أُحْصِنَّ﴾ بضم الألف.

قال أبو على: ﴿أُحْصِنَّ﴾: أحصن بالأزواج، وقد رويت عن ابن عباس. وفسر بعض السلف ﴿أُحْصِنَّ﴾: تزوجن. ومن قرأ: ﴿أَحْصَنَّ﴾ فمعناه: أسلمن، وكذا فسره إبراهيم أو مجاهد.

اختلفوا فى الرفع والنصب فى قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [٢٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[5]: ﴿تجارةٌ﴾ رفعًا.

= البحر المحيط (٣/ ٢٢٤)، التبيان للطوسى (٣/ ١٦٢)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (٨/ ١٨٧)، تفسير القرطبى (٥/ ١٤٣)، الحجة لأبى زرعة (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفاقسى (١٩٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٥)، تفسير الرازى (٣/ ٢٠١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

(١) فى أ: حدثنى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٤١٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٣)، البحر المحيط (٣/ ٢٣١)، التبيان للطوسى (٣/ ١٧٨)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (٨/ ٢١٩)، تفسير القرطبى (٥/ ١٥١)، الحجة لأبى زرعة (١٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفاقسى (١٩٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦)، المعانى للأخفش (١/ ٢٣٤)، تفسير الرازى (٣/ ٢٠٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

وقرأ حمزة والكسائى وعاصم: ﴿تجارةً﴾ نصبًا.

قال أبو على: من رفع فالاستثناء منقطع؛ لأن التجارة عن تراضٍ ليس من أكل المال بالباطل. ومن نصب ﴿إلا أن تكون تجارةً﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: إلا أن تكون التجارة تجارة، ومثل ذلك قوله: [من الطويل]

... ... إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ... [(١)]

أى إذا كان اليوم يومًا [ذا كواكب][(٢)]. والآخر: إلا أن تكون الأموال أموال[(٣)] تجارة، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه - أيضًا- منقطع.

[و][(٤)] اختلفوا فى الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم﴾ [٣١]:

فروى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم[(٥)]: ﴿يُكَفِّرْ عنكم سيئاتِكم ويُدخلْكمْ﴾ بالياء جميعًا.

وقرأ الباقون: بالنون.

[قال أبو على:][(٦)] من قرأ: ﴿يُكَفِّرْ﴾ بالياء؛ فلأن ذكر اسم الله - تعالى - قد تقدم فى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

ومن قال: ﴿نكفِّر﴾: فالمعنى: معنى الياء، ومثل ذلك: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠] ثم قال: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

وأبو الحسن يستحسن النون فى هذا النحو.

اختلفوا فى ضم الميم[(٧)] وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿مُّدْخَلًا﴾ [٣١]:

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: ذوات.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، البحر المحيط (٣/ ٢٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٥)، تفسير الرازى (٣/ ٢٠٩).
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى ب: النون.

فقرأ نافع وحده: ﴿مَدْخلًا كريمًا﴾ مفتوحة الميم[١]، وفى «الحج»: مثله.
وقرأ الباقون: ﴿مُّدْخَلًا﴾ مضمومة الميم ههنا، وفى «الحج».
ولم يختلفوا فى «بنى إسرائيل» فى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾، و: ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] أنهما بضم الميم.
وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مَدخلًا﴾ بفتح الميم ههنا وفى «الحج».
قال أبو على: قوله -تعالى-: ﴿مَدْخَلًا﴾ بعد قوله: ﴿ويُدْخِلكم﴾ يحتمل وجهين:
يحتمل أن يكون مصدرًا.
ويجوز أن يكون مكانًا. فإن حملته على المصدر أضمرت له فعلًا دل عليه الفعل المذكور، ويكون قوله: ﴿مَدْخلًا﴾ -فيمن قدره مصدرًا- انتصابه بذلك الفعل، التقدير: ويدخلكم فتدخلون مدخلًا.
ويجوز أن يكون مكانًا؛ كأنه قال: يدخلكم مكانًا، ويكون على هذا التقدير منتصبًا بهذا الفعل المذكور؛ كما أنك إذا قلت: أدخلتك مكانًا، انتصب بهذا الفعل، والمكان أشبه ههنا؛ لأنا رأينا المكان وصف بالكريم، وهو قوله: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ . وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الدخان: ٢٥، ٢٦] فوصف «المكان» بـ: «الكريم»[٢]، فكذلك يكون قوله: ﴿مَدْخلًا﴾ يراد له المكان، مثل المقام[٣].
ويجوز أن يكون المراد به: الدخول، أو الإدخال، وإن كان قد وصف بالكرم، ويكون المعنى: دخولًا تُكرَمُونَ فيه، خلاف من قيل فيهم[٤]: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٤١١)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٣)، البحر المحيط (٣/ ٢٣٥)، التبيان للطوسى (٣/ ١٨٢)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (٨/ ٢٥٧)، تفسير القرطبى (٥/ ١٦١)، الحجة لابن خالويه(١٢٢، ١٢٣)، الحجة لأبى زرعة (١٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٢)، الغيث للصفاقسى (١٩٠)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٦، ٣٨٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٧)، تفسير الرازى (٣/ ٢٠٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).
(٢) فى أ: بالكرم.
(٣) زاد فى أ: والمكان.
(٤) فى ب: فيه.

﴿وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، فليس هذا كقولك: حشرتهم على الوجه، وحشرتهم على وجوههم، أى: لم أدع منهم أحدًا غير محشور، ولكن مثل قوله: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى﴾ [الملك: ٢٢]، وكقوله: ﴿أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٢٤].

قال: ولم يختلفوا فى «بنى إسرائيل» فى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾، و: ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ أنهما بضم الميم.

قال أبو على: لا يمتنع فى القياس أن تفتح الميم من «مدخل» على نحو ما قدمنا ذكره من أنه يكون على فعل مضمر يدل عليه الكلام.

ويجوز فى «المدخل» -إذا ضم- أن يكون مكانًا؛ وأن يكون مصدرًا: فإذا جعلته مصدرًا جاز أن تريد مفعولاً محذوفًا من الكلام؛ كأنه [قال:][1] أدخلنى الجنة مدخلاً؛ أى: إدخال صدق.

والأشبه أن يكون مكانًا؛ لإضافته إلى صدق، فهو فى هذا كقوله: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]؛ فكما أن هذا المضاف إلى «صدق» مكان، كذلك، يكون «المدخل» مكانًا، ولا يمتنع الآخر؛ لأن غير العين قد أضيف إلى «صدق» فى نحو: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]؛ ألا ترى أنه فسر بالعمل الصالح؟!

اختلفوا فى الهمز وتركه من قوله -تعالى-: ﴿وَسْـَٔلُوا ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [٣٢]:

فقرأ ابن كثير والكسائى[2]: ﴿وسَلُوا الله من فضله﴾، و: ﴿فَسَلِ الذين﴾ [يونس: ٩٤]، و: ﴿فَسَلْ بنى إسرائيل﴾ [الإسراء: ١٠١]، ﴿وسَلْ من أرسلنا﴾ [الزخرف: ٤٥]، وما كان مثله من الأمر المواجه به، وقبله واو أو فاء، فهو غير مهموز فى قولهما.

وروى الكسائى عن إسماعيل بن جعفر عن أبى جعفر وشيبة أنهما لم يهمزا: ﴿وَسَلْ﴾، ولا: ﴿فَسَلْ﴾ مثل قراءة الكسائى.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٤١١)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٣)، البحر المحيط (٣/ ٢٣٦)، التبيان للطوسى (٣/ ١٨٣)، التيسير للدانى (٣٩، ٩٥)، تفسير القرطبى (٥/ ١٦٥)، الحجة لابن خالويه(١٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٢)، الغيث للصفاقسى (١٩٠)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٧، ٣٨٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩)، تفسير الرازى (٣/ ٢١١).

وقرأ الباقون بالهمز فى ذلك كله ولم يختلفوا فى قوله: ﴿وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ﴾ [الممتحنة: ١٠] أنه مهموز.

قال أبو على: الهمز وترك الهمز حسنان، ولو خففت الهمزة فى قوله: ﴿وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ﴾ كان -أيضًا- حسنًا، وقد قدمنا ذكر وجوه «سَلْ».

واختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿عَقَدَتْ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر[١]: ﴿عَاقَدَتْ﴾ بالألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿عَقَدَتْ﴾ بغير ألف[٢].

قال أبو على: الذكر الذى يعود من الصلة إلى الموصول ينبغى أن يكون ضميرًا منصوبًا؛ فالتقدير: والذين عاقدتهم أيمانكم، فجعل الأيمان فى اللفظ هى المعاقدة، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحاب الأيمان، والمعنى: والذين عاقدت حلفهم أيمانكم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فـ: «عاقدت» أشبه بهذا المعنى؛ لأن لكل نفر من المعاقدين يمينًا على المحالفة.

ومن قال: ﴿عَقَدَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾، كان المعنى: عقدت حلفهم أيمانكم، فحذف «الحلف» وأقام المضاف إليه مقامه. والأولون كأنهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: عاقدت؛ حيث كان من كل واحد من الفريقين يمين. والذين قالوا: ﴿عقدت﴾، حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأيمان؛ لأن الفعل لم يسند إلى أصحاب الأيمان فى اللفظ، إنما أسند إلى الأيمان.

قال أحمد:

روى أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى عن المفضل عن عاصم[٣]: ﴿والجار

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٤١٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٤)، البحر المحيط (٣/ ٢٣٨)، التبيان للطوسى (٣/ ١٨٦)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير الطبرى (٨/ ٢٧٢)، الحجة لابن خالويه(١٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٨، ٣٨٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤١)، تفسير الرازى (٣/ ٢١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، البحر المحيط (٣/ ٢٣٨)، تفسير القرطبى (٥/ ١٦٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٥).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٤)، البحر المحيط (٣/ ٢٤٥)، التبيان للطوسى (٣/ ١٩٥)، تفسير القرطبى (٥/ ١٨٣)، (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٨).

الجَنب﴾ [٣٦] بفتح الجيم، وإسكان النون، ولم يأت به غيره.

وقرأ الباقون: ﴿ٱلْجُنُبِ﴾ بضمتين.

[قال أبو على:][١] قال أبو عبيدة: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: القريب، ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾: الغريب. يقال: ما تأتينا إلا عن جنابة، أى: عن بعد.

قال علقمة بن عَبَدة[٢]: [من الطويل]

فلا تَحْرِمَنِّى نَائِلاً عَنْ جَنَابةٍ فَإِنِّى امْرُؤٌ وَسْطَ القِبَابِ غَرِيبُ[٣]

قال أبو الحسن: قال: ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾، وقال بعضهم: ﴿الجَنْبِ﴾.

قال الراجز: [من الرجز]

النَّاسُ جَنْبٌ وَالأَمِيرُ جَنْبُ[٤]

يريد: بـ: «جنب»: الناحية، وهذا هو المتنحى عن القرابة.

قال أبو على: قوله - تعالى -: ﴿والجار الجَنْبِ﴾، يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى: ذى الجنب، فحذف المضاف؛ لأن المعنى مفهوم؛ ألا ترى أن الناحية لا يكون الجار إياها؟! والمعنى: ذى ناحية ليس هو الآن بها، أى: هو غريب عنها.

والآخر: أن يكون وصفًا مثل: ضرب، وفسل، وندب، فهذا وصف يجرى على الموصوف؛ كما أن «الجنب» كذلك، وهو فى معناه ومعنى اللفظتين -على هذا- واحد، وهو أنه مجانب لأقاربه متباعد عنهم.

فأما «الجنب» فى قوله: ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ فصفة على «فُعُل»، مثل «أُحُد» فى ناقة أحد، و«سُجُحُ» فى قوله: [من البسيط]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) علقمة بن عبدة -بفتح العين والباء- ابن ناشرة بن قيس، من بنى تميم: شاعر جاهلى، من الطبقة الأولى. كان معاصرًا لامرئ القيس، توفى نحو ٢٠ ق هـ، وله معه مساجلات. وأسر «الحارث بن أبى شمر الغسانى» أخا له اسمه «شأس» فشفع به علقمة ومدح الحارث بأبيات، فأطلقه. له «ديوان شعر».
ينظر: الأعلام (٤/ ٢٤٧).

(٣) وهو فى ديوانه ص(٤٨)، واللسان (جنب)، وتهذيب اللغة (١١/ ١٢٣)، وكتاب العين (٦/ ١٥١)، ومقاييس اللغة (١/ ٤٨٣)، ومجمل اللغة (١/ ٤٦٢)، وأساس البلاغة (جنب)، وشرح اختيارات المفضل ص(١٥٨٩)، والتاج (جنب).

(٤) الرجز بلا نسبة فى اللسان (جنب)، وتهذيب اللغة (١١/ ١٢٢)، وكتاب العين (٦/ ١٤٧). =

... وامْشُوا مِشْيَةً سُجُحَا ... ...[١]

فالجُنب: المتباعد عن أهله.

يدلك على ذلك مقابلته بالقريب، فى قوله -تعالى-: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ من «القرب»، كالبشرى من «بشر».

ويدل على أنه البعد والغربة، قول الأعشى: [من الطويل]

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابَةٍ فَكَانَ حُرَيْثٌ عَنْ عَطَائِى جَامِدا[٢]

وقال آخر: [من الطويل]

كِرَامٌ إِذَا مَا جِئْتُهُم عَنْ جَنَابَةٍ أَعِفَّاءُ عَنْ بَيْتِ[٣] الخَلِيطِ المُجَاوِرِ

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦] فمن الجنابة التى تقتضى التطهر[٤]، وهو -أيضًا- صفة إلا أنه يقع على الواحد و[على][٥] الجميع؛ كما أن «بشرا» كذلك، وكما أن «الحلوب» يقع على الجميع، فأما «الحلوبة» و«الركوبة» فيقع على الواحد والجميع فيما رواه أبو عمر [الجرمى][٦] عن أبى عبيدة.

وقال أبو عبيدة: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾: الذى يصاحبك فى سفرك، فيلزمك فينزل إلى جنبك.

اختلفوا فى ضم الباء فى: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ [٣٧] والتخفيف، وفتحها والتثقيل:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿بالبُخْل﴾ خفيفًا.

---

(١) جزء من صدر بيت لحسان بن ثابت، وتمامه:

ذروا التخاجؤ .... إن الرجال ذوو عصب وتذكير

وهو فى ديوانه ص(١٧٩)، وجمهرة اللغة ص(١٠٣٧)، والخصائص (٢/ ١١٦)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢١٠)، واللسان (خجأ، عصب، سجح)، وبلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٢٤٤).

(٢) وهو فى ديوانه ص(١١٥)، والدرر (١/ ٢٣١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ٧٤). ويروى: «وكان» بدل «فكان».

(٣) فى أ: جار.

(٤) فى أ: التطهير.

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

وقرأ حمزة والكسائى[(١)]: ﴿بِٱلْبُخْـلِ﴾ مثقلة، وكذلك فى سورة الحديد [الآية: ٢٤] مثله.

قال أبو على: قال سيبويه: «قالوا: بَخِل يَبخل بُخلاً، فالبُخل كاللؤم، والفعل: كشقى وسعد، وقالوا: بخيل. وبعضهم يقول: البَخل: كالفَقر، والبُخل كالفُقر. وبعضهم يقول: البَخَل كالكَرَم، وقد حكى فيه ثلاث لغات، وقرئ باثنتين منها: البُخل والبَخَل».

اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع[(٢)]: ﴿وإن تك حسنةٌ﴾ رفعًا.

وقرأ الباقون: نصبًا.

قال أبو على: النصب حسن؛ لتقدم ذكر: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]؛ فالتقدير: وإن تكن الحسنة مثقال ذرة يضاعفها، كما قال: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]: والرفع على: وإن تَحْدُث حسنة، أو إن تقع حسنة؛ يضاعفها.

واختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها، والتخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿يُضَٰعِفْهَا﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر[(٣)]: ﴿يُضَعِّفْها﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿يضاعفها﴾ خفيفة بألف.

---

(١) ينظر: الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٥)، البحر المحيط (٣/ ٢٤٦)، التبيان للطوسى (٣/ ١٩٦)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير الطبرى (٨/ ٣٥١)، الحجة لابن خالويه(١٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاقسى (١٩١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٨)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، البحر المحيط (٣/ ٢٥١)، التبيان للطوسى (٣/ ١٩٩)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير الطبرى (٨/ ٣٦٥)، تفسير القرطبى (٥/ ١٩٥)، الحجة لابن خالويه(١٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاقسى (١٩١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٨٩، ٣٩٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٨)، المعانى للفراء (١/ ٢٦٩)، تفسير الرازى (٣/ ٢٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، البحر المحيط (٣/ ٢٥١)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٠٠)، تفسير القرطبى (٥/ ١٩٥)، الحجة لابن خالويه(١٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٣)، الغيث للصفاقسى (١٩١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٨)، تفسير =

قال أبو على: المعنى فيهما واحد، وهما لغتان.

وقال سيبويه: تجىء فاعلت لا تريد به عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على «افعل»، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، قال: ونحو ذلك: ضاعفت وضعَّفت، وناعمت ونعَّمت؛ فدل هذا على أنه لغتان؛ فبأيهما قرأت كان حسنًا.

اختلفوا فى فتح التاء من[1] قوله -تعالى-: ﴿تُسَوَّىٰ﴾ [٤٢] والتشديد، وضمها والتخفيف:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ﴾ مضمومة التاء خفيفة السين.

وقرأ نافع وابن عامر[2]: ﴿تَسَّوّى﴾ مفتوحة التاء مشددة السين.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿لو تَسَوّى﴾ مفتوحة التاء خفيفة السين والواو ممالة مشددة فى كل القرآن[3].

[قال أبو على:][4] من قرأ[5]: ﴿تُسَوَّىٰ﴾ فهو «تُفعَّل» من التسوية، والمعنى: لو تُجعلون والأرض سواء؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [عم: ٤٠].

ومن هذا قوله: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤] أى: نجعلها صفحة واحدة لا تفصل بعضها عن بعض؛ فتكون كالكف؛ فيعجز لذلك عما يستعان عليه من الأعمال بالبنان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك، مما لو فقدت البنان معها لم يتمكن منها. ومن أيمانهم: لا والذى شقهن خمسًا من واحدة.

= الرازى (٣/ ٢٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩)، وانظر: (٢/ ٢٢٨).

(١) فى ب: فى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٦)، البحر المحيط (٣/ ٢٥٣)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٠٢)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير الطبرى (٨/ ٣٧٢)، تفسير القرطبى (٥/ ١٩٨)، الحجة لابن خالويه(١٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)، الغيث للصفاقسى (١٩١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦٩)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٠، ٣٩١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩)، تفسير الرازى (٣/ ٢٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٩).

(٣) فى أ: ذلك.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: قال.

وقراءة نافع وابن عامر: ﴿لو تَسَّوَّى﴾ المعنى: لو تتسوى؛ فأدغم التاء فى السين لقربها منها، وهذا مطاوع «لو تُسَوَّى»؛ لأنك تقول: سَوَّيْتُه فتَسَوَّى، ولا ينبغى أن يكره هذا لاجتماع تشديدتين.

ألا ترى أن فى التنزيل: ﴿ٱطَّيَّرْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤]، و: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ونحو ذلك، وفى هذا الوجه اتساع؛ لأن الفعل مسند إلى الأرض. وليس المراد: ودوا لو تصير الأرض مثلهم؛ إنما المعنى: ودوا لو يصيرون يتسوون[1] بها، لا تتسوى هى بهم؛ وجاز ذلك لأنه لا يُلْبَسُ، وقالوا: أدخل فوه الحجَر، لما لم يلتبس.

وقول حمزة والكسائى: ﴿لو تَسَوّى﴾ هو: لو تتسوى، فحذفا التاء التى أدغمها من قال: ﴿لو تَسَّوَّى﴾؛ لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

وأما إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء فى «تَسَوّى» فحسنة؛ لأن الفعل إذا صار على هذه العدة استمرت فيه الإمالة؛ لانقلاب ألفه إلى الياء فى نحو: يتسويان.

اختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [٤٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ﴾ بألف ههنا، وفى «المائدة» [الآية: ٦] مثله.

وقرأحمزة والكسائى[2]: ﴿لَمَسْتُم﴾ بغير ألف، وفى «المائدة» مثله.

قال أبو على: اللمس يكون باليد، وقد اتسع فيه فأوقع على غيره.

فمما جاء يراد به اللمس[3] باليد قوله: [من الطويل]

---

(١) فى أ: متسوين.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩١)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٦)، البحر المحيط (٣/ ٢٥٨)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٠٥)، تفسير الطبرى (٨/ ٤٠٦)، الحجة لابن خالويه(١٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)، الغيث للصفاقسى (١٩١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٠)، تفسير الرازى (٣/ ٢٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٠).

(٣) فى ب: مس.

وَلَا تَلْمُسِ الأَفْعَى يَدَاكَ تَنُوشُهَا ... وَدَعْهَا إِذَا مَا غَيَّبَتْهَا سَفَاتُهَا[(١)]

ومما جاء يراد به غير اللمس بالجارحة قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا﴾ [الجن: ٨]، تأويله: عالجنا غيب السماء ورمناه، لنسترقه فنلقيه إلى الكهنة ونخبرهم به. ولما كان اللمس قد يكون غير المباشرة بالجارحة قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧] فخصص باليد؛ لئلا يلتبس بالوجه الآخر، كما جاء ﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لما كان الابن[(٢)] قد يكون متبنى به من غير الصلب، وقد كان ينسب المتبنى به إلى المتبنِّي؛ فقال: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥].

و[قد][(٣)] قالوا: التمس وهو «افتعل» من «اللمس»، فأوقع على ما لا يقع عليه اللمس والمباشرة

قال: [من الرجز]

الحُرُّ وَالهَجِينُ وَالفَلَنْقَسُ
ثَلَاثَةٌ فَأَيُّهُمْ تَلَمَّسُ[(٤)]

ليس يريد أيهم تباشر بيدك؛ ولكن أيهم تطلب.

قال: [من الطويل]

وبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ ... لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ[(٥)]

---

(١) وهو للأعشى فى ديوانه ص(١٣٥)، والحيوان (٤/ ١٨٩)، ولخالد بن زهير الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٢٢١)، والمخصص (١٥/ ١٢٥)، ومعجم الشعراء ص(٣٧١)، وبلا نسبة فى اللسان (سفا)، وجمهرة اللغة ص(٨٥٠ ، ١٠٧٣)، والاشتقاق ص(٧٣)، والمخصص (١٠/ ٦٣)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٩٤).

ويروى صدره:

فلا تلمس الأفعى يداك تريدها

(٢) فى أ: الابن غير.

(٣) سقط فى أ.

(٤) الرجز بلا نسبة فى التاج (عنف)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٥٨)، وكتاب العين (٢/ ٨٧ ، ١٥٧).

(٥) وهو لطفيل الغنوى فى ديوانه ص(٣٨)، والدرر (٣/ ٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٤)، وشرح المفصل (٢/ ٢٩)، والكتاب (١/ ٢٩٦)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣/ ٢١٩)، والمنصف (٣/ ٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٦٩).

فملتمس المعروف: طالبه، ليس مماسه[١] ولا مباشره.

وقوله -تعالى-: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ قد عنى به ما لا يكون مسًّا بيد؛ وذلك[٢] أن الخلوة قد تكون فى حكم المس فى قول عمر و على[٣] -رضى الله عنهما- والخلوة ليست بلمس ولا مس بجارحة.

واختلف الصحابة فى قوله: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ على قولين:

فحمله حاملون على المس باليد.

وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحد منهم على الأمرين جميعًا؛ فحمله عليهما خروج من إجماعهم، وأخذ بقول قد أجمعوا على رفضه.

وقد أجرى المس هذا المجرى لا يراد به المباشرة وتلزيق الجارحة بالمطلوب.

وذلك قوله: [من البسيط]

مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَطَالَهُمُ   حَتَّى رَأَوْا أُحُدًا يَهْوِى وَثَهْلَانَا[٤]

فليس يريد: باشرناها، ولكن يريد [به][٥] رفعتهم، وأن غيرهم لا يدرك شأوهم، ولا ينال ما نالوه من رفعة المنزلة.

وهذا كقوله:

... وَقَدْ فَاتَتْ يَدَ الْمُتَنَاوِلِ

---

(١) فى ب: ماسة.

(٢) فى ب: وذاك.

(٣) على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمى، أبو الحسن، ابن عم النبى ﷺ وختنه على بنته، أمير المؤمنين، يكنى: أبا تُرَاب، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهى أول هاشمية ولدت هاشميًا. له خمسمائة حديث وستة وثمانمون حديثًا، شهد بدرًا والمشاهد كلها. قال: أبو جعفر: كان شديد الأدمة ربعة إلى القصر، وهو أول من أسلم من الصبيان جمعًا، بين الأقوال. قال: له النبى ﷺ: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، وفضائله كثيرة. استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، وهو حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٥٠) (٥٠٠١).

(٤) وهو لابن مغراء فى اللسان (مسس)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٣٢٥)، والتاج (مسس)، وكتاب العين (٧/ ٢٠٩).

ويروى: (وطاءلهم) بدل (وطالهم).

(٥) سقط فى أ.

ومن المباشرة قوله -تعالى-: ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، و: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، و: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا﴾ [آل عمران: ٢٤].

فأما قوله -تعالى-: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فقد يكون[١] مثل قوله: ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾ وقد لا يكون مسًّا، ولكن ما يكون فى حكم المس، وهو الخلوة بها فى قول عمر وعلى، رضى الله عنهما.

وحجة من قرأ[٢]: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ أن هذا المعنى جاء فى التنزيل فى غير موضع على «فعلتم»، وذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠]، و: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ﴾ [الرحمن: ٥٦].

وحجة من قرأ: ﴿لامستم﴾ أن «فاعل» قد جاء فى معنى فعل، نحو عاقبته، وطارقت النعل. وقال أبو عبيدة اللماس[٣]: النكاح.

واختلفوا فى [قوله -تعالى-:][٤] ﴿نِعِمَّا﴾ [٥٨].

وقد ذكرته فى [سورة][٥] البقرة [الآية: ٢٧١].

اختلفوا فى كسر النون وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾ [٦٦] وكسر الواو وضمها:

فروى نصر بن على الجهضمى عن أبيه عن أبى عمرو: ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ﴾ بالكسر، ﴿أوُ اخرجُوا﴾ بالضم[٦] مثل قول اليزيدى.

وقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائى[٧]: ﴿أنُ اقتلوا ... أوُ اخرجوا﴾ بالضم فيهما.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿أنِ اقتلوا ... أوِ اخرجوا﴾ كلاهما كسرًا.

---

(١) زاد فى أ: من.
(٢) فى أ: قال.
(٣) فى ب: اللمس.
(٤) سقط فى ب.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: مضمومة الواو.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٣١)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٤٧)، التيسير للدانى (٧٨، ٩٦)، الحجة لابن خالويه(١٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٦٩)، تفسير الرازى (٣/ ٢٥٣).

قال أبو علي: أما فصل أبي عمرو بين الواو والنون، وكسره النون في: ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ﴾ وضمه الواو في: ﴿أَوُ اخرجوا﴾ -فلأن الضم في الواو أحسن؛ لأنها تشبه واو الضمير، والجمهور في واو الضمير على الضم، نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والنون إنما تضم[1]؛ لأنها مكان الهمزة التي ضمت لضم الحرف الثالث، فجعلت بمنزلتها وإن كانت منفصلة، وفي الواو هذا المعنى، والمعنى الآخر: الذي ذكرنا من[2] مشابهة واو الضمير.

والضم في سائر هذه أحسن؛ لأنها في موضع الهمزة. قال أبو الحسن: وهي لغة حسنة، وهي أكثر في الكلام وأقيس.

ووجه قول من كسر أن هذه الحروف منفصلة من[3] الفعل المضموم الثالث، والهمزة متصلة[4] بها، فلم يجروا المنفصل مجرى المتصل. وما أجروه من المنفصل في[5] كلامهم مجرى المتصل أكثر من أن يقتص.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْۖ﴾ [٦٦] رفعًا.

إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إلا قليلًا منهم﴾ نصبًا[6]، وكذلك هي في مصاحفهم.

قال أبو علي: الوجه في[7] قولهم: ما أتاني أحد إلا زيد، الرفع، وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس.

فقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحد إلا زيد، وما أتاني إلا زيد؛ واحد؛ فكما اتفقوا على: ما أتاني إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتاني أحد إلا زيد،

---

(١) في ب: ضمت.
(٢) في أ: في.
(٣) في ب: في.
(٤) في ب: فمتصلة.
(٥) في أ: من.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإعراب للنحاس(١/ ٤٣١) الإملاء للعكبري (١/ ١٠٨)، البحر المحيط (٣/ ٢٨٥)، التيسير للداني ص(١٩٦)، تفسير الطبري(٨/ ٥٢٨)، تفسير القرطبي(٥/ ٢٧٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٤/ ١٢٥)، الحجة لابي زرعة(٢٠٦)، السبعة لابن مجاهد(٢٣٥)، الغيث (١٩٢)، الكشاف للزمخشري (١/ ٢٧٨)، الكشف للقيسي (١/ ٣٩٢)، تفسير الرازي (٣/ ٢٥٤)، النشر لابن الجزري(٢/ ٢٥٠).
(٧) في أ: من.

بمنزلته وبمعناه(١) -اختاروا الرفع مع ذكر «أحد»، وأجروا ذلك على «يذر» و«يدع» فى أنّ «يذر» لما كان فى معنى «يدع» فتح، وإن لم يكن فيه حرف حلق.

ومما يقوى ذلك أنهم فى الكلام وأكثر(٢) الاستعمال يقولون: ما جاءنى إلا امرأة؛ فيذكِّرون حملاً على المعنى، ولا يؤنثون ذلك فيما زعم [أبو الحسن](٣) إلا فى الشعر.

قال: [من الطويل]

بَرَى النَّحْرُ والأَجْرَالُ مَا فِى غُرُوضِهَا   فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ(٤)

فكما أجروه على المعنى فى قوله، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث -كذلك أجروه عليه فى نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، فرفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءنى أحد إلا زيدًا، فإنه جعل النفى بمنزلة الإيجاب؛ وذلك أن قوله: ما جاءنى أحد، كلام تام. كما أن: جاءنى القوم، كذلك، فنصب مع النفى، كما نصب مع الإيجاب، من حيث اجتمعا فى أن كل واحد منهما كلام تام.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] فإذا جعلت قوله تعالى: ﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾ مستثنى من: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾؛ كان فيه الوجهان: الرفع والنصب، والوجه: الرفع.

ومن قال: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فقياس قوله فى هذه الرفع: وإن جعلت الاستثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[هود: ٨١] لم يكن إلا النصب.

قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتانى القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة قولى: أتانى

---

(١) فى ب: معناه.
(٢) زاد فى أ: فى.
(٣) فى أ: الخليل.
(٤) وهو لذى الرمة فى ديوانه ص(١٢٩٦)، وتخليص الشواهد ص(٤٨٢)، وتذكرة النحاة ص(١١٣)، وشرح المفصل (٢/ ٨٧)، والمحتسب (٢/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٧٧)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ١٧٢)، وشرح ابن عقيل ص(٢٤٣).
ويروى: صدره:
طوى النحز والأجراز ما فى غروضها

القوم إلا أباك -فإنه ينبغى له أن يقول: «ما فعلوه إلا قليلاً منهم». وحدثنى يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتانى القوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتانى القوم؛ لما جاز أن يقول: ما أتانى أحد؛ كما أنه لا يجوز أن يقول: أتانى أحد، ولكن المستثنى فى هذا الموضع بدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].

قال أبو عمر: قوله: ولو كان هذا من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ -يعنى: أن قومًا يقولون: إذا أخرجت واحدًا من جماعة، أو قليلاً من كثير فهو نصب، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا. وهذا خطأ.

قال أبو عمر: وإذا قلت: ما أتانى أحد إلا زيد، فهى نفى الناس كلهم؛ لأن «أحدًا» جماعة؛ فكان ينبغى فى قياس قولهم أن يقولوا: ما أتانى أحد إلا زيدًا، فينصبوا.

واختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ [٧٣]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية حفص، والمفضل: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ﴾ بالتاء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى(١): ﴿يَكُنۢ﴾ بالياء.

قال أبو على: من قرأ بالتاء؛ فلأن الفاعل المسند إليه الفعل مؤنث فى اللفظ. ومن قرأ بالياء؛ فلأن التأنيث ليس بحقيقى، وحَسّن التذكير الفصل الواقع بين الفعل والفاعل.

ومثل التذكير قوله: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وفى أخرى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، فكلا الأمرين قد جاء التنزيل به.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠٩)، البحر المحيط (٣/ ٢٩٢)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٥٦)، التيسير للدانى (٩٦)الحجة لابن خالويه(١٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث للصفاقسى (١٩٢)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٧٣)، تفسير الرازى (٣/ ٢٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٠).

وقوله -جل وعز-: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض بين المفعول وفعله.

فكما أن قوله: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢] فى موضع نصب، كذلك قوله: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ فى موضع نصب بقوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾، واتصاله إنما هو بقوله: ﴿قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ أى: لا يعاضدكم على قتال عدوكم، ولا يرعى الذمام الذى بينكم.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [٧٧]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ولا يُظلمون﴾ بالياء[(١)].

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿تُظْلَمُونَ﴾ بالتاء.

قال:

ولم يختلفوا فى قوله: ﴿يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [٤٩] أنه بالياء.

قال أبو على: من قرأ: ﴿ولا يُظلمون فتيلاً﴾ بالياء؛ فَلِما تقدم من ذكر الغيبة، وهو قوله: ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم... ولا يظلمون﴾.

ومن قرأ بالتاء فكأنه ضم إليهم فى الخطاب النبى ﷺ والمسلمين[(٢)]، فغلب الخطاب على الغيبة، والمعنى: أنكم أيها المسلمون ما تفعلون[(٣)] من خير يوف إليكم، ويجازى من أمر بالقتال فَتَثَبَّطَ[(٤)] عنه، بعد أن كان كتب عليه. ويؤكد التاء، [قوله][(٥)]: ﴿قُلْ مَتَٰعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] وما فى «قل» من الخطاب. وأما قوله: ﴿بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ [النساء: ٤٩] ففى «يزكى» ضمير الغيبة «ولا يظلمون» بالياء؛ لأنه إذا كان لمن يشاء فهو للغيبة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، البحر المحيط (٣/ ٢٩٩)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٦١)، التيسير للدانى (٩٦)، الحجة لابن خالويه(١٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث للصفاقسى (١٩٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٨٣)، الكشف (١/ ٣٩٣) المجمع للطبرسى (٢/ ٧٧)، تفسير الرازى (٣/ ٢٦٤).

(٢) فى ب: والمسلمون.

(٣) فى ب: تفعلونه.

(٤) فى ب: فثبط.

(٥) سقط فى أ.

واختلفوا فى إدغام التاء وإظهارها من قوله -جل وعز-: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [٨١]:
فقرأ أبو عمرو وحمزة(١): ﴿بيت طَّائفة﴾ مدغمًا.
وقرأ الباقون: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ بنصب التاء.
[قال أبو على:](٢) وجه الإدغام: أن الطاء والتاء والدال من حيز واحد؛ فالتقارب الذى بينهما يجريهما مجرى المثلين فى الإدغام. ومما يحسن الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق؛ فحسن إدغام الأنقص صوتًا من الحروف فى الأزيد، بحسب قبح إدغام الأزيد فى الأنقص.
ألا ترى أن الضاد لا تدغم فى مقاربها، ويدغم مقاربها فيها؟! وكذلك الصاد والسين والزاى لا تدغم فى مقاربها، ويدغم مقاربها فيها، ويدغم بعضها فى بعض.
ومن بيَّن فقال: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾؛ فلانفصال الحرفين واختلاف المخرجين.
[و](٣)اختلفوا فى الثاء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [٩٤]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ بالنون، وكذلك فى «الحجرات» [الآية: ٦].
وقرأ حمزة والكسائى(٤): ﴿فتثبتوا﴾ بالتاء وكذلك فى «الحجرات».
[قال أبو على](٥): حجة من قرأ(٦): ﴿فتثبتوا﴾ أن التثبت هو خلاف الإقدام، والمراد: التأنى، وخلاف التقدم، والتثبت أشد اختصاصًا بهذا الموضع.
ومما يبين ذلك قوله: ﴿وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا﴾ [النساء: ٦٦] أى: أشد وقفًا لهم عما

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٣٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١٠)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٦٨)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير القرطبى (٥/ ٢٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٨٤)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٨٠)، المعانى للفراء (١/ ٢٧٩)، تفسير الرازى (٣/ ٢٦٨).
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٤٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١١)، البحر المحيط (٢/ ٣٢٨)، التيسير للدانى (٩٧)، الحجة لابن خالويه(١٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٩)، الغيث للصفاقسى (١٩٤)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٤، ٣٩٥)، تفسير الرازى (٣/ ٢٩١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٩٤)، المعانى للفراء (١/ ٢٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥١).
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: قال.

وعظوا بألا يقدموا عليه.

ومما يقوى ذلك قولهم: تثبت فى أمرك. ولا يكاد يقال فى هذا المعنى: تبيَّن.

ومن قرأ: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ فحجته أن التبين ليس وراءه شيء، وقد يكون «تبينت» أشد من «تثبت»، وقد جاء أن «التبين من الله، والعجلة من الشيطان»[١]؛ فمقابلة[٢] التبين العجلة دلالة[٣] على تقارب التثبت والتبين.

و[قد][٤] قال الأعشى: [من المتقارب]

كَـمَـا رَاشِـدٍ تَـجِـدَنَّ امْـرأً تَـبَـيَّـنَ ثُـمَّ ارْعَـوَى أَوْ قَـدِمْ[٥]

فاستعمل التبين فى الموضع الذى يقف فيه ناظرًا فى الشيء حتى يقدم عليه أو يرتدع عنه؛ فالتبين على هذا أولى من التثبت.

وقال فى موضع الزجر والنهى والتوقف: [من الوافر]

أَزَيْـدَ مَـنَـاةَ تُـوعِـدُ يَـابـنَ تَـيْـمٍ تَـبَـيَّـنْ أَيْـنَ تَـاهَ بِـكَ الـوَعِـيـدُ

واختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ﴾ [٩٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم فى رواية يحيى بن آدم عن أبى بكر، وحفص عن عاصم والكسائى: ﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾ بالألف.[٦]

وروى قنبل والبزى ومطرِّف بن معقل الشَّقَرِىُّ عن ابن كثير، وحُكيم عن شبل عن ابن كثير: ﴿السلام﴾ بألف.

وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير ﴿السَّلَمَ﴾ بغير ألف.

وروى عبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير: ﴿ألقى إليكم السَّلَم﴾ بغير ألف[٧].

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١١/ ٣٨٤) (٣١٦٨٨) عن قتادة مرسلا وذكره السيوطى فى الدر (٦/ ٩٣) وزاد نسبته لعبد بن حميد والهندى فى كنز العمال (٣/ ٩٩) (٥٦٨٠) وعزاه لابن أبى الدنيا فى ذم الغضب والخرائطى فى مكارم الأخلاق عن الحسن مرسلا.

(٢) فى أ: فتقابل.

(٣) فى أ: دالة.

(٤) سقط فى أ.

(٥) وهو فى ديوانه ص(٨٥)، والأزهية ص(٧٧). ويروى: «تخذن» بدل «تجدن»، و: «ندم» بدل «قدم».

(٦) فى ب: بألف.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٤٦)، الإملاء للعكبرى =

قال عبيد: وهم يقرءون كل شىء فى القرآن من الاستسلام بغير ألف.

وروى على بن نصر[١] عن أبان عن عاصم ﴿إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ بألف.

[حدثنا أحمد قال:][٢] حدثنى الحسين بن على بن مالك قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا حرمى[٣] عن أبان عن عاصم، وحدثنى موسى بن هارون عن شيبان عن أبان عن عاصم: ﴿ألقى إليكم السِّلم﴾ بالكسر وتسكين اللام. المفضل عن عاصم: ﴿السَّلَمَ﴾ مثل حمزة.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة: ﴿السَّلَمَ﴾ بغير ألف.

قال أبو على: من قرأ: ﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون السلامَ الذى هو تحية المسلمين، أى: لا تقولوا لمن حياكم بهذه[٤] التحية: إنما قالها متعوذًا[٥]، فتقدموا عليه بالسيف؛ ولكن كفوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيف.

والآخر: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، وكفوا أيديهم عنكم، ولم[٦] يقاتلوكم: لست مؤمنًا.

قال أبو الحسن: يقولون: إنما فلان سلام: إذا كان لا يخالط أحدًا؛ فكأن المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، ولم يخالطكم فى القتال: لست مؤمنًا.

ومن قال: ﴿السَّلَمَ﴾ أراد: الانقياد والاستسلام إلى المسلمين، ومنه قوله - تعالى-: ﴿وَأَلْقَوْاْ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ﴾ [النحل: ٨٧] أى: استسلموا لأمره، ولما

= (١/ ١١١)، البحر المحيط (٣/ ٣٢٨)، التبيان للطوسى (٣/ ٢٩٧)، التيسير للدانى (٩٧)، تفسير الطبرى (٩/ ٨٢)، تفسير القرطبى (٥/ ٣٣٨)، الحجة لابن خالويه(١٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٩)، الغيث للصفاقسى (١٩٤)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٩٤).

(١) فى أ: نصير.

(٢) سقط فى أ.

(٣) حرمى بن عمارة بن أبى حفصة، أبو روح البصرى الأزدى، روى القراءة عن أبان العطار، روى عنه الحروف أحمد بن صالح.
ينظر: الغاية (١/ ٢٠٣).

(٤) فى ب: هذه.

(٥) فى ب: تعوذا.

(٦) فى أ: فلم.

يراد منهم، ولم يكن لهم من ذلك محيص، ومنه قوله: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أي: منقاد له غير مخالف عليه ولا متشاكس.

ومن قال: ﴿السِّلم﴾ -بكسر السين وسكون اللام- فمعناه: الإسلام. والإسلام مصدر «أسلم»، أي صار سِلمًا، وخرج عن [أن](١) يكون حربًا.

قال الشاعر: [من الوافر]

فَــإِنَّ الـــسِّـــلْمَ زَائِدَةٌ نَــوَالاً وَإِنَّ نَوَى المُحَارِبِ لَا تَئُوبُ(٢)

وقال آخر: [من الطويل]

تَبِينُ صُلَاةُ الحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمُ إِذَا مَا التَقَيْنَا والمُسَالِمُ بادِنُ(٣)

فالمسالم: خلاف المحارب.

وقال -تعالى-: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨] والسلم: الصلح، وقد يفتح فيقال: السَّلْم، ومنه قوله -سبحانه-: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمۡ...﴾ [محمد: ٣٥]. أي: لا تدعوا إلى الصلح والمكافة، ولكن قاوموهم وقاتلوهم، تعلوا عليهم وتعل كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد - فيمن قرأ هذه الآية ﴿السَّلَمَ﴾ -: الصلح، ولكن الإسلام؛ كقوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

ألا ترى أن الحربى إذا حاول من المسلم الصلح كان له الخيار بين(٤) قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلام لم يجز قتاله؟!

والمعنى فى الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم الإسلام: لست مسلمًا. و«السِّلم» -[الذي](٥) هو الصلح- تفتح فاؤه وتكسر، ويؤنث ويذكر، قال -تعالى-: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

اختلفوا فى رفع الراء ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [٩٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ برفع الراء.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) وهو لرجل من دوس فى شرح شواهد الإيضاح ص(٥٠٠).
(٣) تقدم.
(٤) فى أ ، ب: فى، والمثبت من حاشية ب.
(٥) سقط فى أ.

[حدثنا أحمد قال:][١] حدثنى الصوفى الحسين بن بشر قال: حدثنا روح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿غيرَ أولى الضرر﴾ بنصب الراء.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائى: ﴿غيرَ أولى﴾ [بنصب الراء[٢]][٣].

قال أبو على: من رفع الراء جعل «غيرُ» صفة للقاعدين عند سيبويه.

وكذلك من قال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] بجر[٤] «غير» كان عنده - أيضًا - صفة، ومثل ذلك قول لبيد: [من الرمل]

وَإِذَا جُـوزِيـتَ قَـرْضًـا فـاجْـزِهِ إِنَّمَا يَجْزِى الفَتَى غَيْرُ الجَمَلْ[٥]

ف «غيرٌ» صفة للفتى.

ومثله فى «إلا» فى قول الشاعر: [من البسيط]

لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى اليَوْمَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ[٦]

كأنه قال: لو كان غيرى غير الصارم الذكر، غيره وقع الحوادث، قال: والمعنى: أن الصارم الذكر لا يغيره شىء.

ومن نصب «غيرًا» جعله استثناء من القاعدين، قال أبو الحسن: وبها نقرأ. قال: وبلغنا أنها نزلت من بعد قوله: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾، ولم تنزل معها؛ استُثْنِىَ بها قوم لم يقدروا على الخروج. و﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ مرتفع بقوله: ﴿يَسْتَوِى﴾ و«يستوى» هذا

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٤٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١١)، البحر المحيط (٣/ ٣٣٠)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٠٠)، التيسير للدانى (٩٧)، تفسير الطبرى (٩/ ٨٥)، تفسير القرطبى (٥/ ٣٤٤)، الحجة لابن خالويه(١٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٢١٠)، الغيث للصفاقسى (١٩٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٩١)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٦، ٣٩٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٩٦)، المعانى للأخفش (١/ ٢٤٤)، تفسير الرازى (٣/ ٢٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥١).

(٣) فى أ: نصبا.

(٤) فى ب: فجر.

(٥) تقدم.

(٦) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص(٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٤)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢١٨)، والكتاب (٢/ ٣٣٣)، ولسان العرب (إلا). وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(٢٩٦)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٣٤)، ومغنى اللبيب (١/ ٧٢).

يقتضى فاعلين فصاعدًا.

وقوله: ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ﴾ معطوف عليه، التقدير: لا يستوى القاعدون إلا أولى الضرر والمجاهدون.

[و][١]اختلفوا فى الياء والنون من قوله -تعالى-: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [١١٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم [وابن عامر][٢] والكسائى: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ بالنون.

وقرأ أبو عمرو وحمزة: ﴿يؤتيه﴾ بالياء.

قال أبو على:

من قرأ بالياء؛ فلقوله: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف يؤتيه﴾. ومن قرأ: ﴿نُؤْتِيهِ﴾ فهو مثل ﴿يؤتيه﴾ فى المعنى.

اختلفوا فى ضم الياء وفتحها من قوله جل وعز: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [١٢٤]:

فقرأ ابن كثير[٣]: ﴿يُدْخَلُون الجنة﴾، فى ثلاثة مواضع:

فى النساء، وفى مريم [٦٠].

وفى المؤمن [٤٠].

ورابعًا فيه سين، وهو[٤] قوله -تعالى-: ﴿سيدخلون جهنم﴾ [غافر: ٦٠].

وروى مطرف الشقرى عن معروف بن مشكان[٥] عن ابن كثير أنه ضم الحرف

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٤)، البحر المحيط (٣/ ٣٥٦)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٣٨)، التيسير للدانى (٩٧)، الحجة لابن خالويه(١٢٧)، الحجة لأبى زرعة (٢١٢)، الغيث للصفاقسى (١٩٥)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٧، ٣٩٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ١١٤)، تفسير الرازى (٣/ ٣١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٢).

(٤) فى أ: فهو.

(٥) معروف بن مشكان أبو الوليد المكى، مقرئ مكة مع شبل، ولد سنة مائة وهو من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى فى السفن لطرد الحبشة من اليمن، أخذ القراءة عرضًا عن ابن كثير، وهو أحد الذين خلفوه فى القيام بها بمكة، روى عنه القراءة عرضًا إسماعيل القسط مع أنه عرض على ابن كثير ووهب بن واضح بعد أن عرض على القسط، وسمع منه الحروف مطرف النهدى وحماد بن زيد، وقد سمعا الحروف من ابن كثير - أيضًا - وعبيد ابن عقيل، وروى عن مجاهد وعطاء، وسمع منه ابن المبارك، وله فى سنن ابن ماجه حديث واحد، مات سنة خمس وستين ومائة.

ينظر: الغاية(٢/ ٣٠٣، ٣٠٤).

الذى فى سورة الملائكة: ﴿جناتُ عدنٍ يُدخلونها﴾ [٣٣] ولم يأت به[١] مضمومًا عن ابن كثير غيره.

وقرأ عاصم فى رواية أبى هشام عن يحيى وابن عطارد عن أبى بكر، مثل ابن كثير فى «الملائكة».

وأما خلف ومحمد بن المنذر وأحمد بن عمر الوكيعى فرووا عن يحيى بن آدم عن أبى بكر عن عاصم: بفتح الياء فى ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾ فى «المؤمن».

وقال خلف عن يحيى سمعت أبا بكر وقد سئل عنها، فقال: ﴿سيَدخلون﴾ بفتح الياء.

وقرأ أبو عمرو فى «النساء»، وفى «مريم»، وفى «الملائكة»، وفى «المؤمن»: ﴿يُدخَلون الجنة﴾ بضم الياء، وفتح الياء من ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

وروى حفص عن عاصم أنه كان يفتحهن كلهن. وروى الكسائى عن أبى بكر وخلاد عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم أنه فتحهن كلهن مثل حفص.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائى بفتح الياء فيهن كلهن.

[قال أبو على:][٢] حجة من قال: ﴿يدخلون﴾ قوله: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠]، ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [يس: ٢٦]:

ومن قال: ﴿يُدْخلون﴾؛ فلأنهم لا يدخلونها حتى يُدخلوها.

واختلفوا فى ضم الياء والتخفيف، وفتحها والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿أَن يُصْلِحَا﴾ [١٢٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَصَّالحا﴾ بفتح الياء والتشديد.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَن يُصْلِحَا﴾ بضم الياء والتخفيف.

قال أبو على: من قال: ﴿فلا جناح عليهما أن يَصَّالحا﴾؛ فوجهه أن الأعرف فى استعمال[٣] هذا النحو: تصالحا. ويبين ذلك أن سيبويه زعم أن هارون حدثهم أن

(١) فى ب: بها.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: الاستعمال.

بعضهم قرأ: ﴿فلا جناح عليهما أن يَصَّلِحا بينهما صُلحًا﴾، فـ«يَصَّلِحَا»: يفتعلا، و«فتعل» و«تفاعل» بمعنى؛ ولذلك صحت الواو فى: اجتَوَروا، واعتونوا، واعتوروا، لما كان بمعنى: تجاوروا، وتعاونوا، وتعاوروا.

فهذه حجة لمن قرأ: ﴿أن يَصَّالحا﴾، وكذلك زعموا [أن][1] فى حرف عبد الله: ﴿فلا جناح عليهما إن اصَّالَحا﴾.

ومن قرأ: ﴿يُصْلِحَا﴾، فإن الإصلاح عند التنازع والتشاجر -أيضًا- قد استعمل كما استعمل تصالح، قال: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وليس الصلح على واحد من الفعلين؛ فيجوز أن يكون اسمًا مثل: «العطاء» و«العطية» من «أعطى»، و«الكرامة» من أكرم، فمن قرأ: ﴿يُصْلِحَا﴾ كان تعدى الفعل إليه كتعديه إلى الأسماء، كقولك: أصلحت ثوبًا. فإن قلت: فمن قرأ: تفاعل، فما وجهه، و«تفاعل» لا يتعدى كما تعدى «أفعل»؟

قيل: إن «تفاعل» قد جاء متعديًا فى نحو قول ذى الرمة: [من الطويل]

وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بسَاطٍ تَحَاسَنَتْ بِهِ الوَشْىَ قَرَّاتُ الرِّيَاحِ وَخُورُهَا[2]

ويجوز فيه أن يكون مصدرًا حذفت زوائده.

كما قال: [من الوافر]

... ... وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِى[3]

أى: تقديرى.

ويجوز -أيضًا- أن يكون وضع المصدر موضع الاسم كما وضع الاسم[4] موضع المصدر فى نحو قوله: [من الكامل]

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجُ ... ...[5]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) البيت فى ديوانه ص(٢٣٢)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/ ١٦١).
(٣) تقدم.
(٤) زاد فى ب: فى.
(٥) تقدم.

وقوله: [من الوافر]

... ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا[١]

واختلفوا فى إسقاط الواو وإثباتها، وضم اللام، وإسكانها من قوله جل وعز: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [١٣٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائى: ﴿تَلْوُۥٓا۟﴾ بواوين: الأولى مضمومة، واللام ساكنة.

وقرأ حمزة وابن عامر[٢]: ﴿تَلُوا﴾ بواو واحدة، واللام مضمومة.

[قال أبو على:][٣]

حجة من قال: ﴿تَلْوُۥٓا۟﴾ أنه قيل: إن ابن عباس فسره بأنه: القاضى يكون ليه وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر.

وحجة من قال: ﴿تَلُوا﴾ بواو واحدة - أن يقول:

إن «تَلُوا» فى هذا الموضع حسن؛ لأن ولاية الشىء. إقبال عليه، وخلاف الإعراض عنه؛ فالمعنى: إن تقبلوا أو تعرضوا، فلا تَلُوا؛ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، فيجازى المحسن المقبل بإحسانه، والمسىء المعرض بإعراضه وتركه الإقبال على ما يلزمه أن يقبل عليه.

ويقول: لو قرأت ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾ لكان كالتكرير؛ لأن اللى مثل الإعراض؛ ألا ترى أن قوله: ﴿لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ [المنافقون: ٥] إنما هو إعراض منهم[٤] وترك انقياد[٥] للحق، وكذلك ﴿لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦] إنما

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٦٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١٥)، البحر المحيط (٣/ ٣٧١)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٥٣)، التيسير للدانى (٩٧)، تفسير الطبرى (٩/ ٣١٠)، تفسير القرطبى (٥/ ٤١٣، ٤١٤)، الحجة لابن خالويه(١٢٧)، الحجة لأبى زرعة (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث للصفاقسى (١٩٦)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٠٤)، الكشف للقيسى (١/ ٣٩٩، ٤٠٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٢٣)، المعانى للفراء (١/ ٢٩١)، تفسير الرازى (٣/ ٣٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: عنهم.

(٥) فى أ: الانقياد.

هو انحراف وأخذ فيما لا ينبغى أن يأخذوا فيه؛ فإن كان كذلك كان كالتكرير، وإذا قلنا: ﴿تَلُوا﴾ فقد ذكرنا الإعراض وخلافه.

ومن حجة من قرأ[1]: ﴿تَلْوُۥاْ﴾ بواوين من «لوى» أن يقول: ما ذكرتم أن الدلالة وقعت عليه فى قراءتكم: ﴿تَلُوْا﴾ بواو واحدة -وقد فهم بما تقدم من قوله: ﴿فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا﴾ فيستغنى به.

ولا ينكر أن يتكرر اللفظان لمعنى واحد:

نحو قوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

ونحو قوله: [من الطويل]

... ... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْىُ والبُعْدُ[2]

وقوله: [من الوافر]

... ... وَأَلْفَى قَولَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا[3]

وقد قيل: إن «تَلُوا» يجوز أن يكون: «تلووا»، وأن الواو التى هى عين همزت؛ لانضمامها كما همزت فى «أدؤر»، وألقيت حركة الهمزة على اللام التى هى فاء.

اختلفوا فى فتح النون والألف من قوله -تعالى-: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [١٣٦] وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر[4]: ﴿الذى نُزِّل على رسوله والكتابِ الذى

---

(١) فى ب: قال.

(٢) عجز بيت، وصدره:

ألا حبذا هند وأرض بها هند ....

وهو للحطيئة فى ديوانه ص(٣٩)، والدرر (٥/ ٢٢١)، ولسان العرب (سند، نأى)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١/ ١٠ ، ٧٠)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(٩٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٨)، ولسان العرب (جدر).

(٣) عجز بيت، وصدره:

وقددت الأديم لراهشيه ....

وهو لعدى بن زيد فى ذيل ديوانه ص(١٨٣)، والأشباه والنظائر (٣/ ٢١٣)، وجمهرة اللغة ص(٩٩٣)، والدرر (٦/ ٧٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٧٦)، ولسان العرب (مين)، ومعاهد التنصيص (١/ ٣١٠)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (١/ ٣٥٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٩).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، البحر المحيط (٣/ ٣٧٢)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٥٧)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير القرطبى (٥/ ٤١٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث =

أُنزِلَ من قبلُ﴾ مضمومتين.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ. . . . وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ﴾ مفتوحتين.

وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم مثل قراءة أبى عمرو بالضم(١).

[قال أبو على:](٢) حجة من قال: ﴿الذى نُزِّلَ﴾: قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ١] فأضيف المصدر إلى المفعول به، والكتاب على هذا منزل.

وحجتهم فى قوله: ﴿والكتاب الذى أُنزِل﴾ قوله: ﴿والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه مُنْزَلٌ من ربك بالحق﴾ [الأنعام: ١١٤].

وحجة من قرأ: ﴿نَزَّلَ﴾ قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وحجتهم فى قوله: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] [قوله](٣): ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤].

قال:

وكلهم قرأ: ﴿وقد نُزِّل عليكم فى الكتاب﴾ [١٤٠].

غير عاصم(٤) فإنه قرأ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ﴾.

قال أبو على: المنزل فى الكتاب، قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ إلى قوله -جل وعز-: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

اختلفوا فى فتح الراء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿ٱلدَّرْكِ﴾ [١٤٥]:

= للصفاقسى (١٩٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٢٤)، تفسير الرازى (٣/ ٣٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣).

(١) زاد فى أ: وبفتح النون.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١٥)، البحر المحيط (٣/ ٣٧٤)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٦١)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير القرطبى (٥/ ٤١٧)، الحجة لأبى زرعة (٢١٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠٠، ٤٠١)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٢٦).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فى الدَّرَكِ﴾ مفتوحة الراء[(١)].
وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿فِى ٱلدَّرْكِ﴾ ساكنة الراء.
وروى الكسائى وحسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿فى الدَّرَكِ﴾ مثل أبى عمرو.

قال أبو على: الدَّرَك، والدَّرْك لغتان فى الكلمة مثل: الشَّمَع والشمْع، والقصَص والقصّ. ومثله فى المعتل: العيْب والعاب، والذَّيم والذام، ولو كان «الشمْع» مسكنًا عن «الشمَع»، ولم يكن لغة فيه -لم يجز أن يسكن.

ألا ترى أن مثل «جمل» و«قدم»، لايسكن كما يسكن المضموم والمكسور، كما لم يحذف الألف فى الفواصل والقوافى كما حذفت الياء والواو؟!

حفص عن عاصم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْۚ﴾ [١٥٢] بالياء.
ولم يكن يقرأ بالياء فى هذه السورة غير هذا الحرف.
أبو بكر عن عاصم بالنون.
وقرأ حمزة: ﴿أولئك سوف نؤتيهم أجورهم﴾ بالنون.
وكذلك قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: بالنون[(٢)].
وقرأ حمزة وحده: ﴿أولئك سيؤتيهم أجرًا عظيمًا﴾ [النساء: ١٦٢] بالياء.
وقرأ الباقون هذا الحرف بالنون.
حفص عن عاصم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْۚ﴾ [بالياء][(٣)]، حجته فى ذلك: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٦٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١٦)، البحر المحيط (٣/ ٣٨٠)، التبيان للطوسى (٣/ ٤٦٨)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير الطبرى (٩/ ٣٣٨)، تفسير القرطبى (٥/ ٤٢٤)، الحجة لابن خالويه(١٢٧)، الحجة لأبى زرعة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث للصفاقسى (١٩٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠١)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٢٩)، تفسير الرازى (٣/ ٣٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٣).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، البحر المحيط (٣/ ٣٨٦)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٧٥)، التيسير للدانى (٩٨)، الحجة لأبى زرعة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الغيث للصفاقسى (١٩٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠١)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٣٢)، تفسير الرازى (٣/ ٣٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٣).
(٣) سقط فى ب.

حمزة: ﴿سوف نؤتيهم أجورهم﴾ [النساء: ١٥٢] بالنون، حجته قوله -تعالى-: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، ﴿فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [الحديد: ٢٧].

حمزة وحده: ﴿أولئك سيؤتيهم﴾ [النساء: ١٥٢].

حجته: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٧٣].

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [١٥٤]:

فقرأ نافع(١): ﴿تعْدُّوا﴾ بتسكين العين وتشديد الدال.

وروى عنه ورش: ﴿تَعَدُّوا﴾ بفتح العين وتشديد الدال.

وكلهم ضم الدال.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَعْدُواْ﴾ خفيفة.

قال أبو زيد: عدا على اللصُّ أشد العُدُوِّ، والعَدْوِ والعَدَاءِ والعُدْوان، أي: سرقك وظلمك، وعدا الرجل، يعدو، عدوًا في الحضر، وقد عدت عينه عن ذاك أشد العدو؛ فهي تعدو.

قال أبو علي: [ومن قرأ:](٢) ﴿لا تَعدُّوا﴾، حجته قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] فجاء في هذه القصة بعينها: افتعلوا، وقال: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وأما من قال: ﴿لا تعدوا﴾ على: لا تفعلوا، فحجتهم قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] في هذه القصة، وقال: ﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧]، وقال: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] [النمل: ١١٥] [الأنعام: ١٤٥] فقوله: ﴿ولا عادٍ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه فاعل من «عدا يعدو»: إذا جاوز.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٦)، البحر المحيط (٣/ ٣٨٨)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير القرطبي (٦/ ٧)، الحجة لابن خالويه(١٢٨)، الحجة لأبي زرعة (٢١٨)،السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الكشاف للزمخشري (١/ ٣١٠)، الكشف للقيسي (١/ ٤٠١،٣٠٢)، المجمع للطبرسي (٢/ ١٣٣)، تفسير الرازي (٣/ ٣٣٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٣).

(٢) سقط في ب.

وقد تقول[١]: ما عدوت أن زرتك، أى: ما جاوزت ذلك. وروى عن الحسن: ﴿وَلَا عَادٍ﴾ أى: ولا عائد، فقلب؛ من عاد إلى الشىء.

ويقوى تفسير الحسن ما أثر من قوله -عليه السلام-: «يُجْزِئُ فِي الضَّارُورَةِ صَبُوحٌ أَوْ غَبُوقٌ»[٢][٣] أى: لا يعود إليه؛ لأنه إذا أكله مرة [واحدة][٣] لا يخشى معها على نفسه.

ومن حجتهم قوله: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وقوله: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨] فهذا مصدر: كالشكران والغفران. ومصدر «افتعل»: الاعتداء.

فأما قراءة نافع: ﴿لا تَعْدُّوا﴾ فإنه يريد: لا تفتعلوا؛ فأدغم التاء فى الدال لتقاربهما، ولأن الدال تزيد على التاء بالجهر. وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثانى منهما مدغمًا، ولم يكن الأول حرف لين، نحو: دابة، وشابة، وتُمودَّ الثوب، وقيل لهم، ويقولون: إن المد يصير عوضًا من الحركة. وقد قالوا: ثوب بَّكر، وجيب بَّكر فأدغموا، والمد الذى فيهما أقل من [المد][٤] الذى يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه وفى نحو: «أُصَيْم» و«مُدَيْق» و«دُوَيْبَّة»، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد الذى فيه، لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين[٥] فى نحو «تَعْدُّوا»، و«تَخْطِّف»، وقد جاء فى القراءة، وجاز ذلك؛ لأن الساكن الثانى لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعة واحدة صار بمنزلة حرف متحرك؛ يقوى ذلك: أن من العلماء بالعربية من جعل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، وذلك قول يونس فى النسب إلى مثنى: مُثَنِّوى، جعله بمنزلة مَلْهَوى.

ويقوى ذلك جواز نحو «أُصَيْمّ» وأنه قول العرب - جميعًا - مع نقصان المد فيه. ويقوى ذلك أنهم قد وضعوا موضع حرف اللين[٦] غيره.

---

(١) فى أ: ويقولون.
(٢) سقط فى ب.
(٣) هو من حديث سمرة بن جندب: أخرجه الحاكم فى المستدرك (٤/ ١٢٥) كتاب الأطعمة وسكت عنه، وأقره الذهبى، وذكره الهندى فى كنز العمال (١٥/ ٢٨٦) (٤١٠٢٧)، وعزاه للحاكم عن سمرة.
(٤) سقط ف ب.
(٥) فى أ: ساكنين.
(٦) فى ب: لين.

وذلك نحو قوله: [من مجزوء المتقارب]

تَـعَـفَّـفْ وَلَا تَـبْـتَـئِسْ فَـمَـا يُـقْـضَ يَـأْتِـيـكَـا[١]

[فحرف المد وحركة ما قبله منه][٢]

وقال: [من المتقارب]

خَـلِيـلَيَّ عُـوجَـا عَـلَى رَسْـمِ دَارِ خَلَتْ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مَيَّهْ[٣]

فحركة ما قبل حرف اللين ليس منه.

وقال: [من المتقارب]

صَـفِـيَّـةُ قُـومِـي وَلَا تَـعْـجِـزِى وَبَـكِّـى الـنِّـسَـاءَ عَـلَى حَـمْـزَهْ[٤]

فجعل مكان حرف اللين غيره.

وقال: [من الطويل]

لَقَدْ سَاءَنِى سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدِهِ وَمَا طَلَبَانِى دُونَهَا بِغَرَامَهْ[٥]

فإذا كانوا قد جعلوا مواضع حرف اللين غيره فى هذه الأشياء التى ذكرنا جاز أن يجعل موضع حرف اللين غيره فى هذه المواضع التى قرأت بها القراء، ولم يكن ذلك لحنًا وإن كان الوجه الآخر أكثر فى الاستعمال، ويقوى ذلك أن ما بين حرف اللين وغيره يسير؛ فلا يتفاوت ذلك من حيث كان الجميع فى الوزن واحدًا.

ألا ترى أن الضاد وإن شغلت فى خروجها مواضع -لتفشيها واستطالتها- بمنزلة النون التى تخرج من الخياشيم فى الوزن؟! فكذلك ما بين حرف اللين الذى ليس ما قبله من جنسه، وبين سائر الحروف التى ليست بلينة -يسير يحتمل ذلك ولا يتفاوت.

ويقوى ذلك ما أنشده سيبويه: [من الرجز]

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (بتر)، وتاج العروس (بتر).

(٢) فى ب: «فحرف المد الذى قبل حركة ما قبله منه»، وفى أ: «فحرف المد والذى قبل كل حركة»، ثم طمس قوله: «الذى قبل كل حركة» فبقى الكلام كما أثبتناه، وهو الأولى بالصواب.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لكعب بن مالك فى ديوانه ص(٢١٦). وبلا نسبة فى لسان العرب (بكا).

(٥) البيت بلا نسبة فى مجالس العلماء للزجاجى ص(١٥١).

وزاد فى أ: وما كل موت نصحه بلبيب.

مخالف للبيت الأول؛ لأن حرف اللين فيه أطول من البيت الأول.

كَـأَنَّـهُ بَـعْـدَ كَـلَالِ الـزَّاجِـرِ ومَـسِّـحِ[١] مَـرُّ عُـقَـابٍ كَـاسِـرِ[٢]

قال:

قرأ حمزة وحده[٣]: ﴿وآتينا داود زُبورًا﴾ [١٦٣] بضم الزاى حيث وقعت.

قال أبو على: القول فيه على وجهين:

أحدهما: أن يكون جمع «زَبْرٍ»، فأوقع على «المزبور» اسم «الزَّبْر» كقولهم: ضربُ الأمير، ونسج اليمن، كما سمى المكتوب: الكتاب. ثم جمع «الزبر» على: زبور[٤]؛ وجمعه لوقوعه موقع[٥] الأسماء التى ليست بمصادر، كما جمع «الكتاب» على: كتب؛ لما استعمل استعمال الأسماء، فقالوا: زبور.

والآخر: أن يكون جمع «زَبورًا» -بحذف الزيادة- على: زبور؛ كما قالوا: ظريف وظُرُوف، وكَرَوان وكِرْوان، ووَرَشان ووِرْشان، ونحو ذلك مما جمع بحذف الزيادة. ويدلك[٦] على قوة هذا الوجه فى القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطرد هذا الحذف فى ترخيم التصغير نحو: أزهر وزهير، وحارث وحريث، وثابت وثبيت؛ فالجمع مثله فى القياس، وإن كان أقل منه فى الاستعمال.

[آخر الكلام فى سورة النساء.][٧]

* * *

(١) فى ب: «ومسحه». وثبت فى حاشية أ: يريد: ومسحه، فأدغم.
(٢) تقدم.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١٨)، البحر المحيط (٣/ ٣٩٧)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٩١)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير الطبرى (٩/ ٤٠١)، تفسير القرطبى (٦/ ١٧)، الحجة لابن خالويه(١٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٢١٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الغيث للصفاقسى (١٩٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣١٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠٢، ٤٠٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٤٠)، تفسير الرازى (٣/ ٣٤٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٣).
(٤) فى أ: الزبور.
(٥) فى أ: مع.
(٦) فى ب: ويدل.
(٧) سقط فى أ.

ذكر اختلافهم فى سورة المائدة

اختلفوا فى فتح النون وإسكانها من ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [٢]:

فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى وابن كثير: ﴿شَنَـَٔانُ﴾ متحركة النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿شنْآن﴾ ساكنة النون.

واختلف عن عاصم:

فروى عنه أبو بكر ﴿شنْآن﴾ ساكنة النون(١).

وروى عنه حفص ﴿شَنَـَٔانُ﴾ متحركة النون.

واختلف عن نافع -أيضًا-:

فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيبى والواقدى: ﴿شنْآن﴾ ساكنة النون.

وروى عنه ابن جماز والأصمعى وورش وقالون: ﴿شَنَـَٔانُ﴾ متحركة النون.

قال أبو على: تأويل ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: لا يكسبنكم أن تعتدوا؛ فـ «يجرمنكم»: فعل متعد إلى مفعولين، كما أن «يكسبنكم» كذلك.

يدلك(٢) على ذلك قول الشاعر فى صفة عقاب: [من الوافر]

جَرِيمَةَ نَاهِضٍ فِى رَأْسِ نِيقٍ تَرَى لِعِظَامِ مَا جَمَعَتْ صَلِيبَا(٣)

وقوله: «جريمة ناهض» يحتمل تقديرين(٤):

أحدهما: جريمة قوتِ ناهضٍ، أى: كاسب(٥) قوته، وقد قالوا: ضارب قداحٍ، وضريب قداح، وعارف عريف.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٠)، التبيان للطوسى (٣/ ٤١٨)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير الطبرى (٩/ ٤٨٦)، تفسير الطبرى (٩/ ٤٨٦)، الحجة لابن خالويه(١٢٨، ١٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٢١٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٢١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٥٢)، المعانى للفراء (١/ ٣٠٠)، تفسير الرازى (٣/ ٣٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٣).

(٢) فى ب: ويدل.

(٣) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١٢٠٥)، ولسان العرب (صلب، جرم)، والمخصص (٨/ ١٤٧)، ومجمل اللغة (١/ ٤٢٥)، وتاج العروس (صلب)، (جرم)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٠٣). وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٦٥)، ومقاييس اللغة (١/ ٤٤٦)، والمخصص (١٣/ ١١٧)، وديوان الأدب (١/ ٣٩٩).

(٤) فى أ: أمرين.

(٥) فى أ: كاسبة.

والآخر: ألا يقدر حذف المضاف، وتضيف «جريمة» إلى «ناهض»، والمعنى: كاسب ناهض؛ كما تقول: بديع[١] كاسب مولاه، تريد: أنه[٢] يسعى له ويرد عليه. ف «جرم» يستعمل فى الكسب وما يرد سعى الإنسان عليه.

وأما «أجرم» ففى اكتساب الإثم؛ قال -جل وعز-: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿فَعَلَىَّ إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥] والتقدير: فعلى عقوبة إجرامى، أو إثم إجرامى، ومعنى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾: لا تكتسبوا[٣] لبغض قوم عدوانًا ولا تقترفوه. ومن فتح «أن» وقع النهى فى اللفظ على «الشنآن»، والمعْنِىُّ بالنهى: المخاطبون؛ كما قالوا: لا أرينك ههنا، ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وكذلك قوله: ﴿وَيَـٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم﴾ [هود: ٨٩] ف «أن يصيبكم» المفعول الثانى، وأسماء المخاطبين المفعول الأول، كما أن المفعول الأول فى الآية الأخرى المخاطبون، والثانى قوله: ﴿أَن تَعْتَدُوا۟﴾ ولفظ النهى واقع على الشقاق، والمعنِىُّ بالنهى: المخاطبون [بها][٤].

وقال أبو زيد: شنِئتُ الرجل، أشنؤه، شَنْأً، وشنآنا وشُنْأً ومشنأة: إذا أبغضته. وذهب[٥] سيبويه إلى أن ما كان من المصادر على «فَعَلان» لم يتعد فعله[٦]، إلا أن يشذ شىء، نحو: شنئته شنآنا. ولا يجوز أن يكون [«شنئته»][٧] يراد به حرف الجر والحذف، كما قال سيبويه فى «فَرِقتُهُ»، و«حَذَرتُهُ» إن أصله: حذرت منه؛ وذلك أن اسم الفاعل منه جاء على فاعل، نحو: شانئ، و: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

وقال: [من الوافر]

... ... لِشَانِئِكَ الضَّرَاعَةُ وَالكُلُولُ[٨]

---

(١) فى ب: بزيغ.
(٢) فى أ: أى.
(٣) فى أ: تكسبوا.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى ب: يذهب.
(٦) زاد فى ب: قال.
(٧) سقط فى ب.
(٨) عجز بيت، وصدره:
ألا قالت أمامة إذ رأتنى .... =

فهذا يقوى أنه مثل: علم يعلم فهو عالم، وشرب يشرب فهو شارب، ونحو ذلك من المتعدى.

ومما يقوى ذلك: أن «شنئته» فى المعنى مثل «أبغضته»[(١)]، فلما كان بمعناه عدى كما عدى أبغضت؛ كما أن الرفث لما كان بمعنى الإفضاء عدى بالجار كما عدى الإفضاء به.

ومما يدل على تعديه ما حكاه أبو زيد فى مصدره من[(٢)] «الشَّنْء» و«الشُّنْء»، فالشَنء مثل: الشتم، والشُنء مثل الشُغل.

وقال سيبويه: قالوا: لويته[(٣)] حقه ليَّانًا، على «فعْلان». فيجوز على هذا: أن يكون «شنآن» فيمن أسكن النون مصدرًا كالَّليان؛ فيكون المعنى: لا يجرمنكم بغض قوم، كما كان التقدير فيمن فتح كذلك.

وقال أبو زيد: رجل شنآنُ، وامرأة شنآنة، مصروفان. [قال:][(٤)] وقد يقال: رجل شنآن، بغير صرف، لأنك[(٥)] تقول: امرأة شنأى.

أبو عبيدة: ﴿شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ﴾: بغضاء قوم، وهى متحركة الحروف: مصدر «شنئت»، وبعضهم يسكن النون الأولى.

وأنشد للأحوص[(٦)]: [من الطويل]

= وهو لساعدة بن جؤية فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٤٢)، ولسان العرب (كلل).

(١) فى ب: أبغضت.

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: وقالوا: ألويته.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: ولأنك.

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى، من بنى ضبيعة، شاعر هجاء، صافى الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب. كان معاصرًا لجرير والفرزدق، وهو من سكان المدينة. وفد على الوليد بن عبد الملك (فى الشام) فأكرمه الوليد، ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته، فرده إلى المدينة وأمر بجلده، فجلد، ونفى إلى «دَهْلَك»، وهى جزيرة بين اليمن والحبشة، كان بنو أمية ينفون إليها من يسخطون عليه. فبقى بها إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز. وأطلقه يزيد بن عبد الملك. فقدم دمشق فمات فيها. وكان حماد الراوية يقدمه فى النسيب على شعراء زمنه. ولقب بالأحوص لضيق فى مؤخر عينيه. له «ديوان شعر»، وأخباره كثيرة. ولابن بسام- الحسن بن على المتوفى سنة ٣٠٣هـ- كتاب «أخبار الأحوص». توفى ١٠٥هـ.

وَمَا العَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِى وَإِنْ لَامَ[١] فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا[٢]

قال أبو عبيدة: و«شنئت» فى موضع آخر معناه: أقررت، وبؤت به، وأخرجته، وأنشد للعجاج: [من الرجز]

زَلَّ بَنُو العَوَّامِ عَنْ آلِ الحَكَمْ
وَشَنِئُوا المُلْكَ لِمُلْكٍ ذِى قِدَمْ[٣]

وقال الفرزدق: [من الطويل]

وَلَو كَانَ هَذَا الأَمْرُ فِى جَاهِلِيَّةٍ شَنِئْتَ بِهِ أَوْ غَصَّ بِالمَاءِ شَارِبُه[٤]

انتهى كلام أبى عبيدة.

قال أبو على: وفى قوله: «[و][٥]بعضهم يسكن النون الأولى» [ما] يدل على أن «الشنْآن» بإسكان النون مصدر، كما أن «الشنَآن» كذلك.

فأما «الشنْآن» على «فُعْلان»؛ فإن «فُعْلان» قد جاء مصدرًا وجاء وصفًا، وهما - جميعًا - قليلان. فمما جاء فيه «فعلان» مصدرًا، ما حكاه [سيبويه][٦] من قولهم: لَوِيتُهُ حَقَّهُ لَيَّانًا.

فيجوز -على قياس هذا، وإن لم يكثر- أن يكون «شنآن» مثله فى أنه مصدر، على أن فى قول أبى عبيدة دلالة على أن «شنآن» المسكن العين مصدر.

ويجوز أن يكون وصفًا على «فَعلان»، و«فَعلان» -أيضًا- فى الوصف ليس

= ينظر: الأعلام (٤/ ١١٦).

(١) فى ب: عاب.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٩٩)، ولسان العرب (شنأ)، (شنن)، ومجمل اللغة (٣/ ١٥٠)، والشعر والشعراء ص(٥٢٦)، وتاج العروس (شنأ)، (شنن)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣/ ٢١٧)، وتهذيب اللغة (١١/ ٤٢١).

(٣) الرجز فى ديوانه (١/ ١٧٣)، ولسان العرب (شنأ)، وتاج العروس (شنأ)، وتهذيب اللغة (١١/ ٤٢٢).

(٤) يروى هذا البيت هكذا:
ولو كان فى دين سوى ذا شنئتم لنا حقنا أو غص بالماء شاربه
وهو فى ديوانه (١/ ٤٥)، ولسان العرب (شنأ)، وتهذيب اللغة (١١/ ٤٢٢)، وتاج العروس (شنأ)، وديوان الأدب (٤/ ٢١٨). وبلا نسبة فى مجمل اللغة (٣/ ١٧٨).

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى أ.

بالكثير؛ إذا لم يكن له «فَعْلى»، فمما جاء من «فعلان» صفة -لا «فعلى» له- ما حكاه سيبويه من قولهم: خَمْصان، وحكى غيره ندمان.

قال: [من الوافر]

وَنَـدْمَـانٍ يَـزِيـدُ الـكَـأْسِ طِـيـبًـا ... ... [1]

وأنشد أبو زيد ما ظاهره أن يكون «فعلان» فيه صفة، وهو:

لَمَّا استَمَرَّ بِها شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ بِالبَينِ عَنكَ بِهَا يَرْآكَ شَنْآنَا[2]

ويقرب أن يكون مثل «شنآن» فى أنه «فعلان»، وإن كان «شنآن» له مؤنث هو: شنأى. فيما حكاه أبو زيد، وليس لـ «شيحان».

فإن قلت: فلم لا يكون «شاح، يشيح»[3] -مما يجوز أن يكون منه فعلان- له مؤنث على «فعلى»؛ كما أن «عام يعيم، وعيمان» كذلك.

فإنه لا يكون مثله؛ ألا ترى أن يقول: إن[4] قولهم فى مصدره: عيمة، ولحاق علامة التأنيث به صار بدلاً من تحريك العين، فجاء فيه «فعلان» و«فعلى»، كما جاء فيما كان مصدره على فعل، نحو: العطَش؟

فمن ثم جاء: «غِرتَ، تَغَارُ، غَيرَةً، وغَيرَان، وغَيرَى»، و«حِرتَ، تَحَار، حَيرَةً، وحَيرَان، وحَيرَى»، وليس «شيحان» كذلك.

ألا ترى أنه قد جاء: [من الطويل]

... ... وَشَايَحْت قَبْلَ اليَوْمِ إِنَّكَ شِيحُ[5]

---

(١) صدر بيت ،وعجزه:

.... سـقـيـت إذا تـغـورت الـنـجـوم

وهو للبرج بن مسهر (أو الجلاس) فى الأغانى (١٤/ ١٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٢٧٢)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢٨٠)، ولسان العرب (عرق)، (ندم)، والمؤتلف والمختلف ص(٦٢). وبلا نسبة فى الصاحبى فى فقه اللغة ص (١٤١، ٢٢٠)، ومغنى اللبيب (١/ ٩٥).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل (٩/ ١١٠)، واللسان (بجح، شيح، رأى)، والمحتسب (١/ ١٢٩)، ونوادر أبى زيد ص(١٨٤).

ويروى: «ثم» بدل «لما».

(٣) زاد فى أ: و.

(٤) فى أ: فى.

(٥) عجز بيت لأبى ذؤيب الهذلى، وصدره:

بـدرت إلـى أولا هـم فـسـبـقـتـهـم .... =

و«فاعل» في أكثر الأمر يجيء فيما كان على «فعل» نحو: ضارب وضرب، وجاء في الحديث: «أعْرَضَ وأشَاحَ»[(١)].

فأما ترك صرف «شَيحَان» في البيت مع أنه لا «فَعلَى» له، فإنه يجوز أن يكون اسمًا علمًا، ويجوز أن يكون على قول من يجيز[(٢)] ترك صرف ما ينصرف في الشعر.

فأما «الشنآن» فإن «فَعلانًا» يجيء على ضربين: أحدهما: اسم، والآخر: وصف. فالاسم على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا، كالنقزان[(٣)]، والنغران[(٤)]، والغليان، والنفيان[(٥)]، والطوفان، والنعبان[(٦)]، والغثيان، وعامة ذلك يكون معناه: التحرك والتقلب.

ف «الشنآن» على ما جاءت[(٧)] عليه هذه المصادر.

والاسم الذي ليس بمصدر نحو: الورشان[(٨)]، والعلجان[(٩)].

= والبيت في شرح أشعار الهذليين ص(١٤٩)، واللسان (شيح)، وأساس البلاغة ص(٢٤٥)، والتاج (شيح)، وبلا نسبة في اللسان (شيح)، ومقاييس اللغة (٣/ ٢٣٣)، وديوان الأدب (٣/ ٣٢٣)، والتاج (شيح).

(١) أخرجه البخاري (١٢/ ٦٣) كتاب الأدب: باب طيب الكلام حديث (٦٠٢٣)، ومسلم (٢/ ٧٠٤) كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة (٦٨/١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم.

(٢) في أ: يجوز.

(٣) النقزان: كالوثبان صُعُدًا في مكان واحد، ومنه سمي العصفور: نقاز؛ لنقزانه.
ينظر: اللسان (نقز).

(٤) النغران: الغليان حال الغضب، يقال: نغر ينغر نغرانًا: غلى وغضب، وقيل: هو الذي يغلي جوفه من الغيظ.
ينظر: اللسان (نغر).

(٥) النفيان: الفيضان، ونفيان السيل، هو: ما فاض من مجتمعه.
ينظر: اللسان (نفي).

(٦) النعبان: الصياح، يقال: نعب نعبانًا: إذا صاح وصوَّت.
ينظر: اللسان نعب.

(٧) في أ: ما جاء.

(٨) الوَرَشان: طائر شبه الحمامة، وجمعه: وِرْشان. والورشان أيضًا: حُمْلاق العين الأعلى، والورشان: الكبير. ينظر: اللسان (ورش).

(٩) والْعَلَجُ وَالْعَلَجانُ: نَبْتٌ، وقيل: شجر أخضر مظلم الخضرة، وليس فيه ورق، وإنما هو قضبان كالإنسان القاعد، ومنبته السهل، ولا تأكله الإبل. إلا مضطرة، قال أبو حنيفة: العلج عند أهل نجد: شجر لا ورق له، إنما هو خيطان جرد، في خضرتها غبرة، تأكله =

وأما مجيء «فَعَلان» وصفًا فنحو: الزَّفَيَان[١]، والقَطَوَان[٢]، والصَمَيَان[٣]، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: إن عَدْوَك لرَضَمَان، أي: ثقيل؛ إذا ثقل عدوه مثل عدو الشيخ الكبير.

وقال أبو زيد - أيضًا -: يقال: كبش آلٍ -مثل: عالٍ- وأَلْيَانٌ، وكِبَاشٌ أُلى - مثل: عُمى- ونعجة أَلْيَانَة، وأَلْيَانَتَان، وأَلْيَانَاتِ، وكبش أَلْيَانِ، وكِبَاشِ أَلْيَانَات، مثل: أَتَان قَطَوَانَة، وحِمَار قَطَوَان: إذا لم يكن سهل السير، وقَطَوَانَتَان وقَطَوَانَات، قال: وهو من قولك: قطا يقطو قَطْوًا وقُطُوًا، إذا قارب بين خطوه.

فإن قلت: كيف لا يكون مثل[٤] «رَضَمَان» و«صَمَيَان» مصادر وليست بصفات، وإن [كانت قد جرت][٥] على الموصوف؛ كما أن «عدلاً» و«رضىً» كذلك؟

فالذى يدل على أنه هذه الأسماء صفات وليست بمصادر، مجيئها فى مثل: كبش أَلْيَان؛ فلا يخلو هذا من أن يكون وصفًا أو مصدرًا، فلا يجوز أن يكون مصدرًا؛ لأن مصادر نحو «نعجة أَلْيَاء» لا يخلو من أن يكون [من][٦] نحو: الحُمرَة والصُّفرَة،

= الحمير فتصفر أسنانها، فلذلك قيل للأقلح: كأن فاه فو حمار أكل علجانًا، واحدته علجانة، قال: عبد بنى الحسحاس:

فَـبِـتْـنـا وِسَـادانـا إِلَى عَـلَـجـانَـةٍ وحِـقْـفٍ تَـهـاداهُ الـرِّيـاحُ تَـهـادِيـا

قال الأزهرى: العجلان شجر يشبه العلندى، وقد رأيتهما بالبادية، وتجمع: علجات.

ينظر: اللسان (٤/ ٣٠٦٦).

(١) الزَّفَيَان: شدة هبوب الريح. يقال: زفت الريح السحاب والتراب ونحوهما زفًا وزفيانًا: طردته واستخفته.

والزفيان: الخفة، وبه سُمّى الرجل، وجعله سيبويه صفة.

ينظر: اللسان (زفى).

(٢) القطوان: الذى يقارب المشى من كل شىء، ومثله: القطوطى.

ينظر: اللسان (قطو).

(٣) أصل الصميان فى اللغة: السرعة والخفة.

فالصميان: الشجاع الصادق الحملة، والجمع: صِمْيان.

والصَّمَيَان: الجرىء على المعاصى، يقال: رجل صميان: جرىء شجاع.

والصَّمَيَان: التّلفّت والوثب، يقال: رجل صميان: إذا كان ذا توثب على الناس.

ينظر: اللسان (صمى).

(٤) فى ب: نحو.

(٥) فى ب: كان قد جرى.

(٦) سقط فى أ.

أو[١] الصَّلع والفَطس، ولم يجئ منه شيء على فعلان فيما علمنا.

ويقوى ذلك ما حكاه أبو زيد فى «أَليَان» من التأنيث والتثنية والجمع، وهذا إنما يكون فى الصفات، ولا يكاد يجىء ذلك فى المصادر. وما حكى من تأنيث «زور» و«عَدل» ليس بالشائع.

فأما ما أنشده أبو عبيدة من قول الأحوص: [من الطويل]

... ... وَإِنْ عَابَ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا[٢]

فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون على التخفيف القياسى؛ كقولك فى تخفيف «ملآن» و«ظمآن»: ظمان وملان، تحذفها وتلقى حركتها على ما قبلها.

والآخر: أن يكون على حذف الهمزة التى هى لام؛ كما حذفت من «السواية» التى أصلها: سَوَائِيَة -مثل الكَرَاهِيَة- وكما يذهب إليه أبو الحسن فى «أشياء»: أنه جمع شىء، على «أفعلاء» -كما قيل: سَمحُ وسُمَحَاء- فحذفت الهمزة التى هى لام، فأما الأظهر فى قوله: ذو الشنان، فأن يكون مصدرًا كالَّليان؛ ألا ترى أنه قد أضيف إليه «ذو»؛ فلا يكون من أجل ذلك وصفًا؟

فإن قلت: قد جاء «ذو» فى مواضع غير معتد بها كقول الشماخ: [من الوافر]

... ... وَأُدْمِجَ دَمْجَ ذِى شَطَنٍ بَدِيعِ[٣]

فإن حمله على الوجه الأول أقرب عندنا. وأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: «كبش آل» -على مثال[٤]: فاعل- فشاذ، وكان القياس أن يكون [«أَليى»][٥] على أَفعَل، مثل: أَعمَى. فأما ما حكاه من قولهم: كباش أُلْى، فيجوز[٦] أن يكون الجمع

---

(١) فى أ: و.

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت ،وصدره:

أطـار عـقـيـقـه عـنـه نـسـالا ....

ينظر: ديوانه ص(٢٣٣)، واللسان (بدع، عقق)، وتهذيب اللغة (٥٦/١)، والتاج (بدع، عقق).

(٤) فى أ: مثل.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى ب: فيكون.

وقع على القياس الذى كان يجب فى الكلمة [مثل: أحمر][١] وحمر، ويجوز أن يكون كبُزْل[٢] وَعِيط[٣].

ومن قال: شنآن وشنأى -[وقد حكاهما أبو زيد][٤]- مثل عَطشَان وعَطشَى، وحَرَّان وحَرَّى؛ فـ «شنئت» على هذا [القول][٥] غير متعد، كما أن «عطش» كذلك؛ لأن هذا المصدر فى أكثر الأمر ينبغى أن يكون: «الشَّنء» أو «الشُّنء» -مثل: «الشنع»- وقد حكاه[٦] أبو زيد.

[ومصدر هذا][٧] الذى لا يتعدى ينبغى أن يكون: الشنآن -مثل الغَلَيَان والطَوَفَان؛ [لأن هذا هو المصدر فى أكثر الأمر][٨] ويجوز أن يكون «الشَّنَآن» - بتسكين العين- مثل الَّليان، ومن زعم أن «فعلان» إذا أسكنت[٩] عينه لم يك مصدرًا، فقد أخطأ؛ لأن أبا زيد قد حكى فى «عَيمَان أَيمَان» أن بنى تميم تنصب اللام فتقول: لويته حقه لَيانًا، بنصب اللام.

ومن قال: [من الوافر]

شَنِئْتُ العَقْرَ عَقْرَ بَنِى شُلَيْلٍ ... ...[١٠]

و: [من الوافر]

---

(١) فى ب: كأحمر.

(٢) بزل: جمع، مفرده: بازل، وهو البعير إذا فطر نابه، أى: إذا انشق.
ينظر: اللسان (بزل).

(٣) عيط، جمع مفرده: أعيط، والعيط: طول العنق، يقال: رجل أعيط، وامرأة عيطاء. ويقال: عاطت الناقة، إذا لم تحمل سنين من غير عقم.
ينظر: اللسان (عيط).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: حكاهما.

(٧) فى أ: ومصدرهما.

(٨) سقط فى أ.

(٩) فى أ: سكنت.

(١٠) صدر بيت لمالك بن الحارث الهذلى ،وعجزه:
.... إذا هبت لقاريها الرياح
ينظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٣٩)، واللسان (قرأ)، وبلا نسبة فى اللسان (عقر)، والمحتسب (٢/ ٢٨٢).

... ... لِشَانِئِكَ الضَّرَاعَةُ وَالكُلُولُ[(١)]

و: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] -كان «شنئت» على قوله متعديًا، وليس كالوجه الأول، ولكن تجعله فى التقدير مثل: شَرِبت ولَقِمت، ومثل هذا أنه جاء الفعل منه على ضربين من التعدى وغير التعدى، قولهم: جَزل السنام يَجْزَل، وقالوا: جزلته.

قال: [من الكامل]

مَنَعَ الأُخَيْطِلَ أَنْ يُسَامِىَ قَوْمَنَا ... شَرَفٌ أَجَبُّ وَغَارِبٌ مَجْزُولُ[(٢)]

فهذا يدل على جزلته.

ومن ذلك: القَصْم والقَصَم، فالقَصَم مصدر قصم[(٣)]. وفى التنزيل: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، وقال الأعشى[(٤)]: [من المتقارب]

وَمَبْسِمِهَا عَنْ شَتِيتِ النَّبَا ... تِ غَيْرِ أَكَسَّ وَلَا مُنْقَصِمْ[(٥)]

وقال آخر: [من الكامل]

عَجِبَتْ هُنَيْدَةُ أَنْ رَأَتْ ذَا رِثَّةٍ ... وَفَمًا بِهِ قَصَمٌ وَجِلْدًا أَسْوَدَا[(٦)]

فهذا مصدر «قَصِم» الذى لا يتعدى، ومن ذلك قولهم: عَجْى وهو عَجٍ.

وأنشدنا[(٧)] على بن سليمان: [من الوافر]

عَدَانِى أَنْ أَزُورَكِ أَنَّ بَهْمِى ... عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلَا[(٨)]

---

(١) تقدم.
(٢) البيت لجرير فى ديوانه ص(٩٥)، واللسان (جزل)، وتهذيب اللغة (١٠/ ١١٤)، وبلا نسبة فى اللسان (شرف)، والتاج (شرف)، وتهذيب اللغة (١١/ ٣٤١)، ويروى: «عزنا» بدل «قومنا».
(٣) فى أ: قصمت.
(٤) فى أ: الشاعر.
(٥) ينظر: ديوانه ص(٣٥).
(٦) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (رتت)، (قضم).
ويروى صدره هكذا:
هزئت زنيبة أن رأت بى رتة
(٧) فى أ: وأنشد.
(٨) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (١٠٤٣)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥٦٦)، واللسان (بهم، عجا، عدا)، والتاج (بهم، عجا).

فـ «عجايا» كأنه جمع «عجى» مثل: طَبٌّ وطبيب، ومَذِلٍ ومَذيلٍ.

وقال: [من الخفيف]

.... فَمَا تَعْ جُـوهُ إِلَّا عُـفَـافَـةٌ أَوْ فُـوَاقُ[(١)]

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: غَضَفَ الكلب أذنه أشد الغضفان.

وقال الشاعر: [من الرجز]

غُضْفًا طَوَاهَا أَمْسِ كُلاَّبِيُّ[(٢)]

فهذا يدل على: غَضِفَ، يَغضَفُ. ومن ذلك قولهم: طَوِى يَطْوَى؛ فهو طَيَّان.

وقالو: طويته أطويه طيًّا.

[وقال:][(٣)] [من الطويل]

فَقَامَ إِلَى حَرْفٍ طَوَاهَا بِطَيِّهِ بِهَا كُلُّ لَمَّاعٍ بَعِيد المَسَاوِفِ[(٤)]

وقال: [من الرجز]

... طَـوَاهَـا أَمْـسِ كُـلاَّبِـيُّ[(٥)]

وقال: [من الكامل]

بَاتَ الحُوَيْرِثُ وَالْكِلَابُ تَشَمُّهُ وَغَدَا بِأَحْدَبَ كَالْهِلَالِ مِنَ الطَّوى

ومن قال: شنآن وشنأى؛ فشنئت على هذا ينبغى ألا يتعدى، فأما من قال: شنآن، وامرأة شَنآنة، فالفعل المتعدى إنما هو من هذا دون الأول، وكلاهما قد حكاه أبو زيد.

ونظير هذا فى أنه اشتق منه فعل متعد وآخر غير متعد: ما حكاه أبو إسحاق [من أنهم يقولون:][(٦)] جزل السنام يَجْزَل جزلاً: إذا فسد، وجَزَلْته أجزله: إذا قطعته،

---

(١) البيت للأعشى، وتمامه:

مـشـفـقـا قـلـبـهـا عـلـيـه ....

ينظر ديوانه: ص(٢٦١)، واللسان (عفف، عجا، عدا)، وتهذيب اللغة (١/ ١١٥)، وكتاب العين (٢/ ١٨٣)، ومقاييس اللغة (٣١٤)، وجمهرة اللغة ص(١٥٥)، والتاج (عفف، عجا، عدا)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٣/ ٨٧).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (١/ ٥١٨)، وبلا نسبة فى المخصص (١/ ٨٥).

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت لذى الرمة فى ديوانه بشرح الأصمعى (٣/ ١٦٣٦).

(٥) ينظر: الشاهد قبل السابق.

(٦) فى أ: تقول.

فاشتق منه المتعدى وغير المتعدى.

وأنشد أبو زيد فيما جاء فيه فعلان وصفًا: [من الطويل]

وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرِّجَالُ ظُلَامَتِى   وَفَقَّأْتُ عَيْنَ الأَشْوَسِ الأَبْيَانِ[١]

[وأنشد غيره:][٢] [من الرجز]

هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِى مُجْمَعُ
وَتَحْتَ رَحْلِى زَفَيَان مَيْلَعُ[٣]

فحجة من قرأ ﴿شَنَئَانُ﴾ أنه مصدر، والمصدر يكثر على «فَعَلان» نحو: النزوان والغثيان والنفيان، و«الشنآن» يقارب «الغليان»، فجاء على وزنه لمقاربته[٤] له فى المعنى.

ومن حجة ابن عامر فى إسكان النون أنه مصدر وقد جاء المصدر على فعلان فى غير هذا، وذلك قولك: لويته دينه ليانًا.

وقال [الشاعر][٥]: [من الطويل]

[وَمَا العَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِى][٦]   وَإِنْ لَامَ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا[٧]

فهذا مخفف [من الهمزة][٨] على قياس الجمهور، والأكثر[٩]: الشنآن.

ألا ترى أنه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن [الذى][١٠] قبلها، والمعنىُ فيه: البغضاء؟

---

(١) وهو لأبى المجشر الجاهلى فى اللسان (أبى)، والتاج (أبى)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٠٣٠).
(٢) فى أ: وقال الآخر.
(٣) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٢٦٣)، وأمالى المرتضى (١/ ٥٥٩)، والخصائص (٢/ ١٣٦)، والدرر (٤/ ٢٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨١١)، واللسان (جمع)، (رمى)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٨٨)، ونوادر أبى زيد ص(١٣٣)، وهمع الهوامع (١/ ٢٤٧)والتاج (جمع)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٩٦).
(٤) فى أ: لموافقته.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى ب.
(٧) تقدم.
(٨) سقط فى ب.
(٩) زاد فى ب: من.
(١٠) سقط فى ب.

فإذا كان كذلك فالمعنى فى القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان والمعنى.

ومن زعم أن إسكان النون لحن؛ لم يكن قوله مستقيمًا؛ لأنه يجوز أن يكون مصدرًا كالليان، وأن يكون وصفًا: كالنفيان، حكى ذلك أبو زيد.

[ولا ينبغى أن يحمل البيت على حذف الهمزة على غير قياس كقوله: [من الكامل]

يَابَا المُغِيرَةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالنُّكْرِ مِنِّى والدَّهَا(١)

وقال آخر: [من الرجز]

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِى بُرْقُعَا(٢)

لأنك تجد له مذهبًا فى الشائع المستقيم](٣) والمعنى: لا يجرمنكم بغض قوم - أى: بغضكم قومًا؛ لصدهم إياكم، ومن أجل صدهم إياكم- أن تعتدوا، فأضيف المصدر إلى المفعول به وحذف الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و: ﴿بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤]، ونحو ذلك مما أضيف المصدر فيه إلى المفعول به، وحذف الفاعل فى المعنى من اللفظ. وفى التفسير -فيما زعموا- لا يحملنكم بغض قوم؛ فعلى هذا يحمل «الشنآن» فيمن حرك أو أسكن.

وأما من أسكن؛ فلأن هذا البناء قد(٤) جاء فى الصفات(٥)، نحو: غضبان وسكران. وحكى أبو زيد: [رجل](٦) شنآن، وامرأة شنأى-: فإن حملته على هذا دون المصدر فقد أقمت الصفة مقام الموصوف، وإنما المعنى على المصدر؛ لأن المعنى: لا يحملنكم بغض قوم على أن تعتدوا: فإن حملته على الصفة، كان التقدير: لا يحملنكم بغيض قوم، والمعنى على الأول.

وأما من حرك فقال: الشنَآن، فإن هذا البناء فى المصادر التى معناها التقلب والتزعزع كثير، والصفة دونه فى الكثرة، فإذا كثر فى الاستعمال واستقام فى المعنى، وعضده التفسير -لم يكن عنه مذهب إلى ما لم تجتمع فيه هذه الخلال.

---

(١) وهو لأبى الأسود الدؤلى فى أمالى ابن الشجرى (٢/ ١٦)، والخزانة (٤/ ٣٣٥) (عرضا)، والبحر المحيط (٥/ ٥٢).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الخصائص (٣/ ١٥١)، والمحتسب (١/ ١٢٠)والبحر المحيط (٥/ ٥٢).

(٣) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٤) فى ب: وإن.

(٥) فى أ: الصفة.

(٦) سقط فى أ.

واختلفوا فى فتح الهمزة وكسرها من قوله - تعالى -: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [٢]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو(١): ﴿إن صدوكم﴾ بالكسر.
وقرأ الباقون: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ بالفتح.
قال أبو على: حجة ابن كثير وأبى عمرو فى كسرهما الهمزةَ، أنهم جعلا «إن» للجزاء.

فإن قلت: كيف صح الجزاء هنا و«الصَّدُّ» ماضٍ؛ لأنه إنما(٢) كان من المشركين من صدهم المسلمين عن البيت فى الحديبية، والجزاء إنما يكون بما لم يأت، فأما ما كان ماضيًا فلا يكون فيه الجزاء.

فالقول فيه: أن الماضى قد يقع فى الجزاء وليس على أن المراد بالماضى الجزاء، ولكن المراد [أن](٣) ما كان مثل هذا الفعل؛ فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، [كأنه](٤) يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا.

وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق: [من الطويل]

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمِ(٥)

وعلى ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِى لَئِيمَةٌ وَلَمْ تَجِدِى مِنْ أَنْ تُقِرِّى بِهِ بُدًّا(٦)

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٩٨)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٨٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٠)، البحر المحيط (٣/ ٤٢٢)، التبيان للطوسى (٣/ ٤٤٧)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير الطبرى (٩/ ٤٨٨)، الحجة لابن خالويه(١٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢)، الغيث للصفاقسى (٢٠٠)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٢١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٥٢)، المحتسب لابن جنى (١/ ٢٠٦)، المعانى للأخفش (١/ ٢٥١)، تفسير الرازى (٣/ ٣٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٤).
(٢) زاد فى ب: هوما.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.
(٥) البيت فى ديوانه (٢/ ٣١١)، والأزهية ص(٧٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٠، ٩/ ٧٨، ٨٠، ٨١)، والدرر (٤/ ٥٨)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٨٦)، والكتاب (٣/ ١٦١)، ومراتب النحويين ص(٣٦)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٢١٨)، والجنى الدانى ص(٢٢٤)وجواهر الأدب ص(٢٠٤)ومغنى اللبيب (١/ ٢٦)، وهمع الهوامع (٢/ ١٩).
ويروى: «خازم» بدل «حازم».
(٦) وهو لزائد بن صعصعة الفقعسى فى حاشية الأمير على المغنى (١/ ٢٥)، وبلا نسبة فى =

فانتفاء الولادة أمر ماض، وقد جعله جزاء، والجزاء إنما يكون بالمستقبل؛ فكأن المعنى: إن تنسب لا تجدنى مولود لئيمة[1]. وجواب «إن» قد أغنى عنه ما تقدم من قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، المعنى: إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدوانًا.

وأما قول من فتح فبين لا مئونة فيه، وهو أنه مفعول له، التقدير: ولا يجرمنكم شنآن قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا. فـ«أن» الثانية فى موضع نصب؛ لأنه[2] المفعول الثانى، والأول منصوب لأنه مفعول له.

واختلفوا فى نصب اللام وخفضها من قوله - تعالى -: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة[3]: ﴿وأرجلِكم﴾ خفضًا.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائى[4]: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصبًا.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وأرجلِكم﴾ خفضًا، وحفص عن عاصم ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصبًا.

[قال أبو على:][5] الحجة لمن جر فقال: ﴿وأرجلِكم﴾ أنه وجد فى الكلام عاملين:

أحدهما: الغسل.

= جواهر الأدب ص(٢٠٥)، وشرح شذور الذهب ص(٤٤٠)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٩)، ومغنى اللبيب ص(٢٦). والشاهد فيه قوله: «إذا ما انتسبنا لم تلدنى» فقد أتى جواب الشرط ماضيًا فى المعنى من حيث الظاهر؛ لأن الجواب فى البيت مضارع دخلت عليه «لم» فقلبت زمنه إلى الماضى، وهذا لا يجوز إلا بتأويل: إذا ما انتسبنا يتبين أنى لم تلدنى لئيمة.

ويروى: (بها» بدل «به».

(١) فى ب: لئيم.

(٢) فى ب: بأنه.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (١/ ٤٨٥)، البحر المحيط (٣/ ٤٣٧)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير الطبرى (١٠/ ٦٠)، تفسير القرطبى (٦/ ٩١)، الحجة لابن خالويه(١٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢، ٢٤٣)، الغيث للصفاقسى (٢٠٠)، الكشف للقيسى (٤٠٦، ٤٠٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٦٣)، تفسير الرازى (٣/ ٣٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٤).

(٤) زاد فى أ: وحفص.

(٥) سقط فى أ.

والآخر: الباء الجارة.

ووجه العاملين إذا اجتمعا فى التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، ونحو قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحو قوله: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [القيامة: ١٩]، وقوله: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، فلما رأى العاملين إذا اجتمعا(١) حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول، [حمل](٢) فى هذه الآية - أيضًا - على أقربهما وهو الباء، دون قوله: ﴿فاغسلوا﴾، وكان ذلك(٣) الموضع واجبًا؛ لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح الغسل.

وقيام الدلالة من وجهين:

أما أحدهما: فإن من لا نتهمه روى لنا عن أبى زيد أنه قال: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسحت للصلاة، فحمل المسح على أنه غسل. ويقوى ذلك أن أبا عبيدة ذهب فى قوله - تعالى -: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إلى أنه الضرب.

وحكى التَّوَّزِيُّ عنه أنه قال: قالوا: مسح علاوته [بالسيف](٤) إذا ضربه؛ فكأن المسح فى الآية غسل خفيف، كما أن الضرب كذلك، ليس فى واحد منهما متابعة ولا موالاة.

فإن قلت: فإن المستحب أن يغسل ثلاثًا.

قيل: ذلك السنة والاستحباب، وإنما جاءت الآية بالمفروض دون المسنون، فهذا وجه.

والوجه الآخر: أن التحديد والتوقيت إنما جاء فى المغسول ولم يجئ فى الممسوح، فلما وقع التحديد مع المسح، علم أنه فى حكم الغسل؛ لموافقته الغسل فى التحديد.

---

(١) فى أ: اجتمعتا.
(٢) سقط فى ب.
(٣) زاد فى أ: فى هذا.
(٤) سقط فى أ.

فإن قلت: فقد[١] يجوز أن يكون على المسح؛ ألا ترى أنك تقول: مررت بزيد وعمرًا، فتحمله على موضع الجار والمجرور؟! فحمله على المسح قد ثبت وجاز، جررت اللام أو نصبته.

قيل: ليس الحمل على الموضع في هذا النحو في الكسرة كالحمل على اللفظ.

ووجه من نصب فقال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح؛ لأن الجمهور[٢] من فقهاء الأمصار - فيما علمت - على الغسل دون المسح. وروى أن النبي ﷺ رأى قومًا وقد توضئوا وأعقابهم تلوح؛ فقال - عليه السلام -: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ»[٣]، وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل؛ لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿قَٰسِيَةً﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قَٰسِيَةً﴾ بألف.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿قَسِيَّةً﴾ بغير ألف[٤].

[قال أبو علي:][٥] حجة من قرأ: ﴿قَٰسِيَةً﴾ على «فاعلة»، قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله - تعالى -: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وقال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].

---

(١) في أ: فإنه.

(٢) في ب: العمل.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١/ ١٥٥) كتاب الطهارة: باب غسل العراقيب حديث (٤٥٤) وابن أبي شيبة (١/ ٢٦) وأحمد (٣/ ٣٦٩، ٣٩٣) وأبو داود الطيالسي (١/ ٥٣ - منحة) رقم (١٧٨)، وأبو يعلى (٤/ ٥٢) رقم (٢٠٦٥) وفي «معجم شيوخه» (ص-٧٠) رقم (١٥)، وأبو عبيد في «كتاب الطهور» (ص٣٨٢، ٣٨٣) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٠) وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٤٠٦) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٨).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٨)، الإملاء للعكبري (١/ ١٢٣)، البحر المحيط (٣/ ٤٤٥)، التبيان للطوسي (٣/ ٤٦٨)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير الطبري (١٠/ ١٢٧)، تفسير القرطبي (٦/ ١١٥)، الحجة لابن خالويه(٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٣)، الغيث للصفاقسي (٢٠١)، الكشاف للزمخشري (١/ ٣٢٨)، الكشف للقيسي (١/ ٤٠٧، ٤٠٨)، المجمع للطبرسي (٢/ ١٧١)، تفسير الرازي (٣/ ٣٨١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٤).

(٥) سقط في أ.

و[حجة] من قرأ: ﴿قَسِيَّةً﴾ على «فعيلة»، أنه قد يجىء «فاعل» و«فعيل»، مثل: شاهد وشهيد، وعالم وعليم، وعارف وعريف، والقسوة كأنها[١] خلاف اللين والرقة.

وقد وصف الله - عز وجل - قلوب المؤمنين باللين، [قال تعالى][٢]: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] فالقسوة كأنها خلاف ذلك.

وقال - تعالى -: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦] أى: كثير ممن [قد][٣] قست قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا قلبه من ليس بفاسق.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

مَا زَوَّدُونِى غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ ... وَخَمْسِ مِئِى مِنْهَا قَسِيٌّ وَزَائِفُ[٤]

فإن «القَسِيَّ» أحسبه مُعَرَّبًا، وإذا كان مُعَرَّبًا لم يكن من القسى العربى؛ ألا ترى أن «قابوس» و«إبليس» و«جالوت» و«طالوت» - ونحو ذلك من الأسماء الأعجمية التى من ألفاظها عربى - لا تكون مشتقة من باب «القبس» و«الإبلاس»، يدل على ذلك منعهم الصرف.

فأما قوله: [من الوافر]

فَإِنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ ... ...[٥]

فليس صرفه للضرورة، ولكن رخمه ترخيم التحقير، فرده إلى الأصل؛ فصار

(١) فى ب: كأنه.
(٢) فى أ: فقال.
(٣) سقط فى ب.
(٤) وهو لمزرد بن ضرار فى ديوانه ص(٥٣)، وإصلاح المنطق ص(٣٠٠)واللسان (زيف)، (سحق)، (قسا)، (مأى)وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(١١٤)وجمهرة اللغة ص(٨٢٢)وشرح ديون الحماسة للمرزوقى ص(٣٦٤).
ويروى: البيت:
فكانت سراويل وجرد خميصة ... وخمسمئ منها قسيٌّ وزائف
(٥) صدر بيت، وعجزه:
.... يحط بك المعيشة فى هوان
وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص(١١٣)، واللسان (قبس)، والتاج (قبس)، والمخصص (١٣/ ١٧٥).

مثل: نوح ولوط، وهذا النحو مصروف فى كل قول، فكذلك «أبو قبيس».

وأنشد أبو عبيدة: [من الرجز]

وَقَدْ قَسَوْتُ وَقَسَا لِدَاتِى[(١)]

فكأن معنى هذا: فارقنى لين الشباب ولدونته.

واختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة وابن عامر والكسائى، بغير ياء فى وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمر بياء فى الوصل[(٢)].

واختلف عن نافع: فروى ابن جماز وإسماعيل بن جعفر بالياء فى الوصل.

وروى المسيبى وقالون وورش بغير ياء فى وصل ولا وقف.

قال أبو على: القول فى ذلك: أن الإثبات حسن والحذف حسن؛ وذلك أن الفواصل - فى أنها أواخر الآى - مثل القوافى فى أنها أواخر البيوت؛ فكما أن من القوافى ما لا يكون إلا محذوفًا منه، ومخالفًا لغيره، كذلك الفواصل.

وكما أن من القوافى ما يكون فيه الحذف والإتمام جميعًا، كذلك تكون الفواصل. فمما لا يكون من القوافى إلا ما قد حذف منه هذه الياء وحذف منها غير هذه الياء.

قول الأعشى: [من المتقارب]

فَهَلْ يَنْفَعَنِّى ارْتِيَادِى الْبِلَا ... دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ
وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ ... إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ[(٣)]

---

(١) الرجز بلا نسبة فى مجاز القرآن (١/ ١٥٨).
ويروى: «لدتى» بدل «لداتى».

(٢) ينظر اتحاف الفضلاء (٢٠٠)، التيسير للدانى (١٠١)، الحجة لابن خالويه(١٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٠٣)، الكشف للقيسى (٤٢٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٩٧).

(٣) البيتان فى ديوانه ص(٦٥، ٦٩)، والكتاب (٤/ ١٨٧)، وينظر البيت الأول فى الدرر (٥/ ١٥١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٦)، وشرح المفصل (٩/ ٤٠، ٨٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٤)، والمحتسب (١/ ٣٤٩)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٤٩٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٨)، وينظر البيت الثانى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٧)، وشرح المفصل (٩/ ٨٣).

فهذا لا يكون إلا محذوفًا منه.

ألا ترى أن هذا الضرب لا يخلو من أن يكون: فعولن، أو: فعول، أو: فعل، ولا يجوز تحريك الياء في شيء من ذلك؟! فعلى هذا يكون في[1] الفواصل ما يكون ملزمًا الحذف.

وأما ما يجوز فيه الحذف والإتمام فقوله: [من الوافر]

وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّ[2]

فهذا فعولن قد حذفه، ويجوز أن يتمم فيقول: إني.

وقد أجرى قوم القوافي مجرى غيرها[3] من الكلام فقالوا: [من الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابْ[4] ....

[من البسيط]

.... وَاسْأَلْ بِمصقَلَةَ البَكرِيِّ مَا فَعَلْ[5]

فعلى هذا القياس يجوز أن تجرى الفواصل مثل غير الفواصل ولا تغير بحذف ولا غيره، كما فعل ذلك بالقوافي.

وإنما فعلوا ذلك بالقوافي؛ لأن اقتضاء الوزن للمحذوف وتمامه به يجعلانه في حكم المثبت في اللفظ، فصار هذا يسوغ الحذف فيه؛ إذ قد حذف مما لا يقتضيه الوزن؛ فصار المحذوف منه في حكم المثبت، مع أن الوزن لا يقتضيه.

وذلك نحو قوله: [من الرجز]

اِرْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُ أَرْهَنْ بَنِي[6]

= والشاهد فيهما قوله: «يأتينْ»، و «أنكرَن»، يريد: «يأتيني»، و «أنكرني»، فحذف ياء المتكلم والكسرة التي قبلها؛ وذلك للوقف. ويروى: «يمنعني» بدل «ينفعني».

(١) في ب: من.

(٢) وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص(١٢٧)، وسمط اللآلي ص(٦٧٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣٥)، والكتاب (٤/ ١٨٦)، واللسان (ضمن)، والمقرب (٢/ ٣٣)، ونوادر أبي زيد ص(٢٠٩).

والشاهد فيه قوله: «إنِ»، يريد «إني»، وحذف الياء للوقف.

(٣) في ب: غيره.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) الرجز بلا نسبة في اللسان (رهن).

فياء المتكلم التى[١] تزاد فى «بنى» فى حكم المثبت؛ يدل على ذلك حذف النون من[٢] الجميع، كما تحذف مع إثبات الياء فى «بنى»، وإن كان الوزن لا يقتضيه.

ألا ترى أن: أرهنْ بنى: مستفعلن؟! وإنما خص القوافى والفواصل بالحذف فى أكثر الأمر؛ لأنها مما يوقف عليها، والوقف موضع تغيير فجعل التغيير فيه الحذف، كما جعل التغيير فيه الإبدال وتخفيف التضعيف ونحو ذلك مما يلحق الوقف من التغيير.

وقال بعض من يضبط القراءة: لم يذكر أحمد بن موسى كيف يقف أبو عمرو، قال: وهو يقف ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾ بغير ياء، ويصل بياء.

اختلفوا فى ضم الحاء وإسكانها من قوله - تعالى -: ﴿ٱلسُّحْتَ﴾ [٦٢، ٦٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿السُّحُتَ﴾ مضمومة الحاء مثقلة[٣].

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿ٱلسُّحْتَ﴾ ساكنة الحاء خفيفة.

وروى العباس بن الفضل عن خارجة بن مصعب عن نافع: ﴿أكالون للسَّحت﴾ [٤٢] بفتح السين [وجزم الحاء][٤].

[قال][٥] أبو عبيدة: السحت: أكل ما لا يحل. يقال: سَحَتَه، وأَسْحَتَه: إذا استأصله، وفى التنزيل: ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] أى: نستأصلكم[٦] به، ومن «أسحت» قول الفرزدق: [من الطويل]

.... إِلَّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[٧]

---

(١) فى ب: الذى.
(٢) فى أ: فى.
(٣) ينظر: الغيث للصفاقسى (٢٠٤).
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: يستأصلكم.
(٧) جزء من عجز بيت، وقبله:

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال ....

وهو فى ديوانه (٢/ ٢٦)، وجمهرة أشعار العرب ص(٨٨٠)، وجمهرة اللغة ص(٣٨٦، ١٢٥٩)وخزانة الأدب (١/ ٢٣٧، ٨/ ٥٤٣)، والخصائص (١/ ٩٩)، ولسان العرب (سحت)، (جلف)، (ودع)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٨٨)، وجمهرة اللغة ص(٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٩)، وشرح المفصل (١/ ٣١، ١٠/ ١٠٣)، والمحتسب (١/ ١٨٠، ٢/ ٣٦٥).

و«السُّحت» و«السَّحت» لغتان، ويستمر التخفيف والتثقيل فى هذا النحو، وهما اسم الشىء المسحوت، وليسا بالمصدر.

فأما من قرأ ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾ [المائدة: ٤٢] فـ«السحت» مصدر «سحت»، وأوقع اسم المصدر على «المسحوت»؛ كما أوقع «الضرب» على «المضروب» فى قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، و«الصيد» على «المصيد» فى قوله: ﴿لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، والسحت أعم من الربا، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا، فى قوله: ﴿وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [النساء: ١٦١]، إلا أن السحت أعم من الربا نحو ما [أخذوا فيه من][1] كتمانهم ما أنزل عليهم[2] وتحريفهم إياه ونحو ذلك؛ لأنه يشمل الربا وغيره.

واختلفوا فى الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾ [٤٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾ [٤٥] ينصبون ذلك كله.

ويرفعون: ﴿والجروحُ قصاص﴾ [المائدة: ٤٥].

كان نافع وعاصم وحمزة ينصبون ذلك كله.

وروى[3] الواقدى عن نافع: ﴿والجروحُ﴾ رفعًا.

وقرأ الكسائى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ نصبًا، ورفع ما بعد ذلك كله[4].

قال أبو على: حجة من نصب ﴿وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ﴾ وما بعده: أنه عطف ذلك على «أنّ»، فجعل الواو للاشراك فى نصب «أنّ»، ولم يقطع الكلام مما قبله، كما

---

(١) فى أ: أخذوه فى.
(٢) فى ب: عليه.
(٣) زاد فى ب: عن.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٠)، الإعراب للنحاس (١/ ٤٩٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٦)، البحر المحيط (٣/ ٤٩٤)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٥)، التيسير للدانى (٩٩)، تفسير القرطبى (٦/ ١٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٠٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٤١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ١٩٨)، المعانى للفراء (١/ ٣٠٩)، تفسير الرازى (٣/ ٤٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٤).

فعل ذلك من رفع.

فأما من رفع بعد النصب فقال: ﴿أن النفسَ بالنفس والعينُ بالعين﴾ فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، وليست للاشتراك فى العامل كما كان ذلك[1] فى قول من نصب، ولكنها عطفت جملة على جملة، كما تعطف المفرد على المفرد.

والوجه الثانى: أنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفس بالنفس، فحمل «العينُ بالعين» على هذا؛ كما أنه لما كان المعنى فى قوله: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الصافات: ٤٥]: يمنحون كأسًا من معين - حمل «حورًا عينًا» على ذلك؛ كأنه: يمنحون كأسًا، ويمنحون حورًا عينًا.

وكما أن معنى الحديث فى قوله: [من الطويل]

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ ... ...[2]

أن هناك مناخ مطية - حمل قوله: [من الطويل]

وَسُمْرٌ ظِمَاءٌ ... ...[3]

على معنى الحديث، كأنه قال: ثم مناخ مطية وسمر ظماء وكذلك قوله: [من الكامل]

وَمُشَجَّجٍ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ فَبَدَا وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمَعْزَاءُ

لما كان المعنى فى: [من الكامل]

---

(١) فى ب: كذلك.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.... تجافى بها زور نبيل وكلكل

وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ص(٧١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨٤، ٨٥)، والكتاب (١/ ١٧٣).

(٣) جزء من صدر بيت لكعب بن زهير، بعده:

.... واترتهن بعدما مضت هجعة من آخر الليل ذبل

وانظر: تخريج الشاهد السابق.

بَـادَتْ وَغَـيَّـرَ آيَـهُـنَّ مَـعَ الْبِـلَـى إِلَّا رَوَاكِــدَ ...[(١)]

بها رواكد، حمل مشججًا عليه، فكأنه قال: هناك رواكد ومشجج فعلى هذا يكون وجه الآية. ومثل هذا من[(٢)] الحمل على المعنى كثير فى التنزيل وغيره.

والوجه الثالث: أن يكون عطف قوله: ﴿والعينُ﴾[(٣)] على الذكر المرفوع فى الظرف الذى هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكد فى نحو: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فلم يؤكد بالمنفصل كما أكد فى الآى الأخر؟!

فإن قلت: فإن «لا» فى قوله: ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ عوض من التأكيد؛ لأن الكلام قد طال بها[(٤)]، كما طال فى نحو: حضر القاضى اليوم امرأة.

قيل: هذا إنما يستقيم أن يكون عوضًا إذا وقع قبل حرف العطف؛ ليكون عوضًا من الضمير المنفصل الذى كان يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف العطف لم يسد ذلك المسد.

ألا ترى أنك لو قلت: حضر امرأة [اليوم][(٥)] القاضى، لم يغن طول الكلام فى غير [هذا][(٦)] الموضع الذى كان ينبغى أن يقع فيه التعويض؟!

فأما قوله تعالى: ﴿والجروحُ قصاص﴾ فمن رفعه فقطعه[(٧)] عما قبله فإنه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة التى ذكرناها فى قول من رفع: ﴿والعينُ بالعين﴾.

---

(١) وتمام البيت الثانى.

.... جـمـرهـن هـبـاء

والبيتان للشماخ بن ضرار فى ملحق ديوانه ص(٤٢٧-٤٢٨)، وأساس البلاغة (معز)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٩٦)ولذى الرمة فى ملحق ديوانه (١٨، ٤٠، ٤١)، وبلا نسبةفى أساس البلاغة (شجج)، والتاج (شجج)، وخزانة الأدب (٥/ ١٤٧)، والكتاب (١/ ١٧٣-١٧٤)، واللسان (شجج).

(٢) فى أ: فى.

(٣) فى أ: والعين بالعين.

(٤) فى أ: به.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

(٧) فى ب: بقطعه.

ويجوز أن يستأنف: ﴿والجروحُ قصاص﴾، ليس على أنه مما كتب عليهم فى التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة فى ذلك، ويقوى أنه من المكتوب عليهم فى التوراة نَصْبُ من نصبه فقال: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾.

قال:

وكلهم ثقل: ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ إلا نافعًا فإنه خففها فى كل القرآن.

القول فى ذلك: أنهما لغتان؛ كما أن «السُّحْت» و«السُّحُتَ» لغتان، وقد تقدم القول فى ذلك. قال أبو زيد: [يقال:][1] «رجل أذن ويَقَن»، وهما واحد وهو الذى لا يسمع بشىء إلا أيقن به، وقد ذكرناه[2] فى سورة التوبة[3].

واختلفوا فى إسكان اللام والميم، وكسر اللام وفتح الميم من[4] قوله -تعالى-: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾ [٤٧]:

فقرأ حمزة[5] وحده: ﴿ولِيَحكمَ أهلُ الإنجيل﴾ بكسر اللام وفتح الميم.

وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم.

قال أبو على:

حجة حمزة فى قراءته: ﴿ولِيَحْكُمَ أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه﴾ [المائدة: ٤٧] أنه جعل اللام متعلقة بقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٤٦]؛ لأن إيتاءه[6] الإنجيل إنزال ذلك عليه، فصار[7] بمنزلة قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]؛ فكأن المعنى: آتيناه الإنجيل

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: ذكرنا ذلك.
(٣) زاد فى ب: أيضًا.
(٤) فى ب: فى.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٠)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٠٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٦)، البحر المحيط (٣/ ٥٠٠)، التبيان للطوسى (٣/ ٣٤١)، التيسير للدانى (٩٩)، تفسير الطبرى (١٠/ ٣٧٤)، تفسير القرطبى (٦/ ٢٠٩)، الحجة لابن خالويه(١٣١)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٠٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤١٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٠٠)، المعانى للفراء (١/ ٣١٢)، تفسير الرازى (٣/ ٤٠٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٤).
(٦) فى أ: إتيانه.
(٧) زاد فى أ: ذلك.

ليحكم، كما قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ﴾ فالحكمان جميعًا [حكمان لله - تعالى -][1]، وإن كان أحدهما حكمًا بما أنزله الله، والآخر بما أراه الله، فكلاهما حكم الله.

وأما حجة من قرأ: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾ فهى نحو قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ فكما أمر - عليه السلام - بالحكم بما أنزل الله، كذلك أمروا هم بالحكم بما أنزل الله فى الإنجيل.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالياء، إلا ابن عامر[2] فإنه قرأ: ﴿تبغون﴾ بالتاء.

قال أبو على: من قرأ بالياء؛ فلأن قبله غيبة؛ لقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

والتاء على [قوله:][3] قل لهم: ﴿أفحكم الجاهلية تبغون﴾، والياء أكثر فى القراءة - زعموا - وهى أوجه، لجرى[4] الكلام على ظاهره، واستقامته عليه من غير تقدير إضمار، ونحو هذا الإضمار لا ينكر - لكثرته - وإن كان الأول أظهر.

واختلفوا فى إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب فى قوله - جل وعز -: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [٥٣]:

فقرأ أبو عمرو[5] وحده: ﴿وَيَقُولَ الذين آمنوا﴾ نصبًا.

---

(١) فى ب: حكما الله تعالى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٦)، البحر المحيط (٣/ ٥٠٥)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٤٩)، التيسير للدانى (٩٩)، تفسير القرطبى (٦/ ٢١٦)، الحجة لابن خالويه(١٣١)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٠٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٤٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤١١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٠٤)، تفسير الرازى (٣/ ٤١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٤).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: مجرى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٠٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٧)، البحر المحيط (٣/ ٥٠٩)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٥٢)، التيسير للدانى (٩٩)، الحجة لابن خالويه(١٣١، ١٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٠٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٤٤)، الكشف للقيسى (٤١١، ٤١٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٠٥)، المعانى للأخفش (١/ ٢٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٤).

وروى على بن نصر عن أبى عمرو أنه قرأ بالنصب والرفع: ﴿وَيَقُولَ الذين آمنوا﴾ نصبًا، ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ رفعًا.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ رفعًا.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر(١): ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ بغير واو فى أولها ورفع اللام، وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة ومكة واللام من «يقول» مضمومة.

قال أبو على: فإن(٢) قلت: كيف قرأ أبو عمرو: ﴿ويقولَ الذين آمنوا﴾، ولا يجوز: عسى الله أن يقول الذين آمنوا؟!

فالقول فى ذلك: أنه يحتمل أمرين غير ما ذكرت:

أحدهما: أن يحمله على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] فكأنه [قد](٣) قال: عسى أن يأتى الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا؛ كما أنه إذا قال: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] فكأنه [قد](٤) قال: أصدق وأكن.

ألا ترى أنه يستقيم أن يقع فى موضع قوله: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾: هلا أخرتنى إلى أجل قريب أصدق؛ لأن «هلا» للتحضيض؛ فكأنه قال: أخرنى(٥) إلى أجل قريب أصدق، كما تقول: أعطنى أكرمك؟! فلما وقع قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ موضع قوله: أصدق، حمل «أكُنْ» على الجزم الذى كان يجوز فى الفعل لو وقع موقع الفاء والفعل الذى بعده.

كما أن قوله: [من الكامل]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٧)، البحر المحيط (٣/ ٥٠٩)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٥٢)، التيسير للدانى (٩٩)، تفسير الطبرى (١٠/ ٤٠٧، ٤٠٨)، تفسير القرطبى (٦/ ٢١٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٠٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٤٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤١١، ٤١٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٠٥)، المعانى للفراء (١/ ٣٠٣)، تفسير الرازى (٣/ ٤١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٤).

(٢) فى أ: إن.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: أخرتنى.

أَنَّى سَلَكْتَ فَإِنَّنِى لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِى الحَيَاةِ وَأَزْدَدِ[(١)]

حمل «أزدد» فيه على الجزم الذى كان يكون فى موضع الفعل الذى هو جزاء؛ فكذلك حمل: ﴿ويقولَ الذين آمنوا﴾ على ما كان يجوز وقوعه بعد «عسى» من «أن»؛ ألا ترى أن جواز كل واحد منهما ومساغه كجواز الآخر؟:

وقد جاء التنزيل بهما، قال - عز وجل -: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، و: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [النساء: ٨٤] فلما كان مجازهما واحدًا، صرت إذا ذكرت أحدهما فكأنك ذكرت الآخر؛ فجاز الحمل عليه.

ووجه آخر، وهو أنه إذا قال: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] جاز أن يبدل «أن يأتى» من اسم الله؛ كما أبدلت «أن» من الضمير فى قوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] وإذا أبدلته[(٢)] منه حملت النصب فى: «ويقولَ» على ذلك؛ كأنك قلت: عسى أن يأتى الله بالفتح، ويقولَ الذين آمنوا.

فأما من رفع، فحجته أن يجعل الواو لعطف جملة على جملة، ولا يجعلها عاطفة على مفرد.

ويدل على قوة الرفع قول من حذف الواو فقال: ﴿يقولُ الذين آمنوا﴾.

وأما إسقاط الواو وإثباتها من قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ فالقول [فيه][(٣)]: إن حذفها فى المساغ والحُسن كإثباتها.

فأما الحذف؛ فلأن فى الجملة المعطوفة ذكرًا من المعطوف عليها؛ وذلك أن من وصف بقوله: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢] هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [المائدة: ٥٣] فلما صار فى كل واحدة من الجملتين ذكر من الأخرى حسن عطفها بالواو وبغير الواو.

كما أن قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾

---

(١) وهو بلا نسبة فى اللسان (أيا)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٦٥٣).
ويروى: «أيا فعلت» بدل «أنّى سلكت».

(٢) فى ب: أبدلت.

(٣) سقط فى ب.

[الكهف: ٢٢] لما كان فى كل واحدة من الجملتين ذكر مما تقدم، اكتفى بذلك عن الواو؛ لأنها بالذكر وملابسة بعضها ببعض به ترتبط إحداهما بالأخرى كما ترتبط بحرف العطف.

وعلى هذا قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو أدخلت[١] الواو فقيل: وهم فيها خالدون؛ كان حسنًا.

ويدلك على حسن دخول الواو قوله: ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ فحذف الواو من قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ كحذفها فى هذه الآى، وإلحاقها كإلحاقها فى قوله: ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢] فقد تبين لك بمجىء التنزيل بالأمرين أن هذا الموضع -أيضًا- مثل ما جاء التنزيل به فى غير هذا الموضع.

واختلفوا فى إظهار الدال وإدغامها من قوله -جل وعز-: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى بإدغام الدال الأولى فى الآخرة.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿من يَرْتَدِدْ منكم عن دينه﴾ [المائدة: ٥٤] بإظهار الدالين وجزم الآخرة.

حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكنًا، ولا يمكن الإدغام فى الحرف الذى يدغم حتى يسكن؛ لأن اللسان يرتفع عن المدغم فيها ارتفاعة واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة.

فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام، فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام فى الساكن؛ لأن المدغم إذا كان ساكنًا -والمدغم فيه كذلك- التقى ساكنان، والتقاء الساكنين فى الوصل فى هذا النحو ليس من كلامهم؛ فأظهر الحرف الأول وحركه، وأسكن الحرف الثانى فى المثلين -وهذه لغة أهل الحجاز- فلم يلتق الساكنان.

وحجة من أدغم أنه لما أسكن الحرف الأول من المثلين، [ليدغمه فى الثانى][٢]، وكان الثانى ساكنًا، وقد أسكن الأول للإدغام -حرك المدغم فيه؛ لالتقاء الساكنين على اختلاف فى التحريك، وهذه لغة بنى تميم.

---

(١) فى أ: دخلت.
(٢) فى أ: ولم يدغم فى الثانى.

وإنما حرك بنو تميم ذلك؛ لتشبيههم إياه بالمعرب؛ وذلك أن المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بالمعرب مشابهًا للمعرب فى تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب؛ فأدغموا كما أدغموا المعرب، وهذا من فعلهم يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء فى التخفيف نحو: [من السريع]

... أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ ... ...[١]

ألا ترى أنهم [قد][٢] شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب فى إدغامهم فى الساكن المحرك[٣] بغير حركة الإعراب؟: فكما شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب.

كذلك شبهوا حركة الإعراب بحركة البناء فى نحو: [من السريع]

... أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ ... ...

وليس ذلك بأبعد من تشبيههم «أفكل» بـ «أذهب»، وقد جاء التنزيل بالأمرين [جميعًا][٤]، قال -جل وعز-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، وقال: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤].

واختلفوا فى نصب الراء وخفضها من قوله -تعالى-: ﴿وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٥٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿وَٱلۡكُفَّارَ﴾ نصبًا[٥].

وقرأ أبو عمرو والكسائى: ﴿والكفارِ﴾ خفضًا.

وروى حسين الجعفى عن أبى عمرو ﴿وَٱلۡكُفَّارَ﴾ بالنصب.

حجة من قرأ بالجر فقال: ﴿والكفارِ﴾ أنه حمل الكلام على أقرب العاملين، وقد

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: المتحرك.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٠٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٧)، البحر المحيط (٣/ ٥١٥)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٦٧)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير القرطبى (٦/ ٢٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٤٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢١٢)، تفسير الرازى (٣/ ٤٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).
وفى أ: «بالنصب» بدل كلمة «نصبا».

تقدم أن لغة التنزيل الحمل على أقرب العاملين؛ فحمله[1] على عامل الجر من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النصب، وحسن الحمل على الجر؛ لأن فرق الكفار الثلاث: المشرك، والمنافق، والكتابى الذى لم يسلم، قد كان منهم الهزء؛ فساغ لذلك أن يكون «الكفارِ» مجرورًا وتفسيرًا للموصول، وموضحًا له، فالدليل على استهزاء المشركين قوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ. ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الحجر: ٩٥، ٩٦].

والدليل على استهزاء المنافقين قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

و[أما][2] الكتابى الذى لم يسلم فيدل على وقوع ذلك منه قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥٧] وكل من ذكرنا من المشركين والمنافقين ومن لم يسلم من أهل الكتاب يقع عليه اسم «كافر» ويدل على ذلك قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾ [البينة: ١]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحشر: ١١]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فإذا وقع على المستهزئين اسم «كافر» حسن أن يكون قوله: ﴿والكفارِ﴾ تفسيرًا للاسم الموصول؛ كما كان قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ تفسيرًا له، ولو فسر الموصول بـ «الكفار» لعم الجميع. ولكن «الكفار» كأنه أغلب على المشركين، و«أهل الكتاب»، على من إذا عاهد [و][3]دخل فى ذمة المسلمين قبلت[4] منه الجزية على دينه -أغلب؛ فلذلك فصل ذكرهما، ويدل على تقدم قوله: ﴿والكفارِ﴾ قوله: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فكما أن الاتفاق -فيما علمنا- على الجر فى قوله: ﴿وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ولم يحمل على العامل الرافع، كذلك ينبغى أن يتقدم الجر فى قوله: ﴿والكفارِ أولياء﴾.

وحجة من نصب فقال: ﴿وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾ أنه عطف على العامل الناصب؛ فكأنه

---

(١) فى ب: فحمل.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: وقبلت.

قال: لا تتخذوا الكفار أولياء، وحجتهم فى ذلك قوله: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ فكما وقع النهى عن اتخاذ الكفار أولياء فى هذه الآية، كذلك يكون فى الأخرى معطوفًا على الاتخاذ.

[و][١]اختلفوا فى ضم الباء وفتحها من - قوله - تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [٦٠]:

فقرأ حمزة وحده[٢]: ﴿وعَبُدَ الطاغوتِ﴾ بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من «الطاغوت».

وقرأ الباقون: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ منصوبًا كله.

حجة حمزة فى قراءته: ﴿عَبُدَ الطاغوتِ﴾: أنه يحمله على ما عمل فيه «جعل»؛ فكأنه [قال:][٣] وجعل منهم عبُد الطاغوت. ومعنى «جعل»: خلق؛ كما قال: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وكما قال: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وليس «عَبُدَ» لفظ جمع؛ ألا ترى أنه ليس فى أبنية الجموع شىء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة؟!

ألا ترى أن فى الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟! وفى التنزيل: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] [يريد: نعم الله؛][٤] فكذلك قوله: ﴿وعَبُدَ الطاغوتِ﴾ وجاء على «فَعُل»؛ لأن هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يَقُظٍ، ونَدُسٍ[٥]، وفى التنزيل: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾ [الكهف: ١٨]؛ فكأن[٦] تقديره أنه قد ذهب فى عبادة الطاغوت والتذلل له كل

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٠٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٨)، البحر المحيط (٣/ ٥١٩)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٧٢)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير الطبرى (١٠/ ٤٣٩)، تفسير القرطبى (٦/ ٢٣٥)، الحجة لابن خالويه(١٢٣، ١٣٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٣١)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشف للقيسى (٤١٤، ٤١٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢١٤)، تفسير الرازى (٣/ ٤٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) يقال: رجل نَدِسٌ؛ أى: فهم، سريع السمع، فطن.
ينظر: اللسان [ندس].

(٦) فى ب: فهذا كأن.

مذهب وتحقق به، وجاء على هذا؛ لأن «عبدًا» فى الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، واستعمالهم إياه استعمالها لا يزيل عنه كونه صفة.

ألا ترى أن «الأبرق» و«الأبطح» -وإن كانا استعملا استعمال الأسماء- حتى كسَّر هذا النحو تكسيرها عندهم فى نحو قوله: [من الكامل]

بِالْعَذْبِ فى رَصَفِ الْقِلَاتِ مَقِيلُهُ   قَضّ الأَبَاطِحِ لَايَزَالُ ظَلِيلَا[١]

لم يزل عنهما[٢] حكم الصفة.

يدلك على ذلك تركهم صرفها[٣] كتركهم صرف «آخر»[٤]، ولم يجعلوا ذلك كـ «أفكل»[٥]، و«أيدع»[٦]. فكذلك «عبد» -وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء- لم يخرجه ذلك عن أن يكون صفة، وإذا لم يخرج عن أن يكون صفة، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفات على «فعل» نحو يَقُظٍ.

فأما من فتح [فقال:][٧] ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ فإنه عطفه على مثال الماضى الذى فى

---

(١) وهو للبيد فى اللسان (وجد)، والتاج (وجد)، ولم أقع عليه فى ديوانه.

(٢) فى أ: عنه.

(٣) فى أ: لصرفه.

(٤) فى أ: أحمر.

(٥) الأَفْكَلُ- على أفعل-: الرعدة، ولا يبنى منه فعل. التهذيب عن الليث وغيره: الأفكل رعدة تعلو الإنسان، ولا فعل له وأنشد ابن برى:

بعيشك هاتى فغنى لنا   فإن نداماك لم ينهلوا
فباتت تغنى بغربالها   غناء رويدًا له أفكل

وقال: الأخطل:

لها بعد إسآدٍ مراح وأفكل

ابن الإعرابى: افتكل فلان فى فعله افتكالا، واحتفل احتفالا بمعنى واحد.

ويقال: أخذ فلانًا أفكل: إذا أخذته رعدة فارتعد من برد أو خوف، وهو ينصرف، فإن سميت به رجلا لم تصرفه فى المعرفة؛ للتعريف ووزن الفعل، وصرفته فى النكرة.

ينظر: اللسان (٥/ ٣٤٥٢).

(٦) الأَيْدَعُ: صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو الزعفران، وهو على تقدير أفعل. وقال الأصمعى: العندم دم الأخوين، ويقال: هو الأيدع أيضًا، قال أبو ذؤيب الهذلى:

فنحا لها بمذلقين كأنما   بهما من النضح المجدع أيدع

قال ابن برى: وشجرته يقال لها: الحريفة، وعودها: الجنجنة، وغصنها: الأكروع.

وقال أبو عمرو: الأيدع نبات.

ينظر: اللسان (٦/ ٤٩٥٠).

(٧) سقط فى أ.

الصلة وهو قوله: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨]، وأفرد الضمير[(١)] فى «عَبَدَ»، وإن كان المعنى فيه الكثرة[(٢)]؛ لأن الكلام محمول على لفظ من دون معناه، وفاعله ضمير من كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليها ضمير «مَنْ»؛ فأفرد لحمل ذلك جميعًا على اللفظ، ولو حمل الكل على المعنى، أو البعض على اللفظ والبعض على المعنى- كان مستقيمًا.

واختلفوا فى التوحيد والجمع فى قوله -تعالى-: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [٦٧]:

فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ واحدة، وفى «الأنعام»: ﴿حيث يجعل رسالاتِهِ﴾ [الآية: ١٢٤] جماعة، وفى «الأعراف»: ﴿بِرِسَٰلَٰتِى﴾ [١٤٤] على الجمع أيضًا.

وقرأ ابن كثير: ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ على التوحيد، وفى «الأنعام»: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ وفى «الأعراف»: ﴿برسالَتِى﴾ على التوحيد ثلاثهن.

وقرأ نافع: ﴿فما بلغت رسالاتِهِ﴾ جماعًا، وقرأ فى «الأنعام»: ﴿حيث يجعل رسالاتِهِ﴾ [جماعًا أيضًا][(٣)]، وقرأ: ﴿على الناس برسالَتى﴾ واحدة.

وقرأ ابن عامر[(٤)]، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿فما بلغت رسالاتِهِ﴾، و: ﴿حيثُ يجعلُ رسالاتِهِ﴾، و: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى﴾ جماعًا ثلاثهن.

وروى حفص عن عاصم: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ واحدة، و: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ واحدة -أيضًا- و: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى﴾ جماعًا.

قال أبو على: «أرسل» فعل يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثانى منهما [بحرف الجر][(٥)] كقوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]، ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ﴾ [الصافات: ١٤٧]، ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، من نحو:

---

(١) زاد فى أ: الذى.

(٢) فى أ: كثرة.

(٣) فى ب: جماعة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٠٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٨)، البحر المحيط (٣/ ٥٣٠)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٨٧)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير القرطبى (٦/ ٢٤٤)، الحجة لابن خالويه(١٣٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشف للقيسى (٤١٥، ٤١٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٢٢)، تفسير الرازى (٣/ ٤٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).

(٥) فى أ : بالجار.

أعطيت، وكسوت، وليس من باب «حسبت» كقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وقال: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ١٣] فعدى إلى الثانى، والأول مقدر فى المعنى، التقدير: أرسل رسولاً إلى هارون.

فأما قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد: ٢٥] فالجار فى موضع نصب على الحال؛ كما تقول: أرسلت زيدًا بعدته، وكذلك قوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ﴾ [يوسف: ١٢] إن رفعت المضارع كان حالاً، وإن جزمته كان جزاء.

وقد يستعمل الإرسال على معنى التخلية بين المرسل وما يريد[(١)] وليس يراد به البعث.

قال الراجز: [من الرجز]

أَرْسَلَ فِيهَا مُقْرَمًا غَيْرَ قَفِرْ
طَبًّا بِإِرْسَالِ المَرَابِيعِ السُّؤَرْ

وقال آخر: [من الرجز]

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلاً يُقَرِّمُهْ
وَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهْ[(٢)]

فهذا إنما يريد: خلى بين الفحل وبين طروقته، ولم يمنعه منها.

وقال: [من الوافر]

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[(٣)]

---

(١) فى أ: وبين ما يريد.

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (سما)، وأسرار العربية ص(٨)، والإنصاف ص(١٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية ص(١٧٦)، وشرح المفصل (١/ ٢٤)، والمقتضب (١/ ٢٢٩)، والمنصف (١/ ٦٠)، ونوادر أبى زيد ص(١٦٦)، والتاج (سما)، وأساس البلاغة (قرم).

(٣) وهو للبيد فى ديوانه ص(٨٦)، وأساس البلاغة ص(٤٦٥) (نغص)، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠)، وشرح التصريح (١/ ٣٧٣)، وشرح المفصل (٢/ ٦٢)، وشرح ابن عقيل ص(٣٢٤)، والكتاب (١/ ٣٧٢)، واللسان (نغص)، (عرك)، (دخل)، والمعانى الكبير ص(٤٤٦)، والتاج (نغص)، (عرك)، (دخل)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢١٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦/ ٨٥)، والإنصاف (٢/ ٨٢٢)، وجواهر الأدب ص(٣١٨)، واللسان (ملك)، والمقتضب (٣/ ٢٣٧).

ويروى «نغص» بدلا من «نغض».

المعنى: خلى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها من ذلك، فمن هذا الباب قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [مريم: ٨٣].

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

لَعَمْرِى لَقَدْ جَاءَتْ رِسَالَةُ مَالِكٍ إِلَى جَسَدٍ بَيْنَ العَوَائِدِ مُخْتَبَلْ
وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحِثُّنَا وَأَشْفَقَ مِنْ رَيْبِ المَنُونِ فَمَا وَأَلْ[١]

فالرسالة هنا بمنزلة الإرسال، والمصدر فى تقدير الإضافة إلى الفاعل، والمفعول الأول [فى التقدير][٢] محذوف كما كان محذوفًا فى قوله: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ﴾ [الشعراء: ١٣]. والتقدير: رسالة مالك إلى جسد، والجار والمجرور فى موضع نصب؛ لكونه مفعولاً ثانيًا، والمعنى: إلى ذى جسد؛ لأن الرسالة لم تأت الجسد دون سائر المرسل إليه.

ومثل ذلك قوله: [من الوافر]

... ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[٣]

فى وضعه «العطاء» موضع «الإعطاء»..

وقوله: [من الطويل]

وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحِثُّنَا ... ...[٤]

يجوز أن يكون المعنى: أرسل الرسالة يستحثنا، ودخول الجار كدخوله فى قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا﴾ [يس: ٥٧]، و«يستحثنا» حال من «مالك». وإن شئت قلت: تستحثنا، فجعلته حالاً من الرسالة. وإن شئت ذكّرت؛ لأن الرسالة والإرسال بمعنى.

والرسول جاء على ضربين:

أحدهما: أن يراد به المرسل.

والآخر: [أن يراد به الرسالة][٥].

فالأول كقولك: هذا رسول زيد، تريد[٦]: مرسله، وقال -جل وعز-: ﴿وَمَا

---

(١) البيتان للبعيث فى اللسان (شمل).
(٢) سقط فى أ.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) سقط فى أ.
(٦) زاد فى أ: أى.

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فهذا كأنه يراد به المرسل، يقوى ذلك قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

ومثل هذا فى إنه «فَعُول»: يراد به المفعول، قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مُذ عضَّ كارهًا بلَحْيَيْكَ عَادِيُّ الطَّرِيقِ رَكُوبُ(١)

المعنى: أنه طريق مركوب مسلوك.

وقال: [من الطويل]

تَضَمَّنَهَا وَهْمٌ رَكُوبٌ كَأَنَّهُ إِذَا ضَمَّ جَنْبَيْهِ المَخَارِمُ رَزْدَقُ(٢)

وقالوا: الحلوبة والحلوب، والركوبة والركوب -لما يحلب ويركب.

فأما استعمالهم «الرسول» بمعنى «الرسالة» فكقول الشاعر: [من الطويل]

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا فُهْتُ عِنْدَهُمْ بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ(٣)

أى: برسالة؛ فيجوز على هذا فى قوله: ﴿إنا رسول رب العالمين﴾ [الشعراء: ١٦] أن يكون التقدير: إنا ذوو رسالة ربك. فلم يثن «رسول» كما لا يثنى المصدر. ويجوز أن يكون وضع الواحد موضع التثنية؛ كما وضع موضع الجمع(٤) فى قوله: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]، ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ﴾ [النساء: ٩٢] ونحو ذلك.

وجمع رسالة: رسالات، وعلى(٥) التكسير: رسائل، ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله -تعالى-: ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فلا يخلو «حيث» فيه من أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، أو انتصاب [المفعول به](٦)، ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف؛ لأن علم القديم -سبحانه- فى جميع

---

(١) وهو بلا نسبة فى المخصص (٩/ ٩٢).
ويروى: «فما» بدل «وما».

(٢) وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص(٧٧)، وكتاب الجيم (٢/ ٢٣)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٥)، والمخصص (٩/ ٩٢)، وأدب الكاتب ص(٥٠٠).

(٣) وهو لكثير فى ديوانه ص(١١٠)، واللسان (رسل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٢/ ٣٩١)، وديوان الأدب (١/ ٣٩٥)، واللسان (رسل)، والتاج (رسل) وفيه «برسيل» مكان «برسول».
ويروى: «بُحْت» بدل «فهت»، و «وأرسلتهم» بدل «ولا أرسلتهم».

(٤) فى أ: الجميع.

(٥) فى أ: حكى.

(٦) فى ب: المفعولين.

الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل «أفعل» على زيادة علم فى مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل الناصب مضمر.

دل عليه قوله: ﴿أَعْلَمُ﴾، كما أن «القوانس» فى قوله: [من الطويل]

... ... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[١]

ينتصب على مضمر دل عليه «أضرب»؛ فكذلك «حيث» إذا انتصب انتصاب المفعول به؛ ألا ترى أن المفعول به لا ينتصب بالمعانى؟

ومثل ذلك فى انتصاب «حيث» -على أنه مفعول به- قول الشماخ: [من الطويل]

وَحَلأَهَا عَنْ ذِى الأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الخُضْرِ يَرْمِى حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ[٢]

ف «حيث» مفعول به.

ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمى شيئًا حيث تكوى النواحز، إنما يرمى حيث تُكوى النواحز؛ ف «حيث تكوى» مفعول به وليس بمفعول فيه؟!

فحجة من جمع فقال: ﴿بِرِسَالَاتِى﴾ أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم؛ فلما اختلف الرسائل حسن أن يجمع، كما حسن أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت؛ ألا ترى أنك تقول: رأيت تمورًا كثيرة، ونظرت فى علوم [كثيرة][٣]؟! فجمعت[٤] هذه الأسماء[٥] إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنها تدل على الكثرة وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ الموضوعة[٦] للجمع، وتدل على الكثير[٧] كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، فوقع الاسم الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد؛

---

(١) تقدم.

(٢) وهو فى ديوانه ص(١٨٢)، واللسان (خضر)، وجمهرة أشعار العرب ص(٨٢٨)، والمعانى الكبير ص(٧٨٣)، والأزمنة والأمكنة (١/١٠٦)، والتاج (خضر).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: فجميع.

(٥) زاد فى أ: جمعت.

(٦) فى ب: المصوغة.

(٧) فى أ: التكثير.

فكذلك الرسالة. ولو وضع موضع القراءة بالإفراد الجمع، أو موضع الجمع الإفراد، لكان سائغًا فى العربية إلا أن لفظ الجمع فى الموضع الذى يراد به الجمع[(١)] أبين.

والقراء قد يتبعون -مع ما يجوز فى العربية- الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها إذا وجدوا مجاز ذلك فى العربية مجازًا واحدًا.

واختلفوا فى رفع النون ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [٧١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ نصبًا.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى[(٢)]: ﴿أن لا تكونُ فتنةٌ﴾ رفعًا.

ولم يختلفوا فى رفع «فتنة».

قيل: إن المراد بقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾: حسبوا ألا تكون فتنة بقولهم[(٣)]: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨].

قال أبو على: الأفعال على ثلاثة أضرب:

فعل يدل على ثبات الشىء واستقراره، وذلك نحو العلم والتيقن والتبين والتثبت.

وفعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات.

وفعل يجذب مرة إلى هذا القبيل، وأخرى[(٤)] إلى هذا القبيل.

فما كان معناه العلم وقعت[(٥)] بعده «أنَّ» الثقيلة، ولم تقع بعده الخفيفة الناصبة للفعل، وذلك أن «أنَّ» الثقيلة معناها ثبات الشىء واستقراره، والعلم وبابه كذلك

(١) فى أ: الجميع.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٥١٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٢٩)، البحر المحيط (٣/ ٥٣٣)، التبيان للطوسى (٣/ ٥٩٦)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير القرطبى (٦/ ٢٤٧)، الحجة لابن خالويه(١٣٣، ١٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٥٥)، الكشف للقيسى (٤١٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٢٥)، تفسير الرازى (٣/ ٤٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).
(٣) فى أ: لقولهم.
(٤) فى أ: ومرة.
(٥) فى أ: وقع.

أيضًا؛ فإذا أوقع عليه واستعمل معه كان وفقه وملائمًا له. ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلم واستقرار الشيء لم تكن وفقه؛ فتباينا وتدافعا.

ألا ترى أن «أنْ» الناصبة لا تقع على ما كان ثابتًا مستقرًّا. فمن استعمال الثقيلة بعد العلم وإيقاعه[(١)] عليها قوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، و: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]؛ لأن الباء زائدة، وكذلك التبين والتيقن، وما كان معناه العلم كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ [يوسف: ٣٥] فـ «بدا» ضرب من العلم؛ ألا ترى أنه تبين لأمر لم يكن قد تبين؛ فلذلك كان قسمًا.

كما كان علمت قسمًا في نحو قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ....[(٢)]

قال: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] فهذا بمنزلة: علموا ليسجننه [حتى حين][(٣)]. وعلى هذا قول الشاعر: [من الطويل]

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ...[(٤)]

فأوقع بعدها الشديدة كما يوقعها بعد «علمت».

وأما ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فنحو: أطمع وأخاف وأخشى وأشفق

---

(١) في ب: ووقوعه.
(٢) تقدم.
(٣) سقط في ب.
(٤) صدر بيت وعجزه:

.... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢٨٧)، وتخليص الشواهد ص(٥١٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤)، والدرر (٦/ ١٦٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٢)، وشرح المفصل (٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦)، والكتاب (١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠)، ولسان العرب (نمش)، ومغني اللبيب (١/ ٩٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤١)ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه (١/ ٧٢)، والكتاب (١/ ٣٠٦)، ولصرمة أو لزهير في الإنصاف (١/ ١٩١)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١٥٤) والأشباه والنظائر (٢/ ٣٧٤) وجواهر الأدب ص(٥٢) وخزانة الأدب (١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥)، والخصائص (٢/ ٣٥٣، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٣٢)، وشرح المفصل (٨/ ٦٩)، والكتاب (٢/ ١٥٥).

وأرجو، [فهذا ونحوه يستعمل][(١)] بعد[(٢)] الخفيفة الناصبة للفعل، قال: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، و: ﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦]، و: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و: ﴿فَخَشِينَآ أَن يُرۡهِقَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٠]، و: ﴿ءَأَشۡفَقۡتُمۡ أَن تُقَدِّمُواْ﴾ [المجادلة: ١٣]، وكذلك «أرجو» و«عسى» و«لعل».

وأما ما يجذب مرة إلى هذا الباب ومرة إلى[(٣)] الباب الأول فنحو: حسبت وظننت وزعمت، فهذا النحو يجعل مرة بمنزلة أرجو وأطمع؛ من حيث كان أمرًا غير مستقر، ومرة يجعل بمنزلة العلم؛ من حيث استعمل استعماله ومن حيث كان خلافه، والشيء قد يجرى [مجرى] خلافه[(٤)] فى كلامهم نحو: عطشان وريان. فأما استعمالهم إياه استعمال العلم فهو أنهم قد أجابوه بجواب القسم، حكى سيبويه: ظننت ليسبقننى.

وقيل فى قوله: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]: أن النفى جواب للظن، كما كان جوابًا لـ «علمت» فى قوله: ﴿قَالَ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الإسراء: ١٠٢] فكلتا القراءتين فى قوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

فمثل قول من نصب فقال: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ قوله: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ﴾ [العنكبوت: ٤]، ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ﴾ [الجاثية: ٢١]، ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

ومثل قراءة من رفع: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ﴾ [الزخرف: ٣٧]، ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣] فهذه مخففة من الشديدة.

ومثل ذلك فى الظن قوله: ﴿تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٥]، وقوله: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. ومن[(٥)] الرفع قوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلۡإِنسُ

---

(١) فى ب: فهذه ونحوها تستعمل.
(٢) فى أ: بعده.
(٣) فى أ: هذا.
(٤) فى أ: الخلاف.
(٥) فى ب: فى.

وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن: ٥]، وقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] فـ «أنْ» ههنا المخففة من الشديدة؛ لأن الناصبة للفعل لا يقع بعدها «لن» لاجتماع الحرفين فى الدلالة على الاستقبال، كما لم تجتمع الناصبة مع السين، ولم يجتمعا كما لا يجتمع الحرفان لمعنى واحد؛ فمن ثم كانت «أنْ» فى قوله -تعالى-: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] المخففة من الشديدة، ومن ذلك قوله: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢].

فأما قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] فالظن ههنا: علم، وكذلك قوله: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠].

وقال سيبويه: لو قلت على جهة المشورة: «ما أعلمُ إلَّا أن تدعَهُ» لنَصبْتَ؛ وهذا لأن المشورة أمر غير مستقر ولا متيقن من المشير؛ فصار بمنزلة الأفعال الدالة على خلاف الثبات والاستقرار. وحسن وقوع المخففة من الشديدة فى قول من رفع -وإن كان بعدها[١] فعل- لدخول لا، وكونها عوضًا من حذف الضمير معه، وإيلائه ما لم يكن يليه.

ولو قلت: علمت أن تقولُ -لم يحسن حتى تأتى بما يكون عوضًا نحو: قد، ولا، والسين، وسوف؛ كما قال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

فإن قلت: فقد جاء: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، فلم يدخل بين «أن» و«ليس» شىء.

فإنما جاء هذا لأن «ليس» ليس بفعل على الحقيقة.

قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ بالرفع [فى «فتنة»][٢] فهذا لأنهم جعلوا «كان» بمنزلة وقع، ولو نصب فقيل: ألا يكون فتنةً -أى: ألا يكون قولهم فتنة- لكان جائزًا فى العربية؛ وإنما رفعوه فيما نرى لاتباع الأثر، لا لأنه لا يجوز فى العربية [غيره][٣].

اختلفوا فى تشديد القاف وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله -

(١) فى أ: بعده.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.

عز وجل-: ﴿عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ بغير ألف مشددة القاف.

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿بما عَقَدتُّم﴾ بغير ألف خفيفة.

وكذلك قرأ حمزة والكسائي[(١)].

وقرأ ابن عامر[(٢)]: ﴿عَاقَدتُّم﴾ بألف.

قالوا: أعقدت العسل فهو مُعْقَد وعقيد. وأخبرنا أبو إسحاق أن بعضهم قال: عَقَدْتُ العسل، قال: والكلام أعقدت.

من قال: ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ فشدد القاف احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل؛ لقوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم﴾ فخاطب الكثرة؛ فهذا مثل: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والآخر: أن يكون «عَقَّد» مثل «ضَعَّف»، لا يراد به التكثير؛ كما أن «ضاعف» لا يراد به فعل من اثنين.

ومن قال: ﴿عَقَدتُّم﴾ فخفف، جاز أن يراد به الكثير من الفعل والقليل، إلا أن «فعَّل» يختص بالكثير، كما أن الرِّكبَة تختص بالحال التي يكون عليها الركوب.

وقالوا: عَقَدت الحبل والعهد، واليمين: عَهدٌ.

ألا ترى أن «عاهدت» يتلقى بما يتلقى به القسم؟!

قال: [من البسيط]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٥١٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٠)، البحر المحيط (٤/ ٩)، التبيان للطوسى (٤/ ١٢)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير الطبرى (١٠/ ٥٢٤)، الحجة لابن خالويه(١٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٦١)، الكشف للقيسى (٤١٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٣٦)، تفسير الرازى (٣/ ٤٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٠)، البحر المحيط (٤/ ٩)، التبيان للطوسى (٤/ ١٢)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير القرطبى (٦/ ٢٦٦)، الحجة لابن خالويه(١٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٦١)، الكشف للقيسى (٤١٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٣٦)، تفسير الرازى (٣/ ٤٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).

قَـوْمٌ إِذَا عَـقَـدُوا عَـقْـدًا لِجَـارِهِـمُ ... ...[(١)]

وأما قراءة ابن عامر: ﴿بما عَاقَدتُّم الأيمانَ﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون «عاقدتم» يراد به: عقدتم؛ كما أن «عافاه الله» و«عاقبت اللص» و«طارقت النعل» بمنزلة: فَعَلتُ؛ فتكون قراءته [فى المعنى][(٢)] على هذا كقراءة من خفف.

ويحتمل أن يراد بـ «عاقدتم»: فاعلت -الذى[(٣)] يقتضى فاعلين فصاعدًا -كأنه: يؤاخذكم بما عاقدتم عليه اليمين. ولما كان «عاقد» فى المعنى قريبًا من «عاهد» عداه[(٤)] بـ «على» كما يعدى «عاهد» بها، قال: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

ونظير ذلك فى تعديته بالجار -لما كان بمعنى ما يتعدى به- قولهم: ناديت، قالوا: ناديت زيدًا، ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٥٨] فعدى بالجار لما كان بمعنى ما يتعدى بالجار، وهو: دعوت، تقول: دعوته إلى كذا، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فصلت: ٣٣].

فكما عُدى «نادى» لما كان فى معنى «دعا» بالجار، كذلك عدى «عاقد» - لما كان بمعنى عاهد - به واتسع فيه، وحذف الجار؛ فوصل الفعل إلى المفعول، ثم حذف من الصلة الضمير الذى[(٥)] كان يعود إلى الموصول، كما حذف[(٦)] من قوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... شدوا العناج وشدوا فوقه الكربا

وهو للحطيئة فى ديوانه ص(١٦) واللسان (كرب)، (عنج) والتاج (كرب)، (عنج) ومقاييس اللغة (٥/ ١٧٤) وتهذيب اللغة (١/ ١٩٧، ٣٧٩) (١٠/ ٢٠٧) وبلا نسبة فى اللسان (عقد)، وجمهرة اللغة ص (٣٢٧)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٥١).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: التى.

(٤) فى ب: عدى.

(٥) فى أ: لما.

(٦) فى أ: حذفه.

ومثل حذف الجار هنا حذفه من قول الشاعر: [من البسيط]

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الأَقْرَابِ فِى لِقَحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الأَنَاصِيلُ[(١)]

إنما هو: عزت عليه، فاتسع [فيه][(٢)]. فالتقدير: يؤاخذكم بالذى عاقدتم عليه، ثم عاقدتموه الأيمان، فحذف الراجع.

ويجوز أن يجعل «ما» التى مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ: «عقَدْتم» و«عقَّدتم»، [فلا تقتضى][(٣)] راجعًا؛ كما لا تقتضيه فى نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، والكفارة فى الأيمان إنما أوجبت بالتنزيل فيما عقد عليه دون اليمين التى لم يعقد عليها. يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ﴾ [المائدة: ٨٩] أى: كفارة ما عقدتم عليه، والمعقودُ عليه: ما كان موقوفًا على الحنث والبر، دون ما لم يكن كذلك.

[و][(٤)] اختلفوا فى الإضافة والتنوين من[(٥)] قوله -تعالى-: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ [٩٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[(٦)]: ﴿فجزاءُ مثلِ ما﴾ مضافة بخفض[(٧)] «مثل».

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ «جزاء» منون، و«مثل» مرفوع.

حجة من رفع «المثل» أنه صفة لـ «الجزاء» والمعنى: فعليه جزاء من النعم مماثل

---

(١) وهو للأخطل فى ديوانه ص(٦٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٣٨)، وبلا نسبة فى اللسان (نصل)، والتاج (نصل).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: ولا يقتضى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: فى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٥١٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣١)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٥)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير الطبرى (١١/ ١٣)تفسير القرطبى (٦/ ٣٠٩)، الحجة لابن خالويه(١٣٤)، الحجة لأبى زرعة (١٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشف للقيسى (٤١٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٤٢)، تفسير الرازى (٣/ ٤٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).

(٧) فى أ: وبخفض.

المقتول، والتقدير: فعليه جزاء وفاء للازم له، أو: فالواجب عليه جزاء من النعم مماثل ما قتل من الصيد، فـ «من النّعم» على هذه القراءة صفة للنكرة، التى[1] هى «جزاء» وفيه ذكره، ويكون «مثل» صفة للجزاء؛ لأن المعنى: عليه جزاء مماثل للمقتول من الصيد من النعم.

والمماثلة فى القيمة أو[2] الخلقة على حسب اختلاف الفقهاء من ذلك، ولا ينبغى إضافة «جزاء» إلى «المثل».

ألا ترى أنه ليس عليه جزاء مثل ما قتل فى الحقيقة، إنما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، ولا جزاء عليه لمثل المقتول الذى لم يقتله؟!

فإذا كان [ذلك][3] كذلك، علمت أن «الجزاء» لا ينبغى أن يضاف إلى «المثل»[4]، لأنه يوجب جزاء المثل، والموجَبُ: جزاء المقتول من الصيد، لا جزاء مثله الذى ليس بمقتول.

ولا يجوز أن يكون قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ -على هذه القراءة- متعلقًا بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقًا به فى[5] قوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]؛ لأنك قد وصفت الموصول، فإذا وصفته لم يجز أن تعلق به بعد الوصف شيئًا؛ كما أنك إذا عطفت عليه أو أكدته لم يجز أن تعلق به شيئًا بعد العطف عليه، والتأكيد له.

وأما[6] قراءة من أضاف «الجزاء» إلى «المثل»، فإن قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ يكون صفة لـ «الجزاء»، كما كان فى قول من نون ولم يضف صفة له. ويجوز فيه وجه آخر -لا يجوز فى قول من نون ووصف- وهو أن يقدره متعلقًا بالمصدر.

ولا يجوز على هذا القول أن يكون فيه ذكر كما تضمن الذكر لما كان صفة، وإنما جاز تعلقه بالمصدر على قول من أضاف؛ لأنك لم تصف الموصول كما وصفته فى قول من نون، فيمتنع تعلقه به.

والدليل على أن «المثل» منفصل مما أضيف إليه، وأن المضاف إليه لا يقع عليه

---

(١) فى ب: والتى.
(٢) فى أ: و.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: مثل.
(٥) فى أ: من.
(٦) زاد فى أ: فى.

«المثل» فى المعنى: قول دريد بن الصمة: [من الوافر]

وَقَاكِ اللهُ يَابْنَةَ آلِ عَمْرٍو مِنَ الأَزْوَاجِ أَمْثَالِى وَنَفْسِى
وَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَهَلْ نَبَّأْتُهَا أَنِّى ابْنُ أَمْسِ[1]

ألا ترى أن نفسه لو دخلت فى جملة قوله: أمثالى، لم يحتج أن يقول: نفسى.

وأما من أضاف الجزاء إلى مثل، فقال: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلِ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] -فإنه وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنهم[2] يقولون: أنا أكرم مثلك، يريدون: أنا أكرمك؛ فكذلك إذا قال: ﴿فجزاءُ مثلِ ما قتل﴾، فالمراد: جزاء ما قتل؛ كما أن المراد فى: أنا أكرم مثلك: أنا أكرمك. فإذا كان كذلك كانت الإضافة فى المعنى كغير الإضافة؛ لأن المعنى: فعليه جزاء ما قتل، ومما يؤكد أن «المثل»، وإن كان قد أضيف إليه الجزاء، فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاء مثله الذى لم يقتل -قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

والتقدير: أفمن جعلنا له نورًا يمشى به كمن هو فى الظلمات، و«المِثْل والمَثَل» و«الشِّبْه والشَّبه» واحد، فإذا كان مثله فى الظلمات فكأنه هو -أيضًا- فيها. وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ كقوله: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]، وقال: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ﴾ [التحريم: ٨]، ولو قدرت الجزاء تقدير المصدر، فأضفته إلى «المثل»، كما تضيف المصدر إلى المفعول به -لكان فى قول من جر «مثلا»، على الاتساع الذى وصفنا.

ألا ترى أن المعنى[3]: فجزاء مثل ما قتل، أى: يجازى مثل ما قتل، والواجب عليه فى الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول.

واختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [٩٥]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ﴾ منونًا ﴿طَعَامُ﴾

---

(١) وهما فى الأغانى (١٠/٢٣)، وفيهما اختلاف يسير فى الرواية.
(٢) زاد فى أ: قد.
(٣) فى ب: معنى.

رفعًا ﴿مَسَٰكِينَ﴾ جماعة.

وقرأ نافع وابن عامر(١): ﴿أو كفارةُ﴾ رفعًا غير منون، [و] ﴿طعامِ مساكين﴾ على الإضافة.

ولم يختلفوا فى ﴿مَسَٰكِينَ﴾ أنه جمع.

وجه قول من رفع: ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾: أنه جعله عطفًا على «الكفارة» عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضف «الكفارة» إلى «الطعام»؛ لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد؛ فلذلك لم يضيفوا «الكفارة» إلى «الطعام».

ومن أضاف «الكفارة» إلى «الطعام»؛ فلأنه لما خير المكفر بين ثلاثة أشياء: الهَدى، والطعام، والصيام -استجاز الإضافة لذلك؛ فكأنه قال: كفارة طعام لا كفارة هدى، ولا كفارة صيام؛ فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفارة من هذه الأشياء.

[و](٢) اختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [٩٧]:

فقرأ ابن عامر وحده(٣): ﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿قِيَٰمًا﴾ بألف.

قوله -عز وجل-: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] التقدير فيه: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام قيامًا](٤)، أو: نصب الكعبة قيامًا لمعايش الناس ومكاسبهم(٥)؛ لأنه مصدر «قاموا»، كأن المعنى: قاموا بنصبه ذلك

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٥١٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣١)، البحر المحيط (٤/ ٢٠)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٥)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير الطبرى (١١/ ٣٠)، الحجة لابن خالويه(١٣٤، ١٣٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٦٥)، الكشف للقيسى (٤١٨، ٤١٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٤٢)، تفسير الرازى (٣/ ٤٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٢)، البحر المحيط (٤/ ٢٦) التبيان للطوسى (٤/ ٣٢)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير القرطبى (٦/ ٣٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاقسى (٢٠٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤١٩)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٤٦)، تفسير الرازى (٣/ ٤٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٦).

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: أو مكاسب الناس.

لهم فاستتبت معايشهم [به](١) واستقامت أحوالهم له.

ويؤكد إثبات الألف في «القيام» قوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥] فالقيام: كالعياذ والصيام [والقياد](٢)، على هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على «فعالة» كالزيارة [والعياسة](٣) والسياسة والحياكة؛ فكما جاءت هذه المصادر على «فعالة»(٤)، كذلك حكم القيام أن يكون على «فِعال».

ووجه قول ابن عامر: ﴿قِيَمًا﴾ على أحد أمرين:

إما أن يكون جعله مصدرًا: كالشِّبَع، أو حذف الألف وهو يريدها كما يقصر الممدود. وحكم هذا الوجه أنه يجوز في الشعر دون الكلام وحال السعة.

فإن قلت: فإذا جعله مصدرًا كالشِّبَع، فهَلَّا صححه كما صحح «الحِوَل» «والعِوَض» مما(٥) ليس على بناء من أبنية الفعل؟!

فَالقول فيه: إنه لما اعتل فعله اعتل المصدر على اعتلال فعله.

ألا ترى أنهم قالوا: ديمة وديم، وحيلة وحيل؛ فأعلوا الجموع لاعتلال آحادها(٦)؟! فإذا أعلوا الجموع لاعتلال الآحاد، فأن تعل المصادر لاعتلال أفعالها أولى.

ألا ترى أنهم قد أعلوا بعض الآحاد، وصححوا الجموع نحو: معيشة ومعايش، ومقام ومقاوم، ولم يصححوا مصدرًا أعلوا فعله؛ لكي يجرى المصدر على فعله، إن صح حرف العلة في الفعل صح في مصدره، نحو: اللواذ والغوار؟! وإن اعتل في الفعل اعتل في مصدره. وتقدير الآية: جعل الله حج الكعبة البيت الحرام، أو: نصب الكعبة قيامًا لمعايش الناس ومصالحهم. وقوله -تعالى-: ﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] معطوف على المفعول الأول: لـ «جعل» - ونحو ذلك: ظننت زيدًا منطلقًا وعمرًا -أي: فعل ذلك؛ ليعلموا أن الله يعلم مصالح ما في السموات

---

(١) سقط في أ.
(٢) سقط في ب.
(٣) سقط في ب.
(٤) في أ: فعال أو فعالة.
(٥) في أ: وما.
(٦) في أ: الآحاد.

والأرض، وما يجرى عليه شأنهم فى معايشهم، وغير ذلك مما يصلحهم، وأن الله بكل شىء يقيمهم ويصلحهم عليم.

وقيل فى قوله: ﴿قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾: أمنًا لهم. وقيل: ﴿قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾: أى: مما ينبغى أن يقوموا به. والقول الأول عندنا أبين.

واختلفوا فى التثنية والجمع فى قوله: ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [١٠٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿من الذين استُحِقَّ عليهم﴾ مضمومة التاء، ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ على التثنية.

وروى نصر بن على عن أبيه عن قرة قال: سألت ابن كثير فقرأ: ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء، ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ على التثنية.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة[(١)]: ﴿استُحقَّ﴾ بضم التاء، ﴿الأوَّلِينَ﴾ جماع[(٢)].

وروى حفص عن عاصم: ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء، ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ على التثنية.

قال الواقدى: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه قال: كان تميم الدارى وأخوه عدى نصرانيين، وكان متجرهما إلى مكة، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة قدم ابن أبى مارية مولى عمرو بن العاص المدينة -وهو يريد الشام- تاجرًا، فخرج هو وتميم الدارى وأخوه عدى، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبى مارية، فكتب وصية بيده ودسها فى متاعه، وأوصى إليهما، فلما مات فتحوا[(٣)] متاعه، فوجدوا

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٢٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٣)، البحر المحيط (٤/ ٤٥)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٠)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير الطبرى (١١/ ١٩٤)، الحجة لابن خالويه(١٣٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاقسى (٢٠٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٥٧)، المعانى للأخفش (١/ ٢٦٦)، تفسير الرازى (٣/ ٤٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٢٧)، البحر المحيط (٤/ ٤٥)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٠)، تفسير الطبرى (١١/ ١٩٦)، تفسير القرطبى (٦/ ٣٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاقسى (٢٠٥)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٧٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٥٧)، المعانى للفراء (١/ ٣٢٤)، تفسير الرازى (٣/ ٤٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٦).

(٣) فى أ: فتحا.

وصيته وقد كتب ما خرج به، ففقدوا شيئًا؛ فسألوهما فقالا: لا ندرى، هذا الذى قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ؛ [فأنزل الله][١] الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ فأمر رسول الله ﷺ أن يستحلفوهما بالله: ما قبضا له غير هذا، ولا كتماه.

قال الواقدى: فاستحلفهما رسول الله ﷺ بعد العصر، فمكثا ما شاء الله، ثم ظُهِرَ على إناء فيه فضة منقوش بذهب[٢] معهما، فقالوا: هذا من متاعه؛ فقالا: اشتريناه منه، وارتفعوا إلى رسول الله ﷺ؛ فنزلت الآية: ﴿فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] قال: فأمر رسول الله ﷺ رجلين من أهل الميت أن [يحلفا][٣] على ما كتما وغيبا.

قال الواقدى: فحلف عبد الله بن عمرو والمطلب بن أبى وداعة؛ فاستحقا، ثم إن تميمًا أسلم، وبايع رسول الله ﷺ، وكان يقول: صدق الله وبلَّغ رسوله، أنا أخذت الإناء[٤].

قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾ فـ «شهادة» مرتفع بالابتداء، واتسع فى «بين»، وأضيف إليه المصدر، وهذا يدل على قول من قال: إن الظروف التى تستعمل أسماء يجوز أن تستعمل أسماء فى غير الشعر.

ألا ترى أنه قد جاء[٥] فى التنزيل[٦]: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنُكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤] فى قول من رفع، فجاء فى غير الشعر.

كما جاء فى الشعر نحو قوله: [من الوافر]

... ... فَصَادَفَ بَيْنُ عَيْنَيْهِ الجُبُوبا[٧]

---

(١) فى ب: فنزلت.
(٢) فى أ: مذهب.
(٣) سقط فى أ.
(٤) أخرجه ابن جرير (٥/١١٦) (١٢٩٧٢) عن عكرمة مرسلا، وأخرجه البخارى (٦/ ٧٠) كتاب الوصايا، باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ...﴾ الآية (٢٧٨٠) وابن جرير (٥/١١٦) (١٢٩٧١) عن ابن عباس.
(٥) زاد فى ب: ذلك.
(٦) زاد فى ب: وكذلك.
(٧) عجز بيت، وصدره:

فأما قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] فيجوز أن يتعلق بـ «الشهادة»؛ فيكون معمولها.

ولا يجوز أن يتعلق بـ «الوصية»؛ لأمرين:

أحدهما: أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف؛ لأنه لو عمل فيما قبله للزم أن يقدر وقوعه فى موضعه، فإذا قدر ذلك لزم تقديم المضاف إليه على المضاف، ومن ثم لم يجز: القتال زيدًا حين نأتى.

والآخر: أن «الوصية» مصدر؛ فلا يتعلق به ما يتقدم عليه، فأما قوله: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ﴾ فلا يجوز أن تحمله على الشهادة؛ لأنه إذا عمل فى ظرف من الزمان لم يعمل فى ظرف آخر منه(١)، ولكن تحمله على [أحد](٢) ثلاثة أوجه(٣):

أحدها: أن تعلقه بالموت، كأنه الموت فى(٤) ذلك الحين، وهذا إنما يكون على ما قرب [منه](٥).

يدلك على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء: ١٨]، وكذلك قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فلو كان هذا على وقوعه، ولم يكن على مقاربته -لم يجز أن يسند إليه القول بعد الموت.

والثانى(٦): أن تحمله على «حضر»، أى: إذا حضر فى هذا الحين.

والثالث: أن تحمله على البدل من «إذا»؛ لأن ذلك الزمان فى المعنى هو ذلك الزمان، فتبدله منه كما تبدل الشىء من الشىء إذا كان إياه، وقوله -تعالى-: ﴿ٱثْنَانِ

= فلاقته ببلقعة براح ....

وهو لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٢٠٥)، والتاج (حبب)واللسان (حبب)، (بين)ومقاييس اللغة (١/ ٤٢٤)وللهذلى فى التاج (بين).

(١) فى أ: فيه.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: أشياء.
(٤) فى ب: من.
(٥) سقط فى ب.
(٦) فى أ: والآخر.

﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، هو خبر المبتدأ الذى هو شهادة بينكم، والتقدير: شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام[1] المضاف إليه مقام المضاف.

ألا ترى أن الشهادة لا تكون إلا باثنين؟! وقوله: ﴿مِّنكُمْ﴾ صفة لقوله: ﴿ٱثْنَانِ﴾، كما أن «ذوا عدل» صفة لهما، وفى الظرف ضميرهما.

وقوله: ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ تقديره: أو شهادة آخرين من غيركم، و«من غيركم» صفة لآخرين[2] كما كان «منكم» صفة لاثنين[3]، وأما «من غيركم» فقيل فى تفسيره: إنه من غير أهل ملتكم.

حدثنا الكندى قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن هشام بن حسان عن محمد قال: سألت عبيدة عن هذه الآية: ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: اثنان ذوا عدل من أهل الملة، أو آخران من غيركم من غير أهل الملة[4]، وهو- فيما زعموا- قول ابن عباس[5] وسعيد بن المسيب[6]، وسعيد بن جبير[7]، وقيل فيهما: من غير أهل قبيلتكم.

وقوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦] اعتراض بين الصفة والموصوف، وعلم به أن شهادة الآخَرين اللذين هما من غير أهل ملتنا، إنما تجوز فى السفر. واستغنى عن جواب «إن» بما تقدم من قوله: ﴿ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ لأنه وإن كان على لفظ الخبر فالمعنى على الأمر؛ كأن المعنى: ينبغى أن تُشهِدوا إذا ضربتم فى الأرض آخرَيْن من غير أهل ملتكم.

ويجوز -أيضًا- أن يستغنى عن جواب «إذا» فى قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ بما تقدمها من قوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ فإن جعلت «إذا» بمنزلة «حين»، ولم تجعل له

---

(١) فى أ: فأقيم.
(٢) فى ب: للآخرين.
(٣) فى ب: الاثنين.
(٤) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٥/١٠١-١٠٥) (١٢٨٩٠)، (١٢٨٩١)، (١٢٨٩٢)، (١٢٨٩٣)، (١٢٨٩٤)، (١٢٩١٨)، (١٢٩١٩)، (١٢٩٢٠)، (١٢٩٢١)، (١٢٩٢٢)، (١٢٩٢٣)، (١٢٩٢٤).
(٥) أخرجه ابن جرير (٥/١٠١-١٠٦) (١٢٨٩٦)، (١٢٩٢٨).
(٦) أخرجه ابن جرير (٥/١٠١-١٠٤) (١٢٨٨٧)، (١٢٨٨٩)، (١٢٨٩٨)، (١٢٩٠٣).
(٧) أخرجه ابن جرير (٥/١٠٦) (١٢٩٠٤)، (١٢٩٠٨).

جوابًا -كان بمنزلة: الحين، وينتصب الموضع بالمصدر الذى هو «شهادة بينكم» كما تقدم. وإن قدرت له جوابًا فإن قوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ يدل عليه، ويكون موضع «إذا» فى قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ نصبًا بالجواب المقدر المستغنى عنه بقوله: «شهادة بينكم»؛ لأن المعنى ينبغى أن تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت.

وقوله: ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ صفة ثانية لقوله: ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾.

وقولُه: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ معلق.

وإن شئت لم تقدر الفاء فى قوله: ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ لعطف جملة على جملة، ولكن تجعله جزاء كقول ذى الرمة: [من الطويل]

وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ المَاءُ مَرَّةً   فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ(١)

تقديره عندهم: إذا حسر بدا؛ فكذلك: إذا حبستموهما أقسما.

وقال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾؛ لأن الناس فيما ذكروا كانوا يحلفون بالحجاز بعد صلاة العصر؛ لاجتماع الناس وتكاثرهم فى ذلك الوقت.

وقوله: ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾، أى: ارتبتم فى قول الآخرين اللذين ليسا من أهل ملتنا، أو غير قبيلة الميت، فغلب فى ظنكم خيانتهما.

وقوله: ﴿لَا نَشۡتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾: «لا نشترى» جواب ما يقتضيه قوله: ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾؛ لأن «أقسم» ونحوه، يتلقى بما يتلقى به الأيمان. وقوله: ﴿لَا نَشۡتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾: لا نشترى بتحريف شهادتنا ثمنًا، فحذف المضاف وذكر الشهادة؛ لأن الشهادة قول، كما جاء: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ﴾ ثم قال: ﴿فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾ [النساء: ٨] لما كان «القسمة» يراد به المقسوم.

ألا ترى أن القسمة التى هى إفراز الأنصباء لا يرزق منه، إنما يرزق من التركة المقسومة؟! وتقدير: ﴿لَا نَشۡتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾: لا نشترى به ذا ثمن.

ألا ترى أن الثمن لا يشترى، وإنما الذى يشترى المبيع دون ثمنه؟! وكذلك

---

(١) وهو فى ديوانه ص(٤٦٠)وخزانة الأدب (٢/ ١٩٢)والدرر (٢/ ١٧)والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٨)، (٤/ ٤٤٩)ولكثير فى المحتسب (١/ ١٥٠)وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٣) (٧/ ٢٥٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٢)، وتذكرة النحاة ص(٦٦٨)، وشرح الأشمونى (١/ ٩٢)، ومجالس ثعلب ص(٦١٢)ومغنى اللبيب (٢/ ٥٠١)والمقرب (١/ ٨٣)وهمع الهوامع (١/ ٩٨).

ويروى: «تارة» بدل «مرة».

قوله: ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أى: ذا ثمن، والمعنى: أنهم آثروا الشىء القليل على الحق، فأعرضوا عنه وتركوه له. ولا يكون «اشتروا» فى الآية بمعنى: باعوا، وإن كان ذلك يجوز فى اللغة؛ لأن بيع الشىء إخراج وإبعاد له من البائع، وليس المعنى هنا على الإبعاد؛ إنما هو على التمسك به والإيثار له على الحق.

﴿ولو كان ذا قربى﴾ التقدير: ولو كان المشهود له ذا قربى. وخُصَّ ذو القربى بالذكر؛ لميل الناس إلى قراباتهم ومن يناسبونه.

﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾؛ إنا إن كتمناها لمن الآثمين. وقال: ﴿شَهَادَةَ اللَّهِ﴾، فأضيفت «الشهادة» إليه -سبحانه- لأمره بإقامتها والنهى عن كتمانها فى قوله: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢].

﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أى: غير أهل الميت أو من يلى أمره، على أن الشاهدين -اللذين هما آخران من غيرنا -استحقا إثمًا بقصدهما فى شهادتهما إلى غير الاستقامة، ولم يتحريا الحق فيهما؛ ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾، أى: مقام الشاهدين اللذين هما من غيرنا. ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾، فقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ صفة للآخرَيْن.

فأما ﴿الْأَوْلَيَانِ﴾ فلا يخلو ارتفاعه من أن يكون على الابتداء وقد أخر، كأنه فى التقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهما، كقولهم: تميمى أنا. أو يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فآخران يقومان مقامهما، هما الأوليان. أو يكون بدلاً من الضمير الذى فى «يقومان»؛ فيصير التقدير: فيقوم الأوليان. أو يكون مسندًا إليه «استحق».

وقد أجاز أبو الحسن شيئًا آخر، وهو أن يكون الأوليان صفة لقوله: ﴿فَآخَرَانِ﴾؛ لأنه لما وصف اختص، فوصف من أجل الاختصاص الذى صار له بما يوصف به المعارف.

ومعنى ﴿الْأَوْلَيَانِ﴾: الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنما كانا أولى به ممن اتهم بالخيانة من غيرنا؛ لأنهما[1] أعرف بأحوال الميت وأموره، ولأنهما من المسلمين.

---

(١) فى أ: لأنهم.

ألا ترى أن وصفهم بأنه(١) استحق عليهم يدل على أنهم مسلمون؛ لأن الخطاب من أول الآية مصروف إليهم؟! فأما ما يسند إليه «استحق» فلا يخلو من أن يكون: الإيصاء(٢)، أو الوصية، أو الإثم، أو الجار والمجرور، وإنما جاز: استحق الإثم؛ لأن آخذه؛ بأخذه آثم، فسمى: «إثمًا» كما سمى ما يؤخذ منا بغير حق مظلمة.

قال سيبويه: المظلمة: اسم ما أخذ منك. فكذلك سمى هذا المأخوذ باسم المصدر.

وأما قوله: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ فيحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون «على» فيه بمنزلة قولك: استحق على زيد مال بالشهادة، أى: لزمه ووجب عليه الخروج منه؛ لأن الشاهدين لما عثر على خيانتهما استحق عليهما ما ولياه من أمر الشهادة والقيام بها، ووجب عليهما الخروج منها وترك الولاية لها؛ فصار إخراجهما منها مستحقًّا عليهما كما يستحق على المحكوم عليه الخروج مما وجب عليه.

والآخر: أن يكون «على» فيه بمنزلة «من»؛ كأنه: من الذين استحق منهم الإثم، ومثل هذا قوله: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أى: من الناس.

والثالث: أن يكون «على» بمنزلة «فى»؛ كأنه استحق فيهم، وقام «على» مقام «فى» كما قام «فى» مقام «على» فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] والمعنى: من الذين استحق عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يسند «استحق» إلى «الأوليان»؟

فالقول: أن ذلك لا يجوز(٣)؛ لأن المستحق إنما يكون الوصية أو شيئًا منها، والأوليان بالميت لا يجوز أن يستحقا فيسند «استحق» إليهما.

وأما من قرأ: ﴿من الذين استُحِقَّ عليهم الأوَّلِينَ﴾(٤) فتقديره: من الأولين الذين

---

(١) فى أ: بأنهم.
(٢) فى ب: الأنصباء.
(٣) زاد فى أ: ولا يجوز أن يستحق الأوليان وهما الأوليان بالميت.
(٤) ثبت فى حاشية أ: قد أجاز ذلك أبو القاسم الجرمى على حذف مضاف، وتقديره: من الذى استحق عليهما ابتداء الأولين، وقام الأوليان - المضاف إليه - بمقام المضاف، وذلك سائغ.

استحق عليهم الأنصباء أو الإثم، وإنما قيل لهم «الأولين»؛ من حيث كانوا الأولين في الذكر، ألا ترى أنه قد تقدم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾، وكذلك: ﴿ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ ذكرا في اللفظ، قبل قوله: ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾؟!

واحتج من قرأ: ﴿الأوَّلِينَ﴾ على من قرأ: ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ بأن قال: أرأيت إن كان الأوليان صغيرين؟! أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا -لصغرهما- أولى بالميت، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ أي: يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا.

وقوله: ﴿لشهادتنا أحق من شهادتهما﴾ متلقى به ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾، ﴿وَمَا ٱعۡتَدَيۡنَآ﴾ فيما قلناه من أن شهادتنا أحق من شهادتهما.

وأما من قرأ: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ فتقديره: من الذين استحق عليهم الأوليان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوف، وحذف المفعول من هذا النحو كثير.

واختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾[١١٠] في اسم الفاعل والمصدر:

فقرأ ابن كثير وعاصم ههنا وفي «هود» [٧] والصف [٦]: ﴿إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [بغير ألف][(١)].

وقرأا في «يونس» [٢]: ﴿لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ﴾ بألف.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر في كل ذلك: ﴿سِحر مُّبين﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الأربعة[(٢)]: ﴿سَاحِر﴾ بألف.

قال [أبو علي: قال - تعالى -:][(٣)] ﴿وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذۡ جِئۡتَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾.

---

(١) سقط في ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإملاء للعكبري (١/ ١٣٤)، البحر المحيط (٤/ ٥٢)، التبيان للطوسي (٤/ ٥٠)، التيسير للداني (١٠١)، تفسير الطبري (١١/ ٢١٦)، تفسير القرطبي (٦/ ٣٦٣) الحجة لابن خالويه(١٣٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٩)، الكشف للقيسي (١/ ٤٢١، ٤٢٢)، المجمع للطبرسي (٢/ ٢٦١)، تفسير الرازي (٣/ ٤٦٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٦).
(٣) سقط في ب.

فمن قرأ: ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ جعله إشارة إلى ما جاء به؛ كأنه قال: ما هذا الذى جئت به إلا سحر.

ومن قال: ﴿إلا ساحر﴾، أشار إلى الشخص لا إلى الحدث الذى أتى به، وكلاهما حسن؛ لاستواء كل واحد منهما فى أن ذكره قد تقدم.

وكذلك ما[1] فى سورة الصف فى قصة عيسى - أيضًا - وهو قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٦]، وكذلك ما فى «هود» [٧] من[2] قوله: ﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ فمن قال: ﴿سِحْرٌ﴾ جعل الإشارة إلى الحدث.

ومن قال: ﴿ساحر﴾ فإلى الشخص.

فأما اختيار من اختار: ﴿ساحر﴾ فى هذه المواضع؛ لما ذهب إليه من أن «الساحر» يقع على العين[3] والحدث -فإن وقوع اسم فاعل على الحدث، ليس بكثير؛ إنما جاء فى حروف قليلة. ولكن لمن اختار ﴿سِحْرٌ﴾ أن يقول: إنه يجوز أن يراد به الحدث والعين جميعًا؛ ألا ترى أنه يستقيم أن يقول: «إن هذا إلا سحر» وأنت تريد [به:][4] ذو سحر؛ كما جاء ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩] أى: أهلها؟!

ألا ترى قوله: ﴿كمن آمن بالله﴾.

وقالوا: إنما أنت سير، وما أنت إلا سير: [من البسيط]

... ... وَإِنَّمَا هِىَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[5]

---

(١) فى ب: فيما.
(٢) فى ب: فى.
(٣) فى أ: المعنى.
(٤) سقط فى ب.
(٥) عجز بيت للخنساء، وصدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت ....

وهو فى ديوانها ص(٤٨)، خزانة الأدب (١/ ٤٣١)، سيبويه (١/ ١٦٩)، المقتضب (٣/ ٢٣٠، ٤/ ٣٠٥)، مجالس العلماء للزجاجى (٣٤٠)، الخصائص (٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩)، المنصف (١/ ١٩٧)، المحتسب (٢/ ٤٣)، دلائل الإعجاز (١٩٧)، التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٢)، أمالى ابن الشجرى (١/ ٧١)، ابن يعيش (١/ ١٤٤).

والشاهد فى البيت: رفع «إقبال» و«إدبار» وهما مصدران قد أخبر بهما. ثم اعلم أن =

فيجوز أن يريد بـ «سحر»، ذا سحر؟!

و«ساحر» لا يجوز أن يراد به: سحر، وقد جاء «فاعل» يراد به المصدر في حروف ليست بالكثيرة نحو: عائذًا بالله من شرها، أي: عياذًا، ونحو: العاقبة.

ولم تصر هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغ القياس عليها.

وحكى أن أبا عمرو كان يقول: إذا كان بعده: «مبين» فهو «سحر»، وإذا كان بعده «عليم» فهو «ساحر».

ولا إشكال في الوصف بـ «عليم» أنه لا ينصرف إلى الحدث، ولكن «مبين» يقع على الحدث كما يقع على العين؛ فإذا كان كذلك لم يمتنع: ساحر مبين، كما لم يمتنع: سحر مبين.

[و][1]اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢]:

فقرأ الكسائي وحده[2]: ﴿هل تَّسْتَطيعُ ربَّكَ﴾ بالتاء ونصب الباء واللام

= خبر المبتدأ إذا كان مفردًا إما مشتق أو جامد، وكلاهما إما أن يغاير المبتدأ لفظًا أولا، والأول إما إن يتحد به معنى نحو: زيد أخوك، وزيد قائم، أو يغايره معنى أيضًا، والمغاير يقع خبرًا عنه إما لمساواته في المعنى كقوله- تعالى-: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ أو لحذف المضاف من المبتدأ والخبر نحو: داري منك فرسخان، أي: بعد داري فرسخان، أو داري منك ذات مسافة فرسخين، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، كقول الخنساء: فإنما هي إقبال وإدبار. فإن قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ، أي حالها إقبال، أو في الخبر نحو ذات إقبال أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو وهي مقبلة جاز ولكنه يخلو من معنى المبالغة. قال عبد القاهر في دلائل الإعجاز: ومما طريق المجاز فيه الحكم البيت السابق. وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل، وتدبر لغلبة ذلك عليها، واتصاله بها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار وإنما يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعًا له في اللغة.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٥٣٠)، الإملاء للعكبري (١/ ١٣٥)، البحر المحيط (٤/ ٥٤)، التبيان للطوسي (٤/ ٦٢)، التيسير للداني (١٠١)، تفسير الطبري (١١/ ٢١٨)، تفسير القرطبي (٦/ ٣٦٤)، الحجة لابن خالويه(١٣٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٠)، الغيث للصفاقسي (٢٠٥)، الكشف للقيسي (١/ ٤٢٢، ٤٢٣)، المجمع للطبرسي (٢/ ٢٦٣)،المعاني للأخفش (١/ ٢٦٧)، المعاني للفراء (١/ ٣٢٥، ٢٦٧)، تفسير الرازي (٣/ ٤٦٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٦).

مدغمة فى التاء.

وقرأ الباقون: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالياء ورفع الباء.

قال أبو على: وجه قراءة الكسائى: ﴿تستطيع﴾ بالتاء، أن المراد: هل تستطيع سؤال ربك، وذكروا الاستطاعة فى سؤالهم له لا لأنهم شكوا فى استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم؛ كأنهم قالوا: إنك مستطيع فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أتستطيع أن تذهب عنى؛ فإنى مشغول؟! أى: اذهب؛ لأنك غير عاجز عن ذلك. وأما «أنْ» فى قوله: ﴿هل تَّسْتَطيعُ ربَّكَ أن ينزل﴾ فهو من صلة المصدر المحذوف، ولا يستقيم الكلام إلا على تقدير ذلك.

ألا ترى أنه لا يصح: هل تستطيع أن يفعل غيرك وأن الاستفهام لا يقع[1] عنه، كما لا يصح فى الإخبار: أنت تستطيع أن يفعل زيد؛ ف «أن» فى قوله: ﴿أن ينزل علينا﴾ متعلق بالمصدر المحذوف على أنه مفعول به؟!

فإن قلت: هل يصح هذا على قول سيبويه؟

وقد قال: إن بعض الاسم لا يضمر فى قوله: [من الوافر]

... ... إِلَّا الفَرْقَدَانِ[2]

فإن ذلك لا يمتنع؛ لأنه فى تقدير المذكور فى اللفظ وإن كان محذوفًا منه؛ إذ كان الكلام لا يصح إلا به، كما ذهب إليه فى قوله: [من المتقارب]

... ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا[3]

---

(١) فى ب: يصح.

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت لأبى دؤاد، وصدره:

أكل امرئ تحسبين امرأ ....

والبيت فى ديوانه ص(٣٥٣) والأصمعيات ص(١٩١) وأمالى ابن الحاجب (١/ ١٣٤، ٢٩٧) وخزانة الأدب (٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١)، والدرر (٥/ ٣٩)، وشرح التصريح (٢/ ٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٩٩) وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠٠) وشرح عمدة الحافظ ص(٥٠٠)، وشرح المفصل (٣/ ٢٦)، والكتاب (١/ ٦٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٤٥)، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه ص(١٩٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ٤٩)، والإنصاف (٢/ ٤٧٣)، وأوضح المسالك (٣/ ١٦٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٧)، (٧/ ١٨٠)، ورصف المبانى ص(٣٤٨) وشرح الأشمونى (٢/ ٣٢٥)، وشرح ابن عقيل ص(٣٩٩)، وشرح المفصل (٣/ ٧٩، ١٤٢)، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥) والمحتسب (١/ ٢٨١) ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٠)، والمقرب (١/ ٢٣٧) وهمع الهوامع (٢/ ٥٢).

إلى أن «كُلًّا» فى تقدير الملفوظ به من حيث لو لم تقدره كذلك لم يستقم عنده؛ فكذلك قياس الآية على قوله.

وأما قراءة من قرأ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ فليس على أنهم شكوا فى قدرة القديم- سبحانه- على ذلك؛ لأنهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنهم قالوا: نحن نعلم قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه؛ ليكون علمًا لك ودلالة على صدقك، وكأنهم سألوه ذلك؛ ليعرفوا صدقه وصحة أمره من حيث لا يعترض عليهم منه إشكال ولا تنازعهم فيه شبهة؛ لأن علم الضرورة لا تعرض فيه الشبه التى تعرض فى علوم الاستدلال، فأرادوا علم أمره من هذا الوجه؛ فمن ثم قالوا: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ [المائدة: ١١٣] كما قال إبراهيم -عليه السلام-: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠] بأن أعلم ذلك، من حيث لا يكون لشبهة ولا إشكال علىَّ طريق.

وليس قول عيسى - عليه السلام - لهم: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢] إنكارًا لسؤالهم؛ ولكن قال لهم هذا، كما جاء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ﴾ [الحشر: ١٨] ونحو هذا من الآى.

وأما إدغام الكسائى اللام فى التاء فحسن.

ألا ترى أن أبا عمرو قد أدغمها فى التاء، فيما حكى عنه سيبويه من قوله: ﴿هَثُّوِّبَ الكفارُ﴾ [المطففين: ٣٦]؟! والتاء أقرب إليها من الثاء والإدغام فى المتقاربين[1] إنما يحسن بحسب قرب الحرف من الحرف، وإذا جاز إدغامها فى الشين مع أنها أبعد منها من حروف طرف اللسان والثنايا؛ لأنها تتصل بمخارج هذه الحروف -فأن يجوز فى الثاء ونحوها من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا أجدر.

وأنشد سيبويه: [من الطويل]

تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالاً لِلَذَّةٍ فُكَيْهَةُ هَشَّىءٌ بِكَفَّيْكَ لَائِقُ؟![2]

---

(١) فى أ: المقاربين.

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبرى فى شرح أبيات سيبويه (٢/٤١٧)وشرح المفصل (١٠/ ١٤١، ١٤٢)والكتاب (٤/٤٥٨)، واللامات ص(١٥٥)، ولسان العرب(ليق)،(هلك)، (فكه)والمقرب (٢/ ١٤)والممتع فى التصريف (٢/ ٦٩٤)وبلا نسبة فى تخليص الشواهد =

قال سيبويه: وقد قرئ: ﴿بَتُّؤْثرون الحياة الدنيا﴾ [الأعلى: ١٦].

وأنشد: [من الطويل]

فَـذَرْ ذَا وَلَكِـنْ هَـتُّعِـيـنُ مُـتَـيَّـمًـا عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ؟![١]

قال أحمد بن موسى:

قرأ نافع وحده[٢]: ﴿طائِرًا﴾ بألف مع الهمز.

وقرأ الباقون: ﴿طَيْرًا﴾ بغير ألف. [١١٠].

حكى أبو الحسن [الأخفش][٣]: طائرة، وطوائر. و[نظير][٤] ما حكاه من ذلك قولهم: ضائنة، وضوائن. فأما «الطير» فواحده: طائر، مثل: ضائن وضانٍ، وراكب وركب، و«الطائر» كالصفة الغالبة، وقد قالوا: أطيار؛ فهذا مثل: صاحب وأصحاب، وشاهد وأشهاد، وشبهوا «فَيعِلاً» بـ «فاعل»، فقالوا: ميت وأموات، ويمكن أن يكون «أطيار» جمع «طير»، جعله مثل: بيت وأبيات، وجمعوه على العدد القليل كما قالوا: جمالان ولقاحان، وإذا جاز أن يثنى، جاز العدد القليل - أيضًا - فيه، وكما جمع على «أفعال» كذلك جمع على العدد الكثير، فقالوا: طيور، فيما حكاه أبو الحسن.

ولو قال قائل: إن «الطائر» قد يكون جمعًا مثل: الجامل، والباقر، والسامر؛ فيكون على هذا معنى القراءتين واحدًا -لكان قياسًا.

ويقوى ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: طائرة؛ فيكون [على هذا][٥] من باب: شعيرة وشعير.

فأما قوله: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] وفي

= ص(٣٥٢)وسر صناعة الإعراب ص(٣٤٨).

(١) البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص(٢٤)، وسر صناعة الإعراب ص(٣٤٨)، والكتاب (٤/ ٤٥٩)، وكتاب اللامات ص(١٥٥)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٤٢)، وشرح المفصل (١٠/ ١٤١). ويروى: «فدع» بدل «فذر».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٢٩)، الإملاء للعكبري (١/ ١٣٤)، التيسير للداني (٨٨، ١٠١)، الحجة لابن خالويه(١٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٩)، الغيث للصفاقسي (٢٠٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٤٠).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

هذه: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ [١١٠] وفى «آل عمران»: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ فالقول فى ذلك: أن الضمير الذى فى قوله: ﴿فِيهَا﴾ لا يخلو من أن يعود إلى ما تقدم له ذكر فى الكلام، أو إلى ما وقعت عليه دلالة من اللفظ، فمما تقدم ذكره: الطين، والهيئة، والطير.

فلا يجوز أن يعود إلى «الطين»؛ لتأنيث الضمير الراجع إليه، وتذكير ما يعود الضمير إليه، ولو كان الذكر مذكّرًا لم يسهل أن يعود إليه.

ألا ترى أن النفخ إنما يكون فى طين مخصوص، وهو ما كان منه مهيئًا [للنفخ][١]، والطين المتقدم ذكره عام؛ فلا يكون العائد على حسب ما يعود إليه؟!

فإن قلت: يعود الذكر من «فيها» إلى الهيئة.

فإن النفخ لا يكون فى الهيئة إنما يكون فى المهيأ ذى[٢] الهيئة، إلا أن تجعل «الهيئة» التى هى المصدر [في][٣] موضع «المهيأ»؛ كما يقع «الخلق» موضع «المخلوق».

وإذا[٤] ذَكَّرَ فقال: «أنفخ فيه» جاز أن يكون الضمير عائدًا على ذى الهيئة؛ كما قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ إذ جعلت «القسمة» المقسوم. ويجوز أن يعود إلى «الطير»؛ لأنها مؤنثة[٥]، قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ﴾ [الملك: ١٩].

ويجوز أن يعود الذكر إذا ذكر على ما وقعت عليه الدلالة فى اللفظ، وهو أن «يخلق» يدل على «الخلق»، كما أن «يبخلون» يدل على «البخل»؛ فيجوز فى قوله: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ أى: فى الخلق، ويكون «الخلق» بمنزلة «المخلوق».

ويجوز أن يعود الذكر -حيث ذكّر- إلى ما دل عليه الكاف من معنى المثل، أو إلى الكاف نفسه فيمن يُجَوِّز أن يكون اسمًا فى غير الشعر، وتكون الكاف فى موضع نصب على أنه صفة للمصدر المراد، تقديره: وإذ تخلق خلقًا من الطين[٦] كهيئة الطير، فتنفخ فى الخلق الذى يراد به المخلوق.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: وذى.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: إذ.
(٥) فى أ: مؤنث.
(٦) فى ب: طين.

ويجوز فى قراءة نافع: ﴿فيكون طائرًا﴾، أن يكون الذِّكر المؤنث يرجع إلى الطائر؛ على قوله: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧]، والموضع الذى ذكّر فيه يكون على قوله: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠]، و ﴿ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، ويكون -أيضًا- على من جعله[(١)] جمعًا: كالسامر، والجامل، والباقر.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

هُمُ أَنْشَبُوا زُرْقَ القَنَا فِى نُحُورِهِمْ وَبِيضًا تَقِيضُ البَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهْ[(٢)]

فإن «الدماغ» يسمى: الفرخ، فيما روى لنا محمد بن السرى، وتقيض: تكسر.

وقد قال غيره: «الدماغ» يقال له: الفرخ، فوضع «الطائر» موضع «الفرخ»؛ لأنه فى المعنى طائر، وحرف الاسم عما كان عليه؛ لما احتاج إليه من إقامة القافية.

كما حرف لإقامة الوزن فى نحو ما أنشدناه على بن سليمان: [من الوافر]

بَنِى رَبِّ الجَوَادِ فَلَا تَفِيلُوا فَمَا أَنْتُمْ فَنَعْذِرَكُمْ لِفِيلِ[(٣)]

أراد: ربيعة الفرس، فوضع «الجواد» موضعه.

وأنشدنا على بن سليمان: [من البسيط]

كَأَنَّ نَزْوَ فِرَاخِ الهَامِ بَيْنَهُمُ نَزْوُ القُلَاتِ زَهَاهَا قَالُ قَالِينَا[(٤)]

فأراد بـ«فراخ الهام»: الدماغ. فقوله: «فراخ الهام» لم يضف[(٥)] الشىء إلى نفسه، ولكن «الهام» جمع «هامة»، فتشمل[(٦)] «الدماغ» وغيره، فصار بمنزلة: نصل

(١) فى أ: يجعله.

(٢) والبيت بلا نسبة فى اللسان (نشب، طير)، والتاج (نشب، طير)، والمخصص (١/ ٥٥، ٤/ ١٣٦).

(٣) البيت للكميت فى ديوانه (٢/ ٥١)، واللسان (فيل)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٦)، ومقاييس اللغة (٤/ ٤٦٧)، والتاج (فيل)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٥١)، وديوان الأدب (٣/ ٣٢٦).

ويروى الصدر هكذا:

هم أنشبوا صم القنا فى صدورهم

(٤) البيت لابن مقبل فى ذيل ديوانه ص(٤٠٧)، واللسان (طير، قول، قلا)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٩٦)، والتاج (قول، قلا)، وبلا نسبة فى المخصص (١/ ٥٦)، والمعانى الكبير ص(٩٨٧)، وشرح القصائد السبع الطوال ص(٤٢٥).

(٥) فى ب: ليس يضيف.

(٦) فى أ: فهو يشمل.

السيف؛ لأن السيف يقع على «النصل» وغيره[١]، فأضاف «الطائر» إلى «البيض» فى قوله: «من حيث طائرُه»؛ لالتباسه به كما قال: ﴿وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] يريد: الدين الذى شرع لهم؛ فأضافه إليهم لالتباسهم به من حيث شرع لهم ودعوا إليه، وإن لم يتدينوا به.

وقوله: [من الطويل]

هُمُ أَنْشَبُوا زُرْقَ القَنَا... ... ...[٢]

على حذف المضاف، التقدير: هم أنشبوا زرق أسنة القنا؛ لأن الذى يوصف بالزرقة: السنان دون الرماح.

ألا ترى أن الرماح توصف بالسمرة فى [نحو][٣] قوله: [من الطويل]

وَأَسْمَرَ خَطِّيًا كَأَنَّ كُعُوبَهُ ... ...[٤]

ووصفت الأسنة بالزرقة فى نحو قوله: [من الطويل]

وَزُرْقٍ كَسَتْهُنَّ الأَسِنَّةُ هَبْوَةً أَرَقَّ مِنَ المَاءِ الزُّلَالِ كَلِيلُهَا[٥]

«الأسنة» واحدها: سنان، وهى المسان، فإذا كان الكليل أرق من الماء الزلال؛ فكيف الحادُّ، وما لم يَكِلَّ؟! وإن شئت جعلت «الزرق» الأسنة على إقامة الصفة مقام الموصوف؛ كأنه: هم أنشبوا أسنة القنا؟!

فأما قول الكميت: [من المتقارب]

وَلَيْسَ التَّفَحُّشُ مِنْ شَأْنِهِمْ وَلَا طَيْرَةُ الغَضَبِ المُغْضِبِ

فقوله: طيرة الغضب، يحتمل ضربين:

أحدهما: مصدر «طار الغضب، يطير، طيرة»، وقد قالوا: طار طير فلان: إذا

---

(١) زاد فى ب: وعلى نفسه.
(٢) تقدم قريبًا.
(٣) سقط فى أ.
(٤) صدر بيت لحاتم الطائى ،وعجزه:
.... ذوى القسب قد أردى ذراعًا على العشر
ينظر: ديوانه ص(٢٣٨)، واللسان (رمى)، وديوان الأدب (٤/ ١٠٧)، والتاج (رمى)، ولأوس بن حجر فى اللسان (ردى)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٦٧)، وبلا نسبة فى اللسان (قسب)، وجمهرة اللغة ص(٨٠٥)، وكتاب العين (٨/ ٦٧، ٢٩٣).
(٥) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه ص(١٩٠٢)، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (سنن).

غضب وخف.

وأنشد بعض أصحاب الأصمعى: [من الطويل]

فَلَمَّا أَتَانِى مَا يَقُولُ تَطَايَرَتْ عَصَافِيرُ رَأْسِى وَانْتَشَيْتُ مِنَ الخَمْرِ[(١)]

ويجوز فى قوله: طيرة الغضب، أن يكون سمى الطائر الذى استعمل فى الغضب باسم المصدر.

قال [أحمد بن موسى][(٢)]:

قرأ نافع وعاصم وابن عامر: ﴿مُنَزِّلُهَا﴾ [١١٥] مشددة.

وقرأ الباقون: خفيفة[(٣)].

وجه التخفيف أنه قال: ﴿أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً﴾ فقال: ﴿إنى مُنْزِلها﴾ فيكون الجواب كالسؤال. ومن قال: ﴿مُنَزِّلُها﴾؛ فلأن «نزل» و«أنزل» قد استعمل كل واحد منهما موضع الآخر؛ قال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤].

وقال -تعالى-: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١].

وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١].

فقد صار كل واحد من هاتين اللفظتين يستعمل موضع الأخرى.

اختلفوا فى نصب الميم ورفعها من قوله -تعالى-: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [١١٩]:

فقرأ نافع وحده[(٤)]: ﴿هذا يومَ يَنْفَعُ﴾ بنصب الميم.

---

(١) البيت لمنظور بن رواحة فى أساس البلاغة (شطن)، وبلا نسبة فى المخصص (١/٥٦، ٩/١٣٣).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٤)، البحر المحيط (٤/٥٧)، التبيان للطوسى (٤/٦٦)، التيسير للدانى (١٠١)، الحجة لابن خالويه(١٣٥، ١٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٠)، الغيث للصفاقسى (٢٠٥)، الكشف للقيسى (١/٤٢٣)، المجمع للطبرسى (٢/٢٦٥)، تفسير الرازى (٣/٤٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٦).

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٣٣)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٦)، البحر المحيط (٤/٦٣)، التبيان للطوسى (٤/٧٥)، التيسير للدانى (١٠١)، تفسير الطبرى (١١/٢٤١)، تفسير القرطبى (٦/٣٧٩)، الحجة لابن خالويه(١٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٠)، الغيث للصفاقسى (٢٠٥)، الكشاف للزمخشرى (١/٣٧٥)، الكشف =

وقرأ الباقون: ﴿هَٰذَا يَوْمُ﴾ برفع الميم.

من رفع «يومًا» جعله خبر المبتدأ الذى هو «هذا» وأضاف «يومًا» إلى ينفع، والجملة التى من المبتدأ وخبره فى موضع نصب بأنه مفعول القول؛ كما تقول: قال زيد: عمرو أخوك.

ومن قرأ[1]: ﴿هَذَا يومَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدقُهُم﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون مفعول «قال»، تقديره: قال الله هذا القصص -أو: هذا الكلام- يوم ينفع الصادقين صدقهم؛ فـ«يوم» ظرف للقول، وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وجاء على لفظ المضى وإن كان المراد به الآتى؛ كما قال: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠] ونحو ذلك، وليس ما بعد «قال» حكاية فى هذا الوجه، كما كان إياها فى الوجه الآخر.

ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية، تقديره: قال الله: هذا يوم ينفع. أى: هذا الذى اقتصصنا يقع -أو يحدث- يوم ينفع الصادقين؛ فـ«يوم» خبر المبتدأ الذى هو هذا؛ لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخبارًا عن الأحداث، والجملة فى موضع نصب بأنها فى موضع مفعول. قال: ولا يجوز أن تكون فى موضع رفع. وقد فتح لإضافته إلى الفعل؛ لأن المضاف إليه معرب، وإنما يكتسى البناء من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنيًا والمضاف مبهمًا.

كما يكون ذلك فى هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ماكان مبنيًا، نحو: ﴿ومن خزى يومَئذ﴾ [هود: ٦٦]، و ﴿من عذاب يومَئذ﴾ [المعارج: ١١]. وصار فى المضاف البناء؛ للإضافة إلى المبنى كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به، نحو: غلام من أنت ؟ وكما صار فيه الجزاء فى نحو: غلام من تضرب أضرب.

وليس المضارع فى هذا كالماضى فى نحو قوله: [من الطويل]

= للقيسى (١/ ٤٢٣، ٤٢٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٦٩)، تفسير الرازى (٣/ ٢٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٦).

(١) فى أ: قال.

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... ... (١)

لأن الماضى مبنى والمضارع معرب، فإذا كان معربًا لم يكن شىء يحدث من أجله فى المضاف البناء، ولا يلزم أن تقدر فى الفعل هنا عائدًا إلى شىء؛ لأن الفعل قد أضيف إليه وليس بصفة، ولا يلزم أن يكون فى [المضاف إليه عائد إلى الأول](٢)، فليس قوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ - فيمن رفع أو نصب - كقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ لأن الفعل ههنا صفة للنكرة، فلابد من ذكر عائد منه إلى الموصوف، ولو نون «اليوم» هنا لكان «ينفع» صفة له، ولما لم ينون كان مضافًا إليه، والإضافة إلى الفعل نفسه فى الحقيقة لا إلى مصدره، ولو كانت الإضافة إلى المصدر لم يبن المضاف لبناء المضاف إليه فى نحو: [من الطويل]

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... ... (٣)

[تمت سورة المائدة والحمد لله وحده](٤)

* * *

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبيانى، وعجزه:

.... وقلت: ألما أصح والشيب وازع

والبيت فى ديوانه ص(٣٢)، والأضداد ص(١٥١) وجمهرة اللغة ص(١٣١٥)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣) والدرر (٣/ ١٤٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٣) وشرح التصريح (٢/ ٤٢) وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨١٦، ٣/ ٨٨٣)، والكتاب (٢/ ٣٣٠)، ولسان العرب (وزع)، (خشف) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١١١)، والإنصاف ١/ ٢٩٢)، وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣) ورصف المبانى ص(٣٤٩) وشرح الأشمونى (٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨)، وشرح شذور الذهب ص(١٠٢) وشرح ابن عقيل ص(٣٨٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧)، ومغنى اللبيب ص(٥٧١)، والمقرب (١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦)، والمنصف (١/ ٥٨)، وهمع الهوامع (١/ ٢١٨).

(٢) فى أ: المضاف ذكر من المضاف إليه.

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) سقط فى أ.

[بسم الله][1]

سورة الأنعام

اختلفوا فى ضم الياء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ﴾ [١٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُصۡرَفۡ عَنۡهُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة الراء.

وقرأ حمزة والكسائى[2]: ﴿يَصْرِفْ عنه﴾ مفتوحة الياء مكسورة الراء.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه: ﴿من يَصْرِفْ﴾ مثل حمزة.

وروى حفص: ﴿يُصۡرَفۡ عَنۡهُ﴾ مثل أبى عمرو.

فاعل «يَصْرِف» الضمير العائد إلى «ربى» من قوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾ [الأنعام: ١٥]، وينبغى أن يكون حذف الضمير العائد إلى العذاب، والمعنى: من يصرفه عنه، وكذلك هو فى قراءة «أُبى» فيما زعموا، وليس حذف هذا الضمير بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذى يحذف من الصلة؛ لأن «من» جزاء، ولا يكون صلة على أن الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. [و] ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] أى: بعثه، واصطفاهم.

ولا يعود الضمير المحذوف ههنا إلى موصول ولا إلى «مَنْ» التى للجزاء؛ إنما يرجع إلى العذاب فى قوله: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأنعام: ١٥].

وليس هذا بمنزلة قوله: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ لأن

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٥٨٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/ ٨٦)، التبيان للطوسى (٤/ ٩٥)، التيسير للدانى (١٠١)، تفسير الطبرى (١١/ ٢٨٦)، تفسير القرطبى (٦/ ٣٩٧)، الحجة لابن خالويه(١٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٤)، الغيث للصفاقسى (٢٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٨٠)، تفسير الرازى (٤/ ١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٧).

هذا فعل واحد قد تكرر، وعدى الأول منهما إلى المفعول؛ فعلم بتعدية الأول أن الثانى بمنزلته.

وأما قراءة من قرأ: ﴿يُصْرَفْ﴾ فالمسند إليه الفعل المبنى للمفعول: ضمير العذاب المتقدم ذكره، وليس هذا كقول من قال: ﴿يَصْرِف﴾ بفتح الياء؛ لأن ضمير المنصوب هنا محذوف، وفى قول من قرأ: ﴿يُصْرَفْ﴾ مضمر ليس بمحذوف، والذكر العائد إلى المبتدأ الذى هو «مَن» فى القراءتين جميعًا: الضمير الذى فى «عنه».

ومما يقوى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

ألا ترى أن الفعل مبنى للمفعول به وفيه ضمير «العذاب»؟!

ومما يحسن قراءة من قرأ: ﴿يَصْرِف﴾ -بفتح الياء- أن ما بعده من قوله: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ فعل مسند إلى ضمير اسم الله -تعالى- فقد اتفق الفعلان فى الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ: ﴿يَصرِف﴾ بفتح الياء.

ومما يقوى قراءة من قرأ: ﴿من يَصْرِف﴾ بفتح الياء، أن الهاء المحذوفة من «يصرفه» لما كانت فى حيز الجزاء، وكان ما فى حيز الجزاء فى أنه لا يتسلط على ما تقدمه، بمنزلة ما فى الصلة، فى أنه لا يجوز تسلطه على الموصول -حسن حذف الهاء منه، كما حسن حذفها من الصلة.

واختلفوا فى الياء والتاء والرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير فى رواية قنبل عن القواس، وعبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن﴾ بالتاء ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ رفعًا.

وروى خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن﴾ بالتاء ﴿فِتنَتَهم﴾ نصبًا[1].

---

(١) ينظر: الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/ ٩٥)، التبيان للطوسى (٤/ ١٠٣)، التيسير للدانى (١٠١، ١٠٢)، تفسير الطبرى (١١/ ٢٩٨)، تفسير القرطبى (٦/ ٤٠٣)، الحجة لابن خالويه(١٣٦، ١٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاقسى (٢٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٧).

وقرأ نافع وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿تَكُن﴾ بالتاء ﴿فِتْنَتَهُم﴾ نصبًا.

وقرأ حمزة والكسائى[١]: ﴿ثُمَّ لَم يَكُنْ﴾ بالياء ﴿فِتْنَتَهم﴾ نصبًا.

قال أبو على: من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [٢٣] «تكن» بالتاء، ورفع «الفتنة»، كان ذلك حسنًا؛ لإثباته علامة التأنيث فى الفعل المسند إليه «الفتنة»، و«الفتنة» مؤنثة بلحاق[٢] علامة التأنيث [إياها][٣] و﴿أَن قَالُوا۟﴾ على هذه القراءة: فى موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتنتهم إلا قولهم.

فأما ما روى عن ابن كثير من[٤] قراءته: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن﴾ بالتاء ﴿فِتنتَهُمْ﴾ نصبًا، فقد أنث ﴿أَن قَالُوا۟﴾؛ لما كان هو «الفتنة» فى المعنى.

وفى التنزيل: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنث «الأمثال»، وواحدها مثل، حيث كانت «الأمثال» فى المعنى: الحسنات.

وقد كثر مجىء هذا فى الشعر، والرواية الأولى أوجه؛ من حيث كان الكلام محمولاً فيها على اللفظ.

ومثل هذا قراءة نافع، وأبى عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر.

ومما جاء على هذا فى الشعر قوله: [من الكامل]

... . وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِىَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا[٥]

فأنث «الإقدام»؛ لما كان: العادةَ فى المعنى، وهذا البيت وهذه الآية -إذا قرئت

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٤٠)، الإملاء للعكبرى (١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/ ٩٥)، التبيان للطوسى (٤/ ١٠٣)، التيسير للدانى (١٠١، ١٠٢)، تفسير الطبرى (١١/ ٢٩٨)، تفسير القرطبى (٦/ ٤٠٣)، الحجة لابن خالويه(١٣٦، ١٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاقسى (٢٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٧).

(٢) فى أ: بلحاقها.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فى.

(٥) وتمام البيت:

فمضى وقدمها ... .

والبيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص(٣٠٦)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٥٥)والخصائص (٢/ ٤١٦)ولسان العرب (عرد)، (قدم)وبلا نسبة فى الخصائص (١/ ٧٠).

على القياس[١]- أقرب من قول الشاعر: [من الطويل]

هُمُ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كِلَيْهِمَا هُمُ صُلْبُهَا لَيْسَ الوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ[٢]

لأن «بطحاوى» مكة مؤنث، والمذكر: الأبطح؛ فهو لفظ غير لفظ المؤنث، والفتنة هى: القول.

وقد جاء فى الكلام: ما جاءت حاجتك، فأُنث ضمير «ما»؛ حيث كان: الحاجة فى المعنى، وأُلزم التأنيث ونصبت[٣] «الحاجة».

ومثل ذلك قولهم: من كانت أمك؟ فأُنث ضمير «مَنْ» حيث كان: الأم، ومثله: ﴿ومن تقنت منكن﴾ [الأحزاب: ٣١].

ومما يقوى [قراءة من قرأ: ﴿فتنتَهم﴾ بالنصب، أن][٤] قوله: ﴿أَن قَالُوا۟﴾: أن يكون الاسم دون الخبر أولى؛ لأن «أنْ» إذا وصلت لم توصف فأشبهت بامتناع وصفها المضمر[٥].

فكما أن المضمر إذا كان مع المظهر كان أن يكون الاسم أحسن، كذلك «أن» إذا كانت مع اسم غيرها، كانت أن تكون الاسم أولى.

قال:

وقرأ عاصم فى رواية حفص: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٢٢] بالنون حرفين ههنا.

وفى «يونس» قبل الثلاثين -أيضًا-: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [يونس: ٢٨].

وباقى القرآن بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كله بالنون.

وقرأ الباقون بالنون إلا أنهم اختلفوا فى سورة الفرقان.

ويأتى فى موضعه [إن شاء الله][٦].

حجة من قرأ بالنون قوله: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

---

(١) فى أ: قياسه.
(٢) ينظر اللسان (وشظ).
(٣) فى أ: ونصب.
(٤) فى ب: نصب فتنتهم.
(٥) فى أ: الضمير.
(٦) سقط فى ب.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٢٢]، والياء في المعنى كالنون.

اختلفوا في الخفض والنصب من قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا﴾ [: ٢٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما.

وقرأ حمزة والكسائي(١): ﴿واللهِ ربَّنا﴾ بالنصب.

من قرأ ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا﴾: جعل الاسم المضاف وصفًا للمفرد.

ومثل ذلك: رأيت زيدًا صاحبنا، وبكرًا جاركم.

وقوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] جواب القسم.

ومن قال: ﴿واللهِ رَبَّنا﴾، فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء، والفصل به لا يمتنع، وقد فصل بالمنادى بين الفعل ومفعوله(٢) في نحو قوله: ﴿إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨].

والمعنى: آتيتهم [زينة](٣) وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا(٤)، وفصل به في أشد من ذلك، وهو الفصل بين الصلة والموصول.

قال: [من مجزوء الكامل]

فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَهْ(٥)

وهذا لكثرة النداء في الكلام.

ومثل ذلك في الفصل قوله: [من الكامل]

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكٌ وَالحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ(٦)

---

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٥٤١)، الإملاء للعكبري (١/ ١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/ ٩٥)، التبيان للطوسي (٤/ ١٠٣)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبري (١١/ ٣٠٠)، الحجة لابن خالويه(١٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاقسي (٢٠٦)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٨)، الكشف للقيسي (١/ ٤٢٧)، المجمع للطبرسي (٢/ ٢٨٣)، المعاني للفراء (١/ ٣٣٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٧).

(٢) زاد في ب: كما فعل ذلك.

(٣) سقط في أ.

(٤) زاد في أ: به.

(٥) تقدم.

(٦) البيت لجرير في ديوانه ص(٥٨٠)والدرر (١/ ٢٨٧)وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٧)، وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٦)ولسان العرب (تره)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٩١)، والمقرب =

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [٢٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى، وعاصم[(١)] فى رواية أبى بكر: ﴿وَلا نُكَذِّبُ﴾، ﴿وَنَكُونُ﴾ جميعًا بالرفع.

وقرأ ابن عامر[(٢)] وحمزة، وعاصم فى رواية حفص: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ ﴿وَنَكُونَ﴾ بنصبهما هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه [عن][(٣)] أيوب بن تميم عن ابن عامر.

وقال هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿ولا نُكَذِّبُ﴾ مرفوعة، ﴿وَنَكُونَ﴾ نصبًا.

[قال أبو على][(٤)]: من[(٥)] قرأ بالرفع جاز فى قراءته وجهان:

أحدهما: أن يكون معطوفًا على «نُرَدُّ»؛ فيكون قوله: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [﴿ونكونُ﴾][(٦)] داخلاً فى التمنى دخول «نُرد» فيه؛ فعلى هذا: قد تمنى الرد، وألا نكذب، والكون من المؤمنين.

ويحتمل الرفع وجهًا آخر: وهو أن تقطعه من الأول؛ فيكون التقدير على هذا: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون.

قال سيبويه: وهو على قولك: فإنا لا نكذب؛ كما تقول: دعنى ولا أعود، أى:

= (١/ ٦٢)، وهمع الهوامع (١/ ٨٨، ٢٤٧).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٤٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٩)، البحر المحيط (٤/ ١٠٢)، التبيان للطوسى (٤/ ١١٥)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير الطبرى (١١/ ٣١٨)، تفسير القرطبى (٦/ ٤١٨)، الحجة لابن خالويه(١٣٧، ١٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاقسى (٢٠٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢٧، ٤٢٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٨٨)، تفسير الرازى (٤/ ٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٧).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٤٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٩)، البحر المحيط (٤/ ١٠٢)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير الطبرى (١١/ ٣١٨)، تفسير القرطبى (٦/ ٤٠٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢٧، ٤٢٩)، تفسير الرازى (٤/ ٢٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: فأما من.

(٦) سقط فى ب.

فإنى ممن لا يعود، فإنما يسألك الترك، وقد أوجب على نفسه ألا يعود ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل: أن يجمع له الترك وألا يعود.

وهذا الوجه الثانى ينبغى أن يكون أبو عمرو ذهب إليه فى قراءته جميع ذلك بالرفع، فالأول الذى هو [عطف على][1] الرد داخل فى التمنى، وقوله: ﴿ولا نكذبُ بآيات ربنا﴾ ﴿ونكونُ﴾ -على نحو: دعنى ولا أعود، يخبرون على البتات ألا يكذبوا ويكونوا من المؤمنين؛ لأن أبا عمرو روى عنه أنه استدل على خروجه من التمنى بقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] فقال: قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ يدل على أنهم أخبروا بذلك عن أنفسهم، ولم يتمنوه؛ لأن التمنى لا يقع فيه الكذب، إنما يكون الكذب فى الخبر دون التمنى.

وأهل النظر يذهبون إلى أن الكذب لا يجوز وقوعه فى الآخرة؛ فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويل قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾. على تقدير: إنهم لكاذبون فى الدنيا فى تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعث، ويكون قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ حكاية للحال التى كانوا عليها فى الدنيا.

كما أن قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] حكاية للحال الماضية، وكما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الآتية. ولو جاز الكذب فى الآخرة لكان ذلك حجة للرفع على الوجه الذى ذكرنا.

وحجة من نصب فقال: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ ﴿وَنَكُونَ﴾ أنه أدخل ذلك فى التمنى؛ لأن التمنى غير موجب، فهو كالاستفهام والأمر والنهى والعرض فى انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول؛ كأنه فى التمثيل: يا ليتنا يكون لنا رد وانتفاء للتكذيب[2]، وكون من المؤمنين.

ومن رفع: ﴿نردُّ﴾ ﴿ولا نكذبُ﴾ ونصب ﴿وَنَكُونَ﴾ [فإن الفعل الثانى من الفعلين المرفوعين][3] يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون داخلاً فى التمنى؛ فيكون فى المعنى كالنصب.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: التكذيب.
(٣) بدل ما بين المعقوفين فى ب: فإن الموضوع.

والوجه الآخر: أنه يخبر على البتات ألا يكذب رد أو لم يرد. ومن نصب ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ ﴿وَنَكُونَ﴾ جعلهما جميعًا داخلين فى المعنى فى التمنى؛ كما أن من رفع ذلك وعطفه على التمنى، كان كذلك.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله: ﴿يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [٣٢] فى خمسة مواضع: فى «الأنعام».

والأعراف: [١٦٩].

ويوسف: [١٠٩].

ويس: [٦٨].

والقصص: [٦٠]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى بالياء فى أربعة مواضع، وفى «القصص» بالتاء.

وقرأ نافع ذلك كله بالتاء.

وقرأ عاصم فى رواية حفص ذلك بالتاء إلا قوله فى «يس»: ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِۖ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ بالياء.

وروى أبو بكر بن عياش: ذلك كله بالياء إلا قوله فى يوسف ﴿أَفَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ فإنه قرأه بالتاء، وفى «القصص» - أيضًا -: بالتاء.

وقرأ ابن عامر واحدًا بالياء، وسائر ذلك بالتاء، وهو قوله فى «يس»: ﴿نُنَكِّسۡهُ فِي ٱلۡخَلۡقِۖ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ﴾.

وكلهم قرأ فى «القصص» بالتاء إلا أبا عمرو فإنه يقرأ بالتاء والياء.

[قال أبو على:][1] «العقل» و«الحجا» و«النُّهى» كلم مختلفة الألفاظ متقاربة المعانى، قال الأصمعى: بالدهناء خبراء، فالدهناء يقال لها: معقلة. قال أبو على: ونراها سميت: مَعقُلة؛ لأنها تمسك الماء، كما يمسك الدواء البطن، فالعقل: الإمساك عن القبيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن. والحجا - أيضًا -: احتباس وتمكث.

---

(١) سقط فى ب.

قال: [من الرجز]

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَا[١]

روى محمد بن السرى، وأنشد الأصمعى: [من الرجز]

حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالفَالِقِ[٢]

تحجى: أقام؛ فكأن «الحجا» مصدر كالشبع. ومن هذا الباب، الحُجَيَّا: للغز؛ لتمكث الذى يلقى عليه حتى يستخرجها.

قال أبو زيد: حُجْ [حُجَيَّاك][٣]، فالحجيا جاءت مصغرة: كالثُّرَيَّا، والحُدَيَّا، ويشبه أن يكون ما حكاه أبو زيد من قولهم: حُج حُجَيَّاك، على القلب، تقديره: فُعْ، وحذف اللام المقلوبة إلى موضع العين.

وهذا يدل على أن الكلمة لامها واو. وكذلك «النُّهى» لا يخلو من أن يكون مصدرًا كالهدى، أو جمعًا كالظلم.

وقوله -تعالى-: ﴿لِأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: ١٢٨] يقوى أنه جمع لإضافة الجمع إليه، وإن كان المصدر يجوز أن يكون مفردًا فى موضع الجمع[٤]، وهو فى المعنى ثبات وحبس.

ومنه النَّهْى والنِّهى والتنهية: المكان[٥] الذى ينتهى إليه الماء فيستنقع فيه لتسفله، ويمنعه ارتفاع ما حوله من أن يسيح ويذهب على وجه الأرض.

ووجه القراءة بالياء فى قوله: ﴿وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا يعقلون﴾ أنه قد تقدم ذكر الغيبة وهو قوله: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ﴾.

والمعنى: أفلا يعقل الذين يتقون أن الدار الآخرة خير لهم من هذه الدار؛

---

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ٢٤، ٢٥)، واللسان (سمرج، فنزج، عكف، حجا)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٢٢، ٥/ ١٣٢)، والتاج (سمرج، فنزج، ربض، عكف، حجا)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٢/ ٨٧)، وكتاب العين (١/ ٢٠٥، ٦/ ٢٠٠، ٢٠٤)ولرؤبة فى اللسان (شمرج)، والتاج (شمرج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٠٨)، ومجمل اللغة (٤/ ١٠٨)، والمخصص (٣/ ١٦، ١٢/ ٦٧).

(٢) ينظر اللسان: (حجا، فلق).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: الجميع.

(٥) فى أ: للمكان.

[فيعملوا لما ينالون][(١)] به الدرجة الرفيعة والنعيم الدائم[(٢)]؛ فلا يفترون فى طلب ما يوصل إلى ذلك.

وفى «الأعراف»: ﴿وَإِن يَأْتِهِم عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَم يُؤخَذ عَلَيهِم مِيثَاقُ الكِتَابِ أَن لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلا الحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلا يَعقِلُونَ﴾ [الآية: ١٦٩] [أفلا يعقل][(٣)] هؤلاء الذين ارتكبوا المحارم فى أخذ عرض هذا الأدنى، وأخذ مثله، مع [أنهم][(٤)] أخذ الميثاق عليهم فى كتابهم، ومعرفتهم له بدرسهم ما فى كتابهم. ألا يقولوا على الله إلا الحق ولا[(٥)] يستحلوا ما حرم عليهم من تناول أموال غيرهم المحظورة عليهم، وفى يوسف: ﴿أَفَلَم يَسِيرُوا فِى الأَرضِ فَيَنظُرُوا كَيفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبلِهِمْ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوا أَفَلا يَعقِلُونَ﴾ [الآية: ١٠٩]، محمول على الغيبة التى[(٦)] قبله فى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [أى:][(٧)] أفلا يعقلون أن من تقدمك من الرسل كانوا رجالاً، ولم يكونوا ملائكة؛ فلا يقترحوا إنزال الملائكة فى قولهم: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، وقولهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] وليعتبروا[(٨)] بما فيه عاقبة من كان قبلهم فيما نزل من ضروب العذاب؟!

ووجه القراءة فى «القصص» بالتاء، أن قبله خطابًا، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠] أى: أفلا تعقلون؛ فتعملوا بما تستحقون به المنزلة فى التى هى خير وأبقى، ولا تركنوا إلى العاجلة التى تفنى ولا تبقى؟!

وقراءة نافع ذلك كله بالتاء، أنه يصلح أن يوجه الخطاب فى ذلك كله إلى الذين خوطبوا بذلك.

---

(١) فى ب: فعلموا لما ينالوا.
(٢) فى ب: والنعم الدائمة.
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: فلا.
(٦) فى أ: الذى.
(٧) سقط فى ب.
(٨) فى أ: ويعتبروا.

ويجوز أن يراد الغيب والمخاطبون، فيغلب الخطاب، وهكذا وجه رواية حفص عن عاصم فى قراءته ذلك كله بالتاء، وقراءته فى «يس» بالياء: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٦٨] وجهه أن يحمله على أن فاعل «يعقلون» من تقدم ذكره من الغيب فى قوله: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨] أفلا يعقل من نعمره أنه يصير إلى حالة لا يقدر فيها أن يعمل ما يعمله قبل الضعف للسن؛ فيقدم قبل ذلك من القرب والأعمال الصالحة ما يرفع له، ويدخر ويجازى عليه الجزاء الأوفى؟!

ورواية أبى بكر بن عياش ذلك كله بالياء، إلا قوله فى يوسف: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩] أى: أفلا تعقلون أيها المخاطبون أن ذلك خير؟! أوعلى: قل لهم: أفلا تعقلون؟! وفى «القصص» -أيضًا- بالتاء؛ فهذا لأن قبله خطابًا، وقد تقدم ذكر ذلك.

وقراءة ابن عامر من ذلك واحدًا بالياء، وسائر ذلك بالتاء، فوجه التاء قد ذكر.

وأما وجه الياء فى قوله: ﴿أَفَلا يَعقلون﴾ فللغيبة التى قبل، وهو قوله: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨]، وجاء «يعقلون» على معنى «من»؛ لأن معناها الكثرة، وجاء فى قوله: ﴿نُّعَمِّرْهُ﴾ و ﴿نُنَكِّسْهُ﴾ على لفظ «من»، ولو جاء على معناها لكان حسنًا أيضًا.

ومثل ذلك فى المعنى قوله: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ [النحل: ٧٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ . ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٥].

وقراءة أبى عمرو فى «القصص» بالياء والتاء، وتخييره فى ذلك: فوجه التاء أبين للخطاب الذى قبله، وهو قوله: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم . . . أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، والياء على قوله: أفلا يعقل المميزون ذلك؟! أراد: أفلا يعقل المخاطبون بذلك أن هذا هكذا.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [٣٢] بلامين ورفع «الآخرة».

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿ولَدَارُ الآخِرَةِ﴾ بلام واحدة وخفض الآخرة.

الحجة لقراءتهم قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وقوله: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]؛ فـ «الآخرة» صفة لـ «الدار»، وإذا كانت صفة لها وجب أن يجرى عليها فى الإعراب، ولا يضاف إليها.

والدليل على كونها صفة للدار، قوله: ﴿وَلَلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾

[الضحى: ٤]؛ فقد علمت بإقامتها مقامها أنها هى، وليس غيرها؛ فيستقيم أن يضاف إليها(١).

ووجه قول ابن عامر أنه لم يجعل «الآخرة» صفة للدار، ولكنه أضاف «الآخرة» إلى «الدار»؛ فلا تكون «الآخرة» على هذا صفة لـ «لدار»؛ لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه، ولكنه جعلها صفة لـ «الساعة»؛ فكأنه قال: ولدار الساعة الآخرة، وجاز وصف الساعة بـ «الآخرة»؛ كما وصف اليوم بـ «الآخر» فى قوله: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وحسن إضافة «الدار» إلى «الآخرة» ولم يقبح من حيث استقبحت إقامة الصفة مقام الموصوف؛ لأن «الآخرة» صارت كالأبطح(٢) والأبرق(٣).

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾؟! فاستعملت استعمال الأسماء

---

(١) و «خير» يجوز أن يكون للتفضيل، وحذف المفضل عليه، للعلم به، أى: خير من الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون لمجرد الوصف بالخيرية كقوله تعالى: ﴿أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرًا﴾، و «للذين يتقون» متعلق بمحذوف؛ لأنه صفة لـ «خير»، والذى ينبغى أو يتعين أن تكون اللام للبيان، أى: أعنى للذين، وكذا كل ما جاء من نحوه، نحو: ﴿خير لك من الأولى﴾.
ينظر: الدر المصون (٣/ ٤٦).

(٢) البطيحة والبطحاء والأبطح -ذكرها الجوهرى وغيره-: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. وعن ابن سيدة قيل: بطحاء الوادى: تراب لين مما جرته السيول. وقال ابن الأثير: بطحاء الوادى وأبطحُه: حصاة اللين فى بطن المسيل ومنه الحديث: أنه «ﷺ صلى بالأبطح» يعنى: أبطح مكة، قال: وهو مسيل واديها. ينظر: الصحاح والمحكم (بطح)، تاج العروس (٦/ ٣١٤).

(٣) الأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة، وقال ابن الإعرابى: الأبرق: الجبل مخلوطًا برمل، وهى البرقة. وفى العباب والصحاح: الأبرق: الجبل الذى فيه لونان.
ينظر: تاج العروس (٢٥/ ٤٤).
وقال سيبويه: فإن قال قائل: أصرفُ هذا لأنى أقول: أداهم وأراقم فأنت تقول: الأبْطَحُ والأباطحُ، وأجارعُ، وأبارقُ وإنما الأبْرَقَ صفة. وإنما قيل: أبْرَقُ؛ لأن فيه حمرة وبياضًا وسوادًا كما قالوا: تَيْسٌ أبْرَقُ، حين كان فيه سواد وبياض. وكذلك «الأبطح» إنما هو المكان المنبطح من الوادى، وكذلك الأجْرَعُ إنما هو المكان المستوى من الرمل المتمكن. ويقال: مكانٌ جَرِعٌ. ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبغث، فهو صفة جعل اسمًا، وإنما هو لون. ومما يقوّى أنه صفة قولهم: بَطْحاء، وجَرْعاء، وبرقاء، فجاء مؤنثه كمؤنث «أحْمَرَ».
ينظر: الكتاب (٣/ ٢٠١، ٢٠٢).

ولم تكن مثل الصفات التى لم تستعمل استعمال الأسماء، ومثل «الآخرة» فى أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم: «الدنيا»؛ لما استعملت استعمال الأسماء[(١)] حسن ألا تلحق لام التعريف فى نحو قوله: [من الرجز]

فِى سَعْىِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتِ[(٢)]

اختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -تعالى-: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم[(٣)] وابن عامر: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ مشددة.

وقرأ نافع والكسائى[(٤)]: ﴿يُكذِبُونَكَ﴾ مخففة[(٥)].

يجوز أن يكون المعنى فى من ثقل فقال: «يُكذِّبونك»-: قلت له: كذبْتَ، مثل: زنّيته وفَسّقته، نسبته إلى الزنا والفسق، و«فعّلت» فى هذا المعنى قد جاء فى غير شىء نحو: خطّأته [أي][(٦)]، نسبته إلى الخطأ، وسقّيته، ورعّيته، قلت له: سقاك الله، ورعاك الله، وقد جاء فى هذا المعنى «أفعلته» قالوا: أسقيته، قلت له: سقاك الله.

قال: [من الطويل]

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُه[(٧)]

---

(١) فى أ: الآخرة.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: عاصم وحمزة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٤٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٣٩)، البحر المحيط (٤/ ١١١)، التبيان للطوسى (٤/ ١٢٧)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير الطبرى (١١/ ٣٣٠)، تفسير القرطبى (٦/ ٤١٥)، الحجة لابن خالويه(١٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٣٠، ٤٣١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٩٣)، المعانى للفراء (١/ ٣٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٨).

(٥) فى ب: خفيفة.

(٦) سقط فى ب.

(٧) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٨٢١)، وأدب الكاتب ص(٤٦٢)، والدرر (٢/ ١٥٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٩١، ٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٨٣)، وشرح شواهد الشافية ص(٤١)، والكتاب (٤/ ٥٩)، ولسان العرب (سقى)، (شكا)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٦)، =

فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحدًا وإن اختلف اللفظان، إلا أنَّ «فعّلت» إذا أراد أن ينسبه إلى أمر أكثر من «أفعلت».

ويؤكد أن القراءتين بمعنى، أنهم قالوا: قلّلت وكثّرت، وأقللت وأكثرت - بمعنى، حكاه سيبويه.

ومعنى ﴿لا يُكْذِبُونَكَ﴾: لا يقدرون أن ينسبوك إلى الكذب فيما أخبرت به مما جاء فى كتبهم.

ويجوز ﴿لا يُكذِبونك﴾: لا يصادفونك كاذبًا[1]؛ كما تقول: أحمدته، إذا أصبته محمودًا؛ لأنهم يعرفونك بالصدق والأمانة؛ ولذلك سمى الأمين.

قال أبو طالب: [من الكامل]

إنَّ ابْـنَ آمِـنَـةَ الأَمِـيـنَ مُـحَـمَّـدًا ... ...[2]

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أى: يجحدون بألسنتهم ما يعلمونه يقينًا؛ لعنادهم، وما يؤثرونه من ترك الانقياد للحق، وقد قال فى صفة قوم: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ويدل على [أن][3] ﴿يُكذِبونك﴾ -فى قول من خفف-: [ينسبونك إلى الكذب][4] قول الشاعر: [من الطويل]

فَـطَـائِفَـةٌ قَـدْ أَكْـفَـرَتْـنِـى بِـحُـبِّـكُـمْ ... وَطَـائِفَـةٌ قَـالُوا مُـسِـىءٌ ومُـذْنِـبُ[5]

أى: قد نسبتنى إلى الكفر.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائى يحكى عن العرب: أكذبتُ الرجل؛ إذا أخبرت أنه جاء بكذب، وكذّبته: إذا أخبرت أنه كذاب، فقوله: أكذبته: إذا أخبرت

= والممتع فى التصريف ص(١٨٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٠٧)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٠)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(٢٢٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٣١).

(١) قال: الجوهرى فى صحاحه -نقلا عن ثعلب- «أكذبه»، و«كذبه» بمعنى، وقد يكون أكذبه بمعنى: بيّن كذبه، وقد يكون بمعنى حمله على الكذب، وبمعنى: وجده كاذبًا. ينظر: الصحاح (كذب).

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت للكميت فى شرح هاشميات الكميت ص(٥٣)، واللسان (خبث)، والتاج (خبث). ويروى: «أكفرونى» بدل «أكفرتنى».

أنه جاء بكذب كقولهم: أكفرته؛ إذا نسبوه إلى الكفر، وكذّبته: أخبرت أنه كذاب، مثل: فسّقته؛ إذا أخبرت أنه فاسق.

قرأ نافع وحده[١]: ﴿قد نعلم إنه ليُحْزِنُكَ الذى يقولون﴾ [٣٣] بضم الياء وكسر الزاى.

وقرأ الباقون: ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ بفتح الياء وضم الزاى.

يقال: حَزِنَ يحزَنُ حُزْنًا وحَزَنًا، قال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٧٠]، ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

قال سيبويه: قالوا: حزن الرجل وحزنته، قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: حزنته، لم ترد أن تقول: جعلته حزينًا، كما أنك حيث قلت: أدخلته، أردت: جعلته داخلًا؛ ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنًا؛ كما قلت: كحلته: جعلت فيه كحلًا. ودهنته: جعلت فيه دهنًا، ولم ترد بـ «فعَلته» ههنا. تغيير قوله: حزِنَ، ولو أردت ذلك لقلت: أحزنته.

ومثل ذلك: شَتِر الرجلُ، و: شَتَرْتُ عينه[٢]؛ فإذا أردت تغيير «شتِرَ الرجلُ»، قلت: «أشْتَرْتُ» كما تقول: «فَزِعَ، وأفْزَعْتُه». انتهى كلام سيبويه.

«فَعِل وفَعَلْتُه» جاء فى حروف، واستعمال «حزنته» أكثر من «أحزنته»، فإلى كثرة الاستعمال ذهب عامة القراء، و: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣].

وحجة نافع[٣] أنه أراد تغيير «حزِنَ» فنقله بالهمز.

وقال الخليل: إذا أردت تغيير «حزِنَ» قلت: أحزنته فدل هذا من قوله على أن «أحزنته» مستعمل وإن كان «حزنته» أكثر فى الاستعمال.

ويقوى قوله: أن أبا زيد حكى فى كتاب «خبَأة»: أحزننى الأمر إحزانًا، وهو يُحْزِنُنى، ضموا الياء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٧)، التبيان للطوسى (٤/ ١٢٧)، الحجة لابن خالويه(١٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧)الغيث للصفاقسى (٢٠٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٩٣)، تفسير الرازى (٤/ ٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٤، ٢٥٧).

(٢) يقال: شترت عينه، فهو أشتر وهى شتراء وتجمع على: شتر وهو انقلاب فى جفن العين. ينظر: اللسان (شتر).

(٣) فى أ: وحجة أخرى.

وقال سيبويه: قال بعض العرب: «أفْتَنْت الرجل، وأحزْنته، وَأَرجَعتُهُ، وأعْوَرْتُ عينه» أراداو: جعلته حزينًا وفاتنًا، فغيروا ذلك كما فعلوا بالباب الأول.

اختلفوا فى الهمز وتركه، وإثبات الألف من غير همز من قوله -تعالى-: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [٤٦]، و ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [٤٠] و ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ و﴿أَرَءَيْتَ﴾ [بألف][١] فى كل القرآن بالهمز.

وقرأ نافع ﴿أرَايْتُم﴾ و ﴿أَرَايْتَكم﴾ و ﴿أرَايتَ﴾ بألف فى كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز[٢].

وقرأ الكسائى: ﴿أرَيْتُم﴾ و﴿أَرَيتَكم﴾ و﴿أرَيْتَ﴾ و﴿أَرَيْتَك﴾ بغير همز ولا ألف[٣].

قال أبو على: من قال: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ و﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ -فهمز وحقق الهمز- فوجه قوله بين؛ لأنه «فعَلت» من الرؤية، فالهمزة عين الفعل.

وقوله: قرأ نافع بألف فى كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز، يريد: أن نافعًا كان يجعل الهمزة بين بين، وقياسها إذا خففت أن تجعل بين بين، [أي][٤]: بين الهمزة والألف، فهذا التخفيف على قياس التحقيق.

وأما قول الكسائى: ﴿أرَيتُم﴾ و﴿أرَيتَ﴾، فإنه حذف الهمزة حذفا على غير التخفيف؛ ألا ترى أن التخفيف القياسى فيها أن تجعل بين بين، كما قرأ نافع؟! وهذا حذف للتخفيف، كما قالوا: «ويلمّه»، وكما أنشده أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِى بُرْقُعَا[٥]

وكقول[٦] أبى الأسود: [من الكامل]

---

(١) سقط فى ب.
(٢) ينظر: التيسير (١٠٢)، الكشف (١/ ٤٣١)، السبعة (٢٥٧).
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (١/ ٥٤٧)، البحر المحيط (٤/ ١٢٥)، التبيان (٤/ ١٤١)، التيسير (١٠٢)، الحجة لابن خالويه (١٣٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٠)، الكشف (١/ ٤٣١).
(٤) سقط فى أ.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: وقول.

يَابَا المُغِيرَةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ ... ...[1]

ولو كان ذلك كله على التخفيف القياسى لكانت بين بين ولم تحذف، وقد زعموا أن عيسى كذلك كان يقرؤها على الحذف.

ومما يقوى ذلك من استعمالهم، قول الشاعر: [من الوافر]

فَمَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَان بْنِ لَيْلَى إِذَا مَا النِّسْعُ طَالَ عَلَى المَطِيه[2]

فهذا على أنه قلب الهمزة ألفًا كما قلبها فى قوله: [من الكامل]

... ... لَا هَنَاكِ المَرْتَعُ[3]

فاجتمعت مع المنقلبة من اللام؛ فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فهذا يقوى قول عيسى والكسائى.

ومما جاء على ذلك قول الراجز: [من الرجز]

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودَا[4]

وأما القول فى: «أرأيتَك زيدًا ما فعل» وفتح التاء فى جميع الأحوال، فالقول فى ذلك أن الكاف فى «أرأيتك» لا تخلو من أن تكون للخطاب مجردًا ومعنى الاسم مخلوع منه[5]، أو يكون دالًّا عليه[6] مع دلالته على الخطاب فالدليل على أنه للخطاب مجردًا من علامة الاسم أنه إن[7] كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذى بعده فى نحو قوله: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] وقولهم:

---

(١) تقدم.
(٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (رأى). ويروى: «يحيى» بدل «ليلى».
(٣) تقدم.
(٤) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٧٣)، وشرح التصريح (١/ ٤٢)، والمقاصد النحوية (١/ ١١٨، ٣/ ٦٤٨)، ولرجل من هذيل فى حاشية يس (١/ ٤٢)، وخزانة الأدب (٦/ ٥)، والدرر (٥/ ١٧٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٥٨)، ولرؤبة أو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب (١١/ ٤٢٠)، وبلا نسبة فى اللسان (رأى)، والأشباه والنظائر (٣/ ٢٤٢)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤)، والجنى الدانى ص(١٤١)، والخصائص (١/ ١٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٧)، وشرح الأشمونى (١/ ١٦)، والمحتسب (١/ ١٩٣)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٣٦)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٩).
(٥) فى أ: منها.
(٦) فى أ: أو تكون دالة على الاسم.
(٧) فى ب: لو.

«أرأيتك زيدًا ما صنع» لو كان الكاف اسمًا ولم يكن حرفًا للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذى بعده الكاف: الكاف فى المعنى.

ألا ترى أن «أرأيت» يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثانى فى المعنى، وفى كون المفعول الذى بعده ليس الكاف وإنما هو غيره، دلالة على أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسمًا كان حرفًا للخطاب مجردًا من معنى الاسمية؛ كما أن الكاف فى «ذلك» و«هنالك» و«أبصرك زيدًا» للخطاب، وكما أن التاء فى «أنت» كذلك؛ فإذا ثبت أنه للخطاب معرى من معنى الاسمية[1] ثبت أن التاء لا يجوز أن تكون فيه بمعنى الخطاب؟!

ألا ترى أنه لا ينبغى أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام؟!

فلما لم يجز ذلك أفردت التاء فى جميع الأحوال لما كان الفعل لابد له من فاعل، وجعل فى جميع الأحوال على لفظ واحد؛ لأن ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبين الفاعلين فيخصص التأنيث من التذكير، والتثنية من الجمع.

ولو لحقت علامة التأنيث والجمع التاء لاجتمعت علامتان للخطاب؛ مما يلحق التاء وما يلحق الكاف.

فلما كان ذلك يؤدى إلى ما لا نظير له رفض وأجرى على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو.

وكلهم قرأ: ﴿بِهِ انظُرْ﴾ بكسر الهاء؛ إلا أن المسيبى روى عن أبيه عن نافع: ﴿بِهُ انظر﴾ برفع الهاء[2]، وكذلك أبو قرة عن نافع - أيضًا - ولم يروه عن نافع غيرهما.

من قال: ﴿بِهِ انظُرْ﴾ حذف الياء التى تلحق الهاء فى نحو «بهى عيب»؛ لالتقاء الساكنين؛ وهما الياء والفاء من «انظر».

ومن قال: ﴿بهُ انظر﴾ فهو على قول من قال: ﴿فخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو﴾ [القصص: ٨١]، فحذف الواو لالتقاء الساكنين؛ كما حذف الياء من «بهى» لذلك؛ فصار: ﴿بِهُ انظر﴾ ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة فى: ﴿أنُ

(١) فى أ: الأسماء.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (١/ ٥٤٨)، البحر المحيط (٤/ ١٣٢)، التبيان (٤/ ١٤٩)، السبعة (٢٥٨)، تفسير الرازى (٤/ ٤٦)، تفسير القرطبى (٦/ ٤٢٨).

اقتلوا﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿أَوُ انقص﴾ [المزمل: ٣] ونحو ذلك.

وأما قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ ثم قال: ﴿يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، فقال أبو الحسن: هو على السمع أو على ما أخذ منكم.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّه مَن عمِل... فإِنَّه غفورٌ رحيمٌ﴾ مكسورة الألف فيهما[(١)].

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ... فَأَنَّهُۥ﴾ بفتح الألف فيهما.

وقرأ نافع: ﴿ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ﴾ بفتح الألف ﴿فإِنَّه غفور رحيمٌ﴾ مكسورًا[(٢)].

من كسر فقال: ﴿الرحمة إنه من عمل منكم﴾ جعله تفسيرًا لـ «الرحمة»؛ كما أن قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

فأما كسر «إن» من قوله: ﴿فإنه غفور رحيم﴾؛ فلأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء، ومن ثم حمل قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] على إرادة المبتدأ بعد الفاء وحذفه.

وأما من فتح «أنَّ» في قوله: ﴿أَنَّهُۥ﴾ فإنه جعل «أن» الأولى بدلاً من «الرحمة» كأنه: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم.

وأما فتحها بعد الفاء [من قوله:][(٣)] ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فعلى أنه أضمر له خبرًا تقديره: فله أنه غفور رحيم، أي: فله غفرانه.

أو أضمر مبتدأ يكون «أن» خبره؛ كأنه: فأمره أنه غفور رحيم.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (١/ ٥٥٠)، الإملاء (١/ ١٤٢)، البحر المحيط (٤/ ١٤١)، التبيان (٤/ ١٥٨)، التيسير (١٠٢)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٣)، المعاني للأخفش (٢/ ٢٧٥)، المعاني للفراء (١/ ٣٣٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، البحر المحيط (٤/ ١٤١)، التبيان (٤/ ١٥٨)، التيسير (١٠٢)، تفسير الطبري (١١/ ٣٩٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٢)، السبعة (٢٥٨)، المجمع (٢/ ٣٠٧).

(٣) سقط في أ.

وعلى هذا التقدير يكون الفتح فى قول من فتح: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣].

تقديره: فله أن له نار جهنم. إلا أن إضماره ههنا أحسن ؛ لأن ذكره قد جرى فى صلة «أن»، وإن شئت قدرت: فأمره أن له نار جهنم؛ فيكون خبر هذا المبتدأ المضمر. ومثل البدل فى هذا قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] المعنى: وإذ يعدكم الله كون إحدى الطائفتين، [و] مثل قوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

ومن ذهب فى هذه الآية إلى أن «أن» التى بعد الفاء تكرير من الأولى، لم يستقم قوله؛ وذلك أن «من» لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذى اللفظ عليه، أو تكون موصولة.

ولا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة، ولو كانت موصولة لبقى المبتدأ بلا خبر، ولا يجوز أن يكون ذلك فى الجزاء الجازم؛ لأن الشرط يبقى بلا جزاء، فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه على ما ذكرنا.

على أن ثبات الفاء فى قوله: ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ يمنع من أن يكون بدلاً.

ألا ترى أنه لا يكون بين البدل والمبدل منه الفاء العاطفة ولا التى للجزاء؟!

فإن قلت: إنها زائدة -بقى الشرط بلا جزاء؛ فلا يجوز إذًا تقدير زيادتها ههنا، وإن جاءت زائدة فى غير هذا الموضع.

وأما قراءة نافع «كتب. . أنه. . فإنه» فالقول فيها: أنه أبدل من «الرحمة» واستأنف ما بعد الفاء.

قال سيبويه: بلغنا أن الأعرج قرأ: ﴿أنَّه مَن عَمِلَ مِنكُم سُوءا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعدِهِ وَأَصلَحَ فإنه غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

قال: ونظيره البيت الذى أنشدتك.

يعنى بالبيت الذى أنشده، قول ابن مقبل: [من الطويل]

وَعِلْمِى بِأَسْدَامِ المِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ   قَلَائِصُ تُخْدى فِى طَرِيقٍ طَلَائِحُ
وَأَنِّى إِذَا مَلَّتْ رِكَابِى مُنَاخَهَا   فَإِنِّى عَلَى حَظِّى مِنَ الأَمْرِ جَامِحُ(١)

(١) ينظر: ديوانه ص(٤٥، ٤٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١١٦)، والكتاب (٣/ ١٣٤).

يريد أن قوله: وَأَنِّى إِذَا مَلَّتْ رِكَابِى، محمولِ على ما قبله؛ كما أن قوله: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ﴾ محمول على ما قبله. وما بعده من قوله: فَإِنِّى عَلَى حَظِّى مِنَ الأَمْرِ، مستأنف؛ كما أن قوله ﴿فإنه غفور رحيم﴾ مستأنف به منقطع مما قبله.

اختلفوا فى الياء والتاء، والرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [٥٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ بالتاء ﴿سَبِيلُ﴾ رفعًا.

وقرأ نافع ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ بالتاء [أيضًا](١) ﴿سَبيلَ المُجْرِمين﴾ نصبًا(٢).

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى: ﴿وليَسْتَبينَ﴾ بالياء ﴿سَبِيلُ﴾ رفعًا.

حفص عن عاصم مثل أبى عمرو(٣).

وجه قراءة ابن كثير وأبى عمرو وابن عامر: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ﴾ رفعًا، أنهم جعلوا «السبيل» فاعل «الاستبانة»، وأُنِّثَ «السبيلُ» كما قال: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقد ذُكِّر «السبيل» أيضًا فى قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]؛ فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة.

قال سيبويه: استبان الشيء واستبنته.

وقراءة نافع: ﴿ولِتَسْتبينَ سبيلَ﴾ التاء فيها(٤) ليس على ما تقدم؛ ولكنها لك أيها المخاطب، ففى الفعل ضمير المخاطب، والفعل فى القراءة الأولى(٥) فارغ لا ضمير فيه، والتاء تؤذن بأن الفاعل المسند إلى الفعل مؤنث.

ومثل هذا فى أنّ «تفعل» يحتمل الأمرين:

الخطاب، والتأنيث.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، الإملاء (١/ ١٤٢)، البحر المحيط (٤/ ١٤١)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، التبيان (٤/ ١٦٢)، التيسير (١٠٣)، تفسير الطبرى (١١/ ٣٩٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٠)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٨).

(٤) فى أ: فيه.

(٥) فى أ: الأخرى.

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤، ٥] أى: يومئذ تحدث الأرض، يريد: أهل الأرض. ويكون: تحدث أنت أيها الإنسان.

فأما قول الهذلى: [من الطويل]

زَجَرْت لَهَا طَيْرَ الشَّمَالِ فَإِنْ تَكُنْ هَوَاكَ الَّذِى تَهْوَى يُصِبْكَ اجْتِنَابُها[1]

فالفعل للغائبة ؛ على حد قولك: هند تهوى كذا.

وقول الأعشى: [من الطويل]

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِى مُحَمَّدا[2]

يكون «تُلاقى» فيه مرة للخطاب، وأخرى[3] للغيبة: فالخطاب على أن تكون الياء[4] فى «تُلاقى» ضمير المؤنث على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، كقوله - تعالى -: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ثم قال ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٢، ٥].

وأما الغيبة فإنه على حد قولك: هند تفعل، إلا أنه أسكن الياء للضرورة.

كما قال: [من الرجز]

سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيط الحُقَقْ[5]

فالتاء من قراءة نافع للخطاب دون التأنيث على قولك: استبنت الشىء.

وقراءة[6] حمزة والكسائى: ﴿ولِيَسْتَبِينَ﴾ بالياء، ﴿سَبِيلُ﴾ رفعًا، فالفعل على هذا مسند إلى «السبيل»، إلا أنه ذكر السبيل على قوله: ﴿يتخذوه سبيلاً﴾ والمعنى: وليستبين سبيل المجرمين وسبيل المؤمنين؛ فحذف لأن ذكر أحد السبيلين يدل على الآخر، ومثله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] ولم يذكر البرد؛ لدلالة الفحوى عليه.

---

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(٤٢)، ولسان العرب (طير)، (شمل)، (هوا)، وتاج العروس (هوى)، وللهذلى فى جمهرة اللغة ص(٢٧٢).

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: مرة.

(٤) فى ب: التاء.

(٥) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(١٠٦)، وسمط اللآلى ص(٣٢٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩٢)، والكتاب (٣/ ٣٠٦)، ولسان العرب (قطط)، والمحتسب (١/ ١٢٦، ٢٩٠)، والمنصف (٢/ ١١٤)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١٠/ ١٠٣)، ولسان العرب (سحى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١٠٩)، والمقتضب (٤/ ٢٢).

(٦) فى أ: وقرأ.

قرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿خِفْيَة﴾ [٦٣] بكسر الخاء ههنا[١].
وفى «الأعراف» عند قوله: ﴿ادعوا ربكم تضرعًا وخِفْيَة﴾ [٥٥].
وقرأ الباقون: ﴿خُفْيَة﴾ بضم الخاء ههنا وفى «الأعراف».
وروى حفص عن عاصم: ﴿خُفْيَة﴾ بضم الخاء -أيضًا- فى الموضعين.
قال أبو عبيدة: خُفْية: تخفون فى أنفسكم. وحكى غيره: خُفية وخِفية، وهما لغتان.

وروى عن الحسن: التضرع: العلانية، والخفية بالنية.
وأما قوله -تعالى-: ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ ف: «خِيْفَة»: «فِعْلَة من «الخوف»، وانقلبت الواو؛ للكسرة، والمعنى: ادعوا خائفين وجلين.

قال: [من المتقارب]

فَـلَا تَـقْـعُـدَنَّ عَـلَى زَخَّـةٍ وَتُضْمِرَ فِى الْقَلْبِ وَجْدًا وَخِيفا[٢]

يريد: جمع «خِيفَة».
اختلفوا فى الضاد والصاد من قوله - جل وعز -: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [٥٧]:
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ بالصاد.
وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائى: ﴿يَقْضِ الحقَّ﴾ بالضاد[٣].
حجة من قرأ: ﴿يَقْضِ﴾ أنهم زعموا أن فى حرف ابن مسعود ﴿يَقْضِ بالحَقِّ﴾ بالضاد، وذكر عن أبى عمرو أنه استدل على «يَقْضِ» بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧].
قال: والفصل فى القضاء ليس فى القصص.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، الإعراب (١/ ٥٥٣)، العنوان (٧٤)، تفسير القرطبى (٧/ ٨)، الحجة لابن خالويه (١٤١)، الغيث (٢٠٨)، الكشاف (٢/ ٢٠)، النشر (٢/ ٢٥٩).
(٢) البيت لصخر الغى فى شرح أشعار الهذليين ص(٢٩٩)، ولسان العرب (زخخ)، (خوف)، وجمهرة اللغة ص(١٠٥، ٦١٨)، وتاج العروس (زخخ)، (خوف)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٦/ ٥٥٦، ٧/ ٥٩٢)، ومقاييس اللغة (٢/ ٢٣٥، ٣/ ٧)، ومجمل اللغة (٣/ ٩)، والمخصص (١٢/ ١٥٢، ١٣/ ١٢٨)، وديوان الأدب (٣/ ١٣).
(٣) ينظر: البحر المحيط (٤/ ١٤٣)، الحجة لابن خالويه (١٤٠، ١٤١)، الحجة لأبى زرعة(٢٥٤)، السبعة (٢٧٥)، معانى القرآن للفراء (١/ ٣٣٧، ٣٣٨)، النشر (٢/ ٢٥٨)، العنوان (٧٤).

ومن حجتهم قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠].

وحجة من قال: ﴿يقُصُّ الحقَّ﴾، قوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، و ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وأما ما احتج به من قرأ: ﴿يَقضِى﴾ من قوله: ﴿وهو خير الفاصلين﴾؛ فى أن الفصل فى الحكم لا فى القول، فإنهم قالوا: قد جاء الفصل فى القول - أيضًا - فى نحو قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣]، وقال: ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١].

وقال: ﴿نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ﴾ [الأنعام: ٥٥] [الأعراف: ٣٢، ١٧٤]، [يونس: ٢٤]، [الروم: ٢٨]؛ فقد حمل الفصل على القول واستعمل معه كما جاء مع القضاء.

وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يوسف: ١١١] فقد ذكر فى القصص أنه تفصيل.

فأما «الحق» فى قوله: ﴿يقضِى الحق﴾ [الأنعام: ٥٧] فيحتمل أمرين:

يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف «يقضى القضاء الحق» أو «يقص القصص الحق».

ويجوز أن يكون مفعولاً به، مثل: «يفعل الحق»:

كقوله: [من الكامل]

.... قَضَاهُمَا دَاوُدُ ....[1]

كلهم قرأ: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ﴾ [٥٢] بألف.

غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿بالغُدْوَةِ والعَشِيِّ﴾ فى كل القرآن بواو[2].

---

(١) وتمام البيت:

وعليهما مسرودتان ..... داود أو صنع السوابغ تبع

والبيت لأبى ذؤيب الهذلى فى سر صناعة الإعراب (٢/ ٧٦٠)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ٥٩)، ولسان العرب (تبع)، (صنع)، (قضى)، والمعانى الكبير ص(١٠٣٩)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٣/ ٥٨).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (١/ ٥٤٨)، الإملاء (١/ ١٤١)، البحر المحيط (٤/ ١٥٤)، التيسير (١٠٢)، الغيث (٢٠٧)، السبعة (٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (١٤٠)، النشر (٢/ ٢٥٨).

الوجه: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾؛ لأنها تستعمل نكرة وتتعرف بالألف واللام[(١)]، وأما «غدوة» فمعرفة وهو علم صيغ له.

قال سيبويه: «غدوة وبكرة» جعل كل واحد منهما اسمًا للحين، كما جعلوا «أم حُبَيْن» اسمًا لدابة معروفة[(٢)].

قال: وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله -وهو القياس.: إنك إذا قلت: لقيته يومًا من الأيام غدوة أو بكرة، وأنت تريد المعرفة -لم تنون.

فهذا يقوى قراءة من قرأ: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾.

ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال: زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: أتيتك اليوم غدوة وبكرة. فجعلهما بمنزلة «ضحوة».

---

(١) وزعم أبو عبيد أن من قرأ بالواو فقد أخطأ لأن «غدوة» علم جنس لا تدخله الألف واللام، ومنشأ خطئه أنه اتبع رسم الخط لأن «الغداة» تكتب بالواو: كالصلاة والزكاة وقد أخطأ فى هذه التخطئة لأن«غدوة»، وإن كان المعروف فيها ما ذكره لكن قد سمع مجيئها اسم جنس أيضًا منكرًا مصروفًا، فتدخلها «أل» حينئذ، وقد نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وتصديره بالزعم لا يدل على ضعفه كما يشير إليه كلام الإمام النووى فى شرح مسلم ،وذكره جم غفير من أهل اللغة.

وذكر المبرد أيضا عن العرب تنكير غدوة وصرفها وإدخال اللام عليها إذا لم يرد بها غدوة يوم بعينه، والمثبت مقدم على النافى، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكفى بوروده فى القراءة المتواترة حجة فلا حاجة - كما قيل - إلى التزام أنها علم، لكنها نكرت فدخلتها« أل» لأن تنكير العلم وإدخال «أل» عليه أقل قليل فى كلامهم، بل إن تنكير علم الجنس لم يعهد ولا إلى التزام أنها معرفة ودخلتها اللام لمشاكلة العشى كما دخلت على«يزيد»، لمشاكلة «الوليد» في قوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

ينظر: روح المعاني للألوسى (٧/ ١٥٩).

(٢) (أم حبين)- بحاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مخففة- دويبة مثل ابن عرس وابن آوى وسام أبرص وابن قترة إلا أنه تعريف جنس، وربما أدخل عليه الألف واللام ثم لا يكون بحذفهما منه نكرة؛ وإنما سميت بذلك من«الحبن» تقول: فلان به حبن فهو أحبن أى مستسقى فشبهت بذلك لكبر بطنها وهى على خلقة الحرباء غير الصدر: وقيل هى أنثى الحرابى. وهما أما حبين وهن أمهات حبين وهى دابة على قدر الكف تشبه الضب غالبًا قاله أبو منصور الأزهرى ما نقله من كونها أنثى الحرابى هو الذى نقله صاحب الكفاية فإنه قال: الحرباء ذكر أم حبين. وقال ابن السكيت: هى أعرض من العطاءة وفى رأسها عرض. وقال أبو زيد: إنها غبراء لها أربع قوائم على قدر الضفدعة التى ليست بضخمة.

ينظر: حياة الحيوان (١/ ٢٦١).

ومن حجته: أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولام، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة، غير مصروف، والفينة بعد الفينة. فألحق لام المعرفة ما استعمل معرفة.

ووجه ذلك: أنه يقدر فيه التنكير والشياع، كما يقدر فيه ذلك إذا ثنى، وذلك مستمر فى جميع هذا الضرب من المعارف.

ومثل ذلك ما حكاه سيبويه من قول العرب: «هذا يوم اثنين مباركًا فيه»، «أتيتك يوم اثنين مباركًا فيه»، فجاء معرفة بلا ألف ولام كما جاء بالألف واللام، ومن ثم انتصب الحال.

ومثل ذلك قولهم: «هذا ابن عرسٍ(١) مقبل»(٢)، إما أن يكون جعل «عرسًا» نكرة

---

(١) (ابن عرس)، وكنيته أبو الحكم: أبو الوثاب، وهى دابة تسمى بالفارسية راسو، وهى:
بكسر العين وإسكان الراء المهملتين، تجمع على بنات عرس وبنى عرس، حكاه الأخفش قال القزوينى: هو حيوان دقيق يعادى الفأر يدخل جحره ويخرجه ويعادى التمساح، فإن التمساح لا يزال مفتوح الفم وابن عرس يدخل فيه وينزل جوفه ويأكل أحشاءه ويمزقها ويخرج ،ويعادى الحية-أيضًا- ويقتلها، وإذا مرض يأكل بيض الدجاج فيزول مرضه.
وحكى ان ابن عرس تبع فأرة فصعدت شجرة فلم يزل يتبعها حتى انتهت إلى رأس الغصن ولم يبق لها مهرب، فنزلت على ورقة وعضت طرفها وعلقت نفسها بها فعند ذلك صاح ابن عرس فجاءته زوجته فلما انتهت إلى تحت الشجرة قطع ابن عرس الورقة التى عضتها الفأرة فسقطت، فاصطادها ابن عرس التى كانت تحت الشجرة.
وقال: عبد اللطيف البغدادى: وأظنه الحيوان المسمى بالدلق، وإنما يختلف لونه ووبره بحسب البلاد قال: وفى طبعه أنه يسرق ما وجد من فضة وذهب كما يفعل الفأر وربما عادى الفأر وقتله ولكن خوف الفأر من السنور أشد من خوفه منه قال: وهو كثير الوجود فى منازل أهل مصر.
ينظر: حياة الحيوان (٢/ ٢٠٢).

(٢) وقدزعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابن عِرْسٍ مُقْبِلٌ، فرفعه على وجهين: فوجهٌ مثل: هذا زيدٌ مُقْبِلٌ، ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة؛ فصار مضافًا إلى نكرة، بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق.
ونظير ذلك: هذا قَيْسُ قُفَّةٍ آخر منطلق. «وقيس قفةٍ» لقبٌ، والألقاب والكنى بمنزلة الأسماء نحو «زيد»، و«عمرو»، ولكنه أراد فى «قيس قفةٍ» ما أراد فى قوله: هذا عثمان آخر؛ فلم يكن له بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة، لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة.
وقال السيرافى: يريد أن ابن عرس وإن كان موضوعًا للتعريف فى الأصل فقد يجوز أن =

وإن كان علمًا، وإما أن يكون أخبر عنه بخبرين.

كلهم قرأ: ﴿تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾ [٦١] بالتاء.

غير حمزة فإنه قرأ: ﴿توفَّاه﴾[١].

حجة من قال: ﴿تَوَفَّتۡهُ﴾ بالتاء:

قوله: ﴿فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ﴾ [فاطر: ٤].

وقوله: ﴿إِذۡ جَآءَتۡهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [فصلت: ١٤].

و: ﴿جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

و: ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وحجة حمزة: أنه فعل متقدم مسند إلى مؤنث غير حقيقى، وإنما التأنيث للجمع، فهو مثل قوله: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وما أشبه ذلك مما تأنيثه تأنيث الجمع. وإن كان الكتاب فى المصحف بسنة[٢] فليس ذلك بخلاف له؛ لأن الألف الممالة قد كتبت ياء.

واختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ . قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾ [٦٣ - ٦٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم﴾ مشددة[٣]، ﴿قل الله يُنْجِيكُم﴾ مخففة.

= ينكر كما ينكر «زيد»، و«عمرو»، وإن كان موضوعهما معرفة. فإذا قلنا: هذا ابن عرس مقبل، فيكون على وجهين: أحدهما أن يكون «ابن عرس» على تعريفه، وترفع« مقبل» على ما ترفعه عليه لو قلت: هذا عبد الله مقبل. وقد مضت وجوه الرفع فيه. والوجه الآخر: أن تجعل ابن عرس نكرة، وَمقبلٌ نعتُ له.

ينظر: الكتاب (٢/ ٩٧).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، البحر المحيط (٤/ ١٤٨)، التبيان (٤/ ١٧٠)، التيسير (١٠٣)، تفسير القرطبى (٧/ ٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٤)، السبعة (٢٥٩)، الغيث (٢٠٨)، النشر (٢/ ٢٥٨).

(٢) أى: سنة الياء؛ لأنها إذا أميلت كتبت بالياء مثل: «أنجيه».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (٤/ ١٥٠)، التيسير (١٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٤١)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٥)، السبعة (٢٥٩)، الغيث (٢٠٨)، الكشف (١/ ٤٣٥، ٤٣٦)، النشر (٢/ ٢٥٩).

وروى على بن نصر عن أبى: عمرو ﴿قُل مَن يُنْجِيكُم﴾ خفيفة، ﴿قلِ الله يُنجِيكُم﴾ مثله مخففة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم﴾، ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾ مشددتين(١).

وقرأ الكوفيون - عاصم وحمزة والكسائى -: ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا﴾ [٦٣] بألف.

وقرأ الحجازيون(٢) وأهل الشام. ابن كثير ونافع وابن عامر-: ﴿لئن أَنْجَيْتَنَا﴾(٣).

وأبو عمرو مثلهم: ﴿لَئِن أَنجَيتَنَا﴾.

وكان حمزة والكسائى يميلان الجيم، وغيرهما لا يميل.

وجه التشديد والتخفيف فى «يُنْجِيكم، ويُنَجِّيكُم» أنهم قالوا: نجا زيد.

قال: [من الطويل]

نَجَا سَالِمٌ والنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ ... ... (٤)

فإذا نقلت(٥) الفعل فحسن نقله بالهمزة فى أفعل كحسن نقله بتضعيف العين، ومثل ذلك: أَفرحتُه وفرَّحتُهُ، وأَغرَمتُهُ وغرَّمتُهُ، وما أشبه ذلك.

وفى التنزيل: ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، [و] ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ [الأعراف: ٦٤، ٧٢]، [و] ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [فصلت: ١٨]، و ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ﴾ [يونس: ٢٣]، فلما جاء التنزيل باللغتين جميعًا تبينت من ذلك استواء القراءتين فى الحسن.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (٤/ ١٥٠)، التبيان (٤/ ١٧٢)، التيسير (١٠٣)، السبعة (٢٥٠، ٢٦٠)، الغيث (٢٠٩)، الكشاف (٢/ ٢٠)، تفسير الرازى (٤/ ٦١).

(٢) لعل العبارة «الحجازيان»؛ لأنه فسرهما: بابن كثير ونافع وأما ابن عامر فشامى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (٤/ ١٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٥)، السبعة (٢٥٩، ٢٦٠)، الغيث (٢٠٨)التبيان (٤/ ١٧٢)، النشر (٢/ ٢٥٩).

(٤) صدر بيت لحذيفة بن أنس الهذلى ،وعجزه:

.... ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

وهو فى شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٥٨)، والعقد الفريد (٥/ ٢٤٤)، ولسان العرب (جفن)، ولأبى خراش الهذلى فى لسان العرب (٦/ ٢٣٤)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(٥٢٦)، وجمهرة اللغة (١٣١٩)، ورصف المبانى ص(٨٦)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٣٦)، ولسان العرب (نجا)، والمعانى الكبير ص(٩٧٢)، والمقرب (١/ ١٦٧).

(٥) فى ب: نقل.

فأما حجة من قرأ: ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا﴾ فهى أنه حمله على الغيبة، وذلك قوله: ﴿تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا﴾، وكذلك ما بعده: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ . قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [٦٤، ٦٥].

فهذه كلها أسماء غيبة، فـ: «أنجانا» أولى من: «أنجيتنا»؛ لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة، وإذا كان مشاكلاً لما قبله وما بعده كان أولى.

وموضع «تدعونه» نصب على الحال، تقديره: قل من ينجيكم داعين وقائلين: لئن أنجانا. وكذلك من قرأ: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ تقديره: داعين وقائلين: لئن أنجيتنا، فواجهوا بالخطاب ولم يراعوا ما راعاه الكوفيون من المشاكلة.

ويقوى قول من خالف الكوفيين قوله فى أخرى: ﴿لئن أَنجَيْتَنَا من هذه لنكونن من الشاكرين، قل الله يُنَجِيكُم منها﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤] فجاء «أنجيتنا» على الخطاب وبعده اسم الغيبة.

فأما إمالة حمزة والكسائى فى «أنجانا» فمذهب حسن؛ لأن هذا النحو من الفعل إذا كان على أربعة أحرف استمرت فيه الإمالة؛ لانقلاب الألف إلى الياء فى المضارع، وإذا كانت الإمالة قد حسنت فى «غزا» مع أنه على ثلاثة أحرف؛ لأن الياء تثبت فيه إذا بنى الفعل للمفعول، مع أن الواو تصح فيه فى فعلت؛ فلا إشكال فى حسنها فى «أنجا» و«أغزا» ونحو ذلك.

كلهم قرأ: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ﴾ [٦٨] بتسكين النون الأولى وتشديد الثانية.

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿يُنَسِّيَنَّكَ﴾ بفتح النون الأولى وتشديد السين مع النون الثانية[(١)].

الحجة لهم فى قراءتهم: ﴿وإما يُنسِيَنَّكَ﴾ قوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] فجاء التنزيل على «أفعل».

ووجه قول ابن عامر أنك تقول: نسيت الشىء، فإذا أردت أن غيرك أنساكه جاز أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة، وعلى هذا قالوا: غرَّمته وأغرمته، فـ «فعَّل وأفعل» يجرى كل واحد منهما مجرى الآخر، وفى التنزيل: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، الإعراب (١/ ٥٥٥)، البحر المحيط (٤/ ١٥٣)، التبيان (٤/ ١٧٧)، تفسير القرطبى (٧/ ١٣)، الحجة لابن خالويه (١٤٢)، الحجة لأبى زرعة(٢٥٦)، السبعة (٢٦٠)، الغيث (٢٠٩)، النشر (٢/ ٢٥٩). وفى أ: والثانية فيه مشددة.

أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧].

كلهم قرأ: ﴿ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [٧١] بالتاء.

غير حمزة فإنه قرأ: ﴿اسْتَهْوَاهُ﴾[١] بألف ويميلها.

قال أبو عبيدة: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، أى: استمالته، أى: ذهبت به.

وقرأ حمزة: ﴿استهوَاهُ الشَّيَاطِين﴾ على قياس قراءته ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنا﴾ [الأنعام: ٦١].

وكلا المذهبين حسن.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ ... طَوِيلاً سَوارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهْ[٢]

وأرى أن قولهم: «استهواه كذا» إنما هو من قولهم: «هوى من حالق»[٣] إذا تردى منه، ويشبه به الذى يزل عن الطريق المستقيم، كما أن «زل» إنما هو من العثار فى المكان.

كقوله: [من الرجز]

قَامَ إِلَى مَنْزَعَةٍ زَلْخٍ فَزَلّ[٤]

ثم يشبه به المخطئ فى طريقته، وتقول: أزله غيره، كما قال: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]؛ فكذلك [هوى][٥] هو، وأهواه غيره.

قال: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ [النجم: ٥٣] فتقول: أهويته واستهويته؛ كما قال: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ و: ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [آل عمران: ١٥٥]؛ فكما أن «استزله» بمنزلة «أزله» كذلك «استهواه» بمنزلة «أهواه».

كما أن: «استجابه» بمنزلة «أجابه» فى قوله: [من الطويل]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (٤/١٥٨)، التبيان (٤/١٥٨) الحجة لابن خالويه (١٤٢)، الحجة لأبن زرعة (٢٥٦) السبعة (٢٦٠) الغيث (٢٠٩)، النشر (٢/٢٥٨)، التيسير (١٠٣).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٢٠٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٤٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٩٢)، والكتاب (٢/٤٤)، ولسان العرب (كون).

(٣) الحالق: الجبل العالى. ينظر: تاج العروس واللسان (حلق).

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

... ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[(١)]

واختلفوا فى فتح الراء والهمزة وكسرهما من قوله -تعالى-: ﴿رَءَا كَوۡكَبٗاۖ﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية حفص: ﴿رَءَا﴾ بفتح الراء والهمزة.

وقرأ نافع بين الفتح والكسر[(٢)].

وقرأ أبو عمرو ﴿رَئِى كَوكبًا﴾ بفتح الراء وكسر الهمزة[(٣)].

وروى القُطَعِىُّ[(٤)] عن عبيد بن عقيل عن أبى عمرو بكسر الراء والهمزة جميعًا[(٥)].

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿رِئِى﴾ بكسر الراء والهمزة[(٦)].

وجه قول ابن كثير وعاصم -فى إحدى الروايتين عنه- أنهما لم يميلا؛ كما أن من قال: رعى ورمى، لما لم يمل الألف لم يمل الفتحة التى قبلها، كما يميلها من يرى الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وقرأ نافع بين الفتح والكسر.

قوله: بين الفتح والكسر، لا يخلو من أن يريد الفتحتين اللتين على الراء والهمزة، أو الفتحة التى على الهمزة وحدها، فإن كان يريد فتحة الهمزة فإنما أمالها

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، الإملاء (١/ ١٤٤)، الغيث (٢٠٩)، المجمع (٢/ ٣٢٢)، تفسير الرازى (٤/ ٧٧)وفى ب: والكسرة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، التيسير (١٠٤)، السبعة (٢٥٦)، الغيث (٢٠٩).

(٤) محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبد الله القطعى البصرى، إمام مقرئ مؤلف متصدر، أخذ القراءة عرضًا عن أيوب بن المتوكل وهو أكبر أصحابه وروى الحروف سماعًا عن أبى زيد الأنصارى وعبيد بن عقيل وسليمان بن داود ومحبوب بن الحسن وعلى بن نصر الجهضمى ومحمد بن موسى الساوى وأحمد بن موسى اللؤلئِىّ، روى القراءة عنه أحمد بن الخزاز والفضل بن شاذان ذكره أبو أحمد الحاكم وقال: هو من زبيد من اليمن وروى: عنه أبو داود ووهم فيه أبو العز فسماه على بن محمد.
ينظر: الغاية (٢/ ٢٧٨).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، الإملاء (١/ ١٤٤)، التيسير (١٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٤٢، ١٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٠)، السبعة (٢٥٧)، الغيث (٢٠٩)، العنوان (٧٥).

(٦) ينظر: السبعة (٢٥٧).

نحو الكسرة؛ لتميل الألف التى فى «رأى» نحو الياء، كما أمال الفتحة التى على الدال من «هدى» والميم من «رمى»، وإن كان يريد أنه أمال الفتحتين - جميعًا - التى على الراء والتى على الهمزة؛ فإمالة فتحة الهمزة على ما تقدم ذكره.

وأما إمالة الفتحة التى على الراء؛ فإنما أمالها لإتباعه إياها إمالة فتحة الهمزة، كأنه أمال الفتحة لإمالة الفتحة؛ كما أمال الألف لإمالة الألف فى قولهم: رأيت عمادًا. فأمال ألف النصب لإمالة الألف فى «عماد»[1].

والتقديم والتأخير فى ذلك سواء، والفتحة الممالة منزَّلة منزِلة الكسرة؛ فكما أملتَ الفتحة فى قولك: مِنْ عمرو[2] -لكسرة الراء- كذلك أملت فتحة الراء من «رأى»؛ لإمالة الفتحة التى على الهمزة.

قال: وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿رِئِى﴾ بكسر الراء والهمزة.

قال: وجه قراءتهم أنهم كسروا الراء من «رأى»؛ لأن المضارع منه على «يَفْعَلْ»، وإذا كان المضارع منه على «يفعَل» فكأن الماضى على «فَعِل».

ألا ترى أن المضارع فى الأمر العام إذا كان على «يَفْعَل» كان الماضى على «فَعِل»؟! وعلى هذا قالوا: أنت تِنْهَى، فكسروا حرف المضارعة كما كسروه فى «تِعْلَم» و«تِفْهَم»، وكسروا الياء -أيضًا- فى هذا الحرف فقالوا: يِئْبَى، ولم يكسروه فى «يَعْلَم»[3]، وإذا

---

(١) قال سيبويه: وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك، والأول مكسور [نحو: عمادٍ] أملت الألف؛ لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف؛ ألا تراهم قالوا: صَبَقْتُ، فجعلوها صادًا لمكان القاف، كما قالوا: صُقْتُ. وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، والأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوى، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه فى الأول، فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلت: صويق. وذلك قولهم: سِرْبالٌ، وشِمْلالٌ، وعمادٌ، وكلابٌ، وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز.
ينظر: الكتاب (٤/ ١١٧).

(٢) فى أ: فى قولك: عمرو.

(٣) ولا يكسر فى هذا الباب شىء كان ثانيه مفتوحًا، نحو: ضرب وذهب وأشباههما.
وقالوا: أبى، فأنت تِئبى وهو يئبى وذلك أنه من الحروف التى يستعمل«يفعل» فيها مفتوحًا وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرف شاذ، فلما جاء مجىء ما فعل منه مكسور فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا فى الياء فقالوا يئبى، وخالفوا به فى هذا باب«فَعِلَ»كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشبهوه بـ: «يِيجَلُ» حين أدخلت فى باب فِعِلَ وكان إلى جنب الياء حرف الاعتلال. وهم مما يغيرون الأكثر فى كلامهم =

كان الماضى كأنه على «فعِل» -فيما ينزل- كسرت[1] الراء التى هى فاء؛ لأن العين همزة، وحرف الحلق إذا جاءت فى كلمة على زنة «فعِل» كسرت فيها الفاء؛ لكسرة العين فى الاسم والفعل، وذلك قولهم: عير نِعِر، ورجل جِئِر ومِحِك، وماضغ لِهِم. وكذلك الفعل، نحو: شِهِد، ولِعِب، ونِعِم.

وكسرة الراء على هذا كسرة مخلصة محضة، وليست بفتحة ممالة، وأما كسر[2] الهمزة فإنه يراد به إمالة فتحتها إلى الكسر؛ لتميل الألف نحو الياء، وذلك قولك: ﴿رِئى كوكبًا﴾.

فإن قلت: إن الفاء إنما تكسر لتتبع الكسرة فى العين فى نحو «شِهِد»، والهمزة فى «رَأَى» مفتوحة؛ فكيف أجيزت كسرة الراء مع أن بعدها حرفًا مفتوحًا؟

فالقول فى ذلك: إنه لما نزلناه بمنزلة الكسرة تبعته فتحة الراء؛ كما أن ضمة ياء «يُعْفُر» لما كان فى تقدير الفتحة ترك صرف الاسم معها كما ترك مع فتحة الياء فى «يَعْفُر» وترك صرفه مع ضمة الياء، حكاه أبو الحسن.

وكما أن الفتحة فى «يطأ» و«يسع» لما كانت فى تقدير الكسرة حذفت معها الفاء كما حذفت فى «يزن» و«يعد».

ومثل تنزيلهم الفتحة فى «رأى» منزلة الكسرة تنزيلهم لها -أيضًا- منزلة الكسرة فى قولهم: هما يشأيان، فى «يفعلان» من «الشأو»، لما قالوا يشأى نزلوا[3] الماضى على «فَعِل» فقالوا فى المضارع: يشأيان كما قالوا: يشقيان.

واختلفوا فيها إذا لقيها ساكن:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى وابن عامر: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام:٧٧]، و: ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾

= ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفًا.
ينظر: الكتاب (٤/ ١١٠، ١١١).

(١) فى ب: كسر.

(٢) فى أ: كسرة.

(٣) وأما«يَسَعُ»، و«يَطَأُ» فإنما فتحوا لأنه«فَعِلَ يَفعِلُ» مثل«حَسِبَ يَحْسِبُ»، ففتحوا الهمزة والعين كما فتحوا الهمزة والعين حين قالوا: يَقْرَأُ، ويَفْزَعُ. فلما جاء على مثال ما فَعَلَ منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا يأبَى حيث جاء على مثال ما فعل منه مكسور. وفى أ: أنزلوا.
ينظر: الكتاب (٤/ ١١١).

[الكهف:٥٣] و﴿رَءَا ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوا۟﴾ [النحل: ٨٦] وما كان مثله: بفتح الراء والهمزة.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة: ﴿رِأى القمر﴾ و﴿رِأى الشمس﴾ بكسر الراء وفتح الهمزة فى كل القرآن.

وذكر خلف عن يحيى بن آدم عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رِئى القمر﴾، و﴿رِئى الشمس﴾ بكسر الراء والهمزة جميعًا.

قال بعض أصحاب أحمد: قوله: بكسر الراء والهمزة، خطأ[١]؛ وإنما هو بكسر الراء وإمالة الهمزة.

قال أبو على: تحقيق هذا: وإمالة فتحة الهمزة.

وروى حفص عن عاصم بفتح الراء والهمزة فى: ﴿رَءَا﴾ فى كل القرآن.

وجه إزالتهم الإمالة عن فتحة الهمزة فى «رَأَى» أنهم إنما كانوا أمالوا الفتحة لتميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف بطلت إمالتها لسقوطها، ولما بطلت إمالتها لسقوطها بطلت إمالة الفتحة نحو الكسرة؛ لسقوط الألف التى كانت الفتحة الممالة يميلها نحو الياء.

وأما موافقة ابن عامر، والكسائى وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن كثير، نافعًا وأبا عمرو فى: ﴿وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [الكهف: ٥٣] وفتحهم الراء وقد كانوا كسروا فى ﴿رءِى كوكبًا﴾ الأنعام: ٧٦] -فلأنهم آثروا الأخذ باللغتين: كسر الراء وفتحها.

فكسرها لما ذكر، وفتحها؛ لأنهم جعلوها بمنزلة الراء فى «رمى» و«رعى»؛ ولأنهم أعلوا الراء وقدروا فيه ما قدروا لإعلال الهمزة بإمالة فتحتها، [فلما غيروها غيروا الراء أيضًا][٢].

ألا ترى أنهم لما أعلوا اللام بالقلب فى «عُصِى» و«عُتِى» ونحوهما، أعلوا الفاء - أيضًا- بالكسر فى «عِصِى».

ولما أعلوا الاسم بحذف التاء منه فى النسب إلى «ربيعة»، و«حنيفة»، ألزموه فى الأمر العام الإعلال والتغيير بحذف الياء منه -أيضًا- فقالوا: رَبَعى، وحَنَفى.

ووجه قراءة عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة: ﴿رِأى القمر﴾ و﴿رِأى الشمس﴾

---

(١) فى أ: غلط.
(٢) فى أ: «فلما غيروا الفتحة بالإمالة غيروا الراء أيضًا».

بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن؛ فلأن كسر الراء إنما هو للتنزيل الذي ذكرنا، وهو معنى منفصل من إمالة فتحة الهمزة.

ألا ترى أنه يجوز أن يُعمل هذا المعنى من لا يرى الإمالة، كما يجوز أن يعمله من يراها؛ فإذا كان كذلك كان انفصال أحدهما من الآخر سائغًا غير ممتنع؟!

وأما رواية خلف عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رِإِى القمر﴾، و﴿رِإِى الشمس﴾ بكسر الراء والهمزة معًا، يريد بكسر الهمزة: إمالة فتحتها.

فوجه كسر الراء قد ذكر، وأما إمالة فتحتها مع زوال ما كان يوجب إمالتها من حذف الألف؛ فلأن الألف محذوفة لالتقاء الساكنين، وما يحذف لالتقاء الساكنين فقد ينزل تنزيل المثبت.

ألا ترى أنهم قد أنشدوا: [من المتقارب]

.... وَلَا ذَاكِـــرِ الله إِلَّا قَـــلِيـــلَا[(١)]

فنصب الاسم بعد «ذاكر» وإن كانت النون قد حذفت؛ لما كان الحذف لالتقاء الساكنين، والحذف لهما في تقدير الإثبات من حيث كان التقاؤهما غير لازم، ومن ثم لم ترد الألف في نحو: «رَمَتَ المرأة».

ومما يشهد لذلك أنهم قالوا: شِهِد، فكسروا الفاء لكسرة العين، ثم أسكنوا فقالوا: شِهْد، فبقوا الكسرة في الفاء مع زوال ما كان اجتلبها.

وعلى هذا ينشد قول الأخطل: [من الطويل]

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا وَإِنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَنَوَافِلُهْ[(٢)]

ويشهد لذلك -أيضًا- أنهم قالوا: صِعِق، ثم نسبوا إليه فقالوا: صِعَقِى، فأقروا كسرة الفاء مع زوال كسرة العين التي لها كسرت الفاء، فكذلك تبقية إمالة فتحة

---

(١) عجز بيت لأبى الأسود الدؤلى ،وصدره:

فـألـفـيـتـه غـيـر مـسـتـعـتـب ....

ينظر: ديوانه ص(٥٤)، والأغانى (١٢/ ٣١٥)، والأشباه والنظائر (٦/ ٢٠٦)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧٤)، والدرر (٦/ ٢٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٣٣)، والكتاب (١/ ١٦٩)، واللسان (عتب، عسل)، والمقتضب (٢/ ٣١٣)، والمنصف (٢/ ٢٣١)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(٤٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٣)، وشرح المفصل (٢/ ٦)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٥٥).

(٢) تقدم.

الهمزة فى قراءة حمزة: ﴿رأى القمر﴾.

وزعم أبو الحسن أن ذلك لغة - مع ما ذكرنا من وجوه المقاييس فيه - وأنها قراءة: ﴿فى القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨].

واختلفوا فى تشديد النون وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾ [٨٠] و: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّىٓ﴾ [الزمر: ٦٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى﴾ و: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّىٓ﴾ مشددتين. وقرأ نافع وابن عامر مخففتين[(١)].

لا نظر فى قول من شدد. فأما وجه التخفيف فإنهما حذفا النون الثانية؛ لالتقاء النونين، والتضعيف يكره فيتوصل إلى إزالته تارة بالحذف، نحو: علماء بنو فلان.

وتارة بالإبدال، نحو: [من الطويل]

... ... لَا أَمْـلَاهُ حَـتَّـى يُـفَـارِقَـا[(٢)]

ونحو: ديوان وقيراط؛ فحذفا الثانية من المثلين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكون المحذوف: النون الأولى؛ لأن الاستثقال يقع بالتكرير فى الأمر الأعم، والأولى[(٣)] -أيضًا- فيها أنها دلالة الإعراب.

وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من «ليتى» فى قوله: [من الوافر]

... . إذْ قَالَ لَيْتِى أُصَـادِفُـهُ وَأَفْـقِـدُ بَـعْـضَ مَـالِـى[(٤)]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، الإعراب (١/ ٥٦٠)، البحر المحيط (٤/ ١٦٩)، التبيان (٤/ ٢٠١)، الحجة لابن خالويه (١٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٧)، السبعة (٢٦١)، الغيث (٢١١)، النشر (٢/ ٢٥٩).

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: وفى الأولى.

(٤) وتمام البيت:

كـمـنـيـة جـابـر ....

والبيت لزيد الخيل فى ديوانه ص(٨٧)، وتخليص الشواهد ص(١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧٥، ٣٧٧)، والدرر (١/ ٢٠٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٣)، والكتاب (٢/ ٣٧٠)، ولسان العرب (ليت)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٦)، ونوادر أبى زيد ص(٦٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص(١٥٣)، ورصف المبانى ص(٣٠٠، ٣٦١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٥٠)، وشرح الأشمونى (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل ص(٦١)، ومجالس ثعلب ص(١٢٩)، والمقتضب (١/ ٢٥٠)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤).

وكقوله: [من الوافر]

تَـرَاهُ كَـالـثَّـغَـامِ يُـعَـلُّ مِـسْـكًـا يَـسُـوءُ الـفَـالِيـاتِ إِذَا فَـلَيْـنِى[١]

فالمحذوفة المصاحبة للياء؛ ليسلم سكون لام الفعل وما يجرى مجراها أو حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ [لأن الفعل يبقى بلا فاعل][٢]، كما لا تحذف الأولى فى «أتحاجونى»؛ لأنها الإعراب.

ويدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار -أيضًا- فى نحو قوله: [من الرجز]

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى[٣]

وقد جاء حذف هذه النون فى كلامهم.

قال: [من الوافر]

أَبِـالْمَـوْتِ الَّذِى لَا بُـدَّ أَنِّـى مُلَاقٍ - لَا أَبَاكِ - تُخَوِّفِينِى؟![٤]

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص(١٨٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣)، والدرر (١/ ٢١٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢١٣)، والكتاب (٣/ ٥٢٠)، ولسان العرب (فلا)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٧٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٨٥)، وجمهرة اللغة ص(٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/ ٩١)، ولسان العرب (حيج)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٢١)، والمنصف (٢/ ٣٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ٦٥).

(٢) فى ب: فيبقى الفعل بلا فاعل.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط فى خزانة الأدب (٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)، والدرر (١/ ٢٠٧)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٤٨٧)، ولسان العرب (خبب)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٧)، ولحميد بن ثور فى لسان العرب (لحد)، وليس فى ديوانه؛ ولأبى بجدلة فى شرح المفصل (٣/ ١٢٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/ ٢٤١)، وأوضح المسالك (١/ ١٢٠)، وتخليص الشواهد ص(١٠٨)، والجنى الدانى ص(٢٥٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٦، ٧/ ٤٣١)، ورصف المبانى ص(٣٦٢)، وشرح ابن عقيل ص(٦٤)، والكتاب (٢/ ١٧١)، ومغنى اللبيب (١/ ١٧٠)، ونوادر أبى زيد ص(٢٠٥).

(٤) البيت لأبى حية النميرى فى خزانة الأدب (٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧)، والدرر (٢/ ٢١٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢١١)، ولسان العرب (خعل)، (أبى)، (فلا)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١٣٢)، والخصائص (١/ ٣٤٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٥٠١)، وشرح شذور الذهب ص(٤٢٤)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٥)، واللامات ص(١٠٣)، والمقتضب (٤/ ٣٧٥)، والمقرب (١/ ١٩٧)، والمنصف (٢/ ٣٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ٣٣٧).

وزعموا أن المفضل أنشد: [من السريع]

تَـذَكَّـرُونَـا إذ نُـقَـاتِـلُكُـمْ إِذْ لَا يَـضُـرُّ مُـعْـدِمًا عَـدَمُـهُ[١]

وزعم بعض البصريين فى حذف هذه النون أنها لغة لغطفان.

وحكى سيبويه هذه القراءة فزعم أن بعض القراء قرأ: ﴿أَتُحَاجُّونِى﴾ واستشهد بها فى حذف النونات لكراهة التضعيف.

قرأ الكسائى وحده: ﴿هَدانِ﴾ [الأنعام: ٨٠] بإمالة الدال[٢].

وقرأ الباقون بالفتح.

الإمالة فى «هدانى» حسنة؛ لأنه من «هدى، يهدى» فهو من الياء، وإذا كانوا قد أمالوا نحو «غزا» و«دعا» لأنه قد يصير إلى الياء فى «غُزِى» و«دُعِى».

فلا إشكال فى حسنها [فى هذا المكان][٣] فيما كان الأصل فيه الياء.

اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله -تعالى-: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿نَرْفَعُ﴾ بالنون، ﴿درجاتِ من نشاء﴾ مضافًا[٤]، وكذلك فى سورة يوسف [٧٦].

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ منونًا، وكذلك فى «يوسف».

قوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] يدل على قراءة من نون.

ألا ترى أنه فى ذكر الرسل قال: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؟

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] فإنه[٥] فى الرتب وارتفاع الأحوال فى الدنيا واتضاعها.

يدلك على ذلك قوله: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (خزم).
ويروى: «هل تذكرون» بدل «تذكرونا».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، التبيان (٤/ ٢٠١)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، السبعة (٢٦١)، الغيث (٢١٢).

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: التبيان (٤/ ٢٠١)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٨)، الغيث (٢١١)، السبعة (٢٦١)، النشر (٢/ ٢٦٠).

(٥) فى أ: وإنه.

[الزخرف: ٣٢].

ويقوى قراءة من أضاف قوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فمن فضل على غيره فقد رفعت درجته عليه؛ فقوله: ﴿فَضَّلْنَا﴾ بمنزلة [قولك:][١] رفعنا درجته.

اختلفوا فى زيادة اللام ونقصانها من قوله -تعالى-: ﴿وَٱلْيَسَعَ﴾ [٨٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بلام واحدة.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿واللَّيْسَع﴾ بلامين، وفى «ص» [٤٨] مثله[٢].

قال أبو على: اعلم أن لام المعرفة تدخل الأسماء[٣] على ضربين:

أحدهما: للتعريف.

والآخر: زيادة زيدت كما تزاد الحروف؛ فلا تدل على المعانى التى تدل عليها إذا لم تكن زائدة.

والتعريف الذى يحدث بها على ضروب:

منها: أن يكون إشارة إلى المعهود بينك وبين المخاطب، نحو: الرجل، والغلام، إذا أردت بها: رجلاً وغلامًا عرفتماه بعهد كان بينكما.

والآخر: أن يكون إشارة إلى ما فى نفوس الناس من علمهم للجنس، فهذا الضرب، وإن كان معرفة كالأول، فهو مخالف له من حيث كان الأول قد علمه حسًا، وهذا لم يعلمه كذلك، وإنما يعلمه معقولاً.

فأما نحو: مررت بهذا الرجل، فإنما أشير به إلى الشاهد الحاضر، لا إلى الغائب المعلوم[٤] بعهد.

ألا ترى أنك تقول ذلك فيما لا عهد فيه بينك وبين مخاطبك؟

ومما يدل على ذلك [قولك][٥] فى النداء: يأيها الرجل، فتشير إلى المخاطب

---

(١) سقط فى ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، الإعراب (١/ ٥٦٣)، البحر المحيط (٤/ ١٧٤)، التبيان (٤/ ٢٠٧)، تفسير الطبرى (١١/ ٥١١)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، الحجة لأبى زرعه (٢٥٩)، السبعة (٢٦٢)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢/ ٢٦٠).
(٣) فى أ: تدخل كل الأسماء.
(٤) فى ب: إلى غائب معلوم.
(٥) سقط فى ب.

الحاضر، وهما يجريان مجرى الاسم الواحد؛ كما أن «ماذا» من قوله -تعالى-: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠] تجرى مجرى الاسم الواحد؛ فلا يجوز أن يكون الاسم معرفًا بتعريفين مختلفين أحدهما حاضر والآخر غائب.

ويدلك على أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد، أنه لا يوصف بالمضاف نحو: مررت بهذا ذى المال. ولا يوصف بالأسماء المفردة إذا ثنيت؛ فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير، كما تقول: مررت بالرجلين القائم والقاعد؛ وذلك أنه قد صار مع الأول كالشىء الواحد، ويَبِينُ ذلك من جهة المعنى، [وهو][(١)] أنك تستفيد بهما ما تستفيده من الاسم المفرد من معنى الجنس.

فأما الأسماء الأعلام فلا تدخل عليها الألف واللام؛ وذلك أن تعليقها على من تعلق عليه وتخصيصه بها يغنى عن الألف واللام، وذلك نحو التسمية بـ: «جدار، وحمار، وثور، وأسد، وكلب، وزيد، وزيادة، وبشر، وحمد».

فأما نحو «العباس، والحارث، والقاسم، والحسن» فإنما دخلت الألف واللام فيها على تنزيل أنها صفات جارية على موصوفين، وهذا [ما] يعنى الخليل بقوله: جعلوه الشىء بعينه. فإن لم تنزل هذا التنزيل لم يلحقوه[(٢)] الألف واللام، فقالوا: حارث، وعباس، وقاسم. وعلى كلا المذهبين جاء ذلك فى كلامهم.

قال الفرزدق: [من الطويل]

تَقَعَّدَهُمْ أَعْرَاقُ حِذْلِم بَعْدَمَا ... رَجَا الهُتْمُ إِدْرَاكَ العُلَا وَالمَكَارِمِ

وقال: [من الطويل]

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[(٣)]

فجعله مرة بمنزلة: أضحاة وأضاحٍ، ومرة بمنزلة: أحمر وحُمْر.

وجمع الأعشى بين الأمرين فى بيت، وذلك قوله: [من الطويل]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: يلحقوها.
(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٠-٣٧٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢٧٢)، ولسان العرب (ردى)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٢٥٣)، وشرح الأشمونى (٢/ ٦٢٢)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥١٨)، وشرح المفصل (٦/ ٢١، ٢٣)، والمقتضب (٢/ ١٧٠).

أَتَانِى وَعِيدُ الْحوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا(١)

وأنشد الأصمعى: [من الرجز]

أَحْوَى مِنَ العُوجِ وَقَاحُ الحَافِرِ(٢)

و«العُوج» نسب إلى «أعوج» كما أن «الحُوص» نسب إلى «أحوص»، فإذا حذفت ياءى النسب جعلتها(٣) بعد التسمية به بمنزلته وهو صفة لم يسم بها؛ فكسر الصفة.

وهذا يدل على صحة قول من لم يصرف «أحمر» إذا نكره بعد أن سمى به.

فإذا كسره تكسير الاسم نحو: الأفاكل والأرامل، قال: الأحاوص. وعلى هذا القياس تقول: الأعاوج، كما تقول: الأهاتم.

ومثل هذا قولهم: الفُرْس، فى جمع «فارسى»، [حذفت منه ياءا النسب كما حذفتا](٤) من «الأعوجى»، وكسَّر «فاعل» على «فُعل»: كـ «بازِلٍ وبُزْلٍ، وعائط وعيط، وحائل وحُول»، وهذا يقوى «العوج».

ألا ترى أنه جمعه جمع الصفات وإن كانت ياءا النسب فيه محذوفتين.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

طَافَتْ بِهِ الفُرسُ حَتَّى بَزَّ نَاهِضهَا ... ...(٥)

فأما قوله: [من البسيط]

وَالتَّيْمُ أَلْأَم مَنْ يَمْشِى وَأَلْأَمُهُمْ ذُهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّودِ المَدَانِيسِ(٦)

---

(١) البيت فى ديوانه ص(١٩٩)، والاشتقاق ص(٢٩٦)، وإصلاح المنطق ص(٤٠١)، وخزانة الأدب (١/ ١٨٣)، وشرح شواهد الشافية ص(١٤٤)، ولسان العرب (حوص)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(٦٣١)، وشرح المفصل (٥/ ٦٣).

(٢) ينظر: اللسان (عوج).

(٣) فى أ: جعلت.

(٤) فى أ: كما حذفها.

(٥) صدر بيت، ، وعجزه:

.... عُمٌّ لَقِحنَ لِقَاحًا غَيرَ مُبتَسِرِ

ينظر ديوانه ص(٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٤٩)، ولسان العرب (بسر).

(٦) البيت لجرير فى ديوانه ص(١٣١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٩)، ولسان العرب (ضغبس)، (يتم).

ويروى: «أولاد ذهل» بدل «ذهل بن تيم»

فإنه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون بمنزلة «العباس»، وذلك أن «التيم» مصدر، والمصادر قد أجريت مجرى أسماء الفاعلين.

ألا ترى أنه قد وصف بها كما وصف بأسماء الفاعلين، وجمع على جمعها فى نحو: نور ونوّار، وسيل وسواءل؟ فلما كانت مثلها أجراها مجراها، وعلى هذا قالوا: «الفضل» فى اسم رجل؛ كأنهم جعلوه الشىء الذى هو خلاف النقص.

والآخر: أن يكون «تَيمِىّ وتَيم»: ك «زنجِىّ وزنج، ويهودى ويهود». وفى التنزيل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]. و«اليهود» إنما هو جمع «يهودى»، ولو لم يكن جمعًا لم تدخل اللام؛ لأن «يهود» جرت عندهم اسمًا للقبيلة؛ فصارت بمنزلة مجوس عندهم.

أنشدنا على بن سليمان: [من الكامل]

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا ... صَمِّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ[1]

وفى حديث القسامة[2] «تقسم يهود»[3].

(١) البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص(٦١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٧)، ولسان العرب (هود، صمم)، ومجالس ثعلب ص(٥٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ١١٢).

(٢) القسامة فى اللغة مأخوذة من«القسم» وهو اليمين، والقسامة. الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم، يقال: قتل فلان بالقسامة: إذا اجتمعت جماعة من أولياء القتيل فادعوا على رجل أنه قتل صاحبهم، ومعهم دليل دون البينة، فحلفوا خمسين يمينًا أن المدعى عليه قتل صاحبهم.

وفى اصطلاح الفقهاء: هى الأيمان المكررة فى دعوى القتل.

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القسامة مشروعة، وقد استدلوا على ذلك بأحاديث، منها ما روى عن سهل بن أبى حثمة قال: انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود إلى خيبر- وهى يومئذ صلح- فتفرقا، فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط فى دمه قتيلا، فدفنه، ثم قدم المدينة، فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحيصةوحويصة ابنا مسعود إلى النبى ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم؛ فقال: «كبر كبر»-وهو أحدث القوم- فسكت، فتكلما فقال: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ فقالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر؟ قال: فتبرئكم يهود بخمسين يمينًا، فقالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار؛ فعقله النبى ﷺ من عنده»، وفى رواية متفق عليها قال: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم؛فيدفع برمته» فقالوا: أمرلم نشهده كيف نحلف؟ قال: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم قالوا: يا رسول الله قوم كفار. . .» الحديث.

فقوله «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟» دليل على مشروعية القسامة وإلى هذا ذهب =

ومن الصفات الغالبة التى تجرى مجرى «الحارث» و«القاسم»، قولهم: النابغة. فالنابغة له اسم يجرى مجرى الأعلام، وغلب عليه هذا الوصف؛ كما أن «الحارث» ونحوه قد نزل تنزيل من له اسم علم فغلب عليه هذا الوصف؛ فجرى هذا الوصف الغالب مجرى العلم وسد مسده حتى صار يعرف به كما يعرف بالعلم، فلما سد مسده وكفى منه أجراه مجرى العلم، نحو «جعفر» و«ثور» فقال: [من الطويل]

وَنَابِغَةُ الجَعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُه ... ...(١)

ومن ذلك قولهم فى اسم اليوم: «الاثنين»؛ لما جرى مجرى العلم نحو: «جعفر» وغيره استجيز حذف اللام منه؛ كما استجازوا حذف اللام من «النابغة» وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: هذا يوم اثنين مباركًا فيه.

فأما قولهم: الغدوة والفينة، فدخول لام التعريف فيهما على وجه آخر وهو أن «غدوة» و«فينة» كانا معرفتين؛ كما تكون الأسماء التى للألقاب معارف، فأزيل هذا التعريف عنهما كما أزيل التعريف عن الاسم الموضوع وضع الأعلام، وذلك فى أحد تأويلى سيبويه فى قولهم:

هذا ابن عرسٍ مقبلٌ.

فلما أزيل هذا التعريف عنهما عرفا بالألف واللام، فقرأ من قرأ: ﴿بالغُدْوَة﴾ [الأنعام: ٥٢] على هذا. وحكى أبو زيد: لقيته فينة، و: الفينة بعد الفينة.

ومثل إزالة هذا الضرب من التعريف عن هذه الأسماء، إزالتهم إياه فى قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما خراسان فلا خراسان لك.

وعلى هذا قوله: [من الوافر]

= جمهور الصحابة والتابعين والعلماء من الحجاز والكوفة والشام كما حكى ذلك القاضى عياض.

(٣) هو من حديث سهل بن أبى حثمة:
أخرجه مسلم (٣/ ١٢٩٤-١٢٩٥)كتاب القسامة، باب القسامة (٦/ ١٦٦٩) بلفظ: «فتحلف لكم يهود»، وأحمد فى المسند (٤/ ٢)، بلفظ «يحلفون أنهم لم يقتلوه».

(١) صدر بيت وعجزه:

.... عليه تراب من صفيح موضع

والبيت لمسكين الدارمى فى ديوانه ص(٤٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٦٨، ٦/ ٣٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٢٤)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣/ ٢٤٤)، ولسان العرب (وسط) (نبغ)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٥٤).

... ... وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ[(١)]

و: قضية ولا أبا حسن لها.

ومثل هذا، زوال تعريف العلم عن الأعلام المثناة والمجموعة نحو: الجعفران والعمران، فزال تعريف العلم عن «الجعفرين»، كما زال تعريف العدل عن «العمريْن» و«القُثَميْن»، ولو لم يزل لم يجز دخول لام المعرفة عليه كما لم يجز دخولها قبل التثنية، ولا تدخل لام المعرفة على المعدول.

واستدل أبو عثمان على أن «الثلاثاء، والأربعاء» غير معدولين [بدخول الألف واللام][(٢)] عليهما، وقال: المعدول لا تدخل عليه الألف واللام.

فأما «أبانان» و«عرفات»، فلم تدخلهما اللام؛ لأن التسمية وقعت بالجمع والتثنية كما وقعت بالمفرد، فلم تدخل اللام كما لم تدخل على المفرد.

فأما الألف واللام فى «اليسع» [فلا يخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة: فإن كانت زائدة] فلا تخلو من أن تكون على حد «الرجل» إذا أردت المعهود أو الجنس نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أو على حد دخولها فى «العباس».

فلا يجوز أن يكون على واحد من ذلك، ولا يجوز أن تكون على حد «العباس»؛ لأنه لو كان كذلك كان صفة كما أن «العباس» كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن تكون فعلاً، ولو كان فعلاً لوجب أن يلزمه الفاعل، ولو لزمه الفاعل لوجب أن يحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يجز لحاق اللام له.

ألا ترى أن اللام لا تدخل على الفعل؟!

وليس بإشارة كقولك: هذا الرجل، فإذا لم يجز فيه شيء من ذلك ثبت أنه زيادة.

ومثل ذلك [مما جاءت فيه اللام][(٣)] زائدة، قول الشاعر: [من الطويل]

---

(١) جزء من عجز بيت لعبد الله بن الزبير، و قبله:

أرى الحاجات عند أبى خبيب نكدن ....

ينظر: ملحق ديوانه ص (١٤٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٦١، ٦٢)، والدرر (٢/ ٢١١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢، ١٠٤)، والكتاب (٢/ ٢٩٧)، ولفضالة بن شريك فى الأغانى(١٢/ ٦٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٩)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(٢٦١)، وشرح الأشمونى (١/ ١٤٩)، وشرح شذور الذهب ص(٢٧٣)، والمقتضب (٤/ ٣٦٢)، والمقرب (١/ ١٨٩).

(٢) فى ب: بدخول لام المعرفة.

(٣) فى أ: فيما جاءت اللام فيه.

أَمَـا وَدِمَـاءٍ لَا تَـزَالُ كَـأَنَّـهَـا عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فِى كُلِّ بِيعَةٍ أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَا[١]

فتعلم زيادة اللام فيه بما فى التنزيل من قوله: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

فأما انتصاب «عندم» فى البيت فيأخذ شيئين:

أحدهما: بما فى «كأن» من معنى الفعل.

والآخر: أن تجعل «على قنة العزى» مستقرًّا، فتكون الحال عنه.

فإن نصبت بالأول فذو الحال: الضمير الذى فى: كأنها، وإن نصبته عن «المستقر» فذو الحال الذكر الذى فى «المستقر»، والمعنى على حذف المضاف؛ كأنه: مثل عندم، فحذفت[٢].

ومثل ذلك ما أنشده محمد بن السرى للمرار الفقعسى: [من الوافر]

إِذَا نَـهِـلَتْ بِـسُـفْـرَتِـهَـا وَعَـلَّتْ ذَنُـوبًـا مِـثْـلَ لَوْنِ الـزَّعْـفَـرانِ[٣]

المعنى: ماء ذنوب مثل لون الزعفران.

ولو جعلت «العندم» هو الدم -لموافقته إياه فى اللون- لكان مذهبًا، ولو رفعت: مثلُ لون الزعفران، جاز؛ [على أن التقدير][٤]: ذنوبًا لونه مثل لون الزعفران. فحذفت المبتدأ، والجملة فى موضع نصب.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

وَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلا[٥]

---

(١) البيتان لعمرو بن عبد الجن فى خزانة الأدب (٧/ ٢١٤، ٢١٧)، ولسان العرب (أبل)، وله أو لرجل جاهلى فى المقاصد النحوية (١/ ٥٠٠)، ولعبد الحق فى لسان العرب (نسر)، وفى تاج العروس (أبل)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣١٨)، وتخليص الشواهد ص(٣٦٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٦٠)، ولسان العرب (عزز)، (عندم)، (قنن)، (لوى)، والمنصف (١٣٤).

ويروى: «مائرات تخالها» بدل «لاتزال كأنها»و «قدس»بدل«سبح»، و«هيكل»بدل«بيعة».

(٢) فى ب: فحذف.

(٣) ينظر: معجم الشعراء للمرزبانى (٣٣٧).

(٤) فى ب: ويكون التقدير.

(٥) الرجز لأبى نجم العجلى فى اللسان (علا)، ولغيلان بن حريث فى خزانة الأدب (٩/ ٤٣٧)، =

المعنى: على ماء الحوض.

ألا ترى أنها تتناول ماءه لا نفس الحوض؟!

ومثل ذلك قول الآخر: [من الرجز]

لَا عَيْشَ إِلَّا كُلُّ حَمْرَاءِ غُفُلْ تَنَاوَلُ الحَوْضَ إِذَا الحَوْضُ شُغِلْ(١)

ومما جاءت اللام فيه زيادة ما أنشده أبو عثمان: [من الرجز]

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا(٢)

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

يَا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِى مَكَانَ مَنْ أَنْشَا عَلَى الرَّكَائِبِ(٣)

وأما قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ(٤)

فإنه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون قد اعتقب عليه تعريفان كما اعتقب على «غدوة، الغدوة» و«اثنين، والاثنين» من قولهم: اليومُ يومُ الاثنين؛ فيكون التعريف الذى وضع له فى

= واللسان (نوش)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٣٢٧)، والتاج (نوش)، وديوان الأدب (٤/ ٢٢)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب (٥٠٣)، وأسرار العربية (١٠٣)، والأشباه والنظائر (٨/ ١٢٤)، وإصلاح المنطق ص(٤٣٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٦٥)، ورصف المبانى ص(٣٧١)، وشرح المفصل (٤/ ٧٣)وأساس البلاغة (جوز).

(١) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢/ ٣١٦)، ولسان العرب (شعع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١/ ٢٢٢)، وتاج العروس (غفل)، ولسان العرب (غفل).
ويروى: «صهباء» بدل «حمراء»، و«تبادر» بدل «تناول».

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٤٩)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٠٢).

(٣) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٢٦٢)، والإنصاف (١/ ٣١٦)، ورصف المبانى ص(٧٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٦٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٤)، ولسان العرب (وبر) (ربع)، ومجالس ثعلب (٢/ ٥٦٤)، والمنصف (٣/ ١٣٤).

(٤) البيت بلا نسبة فى الاشتقاق ص(٤٠٢)، والإنصاف (١/ ٣١٩)، وأوضح المسالك (١/ ١٨٠)، وتخليص الشواهد ص(١٦٧)، وجمهرة اللغة ص(٣٣١)، والخصائص (٣/ ٥٨)، ورصف المبانى ص(٧٨)، وسر صناعة الإعراب ص(٣٦٦)، وشرح الأشمونى (١/ ٨٥)، ولسان العرب (جوت)، (حجر)، (سور)، (عير)، (وبر)، (جحش)، (أبل)، (حفل)، (عقل)، (اسم)، (جنى)، (نجا)، والمحتسب (٢/ ٢٢٤)، ومغنى اللبيب (١/ ٥٢، ٢٢٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٩٨)، والمقتضب (٤/ ٤٨)، والمنصف (٣/ ١٣٤).

أول أمره فى تقدير الزوال عنه، كما قدر سيبويه ذلك فى أحد تأويليه فى قولك: هذا ابن عرسٍ مقبلٌ.

ومما جاء فيه الألف واللام زائدة قولهم: الخمسة العشرَ درهمًا، حكاه أبو الحسن الأخفش.

ألا ترى أنهما اسم واحد، ولا يجوز أن يعرف اسم واحد بتعريفين؛ كما لا يجوز أن يتعرف بعض الاسم دون بعض؟! فإذا كان كذلك علمت زيادة اللام فى الخمسة العشرَ درهمًا.

ويذهب أبو الحسن فى «اللات» فى قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] إلى أن اللام فى «اللات» زائدة، وذلك صحيح؛ لأن «اللات» معرفة.

أما «العزى» فبمنزلة «العباس»، فإذا كانت «اللات» معرفة ولم تكن بمنزلة «العباس» ثبت أن اللام فيها زائدة.

وقياس قول أبى الحسن هذا أن تكون اللام فى «اليسع» - أيضًا - زائدة؛ لأنه علم مثل «اللات»، وليس بصفة كما أن اللات ليست بصفة.

فإن قلت: فلم لا تكون «اللات» صفة؟ ويكون مأخوذا من لوى على الشىء؛ إذا عطف عليه، وقول الشاعر: [من الكامل]

... ... فـــإنَّـــنِـــى أَلْوِى عَلَيْكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِى[1]

ويؤكد هذا قوله: ﴿وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦] فهذا من العطف عليها والتمسك بعبادتها.

فإن ذلك لا تقوله.

ألا ترى أنه يلزم أن يكون قد وصفت باسم على حرفين ثالثه تاء التأنيث، وهذا مما لم نعلمه جاء فى الصفات؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مطرحًا؟!

ومما جاءت اللام فيه زائدة ما أنشده بعض البغداديين: [من الطويل]

---

(١) وتمام البيت:
عــمــرتــك الله الــجــلــيــل ....
والبيت لعمرو بن أحمر فى ديوانه ص(٦٠)، وخزانة الأدب (٢/ ١٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٦)، والكتاب (١/ ٣٢٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عمر)، والمقتضب (٢/ ٣٢٩)، والمنصف (٣/ ١٣٢).

وَجَدْنَا الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ[(١)]

فأما قول من قال: «الليْسَع» فإنه تكون اللام فيه على [حد ما][(٢)] فى «الحارث»؛ ألا ترى أنه على وزن الصفات فهو ك «الحارث»، إلا أنه وإن كان كذلك فليس له مزية على القول الآخر؟

ألا ترى أنه لم يجئ فى الأسماء الأعجمية المنقولة فى حال التعريف نحو: إسماعيل وإبراهيم، شىء على هذا النحو، كما لم يجئ فيها شىء فيه لام التعريف؟! فإذا كان كذلك كان «الليْسَع» بمنزلة «اليَسَع» فى أنه خارج عما [كان][(٣)] عليه الأسماء الأعجمية المختصة المعربة.

اختلفوا فى إثبات الهاء فى قوله -تعالى-: ﴿اَقْتَدِهْ﴾ [٩٠] فى الوصل:

فقرأ ابن كثير وأهل مكة ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة وعاصم ﴿فَبِهُدَاهُمُ اَقْتَدِهْ قُل﴾ يثبتون الهاء فى الوصل ساكنة.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿فبهداهم اقتدِ قُل﴾ بغير هاء فى الوصل، ويقفان بالهاء[(٤)].

وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿فبِهُدَاهُم اقتدِهِ قُل﴾ يكسر الدال ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء، وهذا غلط؛ لأن [هذه][(٥)] الهاء هاء وقف لا تعرب فى حال من الأحوال، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها.

---

(١) البيت لابن ميادة فى ديوانه ص(١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦)، والدرر (١/ ٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٥١)، وشرح شواهد الشافية ص(١٢)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٦٤)، ولسان العرب(زيد)والمقاصد النحوية (١/ ٢١٨،٥٠٩)،ولجرير فى لسان العرب (وسع)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٣٢٢)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦)، والإنصاف (١/ ٣١٧)، وأوضح المسالك (١/ ٧٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢)، وشرح الأشمونى (١/ ٨٥)، وشرح التصريح (١/ ١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٣٦)، وشرح قطر الندى ص(٥٣)، ومغنى اللبيب (١/ ٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٤).

ويروى: «رأيت» بدل «وجدنا».

(٢) فى أ : على حدها.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، البحر المحيط (٤/ ١٧٦)، والتبيان (٤/ ٢١١).

(٥) سقط فى أ.

قال أبو على: والوجه الوقف على الهاء؛ لاجتماع الكثرة والجمهور على إثباته، ولا ينبغى أن يوصل والهاء ثابتة؛ لأن هذه الهاء فى السكت بمنزلة همزة الوصل فى الابتداء، فى أن الهاء للوقف كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة فى الوصل كذلك ينبغى ألا تثبت الهاء.

قال أبو الحسن: وكذلك قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، و﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] يسكتون عنده أجمع، وقوله: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢] هكذا تكلم به العرب على الوقف.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿قل هو الله [أَحَد][1] الله﴾ على السكون.

وقول حمزة والكسائى [القياس][2]، وفى ترك قول الأكثر ضرب من الاستيحاش، وإن كان الصواب والقياس ما قرأا [به.][3]

وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء، ليس بغلط.

ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التى تلحق للوقف؛ وحسن إضماره لذكر الفعل الدال [عليه.][4]

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيِّة وَتَخَالُهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا[5]

كأنه قال: تخال خيلانا على ظهره سبا جديدًا يمانيًا؛ فـ «على» متعلق بمحذوف.

وعلى هذا قول الشاعر: [من البسيط]

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ[6]

فالهاء كناية عن المصدر، ودل «يدرسه» على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن؛ لأن الفعل قد تعدى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره؛ كما

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٢٤).
(٦) تقدم.

أنك إذا قلت: أزيدًا ضربتَه ؟ لم تنصب زيدًا بـ «ضربت»؛ لتعديه إلى ضميره.

ومثل ذلك ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم: ﴿ولكلٍّ وجهةٍ هو موليها﴾ [البقرة: ١٤٨] فاللام متعلقة بـ «مُوَلٍّ» على هذه القراءة، والهاء كناية عن التولية، ودل عليها قوله: «مُوَلٍّ».

فعلى هذا -أيضًا- قراءة ابن عامر: ﴿فبهداهم اقتدِهِ قُل﴾، وقياسه إذا وقف عليه أن يقول: «اقتده» فيسكن هاء الضمير كما تقول: اشترهْ، في الوقف، وفي الوصل: اشترهي يا هذا، واشترهو قبل.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله -جل وعز-: ﴿وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ [غافر: ٨] في غير هذا الموضع، ولم يختلفوا في هذا الموضع أنه بالجمع:

قد قلنا فيما تقدم في «الذرية»: إنه يكون واحدًا وجمعًا؛ فيغني ذلك عن الإعادة هنا.

فأما قوله ﴿وَأَزْوَاجِهِمْ﴾ فواحدها زوج، وهو الأكثر[(١)] ولغة التنزيل، قال: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧].

وقد قالوا: زوجة، قال: [من الكامل]

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي ... ...[(٢)]

واختلفوا في التاء والياء من قوله جل وعز: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [٩١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَجعَلُونَهُ قراطيس يبدونها ويخفون كثيرًا﴾ بالياء جميعًا[(٣)].

---

(١) في أ: وهو أكثر.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.... والظاعنون إلى ثم تصدعوا

وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص(٥٠)، وشرح اختيارات المفضل ص(٧٠١)، ونوادر أبي زيد ص(٢٣)، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية (٢/ ٤٧٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١١٦)، والخصائص (٣/ ٢٩٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإملاء (١/ ١٤٦)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٠)، السبعة (٢٦٢)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢/ ٢٦٠).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى كل ذلك بالتاء.

من قرأ بالياء؛ فلأنهم غيب.

ويدلك على ذلك قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ﴾ [الأنعام: ٩١]، وقوله: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ . . . تَجْعَلُونَهُۥ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ فيحمله على الغيبة لأن ما قبله كذلك أيضًا.

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب: قل لهم: تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرًا.

ومعنى ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾: تجعلونه ذوى قراطيس، أى: تودعونه إياها. و﴿تخفون﴾ أى: تكتمونه؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وقوله: ﴿تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ يحتمل موضعه ضربين:

الأول: أن يكون صفة للقراطيس؛ لأن النكرة توصف بالجمل.

الثانى: أن تجعله حالاً من ضمير الكتاب فى قوله: ﴿تجعلونه﴾ على: أن تجعل الكتاب القراطيس فى المعنى؛ لأنه مكتتب فيها.

ويؤكد قراءة من قرأ بالتاء، قوله: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، فجاء على الخطاب، وكذلك يكون ما قبله من قوله: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ [٩٢]:

فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر: ﴿ولينذر أم القرى﴾ بالياء[١].

وقرأ الباقون: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ بالتاء.

وروى حفص عن عاصم بالتاء أيضًا.

وجه [قراءة][٢] من قرأ بالتاء: قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] و: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، و: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

ومن قرأ بالياء: جعل «الكتاب» هو المنذر؛ لأن فيه إنذاراً.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإملاء (١/ ١٤٧)، البحر المحيط (٤/ ١٧٩)، التبيان (٤/ ٢١٦)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، الحجة لأبى زرعة(٢٦١)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢/ ٢٦٠).

(٢) سقط فى ب.

ألا ترى أنه قد خوف به فى نحو قوله: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]، و: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]؟! فلا يمتنع أن يسند الإنذار إليه على الاتساع.

اختلفوا فى رفع النون ونصبها من قوله -عز وجل-: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمزة: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم﴾ رفعًا(١).

وقرأ نافع والكسائى ﴿بَيْنَكُم﴾ نصبًا.

وكذلك روى حفص عن عاصم بالنصب أيضًا.

قال أبو على: البين: مصدر «بان، يبين»: إذا فارق، قال: [من الكامل]

بَانَ الخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا ... أَوَكُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ؟(٢)

وقال أبو زيد: بان الحى بينونة وبَيْنًا: إذا ظعنوا، وتباينوا تباينًا: إذا كانوا جمعًا فتفرقوا.

قال: والبين: ما ينتهى إليه بصرك من حائط وغيره.

واستعمل هذا الاسم على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسمًا متصرفًا كالافتراق.

والآخر: أن يكون ظرفًا.

فالمرفوع فى قراءة من قرأ: ﴿لقد تَقَطَّعَ بَيْنُكُم﴾ هو الذى كان ظرفًا ثم استعمل اسمًا، والدليل على جواز كونه اسمًا، قوله: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، و: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]؛ فلما استعمل اسمًا فى هذه المواضع جاز أن يسند إليه الفعل الذى هو «تقطع» فى قول من رفع.

ويدل على أن هذا المرفوع هو الذى استعمل ظرفًا، أنه لا يخلو من أن يكون الذى هو ظرف اتسع فيه، أو يكون الذى هو مصدر.

فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأن التقدير يصير: «لقد تقطع افتراقكم»، وهذا

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإعراب (١/ ٥٦٦)، التبيان (٤/ ٢٢٠)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٢)، الكشاف (٢/ ٢٨)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، النشر (٢/ ٢٦٠).

(٢) وهو لجرير فى ديوانه (٣٤٠).

ويروى: «رفعوا» بدل «ظعنوا».

مع بعده عن القصد خلاف المعنى المراد.

ألا ترى أن المراد: لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه؟!

فإن قلت: كيف جاز أن يكون المعنى الوصل وأصله الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا: بان الخليط، إذا فارق، وفى الحديث: «مَا بَانَ مِنَ الحَى فَهُوَ مَيْتَةٌ»[(١)]؟!

قيل: إنه لما استعمل مع الشيئين المتلابسين فى نحو: بينى وبينه[(٢)] شركة، وبينى وبينه رحم وصداقة -صارت لاستعمالها فى هذه المواضع بمنزلة الوُصلة على خلاف الفرقة؛ فلهذا جاء ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم﴾ بمعنى: لقد تقطع وصلُكم.

ومثل «بين» فى أنه يجرى فى الكلام ظرفًا ثم يستعمل اسمًا «وَسْطُ» الساكن العين.

ألا ترى أنك تقول: جلست وَسْطَ القوم، فتجعله ظرفًا لا يكون إلا كذلك؟! ثم استعملوه اسمًا فى نحو قول القتال[(٣)]: [من الكامل]

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنى قُرَيْظٍ بَعْدَمَا   هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يَا بَنِى جَوَّابِ[(٤)]

وقال الآخر: [من الطويل]

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ   صَلَاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا[(٥)]

فجعله مبتدأ وأخبر عنه، كما جره الآخر بالحرف الجار، وحكى سيبويه: هو أحمر بينِ العينين.

فأما من قال: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ بالنصب، ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه أضمر[(٦)] الفاعل فى الفعل، ودل عليه مما تقدم فى قوله: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

---

(١) علقه البخارى فى صحيحه بصيغة الجزم عن الحسن وإبراهيم بلفظ: إذا ضرب صيدًا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذى بان وكل سائره. وبمثله أخرجه الدارمى (٢/ ٩٣) كتاب الصيد باب فى الصيد يبين منه العضو، وأحمد (٥/ ٢١٨)، والترمذى (٣/ ١٤٥) أبواب الصيد باب ما قطع من الحى فهو ميت (١٤٨٠) عن أبي واقد الليثى.

(٢) فى أ: بينه وبينى.

(٣) هو عبد الله -وقيل: عبيد الله- ابن مجيب، والقتّال: لقب له؛ وصار بمنزلة اسمه لتمرده وفتكه؛ ويكنى أبا السليل، وأبا الحسيب. جاهلى وقيل: من فتاك الإسلام. ينظر: الشعر والشعراء (٧٠٥).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) زاد فى أ: الاسم.

ألا ترى أن هذا الكلام فيه دلالة على التقاطع والتهاجر؛ وذلك أن المضمر هو: الوصل، كأنه قال: لقد تقطع وصلُكم بينكم.

وقد حكى سيبويه أنهم قالوا: إذا كان غدًا فائتنى؛ فأضمر ما كانوا فيه من بلاء أو رخاء[1] لدلالة الحال عليه، فصار دلالة الحال [عليه][2] بمنزلة جرى الذكر وتقدمه.

والمذهب الآخر: انتصاب «البين» فى قوله: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على شىء يراه[3] أبو الحسن، وهو أنه يذهب إلى أن قوله: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ إذا نصب، يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى فى كلامهم منصوبًا ظرفًا تركوه على ما يكون عليه فى أكثر الكلام.

وكذلك يقول فى قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣].

وكذلك يقول فى قوله: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١].

ف: «دون» فى موضع رفع عنده، وإن كان منصوب اللفظ.

ألا ترى أنك تقول: منا الصالح ومنا الطالح، فترفع؟!

اختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -عز وجل-: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [٩٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿جَاعِلُ الليلِ سَكَنًا﴾ بألف[4].

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ بغير ألف.

وجه قول من قال: ﴿جَاعِلُ﴾ أن قبله اسم فاعل: ﴿إن الله فالق الحب والنوى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ذلكم الله فأنى تؤفكون. فالق الإصباح وَجَاعِلُ﴾ [الأنعام: ٩٥، ٩٦]؛ ليكون فاعل المعطوف مثل فاعل المعطوف عليه.

ألا ترى أن حكم الاسم أن يعطف على اسم مثله؛ لأن الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، وقد رأيتهم راعوا هذه المشاكلة فى كلامهم، وذلك نحو ما جاء فى قوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وقوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، و: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ

---

(١) فى أ: رخاء وبلاء.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: يقوله.
(٤) ينظر: تفسير الطبرى (١١/٥٥٦)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٢)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٣)، النشر (٢/ ٢٦٠).

﴿ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [الأعراف: ٣٠].

نصبوا كل هذه الأسماء التى اشتغل عنها الفعل؛ ليكون القارئ بنصبها كالعاطف جملة من فعل وفاعل على جملة من فعل وفاعل.

وكما أن الفعل بالفعل أشبه من المبتدأ بالفعل، كذلك الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، وإذا كان كذلك كان «جاعل» أولى من «جعل».

ويقوى ذلك قولهم: [من الوافر]

لَلُبْسِ عَبَاءةٍ [وَتَقَرَّ عَيْنِي] ... ...[1]

وقوله: [من الطويل]

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا[2]

ومن قرأ: ﴿وَجَعَلَ﴾ فلأن اسم الفاعل الذى قبله بمعنى المضى، فلما كان «فاعل» بمنزلة «فَعَل» عطف عليه «فَعَلَ» لموافقته إياه[3] فى المعنى، ويدلك على أنه بمنزلة «فَعَل» أنه نُزل منزلته فيما عطف عليه، وهو قوله: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًاۚ﴾ [الأنعام: ٩٦].

ألا ترى أنه لما كان المعنى فَعَل، حمل المعطوف على ذلك، فنصب «الشمس» و«القمر» على «فَعَل» كما كان «فاعل» كـ: «فَعَل»؟!

ويقوى ذلك قولهم: هذا معطى زيد درهمًا أمس، فالدرهم محمول على «أعطى»؛ لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل، فإنما جعل

---

(١) صدر بيت لميسون بنت بحدل ،وعجزه:

.... أحب إلى من لبس الشفوف

ينظر: خزانة الأدب (٨/ ٥٠٣)، والدرر (٤/ ٩٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٤٧٧)، وشرح شذور الذهب ص(٤٠٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٥٠)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٦٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٧)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(١٥٧)، خزانة الأدب (٨/ ٥٢٣)، الكتاب (٣/ ٤٥)، والمقتضب (٢/ ٢٧).

وما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٢) وهو للحصين بن الحمام فى خزانة الأدب (٣/ ٣٢٤)، والدرر (٤/ ٧٨)، وشرح اختيارات المفضل ص(٣٣٤)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤)، وشرح المفصل (٣/ ٥٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤١١)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٢)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٩)، والمحتسب (١/ ٣٢٦)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠، ١٧).

(٣) فى أ: له.

«مُعْطٍ» بمنزلة «أعطى»؛ فكذلك جعل ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] بمنزلة «فلق»؛ لأن اسم الفاعل لما مضى، فعطف عليه «فَعَل» لما كان بمنزلته.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

قُعُودًا لَدَى الأَبْوَابِ طُلَّابَ حَاجَةٍ عَوَانٍ مِنَ الحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةً بِكْرَا[1]

فليس يوافق الآية؛ لأن «طلاب» جمع اسم فاعل الذى يراد به الحال، وإنما حذف التنوين مستخفًا، وحمل «حاجةً» على اسم الفاعل الذى للحال، واسم الفاعل فى الآية لما مضى.

اختلفوا فى كسر القاف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿فَمُستَقَرٌّ﴾ [٩٨]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فمستقِر﴾ بكسر القاف[2].

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى ﴿فَمُسۡتَقَرّٞ﴾ بفتح القاف.

قال سيبويه: قالوا: قر فى مكانه واستقر، كما قالوا: جلب الجرح وأجلب[3]، يريد بهما [جميعًا][4] شيئًا واحدًا؛ فكما بنى هذا على «أفعلت» بنى هذا على «استفعلت».

فمن كسر القاف كان المستقر بمعنى: القار، وإذا كان كذلك وجب أن يكون خبره المضمر: منكم، أى: منكم مستقر، كقولك: بعضكم مستقر، أى: مستقر فى الأرحام، وقال: ﴿يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ خَلۡقٗا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٖ﴾ [الزمر: ٦] كما قال: ﴿وَقَدۡ خَلَقَكُمۡ أَطۡوَارًا﴾ [نوح: ١٤].

ومن فتح [﴿مستقَر﴾][5] [فليس][6] على أنه مفعول به.

---

(١) وهو لذى الرمة فى ملحق ديوانه ص(١٨٧١)، وأساس البلاغة (بكر)، واللسان (بكر)، وللفرزدق فى ديوانه (١/ ١٨٨)، والمقتضب (٤/ ١٥٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإملاء (١/ ١٤٨)، البحر المحيط (٤/ ١٨٨)، التبيان (٤/ ٢٣٠)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٢)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٣)، المعانى للأخفش (٢٨٢).

(٣) الجلبة: القشرة التى تعلو الجرح عند البرء، وقال الأصمعى: إذا علت القرحة جلدة البرء قيل: جلب.
ينظر: اللسان (جلب).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

ألا ترى أن «استقر» لا يتعدى، وإذا لم يتعد لم يكن منه اسم مفعول به، وإذا لم يكن مفعولا به كان اسم مكان فـ«المستقَر» بمنزلة «المقر»؛ كما أن «المستقر» بمنزلة «القار»، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون خبره المضمر منكم، كما جاز ذلك فى قول من كسر القاف. فإذا لم يجز ذلك جعلت الخبر المضمر: لكم؛ فيكون التقدير: لكم مقر.

وأما المستودع فإن «استودع» فعل يتعدى إلى مفعولين، تقول: استودعت زيدًا، وأودعت زيدًا ألفًا، فـ«استودع» مثل «أودع»، كما أن «استجاب» بمنزلة[1] «أجاب».

و«المستودَع» يجوز أن يكون الإنسان الذى استودع ذلك المكان، ويجوز أن يكون المكان نفسه:

فمن قرأ: «فمستقَر» -بفتح القاف- جعل «المستودع» مكانًا؛ ليكون مثل المعطوف عليه، أى: فلكم مكان استقرار ومكان استيداع.

ومن قرأ: «فمستقِر» فالمعنى: منكم مستقر فى الأرحام ومنكم مستودع فى الأصلاب، فـ«المستودَع» اسم المفعول به؛ ليكون مثل «المستقر» فى أنه اسم لغير المكان، فعلى هذا يوجه.

واختلفوا فى الثاء والميم من قوله -عز وجل-: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ﴾ [٩٩]، و: ﴿مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ [١٤١]، و: ﴿لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ﴾ [يس: ٣٥] فى الفتح فيها والضم:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالفتح فى [ذلك][2] كله.

وقرأ حمزة والكسائى بالضم [فى ذلك كله.][3]

وجه [قول][4] من فتح فقال: ﴿مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ أن سيبويه يرى أن «الثمر» جمع «ثَمَرة»، ونظيره فيما قال: بقرة وبقر، وشجرة وشجر، وجزرة وجزر[5].

(١) فى أ: مثل.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، التبيان (٤/ ٢٣٢)، البحر المحيط (٤/ ١٩١)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٠٤، ١٠٥)، السبعة (٢٦٤)، النشر (٢/ ٢٦٠)، تفسير الرازى (٤/ ١٠٧).
وفى أ: بدل ما بين المعقوفين «فى كل القرآن».
(٤) سقط فى أ.
(٥) قال سيبويه: فى باب «ما كان واحدا»: يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث؛ ليتبين الواحد من الجميع.

ويدل على أن واحد «الثَّمر»: ثمرة، قوله: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ﴾ [النحل:٦٧]، وقد كسروه على «فِعال» فقالوا: ثمار، كما قالوا: أكمة وإكام، وجذبة وجذاب، ورقبة ورقاب.

وأما قول حمزة والكسائي: ﴿من ثُمُره﴾ فإنه يحتمل وجهين:

الأبين: أن يكون جمع «ثَمَر» على «ثُمُر» كما جمع[1] «خشبة» على «خُشُب» في قوله: ﴿كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞ﴾ [المنافقون: ٤]، وكذلك «أكمة وأكم» في نحو قوله: [من الكامل]

نَحْنُ الفَوَارِسُ يَوْمَ دَيْسَقَةَ الْـ ... ـمُغْشُو الكُمَاةِ غَوارِبَ الأُكُمِ[2]

ونظيره من المعتل: ساحة وسوح، وقارة وقور، ولابة ولوب، وناقة ونوق.

قال أبو عمر: أنشدنا الأصمعي لرجل من هذيل: [من البسيط]

وَكَانَ سِيَّان أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ[3]

والآخر: أن يكون جمع «ثمارًا» على «ثُمُر»؛ فيكون «ثمر» جمع الجمع، وجمعوه على «فُعُل» كما جمعوه على «فعائل» في قولهم: جمال وجمائل.

= فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) [فهو] نحو«طلح» والواحد: طلحة، و«تمر» والواحدة: تمرة، ونخل ونخلة، وصخر وصخرة. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر. وربما جاءت (الفعلة)ومن هذا الباب على (فِعال)، وذلك [قولك]: سخلة وسخال، وبهمة وبهام، وطلحة وطلاح وطلح، شبهوه بـ«القصاع». وقد قال بعضهم: صخرة وصخور، فجعلت بمنزلة بدرة وبدور، ومأنة ومئون. والمأنة: تحت الكركرة.

وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فمثل: مرو ومروة، وسرو وسروة. وقالوا: صعوة وصعو وصعاء، كما قالوا: طلاح. ومثل ما ذكرنا: شرية وشرى، وهدية وهدى، هذا مثله في الياء. والشرية: الحنظلة.

ومن المضاعف: حبة وحب، وقتة وقت.

وأما ما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فعَلا) فإن قصته كقصة«فعل» وذلك [قولك]: بقرة وبقرات وبقر، وشجرة وشجرات وشجر،وخرزة وخرزات وخرز.

وقد كسروا الواحد منه على (فِعال)، كما فعلوا ذلك في«فعل»، قالوا: أكمة وإكام وأكم، وجذبة وجذاب وجذب، وأجمة وإجام وأجم، وثمرة وثمار وثمر.

ينظر: الكتاب (٣/ ٥٨٢-٥٨٣).

(١) في ب: جمعوا.

(٢) وهو للنابغة الجعدي في اللسان (دسق)، وتهذيب اللغة (٨/ ٣٩٥)، وليس في ديوانه.

(٣) تقدم.

قال: [من الطويل]

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الجَمَائِلِ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَا الخَطر(١)

ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيره على «فعل» وإن كان قد حكى تكسيره على «فعائل» ولا يمتنع فى القياس.

ألا ترى أن «فعل» جمع للكثرة(٢) كما أن «فعائل» جمع له.

وجمعوه بالألف والتاء -أيضًا- فى قول من قرأ: ﴿كأنه جمالات صفر﴾ [المرسلات: ٣٣].

وأنشد بعض البغداديين: [من الرجز]

أَحَبُّ كَلْبٍ فى كِلابَاتِ النَّاس إلىَّ نَبْحًا كَلْبُ أُمِّ العَبَّاس(٣)

فأما قول الشاعر: [من الرجز]

كُنَّا بِهَا إِذِ الحَيَاةُ حِيٌ(٤)

فليس «حى» بجمع «حياة»، كـ «بدنة وبدن، وقارة وقور»؛ إنما «الحى» مصدر كـ «العِى»، ولو كان جمعا على «فُعُل» لجاز فى فائه الضم والكسر؛ كما قالوا: قرن ألوى، وقرون لُى ولِى.

قال: اختلفوا فى سورة الكهف:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿وكان له ثُمُر﴾ [٣٤]، [و] ﴿وأحيط بثُمُره﴾ [٤٢] بضمتين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿بثُمْره﴾ بضمة واحدة وأسكن الميم.

وقرأ عاصم: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾، ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما.

أما حمزة والكسائى فقراءتهما فى ذلك كقراءتهما فيما تقدم.

وابن كثير ونافع وابن عامر أخذوا بذلك فى هذا الموضع؛ لأن اللفظتين -جميعًا-

---

(١) تقدم.

(٢) فى أ: للكثير.

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (كلب)، والتاج (كلب)، والمخصص (٨/ ٧٩).

(٤) الرجز للعجاج فى ديوانه (١/ ٤٨٦)، واللسان (حيا)، وكتاب العين (٤/ ٢٦٦)، وتهذيب اللغة (٨/ ٢٣٩)، وجمهرة اللغة ص(١٠٣، ٢٣٢)، والتاج (حيا).
ويروى: «كأنها» بدل «كنابها».

للجمع.

ألا ترى أن «الثَّمَر» جمع، كما كان[1] «الثُمُر» كذلك؟!

ووافقهم أبو عمرو فى الأخذ بالجمع الذى هو «فُعُل» إلا أنه خفف العين كما خفف فى «بدنة وبُدن» قال: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم﴾ [الحج: ٣٦]، وكما قالوا: «الأكم» فى جمع «أكمة» فى قوله: [من الطويل]

... ... تَرَى الأُكْمَ مِنْهُ سُجَّدًا لِلْحَوافِرِ[2]

وعلى هذا قالوا: أَسَد وأُسْد.

وقد فسر «الثَّمَر» فى سورة الكهف أنه من تثمير المال.

وروى عن مجاهد: «وكان له ثمر» قال: ذهب ووَرِق.

قال أبو على: وكأن الذهب والورق قيل له: ثمر، على التفاؤل؛ لأن الثمر ما فى ذى الثمر.

ولا يمتنع أن يكون «الثمر» جمع «ثمرة» كما قدمنا، ويدل على ذلك أن عاصمًا قرأ: ﴿وكان له ثَمر﴾ فى الموضعين فى «الكهف»، وكأن الثمر الذى هو الجنا أشبه فى التفسير من الذهب والورق؛ لأنه أشد مشاكلة بالمذكور معه.

ألا ترى أنه قال: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [٣٢، ٣٣، ٣٤] فـ«الثَّمَر» الذى هو الجنا أشبه بالنخيل والأعناب من الذهب والورق منهما وأشد مشاكلة.

ويقوى ذلك قوله فى الأخرى فى وصف جنة: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

فكما أن «الثمرات» فى هذه الآية لا تكون إلا الجنا، كذلك فى الأخرى يكون إياه.

ويقوى أن الثمر ليس بالذهب والورق هنا قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢] والإحاطة به: إهلاك له واستئصال بالآفة التى حلت بها كما حلت بالأخرى فى قوله:

---

(١) فى أ: إن.

(٢) ينظر: اللسان (سجد).

﴿فَأَصَابَهَآ إِعۡصَارٞ فِيهِ نَارٞ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وكما قال: ﴿فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]، أي: سوداء كسواد الليل بالاحتراق.

ويقوى ذلك قوله: ﴿فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، والإنفاق فى الأمر العام إنما يكون من الورق لا من الشجر.

قال: وقرأ عاصم: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٞ﴾ ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما؛ [فهذا][(١)] لأن «ثَمَر» جمع كما أن «ثُمُر» كذلك.

ويدلك على أن «الثمَر» ونحوه جمع، قوله: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧]، وإنما جاء التأنيث لمعنى الجمع كما جاء التذكير فى [نحو][(٢)] ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، و﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠] على تذكير اللفظ وإن كان المعنى الجمعَ.

وقد يجوز أن يكون «ثُمُر» جمع «ثَمَر»؛ لأن سيبويه قد حكى «ثَمُر»، وجاز أن يكون «ثَمُر» جمع على «ثُمُر» كما جمع «فَعِل» على «فُعُل» وذلك نحو قولهم: نَمِر ونُمُر.

قال: [من الرجز]

فِـيـهِ عَـيَـايِـيـلُ أُسُـودٌ ونُـمُـرْ[(٣)]

والأول: الوجه؛ لأنه الأكثر كما رأيت.

اختلفوا فى تشديد الراء وتخفيفها فى قوله -تعالى-: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ﴾ [١٠٠]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ﴾ خفيفة.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) الرجز لحكيم بن معية الربعى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩٧)، واللسان (نمر)، (عيل)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٨٦)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢١٩)، والتاج (نمر)، (عيل)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٣١٦، ٣٧٦)، وشرح التصريح (٢/ ٣١٠، ٣٧٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٣٢)، وشرح الأشمونى (٣/ ٨٢٩)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٧٦)، وشرح المفصل (٥/ ١٨، ١٠/ ٩٢)، والكتاب (٣/ ٥٧٤)، واللسان (عيل)، والمقتضب (٢/ ٢٠٣)، والممتع فى التصريف (١/ ٣٤٤)، والمخصص (١١/ ٧)، والتاج (نمر).

وقرأ نافع وحده[(١)]: ﴿وخَرَّقوا له﴾ مشددة الراء[(٢)].

[قال أبو علي:][(٣)] قال أبو عبيدة: «وخَرَّقوا له بنين وبنات» أي: جعلوا له وأشركوه. اخترق، واختلق، وابتشك: سواء.

وقال أحمد بن يحيى: خرق واخترق[(٤)].

وقال أبو الحسن: الخفيفة [أحب إلي][(٥)] وبها أقرأ.

وقيل: إن المعنى: أن المشركين ادعوا الملائكة بنات الله، والنصارى: المسيح، واليهود: عزيرًا.

ومن شدد فكأنه ذهب إلى التكثير.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله -عز وجل-: ﴿دَرَسْتَ﴾ [١٠٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[(٦)]: ﴿دَارَسْتَ﴾ بألف.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿دَرَسْتَ﴾ ساكنة السين بغير ألف.

وقرأ ابن عامر[(٧)]: ﴿دَرَسَتْ﴾ مفتوحة السين ساكنة التاء بغير ألف.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإملاء للعكبري (١/ ١٤٨)، البحر المحيط (٤/ ١٩٤)، التبيان للطوسي (٤/ ٢٣٦)، التيسير للداني (١٠٥)، تفسير القرطبي (٧/ ٣)، الحجة لابن خالويه (١٤٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٤)، الغيث للصفاقسي (٢١٣)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٣١)، الكشف للقيسي (١/ ٤٤٣)، المجمع للطبرسي (٢/ ٣٤٢)، تفسير الرازي (٤/ ١١٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٦١).

(٢) زاد في أ: وقرأ الباقون و «خرقوا» خفيفة الراء. وهو المذكور من قبل.

(٣) سقط في أ.

(٤) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون من«خرق الثوب»: إذا شقه، أي: اشتقوا له بنين وبنات. وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير، أي: زوروا له أولادًا، لأن المزور محرف ومغير الحق إلى الباطل». ينظر: الدر المصون (٣/ ١٤٦).

(٥) بدل ما بين المعقوفين في أ: أعجب إلي؛ لأنها أكثر.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٧٢)، البحر المحيط (٤/ ١٩٧)، التبيان للطوسي (٤/ ٢٤٦)، التيسير للداني (١٠٥)، تفسير الطبري (١٢/ ٢٦)، تفسير القرطبي (٧/ ٥٨)، الحجة لابن خالويه(١٤٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٤)، الغيث للصفاقسي (٢١٣)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٣)، الكشف للقيسي (١/ ٤٤٣)، المجمع للطبرسي (١/ ٢٢٦)، المحتسب لابن جني (١/ ٢٢٦)، المعاني للأخفش (٢٨٥)، المعاني للفراء (١/ ٣٤٩)، تفسير الرازي (٤/ ١٢٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٦١).

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٧٢)، الإملاء للعكبري (١/ ١٤٩)، البحر المحيط (٤/ ١٩٧)، التبيان للطوسي (٤/ ٢٤٦)، تفسير الطبري (١٢/ ٢٦)، =

قال أبو زيد: درَسْتُ أدرس دراسة، وهى القراءة، قال: وإنما يقال ذلك إذا قرأت على غيرك.

قال الأصمعى: أنشدنى ابن ميادة: [من الرجز]

يَكْفِيكَ مِنْ بَعْضِ ازْدِيَارِ الآفَاق سَمْرَاءُ مِمَّا دَرَسَ ابْنُ مِخْرَاق[1]

قال: «درس يدرس» مثل «داس يدوس»، [قال][2]: وقال بعضهم: سمراء: ناقته، ودرسها: رياضتها، قال: ودرس السورة من هذا، أى: يدرسها؛ لتخف على لسانه.

وجه من قرأ: ﴿دارسْتَ﴾، أى: دارست أهل الكتاب وذاكرتهم. ويقوى ذلك: ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤].

فإن قيل: ليس فى المصحف ألف فإن الألف قد تحذف فى المصحف فى نحو هذا.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

ووجه ﴿دَرَسْتَ﴾ -فى حجة هذه القراءة- أن أبيا وابن مسعود -فيما زعموا- قرأا: ﴿وليقولوا دَرَّس﴾، وأسندا الفعل فيه إلى الغيبة كما أُسْنِد[3] إلى الخطاب، وهو «فَعَل» من «درَسْتُ» كما أن «دارسْتُ»: «فاعلت» منه.

وقراءة ابن عامر: «دَرَسَتْ» مفتوحة السين ساكنة التاء، فهو من الدُّروس الذى هو تَعَفِّى الأثر، وامِّحاء الرسوم[4].

= تفسير القرطبى (٧/ ٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاقسى (٢١٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٤٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٥)، المعانى للفراء (١/ ٣٤٩)، تفسير الرازى (٤/ ١٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦١).

(١) الرجز فى ديوانه ص(١٧٩)، والمخصص (١٦/ ٤٧)، وبلا نسبة فى اللسان (سمر)، (درس)، (رستق)، (شهق)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٣٦٠)، ومقاييس اللغة (١/ ١١٥)، (٢/ ٢٦٧)، ومجمل اللغة (٢/ ٢٦١)، والمخصص (١١/ ٥٤).
ويروى: «حمراء» بدل «سمراء».

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: أسندا.

(٤) فى ب: الرسم.

قال أبو عبيدة: دَرَسَتْ: امَّحت.

فأما اللام فى قوله: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾ فعلى ضربين:

من قال: ﴿دَرَسَتْ﴾ فالمعنى فى ﴿ليقولوا﴾: لكراهة أن يقولوا، ولئلا يقولوا: دَرَسْت، أى: فصلت الآيات وأحكمت؛ لئلا يقولوا إنها أخبار، وقد تقدمت وطال العهد بها، وباد من كان يعرفها كما قالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥].

لأن تلك الأخبار لا تخلو من خلل، فإذا سلم الكتاب منه لم يكن لطاعن موضع طعن.

وأما من قرأ: ﴿دارسْتَ﴾ و﴿دَرَسْتَ﴾ فاللام على قولهم كالتى فى قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]، ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تفصل الآيات ليقولوا: دَرسْتَ ودارسْتَ؛ ولكن لما قالوا ذلك أطلق هذا [عليه][1] فى الاتساع.

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ﴾ [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُم إِنَّهَا﴾ مكسورة الألف[2].

وكذا[3] قرأ أبو عمرو بالكسر -أيضًا-.

غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من ﴿يُشْعِرُكم﴾.

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية حفص، وحمزة والكسائى -وأحسب ابن عامر-: ﴿أَنَّهَآ﴾ بالفتح.

وأما أبو بكر بن عياش فقال يحيى عنه: لم نحفظ عن عاصم كيف قرأ: أفتحًا أم[4] كسرًا؟

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٧٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٤٩)، البحر المحيط (٤/ ٢٠١، ٢٠٢)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٥٢)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٠، ٤١)، تفسير القرطبى (٧/ ٦٤)، الحجة لابن خالويه(١٤٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاقسى (٢١٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٤)، الكشف للقيسى (١/ ١٤٤، ٤٤٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٨)، المعانى للأخفش (٢٨٥)، المعانى للفراء (١/ ٣٦٥٠)، تفسير الرازى (٤/ ١٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦١).

(٣) فى ب: وكذلك.

(٤) فى أ: أو.

وقال حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿إِنَّها﴾ مكسورة، أخبرنى به موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عن حسين الجعفى بذلك.

وحدثنى موسى بن إسحاق عن أبى هشام محمد بن يزيد قال: سمعت أبا يوسف الأعشى قرأها على أبى بكر ﴿إِنَّها﴾ كسرًا لا يؤمنون بالياء.

وكذلك روى داود الأودى أنه سمع عاصمًا يقرؤها: ﴿إِنَّها﴾ كسرًا.

قال سيبويه: [سألته يعنى الخليل.](١) عن قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُم إِنَّهَا إذا جاءت لا يؤمنون﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل. فقال: لا يحسن ذلك فى هذا الموضع؛ إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم ابتدأ فأوجب فقال: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ ولو قال: وما يشعركم أنها، كان ذلك عنه عذرًا لهم.

وأهل المدينة يقولون: ﴿أَنَّهَآ﴾، فقال الخليل: هى بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشترى لنا شيئًا، أى: لعلك؛ فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

[قوله:](٢) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: «ما» فيه استفهام، وفاعل «يشعركم» ضمير «ما»، ولا يجوز أن يكون نفيًا؛ لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل.

فإن قلت: يكون نفيًا، ويكون فاعل «يشعركم» ضمير اسم الله عز وجل.

قيل: ذلك لا يصح؛ لأن التقدير يصير: وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم، وهذا لا يستقيم.

ألا ترى أن الله سبحانه قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [١١١]؟!

فالمعنى: وما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، فحذف المفعول، وحذْفُ المفعول كثير، والتقدير: وما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، أى: هم لا يؤمنون مع مجىء الآيات إياهم.

فأما «يشعركم» فإنك تقول: شعرت بالشىء كما تقول: دريت به. وقالوا: دريته؛

---

(١) فى أ: وسألت الخليل.

(٢) سقط فى ب.

فيجوز أن يكون «شعرت» مثله فى أنه يتعدى مرة بحرف، ومرة بلا حرف ك: «دريت».

فمن عداه بالحرف جاز أن يكون «أنّ» فى قول من لم يجعله بمعنى «لعل» فى موضع جر؛ لأن الكلام لما طال صار [كالبدل منه.][1] وجاز أن يكون فى موضع نصب.

فأما قراءة ابن كثير وأبى عمرو فالتقدير فيها: وما يشعركم إيمانهم. فحذف المفعول، أى: لو جاءت الآية التى اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ كما قال: ﴿مَّا كَانُوٓاْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [١١١] أى: إلا أن يشاء إجبارهم على الإيمان.

ولو فتح «أَنَّ» وجعلها التى فى نحو: بلغنى أَنَّ زيدًا منطلق -لكان عذرًا لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون؛ لأنه إذا قال القائل: إن زيدًا لا يؤمن. فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمن؟ فالمعنى أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرًا لمن نفى الإيمان عنه.

فأما وجه قراءة من فتح: «أَنَّ» فإن فى فتحها تأويلين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «لعل»؛ كقوله: [من الرجز]

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ
أَنَّا نُغَدِّى الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ[2]

وقال الآخر: [من الطويل]

أَرِينِى جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لأَنَّنِى ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدَا[3]

وقال آخر: [من الوافر]

هَلَ انْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لأَنَّا ... نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ[4]

---

(١) فى أ: كالمبدل منها.

(٢) الرجز لأبى النجم فى الإنصاف (٣/ ٥٩١)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠١، ١٠/ ٢٢٥)، والكتاب (٣/ ١١٦)، والمعانى الكبير ص(٣٦٣)، وبلا نسبة فى اللامات ص(١٣٧)، ومجالس ثعلب (١/ ١٥٤).
ويروى البيت الثانى:
كما تغدى الناس من شوائه

(٣) تقدم.

(٤) وهو فى ديوانه (٢/ ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٢)، وسمط اللآلى ص(٧٥٨)، وشرح =

فالمعنى: ما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وهذا [ما][1] فسره الخليل فى قوله: ائت السوق أنك تشترى لنا شيئًا. أى: لعلك.

وقال عدى بن زيد: [من الطويل]

أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكِ أَنَّ مَنِيَّتِي إِلَى سَاعَةِ اليَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الغَدِ[2]

وفسر على: «لعل منيتى».

ويدل على صحة ذلك وجودته فى المعنى أنه قد جاء فى التنزيل «لعل» بعد العلم، وذلك قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]، [و] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

فكما جاء «لعل» بعد العلم كذلك يكون: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ﴾ بمنزلة: لعلها إذا جاءت.

والتأويل الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو أن يكون «أنها» فى قوله: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩] أن الشديدة التى تقع بعد الأفعال التى هى عبارات من ثبات الشىء وتقرره، نحو: علمت وتبينت وتيقنت، على أن تكون «لا» زائدة؛ فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت [لا][3] يؤمنون.

والمعنى على [هذا:][4] أنها لو[5] جاءت لم يؤمنوا.

ومثل «لا» هذه فى أنها تكون فى تأويل زائدة، وفى آخر[6] غير زائدة -قول الشاعر: [من الطويل]

أَبَى جُودُهُ لَا البُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَهْ[7]

يروى: أبى جوده لا البخلَ، و: لا البخلِ. فمن نصب «البخلَ» جعلها زائدة؛

= شواهد الشافية ص(٤٦)، واللامات ص(١٣٦)، واللسان (لعن)، ولجرير فى ملحق ديوانه ص(١٠٣٩)، واللسان (أنن)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٢٥)، وجواهر الأدب ص(٤٠٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٢٢)، وشرح التصريح (١/ ١٩٢).

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو فى ديوانه ص(١٠٣)، واللسان (أنن)، والتاج (أنن)، ومعاهد التنصيص (١/ ٣١٦).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: إذ.

(٦) فى ب: أخرى.

(٧) تقدم.

كأنه قال: أبى جودُه البخلَ.

ومن قال: لا البخلِ، أضاف «لا» إلى «البخل».

ومثل هذه الآية فى أن «لا» فيها زائدة، قوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فهذه تحتمل تأويلين:

تكون «لا» فى أحدهما زائدة[١]، و«أن» فى موضع رفع؛ بأنه خبر المبتدأ الذى هو «حرام»، والمعنى: وحرام على قرية أنهم لا يرجعون، أى: أنهم يرجعون، والتقدير: وحرام على قرية مهلكة رجوعهم إلى أهلهم؛ كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠].

ف: «لا» على هذا التأويل زيادتها كزيادتها فى قوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وكزيادتها فى قول الشاعر: [من الكامل]

أَفَعَنْكَ لَا بَرْقٌ كَأَنَّ وَمِيضَهُ ... غَابٌ تَسَنَّمَهُ ضِرَامٌ مُثْقَبُ[٢]

والوجه الآخر: أن تكون: «لا» غير زائدة، ولكنها متصلة بـ«أهلكناها»؛ كأنه قال: وحرام على قرية أهلكناها بأنهم لا يرجعون، أى: أهلكناهم بالاصطلام والاستئصال[٣] بأنهم[٤] إنما لا يرجعون إلى أهليهم؛ للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم.

وخبر المبتدأ على هذا محذوف تقديره: وحرام على قرية أهلكناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم ونحو ذلك مما يكون فى الكلام دلالة عليه.

فهذه فى أحد التأويلين مثل قوله: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]، وأنت تريد به «يؤمنون».

اختلفوا فى [الياء والتاء][٥] من قوله - تعالى -: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]:

---

(١) فى ب: زيادة.
(٢) تقدم.
(٣) صلم - صلما: قطعه واستأصله، واصطلم القوم: إذا أبيدوا، وغلب استعماله فى الأذن والأنف، اللسان [صلم].
(٤) فى ب: لأنهم.
(٥) فى أ: التاء والياء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالياء.

وروى حفص عن عاصم، وحسين [الجعفى][(١)] عن أبى بكر عن عاصم بالياء أيضًا.

وقرأ ابن عامر وحمزة[(٢)]: ﴿لا تُؤمنون﴾ بالتاء.

وجه القراءة بالياء، أن قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩] إنما يراد به قوم مخصوصون.

يدلك على ذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١١١].

وليس كل الناس بهذا الوصف؛ فالمعنى: وما يشعركم أيها المؤمنون لعلهم إذا جاءت الآية التى اقترحوها لم يؤمنوا.

فالوجه: الياء فى قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأن المراد بمن نفى عنهم[(٣)] الإيمان هم الغيب المقسمون، والوجه على هذا: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أى: لا يؤمن هؤلاء الغُيَّب المقسمون، وليس الخطاب للمؤمنين، فيمكن قوله: «لا تؤمنون» بالتاء.

ووجه القراءة بالتاء أنه انصراف من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالمخاطبين فى ﴿تؤمنون﴾ هم الغُيَّب المقسمون الذين أخبر أنهم لا يؤمنون، ومثل قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] ونحو ذلك مما يصرف إلى الخطاب بعد الغيبة.

اختلفوا فى ضم القاف وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [١١١]:

فقرأ نافع وابن عامر[(٤)]: ﴿كل شىء قِبَلًا﴾ و: ﴿العذاب قِبَلًا﴾ بكسر القاف فيهما

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٧٤)، البحر المحيط (٤/ ٢٠١)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٥٢)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير القرطبى (٧/ ٦٤)، الحجة لابن خالويه(١٤٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاقسى (٢١٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٤٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦١).

(٣) فى أ: عنه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٧٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٠)، البحر المحيط (٥/ ٢٠٥)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٥٨)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٨)، تفسير القرطبى (٧/ ٦٦)، الحجة لابن خالويه(١٤٨)، الحجة =

وفتح الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ و: ﴿العذاب قُبُلًا﴾ مضمومتين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿كل شىء قبلا﴾ مضمومة القاف، و ﴿العَذَابُ قِبَلًا﴾ مكسورة القاف.

قال أبو زيد: يقال: لقيت فلانًا قِبَلا ومقابلة وقَبَلا وقُبُلا وقَبليًا وقَبِيلا، وكله واحد، وهو المواجهة.

فالمعنى فى القراءتين -على ما قاله أبو زيد- واحد وإن اختلفت الألفاظ.

وقال أبو عبيدة: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ جماعة قبيل، أى: أصناف، ﴿أو يأتيهم العذاب قِبَلا﴾ [الكهف: ٥٥] أى: معاينة.

فوجه قراءة نافع وابن عامر: ﴿كل شىء قِبَلا﴾، و ﴿العذاب قِبَلا﴾، أن المعنى: لو حشرنا عليهم كل شىء معاينة أو أتاهم العذاب معاينة، لم يؤمنوا كأنهم -من شدة عنادهم وتركهم الإذعان والانقياد للحق -يشكون فى المشاهدات التى لا شك فيها.

ومثل قوله: ﴿أو يأتيهم العذاب قِبَلا﴾ -أى: معاينة- قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وقوله: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤].

وقراءة عاصم وحمزة والكسائى: ﴿كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ يحتمل ثلاثة أضرب:

يجوز أن يكون ﴿قُبُلًا﴾ جمع «قبيل» الذى يعنى به: الكفيل.

ويجوز أن يكون جمع «قبيل» الذى يعنى به الصنف، كما فسره أبو عبيدة.

ويجوز أن يكون: «قُبُلا» بمعنى «قِبَل» كما فسره أبو زيد.

فليس بالسهل أن يحمل على «القبيل» الذى هو «الكفيل»؛ لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزال الملائكة إليهم، وأن يكلمهم الموتى -مع أن ذلك مما يبهر ظهوره ويضطر

= لأبى زرعة (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥، ٢٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢١٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٤٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٠)، تفسير الرازى (٤/ ١٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦١، ٢٦٢).

مشاهدته؛ فألا يؤمنوا بالكفالة التى هى قول لا يَبْهَر ولا يضطر[١]، ويجوز ألا يصدق: أجدر.

فإن قلت: إن موضع الآية الباهرة فى قول من حمل ﴿قُبُلًا﴾ على أنه جمع «القبيل» الذى هو الكفيل، وهو حشر كل شىء، وفى الأشياء المحشورة ما ينطق وما لا ينطق، فإذا [ما][٢] نطق بالكفالة من[٣] لا ينطق كان ذلك موضع بهر الآية؛ فهو قول.

وأما إذا حملت قوله: ﴿قُبُلًا﴾ على أنه جمع «القبيل» الذى هو الصنف -كما قال أبو عبيدة- فإن موضع إبانة الآية حشر جميع الأشياء جنسًا جنسًا، وجميع الأشياء ليس فى العرف أن تجتمع وتنحشر إلى موضع.

فموضع ما يبهر هو اجتماعها مع أن ذلك ليس فى العرف.

فإن[٤] حملت قوله: ﴿قُبُلًا﴾ على أنه بمعنى «قِبَل» -أى: مواجهة كما فسره أبو زيد- فإن «قُبُلا» حال من المفعول به.

والمعنى: حشرناه مواجهة ومعاينة، وهو فى المعنى كقراءة نافع وابن عامر: ﴿قِبَلا﴾ معاينة.

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أو يأتيهم العذاب قُبُلا﴾ فمعناه: مواجهة، ولا يجوز أن يكون «القبيل» الذى يراد به: الكفيل.

ولا يمتنع أن يكون جمع «قبيل» الذى هو الصنف؛ فيكون المعنى: أو يأتيهم العذاب صنفًا صنفًا.

فمما جاء «القُبُل» فيه بمعنى: المقابلة، قوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾

---

(١) الاضطِرَارُ: الاحتياج إلى الشىء.
وقد اضطره إليه أمر: أحوجه وألجأه، فاضطر، بضم الطاء، بناؤه افتعل، جعلت التاء طاء؛ لأن التاء لم يحسن لفظه مع الضاد.
والاسم: الضرة، بالفتح، قال دريد بن الصمة:

وتخرج منه ضرة القوم مصدقًا … وطول السرى درى عضب مهند

أى تلألؤ عضب.
ينظر: تاج العروس (١٢/ ٣٨٧-٣٨٨).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: ما.

(٤) فى أ: وإن.

[يوسف: ٢٦].

ألا ترى أنه قد قوبل به قوله: ﴿قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧].

فأما قوله: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] فلا يخلو من أن يكون بمعنى الكفيل، أو يكون معناه: معاينة، كما حكاه أبو زيد.

فإذا حملته على المعاينة كان «القبيلُ» مصدرًا كـ «النذير، والنكير»، وهو فى موضع حال من المفعول به.

ولو أريد[1] به: الكفيل، لكان خليقًا بأن يجمع على «فُعَلاء» كما قالوا: كُفَلاء؛ لأنه فى الأصل صفة وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء.

ويدل على أن المراد بـ «القبيل»: المعاينة لا الكفيل، قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وكما اقترح ذلك غيرهم فى قوله: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

وأما قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [الأنعام: ١١١] فعلى الأضرب الثلاثة التى مضى ذكرها.

وقراءتهما: ﴿العذاب قِبلا﴾ [الكهف: ٥٥] فعلى المعاينة، كما قال أبو زيد وأبو عبيدة.

وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم[2]: ﴿أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [١١٤] مشددة الزاى.

وخففها الباقون وأبو بكر عن عاصم أيضًا.

حجة التشديد: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [غافر: ٢].

وحجة التخفيف: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ [النحل: ٦٤].

و: ﴿لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦].

اختلفوا فى التوحيد والجمع من قوله -عز وجل-: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [١١٥] فى أربعة مواضع:

---

(١) فى أ: أراد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٤/ ٢٠٩)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٦٤)، التيسير للدانى (١٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢١٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٤٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٣)، تفسير الرازى (٤/ ١٣٢).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[1]:

﴿وتمت كلماتُ ربك﴾ جماعًا.

وفي «يونس»: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣، ٩٦] في الموضعين، وفي «حم المؤمن»: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦] على واحدة.

وقرأ نافع وابن عامر في هذه المواضع الأربعة كلها: ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعة.

وقرأهن عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد: ﴿كَلِمَتُ﴾، ولم يختلفوا في غير هذه المواضع الأربعة «الكلمة والكلمات» -والله أعلم-: ما جاء من وعد ووعيد، وثواب وعقاب، فلا تبديل فيه ولا تغيير له، كما قال: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩]، وقال: ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [١١٥] وكأن التقدير: وتمت ذوات الكلمات.

ولا يجوز أن يعنى بالكلمات: الشرائع هنا كما عنى بقوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَـٰتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢]؛ لأنه قد قال: ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥] والشرائع يجوز فيها النسخ والتبديل.

و: ﴿صدقًا وعدلاً﴾ مصدران ينتصبان على الحال من «الكلمة»، تقدير ذلك: «صادقة وعادلة»، وقد قدمنا [في هذا] شيئًا من القول فيما تقدم من هذا الكتاب.

ووجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى﴾ جماعًا، وفي سورة يونس: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ في الموضعين، وفي: «حم المؤمن»: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على واحد، وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع كلها: ﴿كلمات﴾ جماعة؛ وجه جمع[2] ذلك أنه لما كان جمعًا كان في المعنى جمعًا.

ووجه الإفراد أنهم قالوا: «الكلمة» يعنون[3] بها الكثرة؛ كقولهم: قال زهير في كلمته، يعني قصيدته.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٤/ ٢٠٩)، التبيان للطوسي (٤/ ٢٦٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير القرطبي (٧/ ٧١)، الحجة لابن خالويه(١٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٨)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٦)، الكشف للقيسي (١/ ٤٤٧)، المجمع للطبرسي (٢/ ٣٥٣)، تفسير الرازي (٤/ ١٣٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٢).

(٢) في ب: جميع.

(٣) في ب: يعني.

وقال «قَس» فى كلمته يعني: خطبته، فقد وقع المفرد على الكثرة؛ فلما كان كذلك أغنى عن الجمع.

ومما جاء على ذلك، قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧] فإنما هو. والله أعلم. قوله: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إلى آخر الآية [القصص: ٥] فسمى هذا القصص كله: «كلمة».

وقال مجاهد فى قوله: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا﴾ [الفتح: ٢٦] قال: لا إله إلا الله.

فإذ وقعت الكلمة على الكثرة جاز أن يستغنى بها عن لفظ الجمع[١] وجاز أن يجمع على المعنى؛ من حيث كان فى المعنى جمعًا.

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائى بالتوحيد فهو على ما ذكرنا من أن الكلمة قد جاءت يراد بها الكثرة والجمع.

ويؤكد ذلك أمر آخر، وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة فى نحو قوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

اختلفوا فى ضم الفاء والحاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [١١٩] ونصبهما:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر[٢]: ﴿وقد فُصِّلَ لَكُم مَا حُرِّمَ عَلَيْكُم﴾ مرفوعتين[٣] جميعًا.

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية حفص: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ بنصبهما جميعًا.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ بفتح الفاء

---

(١) فى ب: الجميع.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥١)، البحر المحيط (٤/ ٢١١)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٧٣)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (١٢/ ٧٠)، تفسير القرطبى (٧/ ٧٣)، الحجة لابن خالويه(١٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٩)، الغيث للصفاقسى (٢١٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٤٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٦)، تفسير الرازى (٤/ ١٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).

(٣) فى ب: مرفوعتان.

﴿ما حُرِّم عليكم﴾ بضم الحاء.

حجة من ضم الحاء من «حُرِّمَ» و[الفاء من][1] «فُصِّل»: قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقوله: ﴿حُرِّم﴾.

فكما أن الاتفاق ههنا على «حُرِّمَت الميتة» كذلك يكون الذى أجمل فيه فى قوله: ﴿وَقَدْ فُصِّلَ لكم ما حَرَّمَ عَلَيْكم﴾ على ما فُصِّل.

وكما وجب «حُرِّم» بضم الحاء؛ لقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] كذلك ضم «فُصِّل»؛ لأن هذا هو ذلك المحرَّم الذى قد أجمل فى هذه الآية ذكره.

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [١١٤] فـ: «مفصلاً» يدل على «فُصِّل».

وحجة نافع وعاصم -فى إحدى الروايتين عنه- فى: ﴿فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، قوله: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ﴾ [٩٧].

وحجتهما فى «حرَّم»، قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [١٥١] و: ﴿ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠].

ويدل على الفتح قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١١٩]؛ فينبغى أن يكون الفعل مبنيًا للفاعل؛ لتقدم ذكر اسم الله تعالى.

ووجه قراءة عاصم -فى إحدى الروايتين- وحمزة والكسائى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّم. . . ﴾ بضم الحاء وفتح الفاء: قوله: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ﴾ [الأنعام: ٩٧].

ووجه «حُرِّم»، قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] وهو تفصيل المحرَّم فى قوله[2]: ﴿ما حُرِّم عليكم﴾.

ومعنى: ﴿وقد فَصَّل لكم ما حُرِّم عليكم﴾ هو ما فصله فى قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ الآية.

ومعنى ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [١١٩]: إلا ما أباحه عند الضرورة -من الميتة

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بقوله.

وغيرها من المحرمات- بقوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

اختلفوا فى ضم الياء وفتحها فى قوله - جل وعز -: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ فى ستة مواضع:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[(١)]: ﴿لَيَضِلُّون﴾ [١١٩] ههنا، وفى «يونس»: ﴿ربنا لِيَضِلُّوا عن سبيلك﴾ [٨٨].

وفى سورة إبراهيم: ﴿أندادًا لِيَضِلُّوا﴾.

وفى «الحج»: ﴿ثانى عطفه لِيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِ الله﴾ [٩].

وفى «لقمان»: ﴿لِيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ بِغيرِ عِلْم﴾ [٦].

وفى «الزمر»: ﴿أندادًا لِيَضِلَّ عَنْ سَبِيله﴾ [٨] بفتح الياء فى هذه المواضع الستة[(٢)].

وقرأ نافع وابن عامر:

﴿ليضِلُّون بأَهْوَائِهِم بِغَيْر عِلْم﴾ وفى «يونس»: ﴿ربنا لِيَضِلُّوا﴾ بفتح الياء فيهما، وفى الأربعة التى بعد هذين الموضعين يضمان الياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى فى الستة المواضع بضم الياء.

قال أبو زيد: أبرمت الرجل إبرامًا[(٣)]، وأضللته إضلالاً حتى بَرِمَ بَرَما وضَلّ ضلالة. قال: وتقول: ضَلِلت الطريق والدار، أَضَلُّها ضلالاً، وأَضْللت الفرس والناقة والصبى إضلالاً، وكذلك كل ما ضل عنك. فذهب. وإذا كان الحيوان مقيمًا

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٤/ ٢١١)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٧٣)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (١٢/ ٧١)، الحجة لابن خالويه(١٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٧)، الغيث للصفاقسى (٢١٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٤٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٦)، المعانى للأخفش (٢/ ٢٨٧)، تفسير الرازى (٤/ ١٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).

(٢) فى أ: فى الستة مواضع.

(٣) برم: ضجر، وقد أبرمه فلان إبرامًا: أى أمله وأضجره فبرم وتبرم به تبرمًا، ويقال: رجل مبرم: ثقيل كأنه يقتطع من جلسائه وقيل هو الغث الحديث، من «المبرم»: وهو المجتنى ثمر الأراك. قال أبو عبيدة: المبرم: الغثُّ الحديث الذى يحدث الناس بالأحاديث التى لا فائدة فيها ولا معنى لها. ينظر لسان العرب [برم].

فأخطأت مكانه فهو بمنزلة ما لا يبرح مثل الدار والطريق، فهو كقولك: ضَلِلتُ ضلالة.

وقال أبو عبيدة: فى قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨]: فإنما ضلاله لنفسه وهداه لنفسه(١).

وقال أبو عبيدة فى قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] أى: تنسى، يقال: ضَلَلت، أى: نسيت.

قال: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أى: نسيت وضللت وجه الأمر.

وقال أبو الحسن فى قوله: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾، تقديره: ولا يضل عن ربى؛ ف: «فاعل» «يضل» -على تقدير أبى الحسن-: «كتاب» المتقدم ذكره، وكأن الأصل: «لا يضل عن ربى»؛ لأن [الضلالة تتعدى](٢) ب «عن».

يدلك على ذلك قوله: ﴿وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ فلما حذف «عن» وصل الفعل إلى المفعول به.

قال أبو على: يقال: ضل زيد عن قصد الطريق، وأضله غيره عنه.

وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال: ﴿أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ١].

فهذا كقوله: ﴿فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩]، وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩].

وكقوله: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤] أى: على جزاء شىء مما كسبوا من الخير؛ لبطوله بالإحباط.

وقال: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [الأعراف: ٣٧] فهذا فى الآلهة التى كانوا يعبدونها كقوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨] ف: «زيلنا» إنما هو «فعّلنا» من «زال يزيل». وقولهم: زلته فلم ينْزَل.

وفى غير الآلهة قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤].

---

(١) فى أ: لها.
(٢) فى ب: الضلال يتعدى.

وأما قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿وإن كثيرًا ليَضِلُّون بأَهْوَائِهِمْ﴾ [١١٩] أى: يضلون باتباع أهوائهم، كما قال: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] أى: يضلون فى أنفسهم من غير أن يضلوا غيرهم من أتباعهم بامتناعهم من أكل ما ذكر اسم الله عليه وغير ذلك مما يتبعونه ويأخذون به مما لا شىء يوجبه من شرع ولا عقل نحو السائبة والبحيرة وغير ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية.

وأما قراءتهما فى «يونس»: ﴿ربنا ليَضِلوا عن سبيلك﴾ [٨٨] فالذى قاله أبو الحسن: إن اللام فى «ليضِلُّوا» إنما هو لما يئول إليه الأمر؛ فالمعنى: إنك آتيت فرعون وملأه زينة ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا.

فقوله: «فلا يؤمنوا» عطف على النصب الحادث مع اللام فى «ليضلوا» وما بين ذلك من قوله: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨] اعتراض بين «آتيت» وما يتصل به.

كما أن قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] كذلك.

وهذا الضرب من الاعتراض كثير، وقد جاء بين الصلة والموصول فى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧] فالمعنى: ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة فضلوا.

كما أن معنى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أى: فكان كذلك.

فالفتح فى قوله: ﴿ليَضلوا﴾ أحسن لهذا المعنى؛ لأنهم هم ضلوا وطغوا لما أوتوا من الزينة والأموال.

وقراءتهما فى «إبراهيم»: ﴿وجعلوا لله أندادا ليَضِلُّوا﴾ [٣٠] أى: لم ينتفعوا بما اتخذوا من الأنداد إلا ليزيغوا عن الطريق المستقيم الذى نصبت الأدلة عليه؛ فقوله: ﴿ليَضِلُّوا﴾ فتح الياء فيه حسن[١] لذلك.

وقوله فى «الحج»: ﴿ثانى عطفه ليَضِلَّ عن سبيل الله﴾ [٩] أى: يجادل فى الله بغير علم مستكبرًا ثانى عطفه ولاويًا عنقه؛ ليضل عن سبيل الله ويذهب عنه، لا أن له على ذلك حجة أو لديه فيه بيان.

---

(١) فى أ: أحسن.

ومثل ذلك فى هذا المعنى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ. لِيَكْفُرُوا﴾ [الروم: ٣٣، ٣٤] فيمن جعل اللام الجارة، أى: أشركوا ليكفروا بما بيناه لهم، لا لأن لهم على ذلك حجة أو بيانًا.

وفى «لقمان»: ﴿ومن الناس من يشترى لهو الحديث لَيضِلّ عن سبيل الله بغير علم﴾ [٦]، أى: يذهب عنه.

وقيل فى: ﴿لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾: إنه سماع الغناء، روينا ذلك عن الكندى عن المؤمل عن ابن علية عن ليث عن مجاهد.

وفى «الزمر»: ﴿وجعل لله أندادا ليَضِلّ عن سبيله﴾ [٨]، وقد تقدم القول فيه.

قال: وقرأ عاصم وحمزة والكسائى فى المواضع الستة بضم الياء.

ومن حجة من ضم الياء فى هذه المواضع أنه يدل على أن الموصوف بذلك يكون فى الضلال أذهب ومن الهدى أبعد.

ألا ترى أن كل مضل ضال، وليس كل ضال مضلًّا؛ لأن الضال قد يكون ضلاله مقصورًا عليه[1] نفسه لا يتعداه إلى سواه؟! والمضل أكثر استحقاقًا للذم وأغلظ حالا من الضال؛ لتحمله إثم من أضله كما قال: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥].

وقوله: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

والمواضع التى فتح فيها الياء مَنْ فتح، يسوغ فيها تقدير الإضلال ويستقيم.

فقوله: ﴿وإن كثيرا ليَضِلُّون﴾ على تقدير: لَيُضِلون أشياعهم، فحذف المفعول به، وحذف المفعول به كثير.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩] وقال[2]: ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وكذلك فى «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ [٨٨] أى: ليضلوا أشياعهم.

ألا ترى أن فى قصتهم: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]؟! وكذلك: ﴿أَندَادًا لِّيُضِلُّوا﴾ [إبراهيم: ٣٠] أى: ليضلوا أشياعهم. وكذلك التقدير فى [المواضع

---

(١) فى أ: على.
(٢) فى ب: وقالوا.

الأُخر][1] هذا التقدير سائغ فيها وغير ممتنع من هذا التقدير.

فأما قراءة نافع وابن عامر: ﴿ليَضِلون بأهوائهم﴾ [الأنعام: ١١٩] وفى «يونس»: ﴿ربنا لِيَضِلوًا عن سبيلك﴾ [٨٨] فحجتهما فى فتح الياء حجة ابن كثير وأبى عمرو، وقد تقدم القول فيه.

وحجتهما فى الأربعة المواضع، حجة عاصم وحمزة والكسائى.

قرأ نافع وحده[2]: ﴿أَوَ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [١٢٢] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿مَيْتًا﴾ بالتخفيف.

أبو عبيدة: «المَيْتة» مخففة، وهو تخفيف «مَيِّتَة» بالتشديد، ومعناها واحد ثقل أو خفف.

قال ابن الرعلاء الغسانى: [من الخفيف]

لَيسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ[3]
إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[4]

وقد وصف الله الكفار بأنهم أموات فى قوله: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١].

وكذلك قوله: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أى: صادفناه حيًا بالإسلام من بعد الكفر كالكافر المصر على الكفر[5].

---

(١) فى ب: الموضع الآخر.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٧٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٧٩)، التيسير للدانى (١٠٦)، الحجة لابن خالويه(١٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاقسى (٢١٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٤)، الغيث للصفاقسى (٢١٦).

(٣) وهو فى التاج (موت)، واللسان (موت)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٤/ ٣٤٣)، والتاج (حيى)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٧٣).

(٤) وهو فى الأصمعيات ص(١٥٢)، والحماسة الشجرية (١/ ١٩٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٨٣)، وسمط اللآلى ص(٨، ٦٠٣)، واللسان (موت)، ومعجم الشعراء ص(٢٥٢)، ولصالح بن عبد القدوس فى حماسة البحترى ص(٢١٤)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٩)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ٢٤٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٣٦)، وشرح قطر الندى ص(٢٣٤)، ومغنى اللبيب ص(٤٦١).
ويروى: «شقيا» بدل «كئيبا».

(٥) فى ب: كفره.

فأما قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ [١٢٢] فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يراد به النور المذكور فى قوله: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣].

ويجوز أن يراد بالنور: الحكمة التى يؤتاها المسلم بإسلامه؛ لأنه إذا جعل الكافر لكفره فى الظلمات فالمؤمن بخلافه.

والتخفيف مثل التشديد، والمحذوف من الياءين: الثانية المنقلبة عن الواو، وأعلت بالحذف كما أعلت بالقلب.

اختلفوا فى تشديد الياء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿ضَيِّقًا﴾ [١٢٥]:

فقرأ ابن كثير وحده[١]: ﴿ضَيْقًا﴾ ساكنة الياء. وفى «الفرقان»: ﴿مكانًا ضيْقًا﴾ [١٣] خفيفتين[٢].

وقرأ الباقون التى فى سورة الأنعام ﴿ضَيِّقًا﴾ مشددة.

وكذلك روى حجاج بن محمد الأعور عن عقبة بن سنان عن أبى عمرو: ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفًا. أخبرنى بذلك أبو بكر محمد بن أحمد المقرئ قال: حدثنا عبد الرزاق بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن جبير مقرئ «أنطاكية» قال: حدثنا حجاج الأعور عن عقبة عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفًا.

«الضيْق والضيّق» مثل: «المَيْت والميّت» فى أن المحذوف مثل المتمم فى المعنى، والياء مثل الواو فى الحذف، وإن لم يعتل بالقلب كما اعتلت الواو به، وأتبعت الياء الواو فى هذا كما أُتبِعَتْهَا فى قولهم: «اتّسر»، قالوا فى اتسار الجزور: اتسروها، فجعلت بمنزلة: اتعد[٣].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٧٩)، البحر المحيط (٤/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٨٥)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٠٧)، تفسير القرطبى (٧/ ٨١)، الحجة لابن خالويه(١٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٧١)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاقسى (٢١٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٠).

(٢) فى ب: خفيفتان.

(٣) حذفت الواو للافتعال وتبعت «يسر»، «وعد» فى ذلك، مع أنها من ذوات الياء.

واختلفوا فى فتح الراء وكسرها(١) من قوله -عز وجل-: ﴿حَرَجًا﴾ [١٢٥]:

(١) «حَرَجا»، و «حَرِجا» بفتح الراء وكسرها: هو المتزايد فى الضيق فهو أخص من الأول فكل «حرج» ضيق من غير عكس، على هذا: فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد.
يقال: رجل حَرَج وحَرِج، قال: الشاعر:
لا حَـرِجُ الـصـدر ولا عـنـيـف
قال الفراء: «هو فى كسره ونصبه بمنزلة الوَحَدِ والوَحِد، والفَرَدِ والفَرِدِ، والدَّنَفِ والدَّنِفِ».
وفرق الزجاج والفارسى بينهما، فقالا: المفتوح مصدر، والمكسور اسم فاعل. قال: الزجاج: الحَرَج: أضيق الضيق، فمن قال: رَجلٌ حَرَج،- يعنى بالفتح- فمعناه: ذو حَرَجٍ فى صدره، ومن قال: حَرِج - يعنى بالكسر - جعله فاعلا، وكذلك: دَنَف ودنِف».
وقال الفارسى: من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر، نحو: قمن وحرى ودنف، ونحو ذلك من المصادر التى يوصف بها، ولا تكون كـ «بطل»، لأن اسم الفاعل فى الأمر العام إنما يجىء على «فعل».
ومن قرأ ﴿حَرِجًا﴾-يعنى بكسر الراء- فهو مثل: دَنِف وفَرِق - يعنى بكسر العين. وقيل: الحَرَجُ، بالفتح، جمع «حَرَجَة»، كـ «قَصَبة وقَصَب»، والمكسور صفة كـ «دَنِف». وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق، فإن الحَرَجَة غَيْضة من شجر السَّلَم ملتفة، لا يقدر أحد أن يصل إليها. قال: العجاج:
عـايـن حـيًـا كـالحـراج نـعـمـه
والحِرَاج: جمع«حَرَج»، و«حَرَج» جمع: حَرَجَة.
ومن غريب ما يحكى أن ابن عباس قال: هذه الآية، فقال: هل هنا أحد من بنى بكر؟ فقال رجل: نعم، قال: ما الحَرَجَةُ فيكم؟ قال: الوادى الكثير الشجر المشتبك الذى لا طريق فيه. فقال ابن عباس: فهكذا قلب الكافر. هذه رواية عبيد بن عمير.
وقد حكى أبو الصلت الثقفى هذه الحكاية بأطول من هذا عن عمر بن الخطاب، فقال: «قرأ عمر بن الخطاب هذه الآية، فقال: ابغونى رجلا من بنى كنانة واجعلوه راعيًا، فأتوه به، فقال له عمر: يا فتى ما الحَرَجَةُ فيكم؟ قال: الحَرَجَةُ فينا الشجرة تحدق بها الأشجار، فلا تصل إليها راعية ولا وحشية، فقال عمر: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شىء من الخير.
وبعضهم يحكى هذه الحكاية عن عمر-رضى الله عنه-كالمنتصر لمن قرأ بالكسر، قال: قرأها بعض أصحاب عمر له بالكسر، فقال: أبغونى رجلا من كنانة راعيًا، وليكن من بنى مُدْلج، فأتوه به، فقال: يا فتى ما الحَرَجَةُ تكون عندكم؟ فقال: شجرة تكون بين الأشجار، لا تصل إليها راعية ولا وحشية، فقال: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شىء من الخير.
قال الشيخ: وهذا تنبيه - والله أعلم - على اشتقاق الفعل من اسم العين: كاسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَحْجَرَ الطين.
قلت: ليس هذا من باب استنوق واستحجر فى شىء، لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة، نحو: حَرِجَ يَحْرَجُ، فهو حَرِجٌ وحَارِج، بخلاف تيك الألفاظ؛ فإن معناها يضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة، فإن معنى قولك: استنوق الجمل، =

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿حَرَجًا﴾ مفتوحة الراء.
وقرأ نافع وعاصم فى رواية أبى بكر[١]: ﴿حَرِجًا﴾ مكسورة الراء.
وروى حفص عن عاصم: ﴿حَرَجًا﴾ مثل أبى عمرو.

قال أبو زيد: حَرِج عليه السّحور يَحْرج حَرَجًا: إذا أصبح قبل أن يتسحر، وحَرُم عليه حُرمًا، وهما واحد. وحَرُمت على المرأة الصلاة وتحرم حُرْمًا، وحَرِجَت عليها الصلاة تَحْرَج حَرَجا، وهما واحد.

وقال أبو زيد: حَرِج فلان يَحْرَج حَرَجًا، إذا هاب أن يتقدم على الأمر، أو قاتل فصبر وهو كاره.

من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر مثل: «قَمَز[٢]» و«حَرَى[٣]» و«دنف[٤]»، ونحو ذلك من المصادر التى يوصف بها، ولا يكون ك «بطل»؛ لأن اسم الفاعل فى الأمر العام من «فَعِل» إنما يجىء على «فَعِلٍ».

ومن قرأ: «حَرِجًا» فهو مثل: دَنِف وفَرِق[٥]، ومعنى الكلمة -فيما فسر أبو زيد-: الضيق والكراهية.

واختلفوا فى تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله -عز وجل-: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [١٢٥]:

= أى: صار كالناقة، واستحجر الطين، أى: صار كالحجر، وليس لنا مادة متصرفة إلى صيغ الأفعال من لفظ الحجر والناقة. وأنت إذا قلت: حَرِجَ صدره، ليس بك ضرورة أن تقول صار كالحَرَجَةِ، بل معناه: تزايد ضيقة. وأما تشبيه عمر بن الخطاب-رضى الله عنه- فلإبرازه المعانى فى قوالب الأعيان، مبالغة فى البيان.
ينظر: الدرر المصون (٣/ ١٧٥-١٧٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥١)، البحر المحيط (٤/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٨٥)، التيسير للدانى (١٦)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٠٦)، تفسير القرطبى (٧/ ٨١)، الحجة لابن خالويه(١٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٧١)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاقسى (٢١٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٠، ٤٥١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٠)، المعانى للفراء (١/ ٣٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).

(٢) القمز: صغار المال ورديئه ورذاله الذى لا خير فيه. ينظر: لسان العرب [قمز].

(٣) الحرى: الخليق، كقولك: إنه لحرى بكذا. ينظر: لسان العرب [حرى].

(٤) الدنف: المرض المثقل، وأيضًا: المريض الذى لزمه المرض الشديد. ينظر: لسان العرب [دنف].

(٥) الفرق: بالتحريكك الخوف وفرق منه بالكسر فرقا جزع . ينظر اللسان [فرق].

فقرأ ابن كثير وحده[(١)]: ﴿كأنما يَصْعَدُ فى السماء﴾ ساكنة الصاد، بغير ألف، خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿يَصَّعَّدُ﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿يصّاعد﴾ بألف مشددة الصاد.

وروى حفص عن عاصم مشددة بغير ألف: ﴿يَصَّعَّدُ﴾ مثل حمزة.

قراءة ابن كثير: ﴿يَصْعَد فى السماء﴾: من الصعود، والمعنى: أنه فى نفوره من الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه كما أن صعود السماء لا يستطاع.

ومن قال: ﴿يَصَّعَّدُ﴾ أراد: يتصعد، فأدغم، ومعنى «يتصعد»: أنه كأنه يتكلف ما يثقل عليه، وكأنه يتكلف شيئًا بعد شىء كقولهم: يتفوق، ويتجرع، ونحو ذلك مما يُتعاطى فيه الفعل شيئًا بعد شىء.

و: ﴿يصّاعد﴾ مثل «يتصعد» فى المعنى، مثل: ضاعف وضعف، وناعم ونعم.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعل ﴿يشرح [صدره﴾][(٢)]: الضمير العائد إلى «من»؛ كأن المهدى يشرح صدر نفسه؟

فإن ذلك صحيح فى المعنى، والأشبه أن يكون الضمير الذى فيه عائدًا إلى اسم الله -عز وجل-، لقوله: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

وكذلك يكون الضمير الذى فى قوله: ﴿يشرح صدره﴾ لاسم الله تعالى، والمعنى: أن الفعل مسند إلى اسم الله -تعالى- فى اللفظ، وفى المعنى للمنشرح[(٣)] صدره، وإنما نسبه إلى ضمير اسم الله؛ لأنه بقوته كان وتوفيقه،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، تفسير القرطبى (٧/ ٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥١)، البحر المحيط (٤/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٨٥)، التيسير للدانى (١٠٦، ١٠٧)، تفسير الطبرى (١٢/ ١١٠)، تفسير القرطبى (٧/ ٨٢)، الحجة لابن خالويه(١٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٧١)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨، ٢٦٩)، الغيث للصفاقسى (٢١٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٠)، المعانى للفراء (١/ ٣٥٤)، تفسير الرازى (٤/ ١٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: المنشرح.

كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

ويدلك على أن المعنى لفاعل الإيمان، إسناد هذا الفعل إلى الكافر فى قوله: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦].

فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر كذلك يكون إسناده فى المعنى إلى فاعل الإيمان.

ومعنى شرح الصدر: اتساعه للإيمان أو الكفر، وانقياده له، وسهولته عليه.

يدلك على ذلك وصف خلاف المؤمن بخلاف الشرح الذى هو اتساع، وهو قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]: كأنما يفعل ما يعجز عنه ولا يستطيعه؛ لثقله عليه وتكاؤده له.

فأما قوله: ﴿كأنما يصَّاعَدُ فى السماء﴾، فمن قال: «يَصَّاعَد» و: «يصّعّد» فهو من المشقة وصعوبة الشىء.

ومن ذلك قوله: ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]، وقوله: ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾ [المدثر: ١٧] أى: سأغشيه عذابًا صعودا، أى: عقوبة صعودا، أى: شاقًا.

ومن ذلك قول عمر: ما تصعدنى شىء كما تصعدتنى[1] خطبة النكاح، أى: ما شق على شىء مشقتها؛ وكأن ذلك لما يتكلفه الخطيب فى مدحه وإطرائه للمُملَك، وربما لم يكن كذلك فيحتاج إلى تطلب المخلص؛ فلذلك شق.

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَإِنَّ سِيَادَةَ الأَقْوَامِ فَاعْلَمْ لَهَا صَعْدَاءُ مَطْلَبُهَا شَدِيدُ[2]

فكأن معنى «يصّعّد»: يتكلف مشقة فى ارتقاء صعداء، وعلى هذا قالوا: عقبة عنوت وعنتوت، وعقبة كئود.

ولا تكون السماء فى هذا القول المظلّة للأرض؛ ولكن كما قال سيبويه: القيدود: الطويل فى غير سماء. يريد به: فى غير ارتفاع صعداء. وعلى هذا قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فأما قوله: ﴿يجعل صدره ضيقًا

---

(١) فى أ: تصعدنى.

(٢) وهو للأعلم الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٣٢٣)، وللهذلى فى تهذيب اللغة (٢/ ١١)، وأساس البلاغة (صعد)، وبلا نسبة فى اللسان (صعد)، وجمهرة اللغة ص(٦٥٤).
ويروى: «مطلعها طويل» بدل «مطلبها شديد».

حرجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] فعلى تأويلين:

أحدهما: التسمية فى قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أى: سموهم بذلك؛ فكذلك يسمى القلب ضيقًا بمحاولة الإيمان وحَرِجا عنه.

والآخر: الحكم، كقولهم: اجعل البصرة بغداد، و جعلت حسنى قبيحًا، أى: حكمت بذلك، ولا يكون هذا من الجعل الذى يراد به الخلق، ولا الذى يراد به الإلقاء، كقولك: جعلت متاعك بعضه على بعض وقوله: ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧].

روى حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [١٢٨] بالياء.

وقرأ الباقون بالنون[(١)].

أما الياء؛ فلقوله: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ... وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧، ١٢٨]، والنون كالياء فى المعنى.

والذى يتعلق به «اليوم» هو القول المضمر.

ويقوى النون قوله: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]، وقوله: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

اختلفوا فى الجمع والتوحيد فى قوله - عز وجل -: ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [١٣٥]:

فقرأ الجميع: ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ على الواحد.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر: ﴿على مَكَانَاتِكُم﴾ جماعًا فى كل القرآن.

وروى حفص عن عاصم[(٢)] وشيبان النحوى عن عاصم: ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ واحدة فى

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، البحر المحيط (٤/ ٢٢٠)، التبيان للطوسى (٤/ ٢٩٥)، التيسير للدانى (١٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٩)، الغيث للصفاقسى (٢١٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥١، ٤٥٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، البحر المحيط (٤/ ٢٢٦)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٠٥)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٢٩)، تفسير القرطبى (٧/ ٨٨)، الحجة لابن خالويه(١٤٩، ١٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٩)، الغيث للصفاقسى (٢١٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٢، ٤٥٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٨)، تفسير الرازى (٤/ ١٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٣).

كل القرآن.

حدثني موسى بن إسحاق قال: حدثنا هارون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم أنه قرأ: ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ واحدة.

وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضًا.

قال أبو زيد: يقال: رجل مكين عند السلطان من قوم مُكَنَاء، وقد مَكُنَ مكانة.

وقال أبو عبيدة: ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ أي: على حيالكم، وناحيتكم.

وما جاء في التنزيل من قوله: ﴿إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤] وقوله: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] فدل[١] على أن المكانة المنزلة والتمكن؛ كأنه: اعملوا على قدر منزلتكم، وتمكنكم من دنياكم؛ فإنكم لن تضرونا بذلك شيئًا.

كما قال: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١]، ومثل هذا قوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَٰمِلُونَ﴾ [هود: ١٢١].

ووجه الإفراد أنه مصدر، والمصادر في أكثر الأمر مفردة. ووجه الجمع أنها قد تجمع كقولهم: «الحلوم والأحلام».

قال: [من المتقارب]

فَأَمَّا إِذَا جَلَسُوا بِالْعَشِي فَأَحْلَامُ عَادٍ وَأَيْدٍ هُضُمْ[٢]

والأمر [العام][٣] على الوجه الأول.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [١٣٥] ههنا وفي «القصص» [٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم [وابن عامر][٤]: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ﴾ بالتاء، وكذلك قراءتهم في سورة القصص.

---

(١) في أ: يدل.

(٢) وهو للأعشى في ديوانه ص(٩١)، واللسان (حلم)، (هضم)، وتهذيب اللغة (٥/ ١٠٧)، وكتاب العين (٣/ ٢٤٦)، والتاج (هضم)، وبلا نسبة في المخصص (٤/ ١٢٤).
ويروى صدره:
فأما إذا قعدوا في الندى

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

وقرأ حمزة والكسائى[1]: ﴿يَكُونُ لَهُ﴾ فى الموضعين بالياء.

«العاقبة» مصدر ك «العافية»، وتأنيثه غير حقيقى.

فمن أنث فكقوله: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤].

ومن ذكر فكقوله: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، وكقوله: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، و: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكلا الأمرين حسن كثير.

اختلفوا فى [ضم الزاى وفتحها فى قوله -عز وجل-: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾][2] [١٣٦] وضمها:

فقرأ الكسائى وحده: ﴿بِزُعْمِهِم﴾ مضمومة الزاى[3].

وقرأ الباقون: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ مفتوحة الزاى.

القول فيه[4]: إنهما لغتان.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وما ربك بغَافِلٍ عما تَعمَلُون﴾ [١٣٢] بالتاء.

وقرأ الباقون بالياء.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [١٣٧]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَكَذلِك زُيِّنَ﴾ برفع الزاى، ﴿لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِين قَتْلُ﴾ برفع اللام، ﴿أَوْلادَهم﴾ بنصب الدال ﴿شُرَكَائِهم﴾ بياء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٨١)، البحر المحيط (٤/ ٢٢٧)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٠٥)، التيسير للدانى (١٠٧)، الحجة لابن خالويه(١٠٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢١٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٨)، تفسير الرازى (٤/ ١٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٣).

(٢) فى ب: فتح الزاى فى قوله تعالى: (بزعمهم)، وضمها.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٥٨١)التبيان للطوسى (٤/ ٣٠٧، ٥/ ٣١٠)،والتيسير للدانى (١٠٧)، تفسير القرطبى(٧/ ٩٠)، الحجة لابن خالويه (١٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٧)، الغيث (٢١٦)، الكشاف(٢/ ٤١)، الكشف(١، ٤٥٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٦٩)، المعانى للفراء (١/ ٣٥٦) النشر (٢/ ٢٦٣).

(٤) فى ب: فيهما.

وقرأ الباقون[١]: ﴿زَيَّنَ﴾ بفتح الزاى،

﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ﴾ بنصب اللام ﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾ خفض، ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ رفع.

«الشركاء» -على قول العامة- فاعل «زين»، وهو مثل ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ لما تقدم ذكر المشركين كنى عنهم فى قوله: «شركاؤهم»، كما أنه لما تقدم ذكر «النفس» و«إبراهيم» فى قوله: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ و ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] كنى عن الاسمين المتقدم ذكرهما.

و«قتلَ أولادِهم» مفعول «زين»، وفاعل «زين»: «شركاؤهم».

ولا يجوز أن يكون «الشركاء» فاعل المصدر الذى هو «القتل» كقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]؛ لأن «زين» حينئذ يبقى بلا فاعل، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين؛ إنما هم مزينون القتل للمشركين.

وأضيف المصدر الذى هو «القتل» إلى المفعولين الذين هم «الأولاد» كقوله: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] ونحو ذلك مما حذف معه الفاعلون، والمعنى: قتلُهم أولادَهم، فحذف المضاف إليه الذى هو الفاعل كما حذف ضمير «الإنسان» فى قوله: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾، والمعنى: من دعائه الخيرَ.

وأما قول ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِين قَتلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِم﴾ فإن الفعل المبنى للمفعول به أسند إلى «القتل»، فأعمل المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل.

ونظير ذلك، قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فاسم الله فاعل كما أن «الشركاء» فاعلون، والمصدر مضاف إلى «الشركاء» الذين هم فاعلون.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٨٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٢)، البحر المحيط (٤/ ٢٢٩، ٢٣٠)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٠٩)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٣٧)، تفسير القرطبى (٧/ ٩١)، الحجة لابن خالويه(١٥٠، ١٥١)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢١٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٢)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٣، ٤٥٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٧٠)، المحتسب لابن جنى (١/ ٢٢٩)، المعانى للفراء (١/ ٣٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٣).

والمعنى: قتل شركائهم أولادَهم. ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول [به][١] مفعول المصدر. وهذا قبيح قليل فى الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى.

ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى الكلام وحال السعة مع اتساعهم فى الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها نحو: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]؟!

و[نحو قوله][٢]: [من المتقارب]

... ... لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ[٣]

ونحو قوله: [من الطويل]

فَلَا تَلْحَنِى فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[٤]

ألا ترى أنه قد فصل [بين «إنَّ» واسمها][٥] بما يتعلق بخبرها ولو كان بغير الظرف لم يجز ذلك؟!

ألا ترى أنهم لا يجيزون: «إنَّ زيدًا عمرًا ضاربٌ» إذا نصبت زيدًا بـ «ضارب»؟! فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى الكلام مع اتساعهم

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) جزء من عجز بيت للعباس بن مرداس وقبله:

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون ... ...

وهو فى ديوانه ص(١٣٦)، وأساس البلاغة (كمل)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٩٩)، والدرر (٤/ ٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٩٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٠٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٠٨)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٦٧، ٤٧٠، ٨/ ٢٥٥)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٧٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥٣٢)، وشرح المفصل (٤/ ١٣٠)، والكتاب (٢/ ١٥٨)، واللسان (كمل)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٩٢)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٧٢)، والمقتضب (٣/ ٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٥٤).

(٤) وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٥٣، ٤٥٥)، والدرر (٢/ ١٧٢)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٧)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٦٩)، وشرح ابن عقيل ص(١٧٨)، والكتاب (٢/ ١٣٣)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٩٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٠٩)، والمقرب (١/ ١٠٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٥).

(٥) فى أ: بين أن وبين اسمها.

فى الظرف فى الكلام، وإنما جاز فى الشعر كقوله: [من الوافر]

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَـهُـودِيٍّ... ... ...[1]

كان لا يجوز فى المفعول به الذى لم يتسع فيه بالفصل به أجدر.

ووجه ذلك -على ضعفه وقلة الاستعمال فيه- أنه قد جاء فى الشعر الفصل على حد ما قرأه.

قال الطرماح: [من الطويل]

يطفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ يُرَعْ بوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ[2]

وزعموا أن أبا الحسن أنشد: [من مجزوء الكامل]

... ... زَجَّ الـقَـلُوصَ أَبِـى مَـزَادَه[3]

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر.

ألا ترى أنه قد فصل فيهما بين المصدر [والمضاف إليهما][4] كما فصل ابن عامر بين المصدر وما حكمه أن يكون مضافًا إليه؟!

وذكر سيبويه فى هذه الآية قراءة أخرى وهى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لَكَثِيرٍ مِّنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِم شُرَكَاؤُهُم﴾، وحمل «الشركاء» فيها على فعل مضمر غير هذا الظاهر؛

---

(١) وتمام البيت:

.... يـقـارب أو يـزيـل

وهو لأبى حية النميرى فى الإنصاف (٢/ ٤٣٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٢١٩)، والدرر (٥/ ٤٥)، وشرح التصريح (٢/ ٥٩)، والكتاب (١/ ١٧٩)، واللسان (عجم)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ١٨٩)، والخصائص (٢/ ٤٠٥)، ورصف المبانى ص(٦٥)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٢٨)، وشرح ابن عقيل ص(٤٠٣)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٩٥)، وشرح المفصل (١/ ١٠٣)، واللسان (حبر)، والمقتضب (٤/ ٣٧٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٢).

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت ،وصدره:

فـزججـتـهـا بـمـزجـة ....

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٤٢٧)، وتخليص الشواهد ص(٨٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣)، والخصائص (٢/ ٤٠٦)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٢٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٨٩)، والكتاب (١/ ١٧٦)، ومجالس ثعلب ص(١٥٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٨)، والمقرب (١/ ٥٤).

(٤) فى أ: المضاف إليه.

كأنه لما قيل: «وكذلك زُيِّنَ لِكَثير من المشركين» قيل: من زينه؟ فقال: زينه شركاؤهم.

ومثل ذلك قوله: [من الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[1]

كأنه لما قال: ليبك يزيد، دل على أن له باكيًا، فقال: يبكيه ضارع.

ومثل هذه الآية على هذه القراءة قوله: ﴿يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]؛ كأنه لما قال: يُسَبَّحُ، فدل على مسبح[2] فقيل: من يسبحه؟ قال: يسبحه رجال.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾ [١٣٩] وفي الرفع والنصب:

فقرأ ابن كثير: ﴿وإن يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿مَيْتَةٌ﴾ رفعًا خفيفًا.

وقرأ ابن عامر[3]: ﴿وإنْ تَكُن﴾ بالتاء ﴿مَّيْتَةٌ﴾ رفعًا.

---

(١) البيت في الكتاب (١/ ١٤٥، ١٨٣)، العيني (٢/ ٤٥٤)، ابن يعيش (١/ ٨٠)، الهمع (١/ ١٦٠)، الخصائص (٢/ ٣٥٣، ٤٢٤)، التصحيف للعسكري (٢٠٨)، شرح الكافية للرضي (١/ ٦٧، ٦٨)، معاهد التنصيص (١/ ٢٠٢، ٢٠٣)، شواهد الكشاف (٦٥)، الكافية (١/ ٧٥).

واستشهد به على رفع «ضارع» بفعل محذوف من نوع الأول على رواية البناء للمفعول: لِيُبْكَ يزيدُ، فيكون التقدير: يبكيه ضارع، وقد روى بالبناء للفاعل: لِيَبْكِ يزيد ضارع، فيكون يزيد مفعولا مقدمًا، و«ضارع» فاعل مؤخر، ولا حذف في الكلام، واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه «التصحيف»: ومما قلبوه وخالفهم فيه الرواة قول الشاعر: ليبك يزيد ضارع .. البيت.

وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني، وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى؛ لجواز أن يكون يزيد منادى، وضارع نائب الفاعل.

واختلف في القياس: على ذلك فمنعه الجمهور، وجوزه الجرمي وابن جني وابن مالك، حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه.

(٢) في ب: يسبح.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٨)، الإملاء للعكبري (١/ ١٥٢)، البحر المحيط (٤/ ٢٣٣)، التبيان للطوسي (٤/ ٣١٤)، التيسير للداني (١٠٧)، تفسير الطبري (١٢/ ١٥٠)، الحجة لابن خالويه(١٥١)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٤)، الغيث للصفاقسي (٢١٩)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٤٣)، الكشف للقيسي (١/ ٤٥٤)، المجمع للطبرسي (٢/ ٣٧٢)، المعاني للفراء (١/ ٣٥٨)، تفسير الرازي (٤/ ١٥٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٥-٢٦٦).

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿وإِنْ تَكُن﴾ بالتاء ﴿مَّيْـتَةً﴾ نصبًا.

وروى حفص عنه بالياء ﴿مَّيْـتَةً﴾ نصبًا.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿يَكُن﴾ بالياء ﴿مَّيْـتَةً﴾ نصبًا.

قراءة ابن كثير «وإن يَكُنْ» بالياء «ميتةٌ» رفعًا، أنه لم يلحق الفعل علامة التأنيث؛ لما كان الفاعل المسند إليه تأنيثه غير حقيقى، ولم يجعل فى «يكن» شيئًا، والمعنى: إن وقع ميتة أو حدث ميتة.

وألحق ابن عامر الفعل علامة التأنيث؛ لما كان الفاعل فى اللفظ مؤنثًا، وأسند الفعل إلى «الميتة»، كما فعل ذلك ابن كثير.

وأما قراءة أبى عمرو ومن تبعه: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْـتَةً﴾ فإنه[(١)] ذكر الفعل؛ لأنه مسند إلى ضمير ما تقدم فى قوله: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، وهو مذكر، وانتصب «الميتة»؛ لما كان الفعل مسندًا إلى الضمير ولم يسنده إلى «الميتة» كما فعل ابن كثير وابن عامر.

وأما قراءة عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿تَكُن﴾ بالتاء ﴿مَيتَةً﴾ فإنه أنث وإن كان المتقدم مذكرًا؛ لأنه حمله على المعنى، وما فى بطون الأنعام: حوران[(٢)]، فحمل على المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتك؟ فأنث الضمير؛ لما كان فى المعنى: «حاجة».

ورواية حفص ﴿يَكُن﴾ بالياء ﴿مَّيْـتَةً﴾ على لفظ المتقدم الذى هو مذكر.

اختلفوا فى التخفيف والتشديد فى التاء من قوله -جل وعز-: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَهُمْ﴾ [١٤٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿قتّلوا﴾ مشددة التاء.

وقرأ الباقون: ﴿قَتَلُوٓا۟﴾ خفيفة التاء.

التشديد؛ للتكثير مثل: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠].

والتخفيف يدل على الكثرة.

---

(١) فى أ: فكأنه.

(٢) الحُوار والحِوار- الأخيرة رديئة عند يعقوب- ولد الناقة من حين الوضع إلى أن يفطم ويفصل فإذا فصل عن أمه فهو فصيل وقيل هو حوار ساعة تضعه أمه خاصة؛ قال: سيبويه: وفقوا بين«فُعال» و«فعال» . . . قال: وقد قالوا: حُوران، وله نظير: سمعت العرب تقول: رُقاق ورقاق والأنثى بالهاء. ينظر: لسان العرب [حور].

اختلفوا فى فتح الحاء وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [١٤١]:
فقرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائى[١]: ﴿حِصَاده﴾ بكسر الحاء.
وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿حَصَادِهِۦ﴾ مفتوحة الحاء.
قال سيبويه: جاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال «فِعال»، وذلك: الصرام والجِزاز [والحِصاد والجواد والقطاع][٢]، وربما دخلت اللغة فى بعض هذا فكان فيه «فِعال» و«فَعال». فقد تبينت مما قال أن «الحِصاد» و«الحَصاد» لغتان.
أما قول النابغة: [من البسيط]

يَمُدُّهُ كُلُّ وَادٍ مزْبِدٍ لَجِبٍ ... فِيهِ حُطَامٌ[٣] مِنَ اليَنْبُوتِ وَالحَصَدِ[٤]

فإن محمد بن السرى روى فيه «الحَصَد»، وذكر أن بعضهم رواه: «الخَضَد» وفسر الخضد: ما تكسر من الشجر.
قال أبو على: ويجوز أن يكون «الحَصَد» الذى [لم][٥] يفسره ابن السرى: الحصاد، حذف الألف منه كما يقصر الممدود.
وكأن المحصود سمى: الحصاد، باسم المصدر كـ «الخلق، والصيد، وضرب الأمير، ونسج اليمن» ونحو ذلك.
ويدلك على ذلك قول الأعشى: [من المتقارب]

لَهُ زَجَلٌ كَحَفِيفِ الحَصَادِ ... صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحًا دَبُورا[٦]

والحفيف إنما يكون للمحصود.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، البحر المحيط (٤/ ٢٣٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٣١٨)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير القرطبى (٧/ ١٠٤)، الحجة لابن خالويه(١٥١، ١٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٧١)، الغيث للصفاقسى (٢١٩)، الكشف للقيسى (١/ ١٥٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٧٤)، تفسير الرازى (٤/ ١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٦).
(٢) فى ب: والجداد والقطاع والحصاد.
(٣) فى أ: ركام.
(٤) وهو فى ديوانه ص(٢٧)، واللسان (حصد)، والتاج (حصد)، وبلا نسبة فى اللسان (حصد)، وتهذيب اللغة (٤/ ٢٢٩).
ويروى: «مترع» بدل «مزبد».
(٥) سقط فى ب.
(٦) وهو فى ديوانه ص(١٤٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٣٧، ٢٥٦)، والكتاب (٣/ ٢٣٨)، واللسان (دبر)، وما ينصرف ومالا ينصرف ص(٥٦).

ومثل ذلك قول العجاج: [من الرجز]

هَذَّ الحَصَادِ بِغرُوبِ المنْجَلِ[(١)]

اختلفوا فى [فتح العين وإسكانها][(٢)] من: ﴿وَمِنَ ٱلْمَعْزِ﴾ [١٤٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مِنَ المَعَزِ﴾ بفتح العين.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿من المعز﴾ ساكنة العين.

من قرأ: ﴿ٱلْمَعَزِ﴾ فإن «المعَز» جمع؛ يدل على ذلك قوله: ﴿من الضأن اثنين ومن المعز اثنين﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ولو كان واحدًا لم يسغ فيه هذا، فأما انتصاب «اثنين» فمحمول على «أنشأ»، والتقدير: أنشأ ثمانية أزواج، أنشأ من كذا اثنين.

فأما «المعَز» فى جمع «ماعز» فهو مثل: خادم وخدم، وطالب وطلب، وحارس وحرس، وحكى أحمد بن يحيى: رائح ورَوَح.

وقال أبو الحسن: هو جمع على غير واحد، وكذلك «المِعْزَى».

وحكى أبو زيد: الأمعوز، وأنشد: [من الكامل]

... ... كَالتَّيْسِ فِى أُمْعُوزِهِ المُتَرَبِّلِ

وقال: المعيز كـ «الكليب والضئين»، قال: [من الوافر]

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمْجَى بْنِ جَرْمٍ مَعِيزَهُمُ حَنَانَكَ ذَا الحَنَانِ[(٣)]

فأما من قال: ﴿ٱلْمَعْزِ﴾ بإسكان العين، فهو على هذا جمع -أيضًا- كما كان فى قول من فتح العين جمعًا -أيضًا- وجمع «ماعز» عليه كما قالوا: صاحب وصحب، وتاجر وتَجْر، وراكب ورَكْب.

وأبو الحسن يرى هذا الجمع مستمرًّا فيرده إلى الواحد فى التصغير[(٤)]؛ فيقول فى تحقير «رَكب»: رُوَيْكِبُون وفى «تَجْر»: تُوَيْجِرُون. وسيبويه يراه اسمًا من أسماء الجمع.

= ويروى: «لها» بدل «له».

(١) الرجز فى ديوانه (١/ ٣١١)، والتاج (رعس).
ويروى: «سوق» بدل «هذ».

(٢) فى أ: إسكان العين وفتحها.

(٣) وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص(١٤٣)، واللسان (حنن)، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب (٢/ ٥٤٣)، والمقتضب (٣/ ٢٢٤).

(٤) فى ب: فيرده فى التصغير إلى الواحد.

وأنشد أبو عثمان فى الاحتجاج لقول سيبويه: [من الرجز]

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا غَادِيا[١]

فتحقيره له على لفظه من غير أن يرده إلى الواحد الذى هو فاعل، ويلحق الواو والنون أو الياء؛ يدل على أنه اسم للجمع.

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ بَعْلٍ مِنْ مَقَامَة أَهْوَدَا[٢]

وقال أبو عثمان: البقرة عند العرب نعجة، والظبية عندهم ماعزة.

والدليل على أن ذلك كما ذكره، قول ذى الرمة: [من الطويل]

إِذَا مَا عَلَاهَا رَاكِبُ الصَّيْفِ لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً فِى مَرْتَعٍ ويُثِيرُها[٣]
مُوَلَّعَةٌ خَنْسَاءَ لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ يُدَمِّنُ أَجْوَافَ المِيَاهِ وَقِيرُهَا[٤]

فقوله: لم يزل يرى نعجة، يريد به: بقرة.

ألا ترى أنه قال: مولعة خنساء، والخنس[٥] والتوليع[٦] إنما يكونان فى البقر دون الظباء؟!

وقوله: ليست بنعجة، معناه أنها[٧] ليست بنعجة أهلية.

ويدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يريد أنها[٨] ليست بنعجة أهلية، أو ليست

(١) وهو بلا نسبة فى المنصف (٢/ ١٠١)، وشرح المفصل (٥/ ٧٧)، وشرح شواهد الشافية (١٥٠).

(٢) وهو بلا نسبة فى اللسان (رجل)، والمخصص (١/ ٣٥، ١٤/ ١٢٢).
ويروى: «بيت» بدل «بعل». وما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٣) وهو فى ديوانه ص(٢٣١)، واللسان (نعج)، (دمن)، والتاج (نعج).
ويروى: البيت:
إذا ما رآها راكب الضيف لم يزل يرى نعجة فى مرتع فيثيرها

(٤) وهو فى ديوانه ص(٢٣٢)، واللسان (نعج)، (وقر)، (جوف)، (دمن)، والتاج (نعج)، (وقر)، (دمن)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٨١)، والمخصص (٧/ ١٨٨)، وديوان الأدب (٣/ ٢٣٦)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٥/ ٢٠٨).

(٥) خنس خنسًا: انخفضت قصبة أنفه مع ارتفاع قليل فى طرف الأنف.

(٦) التوليع: إطالة البلق، والبلق سواد وبياض وارتفاع التحجيل إلى الفخذين. ينظر اللسان [ولع].

(٧) فى ب: أنه.

(٨) فى ب: أنه.

بنعجة، فلا يجوز أن يحمل على أنها ليست بنعجة؛ لأنك إن حملته على هذا نفيت ما أوجبه من قوله: لم يزل يرى نعجة؛ فإذا لم يجز ذلك علمت أنه يريد بقوله: ليست بنعجة، ليست بنعجة أهلية.

والدليل[١] على أن الظبية ماعزة، قول أبى ذؤيب: [من الطويل]

وَعَادِيَةٍ تُلْقِى الثِّيَابَ كَأَنَّهَا ... تيُوسُ ظِبَاءٍ مَحْصُهَا وَابْتِتَارُهَا[٢]

فقوله: تيوس ظباء، كقوله: تيوس ماعز، ولو كانت عندهم ضائنة ولم تكن ماعزة لقال: كأنها كباش ظباء.

ويدل على أن «نعجة» فى قوله: ليست بنعجة، يريد بها: النعجة الأهلية -قوله: [من الطويل]

... ... يُدَمِّنُ أَجْوَافَ[٣] المِيَاهِ وَقِيرُهَا[٤]

والوقير: الشاء يكون فيها كلب وحمار، فيما روى عن الأصمعى.

واختلفوا فى الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾ [١٤٥]:

فقرأ ابن كثير وحمزة: ﴿إلَّا أنْ تَكون﴾ بالتاء ﴿مَيۡتَةً﴾ نصبًا[٥].

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم والكسائى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ بالياء، ﴿مَيْتَةً﴾ نصبًا. وقد روى نصر بن على عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ﴾ بالياء والتاء.

وقرأ ابن عامر وحده[٦]: ﴿إِلَّا أَن تَكُون﴾ بالتاء ﴿مَيْتَةٌ﴾ رفعًا.

---

(١) فى أ: والدلالة.

(٢) وهو فى شرح أشعار الهذليين ص(٨٦)، واللسان (نعج)، (محص)، والتاج (نعج)، (محص)، وللهذلى فى تاج العروس (تيس)، واللسان (تيس)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ١٠٥، ٧/ ١٨٧، ٨/ ٢٨).

ويروى: «وانتبارها» بدل «وابتتارها».

(٣) فى أ: أجوار.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٨٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٣)، البحر المحيط (٤/ ٢٤١)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٢٧)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير القرطبى (٧/ ١٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٦)، الغيث للصفاقسى (٢١٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٧٨)، المعانى للفراء (١/ ٣٦٠)، تفسير الرازى (٤/ ١٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٦).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٨٨)، الإملاء للعكبرى =

قول ابن كثير وحمزة محمول على المعنى؛ كأنه قال: إلا أن تكون العين أو النفس أو الجثة ميتة.

ألا ترى أن المحرم لا يخلو من جواز العبارة عنه بأحد هذه الأشياء؟!

وليس قوله: ﴿إلا أن يكون﴾ كقولك: ما جاءنى القوم لا يكون زيدًا، و: ليس زيدًا، فى أن الضمير الذى يتضمنه فى الاستثناء لا يظهر، ولا يدخل الفعل علامة تأنيث؛ لأن الفعل إنما يكون عاريًا من علامة، ومن أن يظهر معه الضمير إذا لم يدخل عليه «أن»، وأما إذا دخله «أن» فعلى حكم سائر الأفعال.

وقول أبى عمرو ومن معه: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ نصبًا، فإنه جعل فيه ضميرًا مما تقدم، وهو أقيس من الأول؛ كأنه قال: إلا أن يكون الموجود ميتة. ويجوز أن يكون أضمر مؤنثًا كما أضمره ابن كثير وحمزة؛ إلا أنه ذكر الفعل لما تقدم، ويؤكد ذلك ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ بالتاء والياء.

وقول ابن عامر على: إلا أن تقع ميتة أو تحدث ميتة، فألحق علامة التأينث الفعل كما لحق فى نحو: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧].

واختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و: ﴿تذَّكَّرون﴾ [الأنعام: ١٥٢] و: ﴿يذّكّر الإنسان﴾ [مريم: ٦٧]، و: ﴿أَن يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، و: ﴿لِيَذَّكَّرُواْ﴾ [الإسراء: ٤١] مشددًا ذلك كله[(١)].

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر كل ذلك بالتشديد، إلا قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [مريم: ٦٧] فإنهم خففوها.

وروى على بن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال فى كل القرآن.

= (١/ ١٥٣)، البحر المحيط (٤/ ٢٤١)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٢٧)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢١٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٧٨)، المعانى للفراء (١/ ٣٦٠)، تفسير الرازى (٤/ ١٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، البحر المحيط (٤/ ٢٥٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٢٧)، التيسير للدانى (١٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٦).

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾ مشددًا إذا كان بالياء، و: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ مخففًا إذا كان بالتاء.

واختلفوا[١] فى سورة الفرقان فى قوله: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ [٦٢]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿أن يَذْكُر﴾ مخففة.

وقرأ الكسائى: ﴿أَن يَذَّكَّرَ﴾ مشددة.

واتفقا على تخفيف الذال فى «بنى إسرائيل» و«الفرقان» [٥٠] فى قوله: ﴿لِيذْكروا﴾ خفيفة.

وشددها الباقون.

واتفقوا على تخفيف [الذال من][٢] قوله: ﴿وما يذْكُرون﴾ [٥٦] ورفع الكاف فى «المدثر».

وافترقوا فى الياء والتاء فى الآية.

فقرأ نافع ﴿تذْكُرون﴾.

وقرأ الباقون: ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾.

قال سيبويه: [قالوا:][٣] ذكرته ذكرا كـ «حفظته حفظًا»، وقالوا: ذُكرًا، مثل: شُربًا.

و«ذكر» فعل متعد إلى مفعول واحد، قال: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، و: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٩، آل عمران: ١٠٣، فاطر: ٣]، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: ذكَّرت زيدًا أمره.

قال: [من المتقارب]

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلَا[٤]

---

(١) فى أ: اختلفوا.

(٢) فى ب: ذال.

(٣) سقط فى ب.

(٤) وهو للعباس بن مرداس فى ديوانه ص(١٣٦)، وأساس البلاغة (كمل)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٩٩)، والدرر (٤/ ٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٩٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٠٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٠٨)، وخزانة الأدب =

ونقله بالهمزة فى القياس كتضعيف العين.

وتقول: ذكّرته فتذكر؛ لأن «تذكّر» مطاوع «فعّل»، كما أن «تفاعل» مطاوع «فاعل»، قال: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠١].

وقد تعدى «تفعلت» قال: [من المتقارب]

تَـذَكَّـرت أَرْضًـا بِـهَـا أَهْـلُهَـا ... أَخْـوَالَهَـا فِـيهَـا وَأَعْـمَـامَـهَـا[١]

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لاتَ حِينَ ادِّكَارِهَا ... وَقَدْ حُنِىَ الأَصْلَابُ ضُلًّا بِتَضْلَالِ[٢]

فقال: ادكارها، كما قال: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، ونحو وذلك مما لا يجىء المصدر فيه على فعله.

وجاء المصدر على «ذِكرى» بألف التأنيث، كما جاء على «فَعْلى»، نحو: الدعوى والعدوى وتترى، فيمن لم يصرف، وعلى «فُعْلَى» نحو: شُورى، وقالوا فى الجمع: الذِّكر، فجعلوه بمنزلة سدرة وسدر، كما جعلوا «العلا» مثل «الظُّلَم».

وقالوا: الدكر بالدال، حكاه سيبويه، والقياس: الذكر، بالذال المعجمة.

وكذلك روى بيت ابن مقبل: [من البسيط]

... ... مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِى قَلْبِى مِنَ الدِّكَرِ[٣]

لما كثر تصرف الكلمة بالدال نحو: ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ [يوسف: ٤٥]، و: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١]، وقال: [من المتقارب]

= (٦/ ٤٦٧، ٤٧٠، ٨/ ٢٥٥)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٧٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥٣٢)، وشرح المفصل (٤/ ١٣٠)، والكتاب (٢/ ١٥٨)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٩٢)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٧٢)، والمقتضب (٣/ ٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٥٤).

(١) وهو لعمرو بن قميئة فى خزانة الأدب (٤/ ٤٠٧)، والكتاب (١/ ٢٨٥)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٤٢٧)، وشرح المفصل (١/ ١٢٦)، والمحتسب (١/ ١١٦).

(٢) وهو لعمرو بن شأس الأسدى فى ديوانه ص(٩٧)، واللسان (ضلل)، والتاج (ضلل).
ويروى: «الأضلاع ضل» بدل «الأصلاب ضلا».

(٣) عجز بيت، وصدره:
يا ليت لى سلوة تشفى النفوس بها ... .
وهو فى ديوانه ص(٨١)، والخصائص (١/ ٣٥١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٨٨)، والمقرب (٢/ ١٦٧)، والممتع فى التصريف (١/ ٣٥٩)، والمنصف (٣/ ١٤٠).

... ... وَبُدِّلْتُ شَوْقًا بِهَا وَادِّكَارًا(١)

أشبهت تَقْوى وتَقِيّة وتُقَاة، وهذا أتقى من هذا.

وفى التنزيل: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وفيه: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١].

ويجوز فى القياس أن يكون «ادكرت» متعديًا مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحتفرته، وعروته واعتريته.

وفى التنزيل: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا﴾ [هود: ٥٤]، وكذلك: عره واعتره. ويقوى ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لاتَ حِينَ ادِّكَارِهَا ... ...(٢)

فأضاف المصدر إلى المفعول به.

فأما قوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦] فمن الذكر الذى يكون عن النسيان، والمعنى: قابلوا أحوالكم التى أنتم عليها الآن بتلك الحال المتقدمة؛ ليتبين لكم موضع النعمة فتشكروا عليه.

وهذا قريب من قوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] أى: ذلك الذى تقدم ذكره من ذكر مال اليتيم، وألا يقرب إلا بالتى هى أحسن، وإيفاء الكيل، واجتناب البخس، والتطفيف فيهما، وتحرى الحق على مقدار الطاقة والاجتهاد.

ولذلك أتبع بقوله: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، والقول بالقسط والحق ولو كان المقول فيه والمشهود له والمحكوم له ذا قربى، والوفاء بالعهد؛ لينجز ما وعد عليه من قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠] -وهذا كله مما أوصى به، ليتذكروه ويأخذوا به ولا يطرحوه. فـ «يتذكرون» هو الوجه، والمعنى عليه؛ لأنه أمر نافذ بأخذ بعد أخذ ووقتٍ بعد وقت؛ فهو من باب التفوق والتجرع.

---

(١) عجز بيت وصدره:

وبانت بها غربات النوى ....

وهو للأعشى فى ديوانه ص(٤٥).

(٢) تقدم.

وكذلك التذكر من قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ﴾ [مريم: ٦٧] إنما هو حض على الشكر على خلقه وإحيائه وتعريضه للنعيم الدائم والخلود فيه.

فأما قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، أى: أن يتفكر فيبين[1] شكر الله وموضع النعمة وإتقان الصنعة؛ فيستدل منه على التوحيد فيستوجب بذلك المنزلة الرفيعة.

وقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الفرقان: ٥٠] أى: صرفنا هذا الماء المنزل بينهم فى مراعيهم ومزارعهم وشربهم؛ ليتفكروا فى ذلك وفى مكان النعمة به.

قال [أحمد][2]: وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع وابن عامر كل ذلك بالتشديد، إلا قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [مريم: ٦٧] فإنهم خففوها، كأنهم ذهبوا فى تخفيف ذلك إلى أن إيجاده وإنشاءه هو دفعة واحد، فحض على ذكر تلك النعمة؛ فلم يلزم عندهم أن يكون على لفظ التكثير، وما يحدث مرة بعد مرة.

والباقون كأنهم ذهبوا إلى أنه ينبغى أن يتذكر ذلك مرة بعد مرة، وإن كان دفعة، كما يتذكر الأشياء الأخر المتكررة؛ ليكون شكره للنعمة بمكان ذلك متتابعًا كما يكون ذلك فى الحال المتكررة.

قال [أحمد][3]: وروى نصر [بن على][4] عن أبيه [عن أبان][5] عن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال فى كل القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم.

والقول فى ذلك: إن التخفيف مثل التشديد فى المعنى، إنما هو: «تتذكرون»؛ فخفف[6] لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خففه غيره بالإدغام.

ويمكن أن يقال: إن الحذف أولى؛ لأنه أخف فى اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة.

قال [أحمد:][7]

---

(١) فى أ: فيتبين.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: فحذف.
(٧) سقط فى ب.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾ مشددًا إذا كان بالياء، و: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ مخففًا إذا كان بالتاء. هذا مثل رواية أبان وحفص [عن عاصم][١].

فأما تشديد حمزة والكسائى ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾ إذا كان بالياء، وتخفيفها إذا كان بالتاء، فإنهما ثقلا «يذّكرون»؛ لأنه لم تجتمع المتقاربة مع الياء، كما اجتمعت مع التاء.

ألا ترى أن الياء ليست بمقاربة للتاء كما أن التاء مثل لها[٢] فى «تتذكرون»؟! فلما لم تجتمع المقاربة ولا الأمثال مع الياء أتما ولم يحذفا.

وحذفا فى «تتذكرون»؛ لاجتماع التاءين وكون الذال [معهما][٣] مقاربة لهما.

وهذا اعتبار حسن، وهو كاعتبار عاصم فى رواية أبان وحفص عنه.

فأما اختلافهما[٤] فى سورة الفرقان فى قوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ [٦٢]، وقرأ حمزة وحده: ﴿أن يَذْكُر﴾ مخففة، وقرأ الكسائى: ﴿يَذَّكَّرَ﴾: مشددة.

فالتشديد[٥]: على أن يتذكر نعم الله -تعالى- ويذكر؛ ليدرك العلم بقدرته، ويستدل على توحيده، كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الروم: ٨]، [و] ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وتخفيف حمزة على أن[٦] يذكرَ ما نسيه فى أحد هذين الوقتين فى الوقت الآخر.

وهى[٧] -فيما زعموا- قراءة الأعمش.

ويجوز أن يكون على: يذكر تنزيه الله وتسبيحه، أى: يذكر ما ندب إليه من قوله -عز من قائل-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١، ٤٢].

ويجوز أن يكون على إرادة أن يذكر نعم الله عليه فيشكرها[٨] كما قال: ﴿ٱذْكُرُواْ

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: له.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى ب: اختلافهم.
(٥) فى ب: والتشديد.
(٦) فى ب: أنه.
(٧) فى ب: وهو.
(٨) فى ب: فيشكر لها.

﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ فَكَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡۖ﴾ [المائدة: ١١]، و: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمِيثَٰقَهُ﴾ [المائدة: ٧] أى: تلقوها بالشكر.

قال أحمد: واتفقا على تخفيف الذال فى «بنى إسرائيل» و«الفرقان» فى قوله: ﴿لِيَذۡكُروا﴾ [الإسراء: ٤١] [الفرقان: ٥٠] خفيفة. وشددها الباقون.

أما فى «بنى إسرائيل» فقوله: ﴿ولقد صرفنا فى هذا القرءان لِيَذۡكُرُوا وما يزيدهم إلا نفورا﴾ [الإسراء: ٤١] فمعنى: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ﴾: صرفنا ضروب القول فيه من الأمثال وغيرها مما يوجب الاعتبار به[1] والتفكر فيه.

كما قال: ﴿وَلَقَدۡ وَصَّلۡنَا لَهُمُ ٱلۡقَوۡلَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١]، وقال: ﴿وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣].

وقال: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا نُفُورٗا﴾ أى: ما يزيدهم تصريف القول إلا نفورًا؛ أُضْمِر الفاعل لدلالة ما تقدم عليه كما قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمۡ نَذِيرٞ مَّا زَادَهُمۡ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] أى: ما زادهم مجيئه إلا نفورًا عنه. ومعنى ﴿مَّا زَادَهُمۡ إِلَّا نُفُورًا﴾ أراد: زادهم[2] نفورًا عند مجيئه، فنسب ذلك إلى السورة، والنذير أو الآية على الاتساع؛ لما ازدادوا هم عند ذلك نفورًا وعنادًا، كما قال: ﴿إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وإنما ضل الناس ولم تضلهم الأصنام، وكذلك: ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾ [التوبة: ١٢٥].

وأما ما فى «الفرقان» مما اتفق حمزة والكسائى على تخفيفه، وشدده[3] غيرهما فقوله: ﴿ولقد صرفناه بينهم﴾ [الفرقان: ٥٠]، أى: الماء المنزل من السماء سقيًا لهم وغيثًا؛ ليذكروا موضع النعمة فيشكروه ويتقبلوه بالشكر. ﴿فأبى أكثر الناس﴾ الشكر لمكانه، وكفروا بالنعمة[4] به.

وقد يقال: إن كفر النعمة به، قولهم: مطرنا بنوء كذا. وكذلك قوله: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]؛ فكأنه على هذا تجعلون شكر رزقكم التكذيب،

---

(١) فى ب: له.
(٢) فى ب: زادوهم.
(٣) فى ب: وشددهما.
(٤) فى أ: النعمة.

ومثل ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

فَكَانَ مَا رَبِحْت تَحتَ الغَيْثَرَه وَفِى الزِّحَام أَنْ وُضِعْتُ عَشَرَه[١]

قال أحمد: واتفقوا على تخفيف ذال قوله: ﴿وما يذكُرون﴾ ورفع الكاف فى «المدثر» [٥٦]، فقرأ نافع: ﴿وما تَذْكُرون﴾ بالتاء ورفع الكاف، وقرأ الباقون بالياء.

وروى عن الحسن فى قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١١] قال: القرآن.

فأما قوله: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [المدثر: ٥٥] فتقديره: أن ذلك ميسر له؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠] أى: لأَنْ يحفظ ويدرس فيؤمن عليه من التحريف والتبديل. الذى جاز على غيره من الكتب. لتيسيره للحفظ، ودرس الكثرة له، وخروجه بذلك عن الحد الذى يجوز معه التبديل له والتغيير، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فأما قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] فليس على ثقل الحفظ له واعتياصه[٢]؛ ولكن كما قال الحسن: إنهم لَيَهُذُّونَهُ هَذًّا[٣] ولكن العمل به ثقيل.

ويجوز أن يكون المراد به: ثقيل على من عاند فرده ولم يَنْقَدْ له؛ كما قال: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ﴾ [القلم: ٥١].

وقوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ﴾ [الحج: ٧٢].

وكقوله: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ. ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ. فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ. إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥].

فأما وجه الياء؛ فلأن قبله ما يدل على الياء، وهو قوله: ﴿كَلَّا ۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [المدثر: ٥٣]، [و] ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ [المدثر: ٥٦].

ووجه آخر: وهو أنه يجوز أن يكون فاعل «يذكرون»، قوله: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [المدثر: ٥٥] [عبس: ١٢]، وقوله: ﴿فمن شاء ذكره﴾ لا يخلو من أن يكون صلة

---

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (وضع)، والتاج (وضع).
ويروى: «وسط» بدل «تحت».

(٢) يقال: عوص عليه الكلام: صعب، والعويص من الشعر: ما يصعب استخراج معناه، واعتاص الأمر: اشتد وصعب. ينظر: اللسان [عوص].

(٣) الهذ: سرعة القراءة أى: يسردونها سردًا؛ فلا يصعب عليهم القراءة.

أو جزاء، وكيف كان لم يمتنع أن يكون فاعل هذا الفعل.

ووجه التاء أنه يجوز أن يعنى به الغُيَّب والمخاطبون؛ فغلب الخطاب.

ويجوز أن يكون على: قل لهم: ﴿وما تذكرون﴾ مثل ﴿وما تشاءون﴾ [الإنسان: ٣٠].

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها، وتخفيف النون وتشديدها، وتحريك الياء وإسكانها من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [١٥٣]:

[فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو:](١) ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ مفتوحة الألف مشددة النون، ﴿صِرَٰطِى﴾ ساكنة الياء.

وقرأ ابن عامر(٢): ﴿وأَنْ هَذا﴾ مفتوحة(٣) الألف ساكنة النون ﴿صِرَاطىَ﴾ مفتوحة الياء.

وقرأ حمزة والكسائى(٤): ﴿وَإِنَّ﴾ مكسورة الألف مشددة النون ﴿صِرَٰطِى﴾ ساكنة الياء.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿سِراطى﴾ بالسين(٥).

وقرأ حمزة بين الصاد والزاى، واختلف عنه وقد ذكر.

---

(١) فى أ: فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٩٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٤)، البحر المحيط (٤/ ٢٥٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٤٥)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (١٢/ ٢٣١)، تفسير القرطبى (٧/ ١٣٧)، الحجة لابن خالويه(١٥٢)، الحجةلأبى زرعة (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٨٣)، تفسير الرازى (٤/ ١٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٦).

(٣) فى ب: ساكنة مفتوحة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٩٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٤)، البحر المحيط (٤/ ٢٥٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٤٥)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (١٢/ ٢٣١)، تفسير القرطبى (٧/ ١٣٧)، الحجة لابن خالويه(١٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٨٣)، المعانى للفراء (١/ ٣٦٤)، تفسير الرازى (٤/ ١٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٦).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢،وانظر:١٢٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٨٢)، تفسير الرازى (٤/ ١٧٠).

وقرأ الباقون بالصاد.

من فتح «أن» فقياس[1] قول سيبويه: إنه حمله على ﴿فاتبعوه﴾؛ لأنه قال في قوله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، وقوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقولِهِ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]-: إن المعنى: لهذا فليعبدوا [رب هذا البيت][2]، ولأن هذه أمتكم، ولأن المساجد لله فلا تدعوا؛ فكذلك: لأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه.

ومن خفف فقال: ﴿وأَنْ هَذا صراطي﴾ فإن المخفف[3] في قوله يتعلق بما يتعلق به المشدد، وموضع هذا رفع بالابتداء، وخبره: «صراطي»، وفي «أَنْ» ضمير القصة والحديث، وعلى هذه الشريطة يخفف، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خففت.

وعلى هذا قول الأعشى: [من البسيط]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[4]

والفاء التي في قوله: ﴿فاتبعوه﴾ مثل الفاء التي في قوله: بزيد فامْرُرْ.

ومن كسر «إنّ» استأنف بها، والفاء في قوله: ﴿فاتبعوه﴾ -على قوله- عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول: زيادة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [١٥٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي[5] ﴿يأْتِيَهُمْ﴾ بالياء.

---

(١) في ب: فقياسه.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: المخففة.

(٤) ينظر ديوانه: ص(١٠٩)، والأزهية ص(٦٤)، والإنصاف ص(١٩٩)، وتخليص الشواهد ص(٣٨٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٢٦)، والدرر (٢/ ١٩٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٧٦)، والكتاب (٢/ ١٣٧)، والمحتسب (١/ ٣٠٨)، ومغني اللبيب (١/ ٣١٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٨٧)، والمنصف (٣/ ١٢٩)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٣٩١)، ورصف المباني ص(١١٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، البحر المحيط (٤/ ٢٥٩)، التبيان للطوسي (٤/ ٣٥٢)، التيسير للداني (١٠٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسي (٢٢٠)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٥٠)، الكشف للقيسي (١/ ٤٥٨)، المجمع للطبرسي (٢/ ٣٨٧)، تفسير الرازي (٤/ ١٧٢)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٦).

وقد تقدم هذا النحو فى غير موضع.

اختلفوا فى تشديد الراء وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله -تعالى-: ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ [١٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ مشددة، وكذلك فى الروم [٣٢].

وقرأ حمزة والكسائى[1]: ﴿فارقوا﴾ بألف، وكذلك فى «الروم».

من قال: فرقوا فتقديره: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض؛ كما قال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فهم خلاف المسلمين الذين وصفوا بالإيمان به كله فى قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

ويجوز أن يكون المعنى فى قوله: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾: يفرقوا بين دين الله ودين رسله: لا يؤمنون بجميعه؛ كمن وصف بذلك فى قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

ومن قرأ: ﴿فارقوا﴾، فالمعنى: باينُوه وخَرَجُوا عنه، وإلى معنى ﴿فرقوا﴾ يئول.

ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، فارقوه كله فخرجوا عنه ولم يتبعوه؟!

وأما قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤]، فالمعنى: يصيرون فرقة فرقة. من قوله: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [١٦١]:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٥)، البحر المحيط (٤/ ٢٦٠)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٥٤)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (١٢/ ٢٦٨)، تفسير القرطبى (٧/ ١٤٩)، الحجة لابن خالويه(١٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٨٨)، المعانى للفراء (١/ ٣٦٦)، تفسير الرازى (٤/ ١٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٦).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿دينًا قَيِّمًا﴾ مفتوحة القاف، مشددة [الياء][(١)].

وقرأ عاصم وابن عامر [والكسائى وحمزة][(٢)]: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ مكسورة القاف خفيفة الياء.

حجة من قرأ: ﴿دينًا قيّمًا﴾، قوله: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]؛ كأنه: دين الملة القيِّمة، فعلى هذا يكون وصفًا للدين إذا كان نكرة كما كان وصفًا للملة؛ لأن الملة هى الدين.

وزعموا أنه فى قراءة أُبى: ﴿وهذا صراطى . . . دينًا قيمًا﴾.

قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: ﴿دينًا قَيِّمًا﴾ وهى حسنة، ولم نسمعها من العرب، قال: وهى فى معنى: المستقيم.

فأما «قِيَمًا» فهو مصدر كـ «الشبع» ولم يصحح كما صحح «عِوَض» و«حِوَل»، وقد كان القياس، ولكنه شذ عن القياس كما شذ أشياء من نحوه عن القياس، نحو: ثيرة، ونحو قولهم: جياد، فى جمع «جواد»، وكان القياس الواو؛ كما قالوا: طويل وطِوَال.

قال الأعشى: [من المتقارب]

جِيَادُكَ فِى الصَّيْفِ فِى نِعْمَةٍ   تُصَانُ الجِلَالَ وتُعْطَى الشَّعِيرَا[(٣)]

فأما انتصاب «دينًا» فيحتمل [نصبه][(٤)] ثلاثة أضرب:

أحدها: أنه لما قال: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] استغنى بِجَرْى ذكر الفعل عن ذكره، فقال: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ أى: هدانى دينًا قيمًا؛ كما

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٤، ١٥٥)، البحر المحيط (٤/ ٢٦٢)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٥٢)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (١٢/ ٢٨٢)، الحجة لابن خالويه(١٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٨، ٤٥٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩٠)، المعانى للأخفش (٢/ ٢٩٢)، المعانى للفراء (١/ ٣٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٧).

وما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٢) فى ب: حمزة والكسائى.

(٣) وهو فى ديوانه ص(٩٩).

ويروى: «وتنطى» بدل «وتعطى».

(٤) سقط فى أ.

قال: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وإن شئت نصبته على «اعرفوا»؛ لأن هدايتهم إليه تعريف، فحمله على: اعرفوا دينًا قيمًا.

وإن شئت حملته على الاتّباع؛ كأنه قال: اتبعوا دينًا قيمًا والزموه؛ كما قال: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [الأعراف: ٣].

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَمَحۡيَايَ﴾ محركة الياء، ﴿وَمَمَاتِي﴾ ساكنة الياء [١٦٢].

غير نافع[1] فإنه أسكن الياء في: ﴿مَحۡيَايۡ﴾ ونصبها في: ﴿مَمَاتِيَ﴾.

إسكان الياء في ﴿محياى﴾ شاذ عن القياس والاستعمال:

فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في «محياى».

وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم.

ووجهها -مع ما وصفنا[2]- أن [بعض البغداديين][3] قد حكى أنه سمع -أو حكى له-: التقت حلقتا البطان[4]. بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال.

وليس هذا مثل قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ لأن هذا في المنفصل مثل «دابة» في المتصل.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢١)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٩٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٤، ١٥٥)، البحر المحيط (٤/ ٢٦٢)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٦١)، التيسير للدانى (١٠٨، ١٠٩)، تفسير القرطبى (٧/ ١٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩٠)، تفسير الرازى (٤/ ١٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٧).

(٢) في أ: وصفت.

(٣) في ب: وبعض الكوفيين، والصواب المثبت.

(٤) يضرب مثلا للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، وأصله أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدو فينجو، فيضطرب حزام دابته، حتى يمس الحقب، ولا يمكنه أن ينزل فيصلحه. والبطان: حزام الرحل، وأكثر ما يستعمل للقتب. والحقب: النسعة التي تشد في حقو البعير، ويشد على حقيبته. والحقيبة: الرفاد تشد في مؤخر القتب، وكل شيء شددته في مؤخر قتبك أو رحلك فقد احتقبته، ثم كثر ذلك حتى قيل لمن اكتسب خيرًا أو شرًا: قد احتقبه.

ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ١٥٣).

ومثل هذا ما جوزه يونس فى قوله: «اضربان زيدًا، واضربنان زيدًا»، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس.

قرأ ابن عامر(١) وحده: ﴿فتّحنا عليهم﴾ [٤٤] مشددة.

وقرأها الباقون مخففة.

حجة التشديد: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]

وحجة التخفيف قوله: [من البسيط]

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا [حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ](٢)

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، البحر المحيط (٤/ ١٣١)، التبيان للطوسى (٤/ ١٤٧)، التيسير للدانى (١٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧)، الغيث للصفاقسى (٢٠٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٣٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٨).

(٢) وهو للفرزدق فى أدب الكاتب ص(٤٦١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٥٦، ٥٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٩٣)، والكتاب (٣/ ٥٠٦، ٤/ ٦٣، ٦٥)، واللسان (غلق)، ومراتب النحويين ص(٣٤)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ١١٨)، وشرح المفصل (١/ ٢٧).

ويروى صدره:

ما زلت أغلق أبوابًا وأفتحها

وما بين المعقوفين سقط فى ب.

فهرس المحتويات

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

* * *